

تاريخ صيدا الإجتماعي

١٨٤٠ - ١٩١٤

الدكتور طلال ماجد المجذوب

المكتبة العصرية - بيروت - صيدا

تاريخ صيدا الاجتماعي

١٨٤٠ - ١٩١٤

تأليف

الدكتور طلال ماجد المجذوب

تقديم

الدكتور نقولا زيادة

منشورات

المكتبة العصرية - بيروت - صيدا



الإهداء

الى التي «يسَّرتْ» لي انجاز هذه الدراسة،
بتفهُّمها الشجاع، وعونها الصادق
الى رفيقة دربي وشريكة عمري «يُسْرى».

طلال

١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

تقديم

ان الاهتمام بكتابة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للعرب امر حديث العهد بين مؤرخينا. ذلك بأن اتجاه أكثر الجيل الأول، وحتى الثاني، منهم كان نحو التاريخ السياسي - بلاطا وملوكا وحكاما. ولعلّ أحد الأسباب التي حملت هؤلاء القوم على مثل هذا النهج كان وفرة المادة في مصادر التاريخ العربي لمثل هذه البحوث والدراسات.

على انه قد ظهرت، خلال الثلاثين سنة الماضية، دراسات قيمة تناولت المجال الاقتصادي الاجتماعي بالدرس الجاد. وليس من الميسّر، ولا من اللازم، أن نعرضها هنا، إذ ليس هذا المكان مناسبا لذلك. لكن الباحث الشاب اليوم، الذي يريد أن يقوم بمثل هذه البحوث، سيجد أن الطريق قد شُقَّ، وان لم يكن قد عُبّد، له.

والحق انه من مدعاة سروري أن يتجاوب عدد من الطلاب الذين يعملون معي فينصرف بعضهم إلى هذه النواحي التي ذكرت. وأود أن أشير إلى أربع دراسات هي: الحياة الاقتصادية في المغرب الأقصى بين سقوط المرابطين وقيام الموحدين؛ والعامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة؛ والتكون الاقتصادي والاجتماعي للحجاز في القرن الأول للهجرة؛ ومجتمع المماليك البرجية في مصر.

وهذه الملحوظة تنقلني الى الذي أردته من هذا التقديم. ذلك ان الدكتور طلال المجذوب كان واحدا من أولئك الذين شغفهم البحث في التاريخ الاجتماعي، وهو صيداوي لذلك ارتأى أن يكون هذا الشغف وقفا على مدينته. وكانت نتيجة الشغف بالموضوع اجمالا والحب للمدينة أن اندفع طلال نحو غايته بحماسة المحب وجدية المسؤول ودقة الباحث. ومن ثم

فإنني لست أحسب أن العمل الجيد (تاريخ صيدا الاجتماعي ١٨٤٠ - ١٩١٤) الذي يضعه أمام القارئ الآن شيء غريب. إنه نتيجة طبيعية لهذه الخلال والخصال التي تمتع بها طلال. أقول هذا وأنا أكاد أرى عيونا مزورة تومئ لتقول أن المعلم يمدح تلميذه، وهذا أمر طبيعي. ومع ذلك فأنا أقولها: عمل طلال المجذوب عمل جيد؛ وأنا أنتظر لطلال مستقبلا باهراً كمؤرخ. وأنا واثق من أنه سيحقق ذلك لنفسه وللذين يعملون معه في المستقبل. ولتنعم صيدا لأنها وجدت من أبنائها من يكمل سلسلة الأعمال التي وضعت حول تاريخها، وسيتمها بشكل يرضي البحث العلمي والشعور الوطني (ولو أنه محلي).

هذا هو الكتاب الذي أقدمه إلى القارئ، وأنا سعيد بذلك كل السعادة.

الجامعة الأميركية

بيروت ٨ نيسان ١٩٨٢

نقولا زيادة

مقدمة

تتناول هذه الدراسة تاريخ صيدا الاجتماعي في الفترة من سنة ١٨٤٠ الى سنة ١٩١٤، وقد اقبلت على النهوض بها بشغف لازمه حذر، اما الشغف فباعثه رغبتي في كشف فترة مهمة من تاريخ صيدا الحديث، واما الحذر فسببه خشيتي من ندرة المصادر الاصلية وصعوبة الوصول اليها. وكانت غربتي الطويلة عن مدينتي صيدا دافعاً قوياً لي لنَبْش وثائقها والتعرّف إلى تاريخها.

كما كان الدافع الآخر لاختيار هذا الموضوع، الى جانب لذة البحث العلمي الخالص، ان هذه الفترة لم تلق اهتمام الباحثين والمؤرخين، رغم ما حفلت به من احداث، وما شهدته من تحولات في كافة نواحي الحياة في صيدا وفي غيرها من بلاد الشام، اذ لم يتحدَّث من أرَّخ لهذه الفترة الاثنين، وهما احمد عارف الزين ومنير خوري، وكلاهما عالجها ضمن سرده لتاريخ صيدا منذ اقدم العصور. بالرغم من ان كتاب الزين تميّز ببعض المعلومات المفيدة عن فترة اواخر العهد العثماني التي عاصرها بنفسه.

ولذا كان لا بد من دراسة هذه الفترة باعتماد الوثائق أساساً، وهو ما سعيت الى القيام به خلال سبع سنوات ونيّف، مطوّفا ما بين صيدا وبيروت وجون وبرجا، ولندن واسطنبول وباريس ودمشق.

فقد اعتمدت على التقارير القنصلية الامريكية والبريطانية، وعلى سجلات المحكمة الشرعية، والبلدية، والاوقاف والدائرة العقارية، ومطرانية الروم الكاثوليك وجميعها في صيدا، وعلى ارشيف دير المخلص في جون، وارشيف بهيج الخطيب في برجا، بالاضافة الى المعلومات المستخلصة من الصحف والمجلات الصادرة في تلك الفترة، في صيدا وبيروت ودمشق والقاهرة، ومن الحوليات الرسمية التي كانت تصدرها الدولة العثمانية، وولايتا دمشق

وبيروت، حيث تضمنت معلومات رسمية مهمة. والمخطوطات في مكتبة الجامعة الاميركية، والمراجع في مكتبات جامعة بيروت العربية والمجلس الثقافي البريطاني وكلية اللاهوت للشرق الادنى «NEAR EAST SCHOOL OF THEOLOGY» والمكتبة الظاهرية في دمشق، ومكتبة طوب قابي في اسطنبول.

كان من الطبيعي ان تبدأ الدراسة بتوطئة عن موقع صيدا الجغرافي وأثره في توجيه اقتصادها، ثم انتقلت في الفصل الاول للحديث عن الادارة والقضاء.

وفي الفصل الثاني تكلمت عن الجيش والأمن، وتناولت في الفصل الثالث الارض والزراعة.

وذكرت في الفصل الرابع انواع الضرائب والرسوم، وطرق جبايتها، والقوانين التي نظمتها، وافردت الفصل الخامس للنظام المالي.

وخصصت الفصل السادس للتجارة والصناعة والحرف في صيدا، فتحدثت عن التجار وانواع الاسواق والبضائع التي تعرض فيها، وطرق البيع، وانواع المكاييل والمقاييس والاوزان، ولوائح الاسعار، وانواع الحرف وتقاليدها، وشيوخها، والقوانين التي نظمت ذلك.

وفي الفصل السابع تتبعت طرق المواصلات البرية والبحرية، منذ ان كانت طرق قوافل ودروبا ترابية، حتى بدء استعمال العربات ثم السيارات. والطرق البحرية منذ ان كانت ترسو في ميناء صيدا الزوارق والمراكب الشراعية، حتى قدوم البواخر الحديثة.

أما الفصل الثامن فقد تكلمت فيه عن عمران صيدا فذكرت اسماء الحارات والاحياء، والشوارع والطرقات، ووصفت البيوت وطرز البناء.

وجعلت عنوان الفصل التاسع التعليم والثقافة في صيدا، فتتبعت مراحل تطور التعليم منذ عهد الكتاتيب الى قيام المدارس الحديثة، وعلى صعيد الثقافة تحدثت عن الصحف والمجلات، والمطابع، والجمعيات الادبية والعلمية التي قامت في المدينة آنذاك.

وفي الفصل العاشر تكلمت عن السكان في صيدا، فبينت تطورهم العددي، وتوزيعهم الطائفي، وذكرت العائلات التي شكلت سكان صيدا في تلك الفترة، وألمحت الى اصول بعضها ودلالات اسمائها.

ووصفت، في الفصل الحادي عشر، الحياة الاجتماعية وتطورها من حيث العادات العائلية، والازياء الشائعة، والاثاث المنزلي، ووسائل الترفيه والتسلية.

والحقت في نهاية الكتاب جدولاً بالسنين الهجرية وما يقابلها بالميلادية، وكشوفاً بحكام صيدا والولايات المجاورة، وبعض ذوي المناصب الرئيسية فيها، بالاضافة الى لوائح بالشخصيات غير الرسمية من رجال دين، مسلمين وغير مسلمين، ورؤساء بلدية وغيرهم.

كما ضمّ الكتاب رسوما وخرائط لصيدا، تبين مراحل تطورها خلال تلك الفترة، بالاضافة الى صور عن الوثائق المختلفة في الملاحق، تقدم مزيدا من الايضاح للمعلومات الواردة ضمن فصول الكتاب. وهذه الدراسة في الاساس اطروحة نلت بها درجة الدكتوراه (PH. D.) في التاريخ.

وختاما اتقدم بخالص الشكر والتقدير للاستاذ المشرف الدكتور نقولا زيادة لما حباني به، خلال تلك السنوات السبع، من النصح الخالص، والارشادات العلمية السديدة، وكذلك الاب الدكتور جان موريس فييه الذي قدم لي ملاحظات قيمة وعونا صادقا، والمرحوم الدكتور انطوان عبد النور والدكتور أسامة عانوتي اللذين تجشما عناء مطالعة هذه الدراسة.

كما اتوجه بالشكر والعرفان بالجميل لكل من أسدى إليّ يد العون، واخص بالذكر المسؤولين في المحكمة الشرعية والاوقاف والدائرة العقارية، والبلدية في صيدا ممثلة برئيسها المهندس أحمد الكلش وبمجلسها الموقر، وكذلك المشرفين على مكتبات الجامعة الاميركية وجامعة بيروت العربية والمكتبة الظاهرية ومكتبة طوب كابي، ومكتب السجلات العامة PUBLIC record office في لندن، والمؤسسة الاسلامية للثقافة والتعليم العالي في صيدا، والآباء المحترمين في دير المخلص ومطرانية الروم الكاثوليك، والسيد رفيق الناشف لانجازه خطوط

الخرائط، والسيد شريف الانصاري لتعهد مؤسسته طباعتها، واولئك الذين أجريت معهم مقابلات شخصية، وكل من كان له سهم في انجاز هذه الدراسة، ممن فاتني ذكره.

طلال مجذوب- صيدا

ان صيدا الحاضرة هي وريثة صيدون الفينيقية، وهي واقعة على ساحل البحر المتوسط على خط عرض ٣٤- ٣٣ شمالا، وخط طول ٢٢ ٣٥ شرقا على مسافة ٤٥ كيلو متراً الى الجنوب الغربي من بيروت، و ٤٠ كيلو مترا الى الشمال من صور.

وهي واقعة وسط سهل ساحلي خصب التربة، غزير المياه، يتراوح عرضه بين كيلو مترين الى ثلاثة كيلومترات، ويمتد ما بين البحر وسفوح جبال لبنان الغربية. وهو غني باشجار الفاكهة، خصوصا البرتقال والليمون والاكيدنيا والموز، كما عرف في العصور الوسطى بزراعة قصب السكر والنخيل ايضا[1].

تطل على صيدا خمس تلال تشكل قرى مأهولة بسكانها، وهي البرامية في الشمال، والهلالية ومار الياس والمية وميّة في الشرق، ومغدوشة في الجنوب الشرقي.

ويحد سهل صيدا من الشمال نهر الأَوَّلي الذي يصب في البحر عند رأس رملي[2]، كما يحده من الجنوب نهر سينيق، وهو نهر قليل المياه، قصير المجرى ينبع من التلال شرقيها، وبينما يسقي نهرا الزهراني وسينيق ونبع البراك الجزء

---

(١) عبد العزيز سالم: دراسة في تاريخ مدينة صيدا في العصر الاسلامي، بيروت، ١٩٧١، ص ١٠؛

(٢) ينبع من الباروك، وفي الطريق تصب فيه مياه نبع جزين، وطوله ٥٣ كيلومترا، وكان قديما يعرف بنهر بوسترينوس BOSTRINUS، كما عرف في العصور الوسطي بنهر الفراديس، اما لانه يسقي جنائن صيدا، او لأنه يخترق وادي الفراديس فوق دير القمر. كما ذكر الرحالة النابلسي انه يدعى «النهر البارد» وكان اسمه قبلا النهر الاول (الاولي) راجع عبد الغني النابلسي: التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية، تحقيق هربرت بوسه، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٧١، ص ٢٤.

الجنوبي من سهل صيدا، فان الجزء الشمالي منه. يرويه نهر الاولي بالاضافة الى نبع «السّبع أعين» الذي ظل غزير المياه حتى مطلع هذا القرن.[1]

كما يخترق صيدا جدولان صغيران ينبعان من تلة مار الياس شرقيها، وبينما تشح مياههما صيفاً، او تكاد، تغزر شتاءاً، الشمالي منهما يدعى «القملة»، والجنوبي «البرغوت»، ويسهمان في ارواء سهلها[2].

وتشكل صيدا مثلثا كبيرا، رأسه اللسان البحري، وقاعدته سفوح التلال شرقيها، وضلعاه نهرا الأوّلي وسينيق، وعلى مسافة قصيرة من الساحل تقوم جزيرة صخرية تدعى «الزيْرَة»[3]، وفيها منارة لهداية السفن.

لا يتطابق موقع صيدا الحالي، مع موقع صيدون الفينيقية تماما، اذ ان هذه كانت تمتد نحو الشرق اكثر[4]، بينما انحصرت صيدا، خلال الفترة التي

---

(١) وصف النابلسي نبع «السبع اعين» اثناء زيارته له، حوالي سنة ١٧٠٠، انه يقع في مكان كثيف الشجر، غزير المياه، مطلّ على البحر، قال فيه شعرا:

على السبعة الأعين نزلنا بروض جني
على البحر في مجلس به قرّة الأعين

راجع النابلسي، المصدر السابق، ص ٢٣.

كما اخبرني احد افراد عائلة السبع اعين، نقلاً عن جده، ان مياهه ظلت غزيرة حتى مطلع هذا القرن.

(٢) يتداول الصيداويون، رواية تنسب اسم القملة الى الفرنسية Comme Lait يعني مثل حليب، والبرغوت الى لفظة «par goutte» بمعنى بالنقطة، ويرجعونها الى سنة ١٨٦٠ عند مرور القوات الفرنسية بصيدا عند نزولها في هذه البلاد اثر احداث تلك السنة، ولا اؤكد هذه الرواية، لكنني اشير الى انني لم اعثر على تسمية لهذين الجريين قبل سنة ١٨٦٠، بل كانت ترد الاشارة الى احدهما احياناً بأنه «مجرى الماء الشتوي» لتحديد مواقع بعض العقارات، وقد يكون جريان ماء القملة، حالياً، في أرض كلسية، وركود مياه البرغوت، في فصل الصيف، في حفرة هنا واخرى هناك قرب مصبه، مما يؤكد صحة التسمية المعطاة لهما. هذا وكان اسم البرغوت قديما اردوبيا «ARDUPIA».

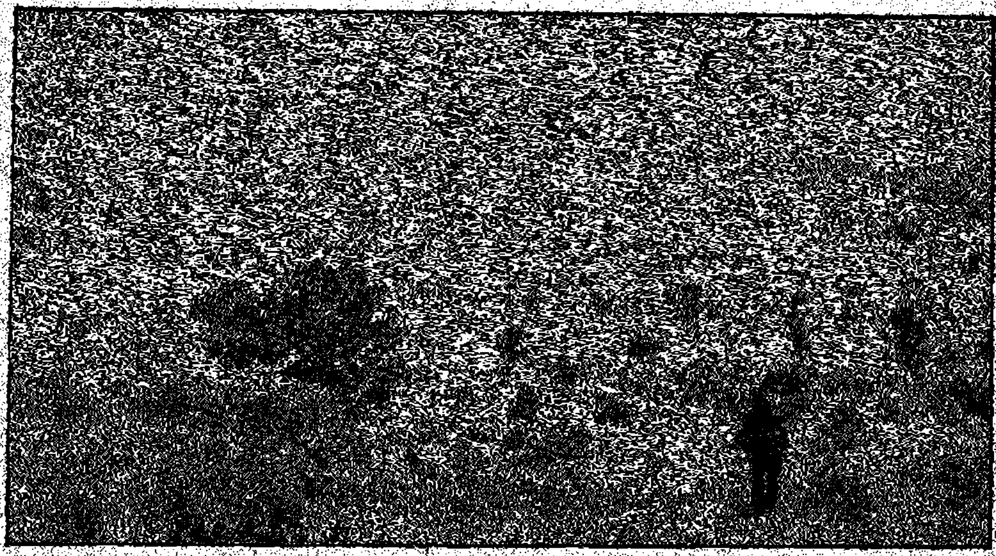
(٣) تحريف لكلمة الجزيرة.

(٤) معظم الآثار الفينيقية التي تم اكتشافها في منطقة صيدا، وجدت في القياعه والهلالية شرقي =

تبحثها، ضمن السور حتى اواسط القرن التاسع عشر، ثم اخذت بالانتشار نحو الشمال والشرق عبر البساتين التي تغطي سهلها[1].

= صيدا، مما يؤكد امتداد المدينة الفينيقية نحو الشرق، وقد كانت تتألف آنذاك من قسم داخلي «صيدون ساد» وآخر ساحلي = «صيدون يم».

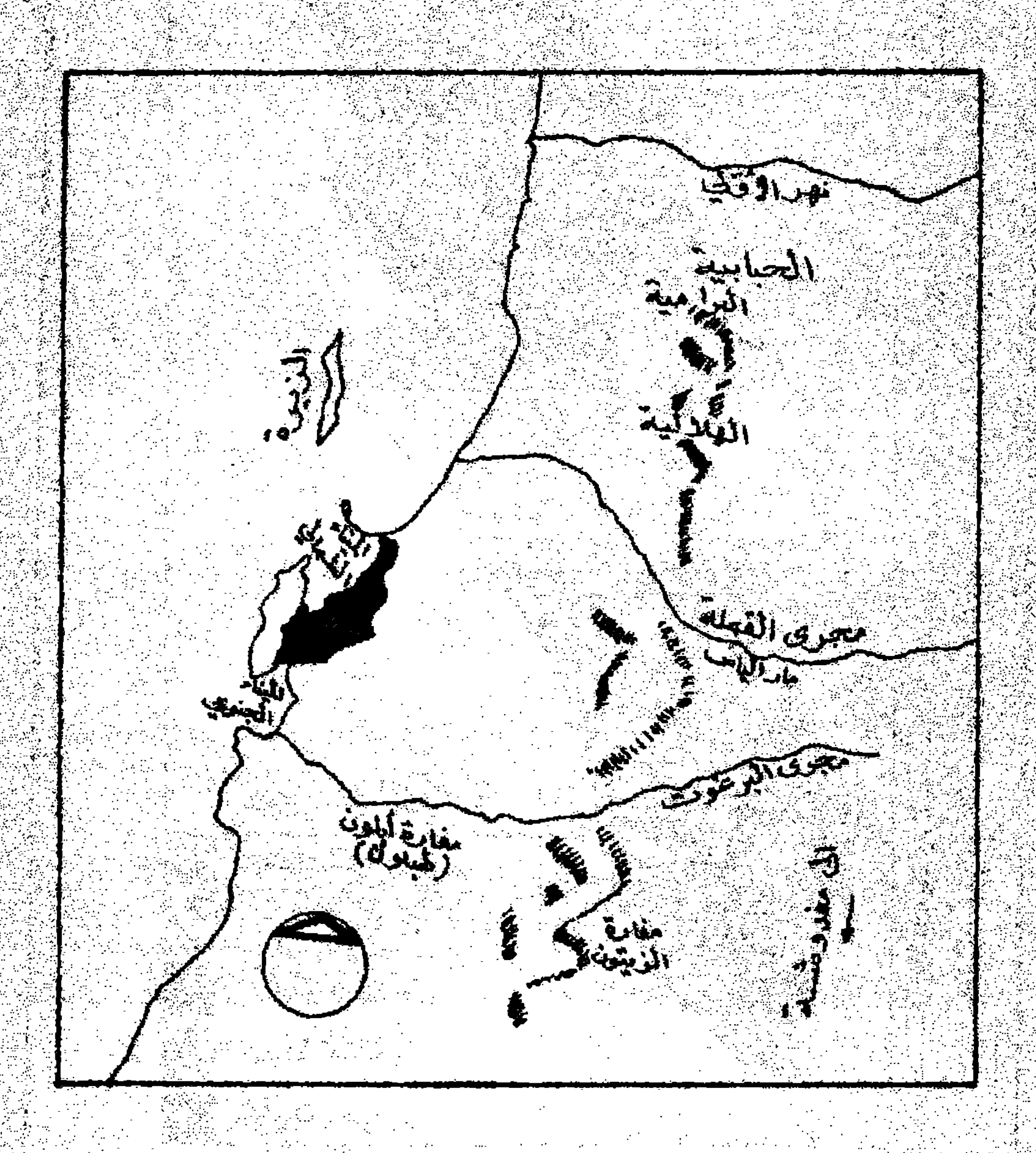
(١) اتسعت صيدا الحاضرة بحيث امتد عمرانها الى التلال المجاورة، واتصل بها مشكلاً صيدا الكبرى.



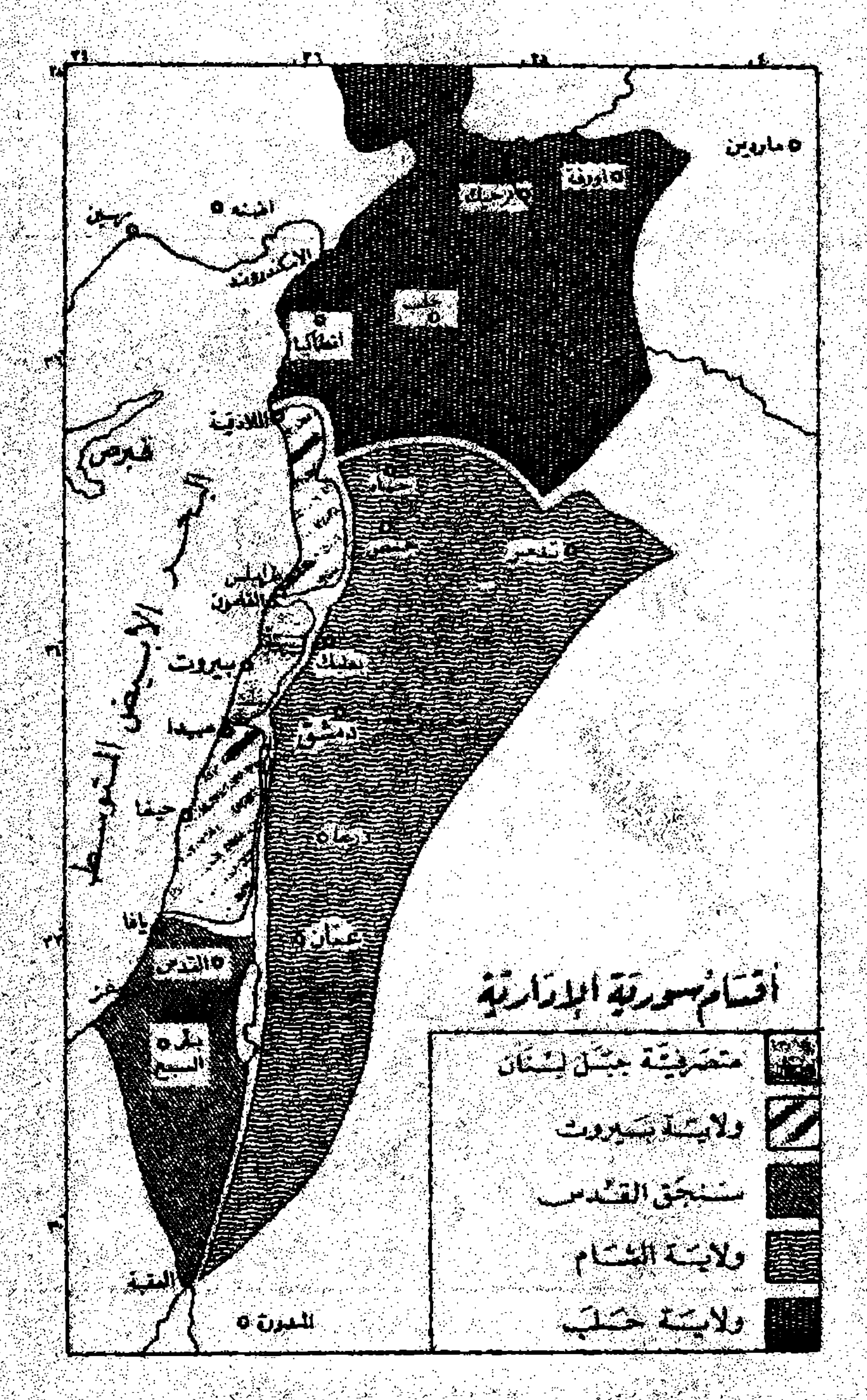
منظر صيدا من القلعة البرية، القرن العشرين
(مجموعة جان صامي)



شاطىء صيدا وقلعتها البحرية سنة ١٩٠٢
(مجموعة الدكتور عبدالسلام مجذوب)

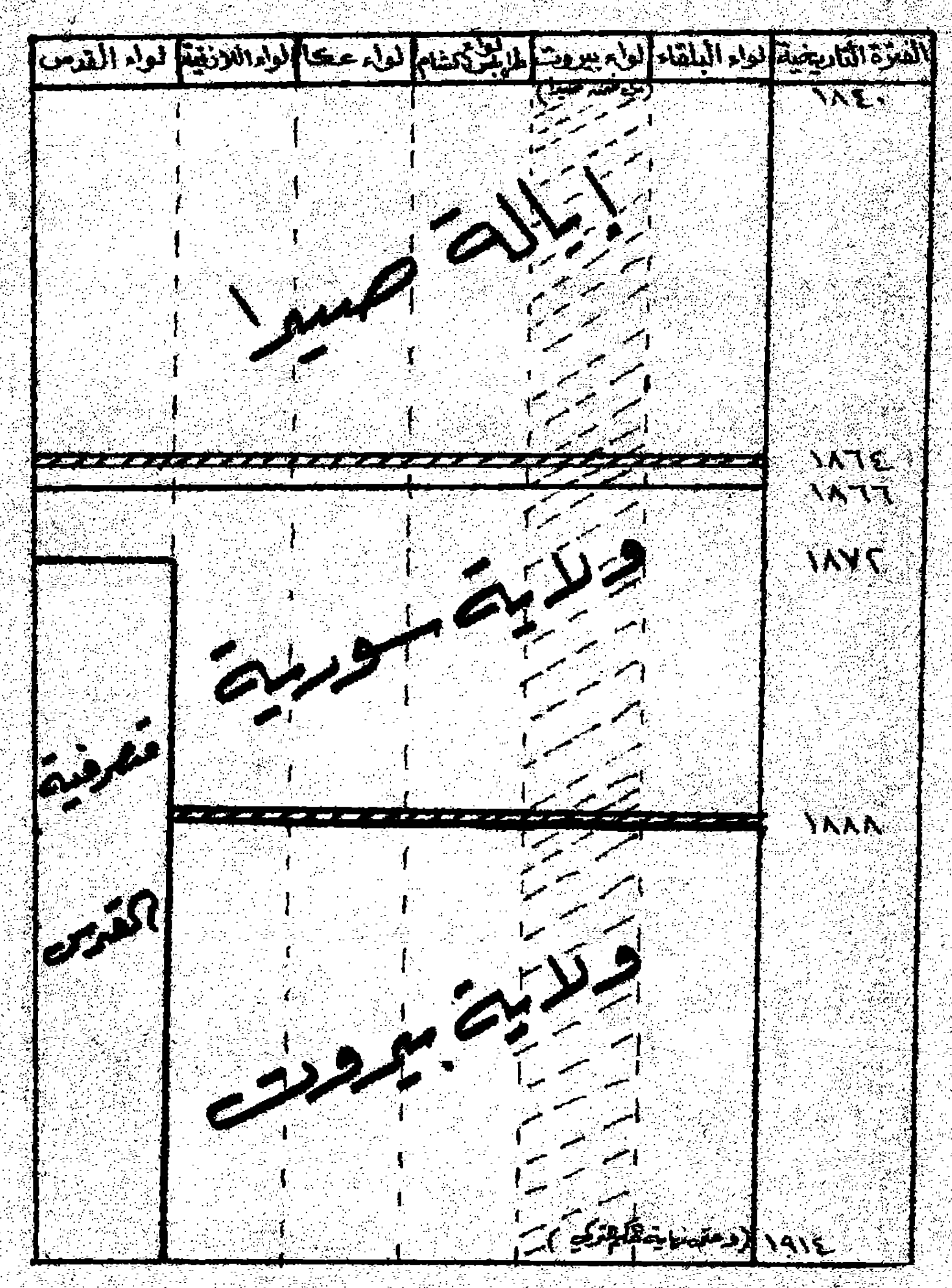


خريطة موقع مدينة صيدا ونواحيها - خريطة رقم (١)

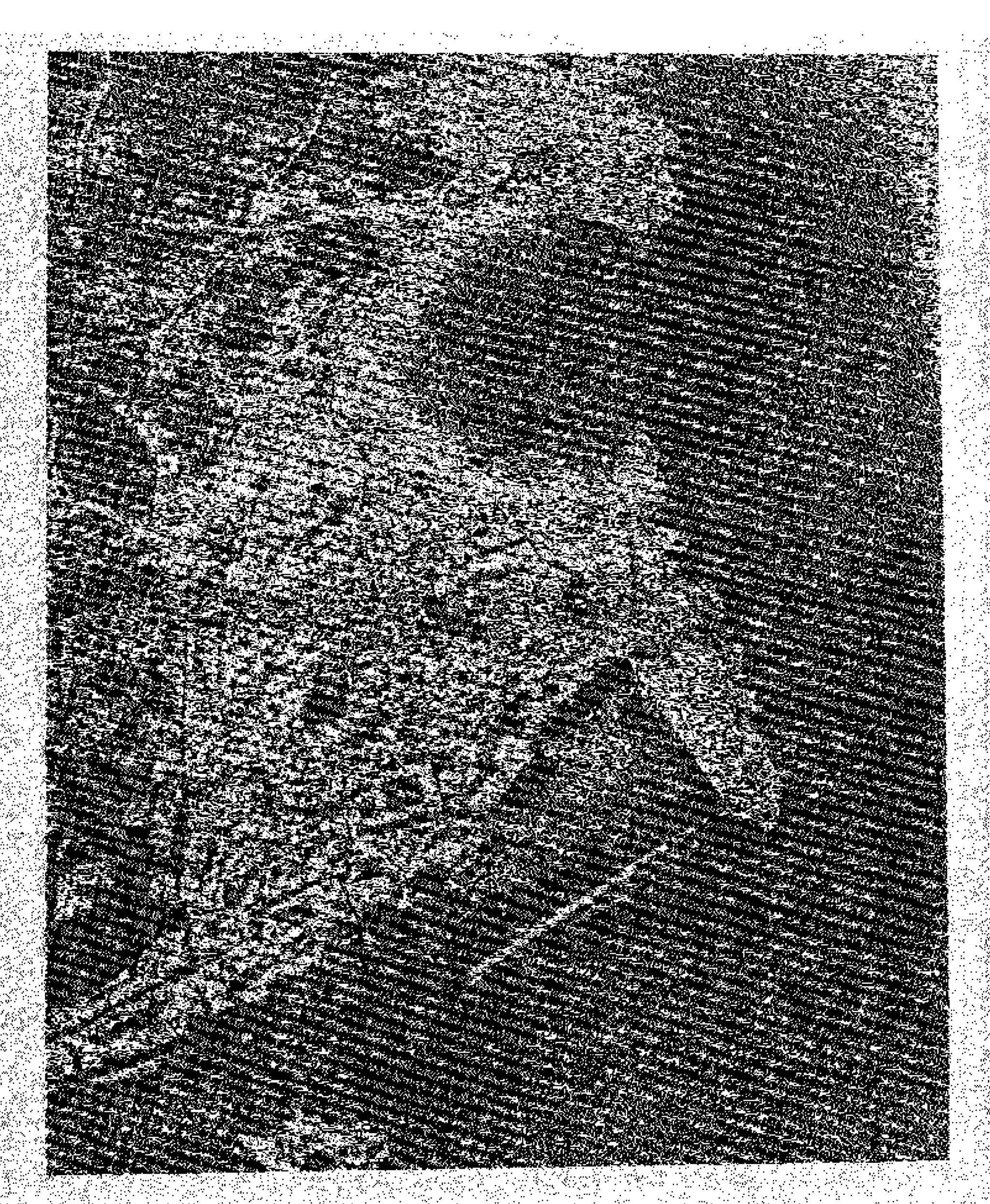


أقسام سورية الإدارية
متصرفية جبل لبنان
ولاية بيروت
سنجق القدس
ولاية الشام
ولاية حلب
ماردين
أورفة
أضنه
الاسكندرونة
حلب
انطاكيا
اللاذقية
قبرص
البحر الأبيض المتوسط
حماة
حمص
طرابلس
بيروت
بعلبك
صيدا
دمشق
حيفا
درعا
يافا
عمان
القدس
بئر السبع
العقبة

خريطة رقم (٢)



خريطة بيانية بالتقسيمات الادارية لصيدا في الفترة
من ١٨٤٠ - ١٩١٤ بالاستناد الى معلومات حوليات الدولة العثمانية
وولايتي سوريا وبيروت خريطة رقم (٣)



صورة جوية لصيدا في ١٩٣٦/٩/٧ تبين موقع المدينة القديمة وميناءها وجزءاً من صيدا الحديثة.

الادارة والقضاء

اولا - الادارة:

أ- صيدا والتقسيات الادارية:

لعل من المستحسن الحديث بايجاز عن تطور التقسيات الادارية في الدولة العثمانية، قبل سنة ١٨٤٠، لارتباط الوضع الاداري بها، في الفترة التي نبحثها، ولتكون الصورة اوضح في ذهن القارىء.

فعند فتح العثمانيين لبلاد الشام، في عهد السلطان سليم الاول (١٥١٢- ١٥٢٠) أبقوها مقسّمة الى ست نيابات كما كانت في عهد المماليك[١]. وفي القرن السادس عشر جعلت ثلاث ولايات [٢] وفي عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤- ١٥٩٥) دعيت الولايات بالايالات او الباشويات، وهذه بدورها قسمت الى سناجق[٣].

كان يحكم الايالة والٍ برتبة وزير او باشا، حائز على ذيلين او ثلاثة[٤]،

---

(١) هي نيابات الشام، حلب، طرابلس، حماه، صفد، الكرك.. وسميت كذلك لأن حاكمها كان نائباً عن السلطان، بينما دعي حاكم الوحدة الادارية الاصغر الكاشف.

(٢) هي ولايات دمشق وحلب وطرابلس.

(٣) نقولا زيادة: ابعاد التاريخ اللبناني الحديث، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٣١. ومفرد سناجق «سنجاق» بالتركية بمعنى العَلَم: لان صاحب هذا المنصب كان يركز علما في محل اقامته بصفته ممثلا للسلطان، ثم صارت اللفظة تعني المنطقة التي يحكمها.

(٤) تدعى بالتركية «توغ» وتعني خصلات شعر الحصان، حيث كان يقصّ جزء من ذيله ليثبت على رأس الرمح الذي يحمل الراية، علامة الانعام على صاحبها بالقيادة او بالرياسة. فيغرز الرمح امام خيمته وبه الأذناب التي تحدّد رتبته، ويعود هذا التقليد الى الأتراك القدامى، في سهول آسيا الوسطى، عندما كان مصير الرجل مرتبطاً بصهوة حصانه، ولا أرجّح بأنها فارسية =

بينما عهد بشؤون السنجق الى حاكم حمل رتبة باشا او بك، وحاز على ذيل او اثنين، ودعي «بك السنجق»[1]، ومنذ القرن السابع عشر عرف «بالمتصرف»، وعندما قسمت المتصرفيات الى وحدات ادارية اصغر دعيت بالاقضية.[2] كما قسمت الاقضية فيما بعد، الى وحدات ادارية صغرى دعيت بالنواحي، وبينما حكم القضاء «قائمقام»، حكم الناحية «مدير ناحية»[3].

بعد القضاء على الامير فخر الدين المعني الثاني لاح للباب العالي أن يمنح منطقة صيدا أهمية ادارية اكبر، لمراقبة العصبيات الاقطاعية المسلحة في جبل لبنان وجنوبه «للحد»، كما يبدو، من ازدياد نفوذ ولاة دمشق، فأنشأ ايالة صيدا سنة ١٦٦٠ وذلك بضم اجزاء من ايالتي دمشق وطرابلس اليها، واتخذت صيدا مركزا لها، وظلت كذلك حتى حوّل احمد باشا الجزار المركز الى عكا حوالي سنة ١٧٧٧ او بعدها[4]. وقد شملت ايالة صيدا سناجق صيدا وبيروت وعكا، وامتدت من نهر الكلب شمالا الى جبل الكرمل جنوبا، وشملت في الداخل جبل عامل وبلاد صفد والجليل ومناطق من جبل لبنان.

وكانت ايالة صيدا تتسع او تتقلّص حسب قوة واليها او ضعفه، فكان آخر ولاتها قبل مجيء حملة ابراهيم باشا الى بلاد الشام، عبد الله باشا الخزندار يوقع باللقب التالي «سيد عبد الله والي صيدا وطرابلس ومتصرف لوا غزة والرملة والقدس والخليل ونابلس وجنين» اشارة الى امتداد حكمه اليها[5].

وعند استيلاء المصريين على بلاد الشام، الغوا التقسيمات الادارية السابقة، وجعلوها وحدة ادارية واحدة، وعينوا، في كانون الأول ١٨٣١ متسلمين على المدن الساحلية كصيدا وصور وعكا وبيروت، بينما ظل الامير بشير الشهابي

= الاصل، كما اشار بعض المصادر، لأن «توك» بالفارسية، تعني خصلات الشعر على جبهة الحصان، و «توغ» في التركية الحديثة تعني بيرق الاشارة.

(١) ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، ط ٣، بيروت، ١٩٦٥، ص ٣٠.

(٢) اطلق على المنطقة الادارية التي خضعت لأحكام القاضي اصطلاح القضاء.

(٣) ساطع الحصري: المرجع السابق، ص ٢٤.

(٤) نقولا زيادة: المرجع السابق، ص ٣١.

(٥) سليمان ابو عز الدين: ابراهيم باشا في سورية، بيروت، ١٩٢٩، ص ١٣١.

الثاني متمتعاً بسلطته في جبل لبنان، وقد تعاقب على صيدا، في فترة الحكم المصري، المتسلّمون رضوان بك طوقان، فالحاج احمد آغا، فمحمد عارف آغا، ثم عارف افندي.

ويسبب استمرار الاضطرابات والحاجة الى ضبط الامور، عيّن المصريون في تشرين الثاني سنة ١٨٣٢ محمد شريف باشا حاكماً على بلاد الشام كلها باسم «حكمدار ايالت برّ الشام»[١]، كما اعادوا تشكيل ايالة صيدا، بعد ان فصلت عنها عكا، وعيّن عليها سليمان باشا الفرنساوي حاكما، وقد اتخذ من الدار التي كانت ملكا للامير فخر الدين، في صيدا، مقرا له، بعد ان استأجرها من ناظر الوقف عليها[٢]. كما ظل على كل مدينة «متسلّم» يعاونه «مباشر» هو، في واقع الأمر، نوع من مدير المال[٣]، وتبدو لنا اهمية دمشق من قيمة راتب حاكمها الذي بلغ مئة الف قرش سنويا، بينما تساوى حاكما صيدا وبيروت في ان راتب كل منهما كان ثلاثين الف قرش سنويا ايضا[٤]. وظل الوضع الاداري السابق على حاله حتى خروج المصريين من البلاد.

وبعد عودة العثمانيين الى بلاد الشام من جديد، اعيدت التشكيلات الادارية السابقة التي كانت سائدة قبل قدوم المصريين، وجرى تغيير اداري بسيط، تمثل في نقل مركز ايالة صيدا الى بيروت سنة ١٨٤٢ في عهد واليها «سليم باشا»[٥] وذلك بسبب ازدياد الاهمية التجارية والاجتماعية لمدينة

---

(١) اسد رستم: الاصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا مجلد ٣ + ٤، الجامعة الاميركية في بيروت، ص ٢٣٦. وقد ذكر سليمان ابو عز الدين، في المرجع السابق، الصفحة نفسها، ان لقبه كان «حكمدار عربستان».

(٢) استأجرها من الشيخ محمد طنطش الناظر على وقف كوجك باشا في صيدا، وكانت ملاصقة للجامع العمري الكبير، بايجار قدره اربعون قرشا أسديا في السنة، وتم العقد في غرة ذي القعدة سنة ١٢٥٢هـ. (١٨٣٦) راجع: اسد رستم، المرجع السابق ص ٥٠ - ٥٣.

(٣) نقولا زيادة، المرجع السابق، ص ٧٤.

(٤) Public Record Office (وسأشير اليه فيما بعد بعبارة مكتب السجلات العامة) ف. و ٣٨٠/٧٨ تقرير John Bowring عن سوريا تموز ١٨٣٩، ص ٣٩.

(٥) كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، ط٣ بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٥٤.

بيروت[١]، وتضاؤل شأن صيدا.

وظل نفوذ ولاة ايالة صيدا، في هذه الفترة، قويا، فمثلا في سنة ١٨٤٣ كان اسعد باشا، والي صيدا، يشرف على شؤون منطقة جبل لبنان، ويرجع الى رأيه ومشورته قائمقام النصارى الامير حيدر ابي اللمع، وقائمقام الدروز احمد ارسلان في كافة الامور الهامة التي تخص مناطقهم[٢]. وفي سنة ١٨٤٧ ازدادت اهمية ايالة صيدا واتسعت بعد ان دمجت بها ايالة طرابلس بعد الغائها[٣]. وبذلك صارت بلاد الشام، في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تتألف من ايالتي دمشق وصيدا[٤]، ويبدو ان ايالة صيدا كانت اكثر أهمية، اذ أنها في سنة ١٨٦١ مثلا كانت تتألف من مئة قضاء، بينما لم تتجاوز اقضية ايالة دمشق تسعة وعشرين قضاء[٥]، وكانت قد اضيفت الى ايالة صيدا في آذار من هذه السنة، مقاطعة بلاد بشارة وتبنين، وحومين وسهل معركة، وقانا، ومرجعيون وبلاد الشقيف وجباع واقليم الشومر، وصور[٦].

وبعد صدور قانون الولايات في ٨ تشرين ثاني سنة ١٨٦٤، جرت تعديلات ادارية في الولايات العثمانية المختلفة، فألغيت ايالة صيدا، وبرزت ولاية شامية كبيرة هي ولاية سوريا التي تألفت من ثمانية سناجق كان سنجق بيروت احدها[٧]، وقد تشكل من اربعة اقضية هي قضاء بيروت - قضاء صيدا-

---

(١) اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، بيروت، ١٩٧٣، ص ٨٩.
(٢) كمال الصليبي، المرجع السابق، ص ٩٧.
(٣) فلاديمير لوتسكي: تاريخ الاقطار العربية الحديث- ترجمه عن الروسية عفيفه البستاني- موسكو- ١٩٧٥- ص ١٥٢.
(٤) محمد كرد علي- خطط الشام- ج٥- دمشق- ١٩٢٦- ص ٨٧ + ٨٨.
(٥) سالنامه (حوليه) ولاية سوريا لسنة ١٢٧٨هـ.(١٨٦١).
(٦) Dispatches of The United States Consuls In Beirut from 1836 - 1906 (وسأشير اليها فيما بعد تحت اسم القنصلية الاميركية) ت/٣٦٧- ج ٤ تقرير سري عن تجارة صيدا واوضاعها ملحق برسالة القنصل الاميركي العام في بيروت لحكومته، رقم ٤، بيروت في ٣١ كانون اول ١٨٦٣.
(٧) والسناجق الباقية هي سنجق الشام- سنجق طرابلس- سنجق اللاذقية- سنجق عكا- سنجق حماه- سنجق البلقاء- سنجق حوران.

قضاء صور- قضاء مرجعيون، وفي السنة ١٨٦٨ كان قضاء صيدا يتألف من ٤٨ قرية[١].

لم تكن التقسيمات الادارية منسجمة مع التضاريس الجغرافية، فكان تداخلها سببا في حدوث المشاكل والمنازعات، سواء بين السكان، او بين سلطات متصرفية جبل لبنان من جهة، وسلطات ولاية سوريا ثم ولاية بيروت بعد انشائها، من جهة اخرى.

فقرية عَبْرا- المجاورة لصيدا- كان ربعها يتبع سلطات صيدا، وثلاثة ارباعها تتبع متصرفية جبل لنان، وعلى هذه النسبة كانت تؤدي الضرائب المختلفة[٢]، كما كان لسلطات صيدا اراضي اميرية في اقليم التفاح المجاور رغم انه يتبع، رسميا، متصرفية جبل لبنان، وكذلك الحال في قرية برتي التي كان فيها بيت واحد يتبع صيدا، بينما بقية بيوتها تخضع لادارة حكومة جبل لبنان[٣]، وقرية مغدوشة المجاورة لصيدا، كان المكلّفون من أهلها يؤدون نصف ما عليهم لحكومة جبل لبنان، ونصفه الآخر لسلطات قضاء صيدا، لأن اراضي مغدوشة كانت مقسمة بين الطرفين[٤].

يبدو ان الصيداويين، لم يرتاحوا للتشكيلات الادارية الجديدة، التي جعلت مدينتهم تصبح مركز قضاء يتبع متصرفية بيروت، التي تتبع بدورها ولاية سوريا، لذلك تقدموا بعريضة الى السلطات، يطلبون فيها الانضمام الى متصرفية جبل لبنان، حتى يستفيدوا من الامتيازات الضريبية وغيرها التي اخذ يتمتع بها سكان الجبل، وكان وراء العريضة ثلاثة من شخصيات المدينة من عائلات الأسير والزين والبزري، كما قدم عرائض مماثلة اهالي حاصبيا

---

(١) ظهرت ايالة صيدا من جديد سنة ١٨٦٦ ولكنها الغيت في السنة التالية.

(٢) ارشيف دير المخلص.

(٣) الخوري قسطنطين الباشا المخلصي: جريدة توزيع مال خراج لبنان الاميري في عهد الامير بشير الشهابي، المشرق، مجلد ٣٣، عدد ٣ تموز- ايلول ١٩٣٣، ص ٣٣٢.

(٤) جرجي تامر: الهدية الوطنية في نظامات لبنان والآثار الدستورية، مطبعة متصرفية جبل لبنان، ١٣٢٥هـ. (١٩٠٩)، ص ٣٠٩.

وراشيا،[1] ولم تستجب السلطات لتلك العرائض، وبذلك بقيت صيدا ضمن ولاية سوريا.

ظلت صيدا، خلال هذه الفترة، قضاءاً من الصنف الاول يتبع متصرفية بيروت ويضم قصبة صيدا نفسها، وثلاث نواح هي جباع والشومر والشقيف التي صارت تضم مئة وثمانية وعشرين قرية[2].

في سنة ١٨٧٨ قدمت معظم مدن الساحل عرائض الى السلطات تطلب، مرة ثانية، ان تنفصل عن ولاية سوريا، لما يسببه التحاقها بها من صعوبات اقتصادية، لبعد مركز الولاية (دمشق) عن الساحل، وقد اتهمت السلطات رائف افندي متصرف بيروت بأنه كان وراء تلك العرائض، لكن الواقع ان مصالح السكان أملت عليهم تلك المطالب.[3]

في أوائل سنة ١٨٨٨ صدر الفرمان السلطاني بانشاء ولاية بيروت [4]، وذلك استجابة لمطالب السكان المُلحّة، ولازدياد اهمية بيروت وبعض مدن الساحل من الناحية الاقتصادية والعمرانية. وقد صارت بلاد الشام منقسمة بذلك الى ولايات دمشق وبيروت وحلب، ومتصرفتي جبل لبنان والقدس.

وقد تألفت ولاية بيروت من خمسة الوية[5]، كان لواء بيروت اكثرها تقدما وازدحاما بالسكان، رغم انه كان اصغرها مساحة،[6] وقد تألف هذا اللواء من ثلاثة اقضية، هي قضاء صيدا وقضاء صور وقضاء مرجعيون، ضمت جميعها ٢٩١ مدينة وقرية.

---

(١) مكتب السجلات العامة- ف. و ٨٦٦/١٩٥ رسالة سرية من القنصل البريطاني العام في بيروت Rogers الى حكومته ٢٩ كانون اول ١٨٦٧.

(٢) حولية ولاية سورية لسنة ١٣٠١هـ. (١٨٨٣) دفعة ١٦ ص ٢١٦.

(٣) ثمرات الفنون العدد ١٤٦، في ١٤ شباط ١٨٧٨.

(٤) صدر الفرمان في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٠٥هـ. (كانون الثاني ١٨٨٨)، ونشرت نص فرمان تعيين اول والي عليها جريدة ثمرات الفنون في عددها رقم ٦٨٣ الصادر في ٩ شباط ١٨٨٨.

(٥) هي ألوية: بيروت وعكا وطرابلس الشام واللاذقية والبلقاء.

(٦) عبد الكريم محمود غرايبة: سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠- ١٨٧٦، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٨٧.

وامتد قضاء صيدا بين قضائي جزين (التابع لحكومة جبل لبنان) ومرجعيون، وقضاء صور، وضم ١٢٨ قرية[١]، وكانت مساحته ٣٥٥ كيلومترا مربعا[٢].

نتيجة لبعض التعديلات الادارية التي كانت تجري بين فترة واخرى، فقد حدثت تعديلات جزئية بين الأقضية، اذ ضُمَّت لقضاء صيدا بعض القرى، فصار يشمل نواحي الشقيف وجباع والشومر التي تحتوي على ١٣٧ قرية ومزرعة[٣]، وذلك سنة ١٨٨٩، وفي تلك السنة كان به ٤١٩,٨٨٨ دونما من الاراضي المشجّرة وغير المشجرّة، وأقيم على ارضه ٩٨٢٦ منزلا ومحلا تجاريا.[٤].

وفي تعديل اجري سنة ١٨٩٣، اصبح قضاء صيدا يتألف من ١٤٩ قرية، تضمها نواحيه الثلاث: الشقيف (٤٤قرية) وجباع (٦٠ قرية) والشومر (٤٥ قرية)،[٥] وظل هذا التنظيم الاداري ساريا حتى سنة ١٩٠٨، وفي السنة التالية (١٩٠٩)، أُلغيت ناحيتا جباع والشومر وارتبطت قراها المئة والخمس بصيدا مباشرة، بينما بقيت الشقيف تؤلف ناحية تتبع صيدا[٦]. وحتى قيام الحرب العالمية الاولى كان هذا التقسيم الاداري لا يزال ساريا.

ولما كانت صيدا جزءا من الدولة العثمانية، آنذاك، فقد اصابها، ما اصاب غيرها من بلاد الشام، من مساوىء الادارة العثمانية، كما انه عندما قامت حركة

---

(١) فضل الله فارس ابو حلقة: مختصر في الجغرافية، بيروت ١٨٩٠، ص ١٢٨.

(٢) كانت مساحة لواء بيروت ٤٥٣٠ كيلو مترا مربعا، اما مساحة الولاية كلها فكانت ٣٠٥٠٠ كيلومترا مربعا، وقد ورد هذا التحديد في كتاب ولاية بيروت لرفيق التميمي ومحمد بهجت، ط٢، ج٢ بيروت، ١٩٧٩، ص ٧، وفي تقديري انه الرقم الاكثر صحة، لأن تقديرات المصادر الاخرى تراوحت بين ٤٥٠٠ الى ٨٤٣٠ كيلومترا مربعا. راجع دليل بيروت لعبد الباسط الأنسي المطبوع سنة ١٩١٠ في جزئه الاول صفحة ١٨١و ١٨٢.

(٣) حولية الدولة العلية العثمانية لسنة ١٣٠٧ (١٨٨٩).

(٤) حولية ولاية بيروت لسنتي ١٣١١- ١٣١٢هـ. (١٨٩٣- ١٨٩٤) ص ٣٩٣.

(٥) حولية الدولة العثمانية لسنة ١٣١١هـ. (١٨٩٣).

(٦) حولية الدولة العثمانية لسنة ١٣٢٧هـ. (١٩٠٩).

الاصلاح، التي عرفت بالتنظيمات الخيرية، كان من الطبيعي ان يكون لصيدا منها نصيب. اذ بعد صدور مراسيم الاصلاح المختلفة،[1] صدر في عهد السلطان عبد الحميد اول دستور في الدولة العثمانية في ٢٢ كانون اول سنة ١٨٧٦؛ كما صدر قانون للانتخابات، تم بموجبه اجراء اول انتخابات نيابية في تاريخ الدولة العثمانية، وافتتح المجلس النيابي الذي عرف «بمجلس المبعوثان» في اسطنبول في ١٩ آذار ١٨٧٧، وقد تمثلت صيدا في هذا المجلس ضمن مبعوثي

---

(١) يبدو ان أول محاولات الاصلاح جرت في عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧) لكنها أدّت الى خلعه، ثم جاء السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) فمنع سنة ١٨١٢ تجديد الاقطاعات المنحلة، وادخلها تحت سلطة الاوقاف التي كان قد استحدثها، كما قضى على الانكشارية سنة ١٨٢٦ واقام مكانهم جيشا حديثا، ومنع اعطاء الولايات بالالتزام مدى الحياة، وحرم على الولاة ان يكونوا انفسهم ملتزمين.

وبعد عودة العثمانيين الى بلاد الشام سنة ١٨٣٩ اشتدت وتيرة الاصلاح، ولعل ذلك بتأثير المصريين، الذين اقاموا اثناء وجودهم في بلاد الشام، حكما منظما، ترك للناس فيه المشاركة في ادارة امورهم المحلية بانفسهم، فقد اقاموا في كل مدينة في سوريا يتجاوز سكانها العشرين ألفا «ديوان مشورة»، كان عدد اعضائه يتراوح بين ١٢ - ٢٠ حسب السكان، فكان ديوان بيروت مثلا يضم اثني عشر عضوا، ستة منهم مسلمون، وستة آخرون من غير المسلمين.

والاصلاحات العثمانية اعتمدت، بشكل واسع، على اقتباس النظم الاوروبية او استلهامها.

ويعتبر خط كلخانة (سُمّي كذلك لانه أعلن من قصر كلخانة في اسطنبول، ومعنى كلخانة منزل الورد) الصادر سنة ١٨٣٩، مبدأ حركة التنظيمات وحجر الاساس فيها، حتى ان بعض المؤرخين لقبه بالماغنا كارتا التركية، وقد تضمن تأمين الرعايا على ارواحهم واموالهم، ووعد باصلاح الادارة وبالغاء أصول الالتزام، والقضاء على الرشوة، وفرض جباية الضرائب بواسطة محصلين وليس بالالتزام.

وكان المرسوم الاصلاحي الثاني «خط تنظيمات خيرية» الذي صدر في ١٨ شباط ١٨٥٦، وقد تضمن المساواة بين الطوائف ومنحها حريات دينية واسعة، ولضمان حسن تنفيذه جرى ادخاله في صلب معاهدة باريس. وفي عهد السلطان عبد العزيز صدر «خط التنظيمات الجديدة» في ١٤ كانون الاول ١٨٧٤، وقد ركز على تحديد السلطات التنفيذية والقضائية والفصل بينها. ويبدو ان زياراته الى لندن وفيينا وباريس بدعوة من الامبراطور نابليون الثالث وملك بروسيا، قوّت نزعة الاصلاح لدى هذا السلطان، راجع: أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٨٨ وكذلك STANLEY LANE - POOLE,

TURKEY, Second Edition, Beirut, 1966, P. 352

BERNARD LEWIS: The Emergance of Modern Turkey, oxford university Press, 1961 P. 119

لواء بيروت، حسين بيهم ونقولا النقاش، لكن الفترة الدستورية لم تستمر طويلا، حيث امر السلطان عبد الحميد في ١٤ شباط ١٨٧٨، بتعليق الدستور وحل البرلمان، وطلب من نواب الولايات العودة الى مناطقهم.

لكن ردّة الفعل الشعبي كانت قوية، فقامت حركات وجمعيات سرية بهدف قيام حكم دستوري، تتحقق فيه الحرية والمساواة لكل الطوائف[١] واخذت المناشير الثورية تظهر على جدران شوارع بعض مدن بلاد الشام كصيدا وبيروت وطرابلس ودمشق وغيرها[٢].

وقد دعت تلك المناشير لأول مرة الى «وطن سوري»، ونادت «ابناء سوريا» وذكّرتهم «بالنخوة العربية»، لكن ازدياد وطأة الاستبداد الحميدي، جعل الكثيرين من اولئك المعارضين، يتوقفون عن اصدار مناشيرهم، ويمزقون سجلات اجتماعاتهم السرية، كما اضطر بعضهم الى مغادرة البلاد الى مصر[٣]، وبشكل عام ظلت جدران شوارع بيروت وصيدا ودمشق وغيرها، تشهد، بين فترة واخرى، مناشير ضد السلطة حتى قيام الدستور سنة ١٩٠٨.[٤]

وبعد قيام ثورة شعبية في اسطنبول أعيد العمل بالدستور في ٢٤ تموز ١٩٠٨[٥]، وجرت انتخابات جديدة لمجلس المبعوثان الجديد، وقد افتتح

---

(١) اشتركت معظم عناصر السكان في الدولة العثمانية في مناهضة النظام الاستبدادي، فكان لدى الأتراك جمعيات: رابطة الاتفاق الوطني «اتفاق حميَّت» سنة ١٨٦٥، وجمعية تركيا الفتاة «يني عثمانيلر» سنة ١٨٦٧. راجع شفيق جحا «حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية ١٨٥٦ - ١٨٧٦» مجلة الأبحاث، مجلد ١٨، ج٢، حزيران ١٩٦٥، ص ١٢٣.

ولدى عرب الشام «الجمعية السورية» في بيروت ١٨٧٥، و «الجمعية القحطانية» سنة ١٩٠٩، و «جمعية العربية الفتاة» سنة ١٩١١ وغيرها. وقد تولّت هذه الجمعية الاخيرة مع جمعية «العهد» التي تشكلت قبيل الحرب العالمية الاولى، عبء الدفاع عن حقوق العرب ضد تسلط الاتحاديين الاتراك.

(٢) مكتب السجلات العامة ف. و ١٣٦٨/١٩٥٠ رسالة رقم ١ من القنصل البريطاني العام في بيروت John Dickson للسفير في اسطنبول R. St. John في ٣ كانون الثاني ١٨٨١.

(٣) جورج انطونيوس: يقظة العرب، ط٥، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٥١.

(٤) زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، ط٣، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٦٣.

(٥) اعتبر هذا اليوم عيدا وطنيا فيما بعد، وجرى الاحتفال به كل سنة، وعلى سبيل المثال فان بلدية صيدا انفقت على الاحتفال به سنة ١٣٣٠ مالية مبلغ ٨٥ قرشا وخمس بارات، بلدية =

المجلس في ١٧ كانون اول ١٩٠٨، وفي المرحلة الاولى من الانتخابات فاز شبيب الاسعد (٣٥ صوتا) ورضا الصلح (٣١ صوتا) وكامل الاسعد (٣١ صوتا) وجان التويني (٢٣ صوتا) وسليمان البستاني (٥ اصوات)، عن اقضية صيدا وصور ومرجعيون، وبضم اصوات مندوبي بيروت وعددها ٣٥ صوتا (٢٣ منها للمسلمين و١٢ للمسيحيين)، كانت النتيجة فوز رضا الصلح (٤٠ صوتا) وسليمان البستاني (٣٩ صوتا)، بتمثيل لواء بيروت في المجلس النيابي الجديد.[١]

لكن ثورة رجعية قامت في اسطنبول في ٣١ آذار ١٩٠٩، بدعوى الغاء الدستور والعمل بالشريعة المحمدية، مما ادى الى قيام الجيش بالتحرك من سالونيك للاستيلاء على السلطة في اسطنبول،[٢] وخلع السلطان عبد الحميد عن العرش، وتنصيب اخيه السلطان محمد رشاد الخامس بدلا منه.

وبعد قيام حكومة من حزب الائتلاف، عمدت الى وضع مشاريع لاصلاحات جذرية سريعة، ودعت كافة المناطق الى تشكيل جمعيات تحدد الاصلاحات المطلوبة وتراقب تنفيذها، وبعد لجنة بيروت الاصلاحية، تشكلت لجنة مماثلة في صيدا بمساعي القائمقام فيها. حيث تشكلت جمعية عمومية من جميع الطوائف في صيدا في مركز جمعية المقاصد الخيرية، وانتخبت المفتي رئيساً لها، والمحامي سليمان المصوبع كاتبا، والاعضاء احمد رضا، احمد عارف الزين، الدكتور الياس الزهار، كامل المغربي، نسيم الحلو، المحامي بشارة نمور، توفيق البساط، توما الكيال، حسين الجوهري، محمد علي حشيشو، سليمان ظاهر، سليم نكري، عبدالله الحر، المحامي نخلة الغفري[٣].

وبعد سقوط حكومة حزب الائتلاف في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩١٣، وقيام حكومة من حزب الاتحاد والترقي برئاسة محمود شوكت باشا، عمدت هذه الحكومة الى الغاء الجمعيات الاصلاحية في كافة المناطق، فألغى الوالي

= صيدا قرار رقم ١٥٩ لسنة ١٣٣٠ مالية، وجريدة البرق العدد ٤٠ في ١٢ حزيران ١٩٠٩، ص ٣٢٢.

(١) الاتحاد العثماني، العدد ٣٦ والعدد ٣٩ في ٥ و ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٠٨.

(٢) كانت القوات الزاحفة بقيادة محمود شوكت باشا وهو ضابط عربي الأصل.

(٣) الاتحاد العثماني، العدد ١٣١٢، في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٣.

حازم بك جمعية بيروت في ٨ نيسان ١٩١٣، وفعل مثله القائمقام بجمعية صيدا.

وقد قامت المظاهرات في صيدا وبيروت وغيرها من المناطق، احتجاجا على الغاء الجمعيات الاصلاحية فيها، ويروي سليم سلام في مذكراته ان بيروت اقفلت اسواقها في صباح ١٢ نيسان، عدا بعض باعة الخضار والخبز، وان الوالي حازم بك استعمل مختلف وسائل التهديد والترغيب لمنع الاضراب ولكنه لم ينجح[١].

وعندما عقد العرب مؤتمرهم الاول في باريس (١٨- ٢٣ حزيران ١٩١٣) لاعلان مطالبهم من السلطات العثمانية، شاركت فيه وفود من مختلف الاقطار العربية، كما بعثت اليه مدن عديدة بتأييدها، وقد أرسلت صيدا البرقية التالية «ان الشبيبه العربية التي يتجاوز عددها الخمسماية. في هذا القضاء، بين تجار وصناع وادباء وملاكين تبدي لكم عظيم امتنانها من المشروع الذي اخذتموه على عاتقكم، ليحقّ الحق ويزهق الباطل، وهي تشاركم في آرائكم واعمالكم، وتسأل الله ان يكلل مشروعكم بأكاليل الفوز، حتى تحيا هذه البلاد حياة طيبة سعيدة في ظل الهلال العثماني، وفي الختام تقبلوا فائق احتراماتنا»[٢].

وعند عودة وفد الحركة الاصلاحية البيروتي، المؤلف من ابناء عائلات سلام وبيهم وطبارة من اسطنبول، أرسل الصيداويون اليه برقية تهنئة. وحضر وفد منهم الى بيروت للترحيب بعودته[٣].

---

(١) سليم علي سلام: مذكرات مخطوطة، على مايكروفيلم في الجامعة الاميركية في بيروت، ورقة ٣٦.

(٢) وقّع البرقية:

علي الجبيلي، محمد سعيد ابو ظهر، شكري الزهار، احمد عمر الحلاق، عبد البديع الزين، محمود الزين، يوسف ابو ظهر، راشد بكار، مصطفى الجوهري، توفيق المجذوب، احمد القطب، سعد الدين عيساوي، ابراهيم شكري، احمد حمدي الصلح، مصطفى حسن كشتبان، عبد الغني الزين، عز الدين زنتوت، محي الدين نأعماني. راجع وجيه كوثراني في وثائق المؤتمر العربي الاول ١٩١٣، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٦٢.

(٣) الاتحاد العثماني العدد ١٤٩٥ والاصلاح العدد ...١، في ١٨ ايلول ١٩١٣.

ب- الجهاز الاداري:

حسب قانون تشكيل الولايات الصادر سنة ١٨٦٤، نظم الجهاز الاداري في الولايات على الشكل التالي:

١ - الوالي وهو اكبر موظف اداري في الولاية ويقيم في عاصمتها، ويحيط به كبار الموظفين من المكتوبجي والدفتردار وغيرهما.

وقد تحددت اختصاصاته بالاشراف على كافة شؤون ولايته، المدنية والعسكرية، وتسهيل تنفيذ احكام القضاء فيها، وهو ممثل للسلطان شخصيا وللحكومة (الباب العالي) في ولايته، ويترأس مجلس ادارة الولاية ويشرف على قراراته.

وقد اعطى قانون ادارة الولايات العمومية الصادر سنة ١٨٧١[١] صلاحيات أوسع للوالي، ومنحه حق الاشراف على الدوائر والموظفين في ولايته، وحق عزل الموظفين او تقديمهم للمحاكمة. وكان عليه القيام بجولات تفتيشية لا تتعدى ثلاثة اشهر كل مرة، ويمكنه القيام بالجولات مرتين في السنة، فاذا اضطر للقيام بجولة استثنائية استأذن الباب العالي في ذلك.

وعندما كانت بيروت تتبع ولاية دمشق، صدرت التعليمات الى الوالي، بأن يقيم، ستة اشهر في دمشق وستة اشهر اخرى في بيروت، حتى يتمكن من انجاز اعماله جيدا وكانت تنتقل معه الدوائر الرئيسية في الولاية.[٢] ومن تلك الزيارات، قيام الوالي في صيف ١٨٧٥ بزيارة صيدا، حيث نزلها ايضا رستم باشا متصرف لبنان، وقد زيّنت المدينة ابتهاجا، وبعد زيارة استغرقت ثلاثة ايام، عاد الوالي الى بيروت بالباخرة، وابقى متصرف لواء بيروت ليشرف على جمع ضريبة الاعشار[٣].

---

(١) نوفل نعمة الله نوفل:
الدستور، ج ١، بيروت ١٣٠١هـ. (١٨٨٣)، ص ٣٩٧.

(٢) مكتب السجلات العامة ف. و ٨١٦/١٩٥ رسالة رقم ٨٠ من القنصل البريطاني العام في بيروت ROGERS للسفير البريطاني في اسطنبول في ٣١ كانون الاول ١٨٦٧.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ٨ في ٨ حزيران ١٨٧٥.

وفي زيارة تفقدية للوالي في سنة ١٩٠١ الى صيدا براً، أشرف على طريق الشوسه (الممهدة والمرصوفة) بين صيدا وبيروت التي كان جارٍ انشاؤها آنذاك، وفي صيدا زار المدارس وفحص أحوال التلاميذ بنفسه، وبعد تمضية يومين رجع الى بيروت[١].

وكان من مهام الوالي الاشراف على تحصيل الاموال العامة، وتنظيم ميزانية الولاية، ورعاية العلم، وصيانة الطرق، وتحسين الزراعة والتجارة والثروة الحرجية، بالاضافة الى حفظ الامن واجراء العدالة في ولايته، وعند قدوم والٍ جديد، كان يجري استقباله شعبيا ورسميا، أملاً من الناس بأن تكون فترة ولايته افضل ممن سبقه[٢]، ولنترك لمراسل احدى صحف تلك الفترة يصف زيارة الوالي الى صيدا سنة ١٩٠٩ على ظهر الطّراد العثماني «عبد الحميد»، بعد ان أقام رئيس البلدية مصباح البزري مأدبة كبيرة على شرف الوالي في منزله «... ذهب وفد من الشبان الى الطراد بالطبول والزمور، وأجروا على ظهره العاب السيف والترس امام عساكره وضباطه البواسل.... وقد يمّم الوالي شطر دار الحكومة، حيث زاره فيها الرؤساء الروحيون ووكلاء قناصل الدول المتحابة، كما زار المركز العسكري ونادي جمعية الاتحاد والترقي ودائرة البلدية، وقبيل الغداء زار هو والقومندان ممتاز بك وضباط الطراد، احد المكاتب (المدارس) الخيرية الاسلامية، فانشرحت صدورهم مما سمعوه وشاهدوه من فصاحة الفاظ التلامذة ونجابتهم. وقد اسمعوهم بعض خطب بالعربية والتركية، وترنّموا ببعض الاناشيد الحماسية الوطنية، ثم خرجوا من المكتب المذكور ملبّين دعوة الحاج محمد بك ابو ظهر.. وتلا بعض أطفال عائلة ابو ظهر خطابين بالتركية، ترحيبا بالوالي وبالقومندان وبالحاضرين، ثم خطب ممتاز بك بالتركية، فنظمي بك اليوزباشي عن لسان جمعية الاتحاد والترقي في صيدا... كما ألقى فليكس فارس خطابا ايضا... وقد لبّى الوالي وضباط

---

(١) لسان الحال، العدد ٣٨٥٨ في ١٥ تشرين الاول ١٩٠١.

(٢) مكتب السجلات العامة ف. و. ٩٧٦/١٩٥ رسالة برقم ٦٢ من القنصل البريطاني العام في بيروت Jackson ELDRIDGE الى السفير البريطاني في اسطنبول في ٢٣ تشرين الاول ١٨٧١.

الطراد دعوة الامير نسيب بك جنبلاط لمناولة العشاء ... ».[1]

وفي سنة ١٩١٣ صدر قانون تنظيم الولايات[2]، وقد نظم شؤون الولايات، وحدد واجبات الموظفين بشكل أدق. وقد اعتبرت المادة الاولى من القانون الوالي رئيسا لولايته ومرجعا لها. اما المادة الخامسة فقد بيَّنت ان موظفي الادارة المركزية هم النائب (القاضي) والدفتردار والمكتوبجي، وقائد الدرك ومديري المعارف والنافعة والزراعة، والدفتر الخاقاني (الدائرة العقارية)، والبوليس والاوقاف والصحة، وعند اللزوم يعيَّن مدير للأمور الاجنبية.

تعاقب على ولاية صيدا منذ سنة ١٨٤٠ حتى الغائها سنة ١٨٦٥، اربعة وثلاثون واليا[3]، معظمهم لم يكمل سنة واحدة من حكمه[4]، بل انه كان يتعاقب على الولاية في بعض السنوات ثلاثة ولاة او اربعة في اقل من سنة واحدة[5]، وعند انشاء ولاية بيروت سنة ١٨٨٨ وحتى الحرب العالمية الاولى، حكم ما يزيد عن عشرين واليا، معظمهم لم يكمل السنتين في منصبه[6].

في اواخر القرن التاسع عشر كان الراتب السنوي لوالي دمشق ٢١٠٦ ليرات يضاف اليها علاوة ٥٤٦ ليرة عثمانية؛ كما كان والي بيروت يتقاضى الراتب نفسه مع علاوة قدرها ٢٦٣ ليرة[7].

---

(١) الاتحاد العثماني، العدد ٢١٢ في ٢ حزيران ١٩٠٩.

(٢) بيروت ولايت غزته سي، العدد ١٢١٩ في جمادى الاولى سنة ١٣٣١هـ (١٩١٢).

(٣) راجع جداول الولاة في ايالة صيدا وولايتي سوريا وبيروت في الملاحق في نهاية الكتاب.

(٤) عند تعيين رائف باشا واليا، ارسل عائلته بالباخرة الى بيروت ليلحق بهم في باخرة الاسبوع التالي، فلما جاءت الباخرة في موعدها كانت تحمل واليا جديدا لسوريا هو رؤوف باشا، مما اضطر اهل رائف باشا الى العودة الى اسطنبول، حدث ذلك سنة ١٨٨٥. راجع سليمان البستاني في عبرة وذكرى او الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، القاهرة ١٩٠٨، ص ٨٩.

(٥) في سنة ١٨٤٥ تعيَّن والياً على ايالة صيدا محمد فايق ونوري افندي ووجيه ومحمد كامل باشا.

(٦) لم يبق علي اكرم بك في منصبه كوالٍ لبيروت اكثر من يوم واحد، ثم عاد الى اسطنبول. راجع سليم علي سلام: مذكرات، ورقة ٢.

(٧) مكتب السجلات العامة ف. و ٤٨٣٤/٧٨ تقرير سري ملحق برسالة رقم ١٦ من القنصل البريطاني العام في بيروت Drummond Hay إلى MARQUESS OF SALISBURY ١٠ أيار ١٨٩٧.

وقد ساعد قيام وزارة الداخلية، منذ سنة ١٨٦٠، على تنظيم الشؤون الادارية في الولايات، وارتبط الولاة بوزير الداخلية مباشرة.[١]

٢- وفي اللواء كان المتصرف اكبر موظف اداري فيه، كما كان مسؤولا عن ادارته في كافة الامور المدنية والعسكرية والقضائية، وتنفيذ تعليمات الوالي، كما كان كبار الموظفين في اللواء هم، النائب والمحاسب ومدير التحريرات وقائد طابور الجندرمة (الدرك) ومهندس النافعة، وموظفو الزراعة والاوقاف والنفوس والدائرة العقارية[٢].

وكان معظم المتصرفين من الاتراك، كما هو الحال بالنسبة للولاة ايضا. وفي اواخر القرن التاسع عشر كان الراتب السنوي للمتصرف حسب درجته؛ فالدرجة الاولى كان ٨٢٢ ليرة عثمانية سنويا، والثانية ٦٥٣ ليرة والثالثة ٥٤٦ ليرة، اما متصرفا حوران والقدس فقد كان معاش الاول السنوي ٩٨٤ ليرة، والثاني ١٦٣٠ ليرة.

٣- وفي القضاء كان الموظف الاداري الاول هو القائمقام. وقبل قانون الولايات لسنة ١٨٦٤ كان يدعى «مدير القضاء»، وبموجب قانون تشكيل الولايات لسنة ١٨٧١، تحددت مسئولياته بدقة وصار من حقه تعيين مدراء النواحي في قضائه.

وطبقا لقانون الولايات الصادر سنة ١٩١٣، عرّفت المادة ٤٩ القائمقام بانه «أكبر مأمور للقوة الاجرائية في القضاء، ومسؤول عن ادارة القضاء العمومية، ووظيفته تنفيذ القوانين والنظامات في داخل القضاء، والقيام بجميع الوظائف التي تخوّله اياها تلك القوانين واستعمال صلاحيته، ووقاية حقوق الدولة والاهالي، واجراء جميع تعليمات المتصرف والوالي».

وحسب المادة ٥١ كان مسؤولا عن ضبط الامن في القضاء، وطبقا للمادة ٥٤ كان عليه القيام بجولات تفتيشية داخل القضاء، على الاقل مرة واحدة في السنة، بحيث يلحق الدور على كافة القرى بالترتيب، وخلال الجولة يستمع الى

---

(١) اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٨٨.

(٢) بيروت ولايت غزته سي: العدد ١٢١٩، في ٦ جمادى الاولى سنة ١٣٣١هـ (١٩١٢).

شكاوي الاهالي ويحل قضاياهم العالقة، وينذر الموظفين المهملين، ويعمل على توطيد الأمن ومنع سرقة الحيوانات، وصيانة الطرق، ويرسل في نهاية جولته تقريرا الى المتصرف.

فالقائمقام الجديد احمد شكري، عند مجيئه الى صيدا لتسلّم مهامه، ابلغ مستقبليه في منزل رئيس البلدية ابراهيم آغا الجوهري، انه سيعمل على توسيع الطرقات، واحضار «بابور» الى صيدا كل اسبوع.[1]

وكان الصيداويون يستقبلون القائمقام الجديد بمهرجان حافل، فعند مجيء القائمقام محمود بك اليوسف، ذهب بعض الصيداويين الى مقام النبي يونس (عند الجيّة اليوم) وواكبوه الى نقار جدرة وجسر الاولي، وعند مدخل (صيدا) اصطف الجند والدرك بالسلاح لتحيته، وكذلك جموع الاهالي وتلاميذ المدارس الابتدائية الذين قابلوه بالدعاء والاناشيد... واستقبل المهنئين في دار الحكومة... ثم تفقد السجن ومحل التوقيف وبدأ مباشرة مهامه...».[2]

في حفل استقبال القائمقام الجديد كانت تجري تلاوة فرمان تعيينه، وبعد تقبُّل تهاني الموظفين وكبار العسكريين في القضاء، واعضاء المجلس البلدي، ووكلاء القناصل المعتمدين في صيدا، بالاضافة الى رجال الدين من مسلمين وغير مسلمين، كان القائمقام ينصرف الى القيام بمهام عمله، وكان بعض هؤلاء القائم مقامين يعمل بهمة واخلاص فيترك اثراً طيبا لدى السكان، وممن ذكره بالخير سكان صيدا عبد الله الادلبي الذي كان ينتصف للمظلومين،[3] كما انجز القائمقامون، احسان بك ورضا الصلح وشاكر بك، اثناء فترة حكمهم، اصلاحات عمرانية واسعة في صيدا، كما ان القائمقام مصطفى حكمت بك اصلح طرقات المدينة، ورمم بعض مساجدها، واصلح المدرسة الخيرية[4].

من جهة ثانية فان الدولة لم تقصّر بحق القائمقامين الذين كان يثبت عليهم التعدّي على حقوق الناس وظلمهم، او التلاعب بالاموال العامة، او قبول

---

(١) ثمرات الفنون، العدد ٣٣١ في ١٦ ايار ١٨٨١.

(٢) ثمرات الفنون، العدد ٥٢٥ في ٢٥ اذار ١٨٩٥.

(٣) احمد عارف الزين: تاريخ صيدا، صيدا، ١٩١٣، ص ١٢٦.

(٤) لسان الحال، العدد ١١٤٠ في ٢١ شباط ١٨٨٩.

الرشاوي. فقد كانت تعاقبهم بالنقل او العزل او حتى السجن، اذ لما كثرت شكاوى الصيداويين من القائمقام ماهر بك، كفّت الدولة يده، وعيّنت كامل بك قائمقام مدينة مصراطة سابقا قائمقاما لصيدا بالوكالة[1]، كما انه لمّا وصلت شكوى السكان الى اسطنبول بأن القائمقام جمال بك، قد تلاعب بنتائج الانتخابات، عزلته من منصبه فورا[2].

تولى حكم صيدا منذ الغاء ايالتها سنة ١٨٦٥ حتى سنة ١٩١٤، نحو اربعين قائمقاما. حكم معظمهم اكثر من سنتين، كما ان بعضهم لم يبق في منصبه اكثر من بضعة اشهر،[3] كما سنحت الفرصة لبعضهم الآخر ان يتولى قائمقامية صيدا اكثر من مرة[4]. ومعظم القائمقامين كانوا من الاتراك ما عدا اثنين منهم احدهما من بيروت والآخر من صيدا[5].

كان القائم مقامون ثلاث فئات، وكان قائمقام صيدا في بداية الامر من الفئة الثانية، ثم اصبح من الاولى، وكان الراتب السنوي للفئة الاولى ٢٧٣ ليرة، والثانية ١٩٢ ليرة، والثالثة ١٣٥ ليرة. اما راتب مدير الناحية فكان يتراوح بين ٥٠ - ٦٠ ليرة سنويا[6].

اما موظفو القضاء الرئيسيون فقد حدّدهم قانون الولايات لسنة ١٩١٣،

---

(١) الاقبال، العدد ١٠٤ في ٣ تموز ١٩٠٥.

(٢) المفيد، العدد ١٠٦٩ في اول ايلول ١٩١٢.

(٣) في سنة ١٨٨٥ مثلا تولى قائمقامية صيدا صادق بك وحسن فهمي واحد نسيب (بالوكالة) ومحمود بك اليوسف.

(٤) مثلا احمد شكري تولى من ١٨٨١ - ١٨٨٣ ثم ثانية من ١٨٩٥ - ١٨٩٧ ومحمود جمال بك من ١٩٠٥ - ١٩٠٦ وثانية من ١٩١٠ - ١٩١٣. وحسان بك من ١٨٧٨ - ١٨٨٠ ثم ثانية من ١٨٩٢ - ١٨٩٤.

(٥) هما عبد القادر الدنا ورضا الصلح، وعند تعيين رضا الصلح قائمقام اعترض الوالي لأنه من ابناء صيدا. راجع مكتب السجلات العامة ف. و ٢٠٧٥/١٩٥ رسالة سرية برقم ١٢ من DRUMMOND HAY الى السفير باسطنبول، بيروت في ٩ آذار ١٩٠٠. كما تولى ابراهيم آغا الجوهري مهمة قائمقام بالوكالة عدة مرات.

(٦) مكتب السجلات العامة ف. و ٤٨٣٤/٧٨ تقرير سري ملحق برسالة رقم ١٦ من DRUMMOND HAY الى حكومته: بيروت في ١٠ أيار ١٨٩٧.

بالنائب ومدير المال وكاتب التحريرات وقائد بلوك الجندرمة، وموظفي الأوقاف والنفوس والطابو وقوميسير البوليس.

٤- وكانت الأقضية تتألف من نواحٍ، وكان مسؤولاً عن الناحية «مدير الناحية»، وكان جهازه الاداري يتألف من كاتب ناحية ومأمور شرطة، ومأمور المال والطابو اذا كان ذلك ضروريا.

اما القرية فكان «المختار» مسؤولا عنها، وكان لا يتقاضى راتبا، وكانت مهمته المساعدة على تحصيل الاموال العامة، وتسهيل تنفيذ أحكام القضاء، وابلاغ مدير الناحية عن الولادات والوفيات في قريته.

ج- المجالس الادارية:

كان قانون الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ قد وضع اصول هذه المجالس الادارية، ثم فصَّل اختصاصاتها قانون سنة ١٨٧١، وكرَّسها نهائيا قانون سنة ١٩١٣.

وحسب المادة ٦٢ والمادة ٦٣ من هذا القانون، كان يوجد في مركز كل ولاية مجلس ادارة، تحت رئاسة الوالي او معاونه، للنظر في شؤون الولاية،[١] وفي كل لواء كان يوجد مجلس ادارة برئاسة المتصرف،[٢] للنظر في امور اللواء.

اما مجلس ادارة القضاء فقد فصّلته المادة ٦٤ من القانون المذكور. ويتألف برئاسة القائمقام وعضوية:

النائب - مدير المال- كاتب التحريرات- المفتي- الرؤساء الروحيين ثم الاعضاء المنتخبين. وكان الاعضاء الاولون هم دائمون وتلقبهم مصادر تلك الفترة «بأعضاء طبيعية»، اما المنتخبون فيسمون «بأعضاء منتخبة». وعلى

---

(١) بيروت ولايت غزته سي- العدد ١٢٢٠ في ٦ نيسان ١٣٢٩ مالية (١٩١٣)وكان اعضاء هذا المجلس هم النائب والدفتردار والمكتوبجي، ومدير المعارف ورئيس مهندسي النافعة (باشمهندس) ومدير الزراعة، والمفتي والرؤساء الروحيون، ثم الاعضاء المنتخبون.

(٢) بيروت ولايت غزته سي- العدد نفسه- وكان اعضاء هذا المجلس هم النائب والمحاسب ومدير التحريرات ومهندس النافعة (إن وجد)، والمفتي والرؤساء الروحيون، ثم الاعضاء المنتخبون.

سبيل المثال فان مجلس ادارة القضاء لسنة ١٨٧٥ كان مشكّلاً كما يلي:

الرئيس هو القائمقام. والاعضاء الطبيعيون هم النائب والمفتي ومدير المال وكاتب التحريرات. والاعضاء المنتخبون هم: ابراهيم آغا الجوهري، ومحمود آغا الجذوب، وحنا نمّور، وحنا لطوف، والكاتب يوسف افندي[١]. وفي سنة ١٨٨٢ مثلا كان الاعضاء المنتخبين هم: الشيخ علي الحر، ودرويش الامين، وبشاره قنواتي، ويعقوب خياط، والكاتب محمد نصار[٢].

وطريقة الانتخاب كانت تتم بواسطة لجنة تفريق (فرز) من القائمقام والنائب والمفتي، ومن رؤساء الطوائف غير الاسلامية، ومن كاتب القضاء.

وتفرز هذه اللجنة اسماء تسعة مرشحين (ثلاثة امثال العدد المطلوب)، وترسلها الى القرى لتجري مجالسها انتخاب ستة منها (ضعف العدد المطلوب)، وبعد عودة الأوراق الى مركز القضاء، تجتمع لجنة التفريق ثانية وتحصي الأصوات، وتختار اول ثلاثة اسماء تحوز على الاكثرية، وبذلك يتم انتخاب اعضاء مجلس الادارة في القضاء.

ففي سنة ١٨٨٣ مثلا، كان المرشحون الستة الذين فازوا بالأكثرية من بين الوجهاء التسعة الذين جرى انتخابهم، هم: الشيخ علي الحر وكامل المغربي وحنا ندره وابراهيم فاضل (وهم اعضاء موظّفون) والحاج يوسف المجذوب، وحسين بك الامين (وهما عضوان ملازمان)، وحسب النظام كان يجري تعيين نصفهم (ثلاثة منهم) هم الذين يحرزون الأكثرية[٣].

ومنذ تعديلات سنة ١٨٩٥ صارت مدته سنتين، بحيث يجري تغيير نصف اعضائه كل سنة.[٤] وتزودنا صحف تلك الفترة بمعلومات عمّن جرى تعيينهم بدل الاعضاء الذين انتهت مدتهم، ففي سنة ١٨٩٨ عيّن احمد الحر ونخله الزهّار عضوين بالمجلس، وكانت العادة ألاّ يبدأ العضو مهام عمله، الا بعد ان

(١) سالنامه ولاية سورية لسنة ١٢٩٢، دفعه ٧.

(٢) سالنامة (حولية) ولاية سورية لسنة ١٣٠٠ دفعه ١٥، ص ١٧١.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ٤٢٤، في ٤ نيسان ١٨٨٣.

(٤) A Hand book of syria (including palestine), Naval staff, intelligence departement, 1919, (official copy), p. 242.

يقسم يمينا بتأدية واجباته بأمانة[1]. وفي سنة ١٩٠٣ تعيَّن حسين بك الدرويش ويوسف الخوري، بدل الذين انتهت مدتهم[2]. وفي سنة ١٩٠٦ عين عبد اللطيف ابو ظهر وحنا الغفري عضوين جديدين في مجلس ادارة القضاء[3].

وهكذا كان مجلس القضاء يتألف من ثلاثة اعضاء منتخبين، الى جانب الاعضاء الدائمين. وكانت صلاحياته مراقبة المعاملات والحسابات المالية الرسمية، والاشراف على اموال الدولة، والاهتمام بالطرق والاقتصاد، وسائر شؤون القضاء.[4]

وكان يوجد في كل ولاية «مجلس عمومي» تتمثل فيه جميع اقضية الولاية، بحيث يرسل القضاء عضوا واحدا عن كل اثني عشر الفا وخمسمائة من الذكور من سكانه.

ففي سنة ١٩٠٩ مثلا، مثَّل قضاء صيدا في هذا المجلس، فضل بك الحسن ويوسف الجوهري ونخلة الزهار ويوسف كرم[5].

وفي سنة ١٩١٠ كان يمثل لواء بيروت (بما فيه قضاء صيدا) في المجلس، الاعضاء احمد مختار بيهم وكامل بك الاسعد، ومتري قبطي ونقولا يعقوب طراد[6].

وفي سنة ١٩١٢ مثَّل قضاء صيدا في هذا المجلس، كل من الشيخ محي الدين بك عسيران، وفضل بك الحسن[7].

اما مجلس ادارة الناحية فقد تألف من مندوبي القرى في الناحية، بحيث لا يكون لكل قرية اكثر من اربعة اعضاء، وكان يجتمع اربع مرات في السنة

(١) لسان الحال: العدد ٢٧٨٨، في ١٨ نيسان ١٨٩٨.
(٢) الاقبال العدد ٢٨ في ٦ نيسان ١٩٠٣.
(٣) الاقبال العدد ١٦٠ في ١٣ آب ١٩٠٦.
(٤) نوفل نعمة الله نوفل، الدستور، ج ١، ص ٤١٥.
(٥) لسان الحال: العدد ٥٩٢٣ في ٢٠ شباط ١٩٠٩.
(٦) لسان الحال: العدد ٦٢١٤ في ٤ كانون الثاني ١٩١٠.
(٧) المفيد: العدد ١٠٤١ في ٣٠ تموز ١٩١٢.

وتشمل اختصاصاته سائر شؤون الناحية ويرئسه مدير الناحية[1].

اما مجلس اختياريه القرية فكان اعضاؤه من الذكور، ممن تجاوزوا الثامنة عشرة، وكان ما يؤدونه من ضريبة لا يقل عن خمسين قرشا سنويا. وكان عدد الاعضاء يتراوح بين ٣- ١٢ عضوا حسب عدد السكان.

ويتم انتخاب مختارين لكل قرية اذا كان السكان من طائفة واحدة، اما اذا تعددت الطوائف، فتجتمع كل طائفة على حدة وتنتخب مختارها، ويجب ان يكون المختار فوق الثلاثين، ويؤدي ضريبة سنوية لا تقل عن مئة قرش[2].

وفي المدن كان لكل حيّ او حارة او محلّة مختارها، كما كان لكل طائفة دينية مخاتيرها، وممن عرف من مخاتير صيدا في الفترة التي نبحثها:

مختار حيّ السبيل سنة ١٨٦٨ محمد معتوق، اما سنة ١٩٠٩ فكان حفظي المجذوب، مختار محلة الكشك سنة ١٩١٠ علي الدرة.

ومختار محلة الشارع في اوائل القرن العشرين، كان احمد محمد آغا حمود. ومختار السرايا لسنة ١٩٠٠ كان اديب النوام، ومختار الكنان لسنة ١٩٠١ كان ابراهيم علي السكاكيني. اما مختار الزويتيني لسنة ١٩١٢ فكان سعد الدين شاكر دقنو.

وبينما كان ابرهيم ديوان مختار الطائفة اليهودية في سنة ١٩٠١، فأن سليم الخوري الصهيوني كان مختار الموارنة.

د- الصيداويون والرتب والالقاب:

كانت الرتب والألقاب في الدولة العثمانية كثيرة، وظلت شائعة حتى نهاية العهد العثماني، رغم صدور قرار بالغائها رسمياً سنة ١٩٠٩. ومن تلك الرتب المدنية كانت الرتبة الاولى من الصنف الاول، والرتبة الثانية متايز، والرتبة الثانية صنف ثاني، ثم الرتبة الثالثة فالرابعة. وممن نال بعض تلك الرتب من الصيداويين محمود بك كالو والحاج حسني بك المجذوب، حيث نالا الرتبة

---

(١) نوفل نعمة الله نوفل، الدستور، ج، ص ٤١٥- ٤١٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٤١٧- ٤١٩.

الثالثة سنة ١٩٠٠؛[1] كما نال محمد بك ابو ظهر الرتبة الثالثة من الصنف الثاني[2]، كما حصل الحاج ابراهيم آغا الجوهري على رتبة متمايز مع لقب بك « ... وتقاطر الناس لتهنئته ».[3]

وممّن نال رتباً علمية (دينية) من الصيداويين، الحاج محمود الجذوب، الذي حاز رتبة « رؤوس تدريس بروسّه »،[4] وكذلك حصل على الرتبة نفسها كامل المغربي ومحمود حلمي المغربي، وحامد حشيشو، كما حاز الشيخ احمد جلال الدين والحاج محمد رضا الزين على رتبة رؤوس تدريس أدرنه، كما نال محمد أنصار رتبة « مدرّس »، بالاضافة الى ان الحاج علي البزري، والشيخ سعد الدين الصلح نالا رتبة كبار المدرسين.[5]

اما في المجال العسكري فقد حصل علي باشا جنبلاط على رتبة ميرميران « فأقيمت في منزله في البرامية الزينات والانوار، واقبل اهل صيدا والقرى المجاورة على منزله للتهنئة... »[6] كما وصل حامد باشا بن داود عمر آغا الارناؤوط الى رتبة امير لواء في الجيش ، ونال احمد باشا الصلح رتبة ميرميران كذلك، كما نال احمد بك الارناؤوط رتبة قائمقام (بالجيش العثماني)، والحاج رشيد القطب رتبة بيكباشي، ومحمد رشيد افندي رتبة يوزباشي.

اما المناصب المهمة التي استطاع بعض الصيداويين احرازها، فقد صار رضا الصلح قائمقاما في صيدا وفي مناطق اخرى، وكذلك تولى احمد باشا الصلح عدة متصرفيات كما كان كامل بك الصلح رئيس محكمة استئناف دمشق، وتولى رشيد خليل اباظة قائمقامية مرجعيون، كما تقلّد ولاية الموصل (حسن محرم بك)، ومتصرفية قره حصار (احمد اباظة باشا)، وقائمقامية

---

(١) ثمرات الفنون، العدد ١٢٩٥ في ٢٠ آب ١٩٠٠.

(٢) ثمرات الفنون، العدد ١٣٥٨ في ٢ كانون الاول ١٩٠١.

(٣) لسان الحال، العدد، ٢٩٤٩ في ٢٤ تشرين الاول ١٨٩٨.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ٣٩٥ في ٣١ آب ١٨٨٢.

(٥) ثمرات الفنون، العدد ١٣٣٠ في ٣٠ تموز ١٩٠١. اي رتبة ملازمة رؤوس.

(٦) لسان الحال، العدد ٢١٩١ في ١٧ آب ١٨٩٨.

الناصرة (محمد سعيد الاسماعيل)، وقائمقام[1] جنين (محمد فريد بك) ومأمورية معية ولاية سوريا (توفيق البساط) وكان سليم البابا احد معلمي المكتب السلطاني في بيروت.

هـ- التقويم والتوقيت:

كان التقويم الرسمي المستخدم في الدولة العثمانية حتى سنة ١٨٣٩ هو التقويم الهجري القمري المعروف، وعلى المستوى الشعبي كان هذا التقويم هو السائد لدى المسلمين، بينما كان المسيحيون يتبعون التقويم الشمسي الجولياني ثم التقويم الميلادي الغريغوري (وبدأ الموارنة استعماله منذ سنة ١٦٦٠) الذي اخذت تستعمله، فيما بعد، الجاليات الاوروبية ايضا، عدا الانجليز.

وفي ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٥٥ (اذار ١٨٣٩) فرضت السلطة تقويما جديدا عرف بالتقويم الرومي او الشرقي، وهو اشهر غريغورية وسنوات هجرية وتقويم جولياني. ولما جعل شهر آذار (مارت) بداية للسنة في هذا التقويم، فقد كانت تسمى ايضا «بالسنة المارتيّة». واخذت الدوائر الحكومية تسير بمقتضاها، بالاضافة الى ان موازنة الدولة كانت تحسب من بداية شهر آذار، لذلك دعيت هذه السنة ايضا بالمالية.

لم يترك عامة الشعب حساب ايامهم حسب التقويم الهجري القمري، وكذلك المحاكم الشرعية. كما ان الحكومة لم تهمل هذا التقويم تماما، ومن هنا نشأت ليس ازدواجية فحسب، بل تقاويم ثلاثة معا هي القمرية والميلادية والمالية، مما سبّب كثيراً من البلبلة، وأحدث فوضى كانت السلطة العثمانية في غنى عنها.

اما التوقيت فكان يحسب بالساعة العربية، وفيه يبدأ اليوم من شروق الشمس الى غروبها، وما بعد الغروب يعتبر تابعا لليوم التالي، فكان الصباح يبدأ بالساعة الواحدة، والغروب عند الساعة الثانية عشرة، وقد أحدث هذا التوقيت متاعب في حساب الاحداث. ولم يستعمل التوقيت حسب الساعة

---

(١) حوليات (سالنامات) الدولة العثمانية وولاية سورية في الفترة ١٢٥٨هـ الى ١٣١٠هـ وولاية بيروت من ١٣١١ الى ١٣٣٤هـ. وكذلك احمد عارف الزين: تاريخ صيدا، ص ١٧١.

الزوالية بصورة رسمية، الا أبتداء من منتصف ليلة ١٣ آذار سنة ١٩١٢. وبموجبها صار اليوم يبدأ من منتصف الليل، وصار كل ما يحدث بعد منتصف الليل، يحسب بتاريخ اليوم الجديد، بينما كان حسب الساعة العربية، كل حادث وقع بعد الغروب يحسب بتاريخ اليوم الجديد، ورغم هذا التنظيم الرسمي للتوقيت فأن الكثيرين من الصيداويين رفضوا قبول التوقيت بالساعة الزوالية، وظلوا يضبطون ساعاتهم طبقا للساعة العربية[١].

اما الدوام الرسمي في الدوائر فلم يستقر على نظام دائم، بل كان عرضة للتغيير والتعديل بين فترة واخرى. ففي سنة ١٨٩٧، مثلا، اصدر والي بيروت امرا الى موظفي كافة الدوائر بأن يكون دوامهم اليومي ابتداء من الساعة السادسة كل يوم، عدا يوم الجمعة[٢]. وفي السنة التالية، اصدر الوالي مرسوما بأن يداوم الموظفون صباح كل يوم الساعة الخامسة حتى الحادية عشرة، عدا يوم الجمعة الذي هو يوم عطلة رسمية، وطلب من رؤساء الاقلام في كافة الدوائر ان يعملوا سجلات يومية لضبط دوام الموظفين «... ليعلم منه الذين لا يحضرون الى مأمورياتهم في الوقت المعين، او يتغيبون عنها بلا معذرة مشروعة ليحسم من رواتبهم قسط (ذلك) اليوم...»[٣].

اما في سنة ١٩١٢ فقد جعل دوام الموظفين اليومي على مرحلتين: الاولى تبدأ الساعة التاسعة صباحا حتى الثانية عشرة ظهرا، ومن الثانية عشرة حتى الثانية بعد الظهر لتناول الغداء[٤]، والثانية تبدأ من الساعة الثانية عشرة حتى الثانية بعد الظهر[٥]. اما في رمضان فقد جعل معدل الدوام اليومي ثلاث ساعات ونصفا[٦]. وفي اواخر هذه السنة (١٩١٢) عدل الدوام، بحيث

(١) لا تزال قلة من الصيداويين حتى اليوم تضبط ساعاتها على التوقيت العربي، سواء كانت من الساعات التي توضع بالجيب ولها سلسال، على ندرتها، او من أحدث ما أنتجته مصانع سويسرا واليابان.

(٢) لسان الحال، العدد ٢٦٦٧، في كانون الاول سنة ١٨٩٧.

(٣) لسان الحال، العدد ٢٩٣٧ في ١٠ تشرين الاول سنة ١٨٩٨.

(٤) سماها المنشور (فترة) تنفس.

(٥) بيروت ولايت غزته سي العدد ١٢٤٠ في ١٢ شوال ١٣٣١هـ. الموافق ٣١ أغستوس ١٣٢٩م.

(٦) المصدر السابق، العدد ١٢٣٦ في ٦ رمضان ١٣٣١هـ.

يبدأ الساعة التاسعة صباحا حتى الثانية عشرة، ومن الواحدة والنصف حتى الرابعة والنصف، وبينهما فترة استراحة تبدأ من الثانية عشرة ظهرا حتى الواحدة والنصف. وأمر الوالي الموظفين ان يتقيدوا بهذا الدوام الجديد، اعتبارا من الاول من تشرين الاول[1].

ثانيا - القضـــاء:

كان القضاء العثماني، حتى مطلع القرن التاسع عشر، بسيطاً في اجهزته وأسلوبه، اذ كان بستطاع القاضي ان يستمع للدعوى وان يصدر الحكم فيها في جلسة واحدة، كما ان القضاء كان يطبق احكام الشريعة الاسلامية على المذهب الحنفي اولا يخالفها على الاقل.[2]

كان على رأس القضاء قاضيان كبيران يشرفان على كافة القضاة في الدولة العثمانية، اولهما قاضي عسكر الروم ايلي، وكان مسؤولا عن القضاة في الولايات العثمانية في اوروبا، وثانيهما قاضي عسكر الأناضول، وكان مسؤولا عن القضاة في الولايات العثمانية في آسيا وافريقيا. اما الاشراف العام فكان من صلاحية قاضي اسطنبول، الذي لقِّب فيما بعد بشيخ الاسلام[3].

عند مجيء ابراهيم باشا الى بلاد الشام ادخل بعض القوانين الاوروبية الى جانب القضاء الشرعي[4]، وبعد عودة العثمانيين الى بلاد الشام، شملت اصلاحاتهم القضاء ايضا، بحيث لم تأت اواخر القرن التاسع عشر حتى كانت التشكيلات القضائية من قوانين وكوادر قد اكتملت[5].

---

(١) المصدر السابق، العدد ١٢٤٥ في ١٧ ذي القعدة ١٣٣١ و ٥ تشرين الاول ١٣٢٩

(٢) محمد شفيق غربال: منهاج مفصل.. المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٣) كان قاضيا الروم ايلي والاناضول يعقدان ديواناً لتعيين القضاء اربع مرات في السنة، ومنذ سنة ١٨٥٤ صار يعقد في اول المحرم واول رجب. راجع نوفل نعمة الله نوفل الدستور، ج ١، ص ١٤٢.

(٤) سليمان ابو عز الدين: ابراهيم باشا في سوريا، ص ١٤١.

(٥) صدر نظام توجيهات مناصب القضاة ونواب القضاة سنة ١٨٥٥، ثم قانون العقوبات سنة ١٨٥٨، فنظام مجلس الاحكام العدلية سنة ١٨٦١، فنظام دعاوي التجارة سنة ١٨٦٨ فقانون المحاكم النظامية سنة ١٨٧٢، فنظام تعيين نواب حكام الشرع في سنة ١٨٧٣.

وبهذا، صار القضاء العثماني، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يشتمل على فرعين رئيسيين لكل منهما صلاحياته وتشكيلاته، هما القضاء الشرعي، والقضاء النظامي.

أ- القضاء الشرعي:

تمثّل هذا القضاء بالمحاكم الشرعية وكان أبرز رجاله القاضي والنائب والمفتي.

وكان يعقد مجلس امتحان مرتين في السنة لقبول القضاة الجدد[١]. وكانت المحاكم الشرعية تنظر في كافة الدعاوي الشخصية والحقوقية والجنائية، فلما قام القضاء النظامي، اقتصرت المحاكم الشرعية على النظر بالدعاوي الحقوقية والأحوال الشخصية. اما القضايا الجنائية والتجارية فقد حوّلت الى المحاكم المختصة.

وكان لغير المسلمين محاكمهم الخاصة للنظر بأحوالهم الشخصية، ورغم صدور قوانين القضاء النظامي فان المحاكم الشرعية ظلت تنظر بقضايا البيع والشراء المختصين بالأراضي والاملاك، وحتى بعد صدور قانون الطابو (سنة ١٨٦١)، فان كثيراً من المسلمين ظلوا يسجلون حجج املاكهم في المحاكم الشرعية، اضافة الى سندات الطابو[٢].

وفي سنة ١٨٥٩ صدر نظام تحصيل الرسوم في المحاكم الشرعية، وقضى بتنظيم ثلاثة سجلات في كل محكمة لتدوين الرسوم المستوفاة، على ان لا يجرى عليها شطب او حك او إتلاف، وكانت السجلات تضم صفحات مرقمة، ويوضع للمعاملات ارقام متسلسلة، وقد تذيل بالتاريخ الهجري، وفي الفترة الاخيرة صار يضاف اليها احيانا التاريخ الرومي، ويسجل على اول صفحة من السجل اسم القاضي الذي جرت الاحكام في عهده، وتاريخ البدء في التدوين على السجل، وتاريخ انتهاء العمل به[٣].

---

(١) الدستور، ج ١، ص ١٤٢.

(٢) نظام توجيهات مناصب القضاة الصادر سنة ١٢٧١ (١٨٥٥) الدستور، ج ١، ص ١٤٢.

(٣) مثلا «هذا سجل الوقايع والدعاوي الصادرة بمدة مولانا عمدة العلماء الكرام نايب المدينة حالاً مكرمتلو السيد محمد نشئت افندي المفخم نشر الله له من الخير ما شاء بمنّة وكرمه آمين سنة ١٢٩٠، سجل رقم ٢ سنة ١٨٧٣ المحكمة الشرعية في صيدا.

كانت ابرز الجهود في تنظيم القضاء الشرعي وضبطه العمل الذي قامت به لجنة من كبار الفقهاء العثمانيين برئاسة جودت باشا، في عهد السلطان عبد العزيز. حيث قامت بجمع الاحكام الشرعية وترتيبها وتبويبها، واستغرق ذلك سبع سنوات[1]. ثم اصدرتها في ستة عشر بابا، اشتملت على ١٨٥١ مادة في كافة الاحكام الفقهية، حسب المذهب الحنفي، وقد عرفت باسم «مجلة الاحكام العدلية» واشتهرت فيما بعد باسم «المجلة» فقط. وقد اصبحت المصدر الرئيسي للاحكام الشرعية، واستمر العمل بها حتى سقوط الدولة العثمانية، وظلت سارية المفعول في لبنان حتى سنة ١٩٤٣، وفي سوريا حتى سنة ١٩٤٩[2].

اما ابرز رجال القضاء فكانوا القاضي والنائب والمفتي.

١ - القاضـي:

كان من الشخصيات المهمة في النظام العثماني، وكان يأتي في المرتبة التالية للوالي، وابرز القضايا التي كانت من اختصاصه ما عرف بالوقوعات الخمس، وهي المناكحات (الزواج)، والطلاق والتولّد (الولادة) والوفاة ونقْل مكان (تبديل مكان الاقامة)،

كان القاضي يبقى في منصبه سنة واحدة غالبا، وكان القضاة على المذهب الحنفي، ويتم تعيينهم بموجب قرار رسمي يسمى «مراسَلَة» يصدر عن دار الفتوى المرتبطة بالمشيخة الاسلامية. ومنذ تأسيس معهد القضاة الشرعيين في اسطنبول سنة ١٨٥٥ صار القضاة يعينون من خريجيه.

وكان يشرف على القضاة، ويدقق في احكامهم، ديوان تمييز اقيم في كل ولاية في عهد السلطان عبد العزيز، لكنه ألغي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، واصبح «مجلس التدقيقات الشرعية» في دار الفتوى هو المرجع الوحيد لتمييز الاحكام الشرعية.

---

(١) من غرة المحرم سنة ١٢٨٦ (١٨٦٩) الى ١٦ شعبان (١٨٧٦).

(٢) يوسف الحكيم: سوريا والعهد العثماني بيروت، ١٩٦٦، ص ٣٣.

٢ - النائـــب:

كان حاكم الشرع الذي يقوم بالقضاء في غير مركز الولاية يدعى «النائب»، باعتبار ان القاضي يعينه لينوب عنه في فرض الاحكام الشرعية، لكن صدور نظام تعيين النواب سنة ١٨٥٥ جعل تعيينهم مرتبطا بامتحان، وقد صنفهم خمس فئات:

الاولى هي الموالي الدورية والمدرسين، وثانيها الذين لم يسبق استخدامهم في الخدمة الشرعية سابقا، واظهروا مقدرة لدى امتحانهم، وثالثها ورابعها وخامسها هم الاقل استعدادا على التوالي[١].

كان النائب على المذهب الحنفي عادة[٢]. وكان عليه أن ينظم سجلات محكمته ويدون على كل منها تاريخ بدء العمل به وتاريخ إنتهائه ويعطي كل دعوى رقماً متسلسلاً، ويدوّن اسمه في بداية السجل «وبعدُ فقد شرّف في هذه السنة المباركة بالنيابة الشرعية عمدة العلماء العاملين ونخبة الفضلاء المدرسين لطفي زاده مكرمتلو السيد محمد سعدالدين أفندي الخلوقي الحسيني نايباً بمدينة صيدا فاقتضى قيد المراسلة في هذا السجل المبارك تحريراً في اليوم السابع من شهر جمادي الأخر سنة ١٢٨٥»[٣].

كان النائب ينظر في كافة قضايا الأحوال الشخصية من زواج وطلاق، وما يلزمه من عدة ونفقة «بتاريخه حضر المجلس الشرعي الأنور بمدينة صيدا صاحب العرضحال أحمد بن عمر الشامي، الوكيل الشرعي عن شقيقته الحرمة

---

(١) بموجب هذا النظام حصرت النيابة الشرعية في مقر الولاية بالفئة الاولى، وفي القائمقاميات بالثانية، وفي القائمقاميات البعيدة بالثالثة، وما دونها بالرابعة والخامسة، وجعلت مدة النائب في القضاء القريب من مركز الولاية ثمانية عشر شهرا، وفي القضاء البعيد سنتين. راجع نظام تعيين النواب الدستور، ج ١، ص ١٤٧.

(٢) بالاضافة إلى النائب الحنفي يمكن أن يعين نواب على المذاهب السنية الأخرى كالشافعية والحنبلية إذا كانت غالبية السكان على ذلك المذهب. ففي سنة ١٣٢٠ هـ طالب بعض الصيداويين بتعيين إمام للشافعية لأداء صلاة الجمعة في جامع البحر، فطلب من رشيد وهبي الواعظ في ايوان وقف بني جود القيام بواجب الإمامة بالإضافة إلى وظيفته الأصلية: راجع سجلات المحكمة الشرعية، سجل رقم ٩، نومرو ١٥٧، في ٢٤ ربيع الأول ١٣٢٠ هـ (١٩٠٢).

(٣) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ١ بدؤه ٧ جادي الأخر سنة ١٢٨٥ وإنتهاؤه ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٨٦ (١٨٦٩).

خديجة بنت عمر المذكور، المثبوته وكالته شرعاً بشهادة شعبان بن عبدالله الأرنوط الشهير بأبي ضهر، وبكري بن الحاج طه البابا، وادعى الوكيل على الحاضر معه بالمجلس الشرعي، أحمد بن محمد الجويدي، كلاهم (كلاهما) من أهالي صيدا، قائلاً بدعواه عليه إنه كان متزوج (متزوجاً) بوكلته شقيقته خديجة، ومن برهة خمسة أيام طلقها. ولم يدفع مؤخر صداقها وقدره أربعماية قرش... وهي ناقلة منه... وفرض على نفسه نفقة لمنزلها وسكناها، في كل يوم خمسة وأربعين فضة عبارة عن كل شهر ثلاثة وثلاثون غرشاً وثلاثون بارة، وابتداء الفرض والتقدير من تاريخ هذه الوثيقة... في الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٠٠ هـ «شهود الحال»[1].

كما نظر في قضايا الإرث والوصية والهبة وغيرها[2].

ظلت المحاكم الشرعية تنظر في القضايا الحقوقية حتى بعد إنشاء المحاكم النظامية «حضر الشيخ محمد السقا... وكيل منويل بربارة... وادعى على حنا منياس... إنه استخدم موكله منويل عنده كصبي حلاق، على أن يعلمه الصنعة ويقدم له في كل يوم جمعة بشليكين، وإنه متجمّد له الآن اجرة أربعة عشر شهراً أي ٦٣٠ قرشاً، كما أن له فراشاً ولحافاً ووسادة حيث كان ينام بالمحل... أجاب المدعى عليه، حنا، إنه عمل على تربية هذا الصبي وتعليمه الصنعة منذ أن كان عمره أربع سنوات، حيث هو بلا أب أو أم، وإنه منذ أربعة أشهر عيَّن له كل يوم جمعة بشليكين وإنه كان يدفعها له... كل جمعة بجمعتها... (وبعد تكليف المدعي الإثبات وعجزه طلب تحليف المدعي عليه اليمين الشرعية).[3] وكذلك «...اشتكى عبد الغني عبدالله الزين على اسكندر جبور اغا نمور مهندس دائرة بلدية صيدا... إنه اشترى منه حنطة بمبلغ ٦٠٠ قرش واعطاه تحويلاً على البلدية عن راتبه لثلاثة أشهر، بسندات كل منها بمئتي قرش صاغ ولم يقبض منها شيئاً... اعترف المهندس بذلك...»[4].

---

(١) المحكمة الشرعيةفي صيدا، سجل رقم ٣ نمرة ٧.

(٢) وردت نماذج من هذه القضايا في الفصل العاشر عند بحث قضايا الأحوال الشخصية عند مختلف طوائف السكان.

(٣) المحكمة الشرعية سجل رقم ٢، في ٤ مايس ١٢٩١ مالية.

(٤) المحكمة الشرعية سجل رقم ١٥، ص ٢٥ ،نومرو ٣٦، في ١٧ شوال ١٣٢٠ هـ.

كما نظرت المحاكم الشرعية في القضايا التجارية، على الرغم من إنشاء المحاكم التجارية، ووجود مثل هذه المحكمة في صيدا. ويبدو أن ذلك راجع إلى تعوُّد الناس على المحاكم الشرعية، أو لثقتهم الشديدة بقضائها، وقد اشتكى عباس عبد الهادي البساط من صيدا، على حنا خليل يونس من البرامية، إنه اشترى منه حماراً أزرق اللون بمبلغ ٤١٥ قرشاً على أنه صاغ سليم من العيوب الشرعية ثم تبيّن له فيما بعد بأنه مريض حيث لا يقطع عليقه الذي مقداره ربع كيلة شعير... وقد ردّ القاضي الدعوى وحكم بصحة البيع[1].

وعندما اشترك خليل محمد جرادي، وأحمد عثمان اليمن مع ابراهيم حبلي في شراء ليمون وكبّاد من قرية حامول، ساهم الأوّلون بخمس ليرات فرنسية والأخير بليرتين، كما أقرضهم محمد الترك ١٥ ليرة فرنسية لإكمال الصفقة، وقد أنكر إبراهيم المذكور قبض المبلغ من شريكيه أو من محمد المذكور، وكان وكيلهما الشيخ محمد السقا[2].

كما ظل الصيداويون يسجّلون معاملات بيع وشراء الأراضي والأملاك في المحكمة الشرعية، رغم وجود المحاكم النظامية وقيام دوائر الطابو «حضرت... الحرمة (المرأة) فاطمة خليل الكلش... وباعت إلى ولدها لصدرها عبد الغني الحاج أحمد الطرابلسي... جميع حصة البستان المعروف ببستان بني الكلش... في محلة القناة... المشتملة على أشجار متنوعة الثمار، وعلى بيت وايوان.. تسقى من ماء قناة الخاسكية[3]، تستجلب بالناعورة في البستان المذكور، يحدها قبلة الطريق السالك، وشمالاً دار مرجان معتوق يوسف آغا الجوهري... وشرقاً حصة حسن ولد البائعة (المذكورة)، وغرباً ملك المشترى المذكور بقيمة الفين من القروش الأسدية...»[4].

---

(١) المحكمة الشرعية سجل رقم ١، نمرو ١٥٢، في ٢٧ ربيع الأول ١٢٨٦ هـ.

(٢) المحكمة الشرعية سجل رقم ٢، في ٤ أيلول ١٢٨٩ مالية. ولم يتبين لي نتيجة الدعوى لأنها لم تسجّل في تلك الجلسة.

(٣) قناة تمر شرق صيدا وتسقي بعض بساتينها، وينسب بناؤها للسيدة خاسكية زوجة الأمير فخر الدين الثاني.

(٤) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل رقم ٢١ نمرة ٢٦.

كانت أهمية النائب حسب أهمية المدينة التي يمارس صلاحياته فيها، ولكنه كان يتقدم على المفتي في الأهمية ويأتي بعد القائمقام مباشرة[1]. ومن هنا فقد كان يشارك في الحياة العامة، ويساهم في الإحتفالات الرسمية أو الشعبية...»تفقد القائمقام عبد القادر الدنا مع النائب محمد جميل أفندي مكتبيْ (مدرستي) الرشدية والخيرية في صيدا».[2]

٣ - المفتي:

كان موجوداً في كل الولايات، وكان يأتي بعد النائب في الأهمية، وكان عمله مستقلاً عن النائب لأنه مختص بالمسائل الفقهية، وإن كانت تحال إليه أحياناً قضايا حقوقية وجزائية ليصدر فتواه بشأنها، ويكون استفتاؤه بصيغة محددة قاطعة، ليسهل عليه اصدار فتواه التي تكون، غالباً اجابة مقتضبة سلباً أو إيجاباً.

كان المفتي عضواً دائماً في مجلس الإدارة (في الولاية أو اللواء أو القضاء) وكان يشارك في الأحداث العامة«عندمجيء القائمقام أحمد شكري توجه توا إلى دار البلدية القريبة من البحر... ثم حلَّ ضيفاً في دار المفتي... وفي السادسة من يوم الثلاثاء تلي بدار الحكومة أمر تعيينه قائمقاماً... ثم تلا المفتي خطاباً وختمه بالدعوة لحضرة ظلّ الله في الأرض...»[3] وكان المفتي على المذهب الحنفي، ويمكن تعيين مفتين على المذاهب السنية الأخرى، وكانت فترة توليه منصبه تطول سنوات، مما كان يعرضه أحياناً للعداوات[4]. ومن الأمثلة على قضايا الإفتاء في صيدا إن حنا اسطه الرومي العبجي... ادعى على محمد بن قاسم حادي بمبلغ ثلاثة الاف قرش ثمن معاطف (كبابيت) وغيرها وابرز صكا

(١) راجع جدول قضاة صيدا في الملحق في نهاية الكتاب.

(٢) لسان الحال العدد ٣٣٩٠، في ٩ نيسان ١٩٠٠.

(٣) ثمرات الفنون العدد ١٠٣٦، في ١٥ تموز ١٨٩٥.

(٤) اساء بعض الأشخاص لسمعة مفتي صيدا محمد بهاء الدين الزين لدى والي بيروت، وذلك سنة ١٩٠٧، فأرسل المطران باسيليوس مطران صيدا ودير القمر للروم الكاثوليك رسالة إلى الوالي يشيد فيها بأخلاق المفتي، وأنّ ما وصله عنه هو عارٍ عن الصحة - راجع وثائق مطرانية الروم الكاثوليك صيدا.

مؤرخاً في ١٦ ذي القعدة سنة ١٢٧٠ ... ولكن المدعي عليه أجاب بأن الدعوى لا تقبل، لأنه مضى عليها الزمن بمرور خمس عشرة سنة عليها ولم يطالبه خلالها بدفع المبلغ، وإنه حتى لو قبلت، فيجب أن تختص بها محاكم جبل لبنان لأن المدعى عليه ووالديه مقيمون فيها... ولما اعجز الأمر القاضي، رفعه إلى مفتي صيدا... فأفتي بأنه إذا كان السكوت عن رفع الدعوى كل تلك المدة بلا مسوغ شرعي فلا تسمع منه... وإذا أثبت المدعي وجود مانع شرعي فتسمع منه ويجوز إن يكون ذلك أمام محاكم جبل لبنان... لأن القضاء يتخصص بالزمان والمكان والأشخاص والحوادث... وعند ورود الفتوى... سئل المدعي عن بينة تثبت طلبه المبلغ خلال تلك الفترة، فعجز عن إبرازه. فحكمت المحكمة برد الدعوى...[1]

وكذلك عندما تقدم عباس عبد الهادي البساط من صيدا بالشكوى ضد حنا خليل يونس من البرامية والقاطن في سقي صيدا، إنه اشترى منه قبل إسبوع من تاريخه «حماراً» أزرق اللون باربعمائة وخمسة عشر قرشاً على أساس أن الحمار سليم البنية وخال من العيوب الشرعية، ثم تبين له أن به مرضاً وسعالاً دائماً وإنه لا يقطع علفه اليومي ومقداره ربع كيلة شعيراً، وإنه يريد رده وإستعادة نقوده.

وقد أجاب المدعى عليه إنه باعه الحمار سليماً من العيوب، وإن المدعي رغم علمه بمرض الحمار ظل يستعمله للركوب وللنقل، وغبّ سؤال المدعى عن ذلك اعترف بركوبه الحمار وبتحميله حنطة ذهاباً وإياباً، وقد رفع القاضي واقع الحال إلى المفتي... فورد جوابه بأن إقرار المدعي بركوب الحمار وبتحميله حنطة رغم معرفته بعيب الحمار يعد رضاء بالعيب... حيث ورد في الدُّرَر إن لبس المبيع أو استخدامه أو ركوبه في حاجته رضا لأن كلاً منها دليل الإستبقاء... وبناء على تلك الفتوى حكم القاضي برد الدعوى وباعتبار البيع صحيحاً شرعاً ومستوفياً كافة شروط البيع.[2]

---

(١) المحكمة الشرعية، سجل ١، في ٢٣ ربيع الثاني، سنة ١٢٨٦ هـ.

(٢) المحكمة الشرعية، سجل ١، نمرة ١٥٢، في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ.

ب - القضاء النظامي:

كان هذا القضاء وليد الإصلاحات التي جرت في الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان حجر الأساس فيه صدور قانون الجزاء الهمايوني «قانون العقوبات العثماني» سنة ١٨٥٨[١]، وتعديلاته سنة ١٨٧٠، ثم القوانين التي تلته[٢].

وكان قانون تشكيل الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ أقر إنشاء ديوان تمييز في كل ولاية، يتألف من ستة أعضاء ثلاثة منهم مسلمون وثلاثة من غير المسلمين، ويدعى كل منهم «مميزاً» وظيفة هذا الديوان الفصل في الدعاوى الجزائية والحقوقية، ويصدق الوالي على أحكام الديوان، وما يخرج عن صلاحياته يرفعه إلى اسطنبول لتبت به.

أما في اللواء فيشكل مجلس تمييز حقوقي يرئسه حاكم الشرع (النائب)، ويتألف كذلك من ستة أعضاء، وله نفس الصلاحيات المعطاة لديوان تمييز الولاية، ويصدق المتصرف على أحكامه، وما يخرج عن صلاحياته يرفعه إلى الوالي لينظر فيه[٣].

وفي القضاء انشىء مجلس دعاوى القضاء ويرئسه حاكم الشرع (النائب) في القضاء، ويتألف من ستة أعضاء كذلك، وينظر بالدعاوى في القضاء، عدا الدعاوى الجنائية، ويصادق القائمقام على أحكامه، وما يخرج عن صلاحياته يرفعه إلى المتصرف.[٤]

---

(١) في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٧٤. راجع الدستور، ج١، ص ٣٢٣.

(٢) نظام ديوان الاحكام العدلية سنة ١٨٦٧. راجع الدستور، ج١، ص ١٥٠. وقانون المحاكم النظامية سنة ١٨٧٢. راجع الدستور، ج١، ص ١٧٣. وتعرفة رسوم الاحكام العدلية سنة ١٨٧٠، راجع الدستور، ج١، ص ١٨٢. وتعرفة الرسم في المحاكم النظامية سنة ١٨٨٧، وقانون أصول المحاكمات الجزائية سنة ١٨٨٩. راجع مجموعة قوانين وهي مترجمة عن التركية.

(٣) قانون تشكيل الولايات سنة ١٨٦٤، الدستور، ج ١، ص ٣٨٩.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٩٠.

وطبقاً لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٨٧٢ خوّلت مجالس الدعاوى بالقضاء بالنظر بالدعاوى بداية، ومجالس التمييز في الألوية تراها بداية واستئنافاً، وفي دواوين التمييز بمراكز الولايات ترى الدعاوى استئنافاً فقط.

كما أوجد في كل قرية وناحية مجلس اختيارية مهمته تسوية القضايا صلحاً. ولا يصدر حكماً بل يأخذ سنداً من الطرفين بأنهما تصالحا، فإذا لم يقبل أحد الطرفين الصلح، تحوّل الدعوى إلى المحاكم المختصة[1].

وكان مجلس دعاوى القضاء يرى كافة القضايا الحقوقية ويدقق في القضايا الجزائية بدرجة القباحة والجنحة، ولا يجوز أن تتجاوز قيمة القضايا الحقوقية التي ينظر بها مجلس دعاوى القضاء خمسة آلاف قرش ولا يتجاوز ايرادها السنوي خمساية قرش.[2] «... قد حكم على الخواجة جرجس بن ابراهيم نخلة... من أهالي صيدا المتوطن الآن في بيروت بمبلغ الفين وسبعماية قرش للخواجة بشارة زهار الصايغ العثماني من أهالي صيدا، المرهونة على ذلك المبلغ نصف دار بمحلة الشارع بصيدا محتوية على اودتين ومطبخ.

بناء عليه وحيث المحكوم عليه الراهن المحرر تمنع عن دفع المبلغ المذكور، لذلك وجب طرح المرهون بالمزاد، فالذي له رغبة لمشترى نصف الدار فليراجع دائرة الاجراء في محكمة بداية صيدا... في ٣ محرم سنة ١٣٠٠ هجري»[3].

وكانت محكمة البداية في القضاء (مجلس الدعاوى) تنظر في الجرائم من نوع القبائح وتصدر بها حكماً قطعياً، أما في جرائم الجنح[4] فيكون قابلاً

---

(١) الدستور، ج ١، ص ١٧٣.

(٢) الدستور، ج ١، ص ١٧٤.

(٣) ثمرات الفنون العدد ٤٠٤، في ٢٧ تشرين الثاني، سنة ١٨٨٢.

(٤) اعتبر قانون الجزاء الهمايوني الجرائم ثلاثة أنواع: جناية وجنحة وقباحة. أما الجناية فهي أفعال تستلزم الجازاة الإرهابية أي الإعدام أو الوضع في الكورك مؤبداً أو مؤقتاً، مع التشهير والسجن في القلاع والنفي المؤبد والمحرومية من الرتب والمأموريات. وإن الجنحة هي إفعال تستلزم المجازاة التأديبية، أي الحبس أكثر من اسبوع والنفي الموقت والطرد من المأمورية والجزاء النقدي. وإن القباحة هي أفعال أو حركات تستلزم المعاملة التكديرية، أي الحبس من أربع وعشرين ساعة إلى إسبوع، والجزاء النقدي إلى مائة غرش. أما الكورك فهو وضع القيود الحديدية في الأقدام والقيام بالأعمال الشاقة. أما التشهير فهو كتابة خلاصة الحكم بخط كبير ووضعها على صدر المحكوم، وإيقافه في الساحة العامة ساعتين ليراه الناس.

للاستئناف. أما في الدعاوى الجنائية فترسل المحكمة في القضاء بنتيجة تحقيقاتها إلى مجلس التمييز في اللواء ليحكم بها.

كان إنتخاب أعضاء المحكمة يجرى بمعرفة لجنة تفريق (فرز) خاصة، مؤلفة من أعضاء مجلس الإدارة الأصليين (وهم القاضي ومدير المال والمفتي ومدير التحريرات) ورؤساء الطوائف المسيحية ويرئس اللجنة القائمقام، وترسل النتيجة إلى المتصرف الذي يختار أحد الأسماء الثلاثة كي يكون عضواً في المحكمة[1]. أما أعضاء محاكم الألوية فيقوم باختيارهم الوالي، ويتم اختيار أعضاء محاكم الإستئناف في الولاية بواسطة وزير الداخلية في العاصمة، وتدوم فترة عضوية كل منهم سنتين[2].

وكان بعض القائمقامين يتدخل أحياناً ضد إنتخاب بعض الأشخاص، كما حدث سنة ١٨٨٠ عندما رفض القائمقام[3] طلب الترشيح لعضوية محكمة بداية صيدا للحاج محمود المجذوب ولطّوف والحرّ وجبّور نمّور، فحدث شغب في

---

(١) كانت محكمة بداية صيدا تتألف عادة من عضوين مسلمين وآخرين مسيحيين، وكان أحد العضوين المسلمين سنياً والآخر شيعياً غالباً. أما العضوان المسيحيان فكانا بالتناوب بين الطائفتين الأكثر عدداً في صيدا، طائفة الروم الكاثوليك، وطائفة الموارنة، راجع ارشيف مطرانية الروم الكاثوليك في صيدا.

ففي سنة ١٨٧٥ مثلاً تألفت محكمة بداية صيدا من النائب رئيساً ومن الأعضاء عثمان الزين وعلي الحر والياس زكا ومخول افندي والكاتب يوسف رفعت، وسنة ١٩١٢ كان رئيسها محمد علي التميمي والأعضاء مارون الوزير والحاج سعيد البزري والباشكاتب كامل كزبر والمستنطق نجيب الأسطة، والكاتب صبحي الددا، ووكيل الدعاوى داوود الزهار، راجع حوليات الدولة العثمانية للسنتين المذكورتين.

(٢) يوسف الحكيم: سوريا والعهد العثماني، ص ٢٩

(٣) هو القائمقام إحسان بك وأساس القضية إن الطريق التي خطط لإنشائها بين صيدا والنبطية، سبَّبت للمزارعين على جانبيها اضراراً وخسائر للغبار والأتربة الناشئة عنها، دون أن تقوم السلطات برصفها وتمهيدها، فتجمع هؤلاء قرب مقر القائمقام للاحتجاج، وصادف لصق منشورات مناوئة للأتراك على بعض جدران شوارع صيدا، وكان مقرراً في نفس اليوم إجراء إنتخابات لعضوية محكمة بداية صيدا، فاعتقد القائمقام إن المجذوب ورفاقه سبب كل ذلك فاعتقلهم، ثم عاد فيا بعد وأطلق سراح المجذوب وآخرين من عائلات الجوهري ونمور ونحولي وقدورة. راجع ثمرات الفنون الإعداد ٣١٣و٣١٥و٣١٨ في ١٠ و ٢٤ كانون الثاني و١٤ شباط سنة ١٨٨١.

صيدا، وقام محمود المجذوب بارسال عريضة احتجاج ضد القائمقام التركي وسانده اقرباؤه من آل الجوهري. وقد صادف آنذاك ظهور مناشير ثورية على جدران شوارع صيدا، فاعتقد القائمقام إن لمحمود المجذوب يداً في ذلك، خصوصاً وإن المناشير دعت إلى طرد الأتراك، وتعيين قائمقام عربي، فجرى اعتقال أولئك الأشخاص وأرسلوا إلى بيروت، ولما حاول آل بيهم التوسط لدى حمدي باشا للعفو عن محمود المجذوب رفض طلبهم.[1]

وبعد تسلم الاتحاديين للحكم، وفي مطلع القرن العشرين، فرضوا معرفة اللغة التركية على أعضاء المحاكم، وعندما تبين للسلطات ان اثنين من أعضاء محكمة بداية صيدا يجهلان التركية، عزلتهما، وأعلنت عن قبول الترشيح لعضوية المحكمة بدلاً عنهما، مما حدا ببعض الصحف إلى التساؤل عن الهدف من ذلك، سوى الإساءة للعرب بفرض التركية عليهم[2].

وكان يوجد محامون (وكلاء دعاوى) في كل من المحاكم الشرعية والمحاكم النظامية، وممن برز في صيدا في هذا المجال: سليمان مصوبع من جبل لبنان وكان متوطناً في صيدا، والف كتاباً سماه «قاموس القضاء العثماني» في ثلاثة مجلدات، وقد لعب دوراً بارزاً في الحركة الوطنية ضد الأتراك، فيما بعد. كما كان من وكلاء الدعاوى كذلك محمد كامل المغربي الذي تولى، فيما بعد، مناصب مهمة علمية وتربوية، بالإضافة إلى عثمان فوزي، وبشارة نمور وحبيب فارس وغيرهم.

كما كان يحق لأي شخص أن يوكل من شاء للنظر في إدارة أمواله، أو متابعة دعواه أو القيام بمهام البيع والشراء باسمه، فقد وكّل طنوس بن توما القبطي، من صور، وكان أميناً لصندوق المال في صيدا، أخاه حبيبا لشراء مزرعة له.[3]

كما وكل يوسف حاييم لاوى، من يهود صيدا، أحمد محمد آغا حمود، للقيام

(١) ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية، تقرير القنصل الفرنسي في بيروت رقم ٤٨ في ٢ كانون ثاني ١٨٨١، عادل إسماعيل، ج ١٤، ص ٢٥٢.

(٢) لسان الحال، العدد ٧٥٨٠ في ٢٣ حزيران ١٩١٤.

(٣) المحكمة الشرعية، سجل ٨، ص ٥٧، نمرو ٢٤٢، في ٨ رجب الفرد سنة ١٣٠٩ هـ.

باجراءات الرهن وفك الحجز، والصلح إذا اقتضى الأمر، وكل ما يتعلق بخصومته مع مردوخ بن شحاده نسيم لدى المحاكم كافة[١].

كما إن مارية، أرملة الأمير حبيب أبيلا، من الجنسية البريطانية، المقيمة في صيدا، وكّلت سليمان شاهين يحي، للقيام ببيع مطحنتها في قضاء مرجعيون[٢].

هذا وكانت رواتب أعضاء المحاكم، في أواخر العهد العثماني كما يلي: رئيس محكمة البداية الفا قرش شهرياً، وأعضاء المحكمة الف قرش. ورئيس الدائرة الحقوقية في محكمة الإستئناف ثلاثة آلاف قرش شهرياً، ورئيس الدائرة الجنائية الفا قرش، أما أعضاء محكمة الإستئناف فراتب كل منهم الف وخمسمائة قرش شهرياً.[٣]

محاكم التجارة:

فيما بين سنتي ١٨٥٩و ١٨٦٣ صدرت عدة قوانين تنظم أصول التجارة البرية والبحرية في الدولة العثمانية، ومن ثم في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٨٧ (١٨٧١) صدر قانون أصول محاكم التجارة، وبموجب هذا القانون اختصت هذه المحاكم بالنظر في كافة القضايا التجارية، وتم إنشاؤها في كل مكان كانت تدعو الحاجة إليه من مدن الولايات المختلفة، أما محاكم الإستئناف التجارية فقد اختصت بها عواصم الولايات وحدها.

وقد تألف نصف أعضائها من غير المسلمين، وكانت معظم قوانينها منقولة عن القوانين التجارية الفرنسية.

وفي سنة ١٨٨٢ جرى إنشاء المحكمة التجارية في صيدا، وانتخب لها يوسف الجذوب وإسماعيل النقيب وميخائيل بسترس وعبدالله النقاش «... لرؤية المصالح التجارية في محكمة بداية صيدا الخالية من محكمة تجارية خاصة،

---

(١) المحكمة الشرعية، سجل ٢٠، ص ٤٢، نمرو ٩٣ في ٥ شوال ١٣١٦ هـ.

(٢) المحكمة الشرعية، سجل ٥، ص ٦١ دون رقم، في ١٠ رجب سنة ١٣٠٥ هـ.

(٣) مكتب السجلات العامة ف و ٢٣٤٢/١٩٥ تقرير قنصلي ملحق برسالة رقم ٧ من القنصل COMMBERBATCH للسفير سيرجيرارد لوثر بيروت في ١٢ شباط ١٩١٠.

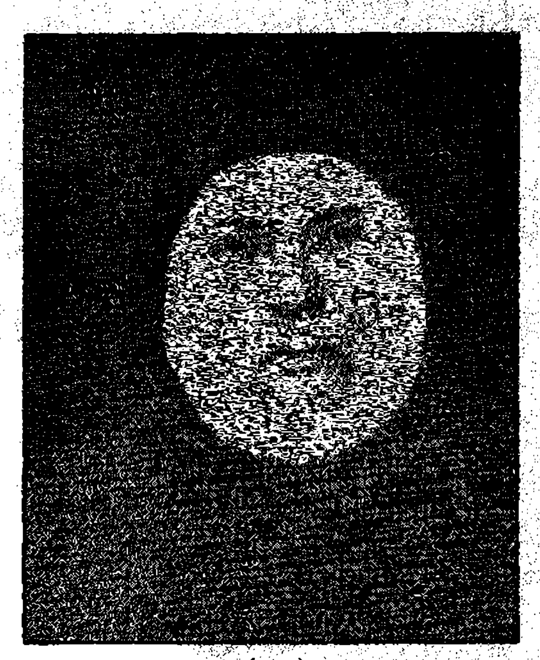
وذلك تطبيقاً للمادة العاشرة من قانون تشكيل المحاكم، وكذلك المادة ١٦ من ذيل (ملحق) ذلك القانون... »[1].

غير أن اعتياد الناس، من شتى الطوائف، على الركون إلى المحكمة الشرعية في حل قضاياهم، وتساهل القانون في هذا المجال، اضعف كثيراً من دور المحكمة التجارية في صيدا، حتى في الشؤون الإقتصادية البحتة، وظلت المحكمة الشرعية تستأثر بنصيب الأسد من النظر في هذه القضايا وإصدار الأحكام فيها «... حضر الياس نخله أبيلا... وادعى على حبيب مخول الصهيوني من محلة القناية في سقي صيدا.. إنه اشترى منه حنطة وفولاً، وبقي له في ذمته من قيمتهم مبلغ ٢٢٧ قرشاً عملة رايج بندر صيدا... وبعد سؤال المدعى عليه وإقراره بالمبلغ... حكم القاضي بأن يُؤَدّيه إليه منجّماً (مقسطاً) ...»[2].

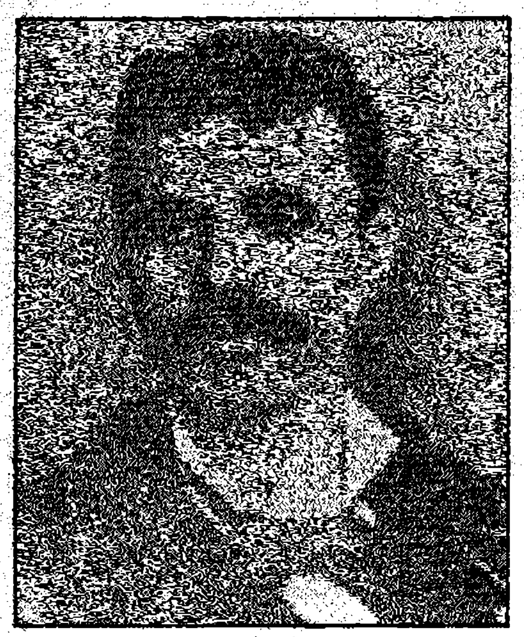
---

(١) ثمرات الفنون، العدد ٣٧٥، في ٣ نيسان ١٨٨٢.

(٢) المحكمة الشرعية، سجل ٥، دون رقم، في ربيع الآخر ١٣٠٥ هـ.



احمد (باشا) الصلح
متصرف عدة مرات



منح (بك) الصلح
عضو محكمة بداية بيروت



رضا (بك) الصلح
قائمقام صيدا ثم عضو مجلس المبعوثان.



سليم (بك) صاصي
عضو لجنة الري لقضاء صيدا
(مجموعة جان صاصي)



توفيق البساط
مدير معية ولاية سوريا
١٨٩١ - ١٩١٦



حسني (بك) المجذوب
مدير البرق والبريد.
١٨٥٣ - ١٩٤٢



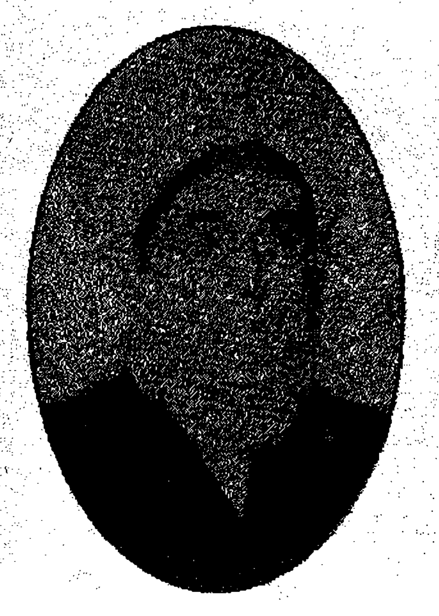
اسعد سليم ايوب
طبيب بالجيش المصري.
١٨٨٠ - ١٩٢٥



محي الدين الجوهري
عضو بلدية صيدا
(١٨٩٤)



الشيخ بهاء الدين الزين
مفتي صيدا
١٩٠٦ - ١٩١٤.



الشيخ كمال المغربي
مفتي صيدا
١٩١٤.



الشيخ احمد جلال الدين
نقيب الاشراف



الشيخ عبدالحميد القواص
عالم وخطيب جامع السرايا

الفصل الثاني

الجيش والأمن

أولاً - الجيش

١ - التشكيلات:

كانت قوات الإنكشارية تشكل القوات الرئيسية في الجيش العثماني إلى جانب القوات الأخرى[١]، حتى أوائل القرن التاسع عشر، عندما قام السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩) بالقضاء عليها فيما عرف «بالوقعة الخيرية»[٢] سنة ١٨٢٦، واستعاض عنها بقوات نظامية بدأ تدريبها على الأساليب العسكرية الأوروبية الحديثة[٣].

وقد قسم الجيش العثماني الجديد إلى ستة فيالق[٤]، رابط اثنان منها في الولايات الواقعة في أوروبا، واثنان في آسيا الصغرى، وفيلق في بلاد الشام وآخر في العراق[٥]. وكان فيلق الشام يدعى الجيش الخامس[٦]، كما انشئت فيها مدارس رشدية وإعدادية عسكرية.

في إواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر، تشكلت القوات العثمانية

---

(١) عيسى اسكندر المعلوف: تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني، ط ٢، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٦.

(٢) ساطع الحصري: مرجع سابق، ص ٨١.

(٣) منذ سنة ١٨٥٤ جرى تدريب الجيش العثماني على الطريقة الفرنسية، ثم صار ينظم منذ سنة ١٨٨٣ على الطريقة الألمانية، وبشكل عام كان المشاة والخيالة يدربون على الطريقة الفرنسية، والمدفعية على الطريقة الألمانية.

(٤) كان الفيلق في الجيش العثماني يتألف من لوائين من المشاة في كل منها طابور من القناصة، وكل لواء يتألف من الايين، وكل آلاي يتشكل من أربعة طوابير.

(٥) فلاديمير لوتسكي: مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٦) قبيل الحرب العالمية الأولى دعي الجيش الرابع.

في بلاد الشام من عشر كتائب،[1] كانت واحدة منها في صيدا[2]. وفي سنة ١٨٨١ مثلاً كانت تعسكر في صيدا الكتيبة الثانية برئاسة البيكباشي[3] حسن أفندي والبكباشي شفيق بك، أما في سنة ١٨٩٤ فضمت كتيبة صيدا خمسة عشر ضابطاً بقيادة البيكباشي أمين أفندي[4]. وفي سنة ١٩١٢ تألفت قيادة كتيبة صيدا من البيكباشي كامل كمال بك الزالق ومعه ثمانية ضباط[5]. أما المدفعية فقد نقلت من قلعة صيدا إلى عكا سنة ١٩١٠.

٢ - التجنيد:

بدأ نظام التجنيد في عهد السلطان محمود الثاني بعد القضاء على الإنكشارية، لكن التجنيد لم يشمل كافة السكان، بل اقتصر على المسلمين، واعفى غير المسلمين مقابل دفع بدل نقدي عند وصولهم إلى سن التكليف.[6]

لكن أول من فرض التجنيد الإجباري الشامل في بلاد الشام، كان إبراهيم باشا وتشدّد في ذلك مما كان أحد أسباب استياء السكان وثوراتهم ضده.[7]

---

(١) كانت الكتيبة تضم عادة ستة فصائل. وكان كل فصيل يتألف من ١٢٠ رجلاً.

(٢) كان في كل من دمشق وحلب كتيبتان، وثلاث كتائب في يافا وكتيبة في طرابلس واخرى في اضنة، راجع تقرير BOWRING. J, ص ٣٦.

(٣) كانت البيكباشي من رتب الجيش العليا بمعنى قائد الألف، ويليها الميرالاي، ميرلوا، فريق، مشير.

(٤) حولية ولاية بيروت لسنة ١٣١١ - ١٣١٢ هـ.

(٥) حولية ولاية بيروت، دفعة ٢٠، سنة ١٣٣١ هـ.

(٦) كما اعفى كافة سكان ولايات اسطنبول وكريت وجزر البحر الأبيض المتوسط وطرابلس الغرب واليمن والحجاز. راجع: ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢٥١.

(٧) اورد اسد رستم في «بعض وثائق تاريخية تتعلق بتاريخ سوريا ولبنان عن المحاكم الشرعية في طرابلس وحلب ودمشق» على نفقة الجامعة الأميركية في بيروت سنة ١٩٢٧، أمثلة عن كيفية جمع الجنود وربطهم بكفالات، وفيما يلي نماذج منها اخترتها تتعلق بصيداويين حضر حسان بساط وكفل (اخاه) مصطفى البساط العسكري كفالة بدنية إن هرب يكون هو المطالب به وكفله على ذلك أبو خليل الطرابلسي، تحريراً في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٥٠ هـ. (١٨٣٤) وأيضاً: حضر محمد البلولي وكفل إبن عمه أخ زوجته عبد الحاج أبو فجله الصيداوي العسكري من بُلُك ٢ وخيمة ٦ وأرطة ٣ كفالة نفس إن هرب يكون هو المطالب به وكفله على ذلك محمود بن غنوم الصباغ بن زهرة تحريراً في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٥٠ وشهود الحال حسن نصار ومحمود الخليلي وصالح الترجمان وحسن المجذوب وغيرهم.

وقد أشار خط كلخانة الإصلاحي إلى العمل على فرض التجنيد الإجباري. كما إن خط التنظيمات الخيرية أكد على حق كافة أبناء الطوائف العثمانية المختلفة في شرف الإشتراك بالخدمة العسكرية. وقد مهدت الدولة لذلك بألغاء ضريبة «الخراج» المفروضة على غير المسلمين سنة ١٨٥٥. ويبدو ان الدافع الرئيسي لذلك كانت محاولة الدولة العثمانية إرضاء حليفتيها، فرنسا وبريطانيا، خلال حرب القرم مع روسيا آنذاك.. لكن إستياء المسلمين من مشاركة المسيحيين لهم بالإنخراط في الجيش، كذلك عدم إقبال غير المسلمين على الخدمة العسكرية، حدا بالباب العالي إلى إعفاء هؤلاء من الخدمة العسكرية مجدداً مقابل دفع مبلغ معين عرف بالبدل العسكري.[1]

وفي سنة ١٨٨٦ (٢٧ صفر ١٣٠٤ هـ) صدر قانون «أخذ العسكر النظامية الشاهانية» الذي حدد كيفية تطويع الجنود من المسلمين[2]. فقد اعتبر الخدمة العسكرية مفروضة على جميع الذكور العثمانيين ممن هم في سن التكليف.[3] وكان سن التكليف يبدأ من اليوم الأول من شهر آذار الذي يلي دخول الشخص سن العشرين. وجعلت مدة الخدمة العسكرية عشرين سنة موزعة على ست سنوات في الخدمة النظامية، وثماني سنوات في الرديف، وست سنوات في المستحفظ.

وعند تغيير مكان إقامة المكلف كان عليه إعلام أقرب مركز للتجنيد بعنوان إقامته الجديد، وعندما كان يحين موعد تجنيد المكلف وهو غائب، كان أهله يلزمون بسحب ورقة قرعته، فإن لم يوجدوا قام المختار بذلك.[4]

---

(١) لوتسكي: ص ٦٠. وكذلك ساطع الحصري: ص ٩٢.

(٢) مجموعة قوانين بالتركية وترجمتها العربية، ص ٢ محفوظة في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، وسأشير إليها فيما بعد باسم «مجموعة قوانين».

(٣) وأعفي منها سكان اسطنبول والبلاد الثلاثة (وهي ولايات الروملي: سلانيك ومناستر وقوصوه) وكذلك كافة العاملين بالخدمة الدينية (من أئمة وخطباء مساجد ومشايخ طرق وخدّام مقامات) والمرضى بامراض ظاهرة ومزمنة، والعاجزون جسدياً، كما شمل الإعفاء وحيد ابويه والمعيل الوحيد لأهله والمتزوج من أجنبية. راجع القانون المذكور المواد ٢١ - ٤٥.

(٤) المادة ٧ من القانون المذكور.

كانت كل ولاية من ولايات الدولة العثمانية تضم مراكز تجنيد متعددة، وفي القضاء، كان مركز التجنيد برئاسة بيكباشي طابور رديف القضاء عادة، ومعه كاتب للطابور وعريف (باشجاويش)[1]، فمثلاً في سنة ١٨٩٩ كان كاتب طابور الرديف في صيدا عبدالله أبو السعود من أهالي القدس[2]. وفي سنة ١٩٠٣ كان رئيس مركز التجنيد شكري بك أميرالاى السواري (الفرسان)[3]، وفي سنة ١٩٠٤ كان رئيس مركز التجنيد البيكباشي عبد السلام أفندي.[4]

كان مركز التجنيد يدعى «شعبة أخذ العسكر» واللجنة المشكّلة تدعى «قومسيون أخذ العسكر»[5].

كان يوم التجنيد يوماً مشهوداً في حياة البلاد، إذ تحشد له الدولة مظاهر قوتها باصطفاف الجنود حاملين السلاح، وبحضور كبار الموظفين ووجهاء البلد وحشد من الأهالي «تلي المرسوم السلطاني بسحب القرعة العسكرية لسنة ١٣١٩ (١٩٠٣) في دار الحكومة بحضور القائمقام وكاتب التحريرات ونقيب الإشراف والنائب والمفتي ووجوه البلدة واعيانها والمكلفين بالخدمة العسكرية وجمع غفير.. من أهلهم، وبعد تلاوة المرسوم رفع نقيب الإشراف صوته بالدعاء إلى الله لتأييد الدولة العلية ونصر جنودها وصيانة الذات السلطانية، ثم تعالت أصوات الجنود والحاضرين بالنداء پاد شاهم چوق يشا»[6] وبعد ذلك التأمت لجنة اجراء القرعة برئاسة شكري بك أميرالاى السواري[7].

كان المكلفون بأداء الخدمة يفرزون إلى فريقين: الأول هو الذي تطلع

---

(١) المواد ١١ - ١٤ من القانون المذكور.

(٢) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ١٢ نومرو ٢٨، لسنة ١٣١٧ هـ.

(٣) ثمرات الفنون العدد ١٤٣٦، في ٢٩ حزيران ١٩٠٣.

(٤) ثمرات الفنون العدد ١٤٨٥، في ٢٠ حزيران ١٩٠٤.

(٥) كانت اللجنة تسمى أيضاً «قومسيون لَمّ العسكر» والتجنيد كان يدعى «لَمّ العسكر» مقال «لَمّ العسكر في بيروت» مجلة أوراق لبنانية مجلد ١٩٥٥، ص ٤٧.

(٦) بمعنى يعيش سلطاننا. الإقبال العدد ٤٠ في ٢٩ حزيران ١٩٠٣.

(٧) ثمرات الفنون العدد ١٤٣٦، في ٢٩ حزيران ١٩٠٣.

أرقام أفراده حسب العدد المطلوب تجنيده ويسمي « انفار الترتيب الأول » والثاني هو بقية الأفراد المكلفين بالخدمة العسكرية في المنطقة ويسمى « انفار الترتيب الثاني ».

وكان أفراد الترتيب الأول يخدمون فعلاً بالقوات النظامية. أما أفراد الترتيب الثاني فيخدمون من ستة إلى تسعة أشهر ثم يسرّحون، ويعتبرون « أفراداً موقوفة » أي في الإحتياط. أما الذين يحين موعد تجنيدهم. ولكنه يؤجل إلى السنة التالية، فيطلق عليهم « الأفراد المأذونة »، والذين يمتنعون عن الحضور إلى مراكز التجنيد أو يهربون من الإلتحاق بالخدمة العسكرية فيسمّون « الأفراد المزجورة »[1].

لما جرى سحب القرعة لسنة ١٩٠٤ في صيدا « ... بحضور القائمقام ومأمور أخذ العسكر البيكباشي عبد السلام أفندي والأهالي والمأمورين، كان عدد أفراد الترتيب الأول ١٥٧ رجلاً، والثاني ٣٩ رجلاً... »[2].

لم يكن يؤخذ للتجنيد، كل المكلفين بالخدمة العسكرية، في أوقات السلم، ففي سنة ١٨٨١ كان مجموع من أخذوا من صيدا ٤٣ شخصاً فقط [3]. وفي سنة ١٩٠٨ مثلاً كان عدد المطلوبين للخدمة في صيدا ١٦٢ شخصاً كان نصيب ١٤٥ منهم أن يكونوا ترتيباً أول و١٧ شخصاً من الترتيب الثاني. [4] وبعد إختيار الأفراد بالقرعة يجرى تحويلهم إلى الثكنات لبدء التدريب. وبشكل عام لم تكن مدة الخدمة العسكرية تتجاوز اثنتي عشرة سنة. [5] وأحياناً أقل وأحياناً أكثر، تبعاً لظروف الدولة العسكرية.

وكما إن الدولة في أوقات السلم لم تكن تستدعي كل المطلوبين للخدمة العسكرية، فإنها في أوقات الحروب والأزمات كانت تجنّد حتى من غير المسلمين سدّاً لحاجاتها « قد صار الاشعار من جانب مشيرية الأردوي الهمايوني بأنه قد

---

(١) المادتان ٨و٩ من قانون أخذ العسكر المذكور.

(٢) ثمرات الفنون العدد ١٤٨٥، في ٢٠ حزيران ١٩٠٤.

(٣) ثمرات الفنون العدد ٣١٣ في ١٠ كانون الثاني سنة ١٨٨١.

(٤) ثمرات الفنون العدد ١٦٤٩ في ١٠ شباط ١٩٠٨.

(٥) عبد الكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر، ص ٦٨.

تقرر أخيراً قبول من يرغب الدخول في آلاي عسكر الدراغون الشاهانية من أهالي بيروت وطرابلس المسيحيين، بشرط أن يكون موافقاً للخدمة العسكرية ومن أهل العرض والناموس، بناء على ذلك من يرغب بعد الآن في سلك العسكر المذكورة من مسيحيي أهل بيروت فعليه أن يتخابر مع قائمقامية آلاي الدراغون بهذا الشأن... في ٢٣ شوال سنة ١٢٩٤ هـ » [١].

وبعد إعلان الدستور سنة ١٩٠٨ فتح المجال قانونياً وعملياً أمام جميع المواطنين من كافة الطوائف للدخول إلى الجيش، ولكن سعي السلطات في تجنيد غير المسلمين كان بطيئاً، كما إن إقبال غير المسلمين على الخدمة العسكرية كان ضئيلاً بشكل عام، بالرغم من إن بعض المسيحيين واليهود أقبلوا على التطوع بالجيش لأن ذلك يجعلهم على قدم المساواة مع المسلمين [٢]. وقد بلغ الحماس ببعضهم أن رفض دفع البدل النقدي، الذي ظل مسموحاً به، وتقدم لمراكز التجنيد دون إبطاء «رفض فريق من مسيحيي رأس بيروت، دفع البدل النقدي، وتقدم إلى سراي الحكومة للتجنيد وفي مقدمتهم الدكتور نقولا ربيز » [٣].

وعند إجراء القرعة العسكرية للمسيحيين واليهود في قضاء صيدا سنة ١٩٠٩ خرج ١٥٠ نفراً ترتيباً أول و ١٥ ترتيباً ثانياً، و٢٢ نفراً أفراداً مأذونة[٤]. وخلال الحرب العالمية الأولى مات كثير من اليهود والمسيحيين أثناء الخدمة العسكرية في ميادين القتال المختلفة[٥].

---

(١) لسان الحال العدد ٦، في ٢٤ تشرين الأول سنة ١٨٧٧.

(٢) مكتب السجلات العامة ف.و ١٩٥/ ٢٢٧٧ تقرير سري عن الوضع الإداري والإقتصادي لولاية بيروت وجبل لبنان ملحق برسالة رقم ٣١ من القنصل البريطاني العام في بيروت للسفير باسطنبول في ١٦ حزيران ١٩١٠.

(٣) البرق العدد ٦٣، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٠٩.

(٤) الاتحاد العثماني العدد ٣٧٦، في ١٣ كانون الاول ١٩٠٩.

(٥) فقد توفي من منطقة صيدا مثلاً أمين الياس مخول (من الميّة وميّة) وحبيب أيوب توما (من عين قانه) وابراهيم ديب (من برتي) وحاييم بن مخور شعبان سرور (من يهود صيدا) توفي في مستشفى الجاعونة بفلسطين. سجلات المحكمة الشرعية، صيدا سجل رقم ٢٤ نومرو ٢٤ و ٣١ و ٣٣ و ٧٠، صفحات ١٣١ و ١٣٢ و ٢٠١ لسنتي ١٣٣٣ - ١٣٣٤ (١٩١٥ - ١٩١٦).

وكانت السلطة العسكرية تشدّد في تجنيد الأفراد خلال الحروب أو الثورات، ففي سنة ١٩١١ عندما كانت ولاية اليمن تعاني اضطرابات داخلية ورد الأمر إلى المسؤولين في ولاية بيروت بجمع ١٧٠ شخصاً ممن هم في الاحتياط، ممن كانت قرعتهم قد حلّت سنة ١٩٠٧، وطلب من خمسين من رجال الشرطة العمل على جمع ذلك العدد خلال ثلاثة أيام، ليتم إلحاقهم بالطابور العسكري الذاهب إلى الحديدة على ظهر السفينة آق دكز (البحر الأبيض) التي كانت راسية آنذاك في مياه بيروت[1].

وكان سكان متصرفية جبل لبنان معفيين من الخدمة العسكرية مقابل مبلغ نقدي يؤدونه لحكومتهم، لكن كان يحدث أحياناً أن تقوم سلطات ولاية دمشق، ثم ولاية بيروت فيما بعد، بتجنيد بعض اللبنانيين الموجودين على أراضيها، فكان هؤلاء يرفعون الشكوى لحكومتهم أو يلجأون إلى القناصل الأجانب يطلبون معونتهم[2] وقد استمر ذلك الحال حتى الحرب العالمية الأولى.

٣- البدل العسكري:

ضريبة البدل العسكري أو الإعانة العسكرية فرضت على الرعايا العثمانيين غير المسلمين بدل اعفائهم من الخدمة العسكرية التي كانت مفروضة على الرعايا المسلمين فقط، وكانت قيمتها مجيديين سنوياً عن كل ذكر، ويعفى من دفعها

---

(١) البرق العدد ١٤٥، في ٨ تموز ١٩١١.

(٢) في كانون الثاني ١٨٩٣ قدّم بعض اللبنانيين عريضة الى القنصل البريطاني في بيروت يرجونه التدخل لدى السلطات العثمانية لعدم استيفاء بدل خدمة عسكرية منهم لأنهم معفون منها، ويخبرونه ان الذين امتنعوا عن الدفع زجّ بهم في السجن، وقد وقّعها ملحم نحاس ونخلة هيكل واسكندر باز والياس فريجة ويوسف جبور جرجس وسليمان الجاهل وضاهر باز وداوود القاضي وابراهيم رابية وسمعان شكري وخليل جحا وبطرس الحوراني وداوود القزي وسليم نحاس ورزقالله نعمة. مكتب السجلات العامة ف. و ٤٢٣٨/١٩٥. وفي سنة ١٩١١ قدم اللبنانيون المقيمون في بيروت شكوى مماثلة وقعها شاكر عون وجرجس عطية وطبيب من آل الجميل. والعريضة ملحقة برسالة رقم ٣٣ من القنصل البريطاني العام COMMBERBATCH الى السفير في اسطنبول مؤرخة في ١٨ نيسان ١٩١١. مكتب السجلات العامة ف. و. ١٢٤٦/٣٧١.

من كان دون السادسة عشرة أو فوق السبعين[1].

كما انها شملت فيما بعد المسلمين أيضاً، مقابل اعفاء المكلفين منهم من الخدمة العسكرية. وقد كانت قيمة البدل العسكري سنة ١٨٦٩ خمسين ليرة مجيدي أو مائتين وخمسين ريالاً مجيدياً.[2]

ومنذ سنة ١٢٨٦ هـ. (١٨٦٩) اصبحت السلطات تقبل البدل الشخصي الى جانب المال وغيره، أي أن يكلف الشخص المطلوب للخدمة العسكرية شخصاً آخر ليؤديها عنه، وغالبا ما كان هؤلاء الأشخاص مستأجرين ليقوموا بذلك، لكن هذا الأمر سبَّب مشاكل قانونية وشرعية عديدة حفلت بها صحف تلك الأيام: « ... كان الحاج مسعود بن علي من بنغازي قد ذهب الى اليمن بدلاً من شاب من بيروت (أي في الخدمة العسكرية) فمات هناك. وكان قبل ذهابه قد استودع احد الأشخاص ٢٥ ليرة فرنسية، ويقوم الآن من يدّعي أن له ديْناً على المتوفي قيمته ٨ ليرات فرنسية، وأن آخر يزعم أنه أوصى له بإثنتي عشرة ليرة ونصف... وإدارة الجريدة تطلب وريثاً له إذا كان له وريث... »[3]. وكذلك ورد الكثير منها في سجلات المحاكم الشرعية « .. ادعى المصري علي بن محمد الصعيدي، ان رشيد بن محمد حبلي قد استأجره ليذهب بدلا منه في سلك الرديف المتوجه الى اليمن لقاء ٣١ ليرة فرنسية، ودفع له منها ١٠ ليرات قبل السفر ووعده بالباقي عند عودته، فلما عاد اعطاه ٥٧ ريالا مجيديا بواسطة الحاج علي البزري وأنه بقي له بذمة المدعى عليه ٩٠٤ قروش... لكن وكيل المدعى عليه احمد بن محمد آغا حمود ادعى أنهما تخالصا... كما شهد الحاج علي بن احمد القطب وعلي بن احمد الدرة انه بقي للمدعي على المدعى عليه ١٥ ليرة فرنسية، وعند مواجهتهم بالحاج اسماعيل حبلي شهد امامهم ان المدعي لم يبق له بذمة المدعى عليه شيء... تحريرا في ١٦ رمضان ١٣١٧ هـ ».[4].

(١) يوسف الحكيم: سوريا والعهد العثماني، ص. ٤.
(٢) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ١، نمرة ١٥١ لسنة ١٢٨٦هـ.
(٣) ثمرات الفنون، العدد ١٣٤٣ في ١٩ آب ١٩٠١.
(٤) المحكمة الشرعية في صيدا، السجل رقم ١٠، ص ٨٨ نومرو ٢٠٢.

ولم يقف قبول البدل العسكري على تطوع شخص بدل آخر، أو على اداء مبلغ معين، بل صارت الدولة تقبل مؤنا ومواد غذائية وأشياء مما يحتاجه الجيش بدل الخدمة العسكرية. ويبدو ان السلطة لجأت إلى هذه الطريقة خلال الحرب العالمية الأولى لشدة حاجة الجيش الى مواد تموينية لقواته في مختلف الجبهات، اذ لم أعثر عليها الا في السجلات المدوَّنة خلال الحرب العالمية الاولى.

يتبيّن لنا من الوثائق التي عثرنا عليها ان كل من كان يقدم مئتي طن حطبا من خشب الزيتون في دمشق، أو اربعماية طن حطبا من خشب السنديان في درعا، أو ثلاثمائة وخمسين طنا حطبا من خشب السنديان في عمان، أو خمسمائة طنَ منها في جوار حيفا أو أربعمائة طن منها في حماه، أو ثلاثمائة طن حطبا من خشب الصنوبر في جبل لبنان أو بيروت، يجري اعفاؤه من الخدمة العسكرية لمدة سنة واحدة[1]

وفي مذكرة صادرة بهذا الشأن من رئاسة شعبة التجنيد في صيدا تهدد الذين لا يقدمون نصف كمية المواد الغذائية التي تعهَّدوا بدفعها في ظرف عشرين يوما، يجري تجنيدهم من جديد، ويلحقون بالوحدات العاملة في جبهات القتال النائية عن اماكن اقامتهم الأصلية[2] وفي أمر آخر صادر عن الشعبة المذكورة في صيدا أعلمت المكلفين الذين تعهدوا بتقديم المواد الغذائية، بدل الاعفاء، وتسليمها في بيروت، انه يمكنهم تقديمها في عدة مدن في بلاد الشام عدّدتها[3].

وفي امر آخر أصدرته شعبة تجنيد صيدا ذكّرت الذين تعهدوا بتقديم مواد غذائية معينة ولم يتمكنوا، انه يمكنهم تقديم مواد غيرها بنسبة النصف والثلث والربع، واوضحت ان مثال النصف الفا كيلو حنطة أو ألفان ومئة كيلو ذرة صفراء، ومثال الثلث ١١٥٠ كيلو شعيرا أو ١٤٣٤ كيلو ذرة بيضاء أو ١٣٣٤ كيلو بطاطا ومثال الربع ألف كيلو حنطة أو ألفا كيلو كرسنة أو ثمانمائة

---

(١) بلدية صيدا اعلان رقم ٢٥١ في ٩ شباط سنة ١٣٣٣؟ مالية.

(٢) بلدية صيدا اعلان رقم ٢٤٩ في ٦ شباط سنة ١٣٣٢.

(٣) المصدر السابق اعلان رقم ٢٥٩ في ١٢ شباط سنة ١٣٣٢.

كيلو حمص أو ٨٣٠ كيلو برغل[1]. أما الذين لا يقدّمون ما تعهدوا بتقديمه فقد هددتهم شعبة تجنيد صيدا بإلحاقهم بوحداتهم فورا[2].

معظم الناس لم ترغب بالجندية، ولجأ كثير منهم الى شتى الوسائل للتهرب من التجنيد في حالة عدم قدرته على دفع البدل العسكري المطلوب. وإزاء ذلك كان موقف السلطات متشدداً بحق الهاربين، ففي مطلع الحرب العالمية الأولى هددت السلطات كل من يتهرّب من الخدمة العسكرية البرية أو البحرية «بمناسبة سفر البر» ولا يحضر في غضون عشرة أيام من إجراء القرعة العسكرية يتم اعدامه. كذلك يعدم كل من يهرب من الوحدات العسكرية، بعد تجنيده، ولا يعود الى مركزه خلال سبعة أيام. ويكون عقاب العائد ضمن المهلة المحددة الأشغال الشاقة شهرا مقابل كل يوم من أيام هربه، وكان عقاب كل من يشجع أو يسهل فرار عسكري من الخدمة السجن خمس سنوات[3].

وفي سنة ١٩٠٩ اتجه تسعة وعشرون شخصاً من الصيداويين نحو بيروت هرباً من الخدمة العسكرية، لكن السلطات العسكرية في بيروت علمت بالأمر، فطوقتهم كوكبة من الفرسان عند وصول عرباتهم قرب حرج بيروت، والقت القبض على واحد وعشرين منهم وتمكن الثمانية الباقون من الفرار [4].

ولجأ آخرون الى الزواج من امرأة لا معيل لها ليتم اعفاؤهم من الخدمة العسكرية، ولما كثر ذلك النوع من الزواج تنبهت السلطات وأصدرت أمرا بعدم اعفاء أولئك الأزواج من الخدمة العسكرية «... (ان البعض) لأجل يخلصوا ذواتهم من العسكرية يأخذوا (كذا) تحت نكاحهم نساء ما لهم (ما لهنّ) أحد وبسبب ذلك حاصل النقيصة على أنفار القرعة... فلا ينظر الى ادعائهم بل يصير ادخالهم في سلك العسكرية...» [5].

---

(١) المصدر السابق اعلان رقم ٢٦٠ في ١٢ شباط ١٣٣٢.

(٢) المصدر السابق اعلان رقم ٢٦٥ في ١٥ شباط ١٣٣٢.

(٣) بلدية صيدا، نومرو ٢٦٧ في ١٤ رمضان ١٣٣٢هـ (١٩١٤)

(٤) لسان الحال العدد ٦١١٣، في ٤ ايلول ١٩٠٩.

(٥) المحكمة الشرعية في صيدا أمر صادر عن سلطات ولاية بيروت الى قائمقام صيدا سجل رقم ١ غرة ٧ سلخ شوال ١٢٨٥ (١٨٦٨).

ويرجع هروب الناس من الالتحاق بالجيش الى طول فترة الخدمة العسكرية التي كانت، في معظم الأحيان، لا تقل عن اثنتي عشرة سنة وتصل الى عشرين سنة أحياناً. كما أن السلطات العسكرية كثيراً ما كانت تزجّ بالمجندين العرب في الولايات البعيدة (كريت أو الاناضول أو الروملّلي مثلا) أو في الولايات التي تعاني من اضطرابات مستمرة (كاليمن والجبل الأسود) أو الولايات ذات الطبيعة القاسية (كولاية قارس وطرابلس الغرب).

فمن سجلات المحكمة الشرعية في صيدا يتبين لنا كيف أنه في سنة واحدة هي ١٣١٨هـ. (١٩٠١) استشهد عدد كبير من أبناء صيدا أثناء الخدمة العسكرية في اليمن، بالإضافة الى الذين استشهدوا من أبناء قرى قضاء صيدا وجواره.[١]

ومن الطريف أني عثرت في تقارير القناصل الانجليز في بيروت ما يفيد أن الانجليز حاولوا تجنيد بعض الشباب في هذه البلاد للخدمة العسكرية في قواتهم، في المستعمرات، فتنبهت السلطات العثمانية لذلك وحالت دونه «...حاصل الاستخبار بأن الانجليز عمال يكتبوا عساكر الى بعض المحلات، وأنه بدون رخصة الحكومة كل شخص يتشبث بواسطة قيده (كذا) يصير توقيفه وتربيته...»[٢]

---

(١) هم أحمد علي ضاهر - موسى أحمد كاعين - ابراهيم علي بوجي - عبدالسلام زكريا سنجر -- محي الدين حمدان - محمد الدرزي الأسمر - حسن الحاج عبدالرحمن الترياقي - أحمد يوسف حمدان - محمود ابراهيم عابدون - أحمد الحاج عبدالقادر البزري - خالد الشيخ محمد نعمة - سعيد يوسف جمعة - علي أحمد الحريري - عمر خليل الكلبان - عباس محمد الحاج علي الديراني. ومن خارج صيدا كان محمود الحاج حسين النابلسي (من البيسارية) الحاج خليل محمد قبلان ودرويش كشور (من الصرفند) وقاسم الحاج علي وعلي حسن عبدالله وقاسم محمد صباغ وعلي أحمد عباس مكي (جميعهم من السكسكية) كما كان هناك غيرهم من قرى الدوير وكفرفيلا ولوبيا وأركي. راجع سجل رقم ١١ من سجلات المحكمة الشرعية في صيدا.

(٢) بيان بتوقيع وكيل قائمقام البقاع ملحق برسالة القنصل البريطاني في بيروت ELDRIDGE للسفير DUFFERIN رقم ٦٦، عالية في ١٠ أيلول ١٨٨٣. مكتب السجلات العامة ف. و. ١٩٥/١٤١٠.

ان المجنّد الذاهب الى ميادين القتال أو أماكن الثورات، كأنما كان سائرا الى حتفه فعلا، ومن هنا كان الحزن والأسى لدى اهله وأصدقائه عند الوداع.

أما الجندي العائد من جبهة القتال أو المناطق المضطربة سالماً، فكأنما كان عائدا للحياة من جديد، ومن هنا كان الفرح والسرور لدى أهله وأحبائه عند اللقاء. ولذلك فإن الاحتفالات بعودة طوابير الجند المسرحين الى مدنهم كانت احتفالات شائقة يشترك بها معظم أهل المدينة.

اذ لما عاد طابور الرديف الثاني الى بيروت بقيادة البيكباشي محي الدين أفندي قدم لهم ماء السكر المثلج وخطب فيهم المفتي، وأولمت لهم البلدية وليمة عامة.[1]

ولما وصل طابور الجند القادمين من طرابلس الغرب احتفل بهم الصيداويون ابتهاجا بعودتهم. فأقام لهم الحاج محمد والحاج عبدالحميد أبو ظهر وليمة عشاء، حضرها القائمقام وجمع من الشخصيات الصيداوية، وتلا نقيب الأشراف الشيخ أحمد (جلال الدين) دعاء للسلطان بطول العمر وللجيش بالنصر ... ».[2]

ولما كانت الخدمة العسكرية العثمانية آنذاك أمراً شاقاً على المجنّد وأهله، فقد عملت الدولة على رعاية شؤون عائلات المجندين، ولو في نطاق محدود، فكانت تفرض مثلا على ذوي القربى الانفاق على اولاد أقربائهم الجنود « ... فرض علي محمود أبو زينب أن يدفع كل يوم غرشين لأولاد ابنه سليم المأخوذ تحت السلاح وهما علي وآمنة وحاضنتهما[3] فاطمة بنت عمر الراس مقابل مأكلهما ومشربهما وكسوتهما ومسكنهما.. » وسجلات المحكمة الشرعية في صيدا يوجد فيها الكثير من أمثال هذه الاجراءات « سافر محمد خضر ومحمد سعيد الصلح الى اليمن ضمن طابور رديف صيدا، ففرض شقيقهما رجب على نفسه دفع ثلاثين بارة يومياً لأمهم آمنة بنت محمد اليعفوري، كذلك فرض لابني اخيه

---

(١) ثمرات الفنون العدد ٦٤٧، في ٣١ آب سنة ١٨٨٧.

(٢) المفيد العدد ١٢٠٤، في ٢٩ كانون الاول ١٩١٢.

(٣) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ٣ نمرة ٩٧ مؤرخة في ١٢ المحرم سنة ١٣٠٣هـ. (١٨٨٥).

محمد خضر، وهما محمود وأحمد ثلاثين بارة يومياً لكل منهما ...حتى يعود شقيقاه من الخدمة في اليمن... »[١]

وعلى المستوى الشعبي كان الاهتمام بالترفيه عن المجندين وتوفير الراحة لهم، وكذلك الاهتمام برعاية عائلاتهم كبيراً جداً في مختلف مدن بلاد الشام، ففي سنة ١٩٠٣ مثلا قدم قضاء صيدا الى القوات العثمانية المحتشدة في الروملي، ١٤٢٨ ثوباً (طقماً) من مختلف الالبسة[٢].

وفي أواخر سنة ١٩١١ تبرع الصيداويون بستمائة ليرة عثمانية، كما جمعوا ألفي ليرة من قضائها تبرعاً للدولة ولحفظ سلامة الوطن[٣].

وفي سنة ١٩١٤ شكلت لجان في صيدا لتأمين اعاشة عائلات المجندين المحتاجة، وقررت وضع خمس بارات على اوقية اللحم لتنفق في سبيل ذلك.[٤] وكثيرا ما حثّ خطباء المساجد الأهالي على تقديم ما يتوفر لديهم من جلود وقرون الأضحية كإعانة للأسطول العثماني[٥].

٤ - التجهيزات والمعدات:

كان الجنود يرتدون ملابس كاكية غامقة في الشتاء وبيضاء في الصيف. وحتى سنة ١٩١١ كان الجنود يضعون على رؤوسهم الطرابيش ولكنهم في تلك السنة طرحوها ووضعوا بدلا منها القلبق.

كما بدأ استخدام الصحون والملاعق والشوك في تناول الطعام منذ أواخر القرن التاسع عشر، بعد أن كان سائداً استخدام القروانات. وكان الجيش يقيم

(١) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ١٥ نمرة ٨٨ مؤرخة في ٢٩ المحرم سنة ١٣٢٣هـ. (١٩٠٥).
(٢) الاقبال العدد ٦٠ في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٠٣.
(٣) المفيد العدد ٧٩٧ في ٣ تشرين الاول ١٩١١.
(٤) بلدية صيدا، نومرو ٦١، في ١٦ اغستوس ١٣٣٠ (١٩١٤). وفي نفس الوقت كانت لجنة اعانة المحتاجين من عائلات المجندين في بيروت برئاسة احمد مختار بيهم قد قررت وضع ليرة عثمانية على كل طن قمحا يدخل المدينة وعشرة غروش صاغا عن كل كيس طحين يدخل بيروت لجمع الاعانة المطلوبة. راجع لسان الحال العدد ٧٦٤٠، في ٢ ايلول ١٩١٤.
(٥) المحكمة الشرعية في صيدا سجل ٢٢ نمرة ٥٤ في ٥ ذي الحجة ١٣٣١.

في ثكنات، كانت تدعى «قشلة»،[1] وفي صيدا كانت هناك ثكنتان الأولى «القشلة الفوقا» وكان مركز القيادة فيها، ويبدو أنها كانت تقع قرب القلعة البرية، و«القشلة التحتا»[2] وتقع قريبة من القلعة البحرية،[3] بالإضافة الى استخدام القلعتين كمركز للمدفعية ومستودع للذخيرة[4].

كان لدى الجيش العثماني بعض مصانع الأسلحة والذخيرة، لكنه كان يعتمد على الاستيراد من أوربا في كافة أسلحته الثقيلة. أما تزويده بالمؤن والمواد الضرورية فكان يتم بواسطة التلزيم من السوق المحلية.

ففي سنة ١٩١٦، مثلا، أعلنت قيادة القوات المرابطة في صيدا عن رغبتها بالتعاقد مع ملتزمين لتقديم السمن والزيت والصابون والقمر الدين اللوزي والدبس والسكر والزبيب والتين والحشيش اليابس والحطب والبصل والملح والكاز واللحم الى قواتها في صيدا على أن تقدم الطلبات الى قيادة الفرقة في عاليه[5].

ويبدو أنه لما احتاج الجيش الى الدواب لاستخدامها في النقل أثناء الحرب تمنَّع الأهالي عن بيعها، فهددت قيادة الجيش بأن كل من يمتنع عن البيع أو يهرب حيواناته، فإن السلطات توقع به أشدّ الجزاء، علماً بأنها ذكّرت المواطنين بأن الجيش يدفع عادة زيادة عن السعر العادي للحيوان[6].

ومنذ سنة ١٩١٠ أخذت قيادة الجيش تدرب بعض أفراد قواتها على قيادة السيارات وركوبها متابعة للتطور التقني، ولأن السيارات أخذت بالإنتشار آنذاك في أنحاء الدولة العثمانية[7].

---

(١) محرفة عن قشلاق الفارسية الاصل بمعنى المكان الدافئ الذي يمكن تمضية فصل الشتاء فيه، وعكسها يلاق بمعنى مصيف.

(٢) لا تزال قائمة حتى اليوم

(٣) أحمد عارف الزين، تاريخ صيدا، ص ١٦٩.

(٤) حتى سنة ١٩١٠ ثم نقلت المدفعية الى عكا، كما ذكر سابقاً.

(٥) بلدية صيدا، نومرو ٢٥٣ في ١١ شباط ١٣٣٢.

(٦) بلدية صيدا نومرو ٢٠٤ في ٤٢ كانون الثاني ١٣٣٢.

(٧) الاتحاد العثماني العدد ٦٥٥، في ١٢ تشرين الثاني ١٩١٠.

ثانياً - الأمن:

قبل عهد التنظيمات كان الوالي يستعين بقطعات الجيش في منطقته، وبالقوات الخاصة التي كان يشكلها بنفسه، من أجل حفظ الأمن في ولايته، وكان «الصوباشية» يقومون بمهام الشرطة في أوقات السلم،[1] كما كانت القوات الانكشارية تسير دوريات لحفظ الأمن وكانت بإمرة ضباط من الصوباشية أيضاً[2].

لكن أوضاع الأمن وأجهزته أخذت تنتظم وتكتمل خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي سنة ١٨٦٧ صدر قانون تعيين مأموري التفتيش وتحديد اختصاصاتهم[3] وفي سنة ١٨٦٩ صدر نظام ادارة الضابطة ونظام تحديد عساكر الضابطة الملكية[4] ثم نظام وظائف عساكر الضابطة في ١٨٧٠ [5]. وبذلك اكتملت أجهزة الأمن وأنظمته واشتملت على ثلاث فئات هي الدرك والشرطة والبوليس.

أما حماية الشواطئ البحرية لولاية بيروت فقد كانت منوطة في أوائل هذا القرن بخمسة زوارق حربية هي:

مرمريس - كوتاهية - نصر خدا (نصر الله) - غانبوط (Gun boat) - طوربيد [6].

١ - الدرك (ژاندرمة):

وكانت مهمتهم الرئيسية حفظ الأمن في الطرق، والمعابر لمنع التهريب، ولحماية المسافرين من قطاع الطرق، وكانوا يقيمون في مخافر على الطرق

---

(١) هارولد بوون وهاملتون جب: المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبدالرحمن مصطفى القاهرة ج ١، ص ٧٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٨.

(٣) صدر في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٢٨٤، الدستور، ج ٢، ص ٦٦٦.

(٤) صدر نظام ادارة الضابطة في ٣ ربيع الاولى ١٢٨٦، الدستور، ج ٢، ص ٦٤٧. ونظام عساكر الضابطة في ١١ ربيع الاول ١٢٨٦، الدستور، ج ٢: ص ٦٥٩.

(٥) صدر في ١٥ صفر ١٢٨٧ الدستور، ج ٢، ص ٦٥٣٩.

(٦) عبدالباسط الانسي: دليل بيروت: ص ٨٥.

الرئيسية، وعند حدود الولايات، ويسيّرون دوريات بشكل دائم.

وكان معظم رجال الدرك من الخيالة والقليل من المشاة. لكن عددهم ظل قليلا بالنسبة لعدد السكان أو لسعة المناطق التي كانوا مسؤولين عنها. ففي سنة ١٨٨٢، مثلا، لم يتجاوز عدد الدرك في كل ولاية سوريا ١٤٢٥ نفرا، كان منهم في لواء بيروت وحده ٣٢٠ دركيا هم ٢٠٢ خيّالاً و ١١٨ من المشاة[١]. وكان راتب الدركي الخيّال ٣٠٠ قرش شهريا ومن المشاة مئتا غرش[٢]،

٢ - الشرطة «الضابطة»:

قام أفراد هذا الجهاز بالعبء الرئيسي في حفظ الأمن، وضبط المجرمين، وجلب المتهمين، وتنفيذ الأحكام القضائية، على الرغم من أن عددهم ظل ضئيلا لا يتناسب مع ثقل المسؤولية المنوطة بهم، أو مع ضخامة عدد السكان الذين كانوا ينفّذون مهامهم بينهم. حتى أنه، في بعض الأحيان، لم يكن تحت تصرف القائمقام أو المتصرف أكثر من أربعة أو خمسة أفراد من الشرطة فقط[٣].

ففي سنة ١٨٨٢ مثلا، كان عدد أفراد الشرطة في كل ولاية سوريا ٩٥ نفرا، كان منهم في لواء بيروت وحده ٥٩ نفرا كلهم خيّالة[٤].

بموجب قانون سنة ١٨٦٩ كان جهاز الشرطة يتألف من خيالة ومشاة[٥]، وكان يقود الشرطة في مركز الولاية ضابط آلاي «آلاي بيكي» وفي اللواء قائد للطابور «طابور اغاسي» وفي مركز القضاء قائد للبلوك «بلوك آغاسي»[٦].

---

(١) حولية ولاية سورية، دفعة ١٤، لسنة ١٢٩٩هـ (١٨٨٢) ص ١١٤.

(٢) مكتب السجلات العامة ف. و. ٢٣٤٢/١٩٥ ملحق برسالة رقم ٧ من القنصل البريطاني COMMBERBATCH الى السفير باسطنبول g. LOWTHER بيروت في ١٢ شباط ١٩١٠.

(٣) أحمد عارف الزين: تاريخ صيدا ص ٨٢.

(٤) حولية ولاية سورية لسنة ١٢٩٩هـ.

(٥) كان يضمها آلاي واحد، وكان هذا الآلاي ينقسم إلى عدة طوابير، وكل طابور ينقسم إلى بلوكات، والبلوك يتألف من طواقم. وكان عدد أفراد طاقم الخيالة أربعة فرسان وطاقم المشاة ثمانية أفراد. وكانت هذه التقسيمات شبيهة بالتقسيمات في الجيش.

(٦) الدستور، ج ٢، ص ٦٥١.

كان سلك الشرطة مفتوحا أمام من يريد من أبناء أية ولاية للانتظام به، على ألا يقل عمره عن عشرين سنة ولا يتجاوز الخمسين. وكانت مدة الخدمة سنتين لا يجوز خلالها عزل الشرطي إلا عند العجز الصحي، أو الانحراف الشديد عن أصول وظيفته[1].

كانت الدولة تقدم لرجل هذا السلك بعض الملابس الرسمية البسيطة. وكان راتب الخيال يزيد عن راتب غير الخيال بمقدار الربع، بالإضافة الى جراية يومية من الخبز وعلوفة للدواب، وكان سلاحهم البندقية والمسدس وسيف قصير أشبه بالخنجر.[2]

ولما كان أفراد الشرطة أو ضباطها قد يتعرضون للإصابة بجراح، أو تنفق حيواناتهم أو تتلف ملابسهم أو أسلحتهم، أثناء تأديتهم لواجباتهم، فقد خصصت لهم الدولة صندوقا يمدهم بالمساعدة للعلاج أو التعويض، كما جعلت لكل من يذهب في تأدية مهمة رسمية خارج حدود المدينة خمسة قروش عن كل ساعة يمضيها في الطريق أو أثناء تأدية مهمته، وجعلت للضباط منهم مكافآت تتناسب ورتبهم في سلك الشرطة.[3]

كان راتب الشرطي من ٢٠٠ - ٣٠٠ قرش شهريا وراتب معاون القوميسير من ٤٠٠ - ٥٠٠ قرش[4].

اهتمت الدولة بزيادة عدد أفراد الشرطة فارتفع عددهم من ١٥٢٠ فردا، سنة ١٨٨٢ في كل ولاية سوريا، الى ٢٦٣٢ في سنة ١٨٨٦[5].

---

(١) نظام ادارة الضابطة. المادة ٢٥، الدستور، ج ٢، ص ٦٥١.

(٢) المادتان ١٦ و ١٧ من النظام السابق.

(٣) تعليمات الأجرة التي تأخذها ضباط الضبطية وانفارها عن الاحضارية في أمور الدعاوي الحقوقية، الدستور، ج ١، ص ١٨٩.

(٤) مكتب السجلات العامة ف. و ٢٣٤٢/١٩٥ ملحق برسالة رقم ٧ من القنصل البريطاني العام في بيروت في ١٢ شباط ١٩١٠.

(٥) حولية ولاية سورية، دفعه ١٨ لسنة ١٣٠٣هـ.

٣ - المفتشون « البوليس »:

أنشأت الدولة هذا الجهاز سنة ١٨٦٧ وسمته جهاز المفتشين وكان بمثابة أجهزة البوليس الحديثة المعروفة في بلدان اوربا، وحدد القانون واجبات افراده بأنها الاهتمام والمتابعة لكل ما يتعلق بالدولة أو بالمواطنين، وأن التحقيق يتم علنا أو سراً(١).

كان اختيار أفراد البوليس يتم بمعرفة لجنة من كبار موظفي وضباط الولاية ويقترن بتصديق الوالي. وكانت مهمتهم التحقيق في القضايا المخالفة للقانون، وتنظيم محضر «ژورنال» بها، ومراقبة الأجانب في المنطقة، والتدقيق في هويات وجوازات السفر للقادمين برا وبحرا، والقبض على المطلوبين وحجز المشبوهين، ومراقبة الصحة والنظافة العامة، والتدقيق في الأسعار والأوزان، وتنفيذ كافة الأوامر التي يصدرها الحاكم الإداري في المنطقة، وكان عليهم عمل سجل شهري بالحوادث « الوقوعات » التي تحصل في منطقة عملهم(٢).

رغم المهام العديدة التي كانت ملقاة على عاتق المفتشين، فقد ظل عددهم ضئيلا، ففي سنة ١٨٨٢ مثلا لم يكن عددهم يزيد في كل ولاية سوريا عن ١٤٥ نفراً كان منهم ٣١ نفراً في لواء بيروت(٣). وفي سنة ١٨٨٦ أصبحوا ٣٨١ نفراً(٤). وفي سنة ١٩١٠ كان عدد أفراد البوليس في كل ولاية بيروت ١٢٩ نفراً، كان منهم ٣٠ ضابطاً.(٥) ومما هو جدير بالذكر أن عدد أفراد البوليس في صيدا سنة ١٩١٢ كان ثلاثة أفراد(٦).

بعد سنة ١٩٠٨ فتح المجال أمام غير المسلمين لدخول سلك البوليس، فتقدم عدد منهم والتحقوا بهذا السلك، ففي ١٩٠٩ عندما اجتمعت لجنة

---

(١) نظام تعيين المفتشين، المادة ٤، الدستور، ج ٢، ص ٦٦٧.
(٢) نظام تعيين المفتشين - المواد ٥ و ٧ و ٩ و ١٠.
(٣) حولية ولاية سورية، دفعة ١٤ لسنة ١٢٩٩هـ. ص ١١٤.
(٤) حولية ولاية سوريا، دفعة ١٨ لسنة ١٣٠٣هـ ص ٥٢.
(٥) مكتب السجلات العامة ف. و. ٢٣٤٢/١٩٥ ملحق برسالة رقم ٧. سبق ذكرها
(٦) حولية ولاية بيروت، لسنة ١٣٣١هـ. (١٩١٢).

تعيين أفراد البوليس الجدد في دار الحكومة في بيروت، اختارت عدداً من الأفراد كان من بينهم مسيحيان هما فيليب حبيب فارس وسليم انطوان عطا، ويهودي واحد هو بنيامين صيقلي، أما من صيدا فقد عيّن خمسة أفراد جدد كانوا جميعا من المسلمين وهم: عبدالحليم علي حسني، ومصطفى الترجمان، وعلي حسن الجوهري، وأحمد خليل الددا وسليم أباظة[١].

كان راتب رجل البوليس يتراوح بين ٣٠٠ - ٤٠٠ قرش شهريا.[٢] وفي سنة ١٩١٣ اهدى الوالي بكر سامي سيارته الخاصة لدائرة البوليس في بيروت لتستخدمها في ضبط الجرائم بسرعة[٣].

حالة الأمن:

ظلت صيدا شطرا كبيرا من القرن التاسع عشر، محصورة داخل سورها الذي كانت توجد به بوابات تغلق مساء وتفتح صباحا، ويتم الفتح والغلق بمعرفة ضابط الحرس المناوب تلك الليلة، ويظل الحرس عند البوابات لمراقبة العابرين في الدخول والخروج.

كما كانت في داخل المدينة، لكل حي أو حارة بوابته الصغيرة التي يغلقها السكان ليلا ليزدادوا إطمئناناً. حتى أن أحد الرحالة الانجليز، عند زيارته لصيدا في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ذكر أن اليهود في صيدا كانوا يغلقون بوابة حيّهم الخاص عليهم كل ليلة، ويسلمون المفتاح الى قاضي المدينة الذي يقوم بفتحها في الصباح التالي[٤].

وكان الحرس البلدي يقوم بالحراسة ليلا، ومنذ سنة ١٩٠٨ أصبح هذا الحرس بإشراف البوليس.

---

(١) لسان الحال العدد ٦١٥٩، في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٠٩.

(٢) مكتب السجلات العامة ف. و ٢٣٤٢/١٩٥ ملحق برسالة رقم ٧ من القنصل البريطاني... سبق ذكرها.

(٣) لسان الحال، العدد ٧٤١٦، في ١٠ كانون الاول ١٩١٣.

(٤) أدوار روبنصون: يوميات في لبنان، تعريب أسد شيخاني، ج ١، بيروت، ١٩٤٩، ص ٦٠ وكان هذا الاجراء متبعا في المدن التي تضم حارات لليهود عادة.

ولقد عثرت على وثيقة تتضمن التعليمات المعطاة للحرس في مدينة صيدا لسنة ١٩٠٢ اثبت هنا أبرزها لأهميتها وطرافتها:

- يعين حارسا من كان من أهل العفة والناموس ومستقيم الأطوار وقوي البنية ويربط بكفالة مالية.
- يضع كل حارس قطعة نحاسية مكتوبا عليها «بكجي» ويحمل عصا كبيرة وصافرة.
- اذا أحس الحارس بمرور أحد المشبوهين يصفر لرفيقه مرة واحدة لتنبيهه.
- اذا حصلت مشاجرة في النقطة التي يقوم الحارس بأداء وظيفته بها فيصفر ثلاث مرات ليسمعه أقرب رفاقه فيصفر بدوره، هكذا حتى يصل الخبر الى أفراد البوليس والدرك في ثكناتهم (القرة قولات) فيسرعون الى مكانه.
- واذا استخدمت الأسلحة في الشجار فيصفر الحارس أربع مرات، واذا نتج عن المنازعة أو الشجار إصابات من جرحى أو قتلى فيصفر الحارس الى رفيقه خمس مرات متتالية؛ وعند حدوث حريق يصفر ستا.
- يقدم الحارس صباح كل يوم معلومات عن وضع نقطة حراسته الى جاويش الدائرة، الذي ينظم بالوقائع المختلفة تقريرا الى رؤسائه[١].

وكان التجوال ليلا في طرقات البلدة وأزقتها ممنوعاً بدون فانوس، بعد الساعة الواحدة والنصف ليلا[٢]، ومن كان يضبط متجولا بدون فانوس كان يلقى القبض عليه، ولا يطلق سراحه الا بعد دفع غرامة ماليه معينة[٣]. ولدى اشتباه الحرس بأي عابر طريق ليلا، كان يحق له القبض عليه وارساله الى المخفر لاستجوابه، سواء كان يحمل فانوسا أو دونه[٤]. ولما كان التجوال ليلا يسبب المشاكل عادة، لعدم توفر الإضاءة الجيدة، ولسؤ وضع الطرقات، فقد اعتاد الناس على المبيت في منازلهم باكرا[٥].

---

(١) وثيقة معنونة «تعليمات الحراس» ومؤرخة في ١٨ أيار ١٣١٨ (١٩٠٢).

(٢) حسب التوقيت العربي، اما حسب الساعة الزوالية فهي تعادل السابعة والنصف ليلاً.

(٣) تعليمات الضابطة في ٢٣ محرم ١٢٧٨ (١٨٦١)، المادة ٢٩ الدستور، ج ٢، ص ٦٧٦.

(٤) المادة ٣١ من التعليمات السابقة ص ٦٧٦.

(٥) في بيروت كان الحرس الليلي اذا التقى احد المارة صرخ به «من هذا؟» فيجيب «ابن البلد» فيرد الحارس «وحدّ الله فيرد هذا «لا اله الا الله» راجع راتب الحسامي: تجارة بيروت ومحل =

كما كان من واجبات الشرطة منع المسنين أو المرضى أو المتسولين، من اشغال الأزقة ليلا أو نهاراً، حفظاً للنظام وتسهيلاً للمرور، وكذلك الحال بالنسبة للتائهين عن مقاصدهم، فقد كان على ضابط المخفر القريب هدايتهم الى المحال التي يقصدونها بصحبة شرطي (قره قول) اذا كانت قريبة، أو المبيت في المخفر الى صباح اليوم التالي، اذا كان المكان الذي يقصدونه بعيداً[١]. أما اذا كانت التائهات من النساء فيبتن في منزل أمام المحلة أو أحد مختاريها، الى صباح اليوم التالي، حيث يرسلن الى مقصدهن[٢]. كما كان يجري القبض على الفاحشات اللواتي يترصدن المارة في الأزقة بعد غروب الشمس[٣].

وكانت الشرطة تضبط، كذلك، كل من ارتكب، بالقول أو الفعل، ما يخالف الآداب العامة في الأسواق وفي الطرقات، وخصوصاً في المفترجات[٤]. كما كان يقبض على كل من يتعاطى المسكرات علناً، أو يحدث ضوضاءا، أو يسبب نزاعا مع الآخرين بسبب سكره، أو الذي يدخل أماكن مخصصة لنساء، اذ كان يجري القبض على أمثال هؤلاء وتسليمهم للمخفر لإجراء اللازم بحقهم[٥].

كما كان ممنوعاً حمل الأسلحة النارية (من مسدسات وبنادق) أو الجارحة (من خناجر وعصي) ومن يخالف يرسل الى المخفر سواء كان عثمانياً أو أجنبياً[٦]. كما كانت تجري معاقبة كل من يطلق النار أو الأسهم النارية مهما كانت المناسبة[٧].

بيهم التجاري منذ نحو مائة عام ١٨٢٨ - ١٨٥٦، رسالة ماجستير غير منشورة في الجامعة الاميركية في بيروت، سنة ١٩٤٢، ص ٥٠

(١) تعليمات الضابطة، المادة ٥٤، ص ٦٨١.

(٢) تعليمات الضابطة، المادة ٥٥، ص ٦٨١.

(٣) تعليمات الضابطة، المادة ٥٦، ص ٦٨١.

(٤) يقصد بها أماكن التفرج (المتنزهات).

(٥) المادة ٣٧ من تعليمات الضابطة، ص ٦٧٧.

(٦) المادة ٣٨ من تعليمات الضابطة، ص ٦٧٧.

(٧) المادة ٣٩ من تعليمات الضابطة ص ٦٨٧.

وكان في كل مدينة رئيسية سجن، كان يدعى «حبسخانة». وكان مدير سجن صيدا، سنة ١٨٩٤ مثلاً، الحاج أحمد السن[١]، وفي سنة ١٩٠٤ كان مديره محمد أفندي[٢]. وكانت الدولة تهتم أحياناً بأوضاع السجون، فمثلا في سنة ١٨٩٥ عند مجيء القائم مقام الجديد الى صيدا، محمود بك اليوسف، كان أول أعماله، بعد الانتهاء من حفل استقباله، زيارة السجن وتفقد محل التوقيف،[٣] وفي سنة ١٩١٠ أرسلت السلطة سعدالدين بك من اسطنبول لدراسة أوضاع سجون ولاية بيروت من نواحيها المختلفة، خصوصاً الصحية منها[٤].

لقد كان الوضع الأمني في صيدا، خلال الفترة التي ندرسها، جيدا عموماً، قياساً على ما كان يحدث في المناطق الأخرى من ولاية بيروت أو بلاد الشام.

وكانت الجرائم أقل حوادث العنف وقوعا في صيدا، فمثلا في سنة ١٨٥٩ لم يحدث داخل مدينة صيدا أية جريمة قتل، بينما وقعت في القرى حولها تسع جرائم، أثارت هواجس نائب القنصل البريطاني في صيدا، فأرسل تقريراً الى رؤسائه يتهم فيه السلطات بعدم الجدية في تعقب القتلة[٥].

ونتيجة تدقيقنا فيما كانت تنشره صحف تلك الأيام من حوادث، ومن سرعة القبض على فاعليها، والإشادة بأفراد الأمن على صفحاتها، نكاد نؤكد كفاءة وإخلاص جهاز الأمن في صيدا خلال سنوات طويلة من أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى الحرب العالمية الأولى.

فعندما ترك محي الدين وصفي، كاتب وقوعات ونفوس صيدا، منزله في

---

(١) حولية ولاية بيروت لسنة ١٣١١ - ١٣٢١هـ.

(٢) لسان الحال، العدد ٤٥٠٤، في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٠٤.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ٥٢٥، في ٢٥ آذار ١٨٩٥.

(٤) مكتب السجلات العامة ف. و ١٩٥/٢٢٧٧ تقرير عن الوضع الاداري والاقتصادي لولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان بين ١٥ شباط و١٥ حزيران ١٩١٠ ملحق برسالة رقم ٣١ من كمبرباتش للسفير، بيروت ١٦ حزيران سنة ١٩١٠.

(٥) مكتب السجلات العامة ف. و ١٩٥/٦٥٥ رسالة نائب القنصل البريطاني في صيدا ابيلا ملحقة برسالة القنصل البريطاني في بيروت ن. مور N. MOORE للسفير، ٢ نيسان ١٨٦٠.

صيدا لزيارة الغازية لمدة ليلة واحدة، وجد عند عودته أبواب منزله مفتوحة وصناديق أغراضه مخلّعة، وقد سرق له ثمانون ليرة فرنسية وسبع عثمانية، وحلى ومجوهرات ماسية وذهبية وأشياء أخرى. وقد قبضت الشرطة فوراً على سبعة مشبوهين، وقد أقر بعضهم بفعله وأحضر ما سرقه[١]. وبعد فترة أقام يوزباشي الضبطية علي آغا وليمة لأفراد الضبطية الذين تمكنوا من القبض على اللصوص[٢].

وفي مطلع القرن العشرين أثنت الصحف على نشاط واخلاص حسن الاسكندراني من أفراد بوليس صيدا،[٣] وكذلك على قوميسير البوليس أمين أفندي شريف[٤].

وفيما يلي جدول بالحوادث المخالفة للقانون من جنح وجرائم لثلاث سنوات في سنجق بيروت وولاية سوريا، يتبين لنا منها، عند المقارنة، أن سنجق (لواء) بيروت كان أكثر مناطق سوريا أمنا وأقلّها جرائم:

حوادث سنة ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢): (٥)

المنطقة	القتل	السرقة	الاحتيال	الفعل الشنيع	الاجهاض	الضرب والجرح	الغصب	ازالة البكارة
ولاية سوريا كلها	١٠٧	٢٨	٤	٢٦	٤	–	١٦	٢٠
سنجق بيروت فقط	١٤	٢٨	١	١	٤	–	١	١
سنجق طرابلس فقط	١١	١	١	٤	٤	–	١	٣

(١) ثمرات الفنون، العدد ١٧٦، في ٢٣ آب ١٨٧٨

(٢) ثمرات الفنون، العدد ٢٠٠، في ١٨ تشرين ثاني ١٨٧٨.

(٣) الاقبال، العدد ٣٢ في ١٨ نوار (ايار) ١٩٠٣.

(٤) الاقبال، العدد ٤٩ في ٣١ آب سنة ١٩٠٣.

(٥) حوليّة ولاية سورية، دفعه ١٥ لسنة ١٣٠٠هـ.

ولسنة ١٣٠١هـ (١٨٨٣): (١)

المنطقة	القتل	السرقة	الاحتيال	الفعل الشنيع	الاجهاض	الضرب والجرح	الغصب	ازالة البكارة
ولاية سوريا	٧١	١٣	ـ	١٠	٤	١	٦	٧
سنجق بيروت	١١	٢	ـ	١٠	٤	١	١	١

ولسنة ١٣٠٢ (١٨٨٤): (٢)

المنطقة	القتل	السرقة	الاحتيال	الفعل الشنيع	الاجهاض	الضرب والجرح	الغصب	ازالة البكارة
ولاية سوريا	٦١	٤٧	٢	١٣	٣	٣٠	٩	١٠
سنجق بيروت	٣				١			

يتبين من الحوادث التي وقعت خلال السنوات الثلاث، ان سنجق بيروت كان من المناطق قليلة الحوادث في سوريا، مع التسليم بأن هذه الاحصاءات لا تنقل الواقع بدقة، باعتبار أن هناك حوادث عديدة لم تصل الى سمع السلطات، لأن ذوي العلاقة كتموا أمرها إما خوفاً من السلطة، أو درءاً للفضيحة، مثل جرائم الشرف والثأر وما شابهها.

وباعتبار صيدا جزءا من سنجق بيروت آنذاك فقد كانت الجرائم فيها نادرة. ففي سنة ١٨٨٠ مثلا ذكرت التقارير القنصلية الأجنبية أنه قد وقعت ثلاث جرائم في ضواحي صيدا ومرجعيون، ولكن ليس في صيدا نفسها[٣].

---

(١) حولية ولاية سوريا، دفعه ١٦ لسنة ١٣٠١هـ.

(٢) حولية ولاية سوريا، دفعه ١٧ لسنة ١٣٠٢هـ.

(٣) مكتب السجلات العامة ف. و ١٣٦٩/١٩٥ تقرير رقم ٤٠ من القنصل البريطاني العام في بيروت DICKSON الى السفير البريطاني في اسطنبول في ٥ تشرين الاول ١٨٨١.

أما في مطلع القرن العشرين، فإن بعض الجرائم التي حدثت في صيدا لم تتعد ثلاث جرائم، أشارت اليها صحف تلك الفترة. وأولى تلك الجرائم مقتل عبدالسلام أبو ظهر أثناء خروجه من بستان عمه ليلاً بضربة فأس على رأسه. وقد شهد بعض الأشخاص أن القاتل هو علي البدوي الديماسي، فقبض عليه واعترف بفعله، وأنه دفن الجثة في مقبرة اليهود على شاطئ البحر، وأعيدت الساعة ومبلغ عشرين ليرة كان قد سلبها من القتيل، وكشف الجريمة وقبض على القاتل، مأمور الضابطة محمود أفندي. وفيما بعد حكم على القاتل بالإعدام وعلى شريكه بها محمد الحايك بالسجن خمس سنوات[1].

وفي سنة ١٩٠٩ قام محمود بشير باغتيال مفتي صيدا (من آل الزين)، وبعد القبض عليه وضع في سجن عكا،[2] ثم اعدم فيما بعد شنقا في وسط ساحة الاتحاد (البرج) في بيروت[3]، كما حكم في نفس السنة على أحمد نسيب، مأمور محافظة رسومات صيدا بالسجن، لقتله حسن آغا القبرصلي.[4].

إن الجرائم القليلة التي كانت تقع في صيدا بين فترة وأخرى، اذا ما قورنت بالمناطق الأخرى، تدل على الوضع المستقر الذي كانت تعيشه صيدا. ولا شك في أن حالة الأمن هذه ترجع الى سببين مهمين: أولهما تجانس السكان في صيدا وندرة الغرباء فيها، والثاني عدم وجود بدو في جوارها، لأن البدو في تلك الفترة، كانوا أحد أسباب اضطرابات الأمن بما كانوا يقومون به من أعمال غزو وسلب وقطع طرق.

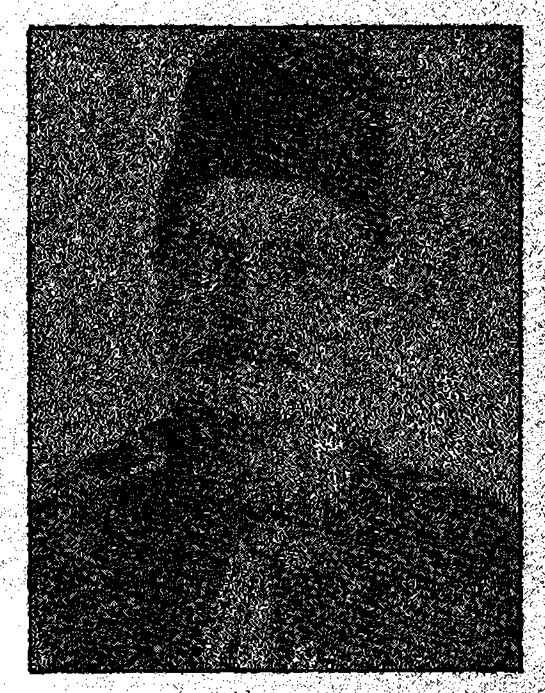
---

(١) ثمرات الفنون، العدد ١٣٨٥، في ٣٠ حزيران ١٩٠٢

(٢) البرق،العدد ٣٩، في ٥ حزيران ١٩٠٩.

(٣) البرق، العدد ٤٠، في ١٢ حزيران ١٩٠٩.

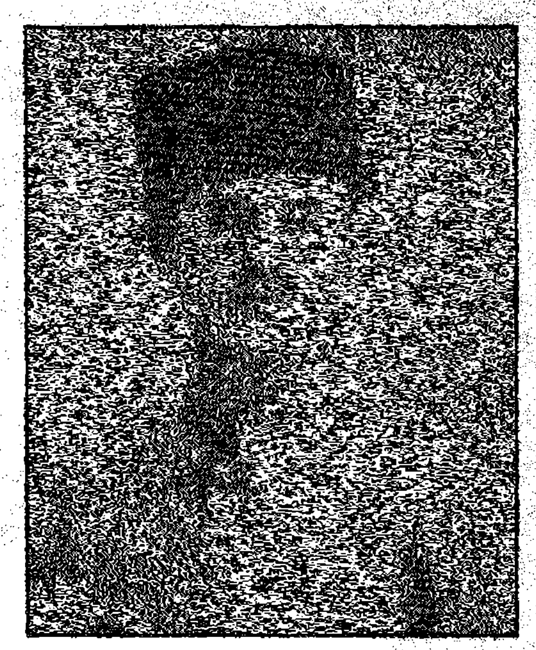
(٤) البرق، العدد ٤١، في ١٩ حزيران ١٩٠٩.



مير ميران
حامد (باشا) الارناؤوط.



البيكباشي
الحاج رشيد القطب



الضابط
علي ناجي المجذوب ١٨٩٦ - ١٩١٦



الطبيب بالجيش العثماني
انطون عودة ١٨٧٥ - ١٩٣٠

الأراضي والزراعة

أولاً - الأراضي:

كان النظام الاقطاعي في تملك الأرض واستثمارها هو السائد في بلاد الشام حتى أوائل القرن التاسع عشر، ولم يكن العثمانيون مبتكري هذا النظام، بل طبقوه لأنه يخفف عن السلطة عبء جمع الضرائب ودفع مرتبات الجنود نقداً[1]، إذ كان الإقطاع يعني تفويض الشخص المقطع حق جباية الأعشار والضرائب الأخرى المفروضة، على أن تبقى الأرض، في النهاية، ملكاً لأصحابها سواء كانوا الفلاحين أو الدولة.

وتملُّك الأرض تمَّ على شكل هبات سلطانية ينالها كبار الموظفين وأرباب الحظوة والإقطاع، أو بطريق الغصب والقوة، وقد قام بذلك كثير من العائلات ذات النفوذ، أو برشوة الموظفين الأتراك واستصدار فرمانات بتملك أراضي الدولة، كما كان بعض المتنفذين يحصلون على «سندات» رسمية من الدولة بحقهم في بعض الأراضي الأميرية أو التي «يتصرَّف» الفلاحين، وبذلك كانوا يجردونهم تدريجياً من أملاكهم الصغيرة ويضيفونها لأملاكهم الواسعة.

والأراضي التي كانت تمنح كاقطاع كانت من نوع «الديموز»،[2] أي من الأراضي التي تملكها الدولة وتقطعها لشخص يقوم فلاحوه باستثمارها مقابل حصة معينة من غلتها[3]

---

(١) بوون وجب: المجتمع الاسلامي والغرب، ج ١، ص ٦٨.

(٢) محرفة عن اليونانية DEMOS بمعنى شعب، أي الأرض العائدة ملكيتها للمجتمع.

(٣) علي الحسني: تاريخ سوريا الاقتصادي، ص ١٤٩.

والنوع الثاني كان يدعى «القسم»، حيث يتلكه أصحابه ويستثمرونه مباشرة أو بالواسطة ويدفعون عنه الضرائب المقررة.

وعلى العموم، فإن شكل الملكية الزراعية الذي ساد في الدولة العثمانية وشكل استثمارها هو الأرض الميري التي يعود تملكها «رقبتها» في الأساس لبيت المال، أي للدولة ولكن يحق للأهالي استثمارها، أي حق «التصرّف» بها بسند يسمى «سند التصرف» ومعظم الأراضي في بلاد الشام كانت من هذا النوع[1]:

وكانت القوانين العقارية المطبقة في بلاد الشام حتى قيام الحرب العالمية الأولى، تجد نصوصها في الشرع الإسلامي، وفي الفرمانات السلطانية التي كانت تصدر تباعا، وكان أبرزها قانون الأراضي الصادر سنة ١٨٥٨.[2]

وسواء كانت الأرض من الديموز أو القسم فالضرائب عليها كانت مرهقة،[3] وكان ثقل الضرائب والقسوة والشطط في جبايتها، بالإضافة الى سوء العوامل المناخية في بعض السنوات، وهجمات البدو على المزارع والقرى ونهبها، وجشع المرابين، عوامل رئيسية في فرار الفلاحين من أراضيهم، أو تنازلهم عنها الى المرابين ليصبحوا هم مجرد شركاء صغار لهم فيها.

في مطلع القرن التاسع عشر كان أول معاول الهدم في الكيان الاقطاعي العثماني، قيام السلطان محمود الثاني سنة ١٨١٢ بمنع تجديد منح الاقطاعات المنحلة، أي تلك التي مات صاحبها دون وريث، وأدخل إيراداتها في إدارة الأوقاف المنشأة حديثاً. لكن الاجهاز على النظام الاقطاعي في بلاد الشام تمّ

---

(١) وجيه كوثراني: بلاد الشام: السكان، الاقتصاد، السياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، بيروت، ١٩٨٠، ص ٦٥.

(٢) مسعود ضاهر: تاريخ لبنان الاجتماعي، ص ١٩٣.

(٣) كان الفلاح في أراضي الديموز المقطعة يدفع ضريبة عند الحصاد، وعند جني الزيتون، وبعد بيع العسل أو الحرير، وفي أراضي القسم كان يدفع العشر وضرائب أخرى عند بيع المحاصيل، أو نقلها للأسواق، ففي دمشق مثلا كان رسم القبان على حمل الأرز خمس بارات وعلى حمل من الخروب بارتين وعلى حمل من الخيار سبع بارات... الخ راجع علي الحسني: تاريخ سوريا الاقتصادي، ص ١٥٠ و ١٥١.

بعد دخول المصريين إليها بقيادة ابراهيم باشا. اذ أضعف الاقطاعيين بما اتخذه من اجراءات، كتجريد السكان من السلاح، وفرض التجنيد الاجباري. بالإضافة الى تنظيم الجباية واستصلاح بعض الأراضي، والاهتمام ببعض المحاصيل ومنها القطن،[1] وبذلك لم يغادر المصريون بلاد الشام الا وكان الجو مهيئاً للعثمانيين لإجراء تغييرات في نظام تمليك الأرض واستثمارها.

وكان خط كلخانة (١٨٣٩) الاصلاحي قد نصَّ على تحسين جباية الضرائب، كما اهتم خط التنظيمات الخيرية (١٨٥٦) بتوزيع عادل للملكية الأرض واستثمارها، ومع ذلك فإن الظلم الواقع على الفلاحين ظل ثقيلاً، والعبء الضريبي على كواهلهم ظل باهظاً، مما أدى الى قيام ثورات فلاحية عدة، منها في حلب سنة ١٨٥٠، وفي حوران ١٨٥٢ - ١٨٥٣.

كان قانون الأراضي، الصادر في ٢١ نيسان ١٨٥٨ (١٢٧٤هـ)،[2] أول قوانين ضبط الأراضي وتحديد مساحاتها، وتنظيم ضرائبها، كما كان أهم تلك القوانين وبموجبه صنفت الأراضي في خمسة أصناف:

الأول= الأراضي المملوكة، وهذه بدورها قسمت الى أربع فئات: الأولى الأراضي الواقعة ضمن القرى والمدن، وهي مخصصة للسكن على ألا تزيد مساحتها عن نصف دونم، والثانية الأراضي التي تملكها أصحابها بعد فرزها عن الأراضي الأميرية. والثالثة الأراضي العشرية أي التي تملكها المسلمون عند الفتح، والرابعة الأراضي الخراجية، أي التي يمتلكها أهل البلاد الأصليون من غير المسلمين.

واعتبر القانون الخراج على نوعين خراج المقاسمة وهو ما يؤدي عن غلة الأرض بنسبة العشر الى النصف، والخراج الموظّف وهو المبلغ المقطوع الذي يدفع عن الأرض.

الثاني= الأراضي الأميرية، وهي الأراضي التي كانت تتبع سابقاً اقطاعات التجار والزعامت وأصبحت ملكاً للدولة، وكانت مزارع أو مراعي وغيرها.

---

(١) علي الحسني، ص ١٦٤.

(٢) الدستور الجديد، باللغتين التركية والعربية، ترجمه نقولا النقاش، ببيروت ١٨٧٣ (١٢٩٠)هـ.

الثالث= الأراضي الموقوفة، وهي الأراضي المخصصة للوقف وجعلت فئتين الأولى الأراضي التي أوقفها أصحابها طبقاً للشرع، وهي تخضع لجميع شروط الواقف، والثانية الأراضي التي وقفها السلاطين أنفسهم أو بإذن منهم، وهي لا تعتبر من الأوقاف الصحيحة وتجري بحقها المعاملات القانونية.

الرابع= الأراضي المتروكة، وكانت فئتين: الأولى الأراضي التي لا يجوز تملكها مثل الطريق العام. والثانية الأراضي المخصصة لعموم أهل القرية أو القرى المجاورة كمراعي أو أسواق عامة، ويستفيد الجميع من هذه الأراضي في رعي حيواناتهم.

الخامس= الأراضي الموات، وهي الأراضي الخالية والبعيدة عن العمران، وليست مملوكة من أحد، وتبعد عن أقرب مكان معمور ميلا ونصف الميل، أو مسيرة نصف ساعة.

وأوضح القانون أن الأراضي التي تسجل مساحتها بالذراع، وبالدونم تحسب مساحتها على هذا الأساس، والأراضي التي تذكر بحدودها فقط، تعتبر مساحتها ضمن الحدود المذكورة فقط[١].

بعد قانون الأراضي تتابع صدور القوانين التي تنظم الوضع العقاري،[٢] الى أن صدر قانون تسجيل الأراضي (الطابو) الهام، في ٢٦ صفر ١٢٧٨ (١٨٦١).[٣]

وبموجب هذا القانون فرض تسجيل كافة الأراضي، وعين رسماً مقداره خمسة بالمائة من قيمة الأرض لتسجيلها، وثلاثة قروش يؤديها المشتري للحصول على «سند الطابو» وأعفيت الأراضي الموات من رسم التسجيل لمن يريد

---

(١) قانون الاراضي، المواد ٣ - ٦ والمادة ٤٧، ص ٣ - ٧ و ٣٠ الدستور الجديد، المصدر السابق.

(٢) مثل لائحة تعليمات بحق سندات الطابور في ٧ شعبان ١٢٧٦ (١٨٥٩)، وتعريف نظام الطابو في ١٥ شعبان ١٢٧٦هـ. وملحق قانون الطابو في ١٧ المحرم ١٢٨٤هـ. (١٨٦٧) راجع الدستور، ج ١، ص ٤٤ - ٥١.

(٣) الدستور،، ج ١، ص ٤٤.

استثمارها مجاناً، شرط أن يحصل على اذن تملكها من الموظف الإداري في منطقته.

كما أعفى القانون الأرض الموات من دفع العشر بعد بدء استثمارها بسنة أو بإثنتين، حسب طبيعتها. وهدَّد الذين يمتنعون عن تسجيل أراضيهم بطرحها في المزاد العلني.[1]

ساهم قانون تسجيل الأراضي، والقوانين التي سبقته، في توسيع رقعة الملكية العقارية الخاصة، وفي تطويرها، وتسهيل تبادلها في البيع والشراء، ولكن حدَّ من ذلك عدم قدرة الفلاحين، مالياً، على شراء الأراضي التي عرضتها الدولة للبيع لارتفاع أثمانها. وكذلك خشية الكثيرين منهم من أن تكون عملية تسجيل الأراضي وسيلة جديدة لابتزاز ضرائب جديدة منهم، ومن هنا كان تهربهم من تسجيل أراضيهم، أو تسجيلها باسم كبار الملاك وذوي النفوذ، تخلصاً مما يترتب عليها من ضرائب، مما جعل عائلات ثرية محدودة تمتلك مساحات واسعة من الأراضي.

ورغم قيام دوائر الطابو، فإن تحديد مساحات الأراضي لم يكن دقيقاً، ويرجع ذلك لسببين: الأول أن قانون تسجيل الأراضي نفسه، ترك الخيار لصاحب الأرض في تحديد مساحتها اما الاكتفاء بذكر حدودها كما كان في القديم، أو بقياسها بالذراع أو الدونم. والسبب الثاني أن اللجان التي شكلت في كافة أنحاء سوريا لمسح الأراضي وتحديد قياساتها، كانت في معظمها، مشكَّلة من موظفين غير اكفاء كانوا يكتفون بالتقدير النظري لتحديد مساحة الأرض، وإذا أعوزهم الأمر يعدُّونها بالخطوات أو باستعمال الحبل، وأدى الى غبن كبير لحق ببعض الفلاحين لعدم دقة هذا القياس من حيث اختلاف الخطوات بين شخص وآخر، وكذلك لتدخل المخاتير والزعماء في عملية المسح، بزيادة مسافة هنا أو انقاص مسافة هناك حسب مصالحهم.[2]

---

(١) قانون الطابو، المواد ١ - ٣١، للدستور، ج١، ص ٤٤ - ٥١.

(٢) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، بيروت ١٩٣٦، ص ٦٠.

وعلى هذا فإننا نلاحظ في سجلات الطابو في صيدا التضارب والفوضى في تحديد مساحات الأراضي، اذ بينما حدد بعضها بما يحيط بها من أراضي، حدد البعض الآخر بالقياسات التي نصّ عليها القانون الجديد.

«... قطعة الأرض الأولى في خراج قرية عازور مكانها خلة أبو نصار سليخ ممسوحة نومرو ٢٤٠ حبة ٦ قيراط ١،[1] محدودة قبلا وشرقا ملك ناصر يوسف فاضل، وغرباً مشاع، وشمالا طريق.

وقطعة ثانية مكانها الحاكورة معدة لزرع الدخان ممسوحة نومرو ٣٨٨ قيراط ٤ محدودة قبلة ملك وهبة انطوان تمامه أولاد كليب فرنسيس، وشرقا ملك جرجس فارس، وشمالا طريق وغربا طريق وتمامه أولاد نمر باسيل. وقطعة ثالثة مكانها شجرة أم محمد محتوية على أغراس تين وعريش...»[2].

للأسباب التي سبق ذكرها بحكم العادة، فإن السكان ظلوا يسجّلون معاملات البيع والشراء لأراضيهم وأملاكهم في المحكمة الشرعية في منطقتهم ولم يأخذوا «سند الطابو» مأخذ الجد، اذ ظلوا يعتبرون «حجة» المحكمة الشرعية أقوى منه، رغم صدوره عن احدى دوائر الدولة الرسمية. ويبدو أن كثرة «شهود الحال» في الحجة الشرعية، كانت تضفي عليها هيبة وتقديرا أكثر من سند الطابو الممهور بامضاء موظف واحد. مع العلم أن حجج المحكمة الشرعية كانت تشير الى حدود الأرض من جهاتها الأربع، ونادراً ما أتت على ذكر مساحتها بالقراريط أو بالأذرع.

«... باع أحمد بن محمد بن حمزة الدالي بلطة... الى الحاج اسماعيل بن الشيخ بكري الصوص... كامل قطعة الأرض السليخ الواقعة في أراضي المدينة الكائنة في أراضي المرج البرّاني الشهير بمرج الحيّة... يحدها قبله[3] أراضي بني عواد، وشمالا أراضي بني حشيشو، وشرقاً أراضي بني القطب،

---

(١) كان الفدان يساوي ٢٤ قيراطا.

(٢) الدائرة العقارية في صيدا سجل رقم ١، صكوك الاجارة من اول ايلول ١٨٩١ الى آذار ١٩٠٤.

(٣) أي جنوبا حيث اتجاه الكعبة، وكانوا يبدأون التحديد بها تبركا.

وغرباً مرج بني الدالي بلطة تتمة الحدود بجميع حدود ذلك المبيع المزبور وحقوقه ورسومه واشتمالاته وطرقه وطرايقه... الخ» .

ولم يقتصر التعامل مع المحاكم الشرعية على المسلمين فقط، بل ظل غير المسلمين يسجلون مبايعاتهم لأراضيهم وأملاكهم في المحاكم الشرعية ويحصلون على «الحجة الشرعية» منها بحكم العادة الجارية، كما أسلفنا: «... الخواجة بشارة بن جبور بك... بالوكالة عن والدته صوفية بنت الخواجة يوسف التيّان أبو شبله (شبلي)... باع.... الى الخواجة اسرافيل بن الخواجة يعقوب فرح الانقرالي... جميع كامل القسمة... من بستان اللغمجي... المشتملة... على أشجار متنوعة الثمار وعلى بيت مسقوف بالأخشاب... يحدها قبلة الطريق الخاص وشمالا نهر البرغوت الشتوي وشرقاً الطريق السالك، وغرباً ملك الخواجة بشارة الشاغوري... في ١٨ رمضان ١٢٨٥هـ».[٢]

ورغم صدور القوانين العقارية التي ذكرت آنفاً، فإن الفوضى في تحديد مساحات الأراضي وتعيين الحدود بينها، وكذلك في اثبات المالك الحقيقي للأرض[٣] ظلت قائمة، وأدّت، في كثير من الأحيان، الى منازعات دائمة أو اشتباكات دامية، شغلت السكان والسلطات على حد سواء. «... هناك نزاع شبه دائم منذ ثمانية عشر عاماً بين غبطة بطريرك طائفة الروم الكاثوليك وبعض سكان قرية عبرا...»[٤] وقد تمكن موكلهم من الحصول على حكم بحقهم في تلك الأرض الواقعة في ربع قرية عبرا من المحاكم المختصة، لكن فلاحي البطريرك لم يعترفوا بذلك الحكم بعدُ ولا زالوا يضعون أيديهم على الأرض، وهم يتبعون متصرفية جبل لبنان..»[٥]

(١) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ١، نمرة ١٧ في ١٠ شعبان ١٢٨٥هـ (١٨٦٨).

(٢) المحكمة الشرعية في صيدا، السجل السابق، نمرة ٣١.

(٣) كان مالك الارض بعد تسجيلها في دائرة الطابو يحصل على سند بالملكية، وكان يحق لمأمور الطابو ان ينقل ملكية السند من اسم لآخر بموافقة البائع والشاري ودون الرجوع الى سجل الطابو، فنتج عن ذلك ان القطعة الواحدة من الارض قد يكون لها أكثر من سند واحد مسجل، راجع سعيد حمادة: النظام الاقتصادي... ص ٦٤.

(٤) تقع شرق صيدا على مسافة ٤ كيلومترات.

(٥) مكتب السجلات العامة ف. و ١٤١٠/١٩٥ رسالة نائب القنصل البريطاني في صيدا حبيب ابيلا الى القنصل البريطاني العام في بيروت، صيدا في ١ تموز ١٨٨٢.

وكانت السلطات في شغل دائم لحل تلك الخلافات التي لم تكن مقتصرة على السكان أنفسهم، بل بين السلطات الإدارية نفسها « ... توجّه الى صيدا رشاد بك رئيس دائرة الجزاء الاستئنافية... وشفيق بك المؤيد مفتش الطابو مأمورين من سلطات الولاية... للنظر في الخلاف الناشب حديثاً حول الحدود بين متصرفية جبل لبنان وصيدا... وسيوافيهما معتمدان من قبل سلطات جبل لبنان لانهاء النزاع... »[١]

زاد في مشاكل السلطات العثمانية في سوريا ولبنان، قيام المؤسسات الارسالية التبشيرية الأجنبية، وازدياد عدد الأجانب، الذين عملوا على التملك تحت أسماء عثمانية، مما حدا بالسلطات الى اصدار تعليماتها الى الحكام الإداريين بتنظيم لوائح بأملاك الأجانب في مناطقهم، والتأكد من تسجيلها في المحاكم المختصة، وعدم تحايلهم على القانون بتسجيلها بأسماء زوجاتهم أو أقاربهم ممن يحملون الجنسية العثمانية.

كما فرضت هذه التعليمات على السكان الذين حملوا جنسية أجنبية، أن يبادروا الى بيع أملاكهم وأراضيهم الى عثمانيين ويحصلوا على ثمنها. ومنعت ورثة العثمانيين الذين تخلوا عن جنسيتهم من تملك أية عقارات أو أراضي وألزمتهم ببيعها أو تحويلها الى أملاك الدولة.[٢]

وقد أدى صدور قانون تملك الأجانب في سنة ١٨٦٩ (١٢٨٥هـ.) الى انهاء المشاكل بينهم وبين السلطات، الى حد كبير، حيث صار من حقهم شراء الأراضي في كافة أنحاء الدولة العثمانية (عدا ولاية الحجاز)، وجعلت المحاكم العثمانية وحدها حكما للنظر في النزاعات التي يكون الأجنبي أحد طرفيها، ومنع القناصل الأجانب من التدخل في تلك القضايا، وألزم كل أجنبي أن يتقيد بالقوانين العقارية العثمانية السارية وتلك التي تنشأ مستقبلا[٣].

---

(٤) ثمرات الفنون، العدد ٤٠٠، في ٣٠ تشرين الاول ١٨٨٢.

مكتب السجلات العامة ف. و ١٩٥/٨٦٦ تعليمات والي سوريا الى حاكم صيدا الاداري ملحقة برسالة نائب القنصل البريطاني في صيدا يوسف ابيلا الى القنصل البريطاني العام في بيروت ELDRIDGE الأول من كانون الاول ١٨٦٦.

(٣) القانون المذكور، الدستور، ج ١، ص ٦٩.

ويروي عن القائمقام عبدالله الأدلبي أنه كان ينصف فلاحي صيدا ضد كبار ملاكيها، ولا يعترف بسندات ملكيتهم للأرض، وقد أعاد مرة لأحد الفلاحين أرضاً نازعه عليها أحد الأغنياء مع أن هذا أبرز سند ملكيتها[1].

ويبدو ان هروب الفلاحين من أراضيهم، أو بيعها، بأي ثمن، للآخرين، قد أقلق السلطات، خصوصاً في المناطق الداخلية من سوريا. أما في جبل لبنان فقد كان وضع الفلاحين أفضل، وبالتالي كان هروبهم من الأرض أقل.

ولتلافي ذلك لجأت الدولة إلى وسائل مختلفة لربط الفلاحين بأرضهم، فكانت تعفيهم في بعض السنوات المجدبة من دفع الضرائب، أو كانت تؤخر جبايتها. كما أنها سنة ١٨٦٧ أوعزت إلى المحاكم بعدم قبول تسجيل عقد بيع أرض أو دار يملكها فلاح إلى أي شخص آخر، عثمانياً كان أم أجنبياً، ما لم يكن المشتري فلاحاً أيضاً ومن قرية البائع نفسها، وبعد ثبوت اضطراره للبيع، وهددت المخالفين بأشد العقاب[2].

عرف تسجيل الأراضي باسم «الطابو»، بينما عرفت دائرة تسجيل الأراضي باسم «الدفتر الخاقاني»، وقد انشئت مثل هذه الدوائر في عواصم الولايات، أولاً، ثم أصبح في كل مدينة دائرة تسجيل أراضي خاصة بالمنطقة.

انشئت في صيدا دائرة طابو منذ سنة ١٨٦١، وقد ظلت هي ودائرة طابو بيروت تتبع دفتر خاقاني دمشق، حتى بعد انشاء ولاية بيروت، إلى سنة ١٨٩١ حيث انشيء دفتر خاقاني مستقل في بيروت. وقد توسعت دائرة طابو صيدا بسرعة، فبينما كانت سنة ١٨٧٥، مثلا، تتألف من «كاتب الطابو» حنا خطار[3]، إذ بها سنة ١٨٧٦ تضم إلى جانب الكاتب حنا خطار، كاتبي الأراضي الأميرية حبيب أفندي وإبراهيم أفندي، وكاتب هيئة الطابو حنا

---

(١) احمد عارف الزين، ص ١٢٦.

(٢) مكتب السجلات العامة ف. و ٨٦٦/١٩٥ تعليمات والي سوريا إلى قضاة محاكم الشام في ٢٧ رجب سنة ١٢٨٣ هـ. ملحقة برسالة القنصل البريطاني في دمشق ROGERS للسفير في اسطنبول في ٢ كانون الأول ١٨٦٧.

(٣) حولية ولاية سوريا لسنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥).

فران، وكاتبي وقوعات الأملاك محي الدين أفندي وسليم أفندي، والجابيين محمود أفندي ومصطفى أفندي[1]. وفيما بعد أصبح لدائرة طابو صيدا مأمور وليس كاتبا فقط، ففي سنة ١٩١٢ مثلا كان مأمور الطابو في صيدا يوسف ضيا أفندي.[2]

ب - الأوقاف:

لما كانت الأراضي الموقوفة قد شكلت قسماً لا بأس به من نسبة الأراضي في بلاد الشام، كان من المستحسن بحثها في هذا الفصل.

كانت ادارة الأوقاف التي تم انشاؤها في مطلع القرن التاسع عشر، قد شابها شيء من الفوضى، ودبَّ إليها الفساد، فكان لا بد للدولة العثمانية من أن تجرى عليها بعض الاصلاحات، في نطاق تيار الاصلاح الذي انطلق منذ سنة ١٨٣٩، واشتد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وقد صدرت عدة قوانين لضبط ادارة الأوقاف وتنظيم معاملاتها، فصدر في ١٩ جمادي الآخر سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) قانون ادارة الأوقاف في الولايات[3] وقانون توجيه الأوقاف في ٨ ذي العقدة سنة ١٢٨٦ « (١٨٧٠)[4] ». وقانون « نظام معاملات أوقاف المستغلات والمسقفات » في ٩ جمادي الآخر ١٢٨٧ (١٨٧١).[5]

وبموجب هذا القانون الأخير اعتبرت الأوقاف الموجودة في بلاد الدولة العثمانية قسمين:

أوقافاً مضبوطة، وأوقافاً غير مضبوطة.

فالأوقاف المضبوطة هي الأوقاف التي تكون توليتها وادارتها، أو توليتها بعهدة مشروط عليه، لكن ادارتها فقط مضبوطة ومصالحها كافة تدار من قبل

---

(١) حولية ولاية سوريا لسنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦).

(٢) حولية ولاية بيروت لسنة ١٣٣١ هـ (١٩١٢).

(٣) الدستور، ج ٢، ص ١٢٤.

(٤) الدستور، ج٢، ص ١٥١.

(٥) الدستور، ج٢، ص ١٤٥.

خزينة الأوقاف الهمايونية رأساً.

أما الأوقاف غير المضبوطة فهي التي تدار من قبل متوليها مع أشراف نظارة خزينة الأوقاف الهمايونية.

وكانت المحلات التي عليها أبنية، أو معدة ومخصصة لانشاء أبنية، تدعى مسقفات، والأراضي المستفادة بجهة تصرف مثل زراعة أو غرس أشجار مستغلات، وكذلك الكدكات (الدكاكين) كانت بحكم المسقفات[1].

ومن ذلك يفهم أن الأوقاف كانت على نوعين:

١ - أوقاف عامة: وهي أملاك الدولة الموقوفة للصالح العام.

٢ - أوقاف خيرية: وهي الأملاك الخاصة التي أوقفها السلاطين والمحسنون من الناس على غرض خيرى أو نفع عام.

هذه الأوقاف الخيرية كانت أما أراضي مزروعة أو بورا، أو عقارات كالخانات والحمامات والدكاكين والدور وغيرها.

وفي صيدا وسهلها وجدت نسبة كبيرة من الأراضي والعقارات الموقوفة لشتى الأغراض الخيرية أو ذات النفع العام، وبعضها كان وقفاً ضخماً كوقف طنطش، ووقف أحمد كوجك باشا (الموقوف للحرمين الشريفين) ووقف عبدى باشا الشهير بدالي بلطة.[2]

ولقد احصيت الأوقاف المؤجرة التي كانت قائمة في صيدا في أواخر القرن التاسع عشر لكافة الطوائف فكانت مؤلفة من الأراضي: ١٦ بستاناً وحاكورة، ومن العقارات: ٥٠ داراً، و٢٦ دكاناً و٥ مخازن، وفرن واحد وحمام واحد، وحائط واحد، وثلاثة سلالم، وست غرف، وتسع اخورات (خانات للخيل)، وكشك واحد (كوخ) وقنطرة واحدة (ساباط) ومطبخ واحد، ومقهيان (قهوة)[3]. أما الجهات التي كانت موقوفة عليها فكانت جميع مساجد صيدا،

---

(١) المادتان ١ و٢ من نظام معاملات اوقاف المستغلات والمسقفات، الدستور، ج ٢، ص ١٤٥.

(٢) مقابلة شخصية مع الشيخ محمّد دالي بلطة، وقد تمت تصفية وقف عبدى باشا.

(٣) دائرة أوقاف صيدا، سجل انواع الأحكار العائدة للاوقاف المضبوطة لدائرة أوقاف صيدا وهو غير محدد التاريخ وارجح أنه بحدود سنة ١٨٨٠.

والحرمين الشريفين، ودير المخلص وفقراء الطائفة المارونية وأفراد الطائفة الكاثوليكية، والنواحي العلمية.

ومن نماذج الأوقاف المختلفة في صيدا «... وقف أحمد كوجك باشا المخصص لفقراء الحرمين الشريفين والذي تولى ادارته سنة ١٨٣٦ الشيخ محمد طنطش... »،[1] كما ان «... الحاجة أمينة بنت الحاج أبو جيدة المغربية من طرابلس الغرب... المقيمة في حارة الفواخرة في صيدا.. أوقفت دارها.. على زاوية الشيخ محمد أبي نخلة الشهيرة بزاوية العبيدية... ».[2]

وكذلك «... حضر محمد بن صالح الشريف والخواجة جرجس بن الخواجة حنا هندية (العثمانيان) من أهالي صيدا... وتبرعا من خالص ملكهما نصف ماسورة ماء نسبة لمواسير ماء مساجد صيدا، مع حق مجراها من الماء المنحدر فائضاً من بركة عين أبي اللطف، وأخذت نصف الماسورة بقسطل حديد، ووضع في طرفه مصفاة مثقوبة بثلاثة ثقوب كل ثقب قدر الحمصة الوسطى، حتى لا يزيد معيارها أو ينقص... وقفاً مخلداً للمسجد الكائن عند مقام سيدنا شمعون خارج مدينة صيدا... تحريراً في ٢٦ شوال سنة ١٣٠٥ هـ. (١٨٨٧) ... »[3]

كما أوقف خالد بن الحاج سليم حمود البستان الشهير ببستان الخياط «... المشتمل على أشجار وتوت وتين وليمون ومشمش... وعلى بئر ماء وناعورة، وبركة لجمع الماء وعلى بيت مسقوف بالألواح والأخشاب... » وكذلك بعض العقارات «...وقفاً صحيحاً شرعياً لا شطط فيه ولا فساد مخلداً ومؤبداً مرعياً لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك ولا يقايض ولا يعطي لذي شوكة... » وقد جعل «... نصف الوقف يكون على جامع البطاح في راس سوق المصلبية... لشراء حصر وزيت، وغير ذلك... والنصف الآخر لقراء القرآن الكريم في مدينة صيدا المحروسة... بحيث يأخذ نصف الريع السنوي لهم

---

(١) اسد رستم: الأصول العربية لتاريخ سوريا ... مجلد ٣+٤، ص ٥٠ - ٥٣.
(٢) المحكمة الشرعية، سجل ١٣ نومرو ٤٧٢، ص ٧٩ لسنة ١٣١٩ هـ. (١٩٠١).
(٣) المحكمة الشرعية، سجل ٥، ص ٨٠ للسنوات ١٣٠٤ - ١٣٠٦ هـ.

ولشراء خبز يوزع على المحتاجين... »[1]

وكانت المحكمة الشرعية هي المخوّلة بتسجيل الوقف واصدار «الحجة الشرعية» فيه مهما كانت طائفة الواقف، أو الجهة الموقوف عليها «... متيل بنت الخواجة يوسف كونتي المسيحية من أهالي صيدا... وقفت جميع نصف قطعة بستان الكينا على عائلة مطر... فان انقرضت توقف على فقراء الطائفة المسيحية المارونية، وعلى مقام مار الياس في صيدا... ».[2]

كان يدير الوقف «متولي» أو «ناظر» ويمكن أن يكون الواقف نفسه متولياً على وقفه، أو يحيل ذلك إلى ورثته من بعده، وبموجب قانون ادارة جميع الأوقاف الصادر سنة ١٢٨٦ (١٨٧٠) فقد نصت المادة ١٧ منه على أن يؤخذ من ريع الوقف من ١٠ - ٥٠ بالألف كمصاريف محاسبة، ومن ٥٠ - ٢٠٠ بالألف كأجرة لمحرر الحسابات، وذلك حسب قيمة الوقف ومقدار ريعه[3].

ونص القانون كذلك على حق المتولي بصرف مبلغ لا يزيد عن ٥٠٠ قرش لتعمير الوقف، وما زاد عن ذلك حتى ٢٥٠٠ قرش يأذن به مدير الأوقاف ومجلس الأوقاف، وما زاد عن ٢٥٠٠ قرش فيحال إلى رأي واذن الخزينة العامة[4].

لحفظ مال الاوقاف من الضياع، فقد اشترط القانون المذكور ان كل ما تقدمه الأوقاف إلى الفقراء والدراويش من دقيق وأرز وسكر وزيت، من الأوقاف المخصصة لذلك، يجري شراؤه بطريقة المناقصة العامة.[5]

كما حددت المادة ٤٨ من القانون المذكور لمدير الوقف خُمْس المبالغ

---

(١) جرى تحرير هذا الموقف في سنة ١٢٥١ هـ. في عهد قاضي صيدا مصطفى البرهاني الدمشقي ويوجد في الملاحق صورة كاملة له.

(٢) المحكمة الشرعية، سجل ١١، لسنة ١٣١٨ هـ. ، ص ١٧٩، نومرو ٢٧٢.

(٣) الدستور، ج ٢، ص ١٣٠.

(٤) المادتان ٢١، ٢٢، من القانون المذكور، الدستور ج ١، ص ١٣١.

(٥) قانون ادارة جميع الأوقاف، الدستور، ج ٢، المادة ٢٤، ص ١٣٢.

المتحصلة من الوقف الذي تحت يده[١].

كما اشترط على متولي الوقف ضبط وارداته ونفقاته في سجلات خاصة يسهل تدقيقها وضبطها، وفيما يلي جزء من ميزانية واردات ونفقات وقف الحاج مصطفى آغا حمود لسنة ١٣٣٤ مالية الموافقة لسنة ١٣٣٦ هجرية:

بارة	غروش	
–	١٠٠	من مسعد الحداد اجرة سكنه
–	٠٣٦	من نصري السروجي اجرة الدكان.
–	٤٠٠	من علي ازعر ايجار المخزن.
–	٣٥٠	من عبدالله البزري، أبو عادل، إيجار المخزن
–	١٧٠	من الشيخ داوود الكشتبان اجرة الدكان.
–	٣٥٠	من طبيب البلدية قاسم أفندي أجرة الدكان.
–	٠٤١	مبيع سقط ليمون.
–	٢٦٢	أجرة فلاحة فدان.
٢٠	٢٩٧	طرش ايوان جامع البحر وثمن كلس وأجرة المعلم والفعالة[٢].

وفي المساجد التي كانت تديرها الأوقاف عند وفاة الخطيب كان المنصب يحوّل إلى أكبر أبنائه، فإن لم تكن لديه الأهلية والرغبة، تحول إلى أحد اخوته الأصغر منه[٣]. «...عين الشيخ أحمد البدوي اماماً وخطيباً للجامع الشهير بجامع الكتخدا بمعاش قدره خمسون قرشاً شهرياً تصرف له من واردات وقف الجامع المذكور...»[٤].

وقد نصت القوانين على تعيين الكفاء وذوي خلق في دوائر الأوقاف المختلفة، من أمامة وخطابة وتدريس وغيرها، ففي سنة ١٩١٢ أعلنت ادارة

---

(١) قانون ادارة جميع الأوقاف، الدستور، ج ٢، ص ١٤٢.

(٢) المحكمة الشرعية، سجل ٢٥، سجل وقف حمود لسنة ١٣٣٦ هـ.

(٣) المادة ٣١ من قانون ادارة الأوقاف، ص ١٣٥.

(٤) المحكمة الشرعية، سجل ٩، نومرو ١٩١ في ٢١ جمادى الأول ١٣٢٠ هـ (١٩٠٢).

الأوقاف في صيدا «...أن امامية الأوقاف الخمس في مدينة صيدا شاغرة، فمن له رغبة ورأى من نفسه الكفاءة، فليراجع المحكمة الشرعية في صيدا لأجل الامتحان».[1] وكان تعيين كبار المدرسين والعلماء يتم بواسطة براءات سلطانية، كما جرى سنة ١٢٧٩ عند تعيين الشيخ عبدالرحمن النحاس مديراً لمكتب (مدرسة) الجامع العمري الكبير، وكذلك عند تعيينه للتدريس في مسجد المجذوب سنة ١٢٨٦ هـ.[2]

وللمحافظة على الأوقاف، ولضمان بقائها، اشترطت المادة ٣٥ من قانون ادارة الأوقاف، وجوب التحقق من فائدة الوقف وخيراته بالنسبة للمحل الذي يقوم فيه، أو بالنسبة لمن سيوقف عليهم، كما اشترطت أن يكون الواقف قادراً مالياً، ويكفي ريع الوقف للوفاء بمصاريفه وبمعاشات القائمين على ادارته، والجهات التي سيصرف نفعه إليها.[3]

ورغم القوانين الضابطة لأوضاع الأوقاف ظل بعض متولي تلك الأوقاف يأكل معظم وارداتها، أو يعمد إلى توريثها لعائلته من بعد تزويراً واحتيالاً...

ثانيا - الزراعة:

الملكية الزراعية:

اشتهرت صيدا بموقعها في وسط سهل ساحلي خصيب، غزير المياه، متنوع الغلال والثمار، ولكثرة حدائقها وأشجارها دعاها العرب في العصور الوسطى «أربل» من الربل أي كثرة الشجر.[4]

وقد ساهم مناخها الجيد في ازدهارها الزراعي، إذ تغزر أمطارها شتاءً، وتسودها الحرارة والرطوبة صيفاً، كما ان مزارعيها انصرفوا إلى حقولهم كلية، دون أن يضطروا إلى بذر الحب في يد، وحمل السلاح في أخرى، درءاً لهجمات البدو المفاجئة على حقولهم، كما كان يحدث في أنحاء مختلفة من سهول

---

(١) صدى المفيد العدد ٥ في ٤ حزيران ١٩١٢.

(٢) الأوقاف - سجل قرارات المجلس الاداري، معظم صفحاته بالتركية.

(٣) الدستور، ج ٢، ص ١٣٦.

(٤) المنجد: مادة ربل، وكذلك ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ١، بيروت ١٩٥٧،

سوريا وفلسطين الخصبة.[1]

وحسب تقديرات مجلس الادارة، فأن مساحة قضاء صيدا الاجمالية، في أواخر العهد العثماني، كانت حوالي ٤٠٠ ألف دونم[2]. ومن هذه المساحة كانت البساتين تبلغ سبعة آلاف دونم، والأراضي المغروسة زيتونا ألفا وخمسمائة دونم، والمزرعة تينا ثمانية آلاف دونم، وتبغا ستة آلاف وخمسمائة دونم، أما بقية الأراضي الزراعية، فكانت تغل حبوبا[3]. وقد أورد مصدر آخر رقم ١٧٠ ألف هكتار كمساحة للأراضي الزراعية في صيدا وضواحيها وقد[4] بلغ عدد بساتين صيدا، في أواخر العهد العثماني، من ٣٠٠ - ٣٥٠ بستاناً تراوحت مساحة بعضها بين ١٤ فداناً للكبير وفدانين للصغير،[5] أو أقل من ذلك، كما كان هناك خمسون بستاناً مخصصة لتربية دود القز[6].

نستدل من الأرقام السابقة ان الملكية الزراعية في صيدا كانت، عموما صغيرة ومفتتة، ولم يكن هناك ملكيات كبيرة لأفراد، ولكن بعض العائلات إذا جمعت ملكيات أفرادها الزراعية، شكلت نسبة كبيرة من أراضي صيدا الزراعية. ويبدو ان من العوامل الرئيسية في نشوء الملكية الزراعية الصغيرة في صيدا، اقبال صغار التجار والحرفيين، عندما تحسنت أوضاعهم، على شراء مساحات صغيرة من الأرض واستثمارها.

هذا وقد تراوحت تربة صيدا بين رملية (حمراء أو بيضاء) وترابية (سوداء أو بيضاء). أما الرملية الحمراء فهي القريبة من شاطىء البحر وهي صالحة لزراعة الأشجار المثمرة، والرملية البيضاء ليست صالحة للزراعة عموماً لعدم قابليتها للري. أما الترابية، السوداء والبيضاء، فهي تصلح لكل أنواع

---

(١) بوون وجب، ج ٢، ص ٩٨ و٩٩.

(٢) التميمي وبهجت، ج ١، ص ١٥٥.

(٣) التميمي وبهجت، ج ١، ص ١٣٤.

(٤) توما كيال: الزراعة في صيدا، المشرق، المجلد ١١، العدد ٣، اذار ١٩٠٨، ص ١٧٥.

(٥) كان فدان صيدا يساوي الفي متر مربع، وهو اصلا المساحة التي يمكن لثورين ان يحرثاها في نهار واحد.

(٦) التميمي وبهجت، ص ١٦١.

المزروعات من أشجار وخضار.

وقد وصل ثمن فدان الأرض في صيدا، في أواخر القرن التاسع عشر، من ٦ - ٧ آلاف فرنك، كما كان معدل غلته السنوية ٦٠٠ فرنك[١].

تحسين واصلاح الزراعة:

اهتمت الدولة العثمانية بتحسين وسائل الزراعة، لأن دخلها من ضرائب العشر كان كبيرا، وكان معظم هذه الضريبة آتيا من الزراعة، ومحاصيلها.

وقد عمدت سنة ١٨٤٥، مثلا إلى تأليف لجان في جميع الولايات لدراسة وسائل تحسين الزراعة، فقامت هذه اللجان بعدة دراسات، لكنها لم تتوصل إلى نتيجة مهمة[٢].

وبعد سنة ١٨٥٤ انشئت دوائر للزراعة في الولايات قامت بارشاد الفلاحين، وبانشاء مشاتل وحقول تجارب زراعية، ومد المزارعين بالبذار والغراس، وانشئت في بيروت دار للحرير منذ سنة ١٩١٠، كما تم افتتاح مدرسة لتعليم صناعة الألبان والأجبان فيها سنة ١٩١٦[٣].

وظلت الدولة ترعى الزراعة وتحسنها بشكل دائم، فأصدرت سنة ١٨٦١ تعليمات تشجيع زراعة القطن[٤]، ونظام اعفاء غراس الزيتون في سنة ١٨٦٢[٥]،

سنة ١٨٦٣ أصدرت تعليمات تختص بوظائف مديري الزراعة[٦]. وفي سنة ١٨٧٠ تعليمات تحسين نسل الخيل[٧]، وسنة ١٨٧٢ نظام اعفاء غراس

---

(١) نقلا عن تقرير للقنصل البريطاني العام لحكومته، المقتطف، مجلد ٦، سنة ١٨٨٠ - ١٨٨٢، ص ٣٨٠.

(٢) لوتسكي، ص ١٥٢.

(٣) التميمي وبهجت ص ٦٢ - ٦٣.

(٤) في ٢٦ رجب سنة ١٢٧٨، الدستور، ج ٢، ص ٣٨٤.

(٥) في ٢٩ ذي الحجة سنة ١٢٧٨، الدستور، ج ٢، ص ٣٨٧.

(٦) في ١٧ شعبان سنة ١٢٨٠، الدستور، ج ٢، ص ٣٨١.

(٧) في ١٦ المحرم سنة ١٢٨٧، الدستور، ج ٢، ص ٣٩٣.

التوت[١] وسنة ١٨٨٠ نظام اعفاء الآلات والأدوات الزراعية والصناعية من الرسوم[٢] كما انشأت المصرف الزراعي سنة ١٨٨٧.[٣] وكان مديره سنة ١٨٩٤ محمود بك وظلّ حتى سنة ١٩١٢.

أما القطن فقد شجعت على زراعته، وصرفت مكافآت للذين يقدمون أفضل انتاج، واعفت آلات القطن المستوردة من الرسوم الجمركية، وأقامت معارض سنوية في مدن الولاية المختلفة ومنحت جوائز للمتفوقين[٤].

كما شجعت على زراعة أشجار الزيتون، باعفاء الشجرة من ضرائب الأعشار لمدة ثلاث سنوات تبدأ بعد أول انتاج لها، أو عشر سنوات منذ تاريخ غرسها، كما حذرت من قطع أشجار الزيتون ورغبت بزيادة انتاجه[٥].

واهتمت بغراس الزيتون التي تقدّم أوراقها طعاماً لدودة القز التي تصنع الحرير، وقد أعفت بساتين التوت المزروعة حديثا من دفع ضريبة العشر مدة ثلاث سنوات متتالية بعد أول انتاج لها، شريطة ان تكون المسافة بين شجرة وأخرى ذراعين إلى ثمانية أذرع. وان يكون البستان مخصصاً لتربية دودة القز، أو لبيع أوراق التوت لمربي الدودة[٦]. وكان في صيدا في مطلع القرن العشرين خمسون بستاناً لتربية دودة القز،[٧] وفي أوائل هذا القرن كانت اقة الشرانق تباع بمعدل ١٥ - ٢٥ قرشاً[٨].

وبالاضافة للعناية بالخيل وتحسين نسلها وتقديم الخدمة البيطرية لها مجانا،[٩] فقد اهتمت بالماشية وباقي الحيوانات الأهلية، فحتى تحافظ على

---

(١) في ١٢ المحرم سنة ١٢٨٩، الدستور، ج ٢ ص ٣٨٦.

(٢) A Handbook of Syria, op. cit., p. 248

(٣) سعيد حمادة النظام النقدي والصرافي في سوريا، بيروت، ١٩٣٥، ص ٢٩.

(٤) الدستور، ج٢، ص ٣٨٤.

(٥) الدستور، ج٢، ص ٣٨٧.

(٦) الدستور، ج٢، ص٣٨٥.

(٧) التميمي وبهجت، ص ١٦١.

(٨) ثمرات الفنون، العدد ١٤٨٥، في ٢٠ حزيران ١٩٠٤.

(٩) الدستور، ج ٢، ص ٣٩٣.

حيوانات الأهلين من جاموس وبقر وحمير وغيرها أصدرت تعليمات تمنع أو تحدّ من سرقتها. فألزمت كل من يريد أن يبيع حيواناً منها أن يحصل على تذكرة خاصة تتضمن أوصاف الحيوان الجاري بيعه، مختومة بختم المختار، وكان الرسم عليها عشرين فضة. وعند بيع حيوان دون تذكرة أوصافه المصادق عليها يصادر الحيوان، حتى إذا أثبت صاحبه انه غير مسروق يعاد إليه بعد دفع غرامة قدرها خمسة بشالك[1].

وللحفاظ على نسل الماشية منعت ذبح العجول قبل ان يصير عمرها سنتين ونصفاً، والبقرة قبل أن يصل عمرها خمسة عشر عاما، والبقر المستخدم بالحراثة قبل ان يبلغ الثانية عشرة من عمره، والفحول المستخدمة في الشبي (التلقيح) قبل أن تصل الخامسة، وهددت كل من يتجرأ على مخالفة ذلك بالعقوبات القانونية الرادعة[2].

وفي ١٩١٢ كان عدد الماشية في قضاء صيدا كما يلي ٢٥٠٠ حمار، و١٥٠٠ من الخيل، وألف جمل، و٨٥٠٠ بقرة، وستة آلاف رأس غنم و٢٥ ألف رأس من الماعز[3].

ان ما عرضناه آنفا، من قوانين اعفاء ضريبي وحماية للحيوانات وحفاظ على نسلها، وتشجيع على الزراعة، تمثل جميعها، جانباً واحداً من سياسة الدولة العثمانية تجاه المزارعين والزراعة، وهو الجانب الجميل الخيّر، لكن هذا الجانب لا يمثل الواقع تماما، إذ كان هناك، في الوقت نفسه، جانب غير جميل يتمثل فيه الظلم والقسوة على المزارعين، حيث كانت الدولة تتشدد أحياناً في جمع الضرائب وترسل أعوانها لتحصيلها من الفلاحين، حتى ولو كانت محاصيلهم بائرة، ففي سنة ١٨٩١ كان الموسم الزراعي رديئاً بشكل عام، وأرادت الدولة تحصيل ضريبة العشر بنسبة السنوات السابقة فرفض الفلاحون في منطقة صيدا تأدية الضريبة بنفس النسب السابقة، فقامت السلطات بسجن أعيان

---

(١) الدستور، ج ١، ص ٤٩٩ - ٥٠٠
(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٠٨، في ٢٥ اغستوس ١٣٣٢.
(٣) أحمد عارف الزين، ص ١٣٤.

قرى المنطقة، وحجزت على بيادر الفلاحين، ومنعتهم من التصرف بها، حتى يتم دفع الضريبة المقدرة، مما دعا هؤلاء إلى رفع أصواتهم بالشكوى عالياً من ظلم الدولة ورجالاتها[1].

وفي خريف ١٩١٤ (١٣٣٣ هـ) أرسلت سلطات ولاية بيروت تسأل قائمقامية صيدا عن قدرة فلاحيها على انتاج كمية من الحاصيل تعادل النسبة السابقة، حتى تقدر الضريبة المناسبة لها، فتجيبها هذه بأن الموسم ضئيل جداً لتلك السنة، وتطلب منها إرسال ثلاثمائة ألف اقة حنطة وثلاثمائة ألف اقة أخرى شعيراً مساعدة للفلاحين لبذرها في حقولهم[2].

وكانت الدولة قد أنشأت دوائر للزراعة في الولايات منذ مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي القضاء كان موظف الزراعة يدعى « مأمور الزراعة والتجارة »، وبعد صدور قوانين التجارة أصبح يدعى مأمور الزراعة فقط، وحسب قانون الولايات سنة ١٨٦٤ صار مأمور الزراعة يتبع الوالي مباشرة لأهمية عمله. أما مديرو الزراعة فقد كانوا يعينون في مناصبهم بعد انتخابهم من قبل المجالس المحلية في مناطقهم، على أن يكونوا من أهل المنطقة ومقيمين فيها، وكان عملهم شرفياً إذ لا يتقاضون عليه راتباً[3].

كان مدير الزراعة في صيدا لسنة ١٩٠٠ اسماعيل آغا البعاصيري، كما كان مدير شعبة البنك الزراعي في صيدا لسنة ١٨٩٤ محمود بك والكاتب رشيد أفندي والأعضاء: أنطوان صاصي، ومحمد أبو ظهر، وابرهيم أفندي، وعبدالحليم أفندي وحبيب يعقوب.

وفي سنة ١٩١٢ كان مدير البنك الزراعي في صيدا محمود كالو، والكاتب عطالله أفندي، كما كان حسين نصار مأموراً للأحراش[4].

---

(١) مكتب السجلات العامة ف. و ١٧٢٣/١٩٥ رسالة شبلي ابيلا نائب القنصل البريطاني في صيدا إلى القنصل البريطاني العام في بيروت HENRY TROTTER رقم ٧، صيدا في ٦ تموز ١٨٩١.

(٢) بلدية صيدا - قرار نومرو ١٤٣، في ٧ أيلول ١٣٣١ (١٩١٤).

(٣) الدستور، ج ٢، ص ٣٨١.

(٤) حوليات الدولة العثمانية للسنوات ١٣١٢ و١٣١٨ و١٣٣٠.

الريّ:

بفضل غزارة المياه في سهل صيدا، أصبح من اليسير ريّ الأراضي التي لا تخترقها مجاري الأنهار والجداول في سهلها، مما ساعد على زيادة خصوبتها عبر التاريخ.

اعتمد القسم الشمالي من سهل صيدا في الري على مياه نهر الأولي، بينما سقيت أراضي القسم الجنوبي من السهل المذكور بمياه الآبار التي كانت تستخرج بواسطة النواعير التي يديرها الحيوان. وحتى الحرب العالمية الأولى كان عدد البساتين التي تستخدم محركات بخارية لرفع الماء اثنين فقط[1].

وعلى هذا فان بساتين صيدا باصطلاح المزارعين كانت قسمين: السقي والنواعير، وقيمة الأولى تزيد على قيمة الثانية، وفي مطلع القرن العشرين كان ريع البستان ثلاثة بالمائة من قيمته سنوياً.[2]

كانت مياه نهر الأولي تجر إلى صيدا بواسطة قناة عرفت «بالقناة السلطانية»، وعندما قام المجلس الاداري لصيدا سنة ١٨٧٣ برفع جدرانها نصف ذراع، احتج سكان جبل لبنان لانقطاع المياه عن بساتينهم، وتوقف طواحينهم عن العمل، وكان أكثر المتضررين آل جنبلاط فرفعوا شكوى إلى السلطات، وانتهى الأمر باعادة جدران القناة إلى حالتها السابقة[3].

والمنازعات حول ماء الري لم تنقطع طيلة الفترة التي نحن بصددها، والمصادر المعاصرة تحفل بالكثير من تلك المنازعات. ففي سنة ١٨٧٣ نفسها، كتب القنصل البريطاني في بيروت انه نتيجة لسقوط ثلث كمية المطر المعتادة في شتاء ذلك العام، فان الصيف يوحي بوقوع منازعات خطيرة حول ماء الري، وان بوادر ذلك بدأت في ابل السقي، في منطقة مرجعيون، حيث جرح أحد عشر مسيحياً وثلاثة دروز بسبب الشجار الذي نشب حول حقوق توزيع الماء، وان الوالي كامل باشا بعث بشقيق شكري بك قائمقام صيدا، على رأس

---

(١) التميمي وبهجت، ص ١٦١.

(٢) أحمد عارف الزين، ص ١٥٥.

(٣) اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٢٧

فرقة من الفرسان لتهدئة الوضع فيها[١].

وفي سنة ١٩١٠ شكى فضل الله بك حماده وخليل بك حماده من جبل لبنان، الحاج عبدالرحمن الزين لأنه يسلط مياه بستانه الزائدة على بستانها في منطقة مكسر العبد، وبعد التحقيق بالشكوى الزمت البلدية الحاج الزين بالامتناع عن تلك المخالفة[٢].

بالاضافة إلى نهري الأولي وسينيق ومياه الآبار، فان بعض بساتين صيدا كانت تروى بمياه الينابيع المتدفقة، مثل عين أبي اللطف، وبركة غزال، وبركة حلبون ونبع السبع أعين وغيرها.

وكانت المياه تحسب «بالعدّان»،[٣] وهو كمية المياه التي تجري من مجمع ماء أو بركة في وقت محدد. فعدان مكسر الجديد، مثلا، المشهور بعدّان النمور، كان له دور واحد كل ثلاثة وعشرين يوما، ومدة الدور سبع ساعات[٤].

وكان عدم اكتفاء البعض بنصيبه من مياه الري، وتسلطه على مياه غيره، يؤدي إلى منازعات طويلة، كان لا يجري فضّها أو حلّها إلا بواسطة الحاكم، ففي سنة ١٩١١ مثلا اشتكى الصيداويون رهبان دير المخلص، إلى محكمة الشوف، لقيامهم بسقي أراضي الدير من مياه نبع الباروك الجارية إلى سهل صيدا، وبعد مطالعة الوثائق والمستندات، والكشف على الطبيعة، أصدرت المحكمة قرارها بحق أهل صيدا في جميع حصة المياه[٥].

وعندما حوّل حسن عنتر والحاج محمد عبده والحاج محمود زيدان مياه قناة الخاسكية إلى بساتينهم، تضرر معظم سكان صيدا، واشتكوا للبلدية، التي

---

(١) مكتب السجلات العامة ف. و١٠٢٧/١٩٥ رسالة ELDRIDGE رقم ٣٥ للسفير البريطاني في اسطنبول، بيروت في ٤ أيار ١٨٧٣.

(٢) بلدية صيدا نومرو ٣٤، في ١٦ نيسان ١٣٢٦.

(٣) سريانية الأصل بمعنى الوقت أو الزمن.

(٤) المحكمة الشرعية، سجل ١، نمرة ١٦٠، سنة ١٢٨٥ هـ.

(٥) لسان الحال، العدد ٦٥٥٩، في ١٣ شباط ١٩١١.

سارعت إلى منع المخالفين ومعاقبتهم[1].

الاستثمار الزراعي:

كانت طرق الاستثمار الزراعي متعددة أهمها نظام المزارعة ونظام المغارسة، وكانا أكثر أساليب الاستثمار الزراعي شيوعا.

أما نظام المزارعة، أو المحاصصة، كما كان يدعي أيضاً، فهو نظام قديم، ومعظم الأراضي كانت تستثمر حسب هذا النظام. وقد عرف بانه «نوع من الشركة يقدم فيه أحد الشريكين أرضا ويقدم الثاني عملا، على أن تقسم الأرباح الناتجة بينهما». وكانت المزارعة تختص بالأراضي المزروعة حبوباً أو خضاراً.

وكانت حصة المزارع تتراوح ما بين الخمس والربع والثلث حتى النصف، أما في الأراضي الجردية القاحلة فكانت تصل إلى ٧٠ - ٨٠ ٪ من المحصول، والمزارعة على أربعة طرق:

طريقة المرابعة: ويقدم فيها المالك للمزارع السكن ونفقات الزرع ويدفع الضريبة ويجرى اقتسام المحصول بنسبة ثلاثة أرباع للمالك وربع للمزارع.

طريقة الشركة الحموية، ويتم فيها اقتسام المحصول مناصفة بين المالك والمزارع.

وطريقة الشركة الحلبية وفيها يقدم الفلاح قسما من نفقات الزراعة والعمل اللازم لها، ويتم اقتسام المحصول مناصفة، كما يشترك الاثنان في تحمل الخسارة، وطريقة المخامسة، وفيها يقدم الفلاح العمل ونفقات الزرع والبذار، ويقدم المالك الأرض، وبعد تأدية الفلاح لضريبة العشر، يأخذ خمس المحصول، ويترك الباقي للفلاح[2].

ونظام المغارسة شاع استخدامه في الأراضي المغروسة بالأشجار (البساتين) ولذلك كان عقدا طويل الأمد، وفيه يعهد المالك للفلاح بأرضه ليقوم هذا بغرسها وتطعيمها، وريها والعناية بها، وبعد انقضاء ٣ - ٥ سنوات على زراعة التوت، و٤ - ٦ سنوات على زراعة الكرمة، و٧ - ٨ سنوات على

---

(١) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٠١، في ٣٠ تموز ١٣٣٢.

(٢) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان ص ٢٤٢ و٢٤٣.

زراعة التين، و١٠ – ١٢ سنة على زراعة الزيتون يتم تقاسم الأرض المغروسة بنسبة الثلث أو النصف، ولا يحق للمزارع اجراء القسمة خلال سريان فترة عقد المغارسة، أما المحاصيل الناتجة فتقسم بين الشريكين مناصفة.

وكان من نتائج انتشار هذا النظام ان الفلاح اصبح شريكا في الأرض، وبالتالي ازدادت تجزئة الملكية الزراعية، وقوي حق المزارع بالأرض. ومن الأمثلة على عقد مغارسة «... في ٢٠ رمضان ١٣٠٨ حضر يوسف نبهان فرنسيس... وأجرى مساقاة على جميع أشجار التوت وغيرها... على أن يقوم بصيانتها وتسميدها وحراثتها، وجميع ما به نموها على بقائه عينها مدة ثلاثين سنة... بأجرة قدرها ثلاثة آلاف قرش... دفع منها نقدا الفين وتسعماية وأربعين قرشاً، والباقي يقسط إلى ثلاثين قسطا، بمعدل كل قسط شهرى قرشين.. تحريرا في ٢٨ نيسان ١٨٩١ ».[١]

كما جرت العادة في صيدا ان البستاني (المزارع) الذي بذل جهدا في انتاج محاصيل وثمار من البستان، تكون حصته منها أربعة قراريط، ولا يحصل على شيء ان لم يبذل جهدا[٢].

أما الأراضي التي تزرع حبوبا في سهل صيدا فكانت تتبع، غالبا، نظام المزارعة «... اشترك اثنان في سهل المدينة مشاركة مزارعة على ان يقدم احدهما ١٤ مداً حنطة سعر المد ٢/١ ١٢ قرشا، ويقدم الثاني عملا... »[٣]

المزروعات:

أنبتت أرض صيدا ثماراً متنوعة، بلغت في بعضها شهرة عالمية.

فقد ازدهرت زراعة القطن في صيدا وجوارها منذ أمد بعيد[٤]، وظل

---

(١) الدائرة العقارية في صيدا، سجل رقم ١، صكوك الاجارة ابتداؤه أيلول ١٨٩١ وانتهاؤه آذار ١٩٠٤.

(٢) المحكمة الشرعية سجل رقم ٧، في ٣٠ صفر ١٣٠٨ هـ.

(٣) المحكمة الشرعية،سجل رقم ١٠ . لسنة ١٣١٧ هـ.

(٤) علي الحسني: ص ١٥٤.

القطن المحصول الرئيسي فيها حتى منتصف القرن التاسع عشر[1].

أما التوت فقد كانت أشجاره تملاء الجبال المحيطة بصيدا، وكانت صيدا الثانية بعد طرابلس في كمية انتاجها من الحرير.[2] ولما كانت تربية دودة القز لانتاج الحرير عملية مربحة، فقد عمد الكثيرون إلى قلع مزروعاتهم وغرس أشجار التوت بدلا منها، بحيث ناهز عدد أشجارها، في أواخر القرن التاسع عشر ثلاثة ملايين ونصف مليون شجرة في كل سوريا[3].

وفي حوالي منتصف القرن التاسع عشر دخلت شجرة الايكيدنيا[4] إلى الساحل اللبناني، خصوصا إلى صيدا، حيث جادت في أرضها أكثر من أية منطقة أخرى، وأصبحت بالتالي من ألذ ثمار صيدا مذاقاً.

أصل الأيكي دنيا من الصين واليابان، وقد حملها إلى صيدا بعض البحارة من أزمير في سنة ١٨٥٩[5]، وقدموا إلى أحد الملاكين خليل كشتو بعضا من بذورها، فزرعها في بستان طنطور خاصة آل القطب، فنمت وأعطت أطيب الثمر[6]، واستقدم الشيخ محمد صالح لطفي بعضاً من بذورها وقام بزرعها.

وبذا أخذت زراعتها تنتشر حتى صارت احدى مزروعات صيدا الرئيسية. وكان الأب ماسي اليسوعي أول من زرعها داخل أسوار صيدا القديمة في دير قديم للآباء اليسوعيين سنة ١٨٧٣.[7] وساهم انتشار الاكيدنيا في صيدا، وكذلك الحمضيات، بالاضافة إلى الأموال الواردة من مهاجري أبناء قضائها إلى العالم الجديد، في انتعاش صيدا في أواخر القرن التاسع عشر.

---

(١) سميليانسكايا: الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، تعريب عدنان جاموس، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٥.

(٢) علي الحسني: ص ١٥٦.

(٣) عبدالكريم غرايبة: سوريا في القرن التاسع عشر، ص ١٥١.

(٤) يني دنيا بالتركية بمعنى دنيا جديدة.

(٥) عادل أبو النصر: زراعة الايكيدنيا، بيروت، ١٩٥٨، ص٤.

(٦) توما كيال: الايكيدنيا، المشرق، مجلد ٨، عدد ١١، حزيران ١٩٠٥، ص ٤٩٩.

(٧) المشرق المجلد ٨، عدد ١١، حزيران ١٩٠٥ ص ٥٠١.

بيع رطلها، في مطلع القرن العشرين، بستة غروش، والنصف الأقل جودة بغرشين ونصف[1]. وقبيل الحرب العالمية الأولى كان محصولها في صيدا يقدر بستمائة قنطار، يتراوح سعر القنطار منها بين ١٢٥ - ١٥٠ قرشاً.

أما الحمضيات فقد كانت من محصولات صيدا الرئيسية، حتى ان بساتينها انتجت في مطلع القرن العشرين مائة مليون حبة سنويا، سبعون مليونا منها من البرتقال وثلاثون مليونا من الليمون الحامض. وكانت الالف برتقالة تباع من ٢٠ إلى ١٠٠ قرش حسب نوعها، كما كانت كل ألف ليمونة حامض بخمسين قرشا. وقد انتجت صيدا سنة ١٩٠٢ خمسين ألف صندوق من البرتقال والليمون الحامض بمختلف أنواعها[2]

وقد بلغت قيمة صادرات صيدا من البرتقال والحامض في أوائل القرن العشرين حوالي مليون فرنك سنوياً[3].

وبدأت صيدا بتصدير برتقالها إلى الخارج منذ الحكم المصري في سوريا،[4] وكانت ترسله إلى البلاد الأوروبية وبعض المناطق المجاورة كبيروت ودمشق وغيرها. وفي سنة ١٨٨٥ مثلا صدرت ٢٦ ألف صندوق ليمون حامض و١٠ آلاف صندوق برتقال من موانيء صيدا وبيروت وطرابلس إلى روسيا وانجلترا والنمسا[5].

---

(١) المصدر السابق، ص٤٩٩.

(٢) التميمي وبهجت: ص ١٦١.

(٣) أحمد عارف الزين: ص ١٤٦.

(٤) نقلا عن تقرير القنصل البريطاني العام إلى حكومته، **المقتطف**، مجلد ٦ لسنة ١٨٨١ - ١٨٨٢ ص ٣٨٠.

(٥) القنصلية الاميركية ت/١٣٦٧ مجلد ١٦، التقرير السنوي للواء بيروت في ٣٠ حزيران ١٨٨٦، ص ١٤+١٥. هذا ما ورد في تقرير القنصل الاميركي السنوي. لكن القنصل البريطاني العام في بيروت DRUMMOND HAY في تقريره العام عن سوريا وفلسطين الملحق برسالته السرية رقم ١٦ إلى السفير MARQUESS OF SALISBURY المؤرخة في ١٠ أيار ١٨٩٧، ذكر ان صيدا بدأت تصدير البرتقال إلى بريطانيا لأول مرة تلك السنة. ولعل معلوماته، فيما يختص ببريطانيا، أدق من معلومات زميله الأميركي. مكتب السجلات العامة ف. و٧٨/٤٨٣٤.

وقد عانت صيدا، كباقي المدن السورية الأخرى، صعوبات في تسويق منتوجاتها الزراعية خصوصاً البرتقال، لسرعة عطبها، ولقلة العناية بالأثمار اثناء النقل، مما كان يؤدي إلى تلف كميات منها قبل وصولها إلى مقصدها، بالاضافة إلى سوء المواصلات. وفي بعض السنوات كاد الكساد يحل بالحمضيات لعجزها عن تسويقها، كما حدث سنة ١٩٠٨، عندما فرضت روسيا، وهي مستورد رئيسي، ضريبة ثقيلة على صناديق الحمضيات الواردة إليها،[١] وكانت روسيا تستوردها عن طريق ميناء اوديسا على البحر الأسود.

حاز برتقال صيدا شهرة عالمية، وكان هو والبرتقال اليافاوى أفضل أنواعها على طول الساحل السوري. فإن بساتين صيدا كانت تعطي أكثر من خمسة عشر نوعاً من البرتقال والليمون الحامض وسائر أنواع الحمضيات.[٢]

برع الصيداويون في صنع أنواع من الشراب والمربيات من البرتقال والحامض واضرابها، كما صنعوا أفخر أنواع ماء الزهر من تقطير زهر الصفير (أبو صفير) الشائع استخدامه في مختلف أنحاء بلاد الشام، كما كانت معامل العطور الأوروبية تستورد البرتقال الصيداوي لاستخراج عطر خاص من قشوره.[٣]

إلى جانب الحمضيات انتجت بساتين صيدا أنواعا جيدة من الموز والمشمش والاجاص والنخيل[٤]. أما التفاح فلم يكن من محاصيل صيدا في تلك الفترة، لكن بعض الظواهر تحمل على الظن انه كان من المنتوجات الرئيسية في صيدا أو جوارها[٥].

---

(١) توما كيال: الزراعة في صيدا، المشرق، مجلد ١١، عدد ٣، أذار ١٩٠٨، ص ١٧٥

(٢) أهم أنواع البرتقال في صيدا: المالطي - البزرى - البلدي - الشموطي - الختملي الماوردي - السكري - الحلو - المغربي - الهندي. ومن أنواع الحمضيات غير البرتقال: الكلمنتين ويوسف أفندي والحامض وأبو صفير والكباد.

(٣) توما كيال: برتقال صيدا، المشرق العدد ٧، ص ٢٩٥.

(٤) مكتب السجلات العامة ف. و٤٨٣٤/٧٨ تقرير عام عن سوريا وفلسطين الخ سبق ذكره

(٥) يوجد في جوار صيدا أقليم يعرف «باقليم التفاح»، كما ان قرية (تفاحتا) تقع في قضاء صيدا وكل هذا يشير، ربما، إلى ان منطقة صيدا كانت تزرع التفاح قديماً ثم انقطع منها، فلم يبق إلا الاسم دالا على مكانه.

وقد بلغ المحصول الزراعي لقضاء صيدا في أوائل القرن العشرين كما يلي:

٣٢٠ ألف كيلة قمح
٨٠٠ ألف كيلة شعير
٣٠ ألف كيلة ذرة بيضاء
٩٠ ألف كيلة عدس
١٢ ألف كيلة حمص
٢٠ ألف كيلة جلبان
٢,٥ ألف كيلة فول
٦٠٠ ألف كيلو تبغ
٤٥ ألف كيلو قز
١٢٥٠ ألف اقة زيت (تنتجها ٢٥ ألف شجرة زيتون)
٦ ملايين اقة ايكي دنيا وليمون وماندرين[١]

(١) التميمي وبهجت، ص ١٦٢.

الضرائب والرسوم

اتّسم النظام الضريبي العثماني، بوفرة ضرائبه ورسومه، خصوصا المباشرة منها، مما كان يقع عبئه على عامة الشعب، بالاضافة إلى كثرة الاعفاءات والاستثناءات التي كان يستفيد منها كبار الموظفين، ورجال الدين، والأجانب وفئات أخرى. كما سادت الفوضى طرق جباية الضرائب وتحصيلها، وما كان يرافقها من قهر وظلم.

وفي نطاق الاصلاحات التي قامت بها الدولة منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، صدرت عدة قوانين لتنظيم الضرائب، وتحسين وسائل جبايتها، مما أدى إلى زيادة دخلها منها، وإلى توفير عدالة أكبر في فرضها، وتخفيف ثقلها على المواطنين ذوي الدخول المحدودة.

أ - أبرز الضرائب والرسوم التي فرضت أو كانت موجودة خلال الفترة التي نبحثها:

١ - الأعشار:

عرفت كذلك لأن قيمتها، في الأصل، كانت عشر الغلّة أو الانتاج، لكن قيمتها ظلت تتصاعد فبلغت أحد عشر بالمئة، ثم ١/٨ المحصول[١]، أو حوالي ١٢,٦٣ ٪، ومنذ سنة ١٨٥٥ شملت الأراضي المضروب عليها الخراج أيضاً[٢]، وبسبب ظلم الملتزمين والعشارين[٣]، كانت تصل إلى عشرين بالمئة وأحياناً أكثر.

---

(١) علي الحسني، ص ١٦٨.

(٢) عبدالله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ - ١٩٢٠، القسم الأول، بيروت، ١٩٧٥، ص ١١١.

(٣) محمد كرد علي، ص ٩٠، والعشّار الذي يقوم بتحصيل ضريبة الأعشار.

وما بين سنتي ١٨٨٣ - ١٩٠٠ بلغت قيمتها رسميا ثُمن المحصول، لكنها فعليا كانت تتراوح بين ٢٠ - ٣٠ ٪ وفي بعض الأحيان ناهزت نسبة ٤٠ ٪. ومما كان يزيد من وطأتها على الفلاحين، ان كثيرا من ملتزمي تحصيلها كانوا يحسبون السنة الرديئة المحصول مثل السنة ذات المحصول الجيد، ولم يكن امام الفلاحين، غالبا، إلا الرضوخ وأداء قيمتها.[١]

أصدرت الدولة «نظام تحصيل الأعشار» في ١١ ربيع الآخر ١٢٧٢ هـ. (١٨٥٥) ثم نظام عشر الحرير في ١٥ آب ١٢٧٣ مالية (١٨٥٨)[٢]. وبموجب هذه الأنظمة والتعديلات التي تلتها، كانت تؤخذ الضريبة عن الحنطة والشعير عشر الباقات إذا كانت مجموعة على شكل باقات، أو عشرها كيلا إذا كانت مجموعة على شكل بيدر. وعن الذرة الصفراء عن طريق تخمين كل دونم منها في حقولها، ومثلها القطن. ويخمن الزيتون بوزنه حبا أو عند جمعه في مستودع. ويحسب العسل حسب ثمن الاقة منه في أسواق البلدة ثم يؤخذ عشرها، ويعفى العسل المعروف «بالشلح» غير الموضوع في الخلايا من ضريبة العشر في السنة الأولى، ويؤخذ عشر العنب حسب الدونم، أو بعد أن يصبح زبيباً[٣].

وفي سنة ١٨٧٨، مثلا، بلغ أعشار صيدا وقضائها مليونا ومئة ألف قرش ونيفا،[٤] وفي سنة ١٨٧٩ نتيجة لزيارة متصرف بيروت لصيدا وقت جمع ضريبة الأعشار وأشرافه على تحصيلها، زاد معدلها عن السنة السابقة ثلاثة آلاف ليرة بالرغم من سوء الوضع الزراعي نسبة للسنة السابقة[٥]. وفي سنة ١٨٨٢ بلغ أعشار لواء بيروت (وصيدا ضمنه) نحو ٢٤٦٣ ٣٥٨ قرشاً، أما في سنة ١٨٨٢ فقد كان ٢٤٥٤ ٣٧٢ قرشاً[٦]. وفي سنة ١٨٩٥ أبلغ مجلس ادارة

---

(١) A HANDBOOK of Syria..., op. cit., p. 245.

(٢) الدستور، ج ٢، ص ٥٠.

(٣) قانون الأعشار وتعديلاته، ثمرات الفنون، العدد ١٥٧٥، في ١٣ آب ١٩٠٦.

(٤) لسان الحال، العدد ٦١، في ٢٩ حزيران ١٨٧٩.

(٥) ثمرات الفنون، العدد ٢٣٤، في ٢٣ حزيران ١٨٧٩.

(٦) حولية ولاية سورية لسنة ١٣٠٠ هـ، دفعة ١٥، ص ٢٧٧+٢٧٨. ولسنة ١٣٠١ هـ دفعة ١٦، ص ٢٣٧+٢٣٨.

قضاء صيدا سلطات ولاية بيروت انه تم جمع أعشار تلك السنة من سبعة وثلاثين قرية بزيادة ٢٨٨٩ قرشا عن أعشار السنة السابقة، وان أعشار مائة وسبع قرى نقصت عن معدلها سبعة وثمانين ألف قرش، وان هذا النقص نجم عن ضآلة المحصول وهبوط الأسعار. وقد سارعت تلك السلطات إلى ابلاغ مجلس إدارة قضاء صيدا ان الغلة الزراعية تبشر بنسبة جيدة، وانه بناء على ذلك يمكن اخذ الأعشار مضاعفا من القرى المذكورة، وانه لانجاز المهمة على اكمل وجه، قررت تلك السلطات قسم القرى إلى مجموعتين يقوم فريق من الموظفين على كل مجموعة منها بجمع الأعشار ليتم ذلك في أسرع وقت، وقد عينت الحاج محي الدين حمادة رئيس بلدية بيروت الأسبق، ومنح بك الصلح أحد أعضاء محكمة بداية بيروت لهذه المهمة، وارسلتهما فورا لانجازها[1].

وفي سنة ١٩٠٤ زادت حصيلة ضريبة الأعشار في منطقة صيدا تسعين ألف قرش عن حصيلة السنة السابقة[2].

أما الحرير فكان عشره نقدا أو عينا، وكان على المزارع حمل غلّة حريره إلى أقرب «ميزان» لوزنه وتقدير قيمة العشر عليه. ومنع نقل الحرير من مكان إلى آخر بدون اذن خاص، وكان المنتج الذي لا يرسل حريره لوزنه يصادر، ومن أشهر أماكن وزن الحرير ذاك الذي اقيم على الحدود السورية اللبنانية الحالية والمعروف بوادي الحرير حتى اليوم[3]. وفي سنة ١٩٠٦ مثلا بلغ عشر الحرير في قضاء صيدا، بدون جباع وكفر حتّى، نحو ٤٤ ألف قرش[4].

٢ - الويركو:[5]

وهي من الضرائب الرئيسية في العهد العثماني، واصلها رسم الاحتساب الذي كان السلطان محمد قد أحدثه سنة ١٢٤١ هـ. (١٨٢٥) باسماء متنوعة،

(١) لسان الحال العدد ١٩٨٣ في ٣١ آب ١٨٩٥ نقلا عن جريدة الولاية الرسمية.
(٢) ثمرات الفنون العدد ١٤٨٥ في ٢٠ حزيران ١٩٠٤.
(٣) اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٩٥.
(٤) ثمرات الفنون، العدد ١٦١٤، في ٢٧ أيار ١٩٠٧.
(٥) كلمة تركية بمعنى الضريبة أو الجزية أو الرسم، من المصدر «ويرمك VERMAK الاعطاء.

مثل يومية الدكاكين ورسم المأكولات والمستهلكات ورسم الفضة والذهب وما إليها[1].

وفي سنة ١٢٥٤ هـ (١٨٣٩) الغي هذا الرسم، وصدرت أنظمة متلاحقة تعين حدود هذه الضريبة وكيفية جبايتها. فصدر نظام ويركو التمتع في ١٩ ذي العقدة سنة ١٢٥٤ (١٨٣٩) ثم ويركو الأملاك في ١٥ رجب ١٢٧٧ (١٨٦٠)[2]. وبموجب هذه الأنظمة أصبحت ضريبة الويركو قسمين: ويركو التمتع أو الويركو الشخصي وويركو الأملاك[3].

أما ويركو التمتع فقد فرض على كل عثماني ذكر تجاوز العشرين من عمره، واستثنى منه سكان المدن العاملون بالزراعة (لأنهم يدفعون عندئذ ضريبة العشر)، وخدم المساجد والتكايا وائمتها وخطباؤها والمدرسون وطلبة العلوم الدينية، وكذلك رجال الدين من غير المسلمين كالقسيسين والرهبان والحاخامين، وايضا المرضى والعاجزون والعاطلون عن العمل، ومن تجاوزوا السبعين، وصغار الضباط والجنود[4].

وفرضت ايضا على الموظفين وأصحاب الأراضي والعاملين في المهن والحرف المختلفة. وكانت نسبتها بحدود ثلاثين بالألف من مجموع الدخل السنوي المقدر. وفي سنة ١٨٨٠ رفعت إلى أربعين بالألف ثم في ١٨٨٥ أصبحت خمسين بالألف، وشملت أصحاب الرواتب والمعاشات الشهرية.

ومنذ سنة ١٨٨٠ فرضت على الأجانب العاملين في الدولة العثمانية، لكن معظمهم اعتصم بالامتيازات الأجنبية ورفض اداءها.

في سنة ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥) صدر نظام خاص يجعل استيفاءها على قسمين مقطوع ونسبي، وفي سنة ١٣٣١ (١٩١٢) صدر قانون جديد جعلها ثلاث فئات

---

١) محمد كرد علي: خطط الشام، ج ٢، ص ٩٧.
٢) الدستور، ج ٢، ص ١٩ - ٢٢.
٣) تقابل ويركو التمتع ضريبة الدخل الفردي الحاضرة. وويركو الأملاك ضريبة الأملاك العقارية.
٤) المواد ١ + ٢ + ٣ من ويركو التمتع.

مقطوعة ونسبية ومتحولة. كما ألزمت الأجانب بدفعها بعد أن ألغت امتيازاتهم[1].

أما النسبية فكانت نسبة معينة عن الايراد غير الصافي المقدر للمحل الذي يشغله المكلف، وكانت في خمس شعب: الأولى أصحاب المصارف ومقدار الضريبة عليهم ٢٠ ٪ من الإيراد غير الصافي للمحل المتخذ مصرفا. والثانية شركات النقل والمشتغلون بالاوراق المالية ووسطاء البيع والشراء والمتعهدون، والأطباء والمهندسون ووكلاء الدعاوى ومقدارها ١٥ ٪ من ايرادهم. والثالثة تجار الجملة والصيارفة والخياطون وباعة الأقمشة ومن يماثلهم ونسبتها ١٢ ٪. والرابعة بائعو الألبسة والأدوية والعطور وما شابهها ونسبتها ١٠ ٪. أما الخامسة فكانت من الصناعيين والحرفيين وباعة الحبوب والمواد الغذائية، وباعة الأخشاب والحديد، وأصحاب الفنادق والمقاهي والألعاب وما يماثلها ونسبتها ٨ ٪.

أما المقطوعة فكانت على كل من لم يتخذ محلا مخصوصا لممارسة صنعته من متعهدين وأطباء ومهندسين وغيرهم، وتعددت درجاتها، فمن المقيمين في العاصمة كانت ضريبتهم المقطوعة ٣٠٠ قرش سنوياً، ومن المقيمين خارجها كانت ٢٥٠ قرشا، ثم الدرجة الثالثة ١٥٠ قرشا، فالرابعة ٧٥ قرشا، فالخامسة ٥٠ قرشا. أما الصناعيون والمهنيون فكانت ضريبتهم حسب بلدتهم واتساع عملهم وتراوحت من ١٥ - ٣٠٠ قرش سنويا[2].

أما المتحولة فقد كانت فئتين، الأولى تفرض على أصحاب المحلات التجارية والصناعية الذين لديهم عمال ومعاونون وتبدأ من ستة قروش وتنتهي بمئة قرش سنويا، حسب نوع العمل ودرجة المحل. أما أصحاب الرواتب فقد فرض عليهم دفع ٣ ٪ من مجموع رواتبهم السنوية إذا كانت تزيد على ألفي قرش سنويا، أما إذا قلّت عن ذلك اعفي صاحبها من دفع الضريبة.

---

(١) محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٥، ص ٩٨.
(٢) المرجع السابق، ص ٩٩.

والفئة الثانية (من الضريبة المتحولة) كانت على الوسائل المستخدمة في الصنعة والحرفة، مثل عربات الركوب والانتقال والآلات التجارية والصناعية، وجعلت ايضا درجات باعتبار صنعة البلد ونوع الوسائط، كما جعلت على الشركات ضريبة محدودة[1].

وفيما يلي نموذج لشريحة من بعض المكلفين لاداء ضريبة التمتع عليهم في صيدا لسنة ١٩١٠، حسب دخل كل منهم ونوع عمله:

محمد قاسم ملاح قوندرجي (حذاء) ضريبة التمتع المفروضة عليه ١٠ قروش سنويا
حسين حسن الظريف قوندرجي (حذاء) ضريبة التمتع المفروضة عليه ٢٠ قرشا سنويا
محي الدين دردوك بوياجي ضريبة التمتع المفروضة عليه ٧٥ قرشا سنويا
الحاج عمر لطفي ومصباح البزري (تاجران شريكان) ضريبة التمتع المفروضة عليهما ٥٠ قرشا سنويا
احمد وعمر الجبيلي (تاجران شريكان) ضريبة التمتع المفروضة عليهما ١٣٥ قرشا سنويا
حبيب جمال نجار ضريبة التمتع المفروضة عليه ٥٠ قرشا سنويا
يوسف قزحيا زيتوني ضريبة التمتع المفروضة عليه ٣٥ قرشا سنويا
ياسين احمد حبلي لحام ضريبة التمتع المفروضة عليه ١٧ ١/٢ قرشا سنويا
محمود حسن حجازي لحام ضريبة التمتع المفروضة عليه ٥٠ قرشا سنويا
الياس بيطار (لم تذكر صنعته) ضريبة التمتع المفروضة عليه ٧٥ قرشاً
مصطفى نصر عبدالحليم طه حلاق ضريبة التمتع المفروضة عليه ٣٠ قرشا سنويا
جبران يعقوب أصناف (تاجر) ضريبة التمتع المفروضة عليه ١٥ قرشا سنويا
سليمان نقوزي فقير ومغسّل أموات اعفي من دفع الضريبة المقررة[2].
ابراهيم الخياط ويوسف نكرى (صرافان شريكان) ضريبة التمتع المفروضة عليهما ١٥٠ قرشاسنويا[3]

---

(١) محمد كرد علي: خطط الشام، ج ٥، ص ١٠٠.
(٢) بلدية صيدا: قرار نومرو ٨٣، في ١٨ أيلول ١٣٢٦ (١٩١٠)
(٣) المصدر السابق، قرار نومرو ٨٦، في ٧ تشرين الثاني ١٣٢٦.

حسين اغا احمد اسماعيل عاطل عن العمل جرى اعفاؤه عن دفع الضريبة[1]

أما ضريبة الويركو على الاملاك فكان قد جرى تنظيمها في سنة ١٨٦١، لكن التخمين العام لقيمة الأراضي تأخر حتى سنة ١٨٨٦، حيث قامت لجان بتقدير قيمة الأراضي لحساب مقدار الويركو عليها، وكانت كل لجنة مؤلفة من اربعة خبراء اثنان يمثلان الحكومة، والاثنان الاخران يختارهما مجلس القرية المعينة. وكان هناك شرط ان يعاد التخمين مرة كل خمس سنوات لضمان العدالة، لكنه لم يطبق عمليا[2].

وقدرت الضريبة المفروضة على الأراضي الأميرية المزروعة بنسبة أربعة بالألف، أما الأراضي المغروسة أشجارا فبلغت نسبتها ثمانية بالالف.[3]

أما طريقة جباية ويركو التمتع، فقد كانت بالنسبة للموظفين تم بحسم نسبتها المقررة من رواتبهم عند قبضها من دوائرهم المختصة[4].

وكان على دوائر النفوس ان تعدَّ سجلا بأسماء المكلفين وتسلمه إلى البلدية قبل الأول من تشرين الأول من كل عام. وبدورها تقوم البلدية بتعيين الضريبة المقدرة على كل مكلف طبقا لنوع عمله ومقدار دخله، وتسلمها إلى إدارة الويركو قبل كانون الأول من كل عام[5]. ومن ثم تقوم ادارة الويركو في القضاء بارسال بيان بأسماء المكلفين، ومقدار الضريبة عليهم إلى إدارة الويركو في اللواء في مطلع آذار من كل عام. حيث ترسله هذه إلى مركز الولاية في موعد لا يتجاوز شهر نيسان. وبعد ذلك ترسل الجداول المنظمة إلى اسطنبول، حيث يقوم موظفو ادارة الويركو باعداد اللوائح النهائية لجميع الولايات وتقديمها إلى الباب العالي، في موعد لا يتعدى أيلول من كل عام.

والمبالغ المتحصلة من ضريبة الويركو ينظم بها القضاء بياناً خلال ثلاثة

---

(١) المصدر السابق، قرار نومرو ٩٣، في ١٥ تشرين الثاني ١٣٢٦.

(٢) سعيد حمادة: النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، ص ٣٨٧ و٣٨٨.

(٣) علي الحسني: ص ٢٣١.

(٤) المادة ٦ من قانون ويركو التمتع، ثمرات الفنون، العدد ١٥٧٤، في ٦ آب ١٩٠٦.

(٥) المادة ١١، المصدر السابق.

أشهر، ويرسله إلى مركز الولاية، التي ترفع جميع البيانات المماثلة إلى اسطنبول[1].

وكان حق الاعتراض على قيمة الضريبة متوفراً بموجب المادة الخامسة عشرة من قانون ويركو التمتع، على أن يتم الاعتراض خلال مهلة عشرة أيام من تخمينها، ويقوم المجلس البلدي بدراسة الاعتراض، فاما ان يقتنع فينقص الضريبة أو يلغيها، وأما ان يصر على ابقائها كما هي.

وفيما يلي جدول لضريبة التمتع التي فرضت على بعض المكلفين في صيدا، والتعديل الذي اجراه المجلس البلدي عليها نتيجة اعتراضهم ضمن المهلة المحددة، وهي كالجدول السابق، لسنة ١٩١٠:

نخلة ضباط	تعدلت الضريبة من ١٦٠ قرشا الى ٥٠ قرشاً سنوياً
محمد مصطفى المرتي (صانع نجار)	تعدلت الضريبة عليه من ٣٢ قرشا الى ١٥ قرشا سنويا
الشيخ سعيد الدقور (شيخ طريقة)	اعفي من دفع الضريبة التي كانت مقدرة بـ ٢٥٠ قرشا سنويا
علي عيد (سايس)	تعدلت الضريبة من ٣٠ قرشا إلى ١٠ قروش سنويا
ملحم رومانوس (قهوجي)	تعدلت الضريبة من ٦٤ قرشا إلى ٤٠ قرشا سنويا
ابراهيم مصطفى أبو غدة (صانع نجار درجة ثالثة)	تعدلت الضريبة من ٣٣ قرشا إلى ١٠ قروش سنويا
محمود مصطفى الددا نجار	تعدلت الضريبة عليه من ٨٠ قرشا و٢٠ بارة إلى ٥٠ قرشا سنويا

(١) ثمرات الفنون، العدد ١٥٧٥، في ١٣ آب ١٩٠٦.

محمد علي حسنا	ديوارجي نصف الدرجة الثالثة	تعدلت الضريبة عليه من ١٠٩ قروش إلى ١٥ قرشا سنويا
رشيد دالي بلطة	صانع نجار	تعديل الضريبة عليه من ٣٣ قرشا إلى ١٥ قرشا سنويا
الحاج احمد اللبابيدي مغربل		تعدلت الضريبة عليه من ٢١ قرشا و ٢٠ بارة إلى ١٠ قروش سنويا
اسبر فاخوري	(فاخورەجي)	تعدلت الضريبة عليه من ٨٠ قرشا إلى ٢٥ قرشا سنويا[١]

يتبين من الجدول السابق مدى الغبن الفاحش الذي كان يمكن أن يلحق ببعض المكلفين، إذا اقرت الضريبة التي قدرت عليهم. كما يبدو ان الفرق بين الضريبة المقدرة، وتلك التي تعدلت، كبير جدا لدى بعض المكلفين، مما يوحي بأن التقدير لم يكن دقيقاً، بل كان عشوائياً، ولا يستند إلى واقع الدخل الفعلي.

٣ - ضريبة المسقفات:

وضعت على الأملاك المبنية سواء اعدت للسكنى أو للايجار، وسواء كانت منازل او محلات تجارية أو مؤسسات صناعية وحرفية، وصدر قانونها سنة ١٢٧٥ هـ (١٨٥٨). وجعلت قيمتها خمسة بالالف على بيوت السكن التي لا تتجاوز قيمتها عشرين ألف قرش، فإذا زادت عن ذلك رفعت الضريبة الى ثمانية بالالف من القيمة. اما إذا كان البناء معداً للايجار فتصبح الضريبة عشرة بالالف من قيمة البناء[٢].

وفي التعديل الذي أجرى سنة ١٨٨٦ صارت عشرة بالالف عن كل البيوت المؤجرة، وعن البيوت التي يسكنها مالكوها من ٤ - ٨ بالالف حسب قيمة البناء[٣] وفي سنة ١٩٠٨ أضيفت إليها نسبة ٦ ٪ عموماً لتغطية النفقات العسكرية[٤].

---

(١) بلدية صيدا، قرار بدون رقم، مؤرخ في ١٦ كانون الأول ١٣٢٦.

(٢) عبدالكريم غرايبة: ص ٦١.

(٣) A Handbook of Syria, op. cit., p.247

(٤) عبد الكريم غرايبة: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

وفرض القانون اعادة تقدير الضريبة كل خمس سنوات، واستثنى من دفعها الابنية العامة والدينية، وكذلك البيوت التي يسكنها مالكوها ويقل دحلهم السنوي عن ٢٥٠ غرشا.

وفي تعديل جرى سنة ١٩١٠ اعفيت المنازل التي تشاد لمصلحة المهجرين أو لتوطين البدو من دفع الضريبة بضع سنوات، فإذا عاد للاقامة بها مالكوها، دفعت عنها ضريبة قدرها ثلاثة بالمئة، اما إذا حولت إلى منشآت صناعية وطواحين فتدفع ٢ ٪ سنويا[١].

ويبدو أن الدولة لم تكن تطمئن إلى عدالة السلطات المحلية، أو لأنها كانت تريد تحصيل الضريبة بدقة. فكانت ترسل لجاناً خاصة من اسطنبول لإجراء التخمينات على الأبنية، كما فعلت سنة ١٩٠٠، عندما أرسلت لجنة من رئيس واربعة أعضاء لتخمين الأبنية في مدن ولاية بيروت وعاونها ممثلون عن الطوائف المختلفة، واتخذت مقياساً لعملها اجارات المنازل عن فترة ١٥- ٢٠ سنة الماضية[٢].

٤- ضريبة المعارف:

صدر نظامها في ٢٤ جمادي الأولى ١٢٨٦ (١٨٦٩)[٣]، من أجل انشاء المدارس وصيانتها، ودفع رواتب المعلمين، وكانت تجبى بقيمة خمسة بالمائة، وتتم مع جباية ضريبة المسقفات، وفي سنة ١٨٨٥ أضيف نصف بالمئة على ضريبة الأعشار لتحول حصة للمعارف.

٥- ضريبة البدل العسكري:

كان يؤخذ من غير المسلمين جزية سنوية تدعى «مال الأعناق»، حتى جاء منشور ١٨٥٦ فألغاها وتثبت ذلك في نص معاهدة باريس، وعقد بدلا منها

---

(١) A Handbook ...., op. cit., pp. 247 - 248

(٢) مكتب السجلات العامة ف. و ٢٠٧٥/١٩٥ تقرير عن الحالة الادارية والاقتصادية لولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان ارسله القنصل البريطاني العام في بيروت في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٠٠ الى حكومته.

(٣) الدستور، ج ٢، ص ١٨٥.

البدل العسكري الذي كان مقداره خمسين ليرة ذهباً، واستوفي من غير المسلمين الذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية[1]. وقد فصّلت هذه الضريبة في الفصل الثاني.

٦- ضريبة بدل الطريق:

تمت بعد صدور نظام الطرق والمعابر في ١٨ جمادي الأولى سنة ١٢٨٦ (١٨٦٩)[2]. وفرض على كل ذكر صحيح الجسم بين السادسة عشرة والستين من عمره. أن يعمل أربعة أيام في السنة في شق الطرق واصلاحها مجاناً، واجيز لمن لا يرغب بالعمل باستئجار شخص محله، أو بتقديم عدد معين من حيوانات النقل لفترة محددة، وقد عدل القانون سنة ١٩١٤[3]، بحيث سمح بدفع مبلغ من المال بدل العمل كانت قيمته ١٦ قرشاً بالسنة. ثم أصبح فيا بعد من ٢٠- ٣٠ قرشاً، وظل ساري المفعول حتى خروج الأتراك من البلاد.

وقد منع شق الطرق الزراعية، وعدم سوق العمال الى أماكن تبعد عن مراكز أقامتهم بأكثر من أثنتي عشرة ساعة[4]. وكانت السلطات توفر مبالغ كبيرة عن طريق التوفير في أجرة العمال في شق الطرق، وعندما زار والي سوريا مدينة صيدا سنة ١٨٧٩ طلب من القائمقام أسماء الذكور في صيدا من سن سبعة عشر عاماً فما فوق، ليجري استخدامهم في شق طريق للعربات بين صيدا والنبطية[5].

٧- رسوم المواشي:

من الرسوم القديمة، وفي سنة ١٨٣٩ كانت أربعة قروش عن كل رأس من

---

(١) ذكر رستم باز في مذكراته ص ٣٦، ان النصراني عندما كان يدخل احدى مدن بلاد الشام كان يقبض عليه، ولا يطلق سراحه حتى يدفع الجزية ومقدارها ٣٣ قرشاً ويمنح مقابلها تذكرة. ولعل ذلك الاجراء لم يكن عاما.

(٢) الدستور، ج ٢، ص ٢٦١.

(٣) هذا ما ذكره غرايبة ص ٦٢، ولكن سعيد حمادة في كتابه النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، ص ٤٠٩ ذكر ان دفع البدل النقدي كان اجباريا منذ سنة ١٩١٠.

(٤) الدستور، ج ٢، ص ٢٦١.

(٥) المقتطف، المجلد ٤، سنة ١٨٧٩- ١٨٨٠، ص ٢٧٧.

الغنم أو الماعز وعشرة قروش عن كل رأس من الابل أو الجاموس، ثم فيما بعد زادتها إلى ثمانية قروش عن كل رأس من الغنم والماعز وعشرين قرشاً عن الابل والجاموس. ثم أضيف إليها فيما بعد البقر والخيل والحمير[1]. كما جعلت على كل خنزير من ٥ - ١٠ قروش. وكان يجري تعداد الماشية في آذار من كل سنة بواسطة «مأموري العدّ» الذين ترسلهم سلطات القضاء باشراف القائمقام، ويتم دفع الرسوم قبل حزيران من كل سنة، على أن تعفى الحيوانات المستخدمة في الاغراض الزراعية[2].

أما الرسم الذي كانت تأخذه البلدية فكان، بموجب المادة ١٣ من قانون رسوم البلديات، هو خمسة قروش شهرياً عن الحيوانات المعدة للكراء، وهي الخيل والبغال والجمال، أما الحمير فكان رسمها مائة بارة شهرياً[3]. وعلى سبيل المثال، فقد بلغت رسوم الحيوانات في صيدا ١٣٣١ مالية (١٩١٤) مبلغ ٧١٥٨٥ قرشاً و١٤ بارة، وفي السنة التالية (١٩١٥) كانت ٤٢٢٨١ قرشاً وخمس بارات[4].

٨- رسوم المسكرات:

صدر نظامها في ٧ صفر ١٢٧٨ (١٨٦١)[5]، وكانت الضريبة ١٠٪ من قيمة الانتاج من الخمر والعرق، مع اعفاء مثني أقة للاستهلاك الشخصي، وفرضت ضريبة أخرى، على الإنتاج المصدر. وكان يقوم موظف خاص برفقة المختار وبعض المواطنين من نفس المحلة، بالطواف على البيوت والمخازن لمعاينة الانتاج وتقدير قيمته، وذلك وقت قطاف العنب [6] وفرض على الخمارات رسم باسم بيعية يعادل ربع أجرة المحل السنوية.[7] وكانت قد صدرت تعليمات

---

(١) Hand book of Syria, op. cit., P. 247

(٢) اسدرستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٩٤.

(٣) بلدية صيدا نومرو ٢٢١ في ٤ تشرين الثاني سنة ١٣٣١.

(٤) بلدية صيدا ميزانية سنتي ١٣٣١،١٣٣٢ المالية

(٥) الدستور، ج ٢، ص ٦٣٢.

(٦) اسد رستم، المرجع السابق، ص ٩٥.

(٧) الدستور، ج ٢، ص ٦٣٥.

منذ سنة ١٩٠٣ بعدم فتح خمارات في أحياء المسلمين، أو قرب الجوامع[١].

٩ - ضرائب ورسوم مختلفة:

وضعت الدولة رسماً على الملح واحتكرت انتاجه وبيعه بموجب مرسوم صدر في ٩ رمضان ١٢٧٨ (١٨٦٢)،[٢] ومنعت استيراد الملح الأجنبي، وراقبت تهريبه وفرضت غرامات مالية على مهربيه[٣].

وبالنسبة للتبغ نظمت الدولة انتاجه وبيعه والرسوم عليه، فصدر في ٢٨ ذي الحجة ١٢٧٨ (١٨٦٢) نظام ادارة الدخان المنتج في الدولة العثمانية،[٤] وفي ١٩ رجب ١٢٧٩ (١٨٦٢) صدر نظام رسم بيع الدخان[٥]، ثم عدل سنة ١٨٦٧، ونظمت تصديره للخارج بموجب مرسوم في ١٦ ربيع أول ١٢٨٦ (١٨٦٩)،[٦] وفي ١٥ صفر ١٢٨٧ (١٨٧٠) صدر نظام مرور الدخان[٧]. فكانت الدولة، بموجب القوانين السابقة، تتقاضى رسماً من بائعي الدخان بنسبة ٣٠٪ من أجرة المحل السنوية، وسمحت بنقل الدخان داخل الأراضي العثمانية شريطة دفع الرسم عليه، وكان مقدار الرسم نصف المحصول عينا، أو ٢٠٦ قرشاً عن كل أقة حسب نوع التبغ. أما التبغ الأجنبي فكان الرسم عليه يعادل ٧٥٪ من قيمته.

وفي سنة ١٨٨٣ منحت السلطات حق احتكار انتاج وبيع التبغ إلى شركة أجنبية تشمل كافة الأراضي العثمانية (عدا متصرفية جبل لبنان)، وعرفت اختصاراً بأسم «الريجي»، وكان مركزها اسطنبول، وأنشأت لها فروعاً في انحاء البلاد[٨]. وكان الأسلوب الذي أحتكرت به الشركة التبغ مرهقاً

(١) لسان الحال العدد ٤٢٣٣ في ١٤ شباط ١٩٠٣
(٢) الدستور، ج ٢، ص ٦١٠
(٣) الدستور، ج ٢، ص ٦٢٩
(٤) الدستور، ج ٢، ص ٥٥٤.
(٥) الدستور، ج ٢، ص ٥٦٩
(٦) الدستور، ج ٢، ص ٥٨٠.
(٧) الدستور، ج ٢، ص ٥٩٠.
(٨) في سنة ١٨٩٤ كان مدير ادارة الريجي في صيدا بتروسانتي لسنوات طويلة. وفي سنة ١٩١٢ كان مديرها يوسف اومان.

للفلاحين. ولما كان جبل لبنان لا يدخل ضمن صلاحيات الريجي، فقد تراوح سعر الاقة فيه من ١٨ - ٢٤ قرشاً، بينما كانت في المناطق المجاورة له من ٣٦- ٤٢ قرشاً. ومن هنا نشأ التهريب بواسطة العربات على طريق بيروت الجبل، فقررت السلطات تفتيش كافة العربات التي تشك بوجود تبغ مهرب فيها، وأعلمت القناصل الأجانب بذلك لأنها لم تستثن الأجانب من التفتيش[١].

وصدر قانون التمغة المعدل في ٢٥ ذي الحجة ١٣٢٣ (١٩٠٦) بحيث صار لكل معاملة أو ورقة رسمية في دوائر الدولة طابع بقيمة معينة، كما كان يؤخذ عن بطاقات الدعاية التجارية والاعلانات رسم تمغة قيمته طابع البارتين[٢].

ووضع رسم على الصيد البحري، كان مقداره ٢٠٪ من قيمة الصيد وقد بلغ هذا الرسم في صيدا سنة ١٩١٢ نحو ٣٦٢٥١ قرشاً[٣]. ورسم الميناء (الاسكلة) وفي سنة ١٩٠٩، مثلاً، التزمه حسن رضا زنتوت في صيدا بمبلغ ٢٢٣٠٠ قرش. كما كانت هناك رسوم بلدية أخرى عديدة مثل رسم الكيالة، وقد بلغ في صيدا ١٣٥٠٠ قرش سنة ١٩٠٩، والتزمه رشيد الشماع وموسى لاوي. ورسم الباج والتزمه في نفس السنة أحمد سنجر بمبلغ ٣٤٠٠ قرش بالسنة. ورسوم الدلالية ومقدارها ٨٥٠ قرشاً لسنة ١٩٠٩ وكان ملتزمها رشيد سعدو الريس. وتمت جميعها بطريقة المزايدة، كما رست بطريقة المناقصة انارة غرب صيدا على سعد الدين أدريس، وانارة شرق صيدا على يوسف محمد المغربي بمبلغ ٦٠٠ قرش لكل منهما[٤].

أما العربات الخاصة فكان الرسم السنوي عليها ١٥٠ قرشاً، وعلى الخيول

---

(١) مكتب السجلات العامة ف. و١٩٥/١٣٠٦ رسالة وكيل متصرف بيروت الى القنصل البريطاني العام في بيروت JOHN DICKSON ملحقة برسالة القنصل رقم ٥١ الى السفير البريطاني في اسطنبول، عاليه في ٢٧ تموز ١٨٨٠.

(٢) ثمرات الفنون، العدد ١٣٤٤، في ٢٦ آب ١٩٠١.

(٣) بيروت ولايت غزته سي، العدد ١٢١٦ في ٣ ربيع الثاني ١٣٣١.

(٤) بلدية صيدا، قرار بلدي نومرو ٢٨ في ٤ مارت ١٣٢٥.

التي تجرها ٣٠ قرشاً عن الرأس الواحد[1].

وكان الرسم على الأخشاب المقطوعة من الأحراج الأميرية ٢٠٪ من قيمتها، أما المأخوذة من أحراش خاصة فيكون رسمها ١٠٪ فقط، ويؤخذ الرسم عيناً أو نقداً كما جعل رسم على الحيوانات المباعة بنسبة ١/٤٠ أي بارة واحدة عن كل قرش من ثمن البيع[2]. وهناك رسوم أخرى كثيرة حكومية وبلدية لا يتسع المجال لذكرها كلها مثل رسم بسطات البطيخ والبصل ورسم الملح. وكانت البلدية تتقاسم مع الخزينة المبالغ المتحصلة من رسوم الذبيحة والكيالة والباج والدلالية.

١٠- الجمارك:

أصله من التكاليف الشرعية وهو، بالتالي، قديم جداً، وكان يؤخذ من التجار الوطنيين بنسبة ١/٤٠ من قيمة البضاعة، ومن التجار الأجانب بنسبة العشر[3].

وقد أخذت الدولة العثمانية، منذ عهد محمد الفاتح، تمنح تخفيضات جركية إلى بعض التجار الاوروبيين، كنوع من الامتياز لهم لتشجيعهم على التجارة معها، وقد عقدت منذ القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر اتفاقيات عديدة بهذا الخصوص[4]. وفي سنة ١٨٣٦ عقدت الدولة العثمانية مع سائر الدول الصديقة اتفاقيات جركية جعلت الرسم على الصادرات واحداً بالمئة، ومثله على البضائع العابرة (ترانزيت) وثمانية بالمئة فقط على الواردات[5].

---

(١) مكتب السجلات العامة ف. و١٧٢٣/١٩٥ ملحق برسالة القنصل البريطاني العام رقم ٧٦ مؤرخه في ٢٩ كانون الاول ١٨٩١ الى السفير باسطنبول.

(٢) الدستور، ج ٢، ص ٣٤, ٣٥.

(٣) محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٥، ص ٩٤.

(٤) اهمها اتفاقية سليمان القانوني مع النمسا سنة ٩٧٠ هـ (١٥٦٢) ومحمد الرابع مع فرنسا سنة ١٠٨٤ هـ (١٦٧٣) راجع محمد كرد علي، ص ٩٥.

(٥) اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٩٦.

إن ضعف الدولة العثمانية وعجزها أمام الدول الاوروبية تجلّى بشكل واضح في سياستها الاقتصادية عموماً والجمركية خصوصاً، إذ أن هذه السياسة كانت، عملياً، موجهة ضد مصالح البلاد وضربة في صميم اقتصادياتها[1]. لأن فرض الرسوم الباهظة على منتوجات البلاد، جعل للبضائع الأجنبية الأولويّة في البلاد العثمانية، وأدى ذلك إلى كساد التجارة وضعف الصناعة.

ومن نتائج تلك السياسة الجمركية الخرقاء انخراط كثير من الرعايا العثمانيين في الرعويات الأجنبية ليتمتعوا بالمزايا الجمركية التي كانت ممنوحة للتجار الأجانب على الأراضي العثمانية. هذه المزايا التي لم يكن ممنوحاً مثلها للتجار العثمانيين في الدول الاوروبية طبقاً للعلاقات الدولية التي تفترض المعاملة بالمثل.

في سنة ١٨٣٨ عقدت اتفاقيات جركية بين الدولة العثمانية والدول الاوروبية، استمرت فيها النسبة السابقة، وأضيف إليها اعفاء التجار الأجانب في الأراضي العثمانية من دفع أية رسوم جركية.

وفي سنتي ١٨٦١ و ١٨٦٢ عقدت اتفاقيات أخرى مع الدول الأوروبية،[2] ظل الرسم على الواردات ٨٪ وعلى الصادرات ١٪ وعلى الترانزيت أصبح ٢٪ على أن يصبح واحداً بالمئة بعد مرور ثماني سنوات على الاتفاق[3].

وعندما سمحت الدولة العثمانية للأجانب، بتعاطي التجارة في بلادها رسمياً، سنة ١٨٨٠ أرادت أن تحصل منهم ضريبة التمتع، لكن القناصل

---

(١) يروي Sir EDWIN PEARS في كتابه. TURKEY AND ITS PEPOPLE, P. 56. ان التجار البريطانيين اقبلوا سنة ١٨٧٩ على شراء كميات كبيرة من التمر المجروش لحاجتهم اليه في الصناعة، وذلك من مختلف البلاد العربية، مما دفع كثيرا من سكان الجزيرة العربية الى زراعة آلاف الهكتارات التي كانت بورا بالنخيل، فقام الوالي التركي بقطعها حتى يظل العرب فقراء.

(٢) مع بلجيكا وهولندا والدانمرك والسويد وبريطانيا وفرنسا وايطاليا والنمسا وروسيا واسبانيا والولايات المتحدة.

(٣) محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٥، ص ٩٥.

تدخلوا بحيث لم تستطع تطبيقه إلا على التجار من الجنسيات الصربية والبلغارية والرومانية واليونانية والايرانية أي من أبناء الدول الضعيفة[1].

وفي سنة ١٨٦٢ صدر نظام الايرادات الرسومية[2]، وحدد بموجبه ما يدفع من رسوم على التجارة الداخلية والخارجية، فأعفيت البضائع والحاصيل المحلية من دفع أية رسوم اذا نقلت ضمن الولاية الواحدة، أما عند انتقالها إلى الولايات الأخرى فيدفع عنها رسوم بسيطة حسب أنواع البضاعة.

وفي سنة ١٩٠٦ احتاجت الدولة إلى واردات جديدة لسداد أقساط ديونها، فاتفقت مع الدول الاوروبية على رفع الرسم الجمركي على الواردات ثلاثة بالمئة ليصبح ١١٪ «... ورد الأمر من أمانة الرسومات الجليلة إلى نظارتها في بيروت بضم ثلاثة في المائة على البضائع الأجنبية كلها بحيث تصبح ١١ قرشاً في المائة وذلك اعتباراً من غرة ايلول المقبل...»[3] وعلى الصادرات بنسبة ٢٪[4] أما البضائع الواردة من مصر فقد ظل الرسم عليها ٨٪ تمييزاً لها عن الدول الاوروبية الاجنبية[5].

وكان مرسوم ٢٢ جمادي الأول ١٢٨١هـ (١٨٦٦) قد أعفي كافة المؤسسات الدينية، العثمانية والاجنبية، من أديرة وكنائس ومدارس ومستشفيات واملاك أخرى، من الرسوم الجمركية على ما تستورده لحاجاتها الخاصة، وكان هذا الاعفاء مقتصراً في البداية على طائفة اللاتين من بين المسيحيين[6]، وفي ١٨٩٠ شمل الاعفاء كافة المؤسسات التابعة للطوائف المختلفة والعاملين بها.[7]

---

(١) محمد كرد علي، خطط الشام، ص ٩٦.

(٢) الدستور، ج ٢، ص ٣٤.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ١٣٤٤، في ٢٦ آب ١٩٠١.

(٤) عبد الباسط الانسي: دليل بيروت، ص ٨٤.

(٥) A Hand book of syria..., op. cit., p. 247

(٦) القنصلية الاميركية ت /٣٦٧ جزءه/ كتاب مدير جمرك بيروت في ١٢ تشرين الثاني ١٢٨٠ مالية الى قنصل الولايات المتحدة العام في بيروت ملحق برسالة القنصل الى السفير في اسطنبول بيروت في ٥ تموز ١٨٦٦.

(٧) مكتب السجلات العامة ف. و١٩٥/١٦٨٣ رسالة والي بيروت في ٤ جمادي الآخر ١٣٠٧ الى قنصل بريطانيا العام في بيروت EYRES, ملحقة برسالته رقم ١١ الى السفير WHITE في=

ولم يكن يوجد رسوم موانيء على السفن القادمة إلى موانيء الساحل السوري، ولكن اذا بقيت البضاعة في مستودعات المرفاء، كان رجال الجمرك يأخذون نسبة بسيطة من البضاعة، عيناً، مقابل حفاظهم عليها.[1] أما تخمين قيمة البضاعة لتعيين الرسم الجمركي عليها فكان عرضه للمساومة بين التاجر ورجال الجمرك، وكان يمكن دفع الرسم عيناً أو نقداً[2]. ولما كانت قيمة العملة العثمانية في تذبذب مستمر، فقد اعلمت السلطات سفراء الدول الأجنبية أن الجيدي الواحد يحسب بعشرين قرشاً في كافة دوائر الجمارك العثمانية وفي جميع الأحوال[3].

كان المسافر وامتعته عرضة للتفتيش الدقيق في قدومه ومغادرته، وكان على من يرغب في شحن أمتعته براً، أن يضع مفتاح صندوق الأمتعة مع الصندوق ليقوم رجال الجمرك بفتحه وتفتيشه، وكان ممنوعاً تصدير الآثار أو استيراد السجاير المصرية،[4] لكن رجال الجمرك كثيراً ما تغاضوا عن الممنوعات مقابل «بخشيش» بسيط،[5] بالإضافة إلى انتشار التهريب على طول الساحل السوري، وتواطؤ بعض رجال الجمارك مع المهربين[6]، مما دعا الدولة إلى مضاعفة سفن الحراسة على طول الساحل من حيفا إلى أزمير[7].

= اسطنبول، مؤرخة في ٢٧ شباط ١٨٩٠.

(١) القنصلية الاميركية، ت /٣٦٧، جزء ٣، التقرير السنوي ارسله القنصل الامريكي العام في بيروت J. AUGESTINE JOHNSON الى السفير باسطنبول، ٣٠ ايلول ١٨٥٩.

(٢) A HAND BOOK OF SYRIA, OP. CIT., P. 248

(٣) ثمرات الفنون، العدد ٢٩١، في ٢٦ تموز ١٨٨٠.

(٤) KARL BAEDEKER: Palestine and Syria, HAND BOOK FOR TRAVELLERS, second Edition, Leipzig, 1894, p. 31.

(٥) ذكر القنصل البريطاني العام في بيروت ان احد التجار ادخل سبعين بالة من صوف ما نشتر مقابل دفع بخشيش بسيط لرجال جرك ميناء بيروت. مكتب السجلات العامة ف. و. ٢٢١٧/١٩٥ رسالة رقم ٢٢ من القنصل العام الى السفير باسطنبول في ١٨ آذار ١٩٠٦.

(٦) اشتهر عبده انكدار وعصابته بالتهريب على ساحل بيروت، حتى تم القبض عليه وسجنه مكتب السجلات العامة ٢٢١٧/١٩٥ تقرير القنصل البريطاني العام في بيروت DRUMMOND HAY الى القائم بالاعمال في اسطنبول G. H. BARCLAY رقم ٧٧، في تشرين الثاني ١٩٠٦.

(٧) لسان الحال، العدد ٤٢٢٥، في ١٧ شباط ١٩٠٣.

كانت دائرة الجمرك تسمى «أمانة الرسومات»، وكان في كل ميناء أو مدينة مهمة شعبة منها. وكانت دائرة الجمرك في صيدا في بناء قديم قرب البحر،[1] وفي سنة ١٩٠٧ انشئت لها بناية خاصة على الشاطيء تطل على الميناء، وجرى الاحتفال رسمياً وشعبياً بافتتاحها في عهد مدير الجمرك آنذاك مصباح رمضان[2].

بلغت واردات الجمارك في ايالة صيدا سنة ١٨١٣ نحو ٥٥٥ ألف قرش عن الحرير وغيره و ١٢٠ ألف قرش عن استيراد بعض المواد ومنها القهوة.[3] وفي سنة ١٨٨٦ كان اجمالي ميزانية جمرك صيدا ٢٠٧٠٣٦ قرشاً و٣٢ بارة وفي سنة ١٨٩٣- ١٨٩٤ كانت ميزانية جمرك صيدا ١٧١٠٤٠ قرشاً.[4]

وفي سنة ١٩١٢ بلغت ٤٠٠ ألف قرش أو أربعة الآف ليرة عثمانية.[5]

من الأرقام السابقة يبدو بعض التأخر في حركة التجارة في صيدا، على الرغم من أن تلك الارقام لا تعطي صورة الواقع تماماً، لأن كثيراً من البضائع جرى تبادلها مع المناطق المجاورة ومع بيروت وصور وعكا دون معرفة الجمرك أو تدخله بها.

ب- الجباية والتحصيل:

اذا كانت الضرائب قد شكلت عبئاً على المواطنين العثمانيين فإن أساليب

---

(١) كان خورشيد افندي مديرا لجمرك صيدا سنة ١٨٤٢، وخليل افندي سنة ١٨٧٥ ومحمود افندي ١٨٧٦، وحسن رمزي ١٨٨٩، وعبدالمجيد رمضان ١٨٩٤، وحازم بك ١٩٠٣، ومصباح رمضان ١٩٠٤- ١٩١٢.

(٢) ثمرات الفنون، العدد ١٦٠٤، في ١٨ آذار ١٩٠٧.

(٣) القنصلية الاميركية ت /٣٦٧ ج ٤ تقرير القنصل الاميركي العام في بيروت عن تجارة صيدا لسنة ١٨٦٣.

(٤) حوليه ولاية سورية، دفعة ١٩، ١٣٠٤ هـ، ص ٢٠٨.

(٥) حوليه ولاية بيروت ١٣١١- ١٣١٢ هـ.

جبايتها زادت ذلك العبء ثقلاً، وأصابت من المواطنين رهقاً، ليس فقط لأن جباة الضرائب وملتزميها كانوا غلاظاً قساة، أو لأن سياسة الدولة، عموماً، كانت جمع أكبر مبلغ من الضرائب في أقصر وقت، بل لأن أساليب الجباية ذاتها لم تستقر على حال، فتارة كانت بالالتزام، وطوراً بالأمانة، وتارة أخرى بالأمانة والالتزام معاً.

أما نظام الأمانة فكان أن يقوم جباة الضرائب الرسميون بجمع الضرائب طبقاً للسجلات الموجودة لديهم، وايداع المال خزانة الدولة، وأما الالتزام فكان يقضي بأن يعرض تحصيل ضريبة ما أو رسم ما، في منطقة معينة، لمدة محددة، في مزايدة علنية، حتى اذا رست على احدهم التزم بتقديم المبلغ المطلوب للدولة، ومن ثم يقوم هو بتحصيله بوسائله المختلفة منجّماً (على أقساط) خلال سنة واحدة.

واذا كان نظام الجباية بالأمانة أقرب إلى الدقة وروح العدالة، فإن الجباية بالالتزام كانت أكثر انسجاماً مع تركيبة الدولة العثمانية وروحية اجهزتها الادارية، خصوصاً وانها كانت دوماً تفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين ذوي النزاهة والكفاءة معاً.

في سنة ١٨٣٩ تركت الدولة نظام الالتزام، كخطوة اصلاحية، وعمدت إلى تطبيق نظام الأمانة، لكنها سرعان ما عادت إليه في سنة ١٨٤٢، بسبب النقصان المستمر في وارداتها من الضرائب بسبب سؤ جهازها الإداري. وفي سنة ١٨٤٦ أستخدمت الالتزام جزئياً بإحالة ضريبة الأعشار إلى بعض موظفي الدولة الأغنياء لمدة خمس سنوات،[1]، ولكنها في سنة ١٨٥٤ اثناء حرب القرم، لجأت إلى نظام الأمانة لتضمن تزويد الجيش بالمؤن[2]. وصدر في ٩ شعبان ١٢٧١ (١٨٥٤) نظام «الواردات العشرية التي تحال بالالتزام باستثناء الحرير والدخان والزيتون».[3] ثم أصدرت في سنة ١٨٥٦

---

(١) محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٥، ص ٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٤.

(٣) الدستور، ج ٢، ص ٤٧.

(١١رجب ١٢٧٢هـ) نظام «مزايدة وإحالة الأعشار والرسومات»[١]. وفي ٢ ذي الحجة ١٢٧٤هـ (١٨٥٨) أصدرت نظام «استيفاء الواردات العشرية من الملتزمين»[٢] وكانت منذ سنة ١٨٥٦ قد منعت موظفي الدولة واعضاء المجالس المحلية من الاشتراك في أي التزام[٣] وكانت الدولة ما أن تستخدم نظام الأمانة حتى تعود عنه سريعاً إلى نظام الإلتزام[٤]. هرباً من مسؤلياتها، وتخلصاً من استخدام عدد كبير من الموظفين من أجل الجباية. وبين سني ١٨٨٤ و ١٩١٦ استخدمت الالتزام كثيراً ولكنها في تلك السنة عدلت عنه إلى نظام الأمانة، وظلت كذلك حتى خروجها من البلاد[٥].

كان نظام تحصيل ضريبة ويركو التمتع يتم بواسطة جباة الدولة، أو بواسطة وسائل أخرى[٦]. وكان على موظفي دائرة المالية في القضاء تنظيم تذاكر ويركو التمتع وتوزيعها على المكلفين بواسطة الجباة حتى الأول من اذار من كل عام. وما يجمع من ضريبة يدون على التذكرة، مع وضع طابع تمغة قيمته عشرون بارة[٧].

واذا كان الويركو لا يتجاوز ٥٠ قرشاً في السنة، كان على المكلف دفعه مرة واحدة، أما اذا زاد عن ذلك فيؤدي على قسطين متساويين أو ثلاثة أقساط. أما الموظفون فتقتطع الضريبة عليهم من راتب شهر حزيران من كل سنة، ومستخدمو الشركات تقتطع من رواتبهم في شهر حزيران أيضاً، بواسطة ادارات شركاتهم[٨].

اما ضريبة الاعشار فكانت تحال على الملتزمين لمدة سنة واحدة ما عدا

---

(١) الدستور، ج ٢، ص ٣٦.
(٢) الدستور، ج ٢، ص ٤٤.
(٣) الدستور، ج ٢، ص ٣٧.
(٤) لوتسكي: ص ١٦٠.
(٥) محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٥، ص ٩٤.
(٦) ثمرات الفنون، العدد ١٥٧٦، في ٣٠ آب ١٩٠٦ المادة ٢٦ من نظام استيفاء ويركو التمتع.
(٧) المصدر السابق، المادة ٢٤.
(٨) المصدر السابق، المادة ٢٢.

اعشار الزيتون فقد كانت تحال لمدة سنتين[١].

ومنع القانون أخذ اعشار القضاء دفعة واحدة، بل أوجب مزايدة اعشار كل قرية على حدة، ما عدا اعشار البلوط والافيون والحرير والزيتون وعرق السوس، فقد كان ممكنا احالتها على القضاء كله دفعة واحدة.

كان على ملتزم ضريبة الاعشار وكفيله ان يكونا عثمانيين، وليسا من موظفي الدولة او من اقاربها او اولادها.[٢] ويدفع الملتزم بدلات الاعشار على اقساط متساوية خلال ستة اشهر «لقد قرّ القرار على تحصيل واستيفاء الاموال المرتبة في ايالة صيدا على ان الويركو المطروح على الاملاك في المدن والقصبات يكون تحصيله مقسطا على تسعة اشهر ابتداء من مارت. والويركو وبدل المرتبات العينية المطروح على اهالي القرى باعتبار الاراضي والفدن يكون مقسطا على ستة اشهر من ابتداء شهر حزيران بتقاسيط متساوية عن سنة ١٢٨١ (١٨٦١)»[٣].

ومنذ سنة ١٨٦١ صار ائمة القرى ومختاروها يوزعون عبء ضريبة الويركو على قراهم ثم يحصلونها، مما جعل في ايديهم سلطات قوية مكنتهم من السيطرة على فلاحي قراهم،[٤] لكن عدم عدالتهم وتلاعب بعضهم جعل الدولة تلجأ الى تشكيل لجان خاصة تبلغ المكلفين بمقدار الضريبة عليهم[٥].

وفي سنة ١٨٨٠ وضع نظام التخميس في حساب الضريبة. أي حساب

---

(١) كان الجباة في صيدا لسنة ١٨٧٨ مارون افندي وعلي افندي ومصطفى افندي (وهما خيّالان) كما كان رئيس الجباة شكري افندي. وفي سنة ١٨٨٧ كان كاتبا الويركو محمود افندي ومحمد فؤاد افندي. والجباة الخيالة: رفول افندي وسليم افندي واحمد افندي ومصطفى افندي والجباة المشاة: عبد الفتاح افندي وحسين افندي، وفي سنة ١٩١٢ كان مأمور الويركو يوسف شهاب ومأمور الاعشار عبد الحميد دمشقية، ومأمور التحصيلات احمد زهير بالاضافة الى عشرة جباة.

(٢) اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٩٣.

(٣) ارشيف دير المخلص، وثيقة منفصلة دون رقم.

(٤) عبدالله حنا: القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ص ١١٣.

(٥) كرد علي محمد خطط الشام، ص ٩٢.

بدلات خمس سنوات سابقة، ثم أخذ متوسطها لتحديد الضريبة لذلك العام[١].

كانت الجباية تتبع ادارة عليا تسمى «الروزنامة»[٢]. كما كان يجري تعيين الجباة من كافة الطوائف شرط توفر الكفاءة والنزاهة فيهم. وكان الجباة مشاة وخيالة، وتقدم لهم الدولة راتبا شهريا وملابس ومكافآت اذا احسنوا عملهم[٣]. وكان القائمقام في القضاء يشرف على جمع الضريبة وتحصيلها «ما زال الحاج ابراهيم آغا الجوهري وكيل قائمقام صيدا يبذل الهمة في جمع الاعشار، وقد بلغ ما جمعه حتى الآن ٥٢ الف قرش صاغ»[٤].

ومنذ سنة ١٨٨٢ صار موظفو دائرة الديون العمومية يخمّنون عشر الحرير، كما قام موظفو الريجي منذ سنة ١٨٩٥ بتخمين عشر التبغ وتحصيله كذلك[٥].

وفي سنة ١٨٧٨ مثلا كانت مدة احالة الاعشار في صيدا من ١٥ ايار الى ٥ حزيران[٦].

وكان موظفو ادارة الضرائب والجباية في صيدا لسنة ١٨٨٧ يتألفون من: كاتب الويركو مع التحرير محمود افندي ومحمد فوأد افندي. وكاتب الطابو عمر افندي، والمحصلين (الجباة) الخيالة:

رفول افندي، وسليم افندي، واحمد افندي ومصطفى افندي، والمحصلين المشاة: عبد الفتاح افندي وحسين افندي[٧].

وفي سنة ١٨٩٣- ١٨٩٤ كان كاتبا الويركو محمود افندي ورفعت افندي[٨] اما في سنة ١٩١٢ فقد تضخم العدد كثيرا وتألف موظفو الجباية

---

(١) المصدر السابق: ص ٩٤.

(٢) محمد شفيق غربال: منهاج مفصل، المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٣) الدستور، ج ٢، ص ٥١- ٥٣.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ١١٨٦، في ٢٧ حزيران ١٨٩٨.

(٥) A Hand book of Syria, op cit., p. 246

(٦) لسان الحال، العدد ٦١، في ٢٩ حزيران ١٨٧٨.

(٧) حولية ولاية سوريا، دفعة ١٨، سنة ١٣٠٤، ص ١١٩ و ١٢٠

(٨) حولية ولاية بيروت، لسنة ١٣١١- ١٣١٢ هـ.

والضرائب من:
انيس الجراح محرر المقاولات (اي الالتزامات)، ويوسف شهاب مأمور الويركو، وعبد الحميد دمشقية مأمور الاعشار، واحمد زهير مأمور التحصيلات (أي الجباية). وكان عدد المحصلين في ذلك الوقت عشرة[1].

(1) حولية ولاية بيروت لسنة ١٣٣١ هـ.

الفصل الخامس

النظام المالي

١ - الادارة المالية:

شمل الاصلاح، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، النظام المالي فصدرت القوانين المتتالية التي هدفت الدولة من وراء اصدارها الى ضبط الوضع المالي المتدهور. فصدر نظام البنك العثماني وامتيازه في ٩ ذى الحجة ١٢٧٩ هـ (١٨٦٣)[١]. ونظام ديوان المحاسبات في ٣ ذى الحجة ١٢٨١ هـ (١٨٦٤)[٢]. ونظام نفقات الولاية ونظام دفتر الميزانية في ٥ صفر ١٢٨٨ هـ (١٨٧١).[٣] وقد تمكنت الدولة من اصدار اول ميزانية رسمية في سنة ١٨٦٢.

كانت وزارة المالية، التي تم انشاؤها سنة ١٨٣٦، تشرف على الدوائر المالية التي فتحت في كافة الولايات. وفي القضاء كان يرأس الدائرة المالية «مدير المال» وكان واحدا من شخصيات القضاء الرسمية المهمة[٤]. وكان من واجبات القائمقام ضبط وتنظيم واردات القضاء ونفقاته بمعاونة مجلس ادارة

(١) الدستور، ج ٢، ص ٨٨٣.

(٢) الدستور، ج ٢، ص ١١٥.

(٣) الدستور، ج ٢، ص ٦٦.

(٤) كان حميد بك محاسبجي قضاء صيدا سنة ١٨٦١، ثم تولى مدير المال فيها راسم افندي سنة ١٨٧٥، ثم عبدالفتاح افندي ١٨٧٦ - ١٨٨١ ثم مظهر بك ١٨٨٢، ثم هاشم افندي ١٨٨٤=١٨٩٤. وكان مديرا للمال سنة ١٩٠٦ حسن افندي الصلح وسنة ١٩١٢ كان نجيب حسون مديرا للمال بالوكالة.

القضاء، والنظر في المبايعات والمقاولات والمصروفات الحكومية وذلك ضمن صلاحياته[1].

كما كان على القائمقام تقديم ميزانية القضاء الى السلطات المختصة في اللواء قبل الخامس عشر من آذار. كما كان مدير المال يقدم خلاصة شهرية بالنفقات وبالواردات الى مجلس ادارة القضاء.

وفي سنة ١٨٦٣ كانت واردات ايالة صيدا ٧,٦٨٠,٠٠٠ قرش[2]. وفي سنة ١٨٦٧ كانت ميزانيتها ٣,٣١١,٠٠٠ قرش ولم تتجاوز النفقات ٢٦٤ الف قرش فكان هناك وفر تجاوز ثلاثة ملايين قرش[3].

وفي سنة ١٨٨٢ تألفت ميزانية لواء بيروت من ٦,٠٤٢,٦٩٦ قرشا للواردات و ١,١٠٠,٦٣٣ قرشا للنفقات، مما يعني وفرا تجاوز خمسة ملايين قرش[4]. وفي سنة ١٨٨٣ بلغت الواردات ٥,٩٧٨,١٠٦ قروش بينما كانت النفقات ١,١٥٩,٢٤٥ قرشا، فقط[5]. وبعد نشوء ولاية بيروت، دلت ارقام

---

(١) الدستور، ج ١، ص ٤١٥.

(٢) القنصلية الاميركية ت /٣٦٧ ج ٤ تقرير القنصل الاميركي في بيروت عن تجارة صيدا لسنة ١٨٦٣ ملحق برسالة رقم ٤.

(٣) القنصلية الاميركية ت /٣٦٧ ج ٦: تقرير شبلي ابيلا نائب القنصل الاميركي في صيدا، ٢٥ تموز ١٨٦٧.

(٤) حولية ولاية سورية، دفعة ١٥، سنة ١٣٠٠ هـ، ص ٢٧٨,٢٧٧

(٥) حولية ولاية سورية، دفعة ١٦، سنة ١٣٠١ هـ، ص ٢٣٨,٢٣٧. وكانت تفاصيل الميزانية كما يلي =

	واردات		نفقات
ويركو	٢,٣٧٢,١١٩ قرشاً	داخلية	٣٦٢,٣٤٣ قرشاً
بدل عسكري	٠,٣١٢,٣٢٠ قرشاً	مالية	٣٧٥,١٨٤ قرشاً
اعشار	٢,٤٥٤,٣٧٢ قرشاً	شرعية	١١١,١٣٠ قرشاً
رسوم اغنام	١,٣٣٥,٣٧٠ قرشاً	عدلية	١٦٠,٧٥٠ قرشاً
رسوم متنوعة	٠,٠٤٣,٤٥٠ قرشاً	معارف	٠٤٣,١٧٦ قرشاً
واردات وحاصلات	٠,٢٩٠,٤٧٥ قرشاً	فائض وبدلات	١٠٦,٦٦٢ قرشاً
المجموع	٥,٩٧٨,١٠٦ قروش	المجموع	١,١٥٩,٢٤٥ قرشاً

الموازنة للواء بيروت على تحسن وارداته، ففي سنة ١٨٩٠ بلغت الواردات ٧,٨١٨,٧٦٩ قرشاو ٣٧بارة، بينما لم تتجاوز النفقات ٤,٨٥٠,٩٠٠ قرش[١].

ومن التدقيق في ارقام الموازنة يبدو ان الاعشار شكلت جزءا كبيرا من الواردات، كما ان الداخلية استحوذت على قسط كبير من النفقات. كما يظهر منها ازدياد النفقات مقارنة بالسنوات السابقة، مما يدل على انفاق واردات الولاية فيها اكثر من السابق.

وفي سنة ١٩٠٥ بلغت واردات ولاية بيروت ٣٢٤,١٨٧ قرشاً ونفقاتها ٣٢٣,١٨٧ قرشاً[٢]. وفي سنة ١٩١٢ كانت ميزانية قضاء صيدا وحده كما

(١) - حولية ولاية بيروت ١٣١١ - ١٣١٢ هـ، دفعة اولى، ص ٤٧٤. وكانت تفاصيل الميزانية كما يلي:

ويركو املاك	٢٨٥,٩٢٣ قرشاً	شرعية	١٤٩,٥٨٠ قرشاً
ويركو تمتع	٤٢٩,٦٧٩ قرشاً	داخلية	٧١٢,٢٩٨ قرشاً
بدل عسكري	٨٠١,٢٧١ قرشاً	عدلية	٤٠٣,٥٧٠ قرشاً
رسم اغنام ٢٠ بارة	٣٨٦,٥٣٣ قرشاً	ويركو زراعة	٣٩٩,٠٣٦ قرشاً
رسوم حيوانات	٠٠٠,٥٤٠ قرشاً	ذاتية	٤٨١,٠١٤ قرشاً
اعشار ٢٥ بارة	٢,٣٩٢,٤١٩ قرشاً	اوقاف وغيره	٠٧٤,١٢١ قرشاً
عائدات املاك اميرية ١١ بارة	٠٧٦,٩١٢ قرشاً	الخزينة الخاصة	٠٠٢,٢٨٠ قرشاً
رسوم متنوعة ٣٠ بارة	٣٤٥,٢٠٨ قرشاً	العسكرية	٣٧٧,١٤٠ قرشاً
رسم احراج وغيره	٠٧٠,٤٧٤ قرشاً	البحرية	١٥٤,٢٩٩ قرشاً
رسم طابو املاك ١١ بارة	١٩٤,١٧٤ قرشاً	المدفعية	٠٠٢,٤٠٠ قرشاً
رسوم محاكم	١٦٣,٢٨٨ قرشاً		
ايرادات مختلفة ٣٠ بارة	١٠٨,٩٩٠ قرشاً	المجموع	٤,٨٥٠,٩٠٠ قرشاً
المجموع ٣٧ بارة	٧,٨١٨,٧٦٩ قرشاً		

(٢) مكتب السجلات العامة ف. و ٢٢١٧/٩٥ ملحق برسالة سرية رقم ٥٢ من القنصل البريطاني العام في بيروت DEWEY للسفير Sir OCONER في ٥ تموز ١٩٠٦، وفيما يلي تفاصيل الميزانية:

ويركو املاك	٠٩٠٥٧٤ قرشاً	عدلية	٠١٤٣٢٩ قرشاً
امتيازات متنوعة	٠٢٩٨٥٢ قرشاً	محلية ومعاشات	٠١٧,٢٥٥ قرشاً

يلي[1]:

واردات الاعشار والتمتع	٢٥ الف ليرة عثمانية	يذهب منها ٨ آلاف ليرة رواتب وتقاعد
واردات الديون العمومية	١٨ الف ليرة عثمانية	يذهب منها الف ليرة مصروفات مختلفة
واردات رسوم الجمارك	٤ آلاف ليرة عثمانية	يذهب منها الف ليرة رواتب للموظفين
واردات البرق والبريد	١١٠٠ ليرة عثمانية	يذهب منها ستماية ليرة رواتب للموظفين
واردات البلدية	١٥٠٠ ليرة عثمانية	-

من الارقام السابقة يتبين ان دخل قضاء صيدا في مطلع القرن العشرين كان حوالي ٥٠ الف ليرة عثمانية، وان النفقات لم تتجاوز احد عشر الفا، وان ثلثي الدخل للانفاق على المشاريع الانمائية في القضاء.

ب- ديوان المحاسبات:

انشيء بموجب قانون صدر في ٣ ذى الحجة ١٢٨١ هـ (١٨٦٤)[2]، من اجل ضبط مالية الدولة وتحديد المسؤولية في الخطأ او الاختلاس. وكان مركزه العاصمة اسطنبول، ويقدم مديره تقريرا سنويا الى مجلس النواب مباشرة.

وكانت السلطات تستقدم احيانا الخبراء الماليين الاجانب لمعالجة اوضاعها المالية، وقد دهش الخبير المالي، مسيو لوران سنة ١٩٠٨، عندما وجد ان معاملة راتب الموظف تقتضي سبعة عشر توقيعا من موظفي المالية، وان ذلك

= بدل خدمة عسكرية	٠٣٨,٨٨١ قرشاً	مناجم وغابات	٠١٠,٤٥٣ قرشاً
اعشار	١٤٦,٧٩٩ قرشاً	مكافآت موظفين	٠٠٥,٩٨٧ قرشاً
مناجم وغابات	٠٠١,٣٥٤ قرشاً	بحرية وحربية	١٠٧,٣٤٥ قرشاً
رسوم طابو	٠٠٦,٧٠٠ قرشاً	بوليس درك شرطة	٠٤٩,٦٢٥ قرشاً
واردات املاك الدولة	٠٠١,٠٥٩ قرشاً	صحة	٠٠٠,٤٥٥ قرشاً
رسوم محاكم	٠٠٤,٢٢٣ قرشاً	حوالات وغيرها	٠٥٠,٥٥٦ قرشاً
رسوم مختلفة	١٤٧٤٥ قرشاً	الصرّة الهمايونية لولاية الحجاز	٠٦٨,١٨٢ قرشاً
المجموع	٣٢٤,١٨٧ قرشاً	المجموع	٣٢٢,١٨٧ قرشاً

(١) احمد عارف الزين، ص ١٦٩.

(٢) الدستور، ج ٢، ص ١١٥.

يتكرر كل شهر، فاقترح ان يكتفي بتوقيعين فقط على سند راتب الموظف[1].

ج- الديون العمومية:

منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر اخذت الدولة العثمانية تغرق في الديون، ولم يترك السلطان عبدالعزيز الحكم سنة ١٨٧٦، الا وكانت الديون العمومية (كما كانت تدعى) قد قاربت مئتي مليون جنيه استرليني[2].

وكان تراكم الديون وعدم قدرة الدولة العثمانية على سدادها، سببا في اعلانها سنة ١٨٧٥ العجز عن دفع فوائد ديونها، وكان ذلك بمثابة اعلان رسمي بالافلاس.

في سنة ١٨٧٩ اعلنت الدولة العثمانية افلاسها من جديد، وازاء الحاح البنوك الاوروبية في الحصول على ديونها، ونتيجة لضغط الحكومات الاوروبية على الباب العالي، من اجل ايجاد مخرج للازمة المالية العثمانية، اصدرت الدولة العثمانية في ٢٠ كانون الاول ١٨٨١ قانون «صندوق الدين العام» لتسوية قروضها مع دائنيها من الاجانب[3].

وبموجب هذا القانون وضع عدد من موارد الدولة الهامة تحت اشراف ادارة انشأتها لهذا الغرض دعيت «ادارة الديون العمومية»[4]، وكان

(١) لسان الحال، العدد ٥٨٩٧، في ١٩ ك ١ ١٩٠٨

(٢) كان اول قرض اجنبي عقدته الدولة العثمانية في سنة ١٨٥٤ لتسديد نفقاتها العسكرية في حرب القرم. وكانت قيمة القرض ٧٥ مليون فرنك، قبضت منها فعلا ٦٠ مليونا ورهنت واردات مصر لتسديده. وفي سنة ١٨٥٥ ابرمت قرضاً ثانيا بقيمة ١٥٢ مليون فرنك. ووضعت واردات جمارك ازمير وسوريا (ومن ضمنها صيدا طبعا) ضمانا لسداده. وفي سنة ١٨٥٨ عقدت قرضا ثالثا قيمته ١٢٥ مليون فرنك، وجعلت واردات جمرك اسطنبول رهنا لادائه، وحتى سنة ١٨٧٤ عقدت احد عشر قرضاً آخر بحيث بلغت قيمة القروض الخارجية حوالي خمسة مليارات وثلاثمائة مليون فرنك. وكانت البنوك الدائنة بمعظمها فرنسية وبعضها انجليزية.
راجع: شفيق جحا: حركة الاصلاح في الدولة العثمانية، مجلة الابحاث، مجلد ١٨، ج ٢، حزيران ١٩٦٥، ص ١٢٧.
وكذلك: لوتسكي، ص ٣٧٥.

(٣) صدر في ٢٨ المحرم سنة ١٢٩٩ هـ. وقد عرف فيما بعد «بمرسوم محرم».

(٤) سعيد حمادة: النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، ص ٤١٣.

مركزها اسطنبول ومجلس ادارتها من مندوبي البنوك الدائنة، اما المندوب العثماني فلم يكن له الاصفة استشارية[1].

وسرعان ما اصبح عدد موظفي هذه الادارة حوالي خمسة آلاف موظف، وتحولت الى وزارة مالية ثانية في الدولة العثمانية، واصبحت اكثر موارد الدولة اهمية تحت اشرافها، مثل التبغ والملح والطوابع والمسكرات، وضريبة العشر وبعض الدوائر الجمركية، مما كان له اثره في زيادة خضوع العثمانيين للرأسمال الاجنبي[2]. وقد افتتحت فروعا لها في معظم المدن، وفي صيدا تألفت دائرة الديون العمومية من مأمور، كان سنة ١٩١٢ هو توفيق الجمال، ومن باش كاتب كان آنذاك جعفر افندي[3].

د - البنوك والصيارفة:

كان الصيارفة، قبل انشاء البنوك، يقومون بدور فعال على صعيد المال في الدولة العثمانية. وقد استطاعوا تشكيل طبقة غنية تمتعت بنفوذ واسع، خاصة في اسطنبول. وكانت ارباحهم هائلة لأنهم كانوا يتقاضون فوائد على القروض لمدة شهرين او ثلاثة، مع رهن الاملاك لضمان سداد الدين[4]. وفي اوائل القرن العشرين تعاطى الصرافة في صيدا كل من اسكندر كتفاكو ووديع عودة واخوانه، واليهوديان ابراهيم الخياط ويوسف نكرى[5]، ومما يلاحظ ان مهنة الصرافة كادت تنحصر في غير المسلمين من مسيحيين ويهود.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر احتاجت الدولة العثمانية الى نظام مصرفي يؤمن اصدار نقدها، كما يمكنه ان يغطي ديونها. وتقدم بعض الرأسماليين الانجليز سنة ١٨٥٦ بطلب انشاء بنك، فوافقت، وسرعان ما ظهر البنك الجديد باسم «البنك العثماني»، وكان رأسماله نصف مليون ليرة

---

(١) لوتسكي، ص ٣٨٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٨٥.

(٣) حولية ولاية بيروت، سنة ١٣٣١ هـ (١٩١٢).

(٤) اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ١٠٠.

(٥) احمد عارف الزين: ص ١٦٩.

استرلينية ومركزه لندن[1]، وفي ٩ ذي الحجة ١٢٧٩ (١٨٦٣) صدر نظام البنك العثماني[2]، واصبح بنك الدولة الرسمي، وصار من اختصاصه اجراء معاملات خزينة الدولة المالية. وخضع لسلطة الدولة ورقابتها، وكان مركزه الرئيسي في اسطنبول[3].

منح البنك امتياز اصدار الاوراق النقدية العثمانية، وظل البنك لا يتعاطى الاعمال التجارية المالية حتى سنة ١٨٩٠، حيث سمح له بتعاطي الاعمال المصرفية العادية للجمهور، فأخذت اعماله تزدهر، وفروعه تنتشر في كافة أنحاء البلاد[4].

قام فرع البنك العثماني في بيروت بالاشراف على المعاملات المالية الرسمية للولاية. وفرض على القروض التي يمنحها للتجار فائدة قدرها ١٦٪ لمدة ثلاثة اشهر دون اية ضمانات رهنية، كما كانت العادة، فأدى ذلك الى حركة مالية نشطة وازدهار اقتصادي ملحوظ.

كانت الفوائد التي يؤديها فرع البنك العثماني في بيروت لتجارها واضحة في اذهان الصيداويين، عندما صاروا يلحّون بالمطالبة بفتح شعبة للبنك في صيدا، حتى ولو كانت «صغيرة»[5]، ورفعوا عرائض بذلك الى القائمقام

---

(١) اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٩٧.

(٢) الدستور، ج ٢، ص ٨٨٣.

(٣) بدر الدين السباعي: اضواء على الرأسمال الاجنبي في سوريا ١٨٥٠ - ١٩٥٠ دمشق ١٩٦٧، ص ٢٢. وكذلك اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٩٨. كان مؤسسوه من المتمولين الفرنسين والانكليز واليهود وبلغ رأسماله عشرة ملايين جنيه استرليني دفع نصفها فقط، وكان عدد أسهمه ١٣٥ الف سهم، كانت حصة الانجليز فيها ٨٠ الف سهم والفرنسيين ٥٠ الفا والاتراك خمسة آلاف سهم. وكانت قيمة السهم الواحد خمسمائة فرنك. وكانت مدة الامتياز ثلاثين سنة، جرى تجديدها سنة ١٨٩٥. وفي سنة ١٩٢٥ جددت لعشر سنوات فقط.

(٤) قبل الحرب العالمية الاولى كان عدد فروع البنك في انحاء الدولة العثمانية قد بلغ ٥٤ فرعا كان منها ١٢ فرعا في سوريا هي: بيروت - دمشق - حلب - اسكندرون - حمص - حماه - طرابلس - صيدا - صور - يافا - القدس - حيفا وكانت فروع البنك العثماني، هي الاكثر عددا ونشاطا بين فروع البنوك الاوروبية الخمسة عشر التي اصبحت تعمل على الاراضي العثمانية في مطلع القرن العشرين.

(٥) توما كيال في مجلة المشرق، المجلد ١١، العدد ٣، آذار ١٩٠٨، ص ١٧٨.

والوالي في بيروت[1]. وقد استجابت ادارة البنك لمطلبهم، وافتتحت فرعا في صيدا سنة ١٩١١، وكان مديره ميشال كويدان، وهو فرنسي، وامين صندوقه انج ابيلا، وموظفاه الآخران جورج عنحوري واميل فران[2]. واقام البنك مكاتبه في بناء مستأجر من البلدية، بمبلغ اثني عشر الفا وثمانمائة وخمسة وسبعين قرشاً وخمسة وثلاثين بارة لمدة ثلاث سنوات، يجري تجديدها عند الطلب[3].

وكان البنك يبدأ عمله اليومي من التاسعة صباحا حتى الثانية عشرة ظهرا، ويقفل ابوابه حتى الثانية والنصف بعد الظهر، حيث يعود الموظفون للعمل حتى المساء[4].

هـ- النقود الرائجة:

سادت الفوضى سوق الاوراق المالية في الدولة العثمانية، وراجت في اسواقها أنواع عديدة من العملة عثمانية واجنبية، ذهبية وفضية، معدنية واخيرا ورقية، ولكل نوع منها اسماء مختلفة وقيم متعددة، مما سبب بلبلة بين الناس، واضطرابا في الحياة الاقتصادية، كان يصل في بعض الاحيان الى حد الازمة المالية.

تجلت الفوضى النقدية في ثلاثة امور:

أولها رواج انواع عديدة من العملات الاجنبية، في اسواق بلاد الشام، الى جانب العملة العثمانية.

ثانيها بروز تفاوت واضح في قيمة العملة الرسمي، وقيمتها الفعلية في السوق، وكذلك اختلاف قيمة العملة الواحدة بين بلدة واخرى من بلاد الشام.
ثالثها سعي الدولة لفرض انواع من النقد، خاصة الورقي منه (بنكنوت)،

---

(١) الاتحاد العثماني، العدد ٦٦٧، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٠.
(٢) احمد عارف الزين، ص ١٦٩.
(٣) بلدية صيدا، نومرو ١١٩ في ١٣ اغستوس ١٣٣١ مالية.
(٤) عبد الباسط الانسي: دليل بيروت، ص ٩٠.

واستمرار السكان في رفضه، والحذر من التعامل به، مما ادى الى استمرار هبوط قيمته.

وفيما يلي اهم تلك العملات التي راجت في اسواق صيدا وبيروت وغيرها من مدن بلاد الشام خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٨٤٠ وسنة ١٩١٤.

١ - العملة الذهبية العثمانية:

راجت منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر مسكوكات ذهبية عثمانية عدة، كان ابرزها الليرة الذهبية المجيدية التي ضربت سنة ١٨٤٨ في عهد السلطان عبدالمجيد الاول، وقد تكرر صكها في عهود عبدالعزيز وعبدالحميد الثاني، ومحمد رشاد الخامس[١]، ومن هنا ظلت رائجة حتى نهاية العهد العثماني، وعند بدء اصدارها قدرت قيمتها بمئة قرش.[٢]

وفي قرار صدر سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٨٠) جعلت هذه الليرة الذهبية وحدة النقد في الدولة[٣].

قدر مجموع النقد الذهبي العثماني، قبيل الحرب العالمية الاولى، بأربعين مليون ليرة في خزينة الدولة، وثلاثين مليوناً قيد التداول.

وكانت أضعاف الليرة العثمانية المتداولة هي قطعة من فئة الليرتين والنصف ذهبا، وقطعة من فئة خمس ليرات ذهبا. اما اجزاؤها فكانت قطعتين ايضاً: هي نصف ليرة ذهبية، وربع ليرة ذهبية.

٢ - العملة الفضية العثمانية:

كانت العملة الفضية العثمانية كثيرة التداول في اسواق بلاد الشام. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت وحدتها المجيدي[٤]. وكان يساوي عشرين قرشاً. وكانت اجزاؤه نصف المجيدي، وكان يساوي عشرة قروش وربع المجيدي، وكان يساوي خمسة قروش، والبرغوت الكبير وكانت قيمته قرشين،

(١) يوسف الحكيم: سوريا والعهد العثماني، ص ٢٨.

(٢) عرفت الليرات التي سكّت في عهد محمد رشاد بالرشاديّة، ولا تزال حتى الآن متداولة في سوق الذهب في بلاد الشام.

(٣) سعيد حمادة: النظام النقدي والصرافي في سوريا، ص ٢٣.

(٤) نسبة للسلطان عبدالمجيد الاول حيث سكّ في عهده، وسمي كذلك بالريال المجيدي

والبرغوت الصغير وكانت قيمته قرشاً واحدا، ونصف البرغوت وبلغت قيمته نصف قرش[١].

وكانت هناك عملات فضية عثمانية اخرى كالبشلك[٢]، والالتيلك[٣]، والمتليك[٤]، ومع انها لم تعد تسك بعد سنة ١٨٤٤، غير انها استمرت في التداول في اسواق بلاد الشام حتى اواخر القرن التاسع عشر.

وكان في التداول ايضاً القرش الفضي، وكانت قيمته اربعين بارة رسميا[٥]، وان قلّت قيمته عن ذلك او زادت حسب سعر السوق. كما راج القرش الاسدي حتى نهاية العهد العثماني[٦] «... اشترى (فلان)... بثمن من القروش الاسدية الرائجة السلطاني عشرة آلاف قرش صاغ ميرية، حسابا عن كل قرش اربعون مصرية..»[٧].

وكثيرا ما رمز المواطنون والتجار، في معاملاتهم اليومية، الى ربع القرش (أي عشر بارات) هكذا «/» والى نصف القرش (أي عشرين بارة) هكذا «ـــ» والى ثلاثة ارباعه (أي ثلاثين بارة) هكذا «ــــ» أو هكذا «ــ».

---

(١) اتخذ القرش وحدة نقدية منذ القرن السابع عشر، واول من سكّه السلطان سليمان الثالث (١٦٨٧ - ١٦٩١). واصل الكلمة من الالمانية GROSCHEN بمعنى كبير او ثخين. وقد نقلها البولونيون بأسم جروشي، وعنهم اخذها الاتراك بأسم غرش او قرش.

(٢) من بيش التركية بمعنى خمسة، وكان اول بشلك قد ضرب سنة ١٨١٠، ثم سكّ ثانية سنة ١٨٢٩، وكذلك سنة ١٨٣٣.

(٣) من آلتي بمعنى ستة، وقد ضرب بين ١٨٣٣ و ١٨٣٩. وكانت قيمته اول اصداره ستة قروش.

(٤) اول متليك جرى سكّه في عهد السلطان محمود الثاني، ولم يعد يسك بعد ١٨٤٤ لكنه ظل في التداول. وكان يعادل نصف قرش، ونصف المتليك كان يعادل ربع قرش. راجع KARL BAEDEKER: palestine and Syria, op. cit., p. 29.

(٥) البارة عملة تركية قديمة، جعلت وحدة النقد العثمانية، وعرفت بأسماء مختلفة كالمصرية والفضية والديواني، واول مرة سكت منتصف القرن السابع عشر، وهي على الارجح مأخوذة عن الفرنسية Pris وهي مادة تشتق منها مرادفات معاني النقود كالقيمة والثمن والجائزة.

(٦) كان قد ضربه في الاصل الملك الظاهر بيبرس، وسمي كذلك نسبة الى صورة الاسد على احد جانبيه، راجع محمد كرد علي، خطط الشام، ج ٥، ص ٨٣. وعيسى اسكندر المعلوف: تاريخ الامير فخر الدين المعني الثاني، ط ٢، بيروت ١٩٦٦. ص ٢٥.

(٧) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ١، سنة ١٢٨٥ هـ.

٣- العملة المعدنية العثمانية:

بالاضافة الى العملة من الذهب والفضة، تداولت اسواق بلاد الشام ايضاً عملة معدنية عثمانية من النحاس او النيكل، او من مزيج منهما، كما استخدم النحاس والرصاص معا في سك بعض تلك العملات المعدنية. وطالما كانت الاسعار منخفضة وقيمة الاشياء رخيصة كان يروج استعمال العملة المعدنية من نحاس وغيره، فاذا ارتفعت الاسعار ازداد التعامل بالعملة الفضية والذهبية.

كان في التداول أيضاً البشلك من النحاس الاحمر، وكان يساوي قرشين ونصفا، ونصف البشلك، وكانت قيمته قرشاً وربع القرش. كما كان هناك القرش ونصفه وكانا من النيكل. اما المتليك فكان من مزيج من النحاس والنيكل الاحمر، وكانت قيمته ربع قرش، كما كان هناك نصف المتليك الذي كان يعرف ايضاً بالنحاسة، وكان من النحاس الاحمر[١].

٤- النقد الورقي العثماني:

صدر عدة مرات خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وكان اصداره يتلازم وانغماس الدولة العثمانية في حروب خارجية. فقد اصدرت عملة ورقية لاول مرة سنة ١٨٣٩، بعد خروجها من حربها مع اليونان، لتخفف من الضائقة المالية التي كانت تعاني منها[٢]. وسرعان ما الغت استعمالها، ثم عادت فأصدرتها سنة ١٨٥٤، أثناء حربها مع روسيا، وعرفت باسم «القائمة» ولما كانت قيمتها اسمية فقد سببت خسائر جمة للمواطنين الذين فرض عليهم تداولها اجباريا[٣]، وقد الغتها رسميا سنة ١٨٨٠ «... ورد تلغراف من جانب الولاية الجليلة مبني على صدور تلغراف من جانب نظارة المالية الجليلة رقم ٢٠ شباط ٩٥ يتضمن انه من كون صار محو والغاء اغلب القوائم النقدية

(١) سعيد حمادة: النظام النقدي والصرافي في سوريا، ص ٢٥. وكانت في التداول ايضا عملات نحاسية من فئات خمس بارات وعشر بارات وعشرين بارة واربعين بارة. وكانت النحاسة تدعى ايضا «سحتوت» في بعض مناطق بلاد الشام.

(٢) راتب الحسامي، ص ١٣٧.

(٣) محمد كرد علي، المرجع السابق، ص ٩٠.

وبقي جزء قليل منها، فقد صار الاستئذان بأن كافة واردات سنة ٩٦ يصير استيفاها نقدا ولا يصير اخذ قائمة... في ٢٨ شباط ٩٥ »[1]

وبعد انشاء البنك العثماني تولى اصدار اوراق نقدية عثمانية من فئة خمس وعشر ليرات، ولم تكن تستبدل بعملة معدنية الا في مركز البنك في اسطنبول فقط، مما أفقدها كثيرا من قيمتها[2].

وفي سنة ١٩١٥، خلال الحرب العالمية الاولى، اصدرت الدولة العثمانية عملة ورقية كانت قيمتها الاسمية الليرة بمئة قرش ذهبا، لكن المواطنين لم يقبلوا على التعامل بها، لعدم ثقتهم بقيمتها، ولتعودهم على العملات المعدنية، التي كانت، غالبا، قيمتها فيها، مما كان يجعل السلطات تلجأ الى التهديد بالعقوبة لمن يرفض التعامل بها، وقد حدث ذلك في اسواق صيدا وغيرها من مدن بلاد الشام، ففي صيدا صدر البيان التالي «حسب امر القائمقامية العلية المؤرخ في ١٥ كانون ثاني سنة ٣٣٢ نومرو ٣٥٥ نعلن تكرارا للعموم بأنه قد فهم بأن بعض الاصناف من الباعة لا يقبلون الاوراق النقدية، والبعض منهم يأخذونها بأقل من قيمتها، وحيث أن هذه المسألة لها تعلق باعتبار الحكومة المالي فكل من يتجرأ على مثل هذه الحال يكون اجرى اهانة للوطن وتجرى المجازات الشديدة بحق المتجاسرين. بناء عليه اقتضى اعلان ذلك ليتنبه ويتيقظ العموم لهذه المسألة ويتجنبون عن كل حركة مخالفة لهذه التنبيهات، اذ جارى التدقيق والتحقيق عن الذين لا يقبلون الاوراق النقدية والذين يأخذونها بأقل من قيمتها، فكل من يتبين انه تجاسر على مثل هذه الحال يلقي القبض عليه ويسلم للحكومة السنية ليصير مجازاته بأشد الجزاء، فلأجله صار اعلان الكيفية »[3]. وفعلا عاقبت السلطات كل من امتنع عن اخذها او باعها بأقل من قيمتها المقدرة[4].

---

(١) لسان الحال، العدد ٢٤٥، في ١٥ آذار ١٨٨٠.

(٢) سعيد حمادة: المرجع السابق، ص ٢٨

(٣) بلدية صيدا نومرو ٦٠٢ لسنة ١٣٣٢.

(٤) لما باع عمر غندور، احد تجار بيروت، اوراقا نقدية أقل من قيمتها الرسمية بنسبة ٧٣٪، عاقبته السلطة بنفيه مع عائلته الى داخل البلاد. راجع داوود خليل كنعان بيروت في التاريخ، بيروت، ١٩٦٤، ص ٢١٨.

٥ - النقد الأجنبـي:

راجت في أسواق بلاد الشام عملات اجنبية عديدة ذهبية وفضية والقليل من العملات المعدنية، لكن الورق النقدي الاجنبي لم يستخدم قط، (وكانت الليرتان الفرنسية والانجليزية الذهبية الاكثر رواجا بين العملات الاجنبية يليهما الروسية، اما الالمانية فكانت محصورة ببعض البيوت التجارية الالمانية فقط » اما العملات الفضية الاجنبية فلم يكن مسموحا بتداولها[١]. وكانت دوائر الجمرك في مدن بلاد الشام الساحلية تقبل احيانا ادخال عملات فضية فرنسية وسويسرية وانجليزية، لكن العملات الفضية المصرية واليونانية، قليلاً ماكان السكان يقبلون على التعامل بها[٢].

ازاء كثرة العملات الاجنبية المتداولة في الاسواق العثمانية، اصدرت السلطات امرا في سنة ١٨٨٣ بمنع تداول جميع المسكوكات الفضية الاجنبية، لأن استبدالها بالذهب، جعل ثروة البلاد منه تستنزف، مما ادى الى خسارة للاقتصاد الوطني «ورد الينا من مجلس ادارة اللواء صورة التحريرات الواردة من نظارة المالية الجليلة في ٢٤ كانون الثاني سنة ٩٨: حيث ان الترقي بين المسكوكات الفضية قد صار فرقا فاحشا يستلزم خسارة الدولة والاهالي، وقد ظهر من المضبطة التي حررت من دائرة التنظيمات وارسل صورتها لجانب الخزينة... ان بعض الاهالي المحتكرين اتخذوا جلبة المسكوكات الاجنبية لهم عادة ليبدلوها بالمسكوكات الذهب فيحصل لهم من ذلك ١٢٠و٣٠٠ قرشاً في المئة ويصنعون الوسائط اللازمة لامرارها من الكمرك فتقل المسكوكات الذهب وتزداد المسكوكات الفضية فيحصل من ذلك الفرق الفاحش ويضر الاهالي... تقرر منع تداول المسكوكات الفضية الاجنبية من ايدي الناس ومن سائر المؤسسات والدوائر الرسمية ويعتبر هذا المنع ابتداء من شهر مايس من سنة ٩٩ »[٣].

---

(١) KARL BAEDEKER: Palestine and Syria, op. cit., p. 28

(٢) A Hand book of Syria, op. cit., p 319

(٣) ثمرات الفنون، العدد ٤٢٦، في ١٨ نيسان ١٨٨٣.

ثم اصدرت السلطات اوامرها بمنع تداول كافة المسكوكات المعدنية الاجنبية، وابقت السماح بتداول الليرات الذهبية الاجنبية فقط «من الملحوظ تزايد استعمال المسكوكات النحاسية المنقوش على احد وجهيها ديك او خلافه من النقوش وعلى الوجه الآخر بعض الكتابات، وهي من ضرب المستعمرات الهند انكليزية وهذه النحاسات تجلب من محلها بسعر بارة واحدة، والناس هنا يتداولونها بسعر بارتين ونصف واستمرار التعامل بها يوجب خسائر جمة للعموم، ولما كان تداول المسكوكات الاجنبية في الممالك المحروسة ممنوعا ما عدا الذهب بمقتضى الارادة السلطانية، فلا يجوز البتة استعمال أي سكة لم يكن عليها صورة الطغراء الهمايونية، وبناء على ذلك وعلى امر الولاية الجليلة، ينبغي الكف عن التعامل بالمسكوكات المذكورة واتخاذ اسباب ازالتها كليا بمدة خمسة عشر يوما من تاريخه ولاجله نشر هذا الاعلان في ٢٨ ايلول ١٣١٤»[١].

٦- المشاكل النقدية:

بالاضافة الى المشاكل النقدية المعروفة كتزييف العملة، وهبوط قيمتها، وحدوث تضخم مالي، فان الدولة العثمانية عانت، في مجال النقد، مشاكل اضافية فريدة، احدثت بلبلة مالية واضطرابا اقتصاديا، وحدّث من النشاط التجاري في بعض الأحيان.

فالقرش العثماني الذي كان يساوي خمسة الى ستة فرنكات فرنسية في منتصف القرن السابع عشر، اصبح سنة ١٨٣٨ يعادل خمس الفرنك تقريبا[٢] والريال المجيدي الذي كان يساوي عشرين قرشا رسميا، لم يعد يساوي اكثر من ١٨ ١/٣ قرشاً سنة ١٨٨٠[٣].

والليرة العثمانية التي كانت قيمتها ١١٥ قرشاً سنة ١٨٦٥، اصبحت سنة ١٨٩٤ تساوي ١٢٣ قرشاً، وفي سنة ١٩١٤ كانت اكثر من ١٢٤ قرشاً[٤] كما

(١) لسان الحال، العدد ٢٩٣٩، في ١٢ تشرين الاول ١٨٩٨.

(٢) راتب الحسامي، ص ١٣٩.

(٣) A Hand book of Syria, op. cit., p. 319

(٤) op cit., p. 318

كانت اسعار النقد تختلف من مدينة لأخرى هبوطا او صعوداً، واختلاف السعر لليرة العثمانية لسنتي ١٩١٠، ١٩١٤ مثلاً يوضح ذلك:

السنة	بيروت	صيدا	طرابلس	دمشق	حلب	حمص	يافا
١٩١٠	٢٥ بارة ١٢٤ قرشاً	١٢٣ قرشاً	١٣٠ قرشاً	١٢٧ قرشاً	١٢٤ قرشاً	١٤١ قرشاً	
١٩١٤	٣٧ بارة ١٢٤ قرشاً	١٢٥ قرشاً	٣٠ بارة ١٣٠ قرشاً		١٢٤ قرشاً	– (١)	

كذلك اختلفت اسعار الليرتين الفرنسية والانجليزية بين مدينة واخرى، فالليرة الفرنسية سنة ١٩١١، ١٩١٢ كانت تساوي:

في بيروت	في طرابلس	في صيدا	في دمشق
٣٠ بارة و١٠٨ قروش	١٥ بارة و١٠٧ قروش	١٠٩ قروش	١١٤ قرشاً

والليرة الانجليزية لسنتي ١٩١١ و١٩١٢ كانت تساوي على التوالي:

في بيروت	في طرابلس	في صيدا	في دمشق
٣٠ بارة و١٣٥ قرشاً	١٤٥ قرشاً	٢٠ بارة و١٣٧ قرشاً	٥ بارات و١٤٣ قرشاً
٣٠ بارة و١٣٦ قرشاً	١٤٥ قرشاً	٢٠ بارة و١٣٧ قرشاً	– (٢)

نظرا لاختلاف السعر بين مدينة وأخرى، فقد اقتضت الضرورة، في معاملات البيع والشراء، وبقية الأمور المالية الأخرى، ان يذكر في السندات أو الصكوك، موقع السوق الذي تم الإتفاق على اسعاره بين المتعاقدين، فيقال مثلاً «عملة رايج بندر صيدا» قيمة المبلغ المتفق عليه بأسعار صيدا وحدها، مثلاً «اشترى ابراهيم الجوهري والشيخ أحمد النقيب والحاج علي المجذوب... تسعة دكاكين من أملاك البلدية بموقع مزراب الخشب بسوق البيطرة (بصيدا) بمبلغ ٥٧ ألف غرش عملة رايج بندر صيدا... في ١٨ ربيع الثاني ٣١٧» (٣) ومثال آخر: «الشيخ حسن بن حمد وهبه من النبطية التحتا باع إلى مارية بنت

---

(١) تقويم البشير لسنتي ١٩١٠، ١٩١٤.

(٢) تقويم البشير للسنتين ١٩١١، ١٩١٢.

(٣) المحكمة الشرعية، سجل ١٠ نومرو ١٤٩، ص ٦٨.

يعقوب ثابت... كامل البيت... بالقروش الاسدية... تسعماية غرش عملة بندر النبطية بسعر ليرة العثملي ماية وسبعة قروش... في ١٧ رمضان المبارك سنة ١٢٨٥ »[١]. وكذلك في القروض أو الأقساط يحدد نوع العملة والمدينة التي تدفع بها « غب مرور سبعة أشهر من تاريخه أدناه أدفع لأمر الخوري نقولا أشقر بصيدا المبلغ المرقوم أعلاه وقدره ستماية غرش لا غير عملة رايج بندر صيدا والقيمة وصلتني منه عداً ونقداً ولاجل البيان حررت له هذه الكمبيالة... قايل بما فيه قيصر نقولا قسطنطين من عبرا »[٢]، وفي بعض الأحيان يشترط بالليرات الذهبية فقط « أشترى يونس محمد الجردان ثمانية قراريط من بستان داوود الصوص بسبعة عشر ليرة ذهب عثملي »[٣].

نتيجة لتلك الأوضاع أصبح لكل عملة سعران، احدهما سعرها الرسمي مقدرا بالقروش، والثاني سعرها الفعلي في السوق مقدرا بالقروش أيضاً. ومن هنا دعي القرش الأول « القرش الصاغ » ودعي الثاني « القرش الرائج » أو « القرش الشرك ». وكان القرش الشرك أكثر رواجاً، بينما القرش الصاغ انحصر، غالباً، بالمعاملات الرسمية وبحساب الأموال الأميرية. وقد وصل الفرق بينهما أحياناً، إن القرش الشرك كان يعادل ثلثي القرش الصاغ[٤].

فالسعر الرسمي بالقرش الصاغ كان واحداً في مختلف الولايات، لكن الذي كان يختلف من بلدة لأخرى هو السعر الفعلي في السوق أي القرش الشرك فالمجيدي مثلاً كان سعره في بيروت عشرين قرشاً صاغاً، سنة ١٩٠٩، لكنه كان يعادل ثلاثة وعشرين قرشاً شركاً وثماني بارات فوقها.[٥]

وساهم تلاعب الصيارفة بأسعار العملات، في تذبذب قيمتها بين صعود وهبوط، وكذلك في إختلاف سعرها بين بلدة واخرى. وهذا الإختلاف أدّى

---

(١) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل رقم ١ نومرو ٤٤.
(٢) ارشيف دير المخلص.
(٣) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل رقم ١، نمرو ٢٢ في ١٧ شعبان ١٢٨٥.
(٤) عيسى اسكندر المعلوف: دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، ص ٣٦٤.
(٥) لسان الحال العدد ٥٩١٦، في ١٣ كانون الثاني ١٩٠٩.

إلى رواج تجارة واسعة للنقد، لم تقتصر على الصيارفة وحدهم بل تعدتهم أيضاً إلى التجار أنفسهم، بحيث إنه في سنة ١٨٤٣ مثلاً، كانت صادرات بيروت من النقد الذهبي والفضي في رأس صادراتها من كافة أنواع السلع[١].

ولم تقف الدولة أزاء تلك الأحوال، مكتوفة الأيدي، بل استمرت محاولاتها بين فترة وأخرى، لضبط الوضع النقدي وتحديد أسعار العملات، بما كانت تصدره من تعليمات للعموم «يكون معلوماً كافة رؤسا السفائن التجارية وعموم رؤسا مواعين وفلايك وسنابك مينا بيروت إنه بناء على الأمر التلغرافي الوارد لمركز الليمان[٢] من جانب رياسة ليمان دار السعادة بتاريخ ٢٨ شباط سنة ٩٥ مقتضي دفع جميع رسوم حاصلات الليمان اعتباراً من إبتداء شهر مارت سنة ٩٦ الليرة العثمانية بماية والمجيدي بتسعة عشر والزهراوي[٣] بخمسة غروش وأقسامهم أيضاً تابعة لهم بالنسبة لفئاتهم هذه، والبشلك والقمري[٤] بنصف قيمته في أول مارت سنة ٩٦. التوقيع رئيس ليمان بيروت»[٥].

ولما كان البيان السابق يتعلق بتحديد أسعار العملات بالنسبة لدفع الرسوم في ميناء بيروت، فقد ألحقته ببيان أخر يحدد أسعار العملات في التعامل في كافة الأسواق وفي دفع الضرائب:

«اعلان من متصرفية لواء بيروت:

قد سبق نشر اعلانات مخصوصة متضمنة بيان القرار بحق المسكوكات العثمانية بموجب التلغراف السامي المؤرخ في ٢٦ شباط سنة ٩٥، غير أنه ظهر بعد ذلك ان مضمون هذا القرار لم يصر فهمه وأدراك حقيقة معناه كما يجب من طرف الأهالي وكان ذلك موجباً لاختلافات ومنازعات شتى حتى ان

---

(١) راتب الحسامي: ص ١٤١. نقلا عن هنري غيز.

(٢) أي الميناء.

(٣) وكان يساوي خمسة قروش صاغ وبالقروش الشرك كان يعادل ستة قروش وخمس بارات راجع تقويم البشير للسنة ١٩٠٩ و١٩١٠.

(٤) القمري هو نفسه قطعة العشرين بارة أو نصف القرش. : راجع
KARL BAEDEKER, op. cit, p. 29

(٥) لسان الحال، العدد ٢٤٥، في ١٥ آذار ١٨٨٠.

البعض أخذوا يترددون بأمر الأخذ والعطاء بالبشلك والزهراوي وأقسامها. وبما ان ذلك ناتج عن أفساد بعض أرباب الإحتكار الذين يسعون بتشويش أذهان الخلق ترويجاً لمنافعهم الذاتية، فلكي تكون الحقيقة معلومة عند الجميع ولأجل عدم اصغاء إلى ما يقوله هكذا أشخاص من الحوادث والأخبار الكاذبة، اقتضى الآن ضرورة الحال بيان الايضاحات التالية: وهي ان الدولة تقبض في خزائنها اعتباراً من شهر مارت الحاضر الليرا المجيدية بماية غرش والريال المجيدي بتسعة عشر قرشاً، والزهراوي خمسة قروش والبشلك قرشين ونصف.

وأما الذين عليهم دين إلى الخزينة من مال سنة ٩٥ يدفعون ذلك بحساب البشلك بخمسة غروش حتى نهاية شهر اغستوس القادم، ومطلوبات الخزينة عن سنة ٩٦ تدفع بموجب الترتيب المحرر اعلاه وكلما يصير نشره من الحوادث والأخبار خارجاً عما ذكر يكون مفتعلاً من أرباب الاحتكار لاغفال الناس واضرارهم وجر المنفعة لأنفسهم. ولذلك كلّمين يتردد بعد الآن عن الأخذ واعطاء المسكوكات المذكورة حسب أسعارها وقيمتها المحررة التي صار تعيينها من طرف الدولة فبالطبع تجري معاملته بمقتضى أحكام القانون، فلكي تكون هذه الكيفية معلومة بنوع خصوصي لدى العموم وإيضاحاً لمضمون التلغراف السامي السالف جرى نشر هذا الاعلان في ٧ مارت سنة ٩٦ »[1].

كما كانت الدولة عندما تنزل للتداول عملة جديدة، ترشد السكان إلى قيمتها في التبادل، وتحدد سعرها، وتنذر المخالفين بالعقوبات القانونية المناسبة «لتسهيل المعاملات بين الأهالي أحدثت الخزينة الجليلة... دراهم جديدة ذات عشر وخمس بارات على حساب المجيدي بتسعة عشر قرشاً فيكون اعتبار قطعة الجديدة بمثابة المتاليك القديم المعروف من العموم، والخمس بارات هي نصف المتاليك المذكور، وفهم مؤخراً... إن بعض الأهالي يترددون في قبضها بأسعارها الحقيقة... مما هو منافٍ لأوامر الدولة... فقد تقرر أخذ (ريال مجيدي) غرامة نقدية من أي شخص كان يمتنع عن قبض القطع الجديدة

---

(١) ثمرات الفنون، العدد ٢٧٣، في ٢٣ آذار ١٨٨٠.

المذكورة بفئة أقل من المتاليك القديم... في ٣١ كانون الأول ١٣١٨ والي بيروت »[١].

وكما كانت الدولة تطرح عملات جديدة للتداول، فهي كانت تقوم أيضاً، كلما احتاج الأمر، إلى سحب بعض أنواع المسكوكات القديمة من التداول « قالت جريدة الولاية ما يأتي: نعلن بناء على اشعار دفتر دارية الولاية ان المسكوكات النحاسية قد تقرر عدم قبولها، وان كل من يتجاسر بعد الآن على قبض وصرف تلك المسكوكات يطبق عليه الجزاء المعين قانوناً، وإنه يوجد الآن في صندوق مال المركز بقدر اللزوم من مسكوكات النيكل التي تساوي الواحدة خمس بارات، والاثنان متاليكا واحداً، فمن يريد فليأخذ منها على سبيل المبادلة، وسعر المجيدي ١٩ غرشاً والليرة العثمانية ١٠٢ غروش و ٢٤ بارة »[٢].

وقد عتبت صحف تلك الفترة على السلطات، لأنها بالغاء التعامل بتلك المسكوكات لم تحسب حساباً لما كان منها بين ايدي السكان، وقدرت أحداها ان خسارة بيروت وحدها من تلك المسكوكات تصل نحو عشرة آلاف ليرة عثمانية[٣].

ورغم سعي السلطات المستمر لوقف التجارة بالعملات، فإنها لم توقف اذ كان التجار يأخذون السبائك الفضية والذهبية بأسعار رخيصة ويبيعونها بسعر عال في الخارج، خصوصاً تلك التي تشوهت بالثقب أو الطرق لدى استخدام النساء لها في زينتهن وحلاهن، هذا بالإضافة إلى انتشار التجارة الداخلية بالمسكوكات النحاسية، لإختلاف سعرها من بلدة لاخرى، فقد كان التجار يشترون المتليك النحاس في بيروت بثلاث بارات، ثم يبيعونه في دمشق بخمس، مما أدى إلى تراكم تلك المسكوكات في دمشق وندرتها في بيروت[٤].

---

(١) لسان الحال العدد ٤١٨٩ في ٥ كانون الثاني سنة ١٩٠٣.
(٢) لسان الحال العدد ٦٩٧٦، في أول تموز ١٩١٢.
(٣) المفيد العدد ١٠١٥، في ٣٠ حزيران ١٩١٢.
(٤) المصدر السابق.

ومن المشاكل النقدية الأخرى تزييف العملات، ولم يقتصر ذلك على السكان المحليين، بل كان الأجانب أحياناً يشتركون بالتزوير مستغلين خبراتهم الفنية بهذا الخصوص، ليجنوا الأرباح السريعة من وراء ذلك، حتى انهم لم يرتدعوا عن تزييف البشلك والالتليك النحاسيين، كما صنعوا من النحاس الأبيض قطعاً نقدية فضية مزيفة[٥].

وكانت الدولة تضطر إلى تبديل العملة المزورة أو المسحوبة فضتها، أو تلك التي محيت معالمها من كثرة الاستعمال بعملات جديدة «تعلن الدائرة البلدية ان ريالات المجيدي وأقسامها المسروق منها فضة بواسطة سحبها بماء الفضة وخلافه، من طرف الصيارف والمحتكرين والريالات الممسوحة طغراؤها وكتابتها تماماً، بموجب الأوامر الواردة بهذا الخصوص يصير قطعها عند احضارها للخزينة وصناديق المال، واعطاء قيمتها لاصحابها عن كل درهم ستة وتسعين بارة بحسب وزنها.

وإن الريالات وأقسامها التي تكون ممسوحة من كثرة تداول الأيدي وطغراوءها وكتابتها ممكن قراءتها فهذه يجب قبولها حرصاً على المعاملات من الاختلال، وكل من يمتنع عن قبولها يؤخذ منه الجزاء النقدي المقرر قانوناً بحق من يخالف التنبيهات، رئيس بلدية بيروت: عبد القادر قباني»[٢].

وكان عقاب من يزيف العملة، أو يغشّها بسحب قيمتها من ذهب أو فضة، أو يطلي معدناً رخيصاً ليبدو شبه الذهب أو الفضة، أو يقوم بتهريب العملة إلى البلاد أو يروّجها، الحبس مدة لا تقل عن عشر سنوات.[٣] أما اذا كان ذلك حاصلاً بالنسبة للعملات النحاسية فيعاقب بالسجن المؤقت[٤].

وكان تداول العملات المعدنية بكثرة يتسبب في إختفاء الكتابة أو الشعار (الطغراء) عنها فتعرف «بالممسوحة» وكان البعض يمتنع عن قبولها، مما كان

---

(١) راتب الحسامي، ص ١٣٧ و١٣٨.
(٢) النشرة الاسبوعية، المجلد ٣٤، العدد ١٧٦٦، في ٢ كانون الأول ١٨٩٩، ص ٤٧٨.
(٣) المادة ١٤٣ من قانون الجزاء الهمايوني، الدستور، ج ١، ص ٣٥٠.
(٤) المادتان ١٤٣ و١٤٥ من القانون المذكور، الدستور، ج ١، ص ٣٥٠.

يحدث ارتباكاً في المعاملات اليومية، فكانت السلطات تصدر التعليمات تباعاً بقبول تلك العملات وتهدد الممتنعين بدفع غرامات مالية معينة » قالت جريدة الولاية:

لما كان من اللازم تداول المجيديات وأجزائها التي تكون كتابتها وطغراؤها ممسوحة قليلاً بسبب كثرة معاطاتها، وكان عكس الحال يؤدي إلى مشاكل في المعاملات التجارية والبيع والشراء، فقد تداول مجلس ادارة الولاية المذاكرة في هذا الأمر، وقرر أن تؤخذ غرامة نقدية ممن يتردد في أخذ وقبول المجيديات وأقسامها الممسوحة قليلاً، وأوعز مقام الولاية العالي بذلك لمن يقتضي، وقد أذعنا ذلك في جريدتنا ليحيط الجميع به علماً[1].

لم يكن اختلاف قيمة العملة الواحدة بين بلدة وأخرى هو المشكلة فقط، بل ان قيمة النقد الواحد كانت تختلف في المدينة نفسها، بإختلاف البضاعة موضوع الصفقة. ذلك أن قيمة النقد الرئيسية كانت بقدر ما يحتويه من معدن خالص، وليس بقيمته الأسمية التي تحددها الدولة، فالسوق هو الذي يعين قيمة العملة وسعرها، وليس السلطة.

وعلى هذا فإن الليرة العثمانية الواحدة كانت لا توازي، أربع قطع من فئة ربع الليرة، وأربعة أرباع المجيدي كانت أكثر من قطعة المجيدي الواحدة، وقد بادرت الدولة العثمانية، في فترة متأخرة جداً، إلى إصدار قانون في ١٣ كانون الأول ١٩١٥ وضعت فيه أسعاراً موحدة للعملة العثمانية في كافة أنحاء البلاد، وقد راعت في تطبيقه الأوضاع الفعلية لأسعار النقد في السوق، فأصبحت الليرة العثمانية الذهبية تساوي رسمياً مئة وثمانية قروش، والمجيدي عشرين قرشاً، والبشلك قرشين ونصفاً، ونصفه قرشاً وربعاً، وهددت كل مخالف بالعقاب[2].

---

(١) لسان الحال، العدد ٢٩١٩، في ١٩ ايلول ١٨٩٨.

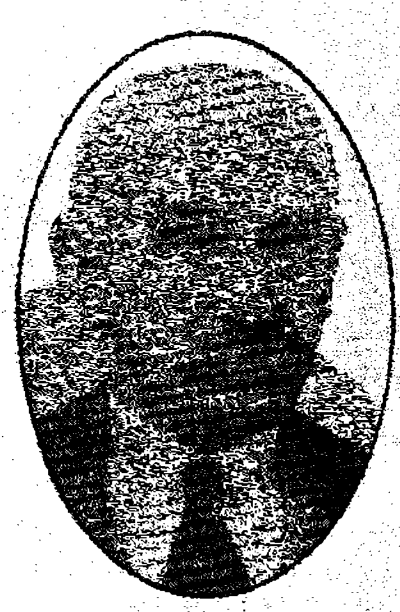
(٢) داوود كنعان: بيروت في التاريخ، ص ١٧٣.



عبدالرحمن الانصاري
تاجر



شكري الزهار
١٨٦٧ - ١٩٢٠ تاجر وملاّك



رفلة يوسف دبانة
١٨٥٢ - ١٩٢٨ تاجر وملاّك



نجيب الشماع
١٨٦٩ - ١٩٥١ تاجر.

التجارة والصناعة والحرف

أولاً - التجارة:

نظمت الدولة العثمانية التجارة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فصدر قانونها الأول في ٩ شوال سنة ١٢٧٦هـ. (١٨٥٩)[١]، ثم التجارة البحرية في ٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٠هـ (١٨٦٣)، [٢] فقانون قلم دعاوى التجارة في ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٥هـ (١٨٦٨)،[٣] فقانون أصول المحاكم التجارية في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٨٧هـ (١٨٧١)،[٤] من أجل حل القضايا التجارية العالقة بين التجار.

وقد أهتمت الدولة العثمانية بالتجارة واعتبرتها عاملاً رئيسياً في رفاهية السكان وفي عمران البلاد، وان تنشيطها من أهم واجباتها[٥].

---

(١) الدستور،ج ١، ص ١٩٢.

(٢) الدستور، ج ١، ص ٢٦٦.

(٣) الدستور، ج ١، ص ٥٦٣.

(٤) الدستور، ج ١، ص ٥٣٥.

(٥) مقدمة قانون التجارة، الدستور، ج ١، ص ١٩٣.

هذا وقد عرّف القانون المذكور التجارة بأنها «المواد المعدودة قانونيا من امور التجارة هي عبارة عن مسواق كل نوع من الأشياء والأرزاق لاجل المبيع والأجور سواء كان على هيئته الأصلية أو من بعد عمله. وكذلك اشغال المعامل ومعاطاة القومسيون، ونقل الأشياء في البرور والبحور والأنهار والبحيرات والتعهدات باعطاء ذخائر أو بضائع أو أشياء في احدى الحلات، ورؤية اشغال زيد وعمرو التجارية، وتخصيص الحلات وفتحها لأجل اجراء المزايدة على كل نوع يباع من الأشياء، ومعاملات تلك الحلات، وصناعة فتح الحلات لفرجة الناس وتسليتهم =

١ - التاجر المحلي والاجنبي:

تميزت صيدا، منذ أيام فخر الدين المعني الثاني، بعلاقات تجارية واسعة مع اوروبا، كما أمّها كثير من التجار الاوروبيين، خصوصاً الفرنسيون منهم، واذا كان عددهم قد أخذ بالتناقص في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، فأنه سرعان ما أخذ بالزيادة منذ النصف الثاني لذلك القرن، بما حملته حركة التنظيمات إلى التجار الاوروبيين من امتيازات، كان من بينها، على صعيد التجارة، حقهم في عدم دفع أكثر من اربعة بالمائة رسوماً جمركية على البضائع التي يستوردونها، مقابل ١٨٪ وأحياناً ٢١٪ التي كان يدفعها التجار المحليون[١]. مما حدا بكثير من التجار، أبناء البلاد، الى دفع ثلاثة أو أربعة بالمائة من قيمة البضائع المستوردة إلى التجار الاوروبيين، ليسجلوها بأسمهم، وليدفعوا عنها الرسم الجمركي المخفض الذي كانوا يعاملون به. ولا شك أن هذا التصرف عكس واقع النفوذ الاوروبي ومدى سيطرته على الدولة العثمانية، بحيث كان التاجر الوطني يجد نفسه، في بلاده، بحاجة إلى التاجر الأجنبي ليحميه من سلطات بلاده نفسها[٢].

كان معظم تجارة بلاد الشام بأيدي التجار المسيحيين واليهود، وكان هؤلاء المسيحيون من سكان البلاد، كالارمن واليونان والمسيحيين السوريين أو من المسيحيين الاوروبيين الذين قدموا هذه البلاد بقصد التجارة. وكانت تجارة الجملة، بشكل عام، بأيديهم[٣]. وكان التجار الاوروبيون في هذه البلاد قدموا

= كالتياترات واشغال القومبيو والصرافة والسمسرة وجميع معاملات البنوكه والتحاويل التي تتعاطى بها الصيارف وجميع ما يقع من التعهدات ويحصل به الأخذ والعطاء بين كل شخص من سفاتج واوراق بون وتحاويل تتحرّر فيما يتعلق بنقود وترسل من محل إلى آخر، أو لكي تعطى لأمر احد الاشخاص، أو لمن تكون بيده». - راجع المادة ٢٨ من ذيل (ملحق) قانون التجارة، الدستور، ج ١، ص ٣٥٣. وعرف التاجر بأنه «كل رجل مشتغل بالتجارة ويعقد بسبب التجارة مقاولة ومعاملة مربوطة بصكوك فهو تاجر ويطلق عليه أنه تاجر».

(١) راتب الحسامي: ص ٥٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٤ و٥٥.

(٣) بوون وجب: المجتمع الاسلامي والغرب، ج ٢، ص ١٦٣.

من شتى موانئها ودولها، ولكن معظمهم كان من الفرنسيين يليهم البريطانيون فالطليان.

وكانت غرفة تجارة مرسيليا تشرف على تجارة فرنسا مع الشرق، وكانت تشترط على كل تاجر فرنسي راغب بالتجارة مع الشرق، أو بالذهاب إليه بقصد التجارة، أن يقدم ضمانة مالية تؤمن قيامه بعملة بما يتناسب وأسمه الفرنسي، وأن يعامل السكان بصدق وأمانة[1].

وفي أواخر القرن التاسع عشر، أوجزت السفارة البريطانية في اسطنبول، الطرق والاساليب التي على التجار البريطانيين، الراغبين بالتعامل مع الشرق، أن يتبعوها، كي يجنبوا أنفسهم المضايقات، وتجارتهم الخسارة:

أن يتجنبوا التعامل مع البيوت التجارية المحلية مباشرة، بل يكون التعامل بواسطة وكلاء، وان الأفضل أن يكونوا أوروبيين ممن عرفوا المنطقة وتكيفوا معها، وإلا يفتحوا حسابات جارية مع المستهلكين المحليين، وان يقبضوا ثمن فواتير الشحن نقداً. وان يلجأوا إلى عون أقرب قنصل بريطاني اذا ما واجهتهم المشاكل. وأن يبذلوا كل جهدهم في عمل تسويات مع السكان المحليين، حتى يتجنبوا الالتجاء إلى المحاكم، لأن التسوية السيئة أفضل من القضية الراجحة أمام المحاكم، كما عبّرت التعليمات.

---

(١) علي الحسني: ص ١٩٨.

من المفيد ان نذكر ان تعليمات غرفة تجارة مرسيليا الى التجار الفرنسيين العاملين في الشرق في القرن التاسع عشر كانت بسيطة وخفيفة الوطأة، إذا ما قورنت بالتعليمات الصارمة التي كانت تضعها القنصلية الفرنسية في صيدا في القرن الثامن عشر على التجار الفرنسيين العاملين بالمدينة. فقد كان كل محل تجاري فرنسي ملزما باستخدام سمسار واحد، وان لا تبدأ عملية البيع والشراء إلا عند افتتاح السوق (البازار) الاسبوعي بمناداة الانكشاري المختص، وبعد انتهاء السوق لم يكن للتاجر الفرنسي ان يشتري او يبيع شيئا. كذلك لم يكن يحق له ان يخزن شيئا من البضاعة، لا في محله ولا في خان الافرنج، بعد انتهاء السوق مباشرة. وهددت القنصلية المخالفين برفع دعاوي قانونية ضدهم، وصدرت تلك التعليمات في ٢٠ ايلول ١٧٣٠.

راجع:

ADEL ISMAIL: Documents Diplomatiques Et Consulaires, Relatifs A l'Histoire Du Liban, Consulate de France D'seyde, **tome I, Beyrouth 1957, PP. 263 – 269**

وهناك نصيحة أخيرة جديرة بالتنويه، وهي أن السفارة لفتت أنظار التجار البريطانيين، إلى عدم استيراد بضائع إلى السوق العثماني تحمل «ماركات تجارية» أو ملصقات تحمل أية إشارات سياسية، أو قد تسيء إلى الشعور الإسلامي لأن ذلك يسبب صعوبات ومشاكل مع ادارة الجمرك العثمانية[١].

ومع ذلك فإن كثيراً من التجار الاوروبيين العاملين في هذه البلاد، سعوا إلى الإستفادة مما كان ممنوحاً لهم من امتيازات، وتجاوزها اذا سنحت لهم الفرصة، لكن محاولاتهم تلك كانت تصطدم بمعارضة السلطات العثمانية في معظم الأحيان. فعندما اشتكى التاجر الانجليزي COATS (كوتس) المقيم في بيروت إلى المحكمة التجارية العثمانية، إن إبراهيم مخائيل الرباط قد قام بتقليد علامة تجارية فارقة (ماركة مسجلة) تخصّه، ارادت قنصليته ارسال مندوب عنها لحضور الجلسات، لكن والي بيروت عبد الخالق نصوحي تدخل بحزم، وأعلن أن قانون التجارة العثمانية لا يبيح لها ذلك[٢]. وفي قضية أخرى خالف التاجر البريطاني هوردن HORDEN تعليمات بلدية بيروت، وأحتفظ بمحله التجاري بقبان كبير، مع انه لم يكن مسموحاً لأي تاجر أن يحتفظ بمحله بقبان، لأن ذلك من اختصاص ملتزم القبانة في السوق فقط، وقد طلب والي بيروت، خالد خليل، من القنصلية البريطانية في بيروت، التدخل بهذه القضية، حتى لا يكون ذلك أمتيازاً للتاجر هوردن على التجار الآخرين.[٣] ومن التجار، في تلك الفترة، في مختلف فروع التجارة في صيدا:

تجار مال القبان: ومنهم صالح وحسن رضا زنتوت، ومحمود زنتوت، والحاج إبراهيم عسيران، وعلي الكشتبان.

---

(١) مكتب السجلات العامة ف. و٤٦٢/٧٨ تعليمات السفارة البريطانية في اسطنبول، نيسان ١٨٩٥.

(٢) مكتب السجلات العامة ف. و١٨٨٦/١٩٥ رسالة والي بيروت الى القنصل البريطاني العام، ١٩ كانون الثاني ١٣١٠ مالية (١٨٩٤).

(٣) مكتب السجلات العامة ف. و ١٨٤٣/١٩٥ رسالة والي بيروت مؤرخة في ٤ ذي القعدة ١٣١١ هجرية ملحقة برسالة القنصل البريطاني العام EYRES، رقم ٢٦ الى السفير باسطنبول Sir, PHILIP في ٣٠ تموز ١٨٩٤.

تجار الغلال: الحاج محمد عسيران، ومحمد كشتبان.

تجار الزجاج (القزاز): هاشم وعبد الله البزري، والحاج رئيف عسيران.

تجار الأخشاب: مصطفى محمد الددا، ومصطفى النقيب.

وكان الخشب يجري استيراده من مصادر مختلفة خصوصاً من الاناضول، على شكل أعمدة مربعة بطول ثلاثة أمتار تقريباً، وكان معظمه من النوع القطراني[1]. تجار الجملة: وكان أبرزهم من عائلات الجبيلي، والنقيب وكشتبان وغيرهم.

كما كان من التجار كذلك عبد الرحمن الانصاري، ومحمود ابو ظهر، والشيخ حسين البزري، ونصوحي الأمين، ومحمد البيضاوي، وعبد الحليم نعماني، وحمد الله حمد الشامي، وعباس فخر الدين، وداوود رزق الحاج، ويعقوب ابراهيم عزام، وحسين علي عواضة، ونجيب الشماع. ومن التجار المسيحيين حنا زاخر ونخله الضباط، واسعد جبور، وابراهيم حبيب الغفري، ومن اليهود ماير برزلاي وغيره.

كما كان من أصحاب محلات بيع الحلويات من عائلات السنيورة والقصير والديماسي وشاكر.

وقد ظلت محلات صيدا التجارية صغيرة، ولم تعرف المخازن الكبيرة «سوبر ماركت» كما حصل في بيروت، حيث بدأت في مطلع القرن العشرين تظهر الاعلانات عن افتتاح مخازن كبيرة، كهذا الاعلان عن مخزن «بون مارشيه» الذي كان يبيع:

«القمصان والشماسي والعصي والكفوف والمراوح والقبات وربطات العنق والفراشي والامشاط والبراويز والبرانيط والازرار والزنانير والكلسات والمحارم والمناشف والجزادين والشنتات والروائح والصابون المطيب والبودرة والمقصات والعويسيات وأمواس الحلاقة وطقومة الاولاد واللعب والطرابيش والمزيكات وشيالات البنطلونات... وحتى مبيدات الحشرات»[2].

---

(١) مقابلة شخصية مع شريف الصفاوي الديراني وهو نجّار عمره حوالي ٧٥ سنة.

(٢) لسان الحال، العدد ٤٩٢٥، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٠٥، واصحابه جرجي كركر وجبران قندلفت، في سوق اياس قرب البركة.

٢ - المحلات التجارية والأسواق:

بموجب القوانين العثمانية السارية المفعول آنذاك، لم يكن يسمح بتعاطي التجارة إلا لمن بلغ الحادية والعشرين من عمره، ولكن كان يسمح لمن بلغ الثامنة عشرة من العمر أن يعمل بالتجارة شرط أن يكفله وليه، وأن يستحصل على أذن من محكمة التجارة[١].

وكان على كل تاجر أن يستعمل قيوداً رسمية يسجل بها معاملاته اليومية والشهرية، وكذلك كافة مراسلاته التجارية، كما كان عليه عمل ميزانية سنوية لمحله (بلانجو) في دفتر خاص[٢].

وكان الترخيص بأي عمل تجاري أو صناعي، أو امتياز امتلاك حانوت، يدعى «كديك»، باعت خديجة بنت سعيد الصباغ، وعلي بن حسين المهتار، إلى الخواجة جرجس بن يوسف النعسان، جميع كامل كادك الدكان المعروفة بمصبغة بني زهرة الواقعة في محلة باب البلد التحتاني»[٣].

كما تألفت الشركات التجارية لتقوم بالعمل التجاري أو الصناعي بشكل واسع، وبموجب القوانين كانت تندرج تحت ثلاث فئات: الأولى الشركة الشاملة لمجموع الشركاء وكانت تدعى قوللقتيف أو العمومية، وتؤلَّف من شريكين فأكثر. والثانية شركة الوصية وكانت تدعى قوماندت أو التوصية. وفيها يكون الشركاء طرفا، والوصي أو واضع رأس المال طرفا ثانياً. والثالثة الشركة الواقعة حسب السهام من غير ذكر أسم صاحب الحصة، وكانت تدعى انونيم أي غير المسماة[٤] (مغفلة باصطلاحنا الحاضر).

وتنوعت وسائل التجارة وعرض البضاعة، فكان هناك البائع الجوَّال والمبسِّط، وصاحب المحل أو الدكان، والذي كان مركزه في الخان.

أما الخانات فكانت تستخدم غالباً لتخزين البضائع، والبيع بالجملة،

---

(١) المادة الثانية من قانون التجارة، دستور، ج ١، ص ١٩٣.

(٢) المادتان ٣ و٤ من قانون التجارة، دستور، ج ١، ص ١٩٤.

(٣) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل رقم ١، غرة ٩، في ١١ رجب الفرد ١٢٨٥ هـ. (١٨٦٨).

(٤) المواد ١٠ و١١ و١٤ من قانون التجارة، دستور، ج ١، ص ١٩٥.

وظلت الخانات تستخدم في التجارة طيلة القرن التاسع عشر، ثم أخذ التجار، منذ أوائل القرن العشرين، يهجرون الخانات تدريجياً ليتخذوا حوانيتهم في المراكز الحديثة التي أنشئت خارج أسوار المدينة القديمة، وبعد أن أخذ عمران صيدا يتسع وينتشر خارج أسوارها.

ومن أبرز الخانات في تلك الفترة: خان الافرنج، وخان الرز [١] وخان الحلبي، وخان الدباغة، وخان الحمص، والخان الصغير وخان القمح، وأسماؤها، عموماً تدل على نوع البضاعة التي كانت تباع فيها. وفي دليل للمسافرين إلى سوريا وفلسطين لسنة ١٨٦٨، ان في صيدا ست خانات كبيرة كانت تسمى وكالات،[٢] وفي تلك الخانات كانت تعقد الصفقات الكبرى، وفي كل خان نوع واحد من البضاعة غالباً[٣].

أما المحلات التجارية «الدكاكين» فكانت موزعة في أسواق مختلفة، وكان كل سوق مختصاً بمهنة معينة، أو يبيع أنواعاً محددة من السلع أو البضائع. وفيما يلي بعض أشهر تلك الأسواق في مدينة صيدا، ومما هو جدير بالذكر أن كثيراً منها لا يزال موجوداً حتى الآن بأسمه ورسمه: «سوق البيطرة» كان يباع فيه كل ما يتعلق بطب الحيوان، كالخيل والحمير والبغال. كما كان يجري فيه وضع «الحدوات» لحيوانات النقل لصيانة قوائمها، و«سوق الصرماتية» حيث كان يباع فيه كل ما يتعلق بالأحذية، و«سوق السكاف» حيث كانت تصنع الأحذية وتصلح وتباع أيضاً. و«سوق الذراع» الذي كانت تباع فيه الأقمشة المختلفة التي كانت تقاس بالذراع عادة، و«سوق البازركان»[٤] حيث كانت تباع الأقمشة والازرار والملابس وكل ما يتعلق بالخياطة. وكان السوق يستمد أسمه، عادة، من الحرفة السائدة فيه.

---

(١) خان الافرنج لا يزال بحالة جيدة وبه اليوم ميتم ومدرسة لراهبات القديس يوسف. وبناء خان الرز لا يزال قائما ولكنه لا يستعمل كسوق تجاري، بل تقيم في جانب من طابقه الاعلى بعض العائلات المهجّرة، في طابقه الأرضي مشغل لتجارة ومستودع لبعض التجار.

(2) John Murray: A Hand book for travellers in Syria and palestine, London, 1866, Vol. 2, P. 376.

(٣) بوون وجب، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤٧.

(٤) اصلها بازاركان بمعنى تاجر باللغة الفارسية.

وهناك أيضاً أسواق للنجارين والحدادين، والمنجّدين والخياطين، وباعة الخضار وباعة الخردوات، والتناتن والجلد والسختيان،[1] وباعة الملبس والقضامي والحمصانية، وكذلك سوق الحراج (المزاد)، وسوق البوستة والسوق الجديد، وسوق الخضرية.

أما التبسيط (وضع البضاعة على البسطة)، فكان يلجأ إليه الباعة القادمون إلى صيدا من خارجها، أو غير القادرين على فتح حانوت باسمهم، فكان الحوارنة مثلاً (الباعة القادمون من حوران)، يبسطون في الساحة التي تلاصق جامع السرايا، داخل صيدا القديمة، ما لديهم من حبوب قدموا بها لبيعها،[2] وكان باعة الليمون يصفُّون احجاراً قرب مجرى ماء القملة، في فسحة من الطريق قرب الجامع البراني، ليبيعوا ما لديهم ايام الموسم.[3] كما كانت البائعات الصيداويات يضعن على الأرصفة، في طريق الشاكرية، ما قمن بصنعه، من لبن وجبن وخبز، ويبعنه من العابرين في تلك الطريق المزدحمة.[4]

كما كانت القرويات القادمات من الضواحي بألبستهن الوردية والزرقاء، يأتين كل صباح إلى صيدا ليبعن من سكانها الحليب،[5] أو ما انتجنه من قطن بعد معالجته من البذور[6]. وفي الربيع، يبعن في أسواق صيدا ما قمن بجمعه، من نباتات برية خضراء، من التلال المجاورة.

وكان البعض يتجول في الأزقة وبين البيوت. يحمل بضاعته في «قفّة» يرفعها على رأسه، أو في «سَلّ» يحمله بين يديه. وكانت البلدية تلاحق الباعة المتجولين المخالفين، فتمنع وضع بسطاتهم في أماكن تعرقل العابرين «سعد الدين الجدرة وضع بسطته أمام كنيسة الكاثوليك مما عرقل مرور الناس فغرمته البلدية بدفع خمسة ارباع المجيدي ورفع البسطة»[7]. كما منعت باعة الفحم

(١) سختيان جلد الماعز بعد دبغه.
(٢) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ٣٢.
(٣) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ٢٩.
(٤) التميمي وبهجت، ص ١٦٥.
(٥) لويس لورته: مشاهدات في لبنان، ترجمة كرم البستاني، بيروت، ١٩٥١، ص ١١٩.
(٦) المصدر السابق، ص ١١٤.
(٧) بلدية صيدا قرار بلدي نومرو ١٧٩ في ١٧ كانون ثاني ١٣٢٥.

والحطب، القادمين من القرى المجاورة، من التجول بما تحمله دوابهم في أسواق صيدا، وحاولت إيجاد موقف لهم في ساحة السرايا بوسط المدينة. وفرضت على أصحاب المحلات، كذلك، عدم وضع الصناديق أو الزنابيل أو السلال، سواء كانت بها بضاعة أم فارغة، أمام محلاتهم بطريقة تمنع مرور الناس بسهولة.

وقد فرضت الأنظمة على الذين يبسطون بضاعتهم للبيع، سواء على «الطبليات» أو في «القُفَف»، ان لا يبارحوا امكنتهم التي تعينها لهم الشرطة. مدة ساعتين أو ثلاثاً صباحاً ومساءً. ولم يكن مسموحاً لهم ان يتخذوا محلاً ثابتاً، أو يرفعوا ستاراً أو غيره مما يعوق المرور، وألاّ يضعوا بسطاتهم (من طَبليات أو قُفَف)، في غير الأماكن التي سمح لهم بها، وهددت التعليمات بالعقاب للمخالف[1].

كما حرم على النساء الدخول إلى المحلات والجلوس فيها، حتى لو كان ذلك بانتظار شراء شيء منها، كما كان محرماً عليهن الدخول للأماكن المخصصة للرجال فقط، وكان على الضابطة عمل تقرير بصاحب كل محل تشاهد نساء جالسات في محله[2]، ومن النصوص السابقة يمكن الاستنتاج ان المحلات في صيدا لم تكن تستخدم الأناث فيها لأي سبب كان. وهذا لا يمنع ان بعض النسوة كن يقفن في سوق الشاكرية إلى جانب الشيخ والشاب، ينادين على بضاعتهن التي قمن بتبسيطها[3]، دون ان يعترضهن أحد.

ومثل الاناث، كذلك كان محرماً على الرجال دخول الأماكن المخصصة للنساء، وكذلك عدم القيام بأي عمل مخالف للآداب العامة في الأسواق والطرقات وخصوصاً المنتزهات، كما كان محرماً عليهم احتساء الشراب علناً، والسكر واحداث الضوضاء، وازعاج العابرين، وهدَّدت تعليمات الضابطة المخالف بأشد العقاب[4].

---

(١) نظام تعليمات الضابطة في ٢٣ محرم ١٢٧٨ هـ.، الدستور، ج ٢، المادة ١٢، ص ٦٧٢.
(٢) المادة ٣٦ من النظام المذكور، ص ٦٧٧.
(٣) التميمي وبهجت، ص ١٦٥.
(٤) المادة ٣٧ من النظام المذكور، ص ٦٧٧.

كما كان مفروضاً على كل تاجر أن يكنس أمام باب محله، يومياً، وأن يمسح واجهة محله الزجاجية (القزاز) دائماً لتبقى نظيفة[1].

كانت الأسواق في داخل صيدا القديمة ضيقة، والدكاكين متقاربة، وكان لكل دكان مظلة ساترة من القماش أو الخيش (الجنفيص) لحماية مدخل المحل من وهج الشمس أو زخات المطر.

ولكل تاجر مصطبة أو مقعد يجلس عليه يتجاذب الحديث مع جاره المواجه له بانتظار مجيء الزبون، وعندما يريد مغادرة دكانه للصلاة أو لأمر طرأ له، كان يضع شبكة على باب الدكان، ويعني ذلك إنه عائد سريعاً.

وكان الاعلان عن البضاعة الجديدة يتم غالباً بواسطة الدَّلاَّل، الذي يطوف بالأسواق وبين البيوت محدداً نوع البضاعة ومركز بيعها، كما كان الدلال يقوم أحياناً بمهمة الوساطة (السمسرة) في سوق الجملة. وكان تحصيل رسوم الدلالة يوضع في المزايدة، فإذا رسا على أحد الأشخاص أصبح هو ملتزمه لسنة كاملة، فمثلاً في سنة ١٩٠٩ التزم الدلالة في سوق صيدا رشيد سعيد الريس ومحمود حنينه بمبلغ ٨٥٠ قرشاً.[2] وسنة ١٨٩٣ مثلاً كان الدلاّل الحاج علي الحلبي ومحمد طالب، وعندما قام الحلبي بالدلالة على دكاكين البلدية لتأجيرها، قبض ٣٨ قرشاً أجرة الدلالة[3].

وكان يقام في صيدا سوق أسبوعي، ففي القرن الثامن عشر كان موعده يومي الاثنين والثلاثاء، وفي سنة ١٩٠٩ اعيد السوق الاسبوعي بجعله يوم الأحد من كل اسبوع واتخذت ساحة التدريب العسكري السابقة مركزاً له، وذلك بناء على طلب سلطات ولاية بيروت أن يقام في مراكز الالوية والاقضية أسواق عمومية اسبوعية[4].

---

(١) المادة ٥ من النظام المذكور، ص ٦٧٢.

(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ٤٥، في ١٩ مارت ١٣٢٥.

(٣) بلدية صيدا، نفقات تموز لسنة ١٣٠٨ مالية.

(٤) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٧ في ٥ نيسان ١٣٢٦. هذا وكان السوق الاسبوعي في النبطية يوم الاثنين وفي جزين يوم السبت ويستمر حتى الاحد. راجع البرق العدد ٦١، في ٦ تشرين الثاني سنة ١٩٠٩.

بالإضافة للسوق الاسبوعي كانت تقام في صيدا وفي غيرها اسواق موسمية وأخرى سنوية على شكل معارض عامة. فمثلاً كان يقام سوق سنوي لشرانق الحرير في «القناية» شرق صيدا في شهر حزيران من كل عام[1].

وفي سنة ١٩٠٢ أقيم معرض لانتاج الحرير في حديقة الحميدية[2] اشترك فيه عارضون من انحاء ولاية بيروت، ونال أحد الصيداويين، وهو أحمد أفندي الخطيب، الجائزة السابعة وكانت خمس ليرات عثمانية ذهباً وميدالية من النيكل[3].

٣- الموازين والمكاييل والمقاييس:

اتّسم وضع الموازين والمكاييل والمقاييس العثمانية بالفوضى، لأنها لم تكن موحدة ليس بين الولايات فقط، بل حتى في مدن الولاية الواحدة، بحيث كاد يكون لكل مدينة أوزانها ومكاييلها ومقاييسها الخاصة بها.

في الوزن كانت القمحة هي وحدته الأساسية وكانت تعادل ٠٥ و ٠ من الغرام. فالقيراط وكان أربع حبات قمح (أي ٢٠و٠ من الغرام) فالدرهم الذي كان يساوي ١٦ قيراطاً (أي ٣,٢٠ غراماً) فالمثقال الذي كان يعادل درهماً ونصف الدرهم أو ٢٤ قيراطاً (أي ٤,٤,٨٠ غراماً).

وكان وزن الاوقية ٢١٥ غراماً، والاقة ١,١٨٢ كيلوغراماً، والرطل ٢,٥٦٤ كيلوغراماً. والقنطار القديم ٣٢٠ كيلوغراماً والقنطار الجديد كان يساوي ٢٥٦ كيلوغراماً.[4]

لكن الأرقام السابقة لا توضح صورة الواقع اليومي الذي كان يعيشه البائع والمشتري. فقد كاد يكون لكل نوع من البضاعة قيراطه واوقيته ورطله الخاص به. فدرهم المعادن الثمينة (كالذهب والفضة) كان يساوي ١٦ قيراطاً،

---

(١) ثمرات الفنون العدد ١٥٦٧، في ١٨ حزيران ١٩٠٦.

(٢) وهي المعروفة اليوم بساحة الشهداء (البرج).

(٣) نال الجائزة الأولى وقيمتها عشر ليرات عثمانية وميدالية ذهبية الشيخ محمد الشهال من طرابلس. ثمرات الفنون، العدد ١٣٨٨؛ في ٢١ تموز ١٩٠٢.

(٤) مسعود ضاهر، ص ٢٤٨.

والقيراط كان يعادل أربع قمحات [١]، لكن قيراط الادوية كان يعادل عشرين قمحة، كما ان الدرهم المستخدم لوزنها كان يساوي ثلاثة قراريط[٢].

والرطل الشامي أو الاسطنبولي كان هو الرطل الرسمي، وكان يساوي اقتين أو اثنتي عشرة أوقية. لكن هناك أكثر من رطل واحد، فكان رطل صيدا يساوي ١٥ أوقية، ورطل جزين ١٨,٥ أوقية، ورطل الشويفات ١٣,٥ أوقية، وغيرها[٣].

وبينما كان الرطل الحلبي هو الشائع في التجارة، ويساوي ٧٢٠ درهماً، فإن الرطل الشامي كان يساوي ٦٨٠ درهماً فقط[٤].

وقد سعت السلطات في توحيد الأوزان والمقاييس في أنحاء الدولة العثمانية، ففرضت النظام العشري، في سنة ١٢٨٦ (١٨٦٩)[٥]. لكن أهل بلاد الشام ظلوا يستخدمون الأوزان والمكاييل التي تعودوها، فصار هناك مقاييس وأوزان جديدة وأخرى قديمة، وظل الحال كذلك حتى أواخر القرن التاسع عشر، حيث أخذت الأوزان والمقاييس الجديدة تحلّ محل القديمة وان تم ذلك ببطء شديد.

ساهمت هذه الفوضى في عرقلة النشاط التجاري، وحدّت من سرعة تصريف المحاصيل الزراعية، لأن الإختلاف في الأوزان والمقاييس بين بلدة

---

(١) راتب الحسامي، ص ١٩٠.
(٢) القنصلية الاميركية: ت /٣٦٧ ج ١١ تقرير القنصل الاميركي العام في بيروت لسنة ١٨٧٣، ص ٥٣.
(٣) مسعود ضاهر، ص ٢٤٩.
(٤) كان رطل الحرير الحلبي يساوي ٦٨٠ درهما، ورطل الحرير الابيض ٧٠٠ درهم؛ ورطل النيلة ٧٨٠ درهما. واقة الحرير في بيروت ودمشق كانت تساوي ٤١٠ دراهم، اما في حلب وحمص فكانت ٤٠٠ درهم.
هذا وكان للزيت رطل صيداوي يساوي ثلاث اقات، ومعظم اسواق صيدا راج فيها استعمال الرطل الاسطنبولي. مقابلة شخصية مع الحاج احمد ابراهيم البني (٧٦ سنة) آذار ١٩٨٠.
(٥) قانون المساحات والموازين والكيول الجديدة في ٢٠ جمادي الآخر سنة ١٢٨٦ هـ، الدستور، ج ١، ص ٥٠١.

وأخرى، وبين سلعة وسلعة كان يتم، في الغالب، لصالح التجار على حساب المزارعين، فكان الفلاح يكيل أو يزن بميزان ومكيال، ويشتري بآخر.

والمكاييل اختلفت حجومها وسعتها، لكن وحدتها الأساسية كانت «المدّ» وكان يعادل ١٨ لتراً أو ١٨ كيلوغراماً. وكانت اجزاوءه ومضاعفاته:

الثمنية	وتساوي ١/٨ مد	= ٢,٢٥ لترا
الربعية	وتساوي ١/٤ مد	= ٤,٥٠ لترا
الكيل (أو الكيلة)	وتساوي مدّين	= ٣٦ لترا
الشنبل	ويساوي ثلاث كيلات	= ١٠٨ لترات
الغرارة	وتساوي ١٢ شنبلا	= ١٢٩٦ لترا[١]

وكان المد وأجزاؤه ومضاعفاته يستخدم لكيل الحبوب خاصة القمح. ولم يكن المدّ موحداً، فبينما كان مد القمح في صيدا يساوي ١/٢ ١٢ كيلوغراماً كان وزنه في صور والنبطية ٢/١ ١٣ كيلوغراماً. وكان مد الشعير في صيدا ٩ كيلوغرامات، بينما كان في صور ١٠، وفي البقاع الجنوبي ١٤ كيلوغراما. كما كان مدّ الذرة في صيدا ١١ كيلوغراما وفي النبطية كان ٢/١ ١١ كيلوغراما.[٢]

وكان «الاردب» يستعمل لوزن الرز خاصة، وكان يعادل ثلاث قفف وزن الواحدة منها أربعين رطلاً حلبيا. وكان الزيت والسمسم يكال أحياناً بالجرة وكانت جرّة الزيت عموماً تساوي ١٥ اقة، وجرة السمسم ٤/١ ١١ اقة[٣].

أما بالنسبة للمقاييس فقد كانت أكثر توحيداً وأقل تعقيداً من المكاييل والموازين، وكانت وحدتها الرئيسية الذراع[٤].

---

(١) تقويم البشير لسنة ١٩٠١.

(٢) مسعود ضاهر ص ٢٤٩.

(٣) راتب الحسامي: ص ١٩٣.

(٤) كانت اجزاؤه، حسب المقاييس القدية حبة الشعير (بطول ٤,٧١ ملمترا) وكل ست شعيرات تعادل اصبعا (بطول ٢,٨٢ سنتمترا) وكل اربعة اصابع تعادل قبضة (بطول ١١,٢٩ سنتمترا).

وكان الذراع الشامي يساوي ١/٢ ٦٧ سنتمتراً، وكان يدعى أيضاً بالتجاري لكثرة تداوله في التجارة. ومع ذلك فهو لم يكن موحد القياس تماماً[١]. والذراع المعماري وكان طوله ٧٥ سنتمتراً وكان يستخدم أساساً في قياس الأراضي، والأبنية، وكانت مضاعفاته «الباع» وكان يعادل أربعة أذرع، و «الميل الهاشمي» وكان يعادل الف ذراع، ثم «الفرسخ» وكان يساوي ثلاثة أميال، ثم «البريد» وكان يعادل أربعة فراسخ[٢].

بالإضافة لذلك كان «الدونم» يستعمل أيضاً لقياس مساحة الأراضي، وكان يعادل ٧٠٠ متر مربع، و «الفدان» وكان يساوي ٧٥٤ متراً مربعاً، كما أن «الميل العثماني» كان يساوي المسافة التي يستطيع حصان محمَّل قطعها خلال ساعة واحدة، ومن هنا فإن قياس المسافات بالكيلومترات كان شائعاً في الخطوط الحديدية والطرق المرصوفة، لكن المسافات بين المدن كانت تحسب عادة بالساعة، فيقال إن صيدا تبعد عن بيروت مسافة ست ساعات.

وفي القانون الذي اصدرته الدولة سنة ١٨٦٩ بشأن القياسات، أعتبرت المربع أو الآر وحدة قياس مساحة الأرض ويعادل مئة ذراع مربع، ثم الجريب أو الهكتار ويعادل عشرة الآف ذراع مربع. وأعتبر الذراع الاعشاري لقياس الأطوال، وله عشر (١/١٠) وعشير (١/١٠٠) ومعشار (١/١٠٠٠) الذراع، أما مضاعفاته فكانت الميل الأعشاري ويساوي الف ذراع والفرسخ الأعشاري ويساوي عشرة الآف ذراع[٣].

ورغم جهود الحكومة، فإن المقاييس والأوزان القديمة، استمرت في الاستعمال إلى جانب المقاييس والأوزان الجديدة التي أخذت بالانتشار ببطء.

---

(١) ذكر راتب الحسامي في الصفحة ١٩٣ ان طوله ١/٢ ٦٨ سنتمترا، بينما ورد في تقويم البشير لسنة ١٩٠١ ان طوله كان ٦٧,٧٥ سنتمترا، وورد في كتاب Palestine and Syria لمؤلفه KARL BAEDKER في الصفحة ٣٠ ان ذراع قياس الاقمشة الحريرية كان طوله ٦٨,٧ سنتيمترا وللاقمشة القطنية ٦٥ سنتيمترا، وكانت الاقمشة الخام تقاس بذراع الهندسة وطوله ٦٥ سنتيمترا.

(٢) تقويم البشير لسنة ١٩٠١.

(٣) قانون المساحات... الدستور، ج ١، ص ٥٠١.

رغم ان قانون العقوبات العثمانية منع استخدام أية أوزان أو مقاييس غير تلك التي تفرضها الدولة رسمياً « الذين يضعون في دكاكينهم أو في الأسواق ومحلات البيع والشراء وزنات ناقصة أو قبابين وميازين فاسدة أو كيولا ناقصة أو يستعملون أوزاناً أو كيولاً غير الاوزان والكيول المعينة والمستعملة نظاماً، فمن بعد أن يؤخذ منهم تلك الأوزان والكيول وتضبط، يؤخذ منهم أيضاً من ١٠- ١٥ بشلكا جزاءاً نقدياً ».[١]

وفي المدن كان ضبط الموازين والمكاييل بدقة من واجبات البلديات وفي هذا السبيل فإن بلدية صيدا كانت ناشطة في اداء مهمتها، وتطالعنا سجلاتها لتلك الفترة بأمثلة وافرة في هذا الصدد « حيث وجد ان خبز حسين الظريف ناقص الوزن، لذلك تقرر تغريمه بخمسة بشالك جزاءاً نقدياً ولأجل تحصيل هذا الجزاء منه صدر هذا القرار »[٢] وأيضاً « من ژورنال مفتش الدائرة ومن التحقيقات الجارية مجلسا، تبين أن ديب الزيباوي واحمد ناصر ومحمد حنيني وديب ضافر قد استعملوا في دكاكينهم عيارات ناقصة، توفيقاً للمادة ٢٦٢ من قانون الجزاء تقرر تغريم كل منهم بخمسة ارباع المجيدي جزاء نقدياً »[٣].

ولم تكن البلدية تتهاون في مجازاة أي بائع يرتكب مخالفة تضر بمصلحة المستهلك الصيداوي، بل كانت تشدد عليه الجزاء أحياناً « تقدم تقرير من طرف مفتش الدائرة أنيس المجذوب والجاويش محمد كمال مفاده ان عبد السلام الاقشر واضع في الطريق العمومية سلّ سمك يبيعه ولكن الميزان غير مضبوط وفيه خلل والعيارات ناقصة... ولما كان ذلك قد تكرر منه (فقد) تقرر تغريمه بعشرة أرباع المجيدي ... »[٤] وعندما تبين أن أنيس الغزاوي باع اقة سمك إلى حسين بك الجوهري، وجدها المفتش سعيد القطب عند وزنها تنقص نصف أوقية عن الوزن الحقيقي، فإن المجلس البلدي اتخذ قراراً بتغريمه خمسة عشر

---

(١) المادة ٢٦٢ من قانون الجزاء الهمايوني، الدستور، ج ١، ص ٣٧٣.
(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ٨٧ في ٢٥ حزيران ١٣٢٥ (١٩٠٩)
(٣) بلدية صيدا، قرار نومرو ٦٨ في ١١ مايس ١٣٢٥.
(٤) بلدية صيدا، قرار نومرو ٣١ في ٢٠ نيسان ١٣٢٦ (١٩١٠).

ربع ريال مجيدي، لأن ميزانه كان مضبوطاً، لكن نية الغش موجودة لديه[1].

ومن السجلات التي اطلعنا عليها، والتي تضم مئات المخالفات من هذا النوع، يمكننا القول ان موظفي البلدية، آنذاك، كانوا شديدي النشاط في تعقب التجار والباعة المخالفين، وفي عدم التهاون معهم حماية للمستهلك الصيداوي ودفاعاً عن مصلحته، كما يمكن أن نضيف أن النزعة للتفلّت من القانون ولا حراز الكسب السريع عن طريق الغش في البضاعة أو انقاص وزنها كانت متوفرة في تلك الأيام، شأنها اليوم.

٤ - الأسعار ومخالفات التسعيرة:

كان تسعير السلع، ومراقبة الأسعار مراقبة دائمة من المهام التي كانت تقوم بها بلدية صيدا. و «التسعير» أو تحديد الثمن في الولايات العربية من الدولة العثمانية كان هدف الحكومة منه حماية المستهلك، ومنع «طوائف» التجار من اللجوء إلى الاحتكار أو رفع الأسعار من جانبها، وكان غير مسموح لأي بائع أن يتجاوز السعر المحدد لسلعته، وان كان مسموحاً له ان يبيع بأقل منه، لكن ذلك كان نادراً[2] وطبقاً للقانون فإن البلدية كانت توقع العقوبات المالية على المخالف، كما كان يحق لها احالته إلى السلطات المختصة لتوقيع عقوبات اشد كالسجن وغيره. وكان كل «الذين يبيعون اشياء بما يزيد عن سعرها المعين والمعلن نظاماً يؤخذ منهم من ١٠-١٥ بشلكا جزاء نقدياً، ويجازون بالحبس من ٢٤ ساعة إلى ثلاثة ايام. واذا كانت الأشياء التي باعوها بما زاد عن سعرها على ما ذكر، هي من حوائج الناس الضرورية مثل الخبز واللحم والحطب يحبسون من ثلاثة أيام إلى اسبوع واحد ويؤخذ من ١٥-٢٠ بشلكا جزاءاً نقدياً»[3].

والتركيب الاقتصادي في صيدا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، لم يكن على درجة من التعقيد تجعله مرتبطاً بالاقتصاد

---

(١) بلدية صيدا، قرار نومرو ٤٥، في ١٩ مايس ١٣٢٦.

(٢) بوون وجب، ص ١٢٣.

(٣) المادة ٢٦٣ من قانون الجزاء الهمايوني، الدستور، ج ١، ص ٢٧٣.

العالمي، بل كان اقتصاداً محلياً بسيطاً، ومع هذا فإننا نلمح إشارات ودلائل على تأثير الأحداث العالمية على الأوضاع التجارية والاقتصادية في بلدة صغيرة كصيدا آنذاك. ففي سنة ١٨٨٣ اضطرب حال التجارة في صيدا، بسبب اختلال علاقتها التجارية مع مصر بعد احتلال الانجليز لها، علماً بأن جزءاً كبيراً من تجارة صيدا، استيراداً وتصديراً، كان مع مصر. كما أدت العوامل الجوية السيئة سنة ١٩٠٧ إلى اضطراب الوضع الاقتصادي في صيدا، وإلى ارتفاع شديد في أسعار كثير من الحاجات، وصفه المعاصرون بأنه لا مثيل له منذ ثلاثين سنة[١]. حتى ان الحرب بين الولايات المتحدة واسبانيا سنة ١٨٩٨، أثرت في أضعاف الحركة التجارية في صيدا وغيرها من سواحل بلاد الشام، لانقطاع البلدين المتحاربين عن الاستيراد[٢].

كانت سلطات صيدا المحلية تحدد الأسعار لكافة السلع وتراقب تنفيذها، وتوقع غرامات على المخالفين، خصوصاً في المواد التي اعتبرها قانون العقوبات العثماني ضرورية لكل مواطن، وهي الخبز واللحم والحطب.

والخبز في صيدا كان نوعين: الخبز البلدي والخبز السميد[٣]. وفي سنة ١٩٠٩ مثلاً عدلت بلدية صيدا سعر الخبز ثلاث مرات كلها كانت لمصلحة المستهلك. ففي أيار كان سعره خمسة قروش لرطل السميد منه، وأربعة للبلدي،[٤] وفي الشهر التالي جعلته أربعة قروش وثلاثين بارة لخبز السميد وثلاثة قروش وعشرين بارة لرطل الخبز البلدي[٥]، وبعد اربعة أيام انقصت البلدي إلى ثلاثة قروش وخمس بارات فقط[٦]. وفي السنة التالية جعلت رطل

(١) احمد عارف الزين، ص ١٣٠.

(٢) لسان الحال، العدد ٣٨١٢، في ١٦ ايار ١٨٩٨.

(٣) اما في بيروت فكان الخبز ثلاثة انواع هي البلدي (وكان على ثلاث درجات عال ووسط واسمر) والرومي (وكان ثلاث درجات كالبلدي) والتنوري (اي المرقوق) وكان اعلاها سعرا الرومي العال والتنوري (الاقة بثمانين بارة) فالرومي والبلدي الوسط (٧٠ بارة) فالاسمر منهما (٦٠ بارة) وهذه كانت اسعار الخبز في اواخر القرن التاسع عشر راجع ثمرات الفنون، العدد ١١٤٨، في ١٥ ايلول ١٨٩٧.

(٤) بلدية صيدا قرار نمرو ٦٢ في ٥ مايس (ايار) سنة ١٣٢٥ (١٩٠٩).

(٥) بلدية صيدا قرار نومرو ٨٥ في ٢٥ حزيران ١٣٢٥

(٦) بلدية صيدا قرار نومرو ٨٨ في ٢٩ حزيران ١٣٢٥

خبز السميد خمسة قروش وعشر بارات والخبز البلدي أربعة قروش للرطل منه،[1] وظل هذا السعر تقريباً حتى الحرب العالمية الأولى[2].

هذه الأسعار كان يجري اعلام اصحاب الأفران وباعة الخبز بها مباشرة حتى يتقيدوا بها، فإن لم يفعلوا كان مفتشو البلدية لهم بالمرصاد «ضبط مفتش البلدية أنيس المجذوب المدعو محمود أبو الشامات يبيع الخبز بسعر أعلى من المقرر. وقد وافق المجلس البلدي على تغريمه مجيدياً وربعاً تطبيقاً للمادة ٢٥٤ من قانون العقوبات»[3] كما كان عقاب أحمد ابراهيم القبرسلي دفع عشرين ربع مجيدي لأنه باع الخبز السميد أعلى من التسعيرة وانقص من وزن الخبز المباع[4].

وفي سنة ١٨٧٠ صدر «نظام الخبازين»، وبموجبه صار فتح فرن جديد يتطلب اجازة من السلطات، وان يجري فيه وسائل التطهير والنظافة الدائمة، كما فرضت على صاحب الفرن الا يقفله يومين متتاليين بدون اسباب مشروعة، والا يباع الخبز إلا في الأماكن التي حددتها البلدية.

ولتعرف مصدر الخبز المباع، فرضت على كل فرن ان يضع رقماً خاصاً على خبزه ليجري التعرف إليه، ومنعت بيع الخبز البائت مع الطازج، وفرضت على من يبيع الخبز دون أوراق تحفظه أو دون وزن غرامة جزائية من بشليكين إلى عشرة بشالك.

كما فرضت على من يوّد الاشتغال بالافران ان يكون صحيح البنية خالياً من الامراض خصوصاً الجلدية منها[5].

---

(١) بلدية صيدا قرار نومرو ٧١ في ١٥ تموز ١٣٢٦.

(٢) بلدية صيدا نومرو ٩٩ في ٢٥ كانون اول ١٣٣٠ (١٩١٤). وللمقارنة فان اسعار الخبز في بيروت لسنة ١٩١٣ كانت ستة قروش لرطل الخبز من الباب الاول وخمسة قروش وثلاثين بارة لرطله من الباب الثاني وخمسة قروش لرطله من الباب الثالث. وفي دمشق كان سعر الخبز أرخص. راجع الاتحاد العثماني، العدد ١٣٤١، في ٢٦ شباط ١٩١٣.

(٣) بلدية صيدا قرار نومرو ١٢٣ في ٢٦ اغستوس ١٣٢٥.

(٤) بلدية صيدا قرار نومرو ٩٩ في ٢٥ كانون الاول ١٣٣٠

(٥) نظام الخبازين في ١٣ ربيع الآخر ١٢٨٧ هـ، الدستور، ج ٢، المواد ١، ٥، ٦، ١٩، ١٤، ١٥، ٢٤، ٢٦، ص ٤٧٠ - ٤٧٣.

كما فرضت الأنظمة على البلدية مراقبة عيارات الوزن لدى بائعي الخبز والخضار ومن ماثلهم من باعة المواد الغذائية، حتى اذا وجدت فيها شيئاً ناقصاً أو بضاعة تالفة أو فاسدة، ضبطت صاحبها، وغرّمته بجزاء نقدي[1].

كما كان ممنوعاً، وضع مواد أو أدوات كالبراميل أو الصناديق أو غيرها، أمام المحلات خارجة عن حدّها، حيث تعوق المرور، وألزمت اصحابها برفعها بعد دفع جزاء نقدي[2].

كما فرضت على القصابين (اللحامين) أن يحفظوا الذبائح في خزائن مقفلة ذات شريط، لحفظ اللحم من اعتداء الذباب والحشرات الأخرى[3].

كما حرمت عليهم ذبح الحيوانات، من غنم أو ماعز أو بقر، في محلاتهم، بل يتم ذلك في الأماكن التي تخصصها الضابطة حفظاً للصحة العامة[4].

ولم يقتصر الأمر على مراقبة سعر الخبز أو صحة وزنه، بل اهتمت البلدية كذلك بجودته، وأصدرت قراراً إلى كافة العاملين بانتاج الخبز، ان يعتنوا بنظافته وبخبزه جيداً، بحيث لا يباع إلا أرغفة الخبز الجافة[5]. ولما اكتشفت البلدية ان الشيخ وهبي شعيب يبيع طحيناً غير صالح للأكل داهمت محله وصادرت ما عنده، وشكلت لجنة من محمود كالو وعمر المجذوب لتفتيش مستودعات التجار ومصادرة الكميات الفاسدة[6].

وشغل اللحم حيزاً مهماً من عمل البلدية، لأنها ظلت تشدد الرقابة على أسعاره وأنواعه وجودته، بحيث ان الأمر تطور، في بعض السنوات، إلى صراع عنيف بين البلدية والقصابين، كان الفوز فيه للبلدية من أجل المستهلك

---

(١) تعليمات بحق عموم وظائف مجلس الدائرة البلدية في ٢٣ ربيع الاول سنة ١٢٨٤ هـ. الدستور، ج ٢، المادة ٨، ص ٤٣٦.

(٢) المادة ١٤ من النظام المذكور، ص ٤٣٨.

(٣) نظام تعليمات الضابطة فيما يختص بمنع بعض الاشياء في ٢٣ محرم ١٢٧٨، الدستور، ج ٢، المادة ١٠، ص ٦٧٣.

(٤) النظام المذكور، ص ٦٧٣. المادة ١١.

(٥) بلدية صيدا، قرار نومرو ٨٥ في ٢٥ حزيران ١٩٠٩.

(٦) بلدية صيدا، قرار نومرو ٢٤ في ١٥ نيسان ١٣٢٦.

الصيداوي خصوصاً الطبقة الفقيرة منه.

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين كانت أسعار اللحوم، كالغنم والبقر، وكذلك السمك، رخيصة نسبياً ولا ترهق أحداً من المستهلكين، ولكنها منذ سنة ١٩٠٧ أخذت بالارتفاع الشديد، بحيث بلغ سعر رطل اللحم آنذاك أربعة وعشرين قرشاً، وساهم الصيادون بزيادة وطأة الأزمة برفع أسعار السمك كثيراً، بحيث ان السلطات آنذاك لم تتمكن من الحدّ من طمع القصابين وجشع سماسرة السمك[1].

ولكن خلال بضعة أشهر استعادت البلدية زمام المبادرة، وفي سنة واحدة (هي ١٩٠٩) غيّرت أسعار اللحم ثلاث مرات لمصلحة المستهلك. ففي آذار من تلك السنة اقرّت البلدية ان تكون اوقية اللحم بسبعين بارة، وأرسلت الدلال يطوف في الأسواق لنشر السعر الجديد[2]. وفي آيار من السنة نفسها، عادت فخفضت السعر إلى قرش وعشرين بارة لاوقية اللحم المعلوف العال، وقرش وخمس عشرة بارة للاوقية من اللحم الجفالي العادي[3]. ثم في حزيران انزلت السعر إلى خمس وستين بارة فقط لاوقية لحم الضأن، وخمس وأربعين للاوقية من لحم الماعز[4]. ويبدو انه لما سعرت البلدية اللحم من جديد في شهر آب من السنة نفسها، وخفضته إلى خمس وخمسين بارة لاوقية الغنم[5]، لم يعد القصابون في صيدا يطيقون صبرا، فاحتجوا على السعر الجديد وطلبوا تعديله، لكن البلدية أصرّت عليه، مما دفع هؤلاء إلى اعلان الاضراب والامتناع عن بيع اللحم كلية.

لكن البلدية لم تتراجع، واستمرت في صراعها مع القصابين، فلما تقدم ابراهيم القبرصلي بعرض مضمونه ان يبيع اللحم حسب التسعيرة الجديدة شرط

---

(١) توما كيال: تجارة صيدا وزراعتها وصناعتها، الشرق، مجلد ١١، عدد ٣، آذار ١٩٠٨، ص ١٧٨.

(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ٣٦ في ١٢ مارت ١٣٢٥ (١٩٠٩).

(٣) بلدية صيدا، قرار نومرو ٦٢ في ٥ مايس (ايار) ١٣٢٥.

(٤) بلدية صيدا، قرار نومرو ٨٨ في ٢٩ حزيران ١٣٢٥. وكان القرش يعادل اربعين بارة تقريبا.

(٥) بلدية صيدا - قرار نومرو في ١٨ اغستوس ١٣٢٥

ألاّ يذبح أحدٌ غيره في صيدا، سارع المجلس البلدي إلى الموافقة[1]. وخشية من وقوع المدينة في أزمة لحوم، أبرقت إلى مصباح الدنا، أحد كبار تجار الغنم في بيروت، تستوضح امكانية مساعدتها بهذا الخصوص، فأجابها انه على استعداد لتصدير ٢٥٠ رأساً من الغنم إلى صيدا فوراً بسعر ٨٦ قرشاً للرأس الواحد، وقد أقر المجلس البلدي في صيدا الصفقة وشكلّت لجنة من عضوين تشرف على بيع تلك الأغنام في السوق.[2] ويبدو ان القصابين أذعنوا للسعر الجديد وعادوا للعمل[3].

لكن القصابين عادوا إلى الإضراب من جديد في ربيع سنة ١٩١٠ احتجاجاً على التسعيرة التي كانت قد وضعتها البلدية للحوم. واتخذت البلدية، في هذه المرة أيضاً، قرار المواجهة معهم. فأرسلت «سليم آغا» لشراء أغنام من بيروت بقيمة خمسين ليرة عثمانية، وذبحها وتوزيعها بمعرفتها[4]. وشكلت لجنة من الشيخ عبد الحليم لطفي وهاشم البزري للاشراف على تلك العملية[5]. وبعد أن وردت كمية الأغنام المشتراة، وذبحت ووزعت بسعر خمسين بارة للاوقية، اجرت البلدية صفقة جديدة مع بيروت بقيمة خمسين ليرة عثمانية أخرى، لأن القصابين قرروا متابعة الاضراب[6].

إلى جانب التسعيرة، اهتمت البلدية بنوعية اللحم وجودته أيضاً، وكانت تمنع ذبح الحيوانات إلاّ في سن معينة[7]. فلما ثبت للمجلس البلدي أن القصاب الشيخ محمد النابلسي قد ذبح ذبيحة انثى (لم يحدد نوعها) وهي حامل، وان

---

(١) بلدية صيدا، قرار نومرو في ٢٠ اغستوس ١٣٢٥.
(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٢٨ في ١٥ ايلول ١٣٢٥.
(٣) لا توضح سجلات البلدية فيما اذا جرت تسوية ما، او أنّ القصابين رضخوا للتسعيرة.
(٤) بلدية صيدا قرار نومرو ٣٣ في ٢٢ نيسان ١٣٢٦ (١٩١٠).
(٥) بلدية صيدا قرار نومرو ٣٥ في ٢٦ نيسان ١٣٢٦.
(٦) بلدية صيدا قرار نومرو ٣٨ في ٢٨ نيسان ١٣٢٦.
(٧) كان ممنوعا ذبح الابقار قبل بلوغها سنتين ونصفا، الا اللازمة للتناسل فلا تذبح قبل سن الخامسة عشرة، والمستخدمة في الحراثة لا تذبح قبل سن الثانية عشرة، اما الثيران المستخدمة للشي (التلقيح) فلا تذبح قبل بلوغها سن الخامسة. وكان المخالف يتعرض للمجازاة بوجب القوانين المرعية راجع القرار البلدي رقم ١٠٨، في ٢٥ اغستوس ١٣٣٢.

تلك المخالفة قد تكررت منه، وضع عليه المجلس البلدي اثقل الغرامات في هذا المجال وهي عشرون بشلكا[1]. وضبط مفتشو البلدية بقرة ذبحها الحاخام داوود اليَمَني حسب تقاليده الدينية، وذلك في قرية مغدوشة، ولما كان ذلك مخالفاً للقانون فقد بيعت الذبيحة إلى القصاب حسن القلعاوي بمبلغ ٢٦ قرشاً، والزم الحاخام بدفع غرامة نقدية قدرها ليرة عثمانية[2]. ولما عاين طبيب البلدية السمك الذي يبيعه درويش الصيص، وجده فاسداً لا يصلح للأكل، فتقرر مصادرته وإتلافه وتغريم درويش المذكور نصف ليرة عثمانية[3].

ولم تهمل البلدية وضع تسعيرة لكافة المواد الغذائية والخضار، ومن متابعة سجلات البلدية لتلك الفترة، يتبين أن البلدية كانت حاضرة دوماً في السوق، تحسب العرض والطلب وتقرر التسعيرة اللائقة، بحيث أنه لم يكن يمض اسبوع واحد دون ان تصدر البلدية لائحة بالأسعار مرة أو أثنتين، ولقد اخترنا نماذج من تلك الأسعار في أوقات مختلفة ترسم لنا جانباً من الواقع الاقتصادي الذي كان قائماً آنذاك في مدينة صيدا.

---

(١) بلدية صيدا قرار نومرو ١٧٨، في ١٨ كانون الاول ١٣٢٥.
(٢) بلدية صيدا قرار نومرو ١٦٦، في ١٣ تشرين الثاني ١٣٣٢
(٣) بلدية صيدا قرار نومرو ١٨٣. في ١ شباط ١٣٢٥.

في ربيع سنة ١٩٠٩ أصدرت بلدية صيدا لائحة بأسعار المواد الغذائية كما يلي:

رطل اللبن	قرشان وعشر بارات	الفرفحينة	قرش وعشرون بارة
رطل الخيار الصغير العال	قرش وعشرون بارة	المشمش	اربعة قروش وعشرون بارة
رطل الخيار الكبير	الأربعة بتليك	البطاطا	قرشان وعشرون بارة[1]
الكوسا	الاربعة بتليك		
الفاصوليا الخضراء	قرش وعشرون بارة		

وفي صيف ١٩١٠ كانت الأسعار كما يلي:

رطل الباذنجان البلدي	قرش و٣٥ بارة	رطل الخيار الصغير	قرش و٢٠ بارة
رطل البامية الصغيرة	اربعة قروش و٢٠ بارة	رطل القثاء	قرش واحد
رطل البندورة	قرش وعشر بارات	رطل البطاطا	قرشان
رطل الملوخية	قرش واحد	رطل البامية الكبيرة	قرشان[2]
الكوسا	السبعة بتليك		

وعندما وجدت البلدية مخالفة من باعة الخضار حسن الشامي ومحي الدين التمرجي ومصطفى الابريق غرَّمت كلاً منهم خمسة بشالك. [3]

كذلك وضعت تسعيرة لبعض المواد الإستهلاكية غير الغذائية، فكان سعر صندوق الكاز (ماركة الباطر والسبع) خمسة وستين قرشاً، والصندوق

(١) بلدية صيدا قرار نومرو ٦٢، في ٥ مايس ١٣٢٥.
(٢) بلدية صيدا قرار نومرو ٧١، في ١٥ تموز ١٣٢٦.
(٣) بلدية صيدا قرار نومرو ٧١، في ٢٦ مايس ١٣٢٥.

الأمريكاني ستين قرشاً. كما كان تحديد سعر المادة الغذائية حسب أنواعها، فرطل الأرز من صنف عين البنت كان بثمانية قروش، والأرز الإنجليزي بستة، كما كان سكر القطع (الحجر) بعشرة قروش [1].

وحرّمت القوانين بيع أية سلعة أو مادة غذائية فاسدة تحت طائلة العقوبة، فقد قضت المادة ٢٥٧ من قانون الجزاء الهمايوني بأن من يبيع فواكه وثماراً عفنة أو تالفة بسبب بقائها في دكانه فترة طويلة يجازي من ستة إلى عشرة بشالك، وعليه طرحها في النهر أو البحر أو القاؤها خارج المدينة حفاظاً على صحة المواطنين، [2]

فلما ظهر في أسواق صيدا سمن مغشوش، شكلت البلدية لجنة من محمود كالو، وهاشم البزري، وعمر أبو ظهر (عن البلدية) وعمر نعماني، ويونس القبرصلي وشحادة نايفة (عن التجار) لضبطه [3].

ويمكن أن تقدم لنا مؤشراً على مستوى المعيشة في صيدا في أوائل القرن العشرين، النفقة الشهرية التي فرضها القاضي الشرعي لمطلقة وإبنتها ذات الشهور التسعة، بعد أن تداول في الأمر مع ذوي الخبرة في أحوال السوق:

سبعة ارطال ونصف	حنطة	رطل بصلا
نصف رطل	زيتاً	رطل عدساً
اوقية ونصف	سمناً	حمل واحد حطباً
نصف رطل	صابوناً	ثماني اواق لحماً
ثلاثة أرطال	برغلاً	رطل كازا

بالإضافة إلى خضار بقيمة عشرة قروش شهرياً وكسوة سنوية بست ريالات مجيدية. [4]

---

(١) بلدية صيدا قرار نومرو ٩٥، في ١٦ كانون الثاني ١٣٣٠.
(٢) الدستور، ج ١ ص ٣٧٢.
(٣) بلدية صيدا قرار نومرو ٢١ في ١٤ شباط ١٣٢٤.
(٤) المحكمة الشرعية سجل ٢١، نومرو ٢٢ ص ١٦، في ١٦ شعبان ١٣٣٠ هـ (١٩١١).

٥ - طرق النقل التجاري:

ارتبطت صيدا تجارياً مع مدن الداخل براً، ومع مرافىء سوريا والخارج بحراً، واعتمدت على النقل التجاري البحري أكثر من اعتمادها على الطرق البرية.

ذلك إن النقل البري كان غالياً إذ كان يكلف ١٥٠ - ١٦٠٪ من قيمة البضاعة عموماً، بالإضافة إلى رداءة الطرق وخطورة المسالك، حيث كانت القوافل تتعرض لعمليات سلب ونهب، لا تقتصر على خسارة البضائع بل تتعداها، أحياناً إلى أرواح المسافرين و «المكارية» الذين يحرسون القافلة. ومن هنا فقد كانت تجرى الإستعدادات العظيمة عندما تتهيأ القافلة للرحيل. وكانت مدة سير القافلة بين دمشق وصيدا وبيروت أربعة أيام [١]. وظلت القوافل واسطة النقل الرئيسية في البر طوال القرن التاسع عشر، رغم بدء استخدام العربات منذ النصف الثاني لهذا القرن [٢].

أما البحر فقد كان الطريق الرئيسي لتجارة صيدا، التي ظلت الثلث الأول من القرن التاسع عشر الميناء الرئيسي لدمشق وداخل سوريا، إلا أن هذا المركز أخذت تحتله بيروت بفضل موقعها وتقدمها في العمران والسكان، لكن ذلك لم يمنع بقاء صيدا المحطة الساحلية الأقرب لدمشق [٣]. وظلت المناطق المجاورة لصيدا، مثل صور وبلاد بشارة ومرجعيون والموانىء الساحلية حتى حيفا، تعتبر المدينة مركزاً رئيسياً للتعامل التجاري معها [٤]. وبينما كان ميناء بيروت يعج بالسفن في أوائل القرن التاسع عشر، كانت السفن الأجنبية تشاهد لماماً في ميناء صيدا [٥]. لكن السفن العثمانية لم تنقطع عن الإبحار بينه وبين ميناء بيروت [٦].

---

(١) علي الحسني: ص ٢٠٥.

(٢) عبد الكريم غرايبة: ص ١٥٦.

(٣) علي الحسني: ص ١٩٩.

(٤) توما كيال: الحركة التجارية في صيدا، المشرق، مجلد ٨، العدد ٧، ١٥ نيسان ١٩٠٥، ص ٣٢٧

(٥) A Handbook for travellers op. cit. vo1.2 p. 378

(٦) القنصلية الأميركية ت /٣٦٧ ج ١١ التقرير السنوي للقنصل الأميركي العام في بيروت لسنة ١٨٧٣.

والجدول التالي الملخص عن التقارير القنصلية الأميركية، يظهر لنا مدى تطور حركة السفن في ميناء صيدا في أواسط القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين:

السنة	عدد المراكب	حمولتها	نوعها
١٨٦٢ (١)	٣٠	غير محددة	
١٨٦٣ (٢)	٤١	غير محددة	
١٨٦٤ (٣)	٣١	٤٢١٣ طناً	
١٨٦٥ (٤)	٦٣	٣٣٨٢ طناً	
١٨٦٦ (٥)	٧٤ مركباً	٥١٥٠ طناً	نوعيتها غير محددة
١٨٦٨ (٦)	٥١ مركباً		
١٨٨٥ (٧)	٢ مركباً	٨٢٤ طناً	بخارية
	٦٢ مركباً		شراعية
١٨٨٦ (٨)	٢ مركباً	٦٧٧ طناً	بخارية
	٣٣ مركباً	٣٤٣٧ طناً	شراعية .
١٩٠٤ (٩)	٢٤٦ مركباً	٣٩٨٢٤ طناً	بخارية
	٧٦٦ مركباً	٩٢٥٠ طناً	شراعية
١٩٠٥ (١٠)	١٦٥ مركباً	٣٨٨٦٠ طناً	بخارية

(١) (٢) القنصلية الأميركية : ت/ ٣٦٧ ،ج ٥ التقرير السنوي للقنصل الأميركي العام في بيروت لسنة ١٨٦٣ .

(٣) القنصلية الأميركية ت/٣٦٧، ج ٥ رسالة القنصل الأميركي في صيدا شبلي أبيلا ، في حزيران ١٨٦٥ .

(٤) القنصلية الأميركية : ت/٣٦٧ ج ٥ رسالة شبلي ابيلا في ٣٠ أيار ١٨٦٦ ملحقة برسالة القنصل الأميركي العام في بيروت AUGUSTUS JOHNSON .لرقم ٢٦٥، في ١٢ حزيران ١٨٦٦ .

(٥) القنصلية الأميركية ت/٣٦٧ ج ٦ ، رسالة شبلي ابيلا في ٢٥ تموز ١٨٦٧، ملحقة برسالة القنصل الأميركي العام في بيروت في ١٢ آب ١٨٦٧ .

(٦) القنصلية الأميركية ت/٣٦٧ ج ٧ ، رسالة شبلي ابيلا في ١٠ أب ١٨٦٩، ملحقة برسالة القنصل الأميركي العام رقم ١٠٤ في أيلول ١٨٦٩ .

(٧) القنصلية الأميركية ت/٣٦٧، ج ١٦ ، رسالة شبلي ابيلا رقم ١٢٩ ؛ في ١٣ تموز ١٨٨٥

(٨) القنصلية الأميركية ت/٣٦٧، ج ١٦ ، رسالة شبلي ابيلا ، في ١ تموز ١٨٨٦ .

(٩) توما كيال: الحركة التجارية في صيدا ، المشرق، مجلد ٨ ، عدد ٧ ، في ١٥ نيسان ١٩٠٥ ، ص ٣٢٨ .

(١٠) توما كيال: ملاحظات عمومية على تجارة صيدا ، المشرق مجلد ٩ ، عدد ٤ في ١٥ شباط ١٩٠٦ ، ص ١٥٨ .

	٧٣٨ مركباً	١٠٦٩٦ طناً	شراعية
١٩٠٧ (١)	١٥٣ مركباً	٤٥٣٠١ طناً	بخارية
	٨٨٢ مركباً	١٠١٩٠ طناً	شراعية

إن الإحصائية آنفا تبين لنا، بشكل إجمالي، حركة السفن في ميناء صيدا خلال أربعين سنة تقريباً، ونستنتج منها ملاحظات عامة أبرزها:

إن عدد السفن العاملة في ميناء صيدا كان، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في تناقص مستمر. بالإضافة إلى أن السفن الأجنبية كانت نادرة، والقسم الأعظم من السفن التي شكلت حركة ميناء صيدا كانت عثمانية (سورية أو تركية أو مصرية).

كما إن الأرقام تبرز لنا نشاطاً متزايداً في ميناء صيدا منذ مطلع القرن العشرين، وإن الحركة، بشكل عام، كانت تتزايد سنة بعد أخرى، خصوصاً بالنسبة للسفن البخارية، ولما كان معظم السفن البخارية أجنبياً، فمعنى ذلك إن عدد السفن الأجنبية التي كانت تبحر إلى ميناء صيدا قد إزداد خلال مطلع القرن العشرين، ولعل أحد أسباب ذلك إن طرق العربات بين صيدا وبيروت، وصيدا وأقليم التفاح وجزين كان قد تم إنجازها، [٢] كذلك إزداد تبادل السلع بين صيدا ومدن الساحل (صور وعكا وحيفا) وبعض مدن الداخل (النبطية وحاصبيا وراشيا) [٣] منذ سنة ١٩٠٥، بالإضافة إلى أن تجار صيدا أخذوا ينشئون علاقات مباشرة، مع موانىء أوربا، حيث تم شحن كثير من البضائع الأوروبية إلى ميناء صيدا مباشرة، دون الحاجة إلى ميناء بيروت كوسيط (٤).

---

(١) توما كيال: تجارة صيدا وزراعتها وصناعتها، المشرق، مجلد ١١، عدد ٣ في آذار ١٩٠٨، ص ١٨٠.

(٢) توما كيال: الحركة التجارية في صيدا، المشرق، مجلد ٨، عدد ٧ في ١٥ نيسان ١٩٠٥، ص ٣٢٨.

(٣) توما كيال: أهمية تجارة صيدا، المشرق، مجلد ٩، عدد ٤ في ١٥ شباط ١٩٠٦، ص ١٥٧.

(٤) مكتب السجلات العامة ف.و ٢١١٧/١٩٥ تقرير القنصل البريطاني العام في بيروت DRUMMOND HAYعن «التجارة والملاحة في سوريا» ١٥ نيسان ١٩٠٢.

٦ - الصادرات والواردات:

بدأت تجارة صيدا بالتقهقر منذ أواخر القرن الثامن عشر، وإستمرت كذلك مع بداية القرن التاسع عشر، بينما أخذت بيروت تزدهر تجارياً وتحتل مكانة صيدا بالتدريج [١].

فقبل سنة ١٨٠٨ كانت صيدا تصدر أقمشتها الحريرية والكتانية إلى قبرص مباشرة، ولكنها منذ ذلك الوقت صارت تصدرها عن طريق ميناء بيروت، وأخذ إعتمادها على بيروت يتزايد بمرور القرن، حتى إنه في سنة ١٨٣٣ أصبحت تجارة دمشق مع بيروت، تعادل تجارتها مع صيدا وصور وعكا معاً [٢].

وبرغم ذلك التدهور فقد احتفظت صيدا بعلاقتها التجارية المميزة مع دمشق لسهولة إتصالها بها، وعدم إنقطاع الطريق شتاءاً، كما هو الحال بالنسبة للطريق بين بيروت ودمشق. بالإضافة إلى أن كثيراً من المدن المجاورة لصيدا، إستمرت في إستخدام مينائها كمركز شحن وتوضيب لبضائعها الذاهبة إلى أوروبا، [٣] كما إن سكان تلك المناطق كانوا يشترون ما يحتاجونه من بضائع من صيدا، لرخص أسعارها عن بيروت [٤].

تعاملت صيدا تجارياً مع معظم موانيء الساحل السوري (بيروت وطرابلس واللاذقية وصور [٥] وعكا وحيفا ويافا) ومع الداخل (دمشق وحلب وجبل لبنان) ومع موانيء مصر (دمياط والإسكندرية) ومع أزمير وإسطنبول،

---

(١) انشئت منارة بيروت سنة ١٨٦٢ وكانت أول منارة على الساحل السوري، واعطي امتياز انشاء مرفأ فيها سنة ١٨٨٩، وباشر عمله فعلاً في نيسان ١٨٩٣.

(٢) علي الحسني: ص ١٩٩.

(٣) راتب الحامي: ص ٤٩.

(٤) توما كيال: تجارة صيدا وزراعتها وصناعتها، المشرق، مجلد ١١، عدد ٣، آذار ١٩٠٨، ص ١٧٤.

(٥) في سنة ١٩٠٨ مثلاً كانت أربع مراكب مشحونة خروباً مبحرة من صيدا إلى صور لإفراغ حمولتها في الباخرة الإنجليزية «أستردام» الراسية بميناء صور، لكن عاصفة واجهتها قرب شاطيء ...دلون فغرقت إحدى المراكب بحمولتها. راجع الإقبال العدد ٢٢٩، في ٦ كانون ثاني ١٩٠٨.

وقبرص والجزر اليونانية. كذلك إرتبطت مع أوروبا بطريق مباشر أو عن طريق ميناء بيروت.

ومن الموانىء التي كان لها صلة تجارية بميناء صيدا، مباشرة أو عن طريق ميناء بيروت، موانىء بنغازي وطرابلس (على الساحل الليبي) ومرسيليا (في فرنسا) وليفربول ولندن (في إنجلترا) وأوديسا (على ساحل البحر الأسود).

ومن إحصائية لحركة ميناء صيدا التجارية يتبين إن وارداتها لسنة ١٨٦٢ كانت:

من بيروت	جلود	٢٨٠٠ كيلو غرام	بقيمة	٨٠ الف فرنك
	قهوة		بقيمة	١٠ آلاف فرنك
	سكر (١)		بقيمة	٢٠ الف فرنك
	ملح		بقيمة	٢٥ الف فرنك
	نيلة			بقيمة ١١٠ الف فرنك
	خام			بقيمة ٢٠٠ الف فرنك
	قطن	١٢٠٠ بقجة	بقيمة	٣٠ الف فرنك
	طرابيش	٩٠٠ دزينة	بقيمة	٢٠ الف فرنك
	سلع مختلفة		بقيمة	٢٠٠ الف فرنك
من صور	سلع مختلفة		بقيمة	٥ آلاف فرنك (٢)
من عكا	حنطة		بقيمة	٤٠ الف فرنك
	سلع مختلفة		بقيمة	٢٠ الف فرنك
من يافا	سلع مختلفة			بقيمة ١٥ الف فرنك
من طرابلس	حنطة		بقيمة	٢٠ الف فرنك
	سلع مختلفة		بقيمة	٢٠ الف فرنك
من حلب	سلع مختلفة		بقيمة	١٠ آلاف فرنك
من دمشق	سلع مختلفة		بقيمة	٧٠ الف فرنك
من قبرص	ملح		بقيمة	٧٠ الف فرنك
	سلع مختلفة		بقيمة	٥٠ الف فرنك
من الجزر اليونانية	سلع مختلفة		بقيمة	٥٠ الف فرنك

(١) كان السكر المستورد أنواعاً فمنه «الدَّرْس الناعم» و «الشُّقَف» وسكر «القوالب».

(٢) بلغ مجموع قيمة ما استوردته صيدا من بيروت ٨٣٧ الف فرنك، ومعظمها بضائع واردة إلى بيروت من الخارج.

من مصر	ارز [1]	٧٥٦ الف كيلو	بقيمة	٢٨٠ الف فرنك
	قهوة		بقيمة	١٥ الف فرنك
	ملح		بقيمة	٣٠ الف فرنك
سلع مختلفة		بقيمة		٢٥٠ الف فرنك[2]
من بلدان مختلفة	سلع مختلفة		بقيمة	١١٧ الف فرنك [3]

أما صادرات ميناء صيدا فكانت بالكميات وإلى المناطق التالية:

إلى بيروت:	حرير	بقيمة	٣٥ الف فرنك
	موز	بقيمة	٥ آلاف فرنك
	زيت	بقيمة	١٠ آلاف فرنك
	مشمش	بقيمة	الف فرنك
	شرانق حرير	بقيمة	٢١٠ الف فرنك
	قمح	بقيمة	٨ آلاف فرنك
	جلود	بقيمة	٣ آلاف فرنك
	برتقال	بقيمة	١٥ الف فرنك
	ليمون حامض	بقيمة	٧ آلاف فرنك
	تين مجفف	بقيمة	الف فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	٢٠ الف فرنك [4]
إلى صور	حرير	بقيمة	الفي فرنك
	جلود	بقيمة	الف وخمسمائة فرنك
	برتقال	بقيمة	الف وخمسمائة فرنك
	موز	بقيمة	٥٠٠ فرنك
	مشمش	بقيمة	١٥٠٠ فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	٥ آلاف فرنك (٥)
إلى عكا	حرير	بقيمة	٣ الاف فرنك
	جلود	بقيمة	١٥٠٠ فرنك

---

(١) كان الأرز المستهلك في صيدا أنواعاً منها الرز الذواتي الخصوص (وهو أجودها) ثم عين البنت والفيومي والرشيدي والجابوني (الياباني) والتجاري وكذلك الإنجليزي.

(٢) بلغ مجموع وارداتها من مصر ٥٧٥ الف فرنك.

(٣) بلغ مجموع مستوردات صيدا من مختلف البلدان ١,٨٩٩,٠٠٠ فرنك.

(٤) بلغت صادرات صيدا إلى بيروت ٣١٥ الف فرنك.

(٥) مجموع صادرات صيدا إلى صور بلغت ١٢ الف فرنك.

	سلع مختلفة	بقيمة	٥ آلاف فرنك [١]
إلى جبل لبنان	حرير	بقيمة	الفي فرنك
	برتقال	بقيمة	١٠ الاف فرنك
	ليمون حامض	بقيمة	الفي فرنك
	موز	بقيمة	خمسمائة فرنك
	مشمش	بقيمة	١٠ آلاف فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	٢٥ الف فرنك [٢]
إلى يافا	حرير	بقيمة	٤ آلاف فرنك
	جلود	بقيمة	الف وخمسمائة فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	٥ آلاف فرنك [٣]
إلى دمشق	حرير	بقيمة	١٥ الف فرنك
	برتقال	بقيمة	٨ آلاف فرنك
	ليمون حامض	بقيمة	٥ آلاف فرنك
	موز	بقيمة	الف فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	١٥ الف فرنك [٤]
إلى حلب	حرير	بقيمة	٥ آلاف فرنك
	جلود (٤ الاف قطعة)	بقيمة	١٢٥٠٠ فرنك
	موز	بقيمة	٩٥٠٠ فرنك [٥]
إلى القاهرة [٦]	حرير	بقيمة	٤٠ الف فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	٢٠ الف فرنك [٧]
إلى الإسكندرية	حرير	بقيمة	٢٥ الف فرنك
	جلود	بقيمة	الفي فرنك
	مشمش	بقيمة	٥٠٠ فرنك
	تين مجفف	بقيمة	الفي فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	٢٠ الف فرنك [٨]

---

(١) مجموع صادرات صيدا إلى عكا ٩٥٠٠ فرنك

(٢) مجموع صادرات صيدا إلى جبل لبنان بلغت ٤٩٥٠٠ فرنك.

(٣) مجموع صادرات صيدا إلى يافا بلغت ١٠٥٠٠ فرنك.

(٤) بلغت صادرات صيدا إلى دمشق ٤٤ الف فرنك.

(٥) بلغت قيمة صادرات صيدا إلى حلب ٣٢ الف فرنك.

(٦) بلغت قيمة صادرات صيدا إلى القاهرة ٦٠ الف فرنك.

(٧) لم تتوفر لدينا احصاءات بالعملة العثمانية، لهذه الفترة، مع العلم إن الليرة الفرنسية كانت تساوي في سوق بيروت لسنة ١٨٦٤ مبلغ ٩٧ قرشاً و ٣٠ بارة.

(٨) بلغت صادراتها إلى الإسكندرية بقيمة ٤٩٥٠٠ فرنك.

إلى دمياط	حرير	بقيمة	١٠ آلاف فرنك
	جلود	بقيمة	ألفي فرنك
	مشمش	بقيمة	٥٠٠ فرنك
	تين مجفف	بقيمة	٣ آلاف فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	٢٥ الف فرنك[١]
إلى اللاذقية	حرير	بقيمة	١٠ آلاف فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	١٠ آلاف فرنك[٢]
إلى اسطنبول	حرير	بقيمة	٢٢ الف فرنك
	موز	بقيمة	ألفي فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	١٠ آلاف فرنك[٣]
إلى الجزر اليونانية	حرير	بقيمة	٩ آلاف فرنك
	برتقال	بقيمة	٤ آلاف فرنك
	ليمون حامض	بقيمة	١٥ الف فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	١٥ الف فرنك[٤]
إلى قبرص	حرير	بقيمة	٤ آلاف فرنك
	سلع مختلفة	بقيمة	١٠ آلاف فرنك[٥]

وبذلك بلغت قيمة صادرات صيدا لتلك السنة، إلى مختلف البلدان ٧٢٣,٥٠٠ فرنك[٦].

من الأرقام الإحصائية السابقة يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

١ - إن مجموع واردات صيدا (١,٨٩٩ الفاً) يفوق صادراتها (٧٢٣,٥ الفاً) بحوالي مليون ومئة وستة وثمانين الف فرنك.

٢ - إن استيراد صيدا كان بالدرجة الأولى من بيروت (٨٣٧ الف فرنك) ثم من مصر (٥٧٥ الف فرنك) ثم تأتي قبرص بالدرجة الثالثة (١٢٠ الفاً) لكن

---

(١) بلغت صادراتها إلى دمياط ٣٠٥٠٠ فرنك.

(٢) بلغت صادراتها إلى اللاذقية ٢٠ الف فرنك.

(٣) بلغت صادراتها إلى اسطنبول ٣٤ الف فرنك.

(٤) بلغت صادراتها إلى الجزر اليونانية ٤٣ الف فرنك.

(٥) بلغت صادراتها إلى قبرص ١٤ الف فرنك.

(٦) القنصلية الأميركية ت/٣٦٧ ج ٤ من تقرير القنصل الأميركي في بيروت عن حركة التجارة في ميناء صيدا لسنة ١٨٦٢.

تجب ملاحظة إن معظم البضائع التي استوردتها صيدا من بيروت، هي بضائع أجنبية المنشأ كانت بيروت قد استوردتها.

٣ - إن أبرز واردات صيدا هي القهوة والملح والسكر والحنطة والأرز والنيلة والجلود والقطن والخام والطرابيش.

٤ - إن صادرات صيدا كانت بالدرجة الأولى إلى بيروت (٣١٥ ألف فرنك) ثم إلى مصر)١٤٠ الفاً) ثم جبل لبنان (٤٩٥٠٠ فرنك) فدمشق (٤٤ الفاً) لكن يجدر الذكر إن معظم الصادرات إلى بيروت ليست لاستهلاك أهل بيروت، ولكنها برسم التصدير للخارج.

٥ - إن أبرز صادرات صيدا هي: الحرير والموز والمشمش والبرتقال والليمون الحامض وشرانق الحرير والتين المجفف والجلود والزيت.

وفي نفس السنة كان عدد السفن التي أمّت ميناء صيدا ١٢٨٦ مركباً، حملت ٢٧٨٩٨ طناً.

وفي سنة ١٨٦٦ صدَّرت صيدا عن طريق الميناء تبغاً وحرير مشاقة وقطناً [١] وتيناً مجففاً وزبيباً وشرانق وحريراً مغزولاً وأقمشة حريرية صيداوية [٢]، وشرائح مشمش مجفف، وصابوناً وجلوداً، قيمتها جميعها ٨,٣٩٠,٠٠ قرشاً، وكان مجموع حمولة السفن في ميناء صيدا ٥١٥٠ طناً. ولا شك إن هذه الأرقام لا تُصوّر صادرات وواردات صيدا تماماً، لأن كمية لا بأس بها من صادرات صيدا ووارداتها كانت تأتي براً ولا تدخل ضمن هذه الأرقام [٣].

ويستفاد من التقارير القنصلية إن استهلاك صيدا من النفط الأميركي قد إزداد كثيراً سنة ١٨٨٠، وكان سعر صندوق الكاز الأميركي ستين قرشاً [٤]،

---

(١) كان ثُلثاً القطن يصدَّر إلى مرسيليا والباقي يصنَّع في صيدا.

(٢) كانت تصنع في صيدا أقمشة حريرية من حريرها الأبيض المسمى «صيداني» وكان سعر الرطل منه يتراوح بين ١٠ - ١١ قرشاً، وهو من الحرير الخشن.

(٣) القنصلية الأميركية ت/٣٦٧،ج ٦، رسالة شبلي ايلا من صيدا في ٢٥ تموز ١٨٦٧، ملحقة برسالة القنصل الأميركي العام في بيروت في ١٢ آب ١٨٦٧.

(٤) في أوائل القرن العشرين كان الحاج رجب الجبيلي وأولاده، وأحمد النقيب وعلي الكشتبان أكبر مستوردي الكاز في صيدا، ففي سنة ١٩١٠ استورد رجب الجبيلي خمسة آلاف صندوق كاز،=

كما استوردت كميات كبيرة من الخشب الأميركي، لاستهلاك معامل الخشب في صيدا التي تصنع صناديق لتعبئة الخمر (القار) الذي يصدر إلى فرنساء والحمضيات التي تصدر إلى أوديّسا. أما في مجال الصادرات لهذه السنة فقد نشط تصدير الشرانق (إلى فرنسا) والتبغ (إلى مصر) [1].

وفي سنة ١٨٨٤ صدرت صيدا كميات كبيرة من البرتقال والليمون إلى أوديسّا، كما ظلت علاقتها التجارية مع أمريكا بواسطة ميناء بيروت [2].

ويستفاد من التقارير القنصلية إن السفن البريطانية العاملة على البخار بدأت ترسو في ميناء صيدا بأعداد كبيرة منذ سنة ١٨٨٣، إذ دخلته في هذه السنة ١٤ باخرة بريطانية مجموع حمولتها ٧٥٠٣ اطنان [3] ويبدو إن هدف الإنكليز كان تقوية نفوذهم في بلاد الشام بعد استيلائهم على مصر.

ومنذ مطلع القرن العشرين أخذت الحركة التجارية في صيدا تزدهر وتزداد، خصوصاً منذ سنة ١٩٠٥، حيث اتسعت تجارة الأقمشة مثلاً، ويرجع ذلك إلى إزدياد عدد تجار الأقمشة فيها، وإلى إقبال أهالي المناطق المجاورة على الشراء من أسواق صيدا بدلاً من بيروت، توفيراً لمصاريف الإنتقال إلى بيروت، ونظراً إلى رخص الأسعار في صيدا عنها في بيروت، بالإضافة إلى أن التجار الصيداويين أخذوا يجلبون كثيراً من السلع التي كانت متوفرة في

= وفي سنة ١٩١٣ استورد احمد النقيب وعلي الكشتبان الكاز من روسيا وبلغ ما استورده الكشتبان ١٥٠٠ صندوق. وبموجب القوانين لم يكن مسموحاً لأي تاجر أن يضع في محله أكثر من ستة صناديق، ويضع الباقي في المستودع «كازخانة» الذي أنشأته البلدية لمصلحة تجار المدينة خوفاً من حدوث حرائق. راجع بلدية صيدا قرار نومرو ٧٣ في ١٩ تموز ١٣٢٦، وقرار نومرو ٧٤ في ٢٠ تموز ١٣٢٦، وقرار نومرو ٤٩ في الأول من تشرين الأول ١٣٢٩ (١٩١٢)

(١) القنصلية الأميركية ت/٣٦٧/ج ١٤ تقرير القنصل الأميركي العام في بيروت JOHN EDGARرقم ١٩٠ في ١٥ تشرين الأول ١٨٨٠.

(٢) القنصلية الأميركية ت/٣٦٧/ج ١٥ التقرير السنوي لعام ١٨٨٤ ملحق برسالة القنصل الأميركي العام في بيروت رقم ٩٩ في ٣١ تشرين الأول ١٨٨٤.

(٣) مكتب السجلات العامة ف.و ١٧٢٣/١٩٥ تقرير القنصل البريطاني في بيروت ELDRIDGEللسفير في اسطنبول EARL of DUFFERINفي ٢١ آذار سنة ١٨٨٤.

بيروت فقط. حيث قام التجار الصيداويون باستيراد الرز والكاز والسكر والبن والجلود وفستق العبيد مباشرة من بلدانها دون وساطة بيروت، مما جعل أسعارها في صيدا تقلّ عن أسعار مثيلتها في بيروت.

وكانت واردات صيدا لسنة ١٩٠٥ كما يلي:

كاز	٢٣ الف صندوق	من باطوم
	٧٥٠٠ صندوق	من أميركا
سكر	١٢ الف كيس	من الإسكندرية
أرز انجليزي	٢٤ الف كيس	من الإسكندرية
أرز رشيدي	٢٢ الف قفة	من رشيد
ملح	٢,٢٩٤,٥٠٠ كيلو	من بنغازي
طحين	١٢١٥ كيساً	من بيروت والشام وصاسون
حبوب	١٠٠ الف كيلة	من صفد وعكا وحيفا
	١٧٥ الف كيلة	من الشقيف وبلاد بشارة والجديدة وحاصبيا
حصر	١٠ آلاف حصيرة	من الإسكندرية
فستق العبيد	٨٠٠ كيس	بطريق الإسكندرية
خشب	حمولة ٥٠ قاكون	من (الأناضول)
جلود	٥٠ بالة	من الإسكندرية
أكياس	١٠ آلاف كيس	بطريق الإسكندرية
جبن عكاوي	٨٠٠ سحّارة	من عكا وحيفا
نيلة	٣٢٥٠ كيلو	بطريق بيروت
تنباك	بقيمة ٢٥ الف ليرة عثمانية	
تبغ	بقيمة ٢٦٠٠ ليرة عثمانية	
بصل	٢٥٢٧٢٠ كيلو	من طرابلس وقبرص
بن	١٤ الف كيلو	من عدن [١]

أما أهم الصادرات للسنة نفسها فكانت:

شرانق	٩٥ الف كيلو	إلى لبنان
	١٤٠ الف كيلو	بطريق (ميناء) صيدا

(١) توما كيال: أهمية تجارة صيدا، المشرق، مجلد ٩، عدد ٤، في ١٥ شباط ١٩٠٦، ص ١٥٧.

فول وحلبة	٦٤٣٠٠ كيلو	إلى ليفربول ومرسيليا
تين مجفف	٧٢ الف كيلو	إلى الإسكندرية
زيت	٤٨ الف كيلو	إلى الإسكندرية
زيتون	١٦٨٠٠ كيلو	إلى الإسكندرية
زبيب	٢٤٠٠٠ كيلو	إلى الإسكندرية
ماء الزهر	٦ الاف كيلو	إلى سوريا ومصر وإسطنبول
أكيدنيا	٣ الاف سحارة	إلى بيروت ولبنان وطرابلس
تبغ	٦٠٠ كيس	إلى الإسكندرية
رمان	٧٥٠ قنطاراً	إلى بيروت ومصر
جوز	بقيمة ٣ آلاف ليرة	إلى بيروت
بيض	٤٠ ألف بيضة	إلى الإسكندرية
(من قضاء صيدا)	٤٠٠,٦٠٠ بيضة	إلى بيروت
دجاج	(من قضاء صيدا)	٧٥ الف طير إلى بيروت

حمضيات يصدر منها يومياً في أوقات الموسم ١٥ الف حبة
إلى بيروت ولبنان وسوريا

و٤٦ الف صندوق	إلى إسطنبول وأوروبا
و١٤ الف صندوق	إلى ليفربول بانجلترا

وكمية غير محددة بواسطة المراكب الصغيرة إلى الإسكندرية وكانت قد دخلت ميناء صيدا في تلك السنة (١٩٠٥) ١٦٥ باخرة حمولتها ٣٨٨٦٠ طناً، و ٧٣٨ مركباً شراعياً حمولته ١٠٦٩٦ طناً [١].

يتبين من أرقام الصادرات والواردات، وتنوّعها، إن الحركة التجارية في صيدا في هذه الفترة كانت نشطة. كما إن علاقاتها الإقتصادية مع القرى والمدن المجاورة كانت قوية وفي تحسن مستمر، فكانت حاصبيا وراشيا وجديدة مرجعيون ترسل إليها القمح والشعير والسمن والصوف والشعر، وبلاد بشارة ترسل عبرها الفحم والقمح والعدس وأصناف الحبوب والدجاج والبيض، كما

---

(١) توما كيال: ملاحظات عمومية على تجارة صيدا، المشرق، مجلد ٩، عدد ٤ في ١٥ شباط ١٩٠٦، ص ١٥٨.

كانت عكا وحيفا تتاجر معها بالجبن المعروف بالعكّاوي، وكانت النبطية ترسل إليها كل ما كان يفيض من قمح، بعد إنتهاء سوقها الإسبوعي كل إثنين.

وفي تلك السنة إزدادت كميات الحرير المستخرج في صيدا، وكذلك كميات السمك المصاد في مياهها، وصدر معظمه إلى أسواق بيروت [١]. وقد استمر تعامل صيدا مع البلدان نفسها التي كانت تستورد منها أو تصدر إليها حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وإن اختلفت الكميات المصدرة أو المستوردة بين سنة وأخرى. كما إن حركة النقل في ميناء صيدا استمرت في التقدم، فبلغ مجموع السفن سنة ١٩٠٧ مثلاً ١٠٣٥ حملت ٥٥٤٩١ طناً [٢].

ثانياً - الصناعات والحرف:

شهد القرن التاسع عشر كساداً في الصناعة في صيدا، كبقية بلاد الشام، بسبب تدفق المصنوعات الأوروبية إليها Mass Production خصوصاً في النصف الثاني من ذلك القرن، بعد أن منحت القوانين الإصلاحية العثمانية التي أخذت بالصدور خلال تلك الفترة، الأوروبيين، تجاراً وصناعيين ورأسماليين، تسهيلات وإمتيازات حفزتهم إلى التعامل الكثيف مع السوق العثماني، وحوّلته إلى سوق إستهلاكية ضخمة لمصنوعاتهم [٣].

فالرسوم الضئيلة على المصنوعات الأجنبية (٨٪)، ومتانة تلك المصنوعات بالإضافة إلى تلبيتها لحاجة المستهلك، ادت إلى تفوقها على الصناعات الوطنية، وعجز هذه عن منافستها. كما إن الضغط السياسي الأوروبي قيد حرية السلطات العثمانية، في إتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية صناعتها وحرفها الوطنية، وأدى كل ذلك إلى كساد الصناعة الوطنية في القرن التاسع عشر [٤].

---

(١) توما كيال: المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٢) توما كيال: تجارة صيدا وزراعتها وصناعتها، المشرق، مجلد ١١، عدد ٣، في آذار ١٩٠٨، ص ١٨٠.

(٣) لوتسكي: ص ٣٧٤.

(٤) RODERIC H. DAVISON: reform in the ottoman Empire 1856 - 1876 New York 1963, p. 304.

ومن جهة أخرى فإن الإصلاحات الإقتصادية لم تكن كافية لنفض النظام الإقتصادي القائم على أسس اقطاعية، وتطوير صناعة رأسمالية وطنية، تستطيع الوقوف أمام الغزو الإقتصادي الأوروبي للبلاد العثمانية [١].

فالرسوم الجمركية على الصناعة الأجنبية بقيت ٨٪ حتى سنة ١٩٠٧، ثم إرتفعت إلى ١١٪، كما أن رسوم الشحن من أوروبا إزدادت. وكان ذلك حافزاً للصناعة الوطنية ان تبدأ النهوض من جديد لإستعادة مكانتها السابقة في السوق المحلي، رغم إن السلطات العثمانية لم تقدم لها الدعم المطلوب، بل إن المواطنين كانوا يلجأون إلى رشوة المسؤولين أحياناً ليفتحوا مصنعاً، أو ليبقوا آخر قيد العمل [٢].

فلما انشأ الاخوة أبيلاّ، مثلا، معملاً في صيدا لنسج الحرير وصنع الأثواب الشبيهة بالحرير الدمشقي (الألاجا) سنة ١٨٦٤، لم يستمروا واضطروا بعد فترة لاغلاقه، لعدم قدرتهم على منافسة الحرير القادم من أوروبا، لعدم تقديم السلطات أي عون لهم [٣].

ويبدو أن التجارة لم تتأثر كثيراً، مثل الصناعة، لقدرة التجار على الإستفادة من التدفق السلعي الأوروبي على الشرق، فعملوا كوسطاء بين أوروبا والداخل، بالإضافة إلى إقبالهم على شراء المواد الأولية بكميات ضخمة وتصديرها إلى أوروبا التي كانت بحاجة ماسّة إليها [٤].

لم تكسد الصناعة في بلاد الشام تماماً، بل بقيت بعض الصناعات التقليدية محافظة على مكانتها أمام المد الصناعي الأوروبي حتى مطلع القرن العشرين، عندما بدأت تزدهر في صيدا وفي غيرها من مدن بلاد الشام من جديد.

---

(١) لوتسكي: ص ١٥٢.

(٢) EDWIN PEARS: Turkey and its people op. cit.p. 55

(٣) القنصلية الأميركية ت/٣٦٧/ج ١١ تقرير القنصل الأميركي العام في بيروت عن سوريا لسنة ١٨٧٣.

(٤) ز. ليفين: الفكر الإجتماعي والسياسي الحديث في سوريا ولبنان ومصر، ترجمة بشير السباعي، =

١ - تقاليد حرفية:

إن صمود الصناعة الوطنية معظم القرن التاسع عشر، حتى مطلع القرن العشرين حيث بدأت تستعيد إزدهارها، عائد إلى أنها، في البداية، كانت ترتكز إلى قواعد إقتصادية سليمة، حيث كانت موادها الأولية موجودة في منطقتها أو في المناطق المجاورة. لكن ما أضعفها هو إتباعها نمطاً معيناً في الإنتاج لا تحيد عنه، أمام الصناعة الأوروبية التي كانت في تجدد مستمر [١]. رغم أن الصناعة الوطنية قد تكون إنتجتها يد ماهرة توارثت فنها وحرفتها جيلاً بعد جيل. لكن النمط الجامد في الإنتاج يصبح، مع مرور الوقت، عامل كساد لا عامل رواج، لأنه لا يعود يراعي أذواق الناس المتطورة، فالأقمشة الإنجليزية، القطنية والصوفية، لم تكن أكثر اتقاناً من مثيلتها الفرنسية، لكن هذه لم تلق الرواج الذي لاقته تلك، في أسواق بلادنا في القرن التاسع عشر، لأن الإنجليز فهموا أذواق السكان هنا وعملوا أقمشة تتلاءم معها. [٢] فالبضاعة الأوروبية عموماً كانت جديدة ومتقنة وجميلة، مما جعل المواطنين يقبلون على شرائها لأنها كانت تضفي على حياتهم الشرقية راحة وجمالاً [٣].

كانت الصناعة أو الحرفة اليدوية تتوارثها الأسرة الواحدة غالباً، فيأخذ « سرَّ الصنعة » الإبن عن أبيه، ويحتفظ به ليعلمه، بدوره إلى إبنه. وكان من نتيجة توارث الأسرة الواحدة لصنعة أو حرفة معينة وتخصيصها بها » إن يغلب إسم الصنعة على إسمها الأصلي، ويلصق بها فتعرف به وتشتهر بين الناس باللقب الجديد. وفي صيدا كثير من العائلات التي تحمل أسماء تدل على صنعة أو حرفة كانت قد إختصت بها، ويمكن أن تعطي فكرة عن الصناعات التي كانت رائجة آنذاك.

= بيروت ١٩٧٨، ص ١٢ - ١: اسامة عانوتي: الحركة الأدبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر، بيروت، ١٩٧١ ص ١٩ -٢ - علي الحسني، ص ١٩٣. ٣ - زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، ص ٥٠ .

ومن أمثلة تلك العائلات السروجي [١] والبني [٢] والنحّاس [٣] والروّاس [٤] والشعّار [٥] والمغربل [٦] والكيال [٧] والجوهري [٨] والزعتري [٩] والشماع [١٠] والسايس [١١] والملاّح [١٢] والسكاكيني [١٣] والبيطار [١٤].

ولعل أكثر الصناعات أثراً في ترك طابعها على أسماء العائلات التي عملت بها كانت صناعة الحرير، حيث وجدت في صيدا (ولا تزال) خمس عائلات تحمل أسماء تدل على علاقة بالحرير، هي الحريري وفتال وصباغ والعقّاد والحلاّل[١٥]، بينما توجد في مناطق أخرى من بلاد الشام، غير صيدا، عائلات أخرى أخذت أسماءها نسبة للحرير مثل المسدى ومزايكي، والملقي، والقزي والحايك، ومشاقة ودقاق[١٦]. وذلك راجع إلى الإنتشار الواسع لتربية دودة

---

(١) صانع سروج الخيل ومزينها.

(٢) المشتغل ببيع البن المدقوق.

(٣) صانع الأدوات النحاسية بطرقها ولصقها، أو بائعها.

(٤) بائع رؤوس الغنم المطبوخة (نيفة).

(٥) صانع الشعرية التي كانت توضع على النوافذ أو مداخل البيوت لرد أنظار المارة عن الداخل.

(٦) يقوم بتنقية الحبوب وغربلتها أيام الحصاد، أو قبل أن يقوم أهل المنزل بخزنها للمؤونة.

(٧) الذي كان يقوم بكيل السوائل أو الحبوب في السوق، ويأخذ مقابل ذلك رسماً بسيطاً.

(٨) الذي يعمل بالجواهر ويبيعها بالغالب، والجواهرجي كانت تطلق عموماً على صانع الحلي والجوهرات.

(٩) الذي يدق الزعتر البرّي ويضيف إليه «محوجاته» من سمسم وسماق وملح ويبيعه.

(١٠) صانع الشمع أو بائعه.

(١١) الذي يعتني بالخيل ويقدم لها علفها وينظفها ويحافظ عليها.

(١٢) بائع الملح أو جالبه من البحر أو الصخر.

(١٣) صانع السكاكين وبائعها.

(١٤) الذي يضع الحدوة لحيوانات النقل (من حمير وبغال وخيول) وأحياناً لحيوانات الحراثة (البقر).

(١٥) الحريري هو بائع الحرير سواء كان خيوطاً، أو بعد صنعه اقمشة. والفتال من يلف خيوط الحرير (ويفتلها) بعد بلّها بالماء. والصباغ الذي يصبغ الحرير (وغيره من النسيج) بالألوان المطلوبة، وتتجلى مهارته في ثبات الوانه أو عدمه. والعقاد الذي يقوم بعقد خيوط الحرير (والصوف والقطن أيضاً). والحلال الذي يحل الشرانق بالحلقين (الوعاء) وكان ذلك يتم بطريقتين: حلالة عربية وحلالة افرنجية.

(١٦) المسدى الذي يكمل شغل الحرير بعد الفتال، والمزايكي الذي يعالج ما تقطع من طبقات الحرير أثناء صبغها (وهما من عائلات بيروت)، والملقي الذي يلقي بقطع الحرير إلى الحايك، والقزي =

القز وصناعة الحرير في مناطق مختلفة من بلاد الشام، ففي سنة ١٩١٠ مثلاً، كان في بلاد الشام كلها ١٩٤ مصنعاً للحرير، انتجت ٤٦٥,٨٠٠ كيلو غراماً[١]

كان لكل صنعة شيخها (رئيسها) ويشبه «النقيب» اليوم للحرف والمهن المختلفة. وفي كل مشغل أو ورشة عمل كان يوجد صاحب المحل أو المعلم (الاوسطه) ثم الصبي (أو المبتدىء بالصنعة) وقد يكون الصبي إبن صاحب الصنعة أحياناً. وفي المشاغل أو المحلات الكبيرة كان يوجد المعلم فالأجير (أو الصانع) فالصبي، وفي بعض الأحيان يكون في المعمل عدة صناع حسب حجمه وسعة شغله.

ويبدو إن الحرف والصناعات في صيدا في أوائل القرن العشرين، كانت مرتبة بدقة، ومصنفة إلى درجات أولى وثانية وثالثة، وحتى هذه الأخيرة كانت قسمين. ويحدد درجة الصانع أو الحرفي خبرته في عمله وكفاءته فيه. ومن سجلات بلدية صيدا للسنة ١٩٠٨ نورد نماذج من تلك الحرف ودرجاتها:

حسين حسن نموس صانع دباغ[٢]
إبراهيم زكريا الصباغ طرابيشي[٣]
مصطفى بدوي عارف صانع نجار نصف الدرجة الثالثة
الشيخ عبد الوهاب جمعة
وإبراهيم حنينة مغربلون
والحاج أحمد اللبابيدي
محمود يونس العزّ عجّان[٤]

= الذي يربي دودة القز، والحايك الذي يقوم بحياكة خيوط الحرير نسيجاً، ومشاقة بقية الحرير بعد مشقة. والدقاق الذي يقوم بدق أثواب الحرير (آلاجا) أو القطن (ديما) والملقي والحايك ودقاق من العائلات الشامية، والقزي في جبل لبنان وساحل الشوف، ومشاقة في شمال لبنان.

(١) وجيه كوثراني: بلاد الشام: السكان الإقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، ص ١٠٩.

(٢) صانع دباغ بمعنى إنه يعمل في مدبغة للجلود بأجر ولا يشارك في رأسمال المحل.

(٣) بائع الطرابيش، كما كان يقوم بتصليحها وكيّها.

(٤) مهمته تحويل الطحين إلى عجين وتخميره ليصبح جاهزاً للخبْز في الفرن.

الحاج أحمد الصاوي برادعي[1]

جميل أنيس الديراني

حسين نصار خانجي درجة ثالثة[2]

موسى شحادة لاوي كيّالون

ومحمد وتوفيق الصفدية

محمد علي حسنا

جرجس نصار بنّاؤون

يوسف الزين

ديب سمعان مبيّض

قيصر قسطنطين نجار

وكان شيخ الحرفة يحافظ على تماسك أبناء حرفته، ويحكم بينهم، ويتقصىّ العمل ويمنع الغش، والإحتيال في الصنعة، ويبعد الغرباء المتطفلين عليها، ويقوم بمهمة الوساطة بين أبناء حرفته والسلطة، وبشكل عام يسعى إلى كل ما فيه تقدم حرفته وراحة حرفييه أو صنّاعه.

وفي سنة ١٩٠٩ كان شيوخ الحرف في صيدا كما يلي:

بدوي البساط	شيخ النجارين
أحمد الناتوت	شيخ السرماتية[3]
الحاج عبدو الداية	شيخ القوندرجية[4]
محي الدين البلولي	شيخ الحلاقين
الحاج إبراهيم البني	شيخ باعة الخضار

(١) يصنع البردعة التي توضع على ظهر البغل أو الحمار ليسهل الركوب عليهما.
(٢) يعمل في الخان، وهو قد يكون الفندق أو مركز تخزين بضائع الجملة.
(٣) الذين يبيعون الأحذية الخفيفة. ومفردها «سرماية» وهي محرفة عن «سرم» الفارسية بمعنى الجلد. وكذلك «السرموجة» محرفة عن «سرموزه» الفارسية الأصل وهي ما كان يلبس. في القديم، من غطاء جلدي فوق الحذاء امعاناً في حفظه، في البلاد الواقعة شرق خراسان.
(٤) صانعو الأحذية وبائعوها، و«القوندره» غالباً كانت تطلق على أحذية الرجال

محمد حسنا	شيخ البنائين
عبدو النباطي	شيخ العتالة
الحاج إسماعيل البابا	شيخ الدباغين
عبدو نصار	شيخ البرادعية
الحاج محي الدين كشتبان	شيخ المبيضين
أحمد الشامي	شيخ القهوجية
حسين نصار	شيخ المكارية[1]
خليل جرادي	شيخ الحامجية
الحاج إسماعيل حبلة	شيخ اللحامين
سعيد السن	شيخ البحرية
خليل السكافي	شيخ صيادي السمك
كامل الصباغ	شيخ الصباغين
نقولا ضبر	شيخ الخياطين
حسن قنبريس	شيخ الحدادين
صادق الحاصباني	شيخ العربجية[2]

ومن احصاء لارباب الحرف والمهن والتجارة في صيدا الذين كان لهم محلات خاصة بهم سنة ١٨٨٨ ، يتبين انها كانت تضم:[3]

١٠ خياطين	٤ ساعاتية (بيع وتصليح ساعات)
٧ حدادين	١٠ صباغين
٢٦ كندرجيا (بائع احذية)	٧٠ عطارا
٢٨ اسكافيا (صانع احذية)	٦٠ بائع اقمشة

(١) المكارية الذين يعملون على تأجير خيولهم وحميرهم إلى الغير ليتنقلوا بها أو لينقلوا عليها حوائجهم أو يقومون هم بتلك المهمة لقاء «كراء» أي أجر معلوم.

(٢) بلدية صيداء قرار نومرو ٤ في ٢ مارت (آذار) سنة ١٣٢٦ مالية.

(٣) يوسف ابي رزق: تاريخ مدرسة الفنون الانجيلية الوطنية، نقلا عن مجلة الحقائق، مجلة اصدرتها مدرسة الفنون الانجيلية في صيدا، العدد الأول، تشرين الثاني ١٨٨٨.

٣٠ نجاراً — ١٣ جزارا (لحاما)

١٤ حلاقاً — ٧ صاغة وجواهرية

ومن أنواع المهن والحرف والذين كانوا يعملون بها:

المرابجية:

الحاج إبراهيم داوود البزري، مصطفى درويش سكيني، عمر الحاج عمر اليمن، صادق الحاصباني (وكان شيخا للمرابجية)، يوسف النقيب، محمد البربير.

السايس: علي عيدي، سعيد عبد الكريم السقا، عارف بشاشة

القهوجي: ملحم رومانوس، عبد الغني مكاوي

الترجمان (مترجم): أورفانوس.

خضرجية (باعة خضار): عبد الغني الزعتري، رشيد الزعتري.

موظف لوكانده (فندق): نقولا رومانوس.

عامل بيطار: محمد عبدو سنجر.

بستاني: مصطفى حجازي الواوي، عبد الرحمن عنتر.

حمّار: يونس عوكل.

فوّال: خليل حامد أبو عفرة.

تنبكجي (بائع تنباك): محمد المرقي.

حمّال: محمد الدنكلاوي.

٢ - الصناعة:

ظلت صناعة الحرير وإستخراجه أبرز صناعات صيدا لفترة طويلة، كما احتل النسيج الحريري مكانة مهمة بين صناعاتها[١]. وكانت مصانع الألاجه (المنسوجات الحريرية والقطنية) موجودة في صيدا، وكذلك في طرابلس وبيروت.[٢] وعندما انشأ الاخوة ابيلا معملاً للحرير سنة ١٨٥٩ استحضروا

---

(١) بوون وجب: ج٢، ص ١٤٢.

(٢) التميمي وبهجت: ص ٥٥.

له احدث الآلات من أوروبا ، وكان الأول من نوعه في المنطقة. وإلى جانب النسيج اخذوا يصدرون كميات كبيرة من خيوط الحرير (الشرانق) إلى أوروبا[١].

بالإضافة إلى قيام مصانع الخشب لصنع الصناديق، لتعبئة الثمار والحمضيات المصدرة إلى أوروبا، وإستطاع الصيداويون في مصانعهم تلك، أن يستخدموا أحدث الطرق في تغليف الفواكه المصدرة لحفظها من الفساد والتلف، وذلك بلف كل ثمرة بورق منسوج (Tissues) رقيق كانوا يستوردونه من الخارج[٢].

كما قامت فيها صناعة السفن والمراكب الشراعية، وإستطاع الصيداويون أن يحرزوا خبرة ومهارة في صناعة المراكب، بحيث أخذت ترد إليهم طلبات لصنع السفن من معظم مدن الساحل السوري، وفي أوائل القرن العشرين تمكنوا من بناء ثلاث سفن ضخمة كانت حمولة الواحدة منها من ١٢٠ - ١٤٠ طناً .

كما أقيم فيها سنة ١٩١١ معمل لصنع السجاد الوطني من أنواع الأصفهاني والفرهاني والشيرازي، وكانت تعمل به فتيات صيداويات ويملكه أحد أفراد عائلة البزري،[٤]

وأنشئت فيها صناعة القرميد سنة ١٩٠٧ لسد حاجة صيدا والمناطق المجاورة، علماً بأن صيدا استوردت تلك السنة ٣٠٠ الف قطعة قرميد من الخارج عن طريق بيروت.

---

(١) القنصلية الاميركية: ت/٣٦٧، ج ١١ التقرير السنوي العام عن سوريا ارسله القنصل الاميركي في بيروت عن سنة ١٨٧٣.

(٢) القنصلية الاميركية: ت/٣٦٧، ج١، تقرير القنصل الاميركي العام في بيروت في ٣٠ حزيران ١٨٨٦.

(٣) توما كيال: تجارة صيدا وزراعتها وصناعتها، المشرق، مجلد ١١، عدد ٣ آذار ١٩٠٨، ص ١٧٥.

(٤) المفيد، العدد ٦٤٧، في ٢٣ آذار ١٩١١.

كما قامت فيها عدة مدابغ صدرت معظم جلودها المدبوغة إلى بيروت وقبرص،[1] كما قامت فيها قبل الحرب العالمية الأولى مصانع للصابون[2] أحدها لعائلة حشيشو والأخر لعائلة زهرة، وثالث لعائلة كالو (لا يزال قائماً حتى اليوم).

وهناك صناعة « طبع الأقمشة »، حيث كانت تستورد الأقمشة الأوروبية « السادة » ثم تطبع عليها رسوم وأشكال تناسب أذواق سكان البلاد، في مشاغل بيتية، كانت منتشرة في معظم مدن بلاد الشام، وكان هذا النوع من القماش يستهلكه القرويون في صنع مناديل للرأس وأغطية اللحف[3].

هذا وكانت في صيدا صناعات وحرف عديدة تتألف من محل واحد، هو مشغل ومحل بيع وعرض في وقت واحد، مثل صنع القناديل، وعرف به أحمد حسن البدري، وصنع الجلال للدواب، وعرف بعملها محي الدين محمود نصار، وعبد الغني نصار، وصنع الأباريق والأدوات الفخارية وعرف بها اسبر فاخوري، كذلك كان من الدباغين محمد درويش زهرة، ورشيد محمد البابا، وبالصباغة محمود أحمد الصباغ.

وكان أحد الأوروبيين « مسيو مرون »، قد أنشأ معملاً لإستخراج الزيوت الطبية والعطور، من النباتات البرية الكثيرة التي تنمو في سهل صيدا وفي التلال المجاورة لها[4].

كما عرفت مشاغل لصياغة الحلى من الذهب والفضة، بالإضافة إلى باعة المجوهرات (الجواهرجية)، وصناع الأدوات النحاسية المختلفة[5].

---

(١) توما كيال، المصدر السابق الصفحة نفسها.

(٢) النعمة، مجلد ٣، ج ٨، سنة ١٩١١، ص ٦٧٣.

(٣) المقتطف، مجلد ٤٣، ج٦، كانون الأول ١٩١٣، ص ٥٧٣.

(٤) لبنان مباحث علمية وإجتماعية، ط٢، بعناية فؤاد أفرام البستاني، ج ٢، بيروت ١٩٧٠، ص ٤٣٨. ولم تذكر جنسية الرجل أو السنة التي أنشأ بها معمله، ويرجح أنها كانت في أواخر القرن التاسع عشر.

(٥) القنصلية الأميركية: ت. ٣٦٧، ج ٤ التقرير السنوي عن تجارة صيدا لسنة ١٨٦٣ أرسله القنصل الاميركي العام في بيروت.

ومن الصناعات الزراعية الرئيسية في صيدا، صناعة ماء الزهر، حيث يقطر في فصل الربيع من زهر شجرة الصفير، وقد تمتع ماء الزهر الصيداوي بشهرة واسعة في كل بلاد الشام، وأنحاء مصر وإسطنبول، وقد صدرت صيدا منه، سنة ١٩٠٥، إلى سوريا ومصر وإسطنبول، حوالي ستة آلاف كيلو[١]، بينما بلغت كمية المصدر منه سنة ١٩٠٧، إلى البلدان المذكورة، حوالي أربعة آلاف كيلو[٢].

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قامت فيها عدة معامل لصنع الحلويات المختلفة، سرعان ما تمتعت بشهرة واسعة، لطيب مذاقها وإتقان صنعها ونظافتها، مثل معامل حلويات الديماسي والقصير والسنيورة،[٣] وهذه العائلة الأخيرة تخصصت بنوع من الحلويات المسماة «غريِّبة» والتي عرفت باسم هذه العائلة سنيورة. كما قامت في اوائل القرن العشرين معامل حلويات شاكر والبساط. وتأسس هذا الأخير سنة ١٩٠٤، ولا يزال قائماً، مثله مثل الديماسي والقصير والسنيورة. وعرفت معامل البساط بانتاج أجود أنواع الحلاوة الطحينية والطحينة والسمسمية وغيرها. ونورد هنا اعلاناً عن أحد هذه المعامل نشره صاحبه سنة ١٩٠٧ لدلالته على اسلوب الدعاية التجارية في تلك الفترة، ولطرافة مصطلحاته: «غريبة ومعمول المشهوران في صيدا شغل سعد الدين شاكر، بجانب القشلة العسكرية في بوابة التحتا. اشتهرت هذه الحلوى بلذيذ طعمها، وحسن صنعها وخلوها من كل غشّ. وحبّاً بتوفير السؤال على الطالب عن محل بيعها بيَّناً له مكان محلنا كما أعلاه، وجعلنا فوق كل علبة منها ورقة مطبوعاً عليها اسمنا. وعند التجربة يظهر صدق مقالنا»[٤].

وعند إقامة معرض صناعي في اسطنبول لأول مرة سنة ١٩١٥، دعت البلدية في صيدا الصناع والحرفيين إلى تقديم إنتاجهم للفوز باحدى جوائز

---

(١) توما كيال: أهمية تجارة صيدا، المشرق، مجلد ٩، العدد ٤ في ١٥ شباط ١٩٠٦، ص ١٥٨.

(٢) توما كيال: تجارة صيدا وزراعتها وصناعتها، المشرق، مجلد ١١، عدد ٣، آذار ١٩٠٨، ص ١٨٠.

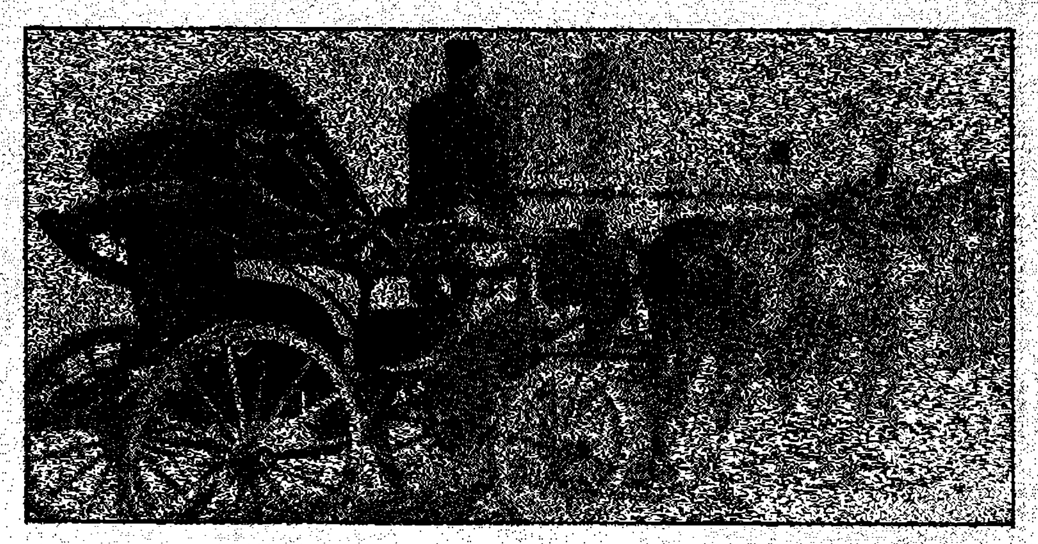
(٣) احمد عارف الزين، ص ١٦٤.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ١٦٣٣، في ٧ تشرين الأول ١٩٠٧.

المعرض، أو لإتاحة الفرصة أمامهم لبيع إنتاجهم في ذلك المعرض[1].

---

(١) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٥ كانون الثاني ١٣٣٢، تنفيذا لأمر والي بيروت في مذكرة رقم ٩٧٩٩/٣٢١، المؤرخ في ٣ تشرين الثاني ١٣٣٢.



«الحنطور» وسيلة الانتقال الشعبية حتى الحرب العالمية الاولى!



كان للاغنياء عرباتهم الخاصة ذات الجياد المطهّمة!



ثم اصبحت سيارة فورد «ابو دعسة» للرحلات والنزهات في انحاء البلاد

(مجموعة جان صاصي)

الفصل السابع

المواصلات

١ - القوافل وسيلة نقل وإنتقال:

سايرت وسائل المواصلات في صيدا عصرها، وتطورت بتطورها. فعندما كانت الحيوانات هي الوسيلة الرئيسية، في بلاد الشام، في النقل والإنتقال، كانت صيدا تستخدم الحيوانات أيضاً في سفر أبنائها أو في تجارتهم مع البلدان المختلفة براً. ولما بدأ إستعمال العربات استورد الصيداويون عربات، أو صنعوها، وجعلوها وسيلتهم للحمل والنقل. ولما جاء عصر السيارات صار لدى الصيداويين بعض منها، يستخدمونها في الإتصال بالمدن المجاورة، بل إن صيدا كانت من أوائل بلدان الشام التي استخدمت السيارات.

كانت الحيوانات هي وسيلة الإتصال البري الوحيدة في بلاد الشام في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وحتى بعد إستخدام العربات، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فإن حيوانات النقل لم تفقد كثيراً من مكانتها، وظلت تزاحم العربات على الطرقات، حتى أوائل القرن العشرين عندما أخذت تنحسر عن الطرق الرئيسية، وتنحصر في مناطق ضيقة من بلاد الشام.

كان الإنتقال يتم إما فردياً، على صهوة جواد، أو على ظهر جمل، وأحياناً بواسطة البغل أو الحمار، أو يتم الإنتقال جماعياً على شكل «قافلة»، والإتفاق على الإنخراط في القافلة، يتم بواسطة «حجة شرعية» كانت بمثابة بطاقة سفر عصرنا الحاضر[1].

---

(١) عبدالكريم غرايبة: سوريا في القرن التاسع عشر، ص ١٥٤.

وكانت القافلة تضم دليلاً (عادة من البدو) وعدداً من الحراس المسلحين، وقد إمتازت القافلة بتنظيم دقيق، كما كانت أشبه بدينة متحركة. وكان لكل قافلة (شيخ) مسؤول عنها له صلاحيات مطلقة.

وقد تمتع أفراد القافلة، عموماً، بجوٍ إجتماعي لطيف، إذ شكَّلوا مجالس أنس وشعر وتاريخ، تؤنس ليالي سفرهم الطويل أحياناً، وتعاطوا القهوة، ورحَّبوا بالمتطفلين العابرين[1].

وكان «المكارية» يصحبون القافلة ويخدمون أفرادها، وينقلون أحياناً رسائل لبعض التجار. وكانت صيدا تتصل بالمدن السورية الأخرى براً بواسطة القوافل، وقد بلغ عدد القوافل بين صيدا ودمشق، في الربع الأول من القرن التاسع عشر، ثماني عشرة قافلة سنوياً بلغ مجموع بغالها ١٦٩[2].

وكانت صيدا ترتبط بصور وعكا، وكذلك بدمشق والداخل، ومع بيروت ومدن ساحلية أخرى بقوافل منتظمة، وكانت الرحلة بين صيدا وبيروت تستغرق من ست إلى تسع ساعات، وبينها وبين دمشق نحو أربعة أيام[3]. وكانت الطرق قادوميات تتخللها الحفر أو تعترضها الصخور، رغم إن الطريق بين صيدا وبيروت كانت مطروقة كثيراً، إلا ان اجتيازها كان صعباً، حتى على أكثر الناس حذقاً وألين الحيوانات مراساً، وقد وصفها الرحالة الإنجليزية جون كارن في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، بأنها طريق مجهدة وشاقة[4]. وحوالي منتصف القرن. ذكر رحالة انجليزي آخر هو ادوار روبنصون ان بعض اجزائها يكتنفه رمل كثيف، والبعض الآخر حواف صخرية[5] ولما إجتازها الشيخ القاياتي في أواخر ذلك القرن، شكى مما ناله من

(١) المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢) كان عدد القوافل بين دمشق وصور خمسا بالسنة، وبينها وبين عكا ستاً، وبينها وبين بيروت احدى وخمسين سنويا.

(٣) للمقارنة فان الرحلة بين دمشق وطرابلس كانت تستغرق ستة أيام، وبين دمشق والقاهرة من ٣٠ إلى ٣٥ يوما.

(٤) جون كارن: رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، تعريب رئيف خوري ج ١، بيروت، ١٩٤٨، ص ٢٠٢.

(٥) ادوار روبنصون: يوميات في لبنان، ج ١: ص ٦٩.

اجهاد وعناء[1] خصوصاً وإن العابرين لنهر الدامور، كان عليهم ان يوكلوا امرهم إلى رجال مخصصين يحملونهم على ظهورهم عبر النهر[2].

كان المسافرون براً يستريحون من عناء السفر، في محطات تدعى «خانات»، حيث يريحون أجسادهم، ويرتشفون القهوة أو الشاي، ويتزودون ببعض الطعام، أو تهيأ لهم وسائل الطهي من ماء ونار. وفي بعض تلك الخانات كان يسمح للمسافرين بالمبيت، حيث تقدم لدوابهم المياه والعلف. وفي تلك الفترة كان بين صيدا وبيروت خمس خانات في الجية والنبي يونس والدامور والسعديات وخلدة لا تزال بقايا بعضها للآن (في السعديات والنبي يونس).

٢ - الطرق المعبدة:

بدأت الدولة العثمانية تهتم بتحسين طرق المواصلات منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر: وكان من أهدافها في ذلك السبيل أحكام قبضة الحكومة المركزية على الولايات، وتسهيل تنقل قواتها، وتنشيط التجارة الداخلية. فأصدرت في ٧ جادي الأول ١٢٨٠ (١٨٦٣) نظام الطرق والأبنية[3]. ثم قانون «نظام الطرق والمعابر» في ١٨ جمادي الأول ١٢٨٦ (١٨٦٩)[4] وبموجب هذا النظام جعلت الطرق أربعة أصناف حسب أهميتها:

الأولى هي الجادات الكبرى التي تصل اسطنبول بمراكز الولايات. والثانية التي تربط مراكز الولايات بمراكز الألوية[5]. والثالثة الطرق التي تصل مراكز الأقضية بالمرافىء وبخطوط السكك الحديدية، والرابعة كانت الطرق التي لا تستعملها العربات بشكل دائم.

وكان عرض الطريق من الصنف الأول تسعة أمتار (مع الجانبين) ومن الثاني سبعة أمتار، ومن الثالث خمسة أمتار ونصفاً، ومن الرابع ثلاثة أمتار[6].

---

(١) الشيخ محمد عبدالجواد القاياتي، نفحة البشام في رحلة الشام، مصر، ١٣٢١ هـ. ص ٥٥

(٢) فضل الله فارس ابو حلقة: مختصر في الجغرافية، ص ٥١.

(٣) الدستور، ج ٢، ص ٤٤١.

(٤) الدستور، ج ٢، ص ٢٦١.

(٥) بمثابة الطرق الرئيسية اليوم.

(٦) نظام الطرق والمعابر في ١٨ جادي الأول سنة ١٢٨٦ (١٨٦٩)، الدستور، ج ٢، ص ٢٦١.

وفرضت الدولة العمل المجاني أربعة أيام في السنة على الذكور من عمر ١٦ - ٦٠ سنة لأجل أعمار الطرق وشقها، أو دفع مبلغ نقدي بدل العمل.

وكانت أول طريق معبدة[١] في بلاد الشام، تلك التي افتتحت سنة ١٨٦٣ بين دمشق وبيروت[٢]، ثم تتابع شق الطرق المعبدة في أنحاء سوريا[٣] خصوصاً بعد أن وضعت الدولة ١٠٪ من واردات البنك الزراعي لتعمير الطرق وشقها، في سوريا سنة ١٨٨٩ [٤]. وكانت هناك غرامة تبلغ ليرة عثمانية إلى ربع ليرة على من يعتدي على الطرق بالضرر أو التخريب[٥]. وأهم الطرق التي ربطت صيدا بالمدن المختلفة خلال تلك الفترة كانت:

أ - طريق صيدا - دمشق:

بعد انشاء طريق دمشق - بيروت، فكر مدحت باشا، والي سوريا، بربط صيدا بدمشق بطريق معبد مماثل، لكنه عزل من منصبه قبل تنفيذ مشروعه[٦]، وقد قام مهندسون بالكشف على الطريق المقترح، وخططوا لمسيره من صيدا الى جسر البرغوت فالى درب السين فجسر نهر الزهراني الاعلى، ثم يتابع الطريق الرومانية القديمة حتى النبطية[٧]، لكن التنفيذ لم يتم، وظلت طريق صيدا النبطية ترابية حتى اوائل القرن العشرين[٨]. اما بقية الطريق من النبطية حتى دمشق فلم يجر تعبيدها وظلت على حالها[٩].

---

(١) يقصد بالطريق المعبد آنذاك الطريق الممهد المرصوف بالحجارة وفوقها الرمل، وكان يسمى أيضا «الشوسة» من الفرنسية Chaussée.

(٢) وكانت قد التزمتها شركة فرنسية سنة ١٨٥٧ وبدأت العمل بها سنة ١٨٥٨، وأنجزتها سنة ١٨٦٣ بطول ١١٢ كيلومترا.

(٣) مثل طريق طرابلس - حمص سنة ١٨٨٣، ودمشق - حوران سنة ١٨٨٨،

(٤) علي الحسني، ص [illegible]

(٥) جرجي تامر، [illegible]

(٦) علي الحسني، ص [illegible]

(٧) لسان الحال، العدد ١٨٥، في ٦ آب ١٨٧٩.

(٨) مكتب السجلات العامة ف. و ٢٠٧٥/١٩٥ تقرير دراموند هاي DRUMMOND HAY عن الأحوال الإدارية والاقتصادية لولاية بيروت وجبل لبنان في شباط ١٩٠١.

(٩) مكتب السجلات العامة ف. و ١٣٠٦/١٩٥ رسالة القنصل البريطاني العام JOHN DICKSON =

ب - طريق صيدا- بيروت:

فكرت السلطات منذ سنة ١٨٧٩، بتعبيد طريق صيدا بيروت لأهميته، ولازدحام العابرين عليه، لكن ذلك لم يتحقق عمليا الا في اوائل القرن العشرين.

ففي اواخر سنة ١٨٧٩ كتب والي سوريا الى متصرف جبل لبنان يبين له فوائد تعبيد طريق صيدا- بيروت، وخصوصا بالنسبة لجبل لبنان[١]. وفي ٣١ كانون الثاني سنة ١٨٨٠ ذهب الوالي ومتصرف بيروت الى صيدا لمعاينة موقع الطريق على الطبيعة، وطلب الوالي عند وصوله الى صيدا لائحة بالذكور عن سكانها، عن تجاوز السابعة عشرة، لينفذوا فترة العمل المجاني التي فرضها القانون[٢].

ومضت عشرون عاما تقريبا، قبل ان تم الاتفاق بين ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان، على ان تدفع الاولى خمسة آلاف ليرة لتقوم الثانية بانشاء الطريق الذي يحقق فوائد لكل المدن التي يمرّ بها[٣]. وشمل الطريق ٣٢ كيلومترا داخل حدود متصرفية جبل لبنان واربعة كيلومترات قرب صيدا ضمن اراضي ولاية بيروت[٤].

ولما جرى التخطيط للطريق اختلف الصيداويون حول الاتجاه الذي تسلكه. فبعضهم طالب بمرورها غرب بساتين المدينة، وبعضهم الآخر رغب بمرورها شرقها، وفريق ثالث ارتأى ان تعبر الطريق من وسط البساتين. وقد

= رقم ٤٢ للسفير HENRY LAYARD بيروت في ٣١ أيار ١٨٨٠.

(١) ثمرات الفنون، العدد ٢٥٨، في ٨ كانون الأول ١٨٧٩.

(٢) المقتطف: مجلد ٤، ١٨٧٩ - ١٨٨٠، ص ٢٧٧.

(٣) النشرة الإسبوعية، مجلد ٣٤، العدد ١٧٥٦، في ٢٣ ايلول ١٨٩٩، ص ٣٧٥ نقلا عن جريدة «لبنان».

(٤) مكتب السجلات العامة ف. و ٢٠٧٥/١٩٥ تقرير عن الحالة الادارية والاقتصادية لولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان أرسله القنصل البريطاني العام DRUMMOND HAY في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٠٠.

خطط مهندس الولاية ان تمر الطريق شرقي البساتين قرب حدود متصرفية جبل لبنان، بعد ان كان مخططا لها في السابق ان تكون غربيها نحو البحر. وبينما رفع فريق من السكان لسلطات الولاية عرائض الشكر، رفع فريق آخر عرائض الشكوى. ولا شك ان انشاء الطريق شرقي البساتين كان اقل تكلفة من انشائها غربيها، حيث توجد جداول القملة والسبع اعين وتحتاج الى انشاء معابر فوقها[1].

واستمر العمل بالطريق سنة ١٩٠١، وامر الوالي بفتح طريق من جامع المصيطبة في بيروت عبر حرج الصنوبر فمقام الامام الاوزاعي، حتى قرية برج البراجنة ثم يتصل بطريق صيدا الذي كان جاريا انشاؤه، وذلك لتسهيل السير على الراغبين بزيارة الامام الاوزاعي[2].

وقبل ان يكتمل انشاؤه تماما، اخذت العربات تسير عليه ما بين معلقة الدامور وصيدا[3]، ثم افتتح رسميا في اواخر ربيع سنة ١٩٠٢[4]. وعهد الى بشارة افندي رئيس مهندسي الولاية بالاشراف على صيانته، واكمال تعبيده، ليصبح صالحا تماما لسير العربات عليه[5]. وآخر اربعة كيلومترات منه جرى تلزيم عملها بمبلغ ٤٧ الف قرش[6].

وقد أدى انشاؤه الى نشاط حركة المرور عليه، وساهم بالتالي في تنشيط حركة التجارة بين المدينتين، وعمل يوسف فرنكو باشا متصرف جبل لبنان على وصل «الحدث» بطريق صيدا[7].

---

(١) ثمرات الفنون، العدد ١٢٦٢، في ٢٥ كانون الأول ١٨٩٩.
(٢) ثمرات الفنون، العدد ١٣٤٦، في ٩ أيلول ١٩٠١.
(٣) مكتب السجلات العامة ف. و ١٩٥/٢١١٧ تقرير عن الأوضاع الادارية والاقتصادية في ولاية بيروت عن الربع المنتهي في ٣٠ حزيران ١٩٠٢ أرسله القنصل البريطاني DRUMMOND HAY إلى السفير باسطنبول في ١٩ تموز ١٩٠٢.
(٤) الاقبال، مجلد ١، العدد ٣ في ٩ أيار ١٩٠٢.
(٥) الاقبال، مجلد ٢، العدد ٢٢ في ١٦ شباط ١٩٠٣.
(٦) ثمرات الفنون، العدد ١٤٨٩ في ١٨ تموز ١٩٠٤.
(٧) ثمرات الفنون، العدد ١٦٤٩ في ١٠ شباط ١٩٠٨.

ج - طريق صيدا - صور - عكا:

احيلت عمليات انشاء طريق للعربات بين صيدا وصور على ملتزمها بمبلغ ٣٢٩ الف قرش[١]، وقد شيدت عبرها ستة جسور حجرية، كما رمّمت اربعة جسور قديمة، وانشئت ثلاث عبارات ومنافذ للماء[٢]، وتم انجازها في صيف ١٩٠٧. وظل قسم الطريق ما بين صور وعكا على حاله حتى تمت احالته على ملتزمه في ٣١ كانون ثاني ١٣٣٢ (١٩١٤) بمبلغ ٢٥٤ الف قرش[٣]،

د - طريق صيدا - مرجعيون:

بدأ العمل بها سنة ١٩٠٣ بالتزام قدره ٩٤٥ الف قرش[٤]. وحتى سنة ١٩٠٧ كان قد شيد عليها ثلاثة جسور حجرية ومنافذ للماء، واستمر العمل برصفها[٥] كما شيد كثير من الجسور على مجاري الماء في قضاء صيدا، مثل تشييد جسري سينيق وبلوط سنة ١٩٠٣[٦].

٣ - العربـــات:

لم تكن بلاد الشام تعرف وسيلة للنقل او السفر الا الحيوانات حتى احضر قنصل بريطانيا في دمشق، مسترفرن، اول عربة الى هذه البلاد سنة ١٨٣٣[٧]، وبعدها اخذ استخدام العربات ينتشر ببطء خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، ولكنه اخذ بالانتشار السريع منذ النصف الثاني من ذلك القرن، خصوصا بعد ان كثر تحويل طرق «القادوميات» الى طرق ممهدة «شوسة»، تتيح للعربات سهولة السير وسرعته[٨].

---

(١) الاقبال، العدد ٧٦ في ١٢ كانون الأول ١٩٠٤.

(٢+٥) لسان الحال، العدد ٥٣٨٦ في ٢٠ نيسان ١٩٠٧.

(٣) بلدية صيدا، قرار بلدي نومرو ٢١٢ في ١٦ كانون الثاني ١٣٣٢ (١٩١٤)

(٤) الاقبال، العدد ٢٣ في ٢٣ شباط ١٩٠٣.

(٦) الاقبال، العدد ٣٥ في ٢٥ أيار ١٩٠٣.

(٧) استورد مستر فرن عربته من لندن إلى بيروت، ثم حملت على ظهور الجمال إلى دمشق مفككة، حيث جرى تركيبها، ثم سارت بها الخيل خارج دمشق فتجمع الوف الناس لمشاهدة أول عربة في بلاد الشام. راجع أسد رستم: آراء وابحاث، بيروت، ١٩٦٧ ص ٩١- ٩٣.

(٨) كان أول من تقدم بطلب لتسيير عربات على طرقات جبل لبنان عبد الأحد طبيب في آذار ١٨٧٤. راجع أسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ٢٠٥.

واستمر النقل غير منتظم حتى مطلع القرن العشرين، حيث تألفت شركات نقل لتسيير خطوط منتظمة بين صيدا وبيروت. ففي تشرين اول ١٩٠٢ اعلن «عبد الفتاح النعماني» تأسيس اول شركة نقل منظمة بين بيروت وصيدا، وكانت تسيّر عرباتها من بيروت الى صيدا مرة واحدة في النهار ثم تعود، في اليوم التالي، الى بيروت. وجعلت في منتصف الطريق بين المدينتين محطة لها لاستراحة الركاب وتبديل الجياد. وكان مركز الشركة في بيروت قرب ساحة السمك، وفي صيدا قرب دار الحكومة، وكان وكيلها محمد لطفي[١].

وفي السنة التالية شكل «جورج فرشلي» شركة نقليات جديدة بين المدينتين، كان جدول رحلاتها عربة من بيروت الى صيدا الساعة الثامنة صباح يومي الثلاثاء والخميس، وعربة في الثامنة صباح يوم الاربعاء والجمعة من صيدا الى بيروت. وفي بيروت كان مركزها مخزن جورج فرشلي قرب ساحة السمك، وفي صيدا في سوق المطران لدى وكيلها الحاج ابراهيم البزري[٢].

وفي سنة ١٩٠٦ قامت شركة نقليات ثالثة، هي شركة الحاج زكريا فتوح واولاده، وقد اهتمت بنقل البضائع والركاب، وكان مركزها في صيدا عند بوابة السرايا، وفي بيروت في خان بيهم[٣].

وقد أخذت الشركة تسيّر كل يوم عربتين، احداهما صباحا والثانية بعد الظهر بساعتين، وكانت الرحلة تستغرق اربع ساعات، ويجري تغيير الخيول واستراحة الركاب في الدامور. وكانت اجرة الراكب نصف مجيدي، وقد تعهدت الشركة بنقل البريد العثماني بين المدينتين مجانا[٤]. وفي سنة ١٩١٠ نقل مركز شركته في بيروت عند السور، وفي صيدا عند بوابة الشاكرية[٥].

وقد وصف مراسل جريدة لسان الحال رحلته من بيروت الى صيدا فقال «... في الساعة الثانية عشرة والنصف عربية امتطيت العربة قاصدا

(١) لسان الحال العدد ٤١١٨، في ٨ تشرين الأول ١٩٠٢.

(٢) لسان الحال العدد ٤٣٣٩، في ٢ تموز ١٩٠٣.

(٣) ثمرات الفنون العدد ١٥٥٠، في ١٩ شباط ١٩٠٦.

(٤) لسان الحال، العدد ٥٩٩٨، في ٢١ نيسان ١٩٠٩.

(٥) لسان الحال، العدد ٦٢٤٩، في ١٤ شباط ١٩١٠.

صيدا... كانت العربات ذاهبة آيبة عليه... لكن كان يدركنا الغبار الذي يعمي الابصار.. في الساعة الرابعة وصلنا محطة السعديات واقمنا فيها ريثما اخذنا الراحة، ثم استأنفنا السير في الساعة السادسة، فوصلنا الى صيدا في نحو الساعة التاسعة والنصف... »[1].

واخذ استخدام العربات ينتشر بسرعة، سواء للنقل العام او للاستعمال الخاص. وتنوعت « موديلاتها »، فكان بعضها مكشوفا وبعضها الآخر مسقوفا، وبعضها الثالث يصلح للصيف والشتاء معا[2]. وكان ثمن العربة يتراوح بين ٤٠ - ٤٥ ليرة فرنسية ذهبية، كما كان ثمن سرج الخيل الخاص بالرجال يتراوح بين اربع ليرات ونصف الى خمس ليرات، والسرج الخاص بركوب السيدات من ليرة ونصف الى خمس ليرات » بأسعار مطلع هذا القرن[3].

وكان المسافرون يحملون معهم زوادتهم، احيانا، ليتناولوها خلال الاستراحة على الطريق. كما كان البعض منهم يرتدي ثوبا طويلا شبيها بالعباءة، ولكنه يغلق من الامام بعدة ازرار من اعلاه الى اسفله، يدعى « كشميسار » وذلك لحماية الملابس من الغبار المتطاير من تحت عجلات العربات السائرة[4].

وادى انتشار استعمال العربات الى وجوب ضبط اوضاعها، وتنظيم امور النقل عموما، فصدرت التعليمات بأن يكون لكل عربة رقم خاص بها مدوّن على بطاقة من نحاس، وان تظل العربات نظيفة ومتقنة الصنعة ومتينة، ومنعت استخدام الخيول المريضة او الهزيلة في جر العربات، وحدّدت حمولة العربة بخمسة ركاب، واعتبرت كل ولدين لا يتجاوز عمر كل منهما عشر

---

(١) رسالة مندوب لسان الحال الطرابلسي حكمت شريف من صيدا، لسان الحال، العدد ٥٢١٣ في ٢٦ أيلول ١٩٠٦.

(٢) إعلان نشره الشيخ سعيد الجندي من بيروت عن بيع عربته، ثمرات الفنون، العدد ١٧٣ في ١٢ آب ١٨٧٨.

(٣) اعلان التاجر كارل التانس من بيروت عن ورود عربات إليه مع لوازمها للبيع، لسان الحال، العدد ٣٢٢٨ في ٢٨ أيلول ١٨٩٩.

(٤) من مقابلة مع السيد ابراهيم الجوهري في منزله في صيدا، آب، ١٩٧٩.

سنوات بمثابة راكب واحد. وفرضت على اصحاب العربات ايقاد قناديلهم بعد الغروب بنصف ساعة. وألزمت كل حوذى ان يضع على ذراعه الايسر الرقم الخاص به، وان يجلس قرب عربته عند انتظار الزبائن، وفرضت غرامة نقدية وتعطيلا موقتا عن العمل لمن يخالف ذلك بترك عربته واقفة وحدها. كما منعت من لم يصل الحادية والعشرين من عمره من العمل حوذيا[١].

وفي سنة ١٩١٠ حددت بلدية صيدا اجرة العربة ليوم كامل من ايام الصيف سبعة واربعين قرشاً ونصف القرش، وفي فصل الشتاء سبعا وخمسين قرشاً. كما جعلت استئجار رأس من الخيل ليوم واحد في فصل الصيف عشرة قروش، وفي فصل الشتاء خمسة عشر قرشاً[٢].

وكانت بلدية صيدا تتشدد في قمع اية مخالفة من هذا القبيل، اذ لما اوقف العرنجي (الحوذي) يوسف النقيب خيل عربته امام باب السراية العتيق، حيث اخذت تضايق المارة، كما ان احدها رفس صبيا وكاد يقتله، غرمته البلدية بدفع خمسة ارباع مجيدي[٣]. ولما ثبت لها ان الحوذي ابراهيم الحيفاوي يسوق عربته بسرعة ويجهد دوابه، غرمته خمسة ارباع المجيدي[٤]، كذلك غرمت محمد عمر الشريف خمسة ارباع المجيدي لأنه غسل عربته في الشارع العام امام الجامع البراني[٥].

وقد وضعت البلدية ويركو تتع (ضريبة دخل) على كل عربة حسب انتاجها، فبلغ احيانا ٤٠ قرشا بالسنة. ويبدو ان الضريبة التي وضعتها بلدية بيروت على كل عربة، ومقدارها اربعين ريالا مجيديا في السنة، أدّت الى قيام اول اضراب لأصحاب العربات في بلاد الشام، في آذار ١٩٠٩، لتذمرهم من

---

(١) الاقبال- العدد ٥١ في ١٤ أيلول ١٩٠١.

(٢) بلدية صيدا، قرار بدون رقم في ٢٠ كانون الأول ١٣٢٦.

(٣) بلدية صيدا، قرار نومرو ٨١ في ١٨ حزيران ١٣٢٥.

(٤) بلدية صيدا، قرار نومرو ١١٧ في ١٨ اغستوس ١٣٢٥.

(٥) بلدية صيدا، قرار نومرو ٢٩ في ١٩ نيسان ١٣٢٦.

ثقل تلك الضرائب[1]، بسبب اعبائهم المتزايدة من اثمان العلف وسوء اوضاع الطرقات، والى المزاحمة التي بدأت طلائعها بقدوم السيارات الى البلاد[2].

هذا وقد بلغت رسوم العربات التي حصلتها البلدية في صيدا ٦٠٤٤ قرشا لسنة ١٣٣٠ (١٩١٣)، و ٢٨٣٩ قرشا و١٠ بارات لسنة ١٩١٤.

٤ - مشاكل السير:

لما كانت الطرق المعبدة ممّهدة بتسوية ترابها ورش الرمل فوقه، او مرصوفة بالحصى والحجارة، فانها كانت عرضة للتلف السريع بسبب عجلات العربات التي كانت تمر فوقها، او بتأثير العوامل المناخية من امطار وسيول وغير ذلك. فلم تكد تمضي سنوات اربع على افتتاح طريق صيدا - بيروت، حتى تهدم الجسر المقام فوق نهر الدامور، وتعذر على العربات متابعة سيرها بين المدينتين[3]، ثم ازداد الامر سوءا في السنة التالية، بحدوث انهيارات وحفر عديدة في الطريق[4]. وبعد فترة طويلة شقي فيها العابرون وتعذبوا، اعيد ترميم الطريق ورفع الجسر لكنه عاد للسقوط سنة ١٩١١، فتعطل المرور عليه، وادى تعطيله الى خسارة كبيرة لتجار صيدا، الذين تعذر عليهم تلك السنة تصدير برتقالهم الى بيروت ودمشق. والزم الركاب بمغادرة عرباتهم عند نهر الدامور، ليمتطوا عربات جديدة في الاتجاهين، وصارت الرحلة بين المدينتين تستغرق تسع ساعات ونصفا بدلاً من خمس. وكان معدل المرور على الطريق آنذاك يتراوح بين ٥٠٠ - ٦٠٠ مسافر يوميا، في الاتجاهين[5].

ويعود التدهور السريع في وضع هذا الطريق، الى أنه بموجب الاتفاق، كان على سلطات متصرفية جبل لبنان استيفاء رسوم على العربات المارة عليه

---

(١) كان الرسم على العربات في اسطنبول نفسها في تلك السنة (١٩٠٩) ليرة واحدة سنوياً عن العربة الممتازة.

(٢) كان الذي قاد الاضراب باسم اصحاب العربات في بيروت سليم الخوري دريان، راجع لسان الحال، العدد ٥٩٦٧ في ١٣ آذار ١٩٠٩.

(٣) لسان الحال، العدد ٤٩٨٩ في ٥ كانون الثاني ١٩٠٦.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ١٦٠٤، في ١٨ آذار ١٩٠٧.

(٥) لسان الحال، العدد ٦٧١٤ في ١٨ آب ١٩١١.

لتنفقها على صيانته والمحافظة عليه صالحا لسير العربات[1]. وقد فعلت تلك السلطات ذلك طيلة سبع سنوات، لكنها توقفت بعد ذلك عن اجراء الصيانة والترميات اللازمة، بعد ان تولت ذلك لجنة من مهندسي ولاية بيروت، مما ادى الى تلك النتيجة السيئة في وضع الطريق[2].

وقد احالت نظارة النافعة (الاشغال) عمليات ترميم الطريق من جديد، واعادة بناء ما تهدم من جسر الدامور، على شركة فرنسية[3]، بمبلغ قدره ٤٨ الف ليرة، بمعدل ليرة عثمانية واحدة عن كل متر من الطريق، وقد ضجت الصحف آنذاك من ضخامة الالتزام، وطلبت تدخل نائب بيروت في البرلمان رضا بك الصلح، لأن الطريق عند شقها لأول مرة، وليس ترميمها، كلفت ٤٥٠ الف قرش فقط[4].

٥ - السيارات:

في اوائل القرن العشرين بدأت السيارات تظهر على طرقات بلاد الشام، ويبدو ان اول من احضر سيارة اليها، كان الدمشقي فيليب سكاف، بواسطة الباخرة من الاسكندرية الى بيروت، حيث قام بتجربتها على طريق صيدا- بيروت ذهابا وايابا[5]، وقد قطع المسافة من بيروت الى صيدا بمدة ساعتين وثلث الساعة، واستغرق في العودة ساعة واربعين دقيقة، وتزاحم الناس بالمناكب لرؤية تلك الآلة الجديدة[6]. كما رحبت وسائل الاعلام، آنذاك، بتلك «النقالة السريعة»، ووصفتها بأنها بقوة ثلاثين حصانا، وانها تتسع لستة ركاب، وسابعهم يمكنه الجلوس الى جانب السائق. وابدى سكاف المذكور

---

(١) الاتحاد العثماني، العدد ٨٧٧ في ٧ آب ١٩١١.

(٢) الاتحاد العثماني، العدد ٧٧٢، في ٤ نيسان ١٩٩١.

(٣) الاتحاد العثماني العدد ٧٣٣، في ١٦ شباط ١٩١١.

(٤) الاتحاد العثماني العدد ٧٦٤، في ٢٥ آذار ١٩١١.

(٥) لسان الحال العدد ٥٧٤٥ في ٢٤ حزيران ١٩٠٨. وكان عبد الكريم غرايبه قد ذكر أن السيارة عرفت لأول مرة في سوريا بوصول أحداها من الاسكندرون إلى حلب سنة ١٩٠٩، راجع سوريا في القرن التاسع عشر، ص ١٥٦.

(٦) لسان الحال، العدد ٥٧٤٦ في ٢٥ حزيران ١٩٠٨.

رغبته بتشغيلها للنقل العام بين دمشق وتدمر، لجعل الرحلة تستغرق ثماني ساعات بدلا من الايام الخمسة آنذاك[1].

بعد ذلك اخذ المواطنون باستيراد السيارات وتشغيل بعضها على الطرقات كوسيلة نقل عام مأمونة وسريعة[2].

وفي سنة ١٩٠٨ ألّف «مسيو لوار وشركاه» من بيروت شركة نقليات لربط بيروت بكل من صيدا وطرابلس، ووعد الجمهور ببدء العمل حالما تصل سياراته من الخارج[3]

وفي مطلع ١٩٠٩ سيَّر حسين اغا خريرو بسيارتين على خط بيروت- صيدا- صور ثلاث مرات يوميا، وتعهد بنقل البريد بين تلك المدن مجانا[4].

وفي ربيع ١٩٠٩ اقام «عبد الفتاح نعماني» خطا منتظما للنقل بالسيارات بين بيروت وصيدا بمعدل مرتين في اليوم، وكانت سياراته كبيرة تتسع الواحدة منها الى اثني عشر راكباً، وكانت تقطع المسافة بين صيدا وبيروت بمدة ساعتين ونصف الساعة، والاجرة ريال مجيدي واحد. وكان للنعماني السبق بتسيير خط سيارات منتظم بين صيدا وبيروت،[5] كما كان له في الماضي فضل تسيير أول عربات بينهما. وفي ربيع ١٩٠٩ عدّل «لوار وشركاه» برنامج رحلاته اليومية بين صيدا وبيروت، بحيث تبدأ من بيروت الساعة السابعة والنصف (افرنجية) صباحا، وتعود عند

---

(١) الاقبال، العدد ٢٥٣ في ٢٩ حزيران ١٩٠٨.

(٢) في سنة ١٩٠٧ تقدم ماريو فريكه بطلب رخصة تشغيل سيارات للنقل بين بيروت ودمشق، كما تقدم بطلب مماثل طاهر الحسيني وشركاه للعمل بالقدس. راجع الاقبال العددين ٢٢٦ و ٢٢٧ في ١٦ و٢٣ كانون الأول ١٩٠٧.

كما أخذ داوود توما يسير فعلا خطا منتظما للسيارات بين بيروت وبرمانا سنة ١٩٠٨ بمعدل سيارة مساء كل يوم من بيروت لتعود من برمانا صباحاً. راجع لسان الحال العدد ٥٧٩٠ في ١٥ آب ١٩٠٨. كما افتتح عبد الفتاح نعماني خطا للسيارات بين بيروت وبيت مري ١٩٠٩ بمعدل سيارة يومياً بأجرة ريال مجيدي واحد للراكب. راجع لسان الحال العدد ٦٠٦٨ في ١٤ تموز ١٩٠٩.

(٣) الاقبال، العدد ٢٧٥، في ٧ كانون الأول ١٩٠٨.

(٤) الاقبال، العدد ٢٨١، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٠٩.

(٥) الاقبال، العدد ٢٩٠، في ٢٩ آذار ١٩٠٩.

الظهر من صيدا، ووعد الجمهور بزيادة رحلاته الى سيارة كل ساعتين عند وصول سيارات جديدة لشركته[1]. وفي سنة ١٩١٣ سيَّر «سعد الدين النعماني» خطا جديدا للرحلات بين صيدا وبيروت، بمعدل سيارة واحدة كل يوم، تنطلق من بيروت صباحا، وتعود من صيدا مساء. وجعل مركز شركته في محلة السور في بيروت قرب بوابة يعقوب[2].

ومن الطريف ان الحاج زكريا فتوح، الذي كان من اوائل من سيروا عربات تجرها الخيول للنقل المنظم بين صيدا وبيروت، تمسَّك «بعرباته» ولم يعترف بمنافسة «السيارات» لها واستمر يعلن عن رحلاته بأنه «السفر السريع بين بيروت وصيدا» علما بأن عرباته كانت تقطع المسافة بينهما بمدة اربع ساعات، بينما كانت السيارات تقطعها خلال ساعتين الى ساعتين ونصف. وكان يسيِّر عربتين يوميا احداهما الساعة الثانية عشرة (عربية) صباحا والثانية الساعة الثامنة بعد الظهر، بأجر قدره نصف ريال مجيدي لكل راكب. وكان يبدل خيوله في محطة في منتصف المسافة بين صيدا وبيروت، وظل، الحاج زكريا، يعد مسافريه بالتمتع خلال الرحلة بالمناظر «التي تشرح الصدر وتسر الخاطر»[3]. لم تمض سنوات قليلة حتى أخذ استعمال السيارات للنقل العام، يزداد بسرعة في كافة انحاء البلاد، بينما اقتصر استعمالها الشخصي على كبار الموظفين والاثرياء من التجار وغيرهم، حيث أخذوا يستخدمونها في قضاء أعمالهم أو نزهاتهم، وكثيراً ما اتخذوا من طريق صيدا- بيروت متنفساً لهم، ومنطلقاً لنزهاتهم، «في ربيع ١٩٠٩ زار متصرف لبنان يوسف فرنكو باشا وعقيلته لوسيا البرامية بالسيارة تلبية لدعوة نسيب بك جنبلاط، وفي المساء عاد المتصرف ومعه جان بك بسترس إلى بيروت»[4]. وكان معظم السيارات موجودا في بيروت، وحتى بعد الحرب مباشرة لم يتجاوز عدد السيارات في كل البلاد مئة سيارة[5].

---

(١) الاتحاد العثماني، العدد ١٧٣، في ١٦ نيسان ١٩٠٩

(٢) المفيد، العدد ١٤١٠، في ٢٥ تشرين الأول ١٩١٣

(٣) الاتحاد العثماني، العدد ١٧٨، في ٢٢ نيسان ١٩٠٩.

(٤) البرق، العدد ٣٠ في ٢٧ آذار ١٩٠٩، ص ٢٣٨.

(٥) مسعود ضاهر، ص ١٤٦.

أصبح لمصانع السيارات في أوروبا وكلاء بيع في سوريا، تركز معظمهم في بيروت، وأخذوا يعلنون عن وصول «أفضل الأوتوموبيلات بأثمان متهاودة»،[١]

وننشر فيما يلي أحد تلك الإعلانات لطرافة معلوماته ولمصطلحاته التي كانت دارجة في تلك الفترة «عربة برسم البيع تأخذ تسعة ركاب منهم واحد بجانب الوقاد، وارد بوجو Peugot من سنة ١٩١٠ قوتها ١٨ حصاناً، دواليبها كاوتشوك على طريقة دوكابل Ducasble ثقلها طن ونصف طن، ودواليبها زوج بسعر ١٤٠٠ فرنك وزوج ثاني بسعر ١٦٠٠ فرنك. وهذه العربة لم يصر استعمالها سوى لمسافة ٢٤ ألف كيلومتر فقط. موجودة في لارنكا (قبرص) عند الخواجة ما ڤرويدي، معها أوايل وتوابع عديدة، سرعتها ٤٥ كيلو مترا بالساعة، والمخابرة مع إدارة الجريدة».[٢]

وبدأ البعض ينشر إعلانات عن وصول «زيت البنزين المختص في الأوتومبيل من شركة فاكوم أويل الأميركانية...»[٣] وغيرها من الشركات.

ولما أصبحت السيارات وسيلة مهمة من وسائل النقل، بدأت الدولة تصدر التعليمات والقوانين لضبط أمورها، فأعلنت أنه لن يرخص بتشغيل أية سيارة ما لم تتم تجربتها ومعرفة مدى صلاحيتها [٤].

ووضعت رسماً على كل سيارة من ١٠٠ – ٢٠٠ قرش سنوياً، كما فرضت على استيرادها رسوماً جركية تعادل ١٥٪ من قيمة السيارة، أما السيارات العابرة بطريق الترانزيت فكان رسمها الجمركي ١٪ من قيمتها.[٥]

ووضعت بلدية صيدا رسماً على السيارة الكبيرة قدره اثنتا عشرة ليرة عثمانية سنوياً، وعلى السيارة المتوسطة سبع ليرات، وعلى الصغيرة خمسا[٦].

---

(١) لسان الحال العدد ٧٥٢٧ في ٢٢ نيسان ١٩١٤.

(٢) لسان الحال، العدد ٧٤٧٨ في ٢٤ شباط ١٩١٤.

(٣) نشر الإعلان وكلاؤها روفائيل عون وأولاده في بيروت. لسان الحال، العدد ٦١٨٢ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٩.

(٤) لسان الحال، العدد ٥٧٥٦ في ٧ تموز ١٩٠٨.

(٥) لسان الحال، العدد ٥٩٦٣ في ٩ آذار ١٩٠٩.

(٦) بلدية صيدا قرار نومرو ٩١ في ١ تموز ١٣٢٥ (١٩٠٩). هذا وقد جعلت سلطات جبل لبنان رسما على السيارة التي تتسع لخمسة اشخاص قدره ست ليرات سنوياً، وعلى السيارة التي تتسع =

وقبل أن ننهي الحديث عن السيارات، فإنه قد يكون مفيداً أن نشير، إلى أن أحمد زكي من مصر، قد يرجع إليه الفضل بإطلاق تسمية «السيارة» في مطلع سنة ١٩٠١، إذ إنه كتب في تلك السنة إلى مجلة المقتطف يقترح «... إن تسمى العربة الجديدة التي جاءت للبلاد المصرية باسم سيارة بدلا من أوتومبيل...» وقد استحسنت المقتطف ذلك التعبير، ووعدت بالترويج له على صدر صفحاتها[١].

٦- النقل البحري:

خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت حركة الملاحة في ميناء صيدا ضعيفة، لا تتناسب وأمجاد هذا الميناء العريق، بحيث كان من النادر أن ترسو على أرصفته سفينة أجنبية، واقتصرت المراكب التي تدخله على السفن الصغيرة أو المتوسطة التي استمرت في ربط المدينة، بحريا، بمدن الساحل السوري مثل بيروت وطرابلس وصور وعكا وحيفا ويافا وغزة، وفي بعض الأحيان كانت تصل إلى قبرص والاسكندرية ودمياط.

ومع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أخذ ميناء صيدا يستعيد زخم حركته، وامتد نشاطه، بالإضافة إلى موانىء الساحل السوري ومصر وقبرص، إلى أوربا أيضاً[٢]. وقد أشار تقرير لأحد القناصل في تلك الفترة إلى أن ميناء صيدا بحاجة إلى مبلغ يعادل ١٥ ألف دولار لإعادة إصلاحه ليصبح قادراً على استيعاب أكبر السفن ومنافسة كل الموانىء المماثلة[٣].

ولم تبخل سلطات صيدا على مينائها باعمال الترميم والاصلاح، طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين.

ففي سنة ١٨٨٦ قامت البلدية باصلاح الاسكلة (المرسى) التي تسهل شحن

= لعدد أكبر وعلى سيارة النقل اثنتي عشرة ليرة. راجع لسان الحال، العدد ٥٩٦٣ في ٩ آذار ١٩٠٩.

(١) المقتطف- المجلد ٢٦ - ١٩٠١، ص ٧٣٦.

(٢) القنصلية الأميركية ت / ٣٦٧/ج٤ تقرير تجاري لسنة ١٨٦٣ أرسله قنصل أميركا في صيدا ملحق برسالة رقم ٤ من القنصل الأميركي العام في بيروت سنة ١٨٦٣.

(٣) المصدر السابق نفسه.

البضائع وتفريغها وانتقال الركاب[1]. وفي سنة ١٩٠٧ اهتم رئيس البلدية حسين الجوهري باعادة انشاء المرسى. فاقيم على أعمدة حجرية عدة وحسّن الحركة بالميناء[2]. وفي ١٩٠٩ بناء على قرار مجلس ادارة القضاء، قامت البلدية بتلزيم عمل مرسى جديد للميناء، يقوم على ست عشرة دعامة، مقابل الف قرش اجرة للملتزم حسن عاصي، وقدمت البلدية مواد البناء[3].

وتقاضت البلدية رسم ميناء، وجرت العادة ان تحيلها الى ملتزم يدفع مبلغا مناسبا، ومن ثم يقوم هو بتحصيلها على مدار السنة، وعلى سبيل المثال فان رسوم الميناء في صيدا لسنة ١٩٠٩ احيلت على حسن زنتوت بمبلغ ٢٢٥١٠ قروش اميرية[4].

وقد ظلت السفن ترسو ثم تقلع من ميناء صيدا بدون انتظام حتى سنة ١٨٨٦ عندما انشيء اول خط ملاحي منتظم للبواخر العثمانية بين بيروت وصيدا، بمعدل باخرة كل اسبوعين[5]. ثم اخذ ارتباط صيدا بخطوط ملاحية مع المدن المختلفة يزداد باضطراد، بحيث لم يكد القرن التاسع عشر يوشك على نهايته، حتى كانت صيدا قد اتصلت بشبكة واسعة من الخطوط الملاحية مع كافة موانيء البحر الابيض المتوسط، وبعض موانيء البحر الاسود والبحر الاحمر، واوروبا ايضا.

ففي سنة ١٨٩٧ سيّرت شركة «نحاس اخوان» باخرتها الصغيرة «جولي» من بيروت إلى موانيء الساحل السوري، من طرابلس شمالا الى حيفا جنوبا. فكانت تغادر ميناء بيروت كل ثلاثاء وجهة الساعة الثانية عشرة ظهرا الى صيدا وصور وعكا وحيفا، ثم تعود منها يومي الاربعاء والسبت في الساعة السابعة صباحاً، عبر موانيء عكا ثم صور ثم صيدا[6].

---

(١) لسان الحال، العدد ٩١٣ في ١٠ تشرين الثاني ١٨٨٦.

(٢) الاقبال، العدد ١٨٢ في ٢١ كانون الثاني ١٩٠٧.

(٣) بلدية صيدا قرار نومرو ٩٤ في ٢ تموز ١٣٢٥ (١٩٠٩)، وقرار نومرو ١٠١ في ٢١ تموز ١٣٢٥ بناء على قرار مجلس الإدارة نومرو ٩٨٦ في ١٥ تموز ١٣٢٥.

(٤) بلدية صيدا قرار نومرو ٤٢ في ١٩ آذار ١٣٢٥.

(٥) ثمرات الفنون العدد ٥٩٦، في ٢٥ آب ١٨٨٦.

(٦) ثمرات الفنون العدد ١١٣٠، في ٢٤ نيسان ١٨٩٧.

- وفي السنة التالية (١٨٩٨) خصصت الشركة «الخيرية العثمانية» باخرتين من اسطولها للمرور من بيروت الى سائر موانىء الولاية لتسهيل التجارة وانتقال الركاب[1].

وفي سنة ١٨٩٩ عدّلت شركة «بسترس ونحاس» من خطوطها الملاحية، فجعلت باخرتها الصغيرة «جولي» تمر إلى الموانىء جنوبي بيروت (ومن ضمنها صيدا) يومي الثلاثاء والجمعة. وباخرتها الكبيرة المسماة نيوهفن «New Heaven» تقوم بدورة واسعة على طول الساحل الغربي للبحر المتوسط، فتقوم الاحد الحادية عشرة صباحا من بيروت الى طرابلس فالاسكندرية فمرسين فتصلها الثلاثاء صباحا، حيث تغادرها في مساء اليوم نفسه الى الاسكندرون فاللاذقية فطرابلس، حتى تصل بيروت صباح الجمعة.

وعند ظهر يوم الجمعة تنطلق الى صيدا ثم صور فعكا فحيفا فيافا ثم بور سعيد الى الاسكندرية فتصلها ظهر الاثنين، ثم تغادرها في اليوم نفسه، عبر الموانىء السابقة، فتصلها يوم الجمعة مساء[2].

وفي سنة ١٩٠٠ كانت الباخرة المصرية «الخديوى» تصل الى صيدا نهار الاحد، ثم تغادرها الى حيفا فيافا فالاسكندرية، لتعود الى صيدا نهار الاحد التالي[3].

وبالاضافة الى هذه الخطوط المنتظمة فان آلاف المراكب الشراعية لم تنقطع عن الابحار بين صيدا والموانىء الاخرى «... غرقت السفينة الشراعية «مبروكة» اثناء ابحارها من صيدا الى بور سعيد تجاه جبل الكرمل قرب حيفا، وكانت تحمل شحنة من البرتقال والحامض، ونجا بحارتها»[4].

وفي ربيع ١٩٠١ سيّرت «شركة بواخر البوستة الخديوية» باخرتها «الدقهلية» على خط منتظم من بيروت الى صيدا - حيفا - يافا - بور سعيد -

---

(١) لسان الحال العدد ٢٩٣١، في ٣ تشرين الأول ١٨٩٨.

(٢) لسان الحال، العدد ٣٢٦٧ في ١٣ تشرين أول ١٨٩٩.

(٣) لسان الحال، العدد ٣٣٤٢ في ١٢ شباط ١٩٠٠.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ١٣٣٢ في ٣ حزيران ١٩٠١.

الاسكندرية فميناء بيرايا اليوناني، فازمير ثم اسطنبول، وتعهدت بنقل الركاب وشحن البضائع[1].

كما اعلن نقولا ناي ولويس راهبة وكيلا شركة خطوط المانيا، الشرق عن ابحار الباخرة الالمانية «اتوس» الى قبرص- مرسين- اسكندرونة- طرابلس- صيدا- الاسكندرية- مالطا- انفرس- هامبورغ وبعض موانيء اوروبا الاخرى ثم الى امريكا، واستعدوا لقبول البضائع للشحن، وكان مركز الشركة في بيروت في خان بسترس[2].

وبواخر «الادارة المخصوصة العثمانية» التي كان مركزها اسطنبول، استمرت بالمرور عبر ميناء صيدا كل اسبوعين مرة، وكان وكيلها في بيروت عبدالرحمن باشا بيضون[3].

وفي السنة نفسها (١٩٠١) تم انشاء خط بحري بلجيكي، منتظم. Deppe - Line بين ميناء انتويرب وموانيء مصر وسوريا، ومن ضمنها صيدا. وقد شاركت السفن البريطانية في هذه الحركة الملاحية، فافتتحت خطا جديدا يربط نيويورك مباشرة بالموانيء السورية تشجيعا للهجرة التي اخذت تزداد بين موانيء سوريا وامريكا[4].

وفي سنة ١٩٠٣ اعلن «تتراكي وولده»، وكان وكيلا لخط برنس البحري في خان انطون بك في بيروت، ان الباخرة «ثيرا» افتتحت خطا ملاحيا جديدا بين بيروت وصيدا وصور وعكا وحيفا، يوم الجمعة كل اسبوع لنقل الركاب والبضائع[5].

---

(١) لسان الحال العدد ٣٦٧٩ في ٢٧ آذار ١٩٠١.

(٢) كان اسم الشركة الملاحية Deutsche - levant Line راجع لسان الحال العدد ٣٨٣٨ في ٣ تشرين الأول ١٩٠١.

(٣) كانت شركة ملاحية شبه رسمية إذ للقطاع الخاص فيها نصيب، وفي سنة ١٩١٠ عدل اسمها إلى «إدارة سير السفائن العثمانية العمومية» راجع الاتحاد العثماني، العدد ٦٦٧ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٠.

(٤) مكتب السجلات العامة ف.و ٢١١٧/١٩٥ تقرير عن الملاحة والتجارة في سوريا لسنة ١٩٠١، ارسله القنصل البريطاني العام DRUMMOND HAY في ١٥ نيسان ١٩٠٢ إلى السفير باسطنبول.

(٥) لسان الحال، العدد ٤٤٥٣ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٣.

كما جعلت الباخرة العثمانية «بانديرمه» اتجاه سيرها يبدأ ببيروت، ويمر عبر صيدا وصور وحيفا مرة واحدة اسبوعيا لنقل الركاب، وكانت الاجرة بين صيدا وبيروت مثلا، نصف ريال مجيدي للراكب الواحد لرحلتي الذهاب والاياب[1].

ومن البواخر التي احتفظ لها اهل الساحل السوري بأطيب الذكريات، الباخرة الصغيرة «جولي»، التي بدأت الرسو في الموانىء المذكورة منذ اواخر القرن التاسع عشر حتى جرت اعادة ترميمها سنة ١٩٠٦، واصبحت ترسو في ميناء صيدا والموانىء الاخرى مرتين اسبوعيا[2]. وحتى سنة ١٩٠٧ كانت لا تزال تمارس مهمتها بنجاح، حاملة بين الموانىء السورية الركاب والبضائع و«الصُّرَر» وفي كثير من الاحيان، الرسائل والاخبار وكانت في تلك السنة قد اصبحت ملكا للشيخ ابراهيم العكي[3].

ونثبت فيما يلي أسعار السفر على الباخرة «جولي» كنموذج تقريبي للأسعار في أوائل القرن العشرين:

كان على الباخرة درجتان أولى وثالثة، وكانت أجرة الراكب بين بيروت وصيدا بالدرجة الأولى ثلاثة وعشرين قرشا وخمس بارات، وبالدرجة الثالثة أحد عشر قرشا وعشرين بارة[4].

وفي سنة ١٩١١ ربطت الباخرة «كاستليان برنس» التابعة لشركة Prince - line الانجليزية، مينائي صيدا ويافا بميناء مالطة، ثم ليفربول بانجلترا[5]. وفي سنة ١٩١٣ افتتحت شركة «وابورات[6] البوسطة الخديوية»

(١) ثمرات الفنون، العدد ١٤٦٩ في ٢٢ شباط ١٩٠٤.

(٢) الاقبال، العدد ١٣٦ في ٢٦ شباط ١٩٠٦.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ١٦١٢ في ١٣ أيار ١٩٠٧.

(٤) وكانت أجرة الراكب من بيروت الى صور بالدرجة الأولى ستة وأربعين قرشا وعشر بارات وبالدرجة الثالثة ثلاثة وعشرين قرشا وخمس بارات. ومن بيروت الى عكا وحيفا بالدرجة الأولى أربعة وخمسين قرشا وخمس عشرة بارة وبالدرجة الثالثة ثمانية وعشرين قرشا وخمسا وثلاثين بارة. راجع تقويم البشير لسنة ١٩٠٧.

(٥) المفيد، العدد ٨٦١، في ٢١ كانون الاول ١٩١١.

(٦) كانت البواخر تسمى آنذاك وابورات ومفردها وابور (أو بابور) وهي تحريف لكلمة Vapor =

خطا ملاحيا جديدا يربط بيروت بميناء «النبي يونس» اللبناني،[1] حيث كانت تنطلق الباخرة من بيروت الساعة العاشرة من يوم الأحد، الى النبي يونس، وتمكث فيه نصف ساعة للشحن والتفريغ، ثم تتابع سيرها الى صيدا، ثم حيفا فيافا فبور سعيد فالاسكندرية، ومنها الى بيرايا فأزمير وتنتهي في اسطنبول، لتعود من جديد الى بيروت، وكان وكيلها في صيدا والنبي يونس اسكندر كتافاكو، وفي بيروت جورج ريني. وكانت شركة البوسطة الخديوية تساهم بنقل الركاب والبضائع الى سائر موانئ أوروبا وحتى أمريكا[2].

وهكذا استعاد ميناء صيدا حيويته ونشاطه، وارتبط بخطوط بحرية منتظمة مع معظم موانئ البحر المتوسط وبعض موانئ أوربا وأمريكا، دون أن يؤثر على حركته كثيرا وجود ميناء بيروت قربه، وظل وضعه في تقدم حتى قيام الحرب العالمية الأولى.

٧ - البرق والبريد والهاتف:

مثلما حدث تقدم وتطور في وسائل النقل والانتقال، وكذلك كان الأمر بالنسبة لوسائل التخاطب والاتصال، وساهمت الدولة في هذا المجال ايضا بإصدار التشريعات اللازمة لضبط اوضاعها وتنظيم سيرها.

وقبل ان تصدر القوانين التي تنظم البريد رسميا، كان في سوريا مؤسستان للبريد العثماني، أولاهما رسمية يقوم بالخدمة فيها سعاة رسميون (تتار)،[3] وكانوا ينتقلون من مكان الى آخر سيرا على الأقدام، أو ركوبا على الخيل أو الجمال.

والثانية مؤسسة محلية في كل مدينة، يقوم سعاتها بنقل الرسائل والطرود الى مقاصدها بأمانة وسرعة. ويرئسها «شيخ السعاة»، ويحصلون مقابل ذلك

. بالانجليزية أو Vapeur بالفرنسية بمعنى بخار. هذا ومن اصطلاحات تلك الأيام تسمية المرسى أسكلة، ويبدو أنها مأخوذة عن الطليانية، وأجرة الركوب «ناولون»، وزورق التفريغ في الميناء يدعى «ماعون». ومن أسماء المراكب في صيدا الشختورة والفلوكة والسنبك.

(١) كان تابعا لمتصرفية جبل لبنان وهو اليوم قرية صغيرة على ساحل الجية.

(٢) لسان الحال، العدد ٧٢٨١، في ٥ تموز ١٩١٣.

(٣) محمد كرد علي: خطط الشام، ج ٥، ص ٢٣٥ - ٢٣٧.

على أجر يتناسب مع المسافة أو مع أهمية الرسالة. وفي بعض الأحيان كان يستخدم الحمام الزاجل[1].

كما كان للأجانب في الدولة العثمانية مؤسساتهم البريدية الخاصة، حيث لم تكن لهم ثقة بالبريد العثماني، حتى بعد تنظيمه[2]. ورغم أن البريد الأجنبي كان احد الامتيازات التي منحت للقناصل الأجانب، فقد استخدمه كل الأجانب المقيمين في الدولة العثمانية، من تجار ورجال أعمال ومبشرين وغيرهم. كما أن كثيرا من المواطنين المحليين استفادوا من خدماته كذلك اما ضمانا لعدم ضياع بريدهم. أو امعانا في حفظ سريته[3].

كان قانون «نظام البرق» أول القوانين التي صدرت في مجال تنظيم الاتصالات، وذلك سنة ١٨٥٩[4]. وقد تضمن سرية المخابرات البرقية، وصيانة الأسلاك والمحافظة عليها، ومنح الأولوية في التخابر للاتصالات الرسمية، ثم للسفارات الأجنبية فالتجار وبقية المواطنين.

وفي سنة ١٨٦٣ صدر قانون الطوابع العثماني، ثم نظام البريد في سنة ١٨٦٩ (٢٦ المحرم ١٢٨٢)، وكان اول بريد تم نقله بواسطة العربات، بين دمشق وبيروت[5].

وبعد انضمام الدولة الى اتفاقية برن البريدية الدولية، أعلنت منذ سنة ١٨٧٧، عن قبول الرسائل والمطبوعات الى جميع قارات العالم بحرا، بواسطة

---

(١) عبدالكريم غرايبة: ص ١٥٧.

(٢) كانت أولى مؤسسات البريد الأجنبي في سوريا، مؤسسة البريد الفرنسي سنة ١٨٤٠ ثم تبعتها المؤسسة الروسية ١٨٥٧، فالنمساوية ١٨٦٧، فالانجليزية ١٨٧٣ فالالمانية ١٩٠٠، وتم الغاؤها جميعها سنة ١٩١٤.

(٣) القنصلية الأمركية ت /٣٦٧ ج ٢٢ أبلغ صموئيل جسب الاميركي المقيم في صيدا قنصله العام في بيروت، في رسالة بعثها اليه في ١٥ نيسان ١٩٠٣، أنه فقد كثيرا من رسائله بالبريد العثماني، وأن مسز وود ضاعت رسائلها لأولادها في أمريكا بالطريق، وأن مستر ادي صديقه فقد بعض شيكاته التي أرسلت بالبريد العثماني.

(٤) الدستور، ج ٢، ص ٣٠٣.

(٥) محمد كرد علي، ص ٢٣٧.

السفن الفرنسية والنمساوية التي جرى الاتفاق معها رسميا[1].

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، أصبحت حركة نقل البريد العثماني بين مدن سوريا منتظمة ودقيقة، وشملت كل الموانئ وكثيرا من المدن الداخلية. ففي سنة ١٨٧٧ مثلا كانت خيول البريد تنطلق من بيروت مساء الثلاثاء (من كل أسبوع) لتصل الى صيدا صباح الأربعاء، ثم تغادرها الى صور وعكا. وتغادر خيول البريد يافا لتصل الى عكا ثم صور، وتكون في صيدا مساء الجمعة، ثم تغادرها ليلا الى بيروت.

ومساء الجمعة كانت تنطلق رحلة بريد ثانية من بيروت الى صيدا، فتصلها صباح السبت، ثم تتركها الى صور فعكا ومنها الى سائر أنحاء فلسطين. وفي يوم الأربعاء تكون خيول بريد يافا قد قامت برحلتها الثانية الى صيدا، حيث تغادرها الى بيروت[2].

وحتى أواخر القرن التاسع عشر ظل البرنامج نفسه في نقل البريد بين بيروت والمدن الأخرى، بحيث كان يتم نقل البريد بين صيدا وبيروت يومين في الأسبوع، (الاثنين والخميس) ويومين آخرين بين صيدا والمدن جنوبها (الثلاثاء والجمعة).[3]

وكانت بيروت وحدها التي ترتبط بشبكة الاتصالات البريدية الدولية. وترسل بريدها الى كافة القارات بحرا.[4] وكانت الرسالة بين بيروت ولندن، مثلا، تستغرق من ١٠ - ١٥ يوماً، وكانت ادارة البريد العثمانية لا تقبل الرسائل التي لا تكون معنونة باحدى اللغات الثلاث: التركية أو العربية أو الانجليزية[5].

وفي مطلع القرن العشرين نشطت حركة البريد في بلاد الشام، فصار ينقل

---

(١) لسان الحال: العدد ١٧، في ١ كانون الاول ١٨٧٧.

(٢) ثمرات الفنون العدد ١١٩ في ٢ تموز ١٨٧٧.

(٣) لسان الحال: العدد ٣٣٠٢ في ٢٣ كانون الاول ١٨٩٩.

(٤) لسان الحال: العدد السابق.

(٥) KARL BAEDEKER, Palestine and Syria, op. cet., p. 23

من بيروت الى صيدا، ومنها الى المرافىء الجنوبية أربعة أيام في الأسبوع، الثلاثاء والجمعة بحرا والاثنين والخميس برا، كما كانت هناك رحلة بريد خاصة من صيدا الى صور كل ثلاثاء[1].

وفي سنة ١٩٠٧ تحسن نقل البريد بين صيدا وبيروت، بحيث وضعت له عربة خاصة تقوم برحلة يومية بين المدينتين مما ساعد المواطنين على سرعة الاتصال والتجار على سرعة انجاز الأعمال.[2] كما كانت البواخر العثمانية «جولي» و«سوريا» و«بيروت» تقوم بنقل البريد بين الموانئ السورية مرتين في الأسبوع.[3]

وفي أوائل القرن العشرين كانت التعرفة البريدية كما يلي =

رسم ٢٠ بارة	عن الرسالة داخل المدينة
رسم غرش صاغا	عن الرسالة لأي من بلدان الدولة العثمانية (شرط الآ يزيد وزنها عن ١٥ غراما)
رسم ٢٠ بارة	عن الرسالة من ميناء عثماني لآخر (بحدود ١٥ غراما)
رسم غرش صاغا	عن الرسالة خارج الأراضي العثمانية (بحدود ٢٠ غراما)
رسم ١٠ بارات	عن البطاقة البريدية داخل المدينة[4]

كما أخذت ادارة البريد العثمانية تقبل الحوالات المالية والرسائل المحتوية نقودا (وكانت تسميها تحارير ذات القيمة) منذ سنة ١٩٠١ في بعض مراكزها البريدية ومن ضمنها صيدا، واشترطت ان يكون المبلغ ٤٤ ألف قرش فما

(١) تقويم البشير لسنة ١٩٠٢.

(٢) المحبة العدد ٤١١ في ٢٠ نيسان ١٠٩٧، ص ٢٠٣.

(٣) الاقبال العدد ١٩١، في ١ نيسان ١٩٠٧.

(٤) تقويم البشير لسنة ١٩١٢.

فوق. اما الحوالات المالية البريدية فلم تسمح بأن تتجاوز الفي قرش للحوالة الواحدة، وكان الرسم عليها نصفا بالمائة من قيمتها[١].

أما البرق (التلغراف) فقد امتدت اسلاكه، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الى كثير من الولايات العثمانية، بحيث لم يقارب القرن التاسع عشر نهايته، حتى كانت كل المدن الرئيسية في سوريا بها مراكز برق، كما كان لبعضها اتصال بشبكة البرق الدولية. وقد بلغ عدد تلك المراكز ٣٨ مركزا كان مركز برق صيدا احدها[٢].

وفي سنة ١٩١٠ كانت التعرفة الرسمية للبرقيات هي:

خمسة قروش	عن كل ٢٠ كلمة داخل ولاية بيروت.
سبعة قروش وعشرين بارة	عن كل ١٥ كلمة داخل الولايات المجاورة.
عشرة قروش	عن كل ١٠ كلمات الى الولايات العثمانية الاخرى.

وما زاد عن ذلك فيؤخذ عن كل كلمة من ١٠ - ٤٠ بارة حسب بعد البلد المبرق اليه[٣].

وفي أوائل القرن العشرين بلغ عدد مراكز البرق والبريد العثمانية ١٢٩٧ مركزاً، عمل بها ٥٧٠٤ موظفين، وبلغ عدد الرسائل التي تم نقلها ٢٠,٦٨٤,٧٤٠ رسالة خاصة ورسمية، وكذلك ١٠٣,٠٥١ برقية. كما بلغ طول اسلاك البرق ٦٣٢٦ كيلومترا برا و ٦٧٧ كيلومترا بحرا[٤]
وفي مطلع القرن العشرين كان «سرى افندي» مديرا لبريد وبرق صيدا وفي سنة ١٩٠٦ أصبح المدير الحاج حسني المجذوب الذي حسَّن أوضاع البريد في المدينة، فنقل مركز الدائرة سنة ١٩٠٨ من بناية قديمة في وسط البلدة، الى اخرى قرب البوابة التحتا الى جانب دار الحكومة[٥].

---

(١) تقويم البشير لسنة ١٩٠١.
(٢) KARL BAEDEKER, op. cit., p. 32
(٣) عبدالباسط الأنسي، ص ٨٢.
(٤) لسان الحال، العدد ٤٢٠٨، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٠٣.
(٥) الاقبال، العدد ٣ في ٩ أيار ١٩٠٢.

وفي سنة ١٩٠٩ طلب من البلدية اجراء اصلاحات في البناية، فشكلت لجنة من علي خروبي ومحي الدين كالو، فأوصيا بانفاق ١٠٥١ قرشا وعشر بارات لإصلاح السقف وعمل شرفة لدائرة البريد[١].

وفي ١٩١٠ وصلت واردات بريد صيدا الى ٣٥ الف قرش، وأصبح البريد يتنقل يوميا بين صيدا وبيروت، بعد اتفاق المدير مع احد اصحاب العربات الخاصة على ذلك. وقد سهل ذلك للتجار والمواطنين تلبية طلباتهم وانجاز أعمالهم بسهولة. كما أنشأ شعبتي بريد في قريتي جون ولبعا المجاورتين لصيدا والتابعتين لحكومة جبل لبنان. وقد أوجب ذلك كله ثناء السكان ورضاهم، وقد تقدموا بطلب الى السلطات لترقية دائرة بريد صيدا من الدرجة الثالثة الى الثانية[٢].

أما الهاتف فكان آخر ما تم ادخاله من ادوات الاتصال الى الدولة العثمانية. بسبب تخوف السلطان عبدالحميد من ذلك الاختراع ان يكون عاملا هاما في سرعة نقل الافكار بين المواطنين، أو افشاء الأسرار للأجانب. ولهذا منع استيراد اجهزته واسلاكه، او تركيبه واستعماله تحت طائلة العقوبة الشديدة.

وبعد قيام الدستور سنة ١٩٠٨، سمح باستعماله للأمور الرسمية فقط، فمدت اسلاكه بين رئاسة الوزراء (الباب العالي) ووزارات الداخلية والعدلية والشرطة ومجلس المبعوثان في اسطنبول.[٣]

وبعد سقوط عبدالحميد، فتح المجال امام الجمهور للاستفادة من خدمات الهاتف، فأقبل الناس على استيراده وتركيبه، وبدأت تشاهد في الصحف الصادرة في بيروت اعلانات عن بيعه للجمهور، وبعد زوال كابوس الحكم الاستبدادي «... اتخذت محلا على بوابة ادريس لبيع الادوات الكهربائية على

---

(١) ثمرات الفنون، العدد ١٦٤٩ في ١٠ شباط ١٩٠٨.

(٢) بلدية صيدا، قرار دون رقم في ١ تشرين الثاني ١٣٢٦.

(٣) لسان الحال، العدد ٥٩٠٤، في ٢٩ كانون الاول ١٩٠٨.

انواعها خصوصا التليفون ولاتقان هذا الفن الذي لم نكن نقدر (على) ذكره قبل الدستور استدعيت مهندسا ماهرا من شركة التليفون الانجليزية في مصر لترويج طلبات زبائني... »[1].

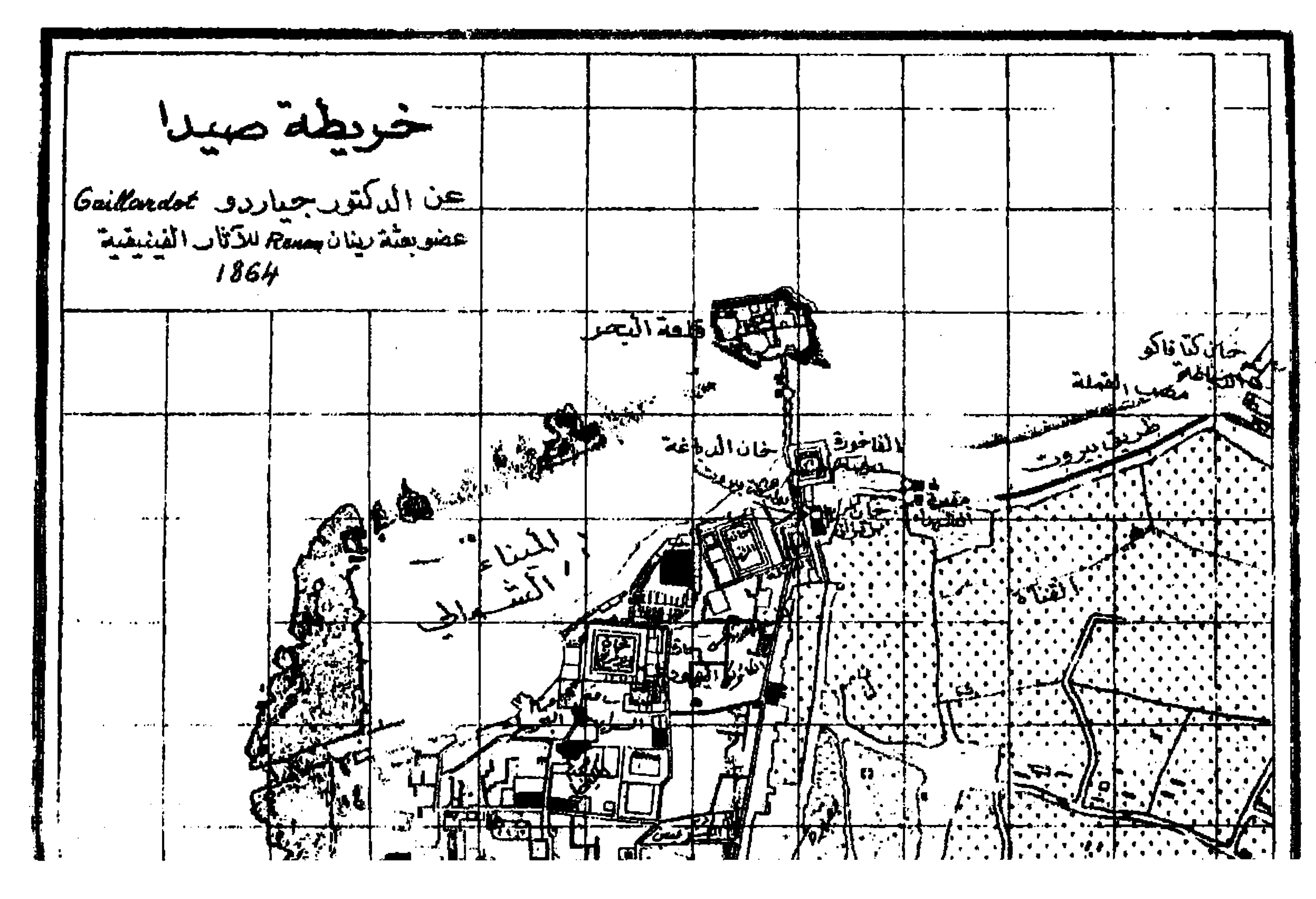
وفي سنة ١٩٠٩ أعلنت دائرة بريد بيروت عن تأسيس مركز هاتف فيها، وعن استعدادها لقبول طلبات الاشتراك فيه وكان رسم الاشتراك ثماني ليرات عثمانية وفي سنة ١٩١١ صادق مجلس النواب العثماني على نظام عمل الهاتف، وفي نفس السنة منح امتياز انشاء الهاتف في بيروت ومتصرفية جبل لبنان[2]. أما صيدا فقد عرفت الهاتف في بداية الحرب العالمية الأولى، ولكن استعماله اقتصر على السلطات العسكرية فقط[3].

---

(١) اعلان صاحب المخزن الكهربائي الوطني مصطفى العريس في لسان الحال العدد ٥٩٧٩ في ٢٧ آذار ١٩٠٩.

(٢) لسان الحال، العدد ٦٦٠٦، في ١٠ نيسان ١٩١١.

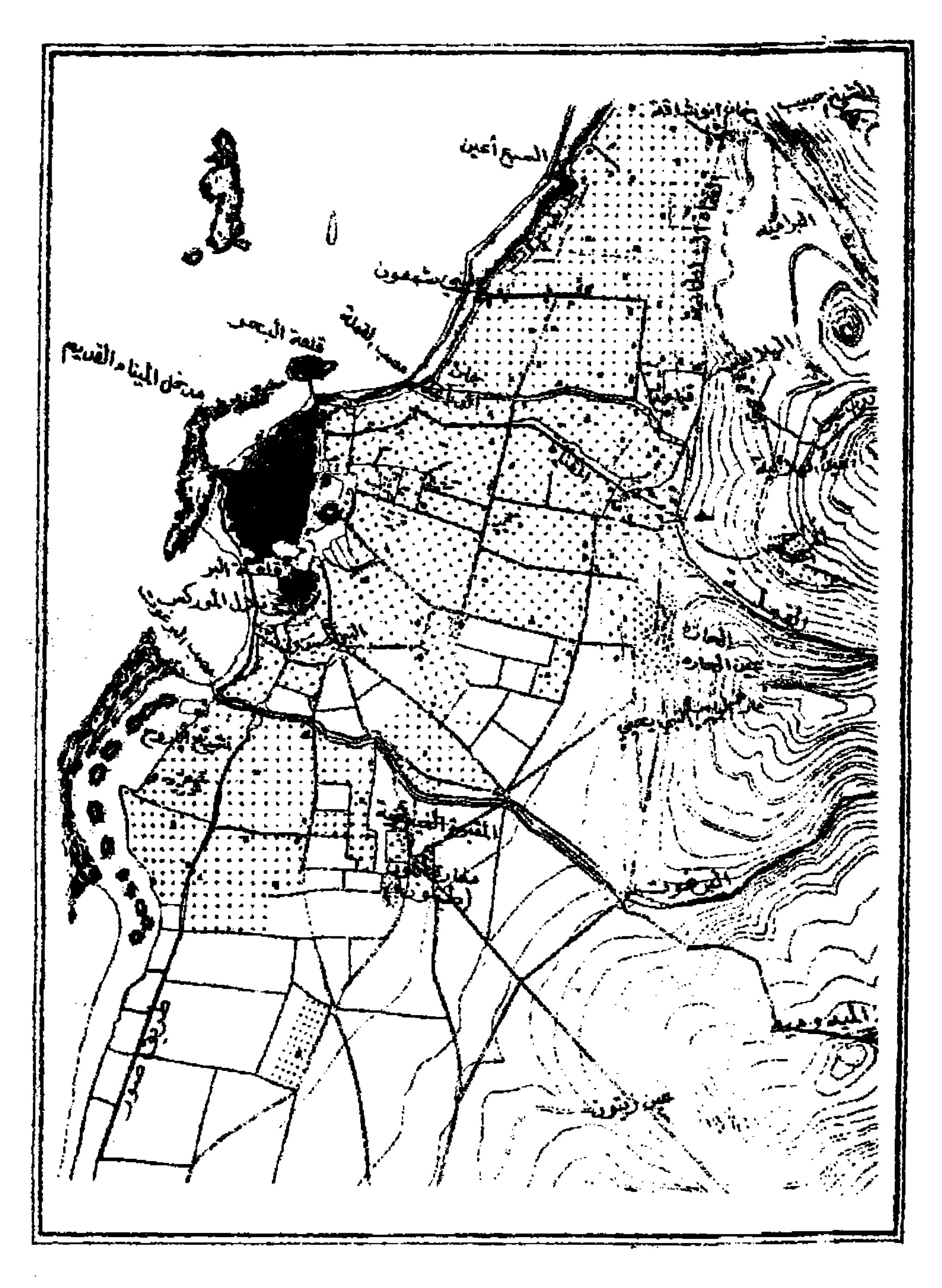
(٣) في طرابلس منح مصطفى عزالدين سنة ١٩١١ امتياز انشاء شبكة هاتف فيها.


خريطة صيدا
عن الدكتور جياردو Gaillardot
عضو بعثة رينان Renan للآثار الفينيقية
1864
قلعة البحر
خان الدباغة
الفاخورة
خان كتافاكو
مصب القملة
طريق بيروت
الميناء الشمالي
القناة

الميناء الجنوبي

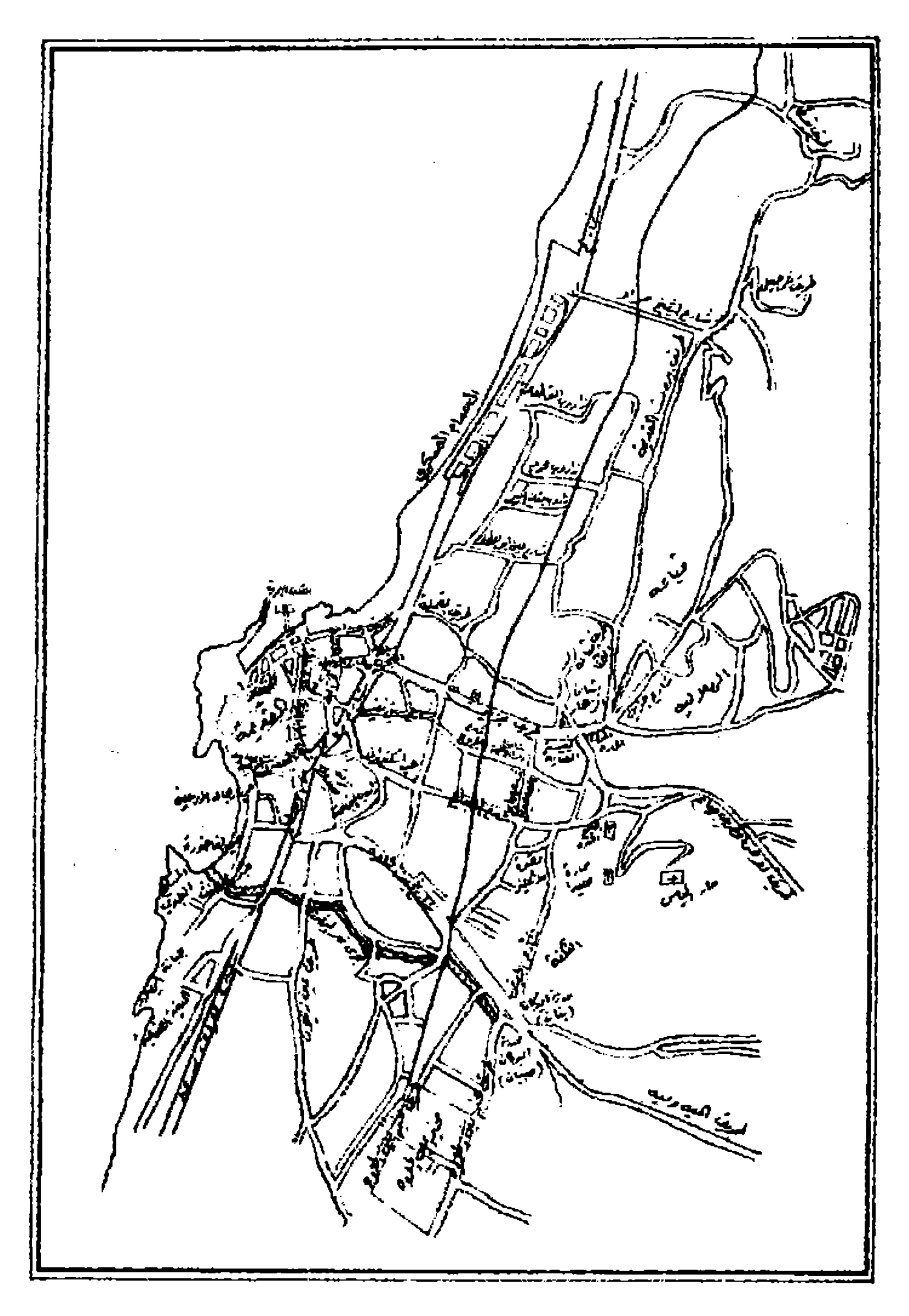
مقياس الرسم

خريطة رقم (٤)



خريطة صيدا وضواحيها معربة عن:

O. Hamdy Bey and T. Reinach (Une nécropole royale à sidon 1892 Atlas plate I)



خريطة صيدا الحالية مقياس ١/٥٠٠٠
(خريطة رقم ٦) المصدر بلدية صيدا

العمران

١ - الأحياء والحارات:

بدأ القرن التاسع عشر وصيدا محصورة ضمن سورها، وما عدا بعض الأبنية التي كان قد شادها الأمير فخرالدين المعني الثاني في القرن السابع عشر، خارج السور، ومنها الجامع «البرّاني»،[١] فإن صيدا كانت تنام ليلا خلف بوابات سورها المغلقة حتى صباح اليوم التالي، عندما يفتحها ضابط الحراسة، المولج بذلك، ولم يكن مسموحا، خلال الليل، بفتحها والعبور منها، حفظاً للأمن، وقد شاهد ذلك الرحالة الانجليزي ادوار روبنصون أثناء زيارته لصيدا قبيل مغادرة المصريين لها، وترك لنا وصفاً له[٢].

وكان طول المدينة، داخل السور، من الشمال الى الغرب يزيد قليلاً عن الثلاثمائة متر، بينما لم يتجاوز عرضها، من الشرق الى الغرب، المئتي متر إلاّ قليلا.

وبدأ تشييد الأبنية في سهلها الأخضر، ولكن بوتيرة بطيئة، حتى الثلث الأخير من ذلك القرن، عندما أخذ العمران يزحف داخل السهل الصيداوي، بنسبة بسيطة نحو الشمال والجنوب، ولكن بشكل كثيف نحو الشرق باتجاه التلال المجاورة لسهل المدينة، وهكذا نشأت منذ تلك الفترة احياء وطرق جديدة اضيفت الى خطط المدينة العريقة.

ويرجع الفضل في انتشار العمران، خارج السور، الى الارسانيات

---

(١) وقد عرف بالبرّاني لهذا السبب لأنه أول جامع بني خارج السور.

(٢) ادوار روبنصون، ج ١، ص ٥٨.

الأجنبية التي راحت تقيم المدارس والكنائس والمؤسسات بين البساتين، بالإضافة الى الأبنية العديدة التي شادها المطران باسيليوس حجار مطران الروم الكاثوليك، في شرق صيدا وشكّلت، فيا اعتبره البعض، نواة صيدا الجديدة[1].

كانت صيدا داخل السور تدعى آنذاك «باطن المدينة» كما عرف خارجها باسم «سقْي المدينة»، وتألّفت المدينة، داخل السور وخارجه، من محلات (جمع محله) وأحياء (جمع حي) كانت تسمى ايضا «الحارة» أو «الصايح»[2]. وكان كل حي يشكل وحدة عمرانية تكاد تكون مستقلة عن غيرها، اذ تضم، غالبا، مساجدها (وكنائسها)، وحماماتها وأسواقها، كما أن بعضها كانت له بوابته الخاصة تفتح وتغلق بأمرة سكانه، وكان سكان كل حي يشكلون، في الغالب، وحدة متجانسة من حيث المهنة أو الأصل أو المستوى المعيشي، ولا شك أن هذا التجانس أدى الى قيام حياة اجتماعية نشيطة ضمن الحي، كما قلّل من حدوث مشاكل ومنازعات بين السكان الذين كان معظمهم يعرف بعضهم الآخر.

تألفت صيدا داخل السور من عشر مناطق رئيسية دعيت كل منها «محلة» هي:

الدباغة، الكشك، السبيل، الشارع، الكنان، المسالخية، الزويتيني، رجال الاربعين، مارنقولا، باب السرايا.

كما تألفت خارج السور من عشر مناطق رئيسية أيضا هي:

الوسطاني، الدكرمان، القملة، البرغوت، الشمعون، مكسر العبد، الشاكرية[3]، السبع أعين، الفاخورة، سهل الصباغ.

---

(١) جرمانوس معقد مطران اللاذقية عند رحلته الى صيدا، المسرة، العدد ٢١ في ١ نيسان ١٩١١، ص ٦٤٩.

(٢) لعلها تعني المنطقة التي يصل اليها صياح الدلأل اثناء المناداة.

(٣) كانت تدعى محلة النواعير، حتى انشأ شاكر بك، أحد القائمقامين، بوابة في السور هناك فدعيت نسبة اليه بالشاكرية في أواسط القرن التاسع عشر.

والمناطق والأحياء داخل سور صيدا وخارجها تفرع منها ما يقرب من أربعين حارة ومحلة صغيرة هي:

حارة اليهود، حارة النصارى، ميزاب الخشب، حارة الكيلاني، حارة الست نفيسة، حارة المأذنة، حارة مرموش، حارة السراي القديمة، حارة ضهر المير، حارة أبي نخلة، حارة عين زيتون، حارة عين حلبون، حارة الطاحون، حارة المصلبية، حارة الموارنة، حارة القناية، حارة المزبودة، حارة الشيخ مراد، حارة الشيخ عمار، حارة عمر الجلالي، حارة البير، حارة الساحة، حارة الحوارنة، حارة عزرائيل، مكسر الجديد، حارة اللوز، حارة القشلة، حارة البوابة التحتا، حارة القبة، حارة اباظة، حارة البوابة الفوقا، بركة غزالة، حارة طنطور، حارة بوابة الخيمة، حارة الزهور، حارة البياطرة، المقصف، عين ابو اللطف، حي اسكندراني.

كما أطلق الصيداويون على بعض أجزاء من شاطئهم البحري إسماً يناسبه، بسبب موقعه أو طريقه استخدامه أو شكله، فكان لديهم بحر العيد، وبحر الكنان، والبحر الصغير، والبحر الكبير، وبحر البطيخ وغيرها.

ب - الطرقات والأزقة:

كانت شوارع صيدا وطرقاتها، وأزقتها، داخل السور، عبارة عن ممرات ضيقة، مستقيمة حيناً، ومعوجة غالبا، مكشوفة في بعضها ،ومسقوفة أو مستورة في معظمها، بحيث لا ترى نور الشمس إلا من بعض كوى صغيرة، تسمح لقليل من الأشعة بالتسرب خلالها في الأيام المشرقة، كما كانت ضيقة عموما،[1] بحيث أن العابرين فيها تتقاسم مواطئ أقدامهم مع قوائم دوابهم، وعند ظهور العربات لم يسمح بجريانها داخل المدينة، ضمن السور، لتعذر مرورها في كثير من تلك الطرقات. وكانت جميع طرقات المدينة وأزقتها داخل السور مرصوفة

(١) معظم طرقات صيدا وشوارعها، داخل السور، لا تزال على حالها الذي كانت عليه في العهد العثماني، ولقد قمت في أيار سنة ١٩٨٠ بقياس بعضها، فوجدت أن عرض معظمها يصل الى مترين أو أكثر قليلا، ولكن ليس بينها ما يتجاوز الثلاثة أمتار.

بالحجارة الملساء (البلاط)، أو بالحصى (البحص) كبيرا أم صغيرا، المجلوب معظمه من شاطئ البحر.

وهذه الطرقات بمجملها تتجه من الشمال الى الجنوب مخترقة المدينة من أولها الى آخرها، كما كان بعضها الآخر يخترقها من الشرق الى الغرب حيث تؤدي الى الميناء وساحل البحر، فينشأ عن تقاطع تلك الأزقة ساحات صغيرة مكشوفة تدعى «المصلَّبيات»،[1]

وكثيراً ما تحولت تلك المصلبيات الى مواقف للباعة المتجولين، الذين يجهدون في بيع بضاعتهم، أو معظمها، قبل أن يحملوها ويسرعوا هربا عند حضور «جاويش» البلدية، حتى لا يحرر لهم مخالفة لوقوفهم في مكان ممنوع.

وكانت أكبر تلك المصلبيات «ساحة السرايا» في وسط صيدا، حيث تتقاطع ثلاثة شوارع، ومن الجهة الرابعة حائط خان الافرنج حيث البوابة الكبيرة. وكانت هذه الساحة أكثر مناطق المدينة ازدحاما بالمارة، على صغرها، ولذا فإن المنادي أو الدلاّل، كان يبدأ نداءه أو اعلانه منها، ثم يطوف في بقية الأسواق والحارات، كما كانت تقام فيها الاحتفالات والاجتماعات العامة، وكان يقع في وسطها بركة ذات نافورة، وتحيطها بضعة أشجار،[2] ومن ساحات صيدا آنذاك ساحة اللاّحة وساحة الجميزة.

لم تكن معظم طرقات صيدا داخل السور، نظيفة دائما، رغم جهد السلطات المحلية في هذا السبيل، اذ كثيرا ما تكوَّمت فيها الأوساخ أو جرت على أرضها المياه المبتذلة[3]. كما كانت جدرانها، ملطخة بالأسود وبالأخضر بسبب نمو الطحالب على الجدران لقدم الأبنية ولرطوبة الجو.

---

(١) مفردها مصلّبية، وهي تقاطع الطرق الذي يشبه شكل الصليب. ولا يزال هذا الاصطلاح دارجاً حتى اليوم.

(٢) التميمي وبهجت، ج ١، ص ١٥٤، ولا تزال الساحة حتى اليوم تحتفظ ببضع شجرات من الزلزلخت من تلك الفترة، أما النافورة فقد أقيم مكانها سبيل ماء، عليه لوحة بأسماء من استشهدوا من الصيداويين خلال أحداث السنوات الأخيرة في لبنان.

(٣) JOHN MURRAY, OP. Cit., p. 370

كانت الطريق الرئيسية تدعى «جادّة»، أما الطريق الضيقة، القصيرة عموما، والموصلة بين طريقين أكبر منها، فكانت تدعى «الزاروب»، وفي بعض الأحيان كان الزاروب مسدودا بحائط في نهايته ولا يوجد له إلاّ مدخل ومخرج واحد. كما دعي الزاروب بالزقاق أو الزاقوق، وكذلك استعملت احيانا لفظة «القناق».[1]

وكانت تتخلل بعض الأزقة، داخل صيدا، قناطر تصل بنائين معا، أو يقام عليها بناء كامل أو غرفة من غرف البيت، وكانت تدعى «ساباط». ومن أسماء الأزقة والطرقات داخل صيدا، التي لا يزال معظمها محتفظاً باسمه حتى اليوم:
زقاق الدهن (قرب الجبانة)، زقاق الكيلاني، قناق آغا باشا، قناق الشيخ عبدالله، زاروب الفانوس، زاقوق حمص، طريق البوستة، زاروب العتمة، زاروب طل وارجع (لايزال قائما بنفس الاسم) زقاق صيدون، وزقاق الجامع الكبير.
أما داخل الأسوار، فقد شقت طرقات وأزقة أكثر استقامة وأكثر عرضا من مثيلاتها داخل السور، وأطول مسافة، لبعد الأحياء الجديدة عن بعضها، لكنها ظلت تعاني من كثرة الحفر وتراكم الحصى والحجارة، بالإضافة الى الغبار صيفاً والوحل شتاءً، قبل أن يجري تعبيدها في أواخر القرن التاسع عشر. ومع أنها كانت تضايق المارة والعابرين، لكن أضرارها بالمزارعين على جانبي الطريق كانت كبيرة، فكانوا دائمي الشكوى مما يلحقه الغبار الكثيف المتطاير منها بمزروعاتهم من خسارة.[2]

وبموجب نظام الطرق والأبنية الصادر سنة ١٨٦٣، فقد حدد عرض الأزقة، التي لا منفذ لها، بستة أذرع فقط، وبلصق لوحة على مدخل كل زقاق تبين عرضه، وسمح القانون ببقاء الأزقة الأقل عرضاً، أو أكثر، على حالها[3].

---

(١) تركية الأصل، بمعنى مكان الضيافة، أو بيت الجند ثم اطلقت على الأزقة اصطلاحا.
(٢) الاقبال، العدد ٤٩ في ٣١ آب ١٩٠٣.
(٣) نظام الطرق والمعابر، في ٧ جمادي الأولى ١٢٨٠هـ، المادة ١، الدستور، ج ٢، ص ٤٤١.

وكان طريق الشاكرية أول الطرق التي شقت خارج أسوار صيدا[1]. وفي فترة وجيزة تحول إلى مركز استقطاب تجاري كبير، وانشئت على جانبيه المخازن الكبيرة والأبنية الحديثة، والمقاهي والمطاعم وغيرها[2]. ثم شقت بعد ذلك شوارع وطرقات عديدة عبر بساتين صيدا لوصل الأحياء الجديدة بالمدينة، وأخذت البلدية تهتم بترميمها وصيانتها[3].

ففي سنة ١٨٨٨ بلّطت البلدية الطريق ما بين البوابة التحتا وبوابة القشلة بمبلغ ٧١٩ قرشا[4]، وفي السنة التالية (١٨٨٩) أوكلت إلى المقاول علي حسنا تبليط بقية طريق الشاكرية بمبلغ ٤٣٠ قرشا[5]، ثم أكمل تبليط الطريق من بوابة الشاكرية إلى البوابة الفوقا[6]. وبذلك أصبحت الطريق المحاذية لسور صيدا من جهة الشرق من البوابة الفوقا حتى بوابة القشلة مرصوفة وممهدة وصالحة لسير المشاة والدواب والعربات.

وفي سنة ١٨٩٢ زرعت البلدية أشجار زلزلخت لتزيين طريق الشاكرية، ووضعت لكل غرسة سياجا من خشب يحفظها. وأنفقت في سبيل ذلك ٢٥٦ قرشاً و٥ بارات[7]. كما أعادت غرس مائة شجرة زلزلخت في طريق الشاكرية، وكذلك في طريق ستي نفيسة وطريق السرايا وساحتها؛ ليستظل بها المارة من وهج الشمس، وكلّفها ذلك أربعمائة قرش، وكان ذلك سنة ١٩٠٩[8].

وكان أهالي الشمعون والوسطاني قد بدأوا سنة ١٩٠٦ بإنشاء جسر على مجرى القملة وتسوية طريق «شوسه» تصل إلى عين أبي اللطف، بأموالهم الخاصة، ولكنهم سنة ١٩٠٩ شكوا إلى البلدية من تجمع المياه في الطريق

---

(١) شقّة القائمقام شكري بك (١٨٧٠ - ١٨٧٥) ولهذا نسب إليه.

(٢) التميمي وبهجت، ص ١٥٣.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ٣٣٤، في ٦ حزيران ١٨٨١.

(٤) بلدية صيدا، قرار دون رقم في ١٥ شباط ١٣٠٤ (١٨٨٨).

(٥) بلدية صيدا، قرار دون رقم في ٨ تشرين الثاني ١٣٠٥.

(٦)- بلدية صيدا، قرار دون رقم في ٧ تشرين الأول ١٣٠٦.

(٧) - بلدية صيدا، قرار دون رقم في ٢٨ شباط ١٣٠٩.

(٨) - بلدية صيدا، قرار نومرو ١٦٥، في ٣٠ كانون الأول ١٣٢٥.

المذكور، مما يعوق المرور في فصل الشتاء، خصوصاً بالنسبة للتلاميذ الصغار. فشكلت لجنة من هاشم البزري وعلي خروبي لتقدير كلفة اصلاحها[١]. كما كانت طريق التل (قرب القلعة البرية) قد جرت تسوية أرضها وحفر خندق إلى جانبها، وشكلت لجنة من العضوين السابقي الذكر لتقدير كلفة تعبيدها بالبحص والرمل[٢]. وقد قدّم المذكوران تقريراً إلى البلدية بيّنا فيه ان كلفة اصلاح طريق الشمعون ورصف طريق التل تبلغ ٢٠٨٥ قرشا عملة صيدا، وقد اتخذت البلدية قراراً باصلاح طريق الشمعون، وبوضع رصف طريق التل بطريقة الأمانة، ورفع كتاب بذلك إلى مجلس إدارة القضاء للبتّ به[٣].

وكانت ترش الطرقات بالماء صيفاً، منعاً للغبار المتطاير، ففي سنة ١٩٠٩ مثلا اتفقت البلدية مع رشيد المغربي وأخيه عبدو على رش الطرقات داخل صيدا من بوابة الشاكرية إلى باب السرايا، بمبلغ خمسين قرشاً شهرياً لكل منهما، على أن يتم الرّشّ يومياً[٤].

ولاعتقاد المجلس البلدي ان رش الشوارع بالماء يتم بسرعة بواسطة « الطنبر » فقد قام بشرائه في سنة ١٩١٠[٥] وسلمه إلى الحاج إبراهيم البزري ليقوم برش الطرقات من أول مقبرة الشيعة حتى آخر الأبنية في منطقة الدباغة كل يوم مرتين صباحاً ومساءً « ... رشاً أصولياً، تفريق على عرض الطريق » ومن قرب باب الجبانة (للسُّنّة)، ماراً بطريق التل إلى عيار الدباغة، ومنها إلى المدرسة الخيرية، كل يوم مرة مساء في الساعة التاسعة، وأوكلت إلى الجاويش محمد عفارة مراقبة ذلك، على أن تدفع للحاج البزري ريالاً مجيدياً واحداً عن كل يوم، واشترطت في حال التقصير ان تخصم قيمة الجزاء النقدي من أصل بدل الالتزام[٦].

---

(١) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٥٤ في ٢٢ كانون الأول ١٣٢٥ (١٩٠٩).

(٢) بلدية صيدا قرار نومرو ١٦٠ في ٢٩ كانون الأول ١٣٢٥.

(٣) بلدية صيدا قرار نومرو ١٦٣ في ٣٠ كانون الأول ١٣٢٥.

(٤) بلدية صيدا قرار نومرو ٦٣ في ٥ مايس (ايار) سنة ١٣٢٥.

(٥) بلدية صيدا قرار نومرو ٣٠ في ١٩ نيسان ١٣٢٦ ويستخدم الطنبر للحمل والنقل ويجره حيوان أو اثنان.

(٦) بلدية صيدا قرار نومرو ٥٩ في ٧ حزيران ١٣٢٦.

وفي تلك السنة رسا التزام رش الماء على أحمد حمود بقيمة ثلاثين ريالاً مجيدياً شهرياً[1]، ولما وجدت ان الرش بالطنبر غير عملي وبطيء، فسخت الالتزام مع حمود، واعادته إلى الشقيقين الغربي بالمبلغ السابق نفسه[2].

وكانت المحافظة على نظافة الطرق والأزقة وتسهيل المرور والعبور فيها من مسئوليات الشرطة (الضابطة) والبلدية. فبموجب تعليمات الضابطة كان على العمال الذين يقومون بأشغال في الطرقات، ويتركون حفرا في الطريق قبل انجازها، ان يضعوا فانوساً مضاءاً ليلاً أمام تلك الحفر لتنبيه المارة. كما فرضت تلك التعليمات على السكان أو أصحاب المحلات عدم القاء المياه أو اسالتها إلى الطريق أو الزقاق أمام أبنيتهم، لأنها تسبب الازعاج والضرر للمارة، ويغرم الفاعل مبلغاً نقدياً معيناً[3].

كما فرضت تلك التعليمات عدم افلات الأبقار أو الثيران لتسير وحدها، في الأزقة والطرقات، وهددت المخالفين بالجزاء[4].

وكانت البلدية تحثّ عمالها على ازالة الأوساخ والأتربة من الشوارع، والطرقات، وكانت تكلفهم، في الصيف، بالعمل على ازالتها مرتين يومياً وتدفع لهم اجراً اضافياً[5].

وقد أصبحت طريق التل من أهم الطرق التي تربط صيدا بالبساتين، كما أصبحت طريق الشمعون منتزهاً لأهالي المدينة عصارى الأيام الحارة، بسبب اتساعها، ووقوعها بين البساتين من جانب، وشاطىء البحر من الجانب الآخر.

ج - الدور والقصور:

كان معظم أبنية صيدا مبنياً بالحجر الرملي، الذي امتاز بمتانته، وبتحمّله رطوبة الساحل، كما استخدمت الحجارة الرملية الدبش لتدعيم الجدران،

---

(١) بلدية صيدا قرار نومرو ٦١ في ١٠ حزيران ١٣٢٦.

(٢) بلدية صيدا قرار نومرو ٧٥ في ٣١ تموز ١٣٢٦.

(٣) تعليمات الضابطة، في ٢٣ محرم ١٢٧٨، الدستور، ج ٢، ص ٦٧٤ المادتان ١٤ و١٧

(٤) المادة ٤٦ من التعليمات المذكورة، المصدر نفسه، ص ٦٧٩.

(٥) بلدية صيدا، قرار نومرو ٦٢ في ١٠ حزيران ١٣٢٦.

والملاط من الكلس العربي والرمل الأحمر. وكثيراً ما دعمت السقوف بأعمدة من الحديد المزيبق، أو من الخشب، من نوع القطراني أو الشوح المورينا.

وبموجب نظام الطرق والأبنية، فقد كان ممنوعاً ان تخرج عتبات الأبواب عن مستوى البناء، إلى الخارج، بما يزيد عن اصبع واحد، وكذلك لم يكن يسمح بظهور براويز النوافذ إلى الخارج بطول يزيد عن مسافة اربعة أصابع، أما مزاريب الماء فلا تتعدّى ستة أصابع عن مستوى البناء، وحتمت القوانين كذلك ألاّ يزيد ارتفاع أبنية الحجر عن عشرين ذراعاً من كل جانب، وأربعة عشر ذراعاً لأبنية الخشب. كما افترض وضع لوحات بأسماء الأزقة، وبأرقام المنازل والأبنية على مدخل كل منزل[1].

وكانت البلدية تمنح رخصة تشييد البناء، بعد إجراء مهندسها كشفاً على المكان، والتأكد من توفر الشروط المطلوبة، وكان رسم البناء عشرين قرشاً عن كل أربعين ذراعاً مربعاً من مساحة البناء حتى المئة ذراع، فإذا زادت مساحته عن ذلك، يؤخذ عن كل أربعين ذراعاً مربعاً أربعون قرشاً، كما كان يؤخذ عن كل حمام ينشأ في المنزل عشرة قروش عن كل ذراع مربع منه[2].

وإذا وجدت البلدية بناء مشيداً دون ترخيص، أو مخالفاً للشروط المعمارية فقد تحكم على صاحبه بغرامة مالية، وقد تأمر بهدمه إذا كان بقاؤه يشكل خطراً على الناس. ففي سنة ١٩٠٩ مثلاً، شكّلت البلدية لجنة من عمر أبو ظهر ومحي الدين النعماني للتفتيش على الأبنية المخالفة في صيدا، وبعد جولة في أحياء صيدا برفقة مهندس البلدية اسكندر أفندي، وجدت ان محمود الهواري قد أقام غرفتين في بنائه دون رخصة، فألزمته بدفع ٣١٢ قرشاً رسم بناء وغرامة نقدية، كما وجدت ان محمد علي حشيشو قد بنى محلا من طابقين دون

(١) نظام الطرق والأبنية، في ٧ جمادي الأول ١٢٨٠، المواد ١٧ و٢٠ و٣٥، الدستور، ج ٢، ص ٤٤٧ - ٤٥١.

(٢) «نظام ما يؤخذ من كل نوع من الأبنية من الخرج والرسومات، المادة ٢ الدستور ج ٢، ص ٤٥٧. هذا وكان الرسم على الدكان ٤٠ عن كل ٢٠ ذراعا مربعا، وعلى الخان ١٠٠ قرش عن كل ٤٠ ذراعا مربعا من مساحته، اما الحمامات العامة فكان رسمها مثل رسم المنازل. وكانت الأبنية الأميرية والخيرية معفاة من دفع رسم البناء.

ترخيص فغرّمته ٧٢ قرشاً رسم بناء وجزاءاً مالياً، وقد وافق المجلس البلدي على الاجرائين[١].

وفي السنة نفسها (١٩٠٩) طلب الحاج عبدالرحمن أبو حوش رخصة لعمل سلم للطابق العلوي يشاد من خارج البناء، لكن عضو البلدية عمر أبو ظهر، ومعلم البناء بطرس بعد أن كشفا على المكان، وجدا ان انشاء السلم بتلك الطريقة مخالف للمادة ٣٠ من قانون الأبنية، كما أنه يكشف على منازل جيرانه خصوصاً غرفة المنامة فيها، فقررت البلدية منعه من ذلك، إلا إذا رأى فيما بعد أن يبني السلم من داخل داره[٢].

ولم يقتصر التدخل في مخالفات البناء على البلدية، بل كان البعض يلجأ للمحكمة الشرعية فتتخذ اجراءاتها بمنع البناء، خصوصاً إذا كان في الأمر اعتداء على حق الجيران في المرور إلى أبنيتهم، أو اغتصاب لأملاك الغير، أوهتك لحرمة المنازل بتشييد أبنية تشرف على داخلها، ففي سنة ١٨٩١ مثلاً، ادعى الحاج علي بن الحاج محمد سعيد البزري، على عثمان أحمد البساط انه أحدث بناء على شاطىء البحر تجاه منزله، وأقام في الطابق الثاني منه ثلاث نوافذ وبابين وتراسينه (شرفة) وهي تكشف على مقر النساء في داره الكائنة قرب جامع البحر في باطن المدينة، وقد أقر المدعي عليه بأنه أقام المنشآت المذكورة، وتعهد بتحويل البابين إلى نافذتين، ليصبحوا خمسة نوافذ يقوم بسترها بأباجور مسمَّر، ويسد التراسينة من الجانبين، وقد قبل المدعي ذلك، ورضيت المحكمة به[٣].

وفي سنة ١٨٧٤ اشتكى خليل معتوق ان الياس الصهيوني، من سقي صيدا، اشترى منه قطعة أرض، وأخذ يشيد عليها بناء، ثم اغتصب جزءاً من أرض خليل ووالدته بالقوة وأخذ يبني عليها سلماً، وان البناء المشيد يؤذي جيرانه ويكشف على نسائهم. وقد قام أعضاء المحكمة الشرعية، بعد سماع

---

(١) بلدية صيدا، قرار نومرو ٢٧ في ٤ آذار ١٣٢٥؛ وقرار نومرو ٣١ في ٢٧ آذار ١٣٢٥.
(٢) بلدية، قرار نومرو ٨٦، في ٢٥ حزيران ١٣٢٥.
(٣) المحكمة الشرعية، سجل ٨، ص ٢٨، نومرو ٢٠٨ في ١٥ ربيع الأول ١٣٠٩ هـ (١٨٩١).

الشكوى، بالكشف الحسّي على العقار محل الدعوى، في حاكورة بني كنعان في محلة القناية، ووجدوا ان الايوان ونافذتين من الغرفة الشمالية، يطلان على ساحة بيت الجيران وعلى محل اقامة نسائهم، كما وجدوا ان الياس الصهيوني قد اغتصب من أرض جاره ذراعاً مربعاً...[1].

ونظام الملكية العقارية العثماني كان يسمح للانسان، بامتلاك جزء من دار أو طابق من بناية، أو حتى حصة من مجموعة حصص من دار أو منزل، فيما يشبه امتلاك الشقق في وقتنا الحاضر. وكانت تلك المرونة تسمح بتوزيع الميراث وتسهّل عمليات البيع والشراء.

وكانت عملية التمليك تسجل في المحكمة الشرعية ويعطى بها «حجة شرعية»، حتى ولو سجّلت في دائرة الطابو واعطي بها «سند طابو»، لأن حجة المحكمة الشرعية كانت، بنظر الناس، أقوى من سند الطابو المختوم بختم الدولة الرسمي، والمدموغ بدمغتها والموقّع من قبل موظفيها، «... الحرمة... حنيفة بنت محمد الصباغ... باعت... لولدها لصدرها درويش بن مصطفى الشهير بالأكشر... جميع الحصة الشائعة وقدرها خمسة قراريط وأربعة أخماس القيراط... من كامل العلية والتختة الملاصقين لبعضهما داخل الدار المعروفة بدار الحاج محمد المتشتش في حارة مصبنة آل جلال الدين... بثمن قدره... من القروش الأسدية العامل (المتعامل) بها يوم تاريخه أدناه... ألف وخمسمائة قرش... حالاً مقبوضة...»[2] كما باعت صالحة بنت حسن الحلاق، إلى مريم بنت مصطفى الحلاق، ثلاثة قراريط من كامل الدار الواقعة في الزاوية البرّانية باطن مدينة صيدا، من القروش الأسدية المتعامل بها في تاريخ البيع ألفاً وخمسمائة قرش[3].

وكان غير المسلمين كذلك، يجري عقود البيع والشراء في المحكمة الشرعية

---

(١) المحكمة الشرعية، سجل ٢، في ١٦ تشرين الأول ١٢٨٩ (١٨٧٤)، ولم اعرف مضمون الحكم الذي أصدره القاضي الشرعي، لأنه تأجّل إلى جلسة تالية تعقد فيما بعد، ولم أتمكن من العثور على تسجيل لنصّها، ويبدو انه كان لصالح خليل معتوق.

(٢) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل ١، نمره ١٤ في ١٨ رجب ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨).

(٣) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل ١ نمره ٢٤ في ٢٧ شعبان سنة ١٢٨٥ هـ.

«... حضر... محمد علي كساب... وباع... انطوان عبدالأحد الشدياق الكرجي... جميع كامل القبو الفالوس الواقع داخل حارة بني كساب، يحده قبلةً فسحة الحارة المزبورة، وشمالاً بيت مريحاً[1]، وشرقاً دار بني سنكحله، وغرباً ملك شقيقة البائع... بيعاً وشراءاً صحيحين شرعيين... وقد جرى البيع صفقتين كل منهما بعقد مستقل... فالأولى أربعة قراريط بثمن قدره وبيانه من القروش الأسدية المعامل بها يوم تاريخه ستاية قرش حالا مقبوضة...والثانية (عشرون) قيراطاً بثمن قدره وبيانه من القروش الأسدية... ستاية (وخمسون) قرشاً حالا... حررت هذه الحروف مشعرة بذلك ومعلنة بما هنالك، ... تحريراً في اليوم الثامن من شهر جمادي الثاني سنة خمس وثمانين ومائتين وألف... »[2] وحتى لو كان البائع والمشتري من غير المسلمين، كانت حجة البيع تسجل في المحكمة الشرعية وتصدر عنها، فعندما باع ميخائيل نقولا لفلوفه شقيقه ابراهيم أحد عشر قيراطا وخمس القيراط من كامل الدار الواقعة في حارة الدباغ بمبلغ ٥٢ ليرة عثمانية، سجل ذلك في المحكمة الشرعية في صيدا[3].

وكان مسموحاً بيع أي جزء من البناء، حتى ولو كان عِلّيّة[4] أو قبواً، فقد باعت خديجة حسن الجوني، إلى أحمد الجراح بن محمد المصري، كامل العليتين داخل بيت لمع بإحدى عشرة ليرة فرنسية ذهباً، في شعبان سنة ١٢٨٥ هـ [5].

وفي عقود البيع والشراء في «سندات الطابو» أو في «الحجج الشرعية»، كانت حدود العقار تعيَّن بما يحيط به من جهاته الأربع، وتحدد مساحته بالقراريط نسبة «لكامل البناء»، كما كانت تعين حصص مالكيه بالسهام

---

(١) على الأرجح، لأن كتابتها لم تكن واضحة.

(٢) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل ١، نمرة ٣.

(٣) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل ١، نمرة ٢٨، في ٢٧ شعبان سنة ١٢٨٥ هـ.

(٤) غرفة صغيرة في أعلى البناء يكون مدخلها ضمن البناء أو مستقلا عنه أشبه «بالروف» في أيامنا.

(٥) المحكمة الشرعية في صيدا سجل ١، نمرة ١٦.

الشرعية إذا اقتضى الأمر» ... حضر محمد نجيب بن الحاج درويش الشماع... بمواجهة سامي بن محمود ابن أبو خليل أباظة، الوكيل عن شقيقته فهيدة وزهيدة بنات المرحوم محمود أباظة البالغات الراشدات... وادعى نجيب المذكور انه اشترى من سامي ٢٣٨ سهماً، ومن كل من... شقيقته فهيدة وزهيدة ١١٩ سهما، من أصل ٥٢٨٠ سهماً من كامل نصف الدار الشهيرة بدار بني أباظة الكائنة بمحلة الشارع... المشتملة على مساكن وأماكن علوي، وقبو سفلي وعلى منافع شرعية، وعلى حوض ماء منحدر إليه من قناة الخاسكية، يحدُّها دار الخواجات دبانة شمالاً، وقشلة العساكر الشاهانية المظفرة قبلة، وشرقاً خان أباظة، وغرباً الطريق وفيه الباب والسلّم، بثمن قدره أربعون ليرة عثمانية ذهباً... وباقي بذمته ليرة عثمانية واحدة... (ولكلٍ من الموكلتين) نصف ليرة عثمانية...»[1].

وكما نظمت معاملات بيع المنازل والدور، فقد نظمت كذلك معاملات الايجار والاستئجار بموجب عقود قانونية وشرعية، وابرز ما صدر في هذا المجال نظام القونتراتو (العقود) الصادر سنة ١٨٦٨[2].

وبموجبه كان من الضروري تسجيل عقد الايجار في دار البلدية وتدوين اسم المستأجر وشهرته كاملين، في العقد، وكذلك بيان نوع عمله وجنسيته ووضع كفيل مالي له، إذا ورد في العقد شرط وجود الكفيل[3].

وإذا كان المأجور من أجل السكن، تحتّم على المؤجر والمستأجر تصديق عقد الايجار من المختار وختمه بختمه، بالاضافة إلى تصديق إمام المحلة إذا كان طرفا العقد من المسلمين، أما إذا كانا من غير المسلمين، فيكفي تصديق المختار فقط[4].

كما ان تعليات الشرطة فرضت على كل من يستأجر منزلا لاقامته، أو دكاناً

---

(١) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل رقم ١١، نمرة ١٢٤، ص ١٠٤، في سنة ١٣١٨ هـ.

(٢) نظام القونتراتو في ٦ شعبان ١٢٨٤ هـ، الدستور الجديد، صفحاته غير مرقمة موجود في مكتبة الجامعة الاميركية في بيروت.

(٣) المادتان الأولى والثانية من النظام المذكور.

(٤) نظام القونتراتو، المادة ٣.

أو حماماً لعمله، أو ينزل في خان (فندق)، أو يستعمل أي مكان مأجور، أن يوقع عقداً (قونطراتو) بينه وبين صاحب البناء، وهددت المخالف بالعقاب، كما حملت الائمة والمخاتير ومشايخ (نقباء) الحرف مسئولية كل تهاون في هذا السبيل[1].

وكان تنظيم عقود الإيجار في صيدا يجري عادة في مطلع السنة الهجرية، ونادراً ما كان يتم في الأشهر الأخرى من السنة «... بما انه قد اقترب حلول السنة الهجرية الجديدة ومن عادات البلدة وضع البيوت والدكاكين المعدة للإيجار تحت المزايدة في مثل هذه الأيام... (فإن) البلدية... تضع (عقاراتها) تحت المزايدة...»[2]

ومن أمثلة عقود الإيجار التي سجلت في المحكمة الشرعية في صيدا ان شخصاً استأجر منزلا من غرفة ومنافعها العامة بقيمة ٥٤٠ قرشاً سنوياً، بالعملة الرائجة في بندر صيدا آنذاك[3].

أما منازل صيدا فكانت ذات سقوف عالية، عموماً، كما ضم بعضها قناطر حجرية، وقد وصفها رحالة فرنسي بأنها أكثر بيوت الساحل السوري علواً، وكان معظمها يتألف من طابقين أو أكثر[4]. وكانت النوافذ عالية عن أرض الغرفة ومشبَّكة بالحديد غالبا، وكان معظم تلك النوافذ يغلق بألواح من الخشب (الأباجور)، لأن البيوت الصيداوية التي لها نوافذ زجاجية ظلت قليلة العدد حتى أواسط القرن التاسع عشر[5].

وكان لكل منزل بوابة محكمة، والممر عند المدخل، كان منحرفاً قليلاً حتى لا يقع نظر الزائر على داخل المنزل. وفي بعض المنازل كانت توجد فسحة داخلية (حوش) تضم أُصُصاً للزهور، من حبق وياسمين وقرنفل وغيره من

---

(١) تعليمات الضابطة في ٢٣ محرم ١٢٧٨ المادة ٣٥، الدستور، ج ٢، ص ٦٧٧.

(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ٦٢، في ٧ تشرين الأول سنة ١٣٢٦ مالية.

(٣) المحكمة الشرعية في صيدا سجل ٣٦ نومرو ١٩، ص ١٤ في ١٤ شعبان ١٣٣٠ هـ.

(٤) لويس لورته، مشاهدات في لبنان، تعريب كرم البستاني، بيروت ١٩٥١، ص ٩٧.

(٥) ادوارد روبنصون، ج ١، ص ١٣٠.

الزهور التي اشتهر الصيداويون بولعهم بها[1]، وفي بعض الأحيان توجد بضع شجيرات من البرتقال أو الاكيدنيا أو بعض اشجار الزينة، بالاضافة إلى بركة صغيرة تنفث الماء من نافورتها، وتكون هذه الفسحة متنفساً لنساء المنزل في ساعات الفراغ[2].

معظم المنازل كان مؤلفا من غرفتين وثالثة صغيرة بينهما (الليوان أو الايوان)، كما يوجد رواق أو ردهة مسقوفة تفصل، في الدور الكبيرة، غرف نوم الرجال عن النساء، وفي بعض الأحيان تفصل غرف الزوجات عن بعضها، إذا كان رب البيت مزواجاً.

ويبدو ان معظم العائلات كانت تفصل الرجال عن النساء في غرف مختلفة اثناء النوم، كما يتضح من وقائع سجلات المحكمة الشرعية التي وردت نماذج منها في الصفحات السابقة «مثلا دعوى الحاج علي بن الحاج محمد سعيد البزري.. إن البناء الذي شيده عثمان احمد البساط... يكشف على مقر النساء في داره» وكذلك شكوى «خليل معتوق على الياس الصهيوني، وجدت اللجنة التي ذهبت للكشف على البناء انه يطل على ساحة بيت الجيران وعلى محل اقامة نسائهم...»

وكثيراً ما ضمَّت المنازل الأرضية قبواً للاستعمالات المختلفة، إذ يوضع فيه الاثاث القديم، أو تخزن فيه بعض المؤونة أو الحطب، كما كان يوجد فيها تتخيته (سدَّة) في أعلاها تستخدم بشكل خاص لحفظ المؤونة.

وكان سكان الطوابق الأرضية يضعون على مداخل منازلهم، وكذلك على نوافذها ستائر من قماش خاص تدعى «شعريات[3]» لتحجب أنظار المارة عن رؤية ما في داخل المنزل، بينما يستطيع من بالداخل رؤية الخارج بوضوح[4].

---

(١) التميمي وبهجت، ص ١٦٨.

(٢) KARL BAEDEKER, op. cit., p. 12

(٣) مفردها شعرية، وتعمل من الشعر أو من أي نسيج آخر، وبها ثقوب صغيرة اشبه بثقوب المنخل، وصاحبها يدعى الشَّعَّار.

(٤) التميمي وبهجت، ص ١٥٣.

وعندما بدأ تشييد الأبنية خارج اسوار صيدا، جاء طرازها مغايرا قليلا لطراز البناء الذي كان سائدا داخل الأسوار، فمع الاحتفاظ بالاطار العام من حيث علو السقف، ووجود القناطر على الواجهة، واستخدام الحجر الرملي، غالباً إلا ان استخدام القرميد الأحمر لسطوح المنازل أخذ بالانتشار، فصارت تلك المنازل بين البساتين، شبيهة بالمنازل القرميدية في الجبال، وقد لونت جدران المنازل بالأزرق أو الأحمر، وبشكل عام كان في بنائها مسحة من الطراز المعماري الفرنسي أو الإيطالي الذي كان قد اخذ بالشيوع في مدن الساحل اللبناني، منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر[1].

وقد وجدت داخل سور صيدا وخارجه مجموعتان من القصور تميّزتا بالفرادة والجمال، وظلتا كنموذجين على الطراز المعماري الذي كان سائدا خلال القرون السابقة.

أما المجموعة الأولى فهي الأبنية التي شادها الأمير فخر الدين المعني الثاني وبقية الأمراء من عائلته، داخل سور المدينة، وهي القصور التي حملت أسماء مالكيها فيما بعد، مثل قصر أباظة، وقصر دبانة وقصر الغفري، ودار سليمان باشا الفرنساوي.

وامتازت تلك الأبنية بطرازها المزيج من الفن العربي والتوسكاني، وقد غطت أرضها قطع الرخام الأبيض أو الملوّن، وتلون زجاج نوافذها بشتى الألوان. كما ضمت جدرانها وعقودها آيات قرآنية وأمثالا وحكما بخط جميل[2].

والمجموعة الثانية هي القصور التي شادها آل جنبلاط على تلة البرامية المشرفة على صيدا، في القرن التاسع عشر، وقد امتازت بسطوحها القرميدية،

---

(١) التميمي وبهجت، ص١٥٤.

(٢) لم يبق من قصر أباظة إلا بعض الآثار الدالة عليه، أما دار سليمان باشا الفرنساوي فقد تهدمت منذ زمن بعيد، وكذلك الحال في قصر الغفري، أما قصر دبانة فقد ظل محتفظا بكامل رونقه وجماله، حيث كان يقصده السياح كأحد معالم صيدا العمرانية، لكنه اهمل خلال احداث السنوات الاخيرة، وأصبح بحاجة الى ترميم شامل.

وبسقوفها العالية، وبالقناطر في واجهاتها، كما غطّت أرضها بالرخام الإيطالي وزرعت في جوانبها التماثيل والنافورات، ولا يزال معظمها بحالة جيدة يقف شاهداً على طراز البناء في القرن التاسع عشر.

د - المياه والانارة:

كان أهل صيدا يستقون من مياه نهر الأولي، الجاري إلى الشمال منها، بأنابيب من فخار، معظمها تحت الأرض[1] وكانت المياه تصل إلى المدينة ملوثة ورديئة الطعم. وعند فيضان النهر كان الأهالي يستقون من نبع «الحارة» على بعد ١٥٠٠ متر شرقي صيدا، رغم عدم نقاء مياهه[2].

ونحو سنة ١٨٦٩ جرت مياه نبع الباروك، قرب عين زحلتا، إلى صيدا لاستخدامها في الشرب والحاجات الأخرى، ورغم نظافة هذه المياه ونقائها، إلاّ ان جريانها بواسطة قناة مكشوفة كان يعرضها للتلوث، خصوصا في منطقة عماطور في الشوف وقبيل وصولها إلى صيدا تجرى في قناة على قناطر عاليه[3]. ثم تتوزع فيها في أنابيب حديدية إلى مركزين للتوزيع[4]، أحدهما في بوابة الشاكرية والآخر في البوابة الفوقا، وكانت المياه تصل عكرة غير نقية، لأنه لم يكن يجري ترسيبها ولعدم وجود مصفاة لها مثل مياه بيروت[5].

وكان توزيع الماء يتم باشراف البلدية، وكان المقياس السائد هو «فرض الماء» الذي كان يعادل قيراطاً بحجم الأصبع الشاهد (المعروف بالسّبابه)[6] وكان مجموع فروضة الماء الموزع بالأنابيب داخل صيدا سنة ١٨٦٩ يبلغ ثمانية وثمانين قيراطاً وربع القيراط[7]. وقد قامت البلدية في سنة ١٨٩٣ برسم

---

(١) التميمي وبهجت، ص ١٥٥.

(٢) ثمرات الفنون، العدد ١٦٠٤، في ١٨ آذار ١٩٠٧.

(٣) التميمي وبهجت: المصدر السابق الصفحة نفسها.

(٤) كان مركز توزيع الماء يدعى الطالع (الخزان) وكان لكل طالع سُكْر لفتحة واغلاقه.

(٥) كانت مياه نهر الكلب قد جرّت إلى بيروت ١٨٧٥. راجع أبي حلقة، ص ١٢٧.

(٦) يدعى الشاهد لأن المسلم يرفعه اثناء لفظ الشهادة.

(٧) عثرت على تفاصيل توزيع الماء إلى مختلف اماكن صيدا في وثيقة بعنوان «صورة دفتر الماء بعدد الفروض المحفوظ بيد فضيلة عيسى افندي المغربي» وهو مؤرخ في ١٨ شوال ١٢٨٦ هـ =

خارطة لمجاري المياه الحلوة والمالحة في باطن صيدا وسهلها وكلفها ذلك ١٠٥ قروش و١٠ بارات[1]. كان المشرف على توزيع الماء وضبطه يدعى « القنواتي » وكان القنواتية في تلك السنة (١٨٦٩) خمسة هم: عبدالله خليل، وابراهيم

= (١٨٦٩). أما تفاصيله فكانت كما يلي: فروضة ماء صايح البوابة ١٤ ١/٢ قيراطاً موزعة على: ميزاب الخشب، قيراط واحد، وخان الدباغة قيراطان، وجامع البراني والسبيل قيراط ونصف، وقلعة البحر قيراط واحد، وخان الرز قيراطان، وخان الحمص قيراطان، وزاوية الباب قيراط، ودار البزري قيراط، ودار علي آغا الصوري قيراطان وبيت محمود قيراط. وفروضة ماء صايح البحر ١٥ قيراطا موزعة كما يلي:

دار صاصي قيراط وسبيل آل صاصي قيراط، ودار دبانة قيراطان، وبيت المهتار قيراط وبيت الزكار والكيلاني قيراطان، وزاوية سوق السكاف قيراط، وبيت أبو بخزة قيراط، وسبيل الخضرية قيراط، وسبيل اللحامين قيراط، ودار الانشراح قيراط، وفروضة ماء صايح السراية كانت ٣٤ ١/٤ قيراط موزعة كما يلي:

ورايد خاصة بالحكومة قيراطان، قنطش الكاثوليك قيراط، جامع السراية قيراط، بركة السيد ديب قيراطان، قناق الشيخ عبدالله قيراط، حمام الشيخ قيراطونصف، زاوية المزبودة قيراط، سبيل امام دار المجذوب قيراط، الحمام الجديد قيراطان دار دبانة قيراط، دار عساف ربع قيراط، دار ام لبس برتران قيراط، دار اسطفان شاغوري قيراط، بركة السراية قيراطان، ودار اسماعيل بك قيراط وجامع الكتخدا قيراط، والسراية الكبيرة قيراطان، ودار بيت الياني مع حارة السبيل قيراط، خان الافرنج والخان الصغير وسبيل الباشا ثلاثة قراريط، دار الوقف قيراط، دار اسطفان رزق الله وأبو نخلة قيراطان، وحام الأمير قيراطان ودار جبور بك رزق الله قيراط، وجامع القطيشية ودار البركة قيراط ونصف، ودار أبو حمزة قيراط.

وفروضة ماء صايح الفوقاني ١٤ ١/٢ قيراط توزعت كالآتي:

حاكورة احمد القطب قيراط، حاكورة المجذوب قيراط، حاكورة الرهبان قيراط، حاكورة بيت حمود قيراط، دار ابراهيم نخلة قيراط، دار جبرائيل نخلة قيراط، دار عيسى المغربي قيراط وربع، دار حنا لولو قيراط، دار اليسوعية قيراط وربع، دار وقف بني لطفي قيراط وربع، دار آل خلاط قيراط، دار آل حمود قيراطان دار خليل كشتو قيراط، دار ورثة الزكار قيراط، حمام السوق قيراطان، سبيل العتم قيراط، جامع بطاح قيراط، سبيل المصلبية قيراط، حمام الورد قيراط ونصف، جامع الكبير قيراط ونصف، وخستخانة (المستشفى) ثلاثة أرباع القيراط.

(١) بلدية صيدا، مضبطة نمرو ١٠٤ سنة ١٣٠٩ مالية.

عطية، والسيد أحمد ومحمد الهلالي وأحمد بشناق[1].

وفي سنة ١٨٨١ قابل الأهالي القائمقام لتحسين وضع الماء في المدينة وتوزيعه داخلها، فوعدهم بتحقيق ذلك[2].

وعند زيارته لصيدا سنة ١٨٨٣، أمر الوالي، بوضع أنابيب من حديد لجر الماء مباشرة إليها، وقرر وضع غرامة مالية قدرها مئتي ليرة عثمانية على كل من يعتدي على «قساطل الماء»[3]. ولم يأت صيف تلك السنة حتى أعلن القائمقام أحمد شكري انه قد تم تركيب انابيب الحديد، وان الماء أخذ بالجريان إلى منازل الصيداويين[4].

وفي سنة ١٨٨٦ قامت البلدية بتحسين وتجديد شبكة توزيع الماء في الأنابيب داخل صيدا[5].

وفي سنة ١٨٩٠ اقتضى ترتيب توزيع الماء في صيدا ان تقسم الشبكة إلى أربع وتسعين «ماسورة» وثلاثة أرباع الماسورة[6]، بحيث يصل الماء إلى كافة المؤسسات (معابد وخانات ودوائر وحمامات) وإلى كافة الأحياء. واستمرت البلدية في مراقبة انابيب المياه (المواسير) ومنع التلاعب بها. ولما كثرت الشكاوى من التعديات على حقوق الآخرين في المياه، شكلت البلدية لجنة من محمود كالو وعمر أبو ظهر (عن البلدية) وراشد أفندي وأحمد أفندي (من الضباط) والحاج علي القطب وعبداللطيف لطفي، ونجيب الشماع وحنا زاخر وسليم صاصي وعبدالحميد النعماني لمراقبة وضبط انابيب المياه[7]. وبعد مراجعة القيود المدونة لديها، وجدت اللجنة ان انابيب مياه التل والمقصف الفوقاني خاصة اوغستين كتافاكو، والمقصف التحتاني خاصة شكري ابيلا، وسرايا الحكومة، وانبوب مياه وقف بني قطيش، وانبوبة مياه المير مصطفى

(١) بلدية صيدا: صورة دفتر... المصدر السابق.

(٢) ثمرات الفنون: العدد ٣٣٤، في ٦ حزيران ١٨٨١.

(٣) ثمرات الفنون: العدد ٤٢٣، في ٢٨ آذار ١٨٨٣.

(٤) ثمرات الفنون: العدد ٤٤ في ٢٩ آب ١٨٨٣.

(٥) لسان الحال: العدد ٩١٣ في ١٠ تشرين الثاني ١٨٨٦.

(٦) بلدية صيدا: الدفتر المحرر به مواسير ارباب الاستحقاق بعهد القائمقام احسان بك لسنة ١٣٠٦ مالية.

(٧) بلدية صيدا: قرار نومرو ٧٧ في ٢٥ حزيران ١٣٢٥.

كلها بنسبة انابيب مياه البلد الخارجية، وان فرضة ماء اليعفوري تعادل «راس المسمار الشعاري الجوز» فقامت بضبط ذلك كله[1] لكن مشاكل الماء لم تنته.

وفي سنة ١٩١١ حفر المرسلون الأميركان بئراً ارتوازية في الميّة وميّة. اداروها بقوة الثيران أولا، ثم بواسطة محرك بخاري بقوة اثني عشر حصانا، لكن تدفق الماء منها كان بطيئاً، فحفروا اخرى وخرج الماء قوياً عذباً، وسحب من مياهه إلى بعض البيوت بالأنابيب، كما أقام جورج فورد «سبيلاً» فخما واهداه للبلدية[2] وقد قام محمد الددا بشراء ما نسبته عشرة مواسير من ماء البئر الإرتوازي في المدرسة الاميركية في منطقة المية ومية، بمبلغ ألف ليرة لجرّها إلى أملاكه الواقعة في منطقة القملة، وتعهد باهداء نصف ماسورة منها لتعمير سبيل للماء على حسابه[3]. وقد قبلت البلدية ذلك شرط ان يجري مد شبكة الأنابيب وانشاء السبيل تحت اشراف مهندسيها[4].

وقبل أن ينتهي الحديث عن المياه في صيدا، لا بد من الاشارة إلى «السُّبل» «أو الأسْبِلة» التي كانت تقام فيها لتوفير الماء للسكان، لأن كثيرا منهم لم تكن المياه تصل إلى بيوتهم، كما ظهر من دفتر توزيع «فروضة الماء» السابق ذكره. وكذلك من أجل عابري السبيل، والمسافرين الغرباء، لأن انشاء السبيل كان غالبا، كما هي العادة في المدن الشرقية الأخرى، احتساباً لوجه الله تعالى، ومن الأعمال الخيرية التي تلقي الرعاية والاهتمام. وقد كثرت السبل في صيدا في الفترة التي نبحثها، ويصعب حصرها، لأننا لم نعثر على وثيقة تحصيها، وبلغ عددها سنة ١٨٨٨ ٢٠ سبيلا،[5] ومما عرفنا من أسمائها: سبيل الباشا - سبيل الخضرية - سبيل المجذوب - سبيل العتم - سبيل

---

(١) بلدية صيدا، قرار نومرو ٩٢ في ١ تموز ١٣٢٥.
(٢) الباحث، مجلد ٣، ج ٨، آب ١٩١١، ص ٧٢٦.
(٣) بلدية صيدا، قرار نومرو ٩ في ١٥ مارت (آذار) ١٣٢٦.
(٤) بلدية صيدا، قرار نومرو ٥٤ في ٢٩ أيار ١٣٢٦.
(٥) مجلة الحقائق العدد ١ في تشرين الثاني ١٨٨٨.

المصلبية - سبيل اللحامين - سبيل الجامع البراني،[1] سبيل الكشك - سبيل صاصي - سبيل القملة[2] سبيل اللومية، سبيل حمام الورد، سبيل البوابة الفوقا، سبيل قرب الجبانة.

وكانت البلدية تسهم في انشاء السبل كلما توافرت لديها الأموال، فهي مثلا انشأت سنة ١٩٠٠ سبيلا فخما من الرخام بمناسبة ذكرى جلوس السلطان عبدالحميد على العرش[3]. وعندما قام بعض الصيداويين بانشاء سبيل قرب المقبرة (الجبّانة) سحبت البلدية إليه ربع ماسورة ماء على حسابها من بركة السيد ديب، ليستفيد من مياهه سكان الحي[4].

أما الإنارة فقد كانت تتم آنذاك، بقناديل الكاز، وظلت كذلك حتى نهاية العهد العثماني[5]. وحتى سنة ١٩٠٨ كانت شوارع صيدا وطرقاتها تضاء ليلا بمئة وخمسة وستين قنديلا (فانوساً) وقد رأت البلدية في هذه السنة ان عدد القناديل لم يعد كافياً لإضاءة كل الطرقات في المدينة بعد امتداد عمرانها، فأضافت خمسة عشر قنديلا آخر، وقسمتها إلى منطقتي انارة: شرقية وبها تسعون قنديلا، وغربية وبها عدد مماثل من القناديل.

وكان نصف القناديل من النمرة الثالثة، ونصفها الآخر من النمرة الثانية، ووزعت بالتساوي بين المنطقتين، وحدّدت البلدية مواقع القناديل من النمرة الثانية وتلك من النمرة الثالثة، لضمان حسن الاضاءة في كل موقع.

كانت البلدية تطرح التزام انارة صيدا بالمناقصة، وتشترط ان يلتزمها

---

(١) سبيل قديم اعيد ترميمه سنة ١٩٠٩.

(٢) سبيل قديم اصلح سنة ١٩١٢.

(٣) ثمرات الفنون العدد ١٢٩٨، في ١٠ أيلول ١٩٠٠.

(٤) بلدية صيدا قرار نومرو ٣٢٤ في ١٤ شباط ١٣٢٤ (١٩٠٨).

(٥) لم تتمتع صيدا بنور الكهرباء إلا في فترة الانتداب الفرنسي. اما بيروت فكانت قد انشئت فيها شركة للغاز الهوائي في سنة ١٨٨٥ وبدأت انارتها به في سنة ١٨٨٧ وكان كل متر مكعب يعادل ست ساعات اضاءة وثمنه ٢٥ سنتيا (ربع فرنك) راجع دليل بيروت وتقويم الاقبال عبد الباسط الأنسي، ص ٩١. اما انارة بيروت بالكهرباء فقد نال امتيازها سليم رعد سنة ١٩٠٧ لمدة ٩٩ سنة. راجع لسان الحال العدد ٥٤٣٣ في ١٨ حزيران ١٩٠٧.

أكثر من شخص حتى تمكن انارة القناديل في الوقت المناسب. وكانت تشترط على الملتزم اضاءة القناديل، يومياً، قبل الغروب بقليل وطيلة الليل حتى شروق شمس اليوم التالي. وكذلك وجوب تنظيفها ومسحها بشكل دائم[1].

وفي سنة ١٩٠٩ التزم انارة القسم الغربي سعدالدين ادريس بقيمة ٦٠٠ قرش شهرياً، والتزم انارة القسم الشرقي يوسف محمد فخري بقيمة مماثلة[2]

وكان مفتشو البلدية يراقبون عملية الاضاءةالليلية، فلما وجدوا تقصيراً في ليلة من شهر أيار ١٩٠٩، حسمت البلدية من كل منهما أجر يومين جزاءاً،[3] وفي صيف العام نفسه وجد مفتش البلدية، في احدى الليالي، ان قنديلين احدهما في نقطة المعّاز والآخر عند بناية حسين حشيشو لم يضاءا فحسمت البلدية على متعهد انارة القسم الشرقي سبعة وثلاثين قرشا ونصف القرش[4].

وفي ربيع سنة ١٩١٠ حسمت البلدية نصف ريال مجيدي من الأجرة الشهرية لملتزم انارة القسم الغربي، سعد الدين ادريس، عندما وجدت قناديله تنقص قنديلين اثنين[5] وكانت البلدية قد اضافت سنة ١٩٠٩ ثمانية قناديل إلى العدد السابق لاكمال انارة كافة الطرقات التي كانت تنشأ حديثاً، وجعلتها أربعة وتسعين قنديلا للقسم الشرقي، وأربعة وتسعين أخرى للقسم الغربي من صيدا[6]

هـ - منشآت ومؤسسات عامة:

سوف يقتصر الحديث عن المنشآت والمؤسسات العامة على ما كان منها له طابع رسمي (كالبلدية) أو ملكاً لطائفته (كالمعابد والمقامات الدينية)، أو من القطاع الأهلي (الخاص) ويؤدي خدمة عامة (كالفنادق والحمامات).

---

(١) بلدية صيدا قرار نومرو ٦ في ١٧ كانون الثاني ١٣٢٤.
(٢) بلدية صيدا قرار نومرو ٤٣ وقرار نومرو ٤٤ في ١٩ أيار ١٣٢٥ (١٩٠٩).
(٣) بلدية صيدا قرار نومرو ٧٠ في ٢٦ أيار ١٣٢٥.
(٤) بلدية صيدا قرار نومرو ٧٣ في ٤ حزيران ١٣٢٥.
(٥) بلدية صيدا قرار نومرو ٢٧ في ١٧ نيسان ١٣٢٦.
(٦) بلدية صيدا قرار نومرو ١٨١ في ١٨ كانون الثاني ١٣٢٥.

١ - البلدية:

تضمن المنشور السلطاني الصادر في غرة جادي الاخرة سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) مبادىء اساسية في الاصلاح في الدولة العثمانية، ومنها انشاء البلديات في انحاء البلاد[١]، لكن انشاء البلديات وتنظيمها تأخر حتى صدر قانونها في ٢٣ ربيع الأول ١٢٨٤ (١٨٦٧)،[٢] وكان هذا أول قانون عثماني ينظم انشاء البلديات في سائر أنحاء البلاد[٣].

كما تضمن نظام ادارة الولايات العمومية الصادر في ٢٩ شوال ٢٨٧ (١٨٧١) كيفية تشكيل المجالس البلدية. وفي سنة ١٨٧٥ صدر قانون انتخاب المجالس البلدية. وأخيراً في ٢٧ رمضان ١٢٩٤ (١٨٧٧) صدر قانون البلديات، وكانت مجالس بلديات بيروت وطرابلس وصيدا وصور، وغيرها من مدن لبنان، من أوائل المجالس البلدية التي تشكلت بعد صدور نظام البلديات في ١٨٦٧[٤].

وفي كيفية تشكيل المجلس البلدي، فقد قضى قانون سنة ١٨٧١ بتشكيل مجالس بلدية في مراكز الولايات والمتصرفيات والقائمقاميات. وان يتكون المجلس البلدي من رئيس ومعاون له وستة أعضاء، بالاضافة إلى اعضاء مشاورين، يكون من بينهم طبيب ومهندس ويكون للمجلس أيضاً كاتب وأمين صندوق[٥].

كان انتخاب اعضاء البلدية يتم بالطريقة عينها التي كانت تتم بها انتخابات المجالس الادارية في الولاية، ويكون انتخابهم لمدة سنتين، ويجري تبديل نصفهم كل سنة[٦].

---

(١) صدر نظام بلدية اسطنبول في ١١ جادي الأولى ١٢٧٤ (١٨٥٧) فكانت اول بلدية في الدولة العثمانية.

(٢) محمد كرد علي، ص ١٤٥.

(٣) كان مجلس بلدية دير القمر المؤسس سنة ١٨٦٤ أول مجلس بلدي في بلاد الشام راجع: سليم المشي: يوميات لبناني في أيام المتصرفية،، ص ٣٠.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) المادة ١١٢ من نظام البلديات، الدستور ج ١، ص ٤١٩.

(٦) كانت عضوية البلدية تعتبر خدمة عامة بدون مقابل، اما رئيس البلدية والكاتب وامين الصندوق فكانت لهم رواتب محدّدة- راجع المادة ١١٧ من النظام المذكور.

وكان قانون سنة ١٨٧٧ المعدّل، قد جعل انتخاب المجلس البلدي يتم باقتراع عام، يشترك فيه كافة المواطنين الذين توفرت فيهم الشروط المطلوبة[1]. كما زاد عدد اعضاء المجلس فاصبح يتراوح بين ٦ - ١٢ عضواً حسب نسبة السكان، وسمح للمدن الكبيرة ان تنشىء أكثر من مجلس بلدي فيها، على الا يقل عدد السكان الذين يشرف على خدمتهم المجلس الواحد عن أربعين الفا[2].

وكان يراعي وجود ممثلين لمختلف الطوائف في المجلس البلدي حسب نسبة عددهم في المنطقة، وكمثال على عدد اعضاء المجلس البلدي في صيدا وطوائفهم فإن مجلسها البلدي لسنة ١٨٨٢ تألف من:

ابراهيم آغا الجوهري (رئيسا) وعلي البزري والحاج احمد أبو ظهر، وحنا لطوف ومحمد صالح لطفي وجبور آغا نمور اعضاء، ومن مراد (عازوري) طبيبا، ويونس أفندي كاتبا، وعبداللطيف أفندي أمين صندوق[3].

وفي سنة ١٨٩٤ تألف من: ابراهيم آغا الجوهري (رئيسا)، والحاج يوسف المجذوب والحاج محي الدين الجوهري، والحاج علي البزري، والحاج أحمد أبو ظهر، وعبدالحليم لطفي، ومحمد النعماني، وحسين الجوهري، ونخلة زهار، وانطوان صاصي، اعضاء ومن الكاتب الحاج حسني المجذوب، والمهندس اسكندر افندي، والطبيب مراد عازوري[4].

وفي سنة ١٩١٢ تشكل المجلس البلدي من: الحاج مصباح البزري (رئيسا) ومحمود بك كالو وعمر ابو ظهر، والحاج حسن رضا زنتوت، وهاشم البزري، وسليم بك صاصي، وعمر المجذوب، ومحي الدين كالو، واحمد توفيق النقيب،

---

(١) كان يشترط بالناخب ألا يقل عمره عن عشرين سنة، والا يكون محكوما بجناية أو جنحة وغير مطلوب للخدمة العسكرية كما منعت العاملين في القضاء والمتعهدين لانشاءات البلدية وممن تقل ضرائبهم السنوية عن مئة قرش من الترشيح لعضوية البلدية. راجع محمد كرد علي، ص ١٤٦.

(٢) وبموجب هذا القانون اقيمت في بيروت بلديتان الأولى في شرقيها برئاسة بطرس داغر، والثانية في غربيها ورئيسها منح الصلح. راجع سليم علي سلام، مذكرات، ورقة ٤.

(٣) سالنامه ولاية سورية لسنة ١٣٠٠ هـ.

(٤) سالنامة ولاية بيروت لسنة ١٣١١ - ١٣١٢ هـ.

وعبد الحميد النعماني، وعلي خروبي اعضاء، بالاضافة الى محمد القوام كاتبا وامينا للصندوق، ومحمد البزري طبيبا، كما كان من العاملين بالبلدية الحاج انيس المجذوب مفتشا وثلاثة جاويشية[1].

ومما يجدر ذكره ان انتخابات تلك السنة (١٩١٢) تميزت بالحدة وتبادل الاتهامات بين الجماعات المتنافسة، اذ اتهم مصباح البزري بالتقصير في اعمال البلدية اثناء توليه رئاستها في الدورة السابقة، رغم ان واردات البلدية بلغت آنذاك الفي ليرة عثمانية.[2] وعندما نجح مصباح المذكور لدورة جديدة اتهمه بعض الصحف المعاصرة بالتزوير في عملية الاقتراع، وبتواطؤ القائمقام معه، ضد خصمه محمد بك اسماعيل.[3]

وفي اواخر العهد العثماني زيد عدد اعضاء بلدية صيدا الى العشرة وصار يجري انتخاب بضعة اشخاص من قبل ائمة ومخاتير صيدا ليتم، من بينهم، انتخاب اعضاء البلدية بطريقة الاقتراع[4]. وفي عهد رئيسها محمد جميل البزري اتخذت بلدية صيدا مقرا خاصا بها سنة ١٩٠٨ وافتتحته باحتفال كبير.[5]

اما جلسات المجلس فقد حددها القانون باجتماعين في الاسبوع على انه يحق له الاجتماع متى شاء في جلسة استثنائية. وتكون الجلسات برئاسة رئيس البلدية وينوب عنه المعاون في غيابه، وتتخذ القرارات بالاكثرية، وعند تساوي الاصوات ترجح كفة الذين صوّت الرئيس معهم، ولا تتخذ القرارات الا

---

(١) سالنامه ولاية بيروت لسنة ١٣٣١- ١٣٣٢هـ.

(٢) المفيد العدد ٩١٠، في ١٧ شباط ١٩١٢.

(٣) المفيد العدد ٩٥٢، في ٩ نيسان ١٩١٢.

(٤) بلدية صيدا قرار نومرو ٢٨٩، في ١٤ كانون الثاني ١٣٣١.

(٥) جاء في بطاقة الدعوة الموجهة الى قاضي صيدا «فضيلتلو افندم حضرتلري: اعرض انه بظل الحضرة السلطانية قد تم انشاء مركز لدائرة البلدية وبعونه تعالى سيجري رسم افتتاحها نهار الاحد المصادف في ١٣ تموز سنة ٣٢٤ الساعة الثانية والنصف فلأجل اتمام المسرة بالاشتراك مع فضيلتكم بتقديم واجب الدعاء للحق تعالى بحفظ الذات المقدسة الملوكانية ارجو تشريفكم في الوقت المعني، افندم- صيدا بلدية رئيسي محمد جميل البزري» في ١٢ تموز ١٣٢٤ مالية و ١٣٢٥هـ. (١٩٠٨). محكمة شرعية صيدا سجل رقم ١٦.

بحضور ثلثي الاعضاء على الاقل ، ويقوم رئيس المجلس والكاتب بضبط وقائع الجلسات[1].

وفي القرن التاسع عشر كانت بلدية صيدا تجتمع يوميا من الساعة الرابعة (عربية) صباحا وحتى الحادية عشرة، للنظر في كافة شؤون البلد[2]. وفي اوائل القرن العشرين صارت اجتماعاتها مرتين في الاسبوع يومي الاثنين والخميس[3] واستمرت كذلك حتى نهاية العهد العثماني[4].

اما اختصاصات المجلس البلدي فقد حددها القانون بأنها كافة ما يتعلق بالبلدة من مراقبة الانشاءات العمرانية، وهدم المخالف منها للقوانين او الآيل للسقوط، وتحسين الطرق والمعابر في البلدة، والاهتمام بمياهها وانارتها، والحفاظ على الصحة العامة فيها، ومراقبة النظافة في مرافقها وطرقاتها، وتزيينها، وحفظ الممتلكات العامة والخاصة باقامة الحرس والضابطة، ومراقبة اجور النقل، وتحديد الاسعار، ومراقبة الاوزان والمقاييس، وضبط عقود الايجارات، واي امر آخر يعود نفعة على المواطنين عموماً[5].

اما واردات البلدية فكانت من:

١- الرسوم والمخصصات التي تقدمها لها الحكومة.

٢- المبالغ التي تؤخذ من المستفيدين من تنظيمات البلدية ومشاريعها كالويركو والشرفية وغيرها.

٣- الغرامات النقدية المحصلة من المخالفات.

٤- الاعانات والهبات وغيرها من المصادر.

وحددت النفقات في الابواب التالية:

١- ايجار مركز البلدية ورواتب الموظفين والمستخدمين فيها.

---

(١) المواد ١٢٠- ١٢٣ من النظام المذكور، الدستور، ج ١، ص ٤١٩- ٤٢٠.

(٢) لسان الحال، العدد ١٤١ في ١٧ آذار ١٨٧٩.

(٣) بلدية صيدا، قرار نومرو ٣ في مارت (آذار) ١٣٢٦ (١٩١٠).

(٤) بلدية صيدا، قرار نومرو ٤٦ في ١١ نيسان ١٣٣٢.

(٥) المادة ١٢٤ من نظام البلديات ، الدستور، ج ١، ص ٤٢٠.

٢ - نفقات انشاء وصيانة الطرق وتعمير الابنية وترميمها، وسائر ما يتعلق بالمنفعة العامة.

وكان على المجلس البلدي تنظيم جدول بميزانيته الشهرية وتقديمه الى مجلس ادارة اللواء، الذي يرفعه بعد تدقيقه الى مجلس الولاية، وهذا يعيده الى المجلس البلدي بعد المصادقة عليه، وفي نهاية السنة يجري المجلس البلدي ميزانية سنوية بناء على الجداول الشهرية السابقة، ويقدمها الى وزارة الداخلية مع ميزانية السنة التالية للموافقة عليها[١].

ومنذ صدور قانون سنة ١٨٧٧ تحسنت واردات البلديات وزادت صلاحياتها. فقد خصص لها ٢٠٪ من واردات العقارية وضريبة المسقفات لتنفقها على الانارة والتنظيف، كذلك ١٠٪ من قيمة ضريبة ويركو التمتع لتنفقها على خدماتها المختلفة. وتشكلت هيئة عامة من اعضاء البلدية واعضاء المجلس الاداري (في القائمقامية) تجتمع مرتين في السنة (في نيسان وفي تشرين الثاني) للنظر في واردات البلدية ونفقاتها والمصادقة عليها، كما اصبح من حق البلدية التملك في جميع الاراضي والعقارات الواقعة ضمن محيط البلدة، بموجب قانون الاستملاك الذي صدر في ٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٦هـ (١٨٧٩).[٢]

كان راتب رئيس البلدية الشهري، وفي مطلع القرن العشرين، نحو ٨٠٠ قرش، والكاتب ٥٠٠ قرش والمفتش ٣٢٥ قرشا والجاويش ١٩٠ قرشا. وتراوح راتب عامل التنظيفات من ٨٠- ١١٠ قروش شهريا، ما عدا من كان لديه دابّة، اذ كان راتبه ٢٢٥ قرشا ليستطيع الانفاق على علفها والعناية بها[٣].

وكانت البلدية تشترى ملابس رسمية خاصة بمفتشيها «بما ان نذير افندي جاويش الدائرة بلا بدلة لذلك تقرر عمل بدلة له على حساب الدائرة مثل

---

(١) المواد ١٢٦- ١٢٨ من النظام المذكور، الدستور، ج ١، ص ٤٢٠ و ٤٢١.

(٢) محمد كرد علي، ص ١٤٧.

(٣) بلدية صيدا قرار غير مرقّم. ص ١٩ تشرين الاول ١٣٢٨ (١٩١٢).

زملائه، بمعرفة العضو محي الدين كالو ».[1] وطبقت البلدية بحق مستخدميها مبدأ الثواب والعقاب، فلما لاحظ المجلس البلدي ان « مرجان آغا » الجاويش المسؤول عن التنظيفات يبذل همة ونشاطا في عمله صرف له ريالا مجيديا مكافأة له وحثاً لزملائه.[2]

اما الجاويش محمد عفاره فقد وجده المجلس مقصرا في واجبه عندما غادر مركزه قرب بناية الحاج عبد الرحمن البدوي اثناء تكليفه بمراقبة تعمير الطرق، وتقرر حسم ربع معاشه الشهري عقابا له[3].

ونثبت فيما يلي نموذجا لواردات البلدية ونفقاتها لسنة ١٩١٣:

رسوم الذبحية	٣٧١/٢ بارة	و ٣٦٦٣٠ قرشا
رسوم الاسكلة	٢٥ بارة	و ٢٧٢٧٨ قرشا
رسوم الغاز	٢١/٢ بارة	و ٤٣٣٩٨ قرشا
رسم العربات	١٥ بارة	و ٩٤٣١ قرشا
رسم الابنية	١٥ بارة	و ١٣٠٧ قرشا
رسم القونطراتو		٥٨٥ قرشا
الجزاء النقدي		٢٨٧ قرشا
رسوم مختلفة	٢٥ بارة	و ٢٥٦٩ قرشا
ايجارات املاك البلدية	١٠ بارات	و ١١٣٥٢ قرشا
الموجود بالصندوق		٢٦٥ قرشا
(رصيد) بقايا من السنين السابقة	٧١/٢ بارات	و ٧٤٣٩ قرشا
فيكون مجموع الواردات	١٧١/٢ بارة	و ١٤٠٥٤٤ قرشا

اما نفقاتها لتلك السنة فكانت:

تكاليف سفر غرباء غير قادرين على الدفع	٢٠ بارة	و ٨٦٥ قرشا
التنظيفات		٨١٣٠ قرشا
الانارة (التنويرات)	١٠ بارة	و ١٦٤٧٩ قرشا
ترميم واصلاح (تعميرات)	٢٧١/٢ بارة	و ٣٠٢٣٧ قرشا

---

(١) بلدية صيدا، قرارنومرو ٨٤، في ٨ أيلول ١٣٢٦ (١٩١٠).

(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ٨٨ في ٢٩ أيلول ١٣٢٦.

(٣) بلدية صيدا قرار نومرو ٢٨ في ٢٧ نيسان ١٣٢٦.

المحروقات		٣٠٠ قرشا
ايجارات	٢٠ بارة	و ١٠٢٥ قرشا
تجهيز وتكفين موتى فقراء	١٠ بارة	و ١٦٢ قرشا
نفقات احتفالات وزينة مواسم واعياد	٢٢١/٢ بارة	و ٣٤٧٨ قرشا
إيجار مستودع الكاز (غازخانة)		٨٣٠ قرشا
تأمين (سيقورطه)	٣٠ بارة	و ٢٤٧٩ قرشا
نفقات رش الشوارع بالماء		١١٥٦ قرشا
نفقات مختلفة	١٧١/٢ بارة	و ٩٨٧٧ قرشا
نفقات سابقة		٩٤٠٠ قرشا[1]
فيكون مجموع النفقات	٣٧١/٢ بارة	و ٨٤٤١١ قرشا

من تحليل واردات البلدية نرى ان الرسوم شكلت القسم الاكبر من دخلها خصوصا رسوم الغاز والذبيحة (الذبائح). وفي باب النفقات فان الاعمال الانشائية شكلت اكبر رقم فيها، تلتها الانارة والخدمات الاخرى. وبمقارنة الواردات بالنفقات نجد ان هناك وفرا يساوي ٥٦١٣٣ قرشا، وهو يعادل ٤٠٪ تقريبا من الواردات وهذا المبلغ كان يحول رصيدا للسنة التالية[2].

أما من حيث الخدمات التي كانت تقوم بها البلدية، فانها كانت من الشمول والاهمية بحيث يمكن القول ان البلدية كانت تعمل، او تشرف، على كافة الحقول العمرانية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والصحية للسكان. وهي لذلك لعبت دورا مهما في حياة السكان ان سلباً او ايجابا، وترجع ضخامة المهام وتنوعها الى طبيعة النظام الاداري العثماني نفسه، الذي كان قليل التدخل في

---

(١) بلدية صيدا، ميزانية سنة ١٣٢٩ مالية.

(٢) مثلا كانت الميزانية لسنة ١٣٣٠ (١٩١٤) ٣٠ بارة و ١١١٨٦٨ قرشا للواردات و ٢٢١/٤ بارة و ١١١٨٥٥ قرشا للنفقات اي كانت النفقات معادلة للواردات. بينما في سنة ١٣٣١/١٩١٥) كانت الواردات ٢٢ بارة و ١٣١٤٠٢ قرشا والنفقات ٢ بارة و ١٣١٢٩٥ قرشا، بحيث كادت الواردات تتقارب مع النفقات (بفارق يعادل ١٠٠ قرش تقريباً)، أما في سنة ١٣٣٢ (١٩١٦) فقد بلغت الواردات ٢٥ بارة و ١٣٨٧٣٣ قرشا والنفقات ١٠ بارات و ١٢٢٠٤٨ قرشا والفارق الكبير بين الواردات والنفقات (نحو ١٦٦٨٥ قرشا) راجع الى جمود الحركة الاقتصادية والعمرانية بسبب الحرب- راجع التميمي وبهجت، ص ١٥٩.

شؤون السكان المحلية، تاركا لسلطات المنطقة وعلى رأسها البلديات، ان تفعل ذلك[1].

واذا استعرضنا نماذج مما كانت تقدمه البلدية من خدمات نرى أنه في الناحية الصحية كانت تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار الأمراض من المناطق الموبوءة، وتقوم بحجز المشتبه بأصابتهم (كرنتينا) [2]، وتراقب المسافرين من المناطق الموبوءة، او اليها، لأن الامراض، في تلك الفترة، كثيرا ما كانت تنتشر على شكل وباء يحصد الارواح حصدا[3].

ففي سنة ١٩٠٢ حدثت اصابات بالطاعون في بيروت، فسارعت بلدية صيدا الى وضع حاجز صحي على جسر نهر الاولي لفحص المسافرين القادمين الى المدينة، كما جرى «تبخير»[4] الرسائل والطرود البريدية في «كرنتينا» ميناء صيدا[5]. وفي سنة ١٩٠٩ ابلغت سلطات الولاية عن وجود اصابة بالطاعون في بيروت فأمرت البلدية طبيبها بالمرابطة عند جسر الاولي ومراقبة المسافرين القادمين من بيروت، ولما انشغل بأموره عن الذهاب الى مهمته لمدة يومين حسمت البلدية من راتبه الشهري اجرة خمسة ايام،[6] ولما وجدت انه

---

(١) يوجد اليوم مؤسسات عدة تتقاسم العبء الذي كان بعهدة البلديات آنذاك، حيث لم تكن تلك المؤسسات موجودة اصلا، او كان وجودها دون فعالية مثل وزارات الصحة والتعليم والزراعة ومجالس الانماء والاعمار، ومؤسسات الهلال والصليب الاحمر والدفاع المدني، والجمعيات والمستوصفات المختلفة.

(٢) كان ابراهيم باشا قد أراد بناء محجر صحي فيها (كرنتينا) لكن سكانها رفضوا بحجة انه يفسد هواء مدينتهم- راجع احمد عارف الزين، ص ٨٠.

(٣) في سنة ١٨٥٥ مثلا انتشرت الكوليرا في كل انحاء الشام. راجع مكتب السجلات العامة ف. و ١٩٥/٤٧٩ رسالة القنصل العام في بيروت للسفير باسطنبول في ١٥ تشرين الاول ١٨٥٥. كما انتشرت الكوليرا سنة ١٨٦٦ فقتلت في صيدا ٤٤١ وفي صور ٧٥ وفي بيروت ١٢٠٠ وفي دمشق ١٠ آلاف. راجع القنصلية الاميركية ت/٣٦٧/ج ٥، رسالة القنصل الاميركي العام في بيروت بتاريخ ٢٨ تموز ١٨٦٦.

(٤) اي تطهيرها بالمبيدات.

(٥) الاقبال العدد ٦ في ٢٠ تشرين تشرين الاول ١٩٠٢.

(٦) بلدية صيدا قرار ٨٣ في ٢٥ حزيران ١٣٢٥.

كثير التغيب عن مركز عمله وان الوباء آخذ بالانتشار[1] فصلته وعينت بدلا منه الطبيب محمد البزري براتب قدره ريال مجيدي واحد عن كل يوم عمل.[2]

وفي سنة ١٨٩٤ افتتح اول مستشفى في صيدا بادارة لجنة برئاسة المفتي[3] وعلى نفقة البلدية[4]. لكن العمل به، كما يبدو، قد تعطل بعد فترة، فقررت البلدية انشاء مستشفى جديد، خصوصا بعد ان كررت وزارة الداخلية طلب انشاء المستشفى. وبعد توفر بعض المال للبلدية من بيع الرمول لديها خصصت قطعة ارض في «ساحة الزيتونة» لبناء المستشفى بحيث يتألف الطابق الارضي من اربعة مخازن وفوقها المستشفى حرصا على راحة المرضى وحفظا لهم من الرطوبة،[5] ولعل ذلك يفيدنا ان مكان المستشفى كان قريبا من البحر.

وفي سنة ١٩١٠ خصصت البلدية قطعة ارض من املاكها قرب الشاطىء المسمى بحر العيد بطول ١٥ ذراعا وعرض ١٠ اذرع لبناء محجر صحي حديث (كرنتينا) عليها.[6]

اما نظافة الشوارع، والاحياء فكانت البلدية تهتم بها وتشدد في ملاحقة كل من يخالف تنبيهاتها الصحية. فمثلا في سنة ١٩٠٩ نراها طلبت من عمال التنظيفات ان يكنسوا الشوارع ويرفعوا القمامة مرتين في اليوم خلال الصيف، منعا لتراكم الاوساخ وانتشار الهوام، ومقابل ذلك العمل الاضافي رفعت اجورهم الى ١٠٥ قروش للمنظف، و١٧٥ قرشا للمنظف الذي

---

(١) مكتب السجلات العامة ف. و ٢٣٤٢/١٩٥ رسالة القنصل العام للسفير في ٩ نيسان ١٩١٠.

(٢) بلدية صيدا، قرار ٨٧ في ٢٥ أيلول ١٣٢٦.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ٩٩٣ في ٢٧ آب سنة ١٨٩٤.

(٤) بلغت تكاليف انشائه ٣١٨١ قرشا و ٥ بارات، ميزانية البلدية لسنة ١٣١١ مالية.

(٥) بلدية صيدا قرار نومرو ١٩١ في ٢٥ شباط ١٣٢٥.

(٦) كانت قد بنيت كرنتينا في ميناء صيدا، وقد شغل مديريتها لفترة طويلة قيصر برنران، كما ظل لنفس الفترة مسؤولا عن فنار جزيرة صيدا- راجع لسان الحال العدد ١٨٥ في ١٨ آب ١٨٧٩ والقرار الذي اتخذته البلدية لانشاء المحجر كان برقم ٦٠ وتاريخ ١٠ حزيران ١٣٢٦. ومما هو جدير بالذكر ان كرنتينا ميناء صيدا كانت لا تزال بنفس البناء على بحر العيد، الى ما قبل بضع سنوات عند ما جرى هدمه.

يستخدم دابة، ابتداء من مطلع الصيف (حزيران)، ونبّهت المفتشين على تشديد الرقابة عليهم لمعرفة اي تقصير[1].

ولم تترك المواطنين يفعلون بشوارعهم النظيفة ما شاءوا، اذ لما قدم مفتش البلدية، انيس المجذوب، تقريرا ضد حنا الغفري بأنه رمى في زقاقه اقذارا تصدر روائح غير طيبة، غرمته البلدية خمسة ارباع المجيدي،[2] وجازت كلا من حسن المكاري- حسن نصار- احمد الناتوت- ابو حسن الزقليط بدفع خمسة ارباع المجيدي لالقائهم الاوساخ من منازلهم الى الشارع،[3] والامثلة من هذا القبيل كثيرة في سجلاتها.

وعند انتشار القمل، خلال الحرب العالمية الاولى، نبّهت المواطنين الى انه أساس كل الامراض الخبيثة، وان دواءه الوحيد العناية بالنظافة التامة لأجسادهم.[4]

واهتمت بمراقبة كافة المواد الغذائية والتحقق من صلاحيتها للأكل، وخلوها من الغش، فهي غرمت اليهودي ابراهيم الصفدي (ويحمل جنسية فرنسية ايضا)، عشر ليرات عثمانية، وطلبت له السجن شهرين لبيعه الطحين المخلوط بالزوان، وحولته الى المتصرفية للنظر بشأن حبسه[5].

وقد غرمت محمد الغزاوي ستة ارباع المجيدي، بعد أن وجد لديه المفتش البلدي سليم آغا، لحما مذبوحا خارج المسلخ، وبعد فحصه تأكدت عدم صلاحيته للأكل[6].

وعندما عرفت البلدية ان بعض المارة يتخذ من زاوية من الطريق، قرب سبيل المصلبية، وملاصقة لدكان اللغمقجي، مكانا للتبول، قررت هدم

---

(١) بلدية صيدا قرار نومرو ٧٢ في ٣٠ أيار ١٣٢٥.

(٢) بلدية صيدا قرار نومرو ٩٦ في تشرين الاول ١٣٢٦.

(٣) بلدية صيدا قرار نومرو ٩٧ في ٩ تشرين الاول ١٣٢٦.

(٤) بلدية صيدا قرار نومرو ٢٢٦ في ١٩ كانون الثاني ١٣٣٢.

(٥) لسان الحال العدد ١٤١ في ١٧ آذار ١٨٧٩.

(٦) بلدية صيدا قرار نومرو ١٣ في ١٩ حزيران ١٣٢٦ (١٩١٠).

السبيل واعادة بنائه بطريقة تحفظ نقاوة مياهه، وبناء دكان صغير في تلك المساحة من الارض لمنع استعمالها للتبول، وافادة دائرة البلدية من ريع ايجارها، وأوكلت الى عمر المجذوب وهاشم البزري وعمر ابو ظهر تنفيذ ذلك.[1]

كما كانت تطهر الطرقات والأقنية بمادة «الفونيك»، لمنع تكاثر البعوض والذباب والحشرات الاخرى، وفي كانون الاول ١٩١٢ مثلا دفعت البلدية ١٢٠ قرشا تكاليف رش الاقنية والشوارع بالمواد المطهرة[2].

كما كان للبلدية طبيب يشرف على الشؤون الصحية للبلدة.[3]

واهتمت بتنظيم المرور والعبور وتسهيله في كافة طرق وازقة صيدا، وكانت تعاقب بالجزاء المالي كل من يعطل حركة المرور، او يخالف تعليمات البلدية والشرطة في الحمل والنقل، او يؤدي الى الاضرار باجساد الآخرين او مصالحهم.

فحسب تعليمات الشرطة كان على المكارية من حمّارين وبغّالين واصحاب كُدُش، ان يعطلوا يوم الجمعة من كل اسبوع، ويمتنعوا عن الشغل خلاله. كما

(١) بلدية صيدا قرار نومرو ٦٨ في ١١ أيار ١٣٢٥.

(٢) بلدية صيدا قرار دون رقم، ص ٢٥ : من مصروفات شهر كانون الاول ١٣٢٨.

(٣) كان اول اطباء بلدية صيدا مراد عازوري الذي عمل بها ثلاثة عشر عاما، ثم الياس الزهار، فعز الدين شهاب، فزين العابدين، ثم نجيب شامية فمحمد البزري حتى سنة ١٩١٣.

وكان اول الاطباء الصيداويين الذين تخرجوا من الجامعة الامريكية في بيروت، يوسف ابيلا سنة ١٨٧٥، ومراد عازوري في السنة نفسها، ثم داوود قربان سنة ١٨٨٢، والياس زهار سنة ١٨٨٦، وقد اصبح فيما بعد من كبار الجراحين في صيدا. ومن الاطباء الصيداويين الذين تخرجوا من الامريكية ايضا سليم افتيموس، وقيصر ابيلا، ويوسف مراد العازوري، واسكندر بارودي. كما تخرج من الجامعة اليسوعية محمد البزري، وانطون عودة. ومن الاطباء الصيداويين الذين عملوا خارجها، شكري رزق الله الذي عمل بالنبطية، وفريد ابيلا ونجيب ابيلا وتيودور كتافاكو الذين عملوا في مصر.

ومن الاطباء الذين عملوا في صيدا حسين عودة الدمشقي، الذي خدم اهلها مدة ثلاثين عاما. وكان من اوائل الصيادلة في صيدا وديع سليم ايوب، الذي تخرج سنة ١٩٠٢، وفي سنة ١٨٨٨ كان في صيدا خمسة اطباء فقط، واربع صيدليات.

منع عليهم استخدام حيوانات جريحة او ضعيفة في عمليات النقل والتحميل.

ويبدو من تلك التعليمات انها كانت على درجة كبيرة من الدقة والتقدم، بحيث تضارع التشريعات المعاصرة الخاصة بتنظيم المرور، وبالعناية بالحيوان والرأفة به في آن معا.

فقد فرضت تلك التعليمات على ناقلي الاخشاب والحجارة والطوب والآجرّ والرمل، والحطب والفحم، والزبالة، وانقاض الخرائب وغيرها من المواد الصلبة والثقيلة، أن يستخدموا الطرق في النقل حتى الساعة الحادية عشرة يوميا، ثم يمنع مرور الدواب المحملة لتلك المواد الى صباح اليوم التالي، لتسهيل المرور للناس. وقد استثنت من ذلك الدواب المحملة قمحا او طحيناً للأفران وللمطاحن.

كما فرضت على المكارية سوْق الدواب المحملة صفا واحداً على شكل «رتل» مؤلف من خمسة حيوانات، فاذا زاد العدد عن ذلك، يجري نقلهم، فيما بعد، رتلا ثانيا، ولم تنس التعليمات التنبيه على عدم ضرب الحيوانات بالسياط او بالعصي ولا سوْقها ركضاً، سواء كانت محملة او كانت بلا حمولة، رأفة بها، وحفاظا على المارة[1].

وعندما رأت بلدية صيدا ان باعة اللبن والحطب والفحم يستمرون بالطواف في الأزقة مع دوابهم، دون مراعاة تعليمات المرور، أمرتهم بعدم التجول داخل المدينة، والاكتفاء بالوقوف في ساحة باب السرايا لبيع ما لديهم من حمولات، وأمرت مناديا بالطواف في الأسواق لاعلان قرارها الجديد، وعيَّنت مفتشا بلديا للاشراف على تنفيذ ذلك القرار.[2]

كما انها غرَّمت الحاج احمد عسيران خمسة ارباع المجيدي لوضعه الدواب وأكياس القمح أمام دكانه رغم التنبيهات المتكررة[3]، وطلبت من عدد من

---

(١) نظام تعليمات الضابطية في ٢٣ محرم ١٢٧٨، الدستور، ج ٢، ص ٦٧٥- ٦٧٦. المواد ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٦، ٢٧.

(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ٢٠ في ١٤ شباط ١٣٢٤.

(٣) بلدية صيدا قرار نومرو ٩٣ في ٢ تموز ١٣٢٥.

الباعة رفع « طبلياتهم » التي يبسطون عليها بضائعهم، بعد ان غرمت كلا منهم خمسة ارباع الجيدي[1]، وانذرت محمد اليعفوري برفع كومة التراب التي تركها على جانب الطريق، في محلة الدباغة، خلال ثلاثة ايام، وإلاّ أجرتْ بحقه العقوبة القانونية[2].

ولما تقدم مأمور الاوقاف بشكوى ضد النحّاسين، الملاصقة محلاتهم من الجهة الشمالية للجامع البرّاني، بأنهم يزعجون المصلين اثناء طرقهم للنحاس، قررت البلدية منعهم من احداث أية ضجة والاتصال بمجلس الادارة لأخذ موافقته[3].

لكن اطرف ما وجدته من قرارات البلدية بشأن الحفاظ على نظام السير في الطرقات ومنع اية عرقلة، قرار تغريم عبد الغني السعودي ومحمود الجبيلي بخمسة بشالك لكل منهما « ... لأنهما تركا الدجاج خاصتهما يمرح في الطرق العامة »...[4]

وفي هذا المثل، على طرافته، دلالة بالغة على المستوى الرفيع الذي كانت تعالج به البلدية امور السير وتسهيل المرور في الطرقات، حتى في أدق التفاصيل.

اما في الناحية الاجتماعية والأمور الخيرية فقد كان للبلدية سهم وافر بحيث انها كانت تؤدي عمل الجمعيات الخيرية، والمياتم ودور العجزة، في وقت معاً. فهي كانت تخصص للفقراء معاشات شهرية تكفيهم ذل السؤال، وكانت بمعدل ١٩ قرشا صاغا، واحيانا اكثر او اقل. ومن سجلات البلدية يتبين ان عددهم كان بضع عشرات، وقد بلغ ما انفقته في هذا السبيل ٩١٠ قروش و ١٠ بارات سنة ١٩١٤، و٣٣٥٠ قرشا و١٥ بارة سنة ١٩١٥،[5]

---

(١) بلدية صيدا قرار نومرو ١١٧ في ١٨ اغستوس ١٣٢٥.
(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ٤٧ في ٢٤ ايلول ١٣٢٩.
(٣) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٥٩، في ٢٨ كانون اول ١٣٢٥.
(٤) بلدية صيدا، قرار نومرو ٣٢ في ١٥ نيسان ١٣٢٦.
(٥) من ميزانية بلدية صيدا لسنتي ١٩١٤ و ١٩١٥.

ففي سنة ١٩١٠ مثلا كان من بين المحتاجين الذين عينت لهم البلدية مخصصات شهرية لطيفة بنت احمد قنواتي« ، لأنها ارملة ولديها ايتام ، » والحاج ابراهيم الاخضر «لأنه رجل عاجز وعديم الكسب... » ، وكان المبلغ ١٩ قرشا صاغا لكل منهما ،[1] كما عينت لحسين باجقلي ٣٠ قرشا شهريا لأنه عاجز عن كسب عيشه بنفسه ،[2] ووافقت على دعوى موسى اسحق لاوى (اليهودي) بأنه فقير[3].

كما كانت تساعد غير القادرين على دفع تكاليف سفرهم بتأدية ثمن التذاكر او بدفع رسم المرور او غيره ، وكانت تقدم معونتها لابناء البلدة وللغرباء الفقراء ، وقد بلغ ما انفقته في هذا السبيل سنة ١٩١٤ مبلغ ٨١٣ قرشا ، وسنة ١٩١٥ مبلغ ١٢٣٤ قرشا ،[4]

وممن ساعدتهم في ذلك آمنة محمد كبريت وابنتها عائشة بتقديم تذكرتي نفوس لهما ،[5] وكذلك تقدمت مريم قدور قباني بشهادة مصدقة من مختار محلة الكنان ، انها وولدها حلمي وابنتها سعدية فقراء وقاصدون السفر الى يافا دون ان تكون بحوزتهم أجرة السفر ، فقررت البلدية شراء تذاكر السفر لهم[6].

كما كانت البلدية تنفق احيانا على معالجة الفقراء ، او شراء ادوية لهم ، وقد بلغ ما انفقته سنة ١٩١٤ نحو ١٤٤ قرشا و٣٠ بارة. وفي سنة ١٩١٥ وصل الى ٤٣٣ قرشا.[7] كما كانت ترسل المصابين بالجذام الى دمشق على حسابها.

وكانت تقوم بتجهيز وتكفين الموتى من الفقراء غير القادرين على أداء تكاليف الدفن ، وبلغ ما انفقته سنة ١٩١٤ حوالي ٨١٣ قرشا ، وفي سنة ١٩١٥ مبلغ ٢٣٦٥ قرشا و٢٠ بارة.[8]

---

(١) بلدية صيدا قرار نومرو ٤٠ ، في ٣ مايس (أيار) ١٣٢٦.
(٢) بلدية صيدا ، قرار نومرو ٧٩ في ١٨ اغستوس ١٣٢٦.
(٣) بلدية صيدا ، قرار نومرو ١٣١ في تشرين الاول ١٣٢٥.
(٤) بلدية صيدا ، ميزانية سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥.
(٥) بلدية صيدا ، قرار نومرو ٦ في ٨ اذار ١٣٢٦.
(٦) بلدية صيدا ، قرار نومرو ٥١ في ٢٦ أيار ١٣٢٦.
(٧+٨) ميزانية البلدية لسنتي ١٩١٤ و ١٩١٥.

أما في مجال الايتام واللقطاء فقد أدّت البلدية دورها احسن اداء وصانت ارواح الصغار الابرياء من الموت بسبب الاهمال، او من التربية غير الصالحة فينشأون عالة على المجتمع، او ينحرفون عن الطريق المستقيم. فكانت تضع لكل لقيط مرضعا، ولكل يتيم من يكلفه «وجد لقيط قرب باب السرايا فسمي جيلا واعطي لأمينة بنت م.ع. لترضعه، وخصص لها ٢٥ قرشا صاغا شهرياً[١] وكذلك «وجد لَقيط بمحلة رجال الاربعين فسمي صبحي وسلم الى حسنة بنت ع.ر. لترضعه مقابل ٢٥ قرشا شهريا[٢]، وايضا «... وجدت طفلة على قارعة الطريق فسلمت الى كاتبة بنت أ.ب. لارضاعها، ومنحت ٢٥ قرشا صاغا شهريا لتقوم بنفقاتها..»[٣]

وايضا «... وجد لقيط على قارعة الطريق فسمي محمد بن عبد الله وسلم الى المرضعة نفيسة ب. لتقوم بارضاعه وتربيته مقابل ٣٨ قرشا شهريا...»[٤].

اما في مجال التعمير والبناء، فقد كانت البلدية تقيم الابنية العامة وتقوم، باستمرار، بصيانتها وترميمها. ففي سنة ١٨٨٦ باعت البلدية دار الحكومة في صيدا بمبلغ ٥٤٠٠ ريال مجيدي[٥] لاقامة دار جديدة للحكومة، وفي سنة ١٨٩٦ اقامت سرايا الحكومة خارج اسوار المدينة من طابق واحد، اضافت اليها طابقا آخر سنة ١٩١٠، وضمت مكاتب القائمقام ومجلس الادارة وقاعة للاستقبال، كما اقيم أمامها حوض ماء من الرخام، في ذكرى العيد الفضي لجلوس السلطان عبد الحميد الثاني على العرش[٦].

كما انفقت سنة ١٩١٠ مبلغ ٣٢٧٢ قرشا على تعمير وترميم المرحاض (بيت

---

(١) بلدية صيدا، قرار نومرو ١١، في ٢ شباط ١٣٢٤.
(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ٣٤، في ١٠ آذار ١٣٢٥.
(٣) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٤١، في ٣٠ تشرين الاول ١٣٢٥.
(٤) بلدية صيدا، قرار غير مرقم في ٣٠ كانون الاول ١٣٢٦.
(٥) ثمرات الفنون العدد ٦٠٠، في ٢٩ أيلول ١٨٨٦.
(٦) احمد عارف الزين، ص ١٦٩.

الخلا) والسجن (حبسخانة) في دار الحكومة باشراف المهندس اسكندر نمور.[1]

٢ - الفنادق والحمامات:

ضمت صيدا، في القرن التاسع عشر، أماكن لاستضافة الغرباء والمسافرين القادمين اليها، خصوصا التجار منهم، وكانت هذه الاماكن تدعى خانات، كما درجت تسميتها لوكانطة (لوكانده) في اواخر القرن التاسع عشر واستعملت كلمة فندق في اواخر القرن التاسع عشر كذلك، ولكن ليس على نطاق واسع. ومن احصاء لسنة ١٨٨٨ يتبين انه كان بها ثماني خانات [٢] هي:

خان الافرنج- خان الرز- خان الصابون- خان الدباغة- خان الصغير- خان الحمص- خان اباظة (بمحلة البياطرة)، خان اليهود (في حارة اليهود).[٣].

بالاضافة الى الخانات التي وجدت في مدخلها الشمالي (خان كتافاكو، وخان برتران) وخان ابو شاقة قرب مصب الاولي.

ولم تبق تلك الخانات للمسافرين فقط، بل استخدمت للتجارة كمحلات عرض ومستودعات تخزين للبضائع المختلفة، ويبدو من اسماء بعضها نوع البضاعة التي كانت تخزن فيها.

وقد قضت القوانين بعدم انشاء خانات لاستيعاب المسافرين الا برخصة رسمية من السلطات، كما فرضت على صاحب كل خان (فندق)، الا يستقبل زبائن في فندقه الا اذا كانوا مزودين بتذاكر هوية تثبت شخصياتهم، وأنذرت المخالف بتوقيفه ومعاقبته[٤].

---

(١) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٨٨ في ١٨ شباط ١٣٢٥.

(٢) يوسف ابي رزق: تاريخ مدرسة الفنون... نقلا عن مجلة الحقائق، العدد الاول تشرين الثاني ١٨٨٨. والمصدر المذكور لم يذكر اسماء الخانات بل ذكر عددها، وقد تمكنت من استخلاص الاسماء من مصادر مختلفة.

(٣) اضيف اليها في اوائل القرن العشرين خان البوابة الفوقا.

(٤) تعليمات الضابطة في ٢٣ محرم ١٢٧٨ المادة ٥٧، الدستور، ج٢، ص ٦٨٢.

بدأ تشييد الخانات (الخنادق) الحديثة، المجهزة باحدث الوسائل العصرية المعروفة آنذاك، في اواخر القرن التاسع عشر، عندما امر القائمقام احسان بك بتشييد فندق عصري سنة ١٨٩٤ لايواء المسافرين وتأمين راحتهم [١].

وفي سنة ١٩٠٦ كان بها فندق «الزهور الجديدة» وكان مؤلفا من ثلاث طبقات، ومشيدا خارج اسوار صيدا، في موقع مشرف عليها وعلى بساتينها [٢].

وفي سنة ١٩١٢ كان بها ثلاثة فنادق رئيسية هي «لوكاندة المطران» وكانت اكبرها واشهرها، وقائمة في شارع الشاكرية على محاذاة السور، و «لوكاندة الوطن» و «لوكاندة زنتوت» وكانتا تقعان في شارع الشاكرية كذلك. وكانت الفنادق الثلاثة قائمة ما بين البوابة التحتا وبوابة الشاكرية، وكانت اجرة المبيت فيها لليلة واحدة تتراوح بين بشليك واحد وبشليكين اثنين [٣].

اما الحمامات فكانت لصيدا شهرة واسعة بها، حتى ان بعض الاجانب قال ان حماماتها فاقت حمامات بيروت نظافة [٤]. وبعض حماماتها يرجع الى القرن السابع عشر (ايام فخر الدين المعني الثاني)، لكن معظمها أنشيء خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

وعند زيارة الرحالة النابلسي لصيدا (مطلع القرن الثامن عشر) قال ان بها ثلاث حمامات عامة هي حمام السوق، وهو أصغرها، وحمام الشيخ (قرب جامع الكيخيا)، وحمام الامير المطل على البحر، وكان اكبرها. وقد وصف لنا النابلسي ذلك الحمام [٥] بأنه مبلط بالرخام، وبه بركة ماء مثمنة من حجارة

---

(١) ثمرات الفنون، العدد ٩٦١ في الاول من كانون الثاني ١٨٩٤.

(٢) لسان الحال، العدد ٥٢١٢ في ٢٦ أيلول ١٩٠٦. وقد اثنى مراسل جريدة لسان الحال حكمت شريف على حسن الفندق المذكور وجماله، عند نزوله به اثناء رحلته الى صيدا.

(٣) احمد عارف الزين، ص ١٣٢.

(٤) J. LEWIS FARLEY: TWO Years in Syria, London, 1859, p. 191.

(٥) لا يزال هذا الحمام قائما حتى اليوم، وينسب الى عهد الامير فخر الدين المعني ويدعوه الصيداويون بحمام المير.

رخامية بيضاء، كما يوجد به مغطسان احدهما به ماء بارد والآخر به ماء حار، كما يوجد في طابقه الاول فسقية من رخام، وبه اماكن كثيرة منعزلة، ومياهه غزيرة وهواؤه معتدل لطيف[١].

وفي اوائل القرن العشرين اصبحت حماماتها العامة خمساً، هي حمام المير وحمام السوق، وحمام الشيخ، وحمام الورد، والحمام الجديد، وكان هذا الاخير اكبرها وأكثرها نظافة وعناية برواده. "وكانت العادة ان تفتح الحمامات لاستقبال الرجال من الصباح حتى الظهر، وبعد الظهر للنساء والاولاد الصغار، اذ ان الاختلاط في الحمامات العامة كان ممنوعا. وكان الصيداويون يترددون الى الحمامات العامة بكثرة، بحيث انه لم يكن يمضي اسبوع واحد حتى يكون افراد العائلة قد ذهبوا الى الحمام، في اوقاتهم المحددة، اكثر من مرة، ولعل ذلك راجع ليس الى حب النظافة فقط، بل لأن الحمام يؤمن مياهاً غير متوفرة في كثير من منازل الصيداويين، بالاضافة الى ان انشاء حمامات منزلية لم يكن شائعاً كثيراً.

وكان أول من أنشأ حماما بحريا في صيدا (بلاج) رشيد البابا على الشاطىء، قرب مخازن محمد الددا، وقد منحته البلدية ترخيصا بذلك في سنة ١٩١٠، بعد ان درست الموضوع من ناحية فوائده ومضاره، ووضعت عليه رسما قدره ١١٤ قرشا[٢].

٣- الأماكن الدينيــة:

تزخر صيدا، وجوارها، بعدد كبير من المساجد والكنائس، بالاضافة الى مقامات الاولياء والقديسين التي ترجع الى عصور مختلفة، ويحترمها المسلمون والمسيحيون واليهود على حد سواء.

واذا كان كثير من تلك الأماكن الدينية قد انشيء قبل الفترة التي نبحثها، وقد يكون قبلها بعدة قرون، الا أن اعمال ترميمها وصيانتها وتعديل

---

(١) عبد الغني اسماعيل النابلسي، مصدر سابق، ص ٣٤،

(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٦ في ٥ نيسان ١٣٢٦ (١٩١٠).

بنائها، استمرت تجري خلال الفترة التي ندرسها، كما ان الاحتفالات والمواسم الدينية لم تنقطع اقامتها بها، مما جعلها، على رغم قدم بعضها، تظل تشكل جزءا من الحياة الاجتماعية في صيدا، بالاضافة الى انها كانت جزءا من عمران المدينة. وكان الحديث عنها هنا بناء على تلك الاسباب.

وكانت اهم المقامات الدينية في تلك الفترة:

- مقام النبي صيدون

كان يقع في البساتين في منطقة البرغوت، اما اليوم فقداصبح داخل مدينة صيدا، وكانت تحيطه حذيقة واسعة، ويعتقد انه كان في الاصل هيكلا للاله الفينيقي صيدون، ومن هنا تسمية المسلمين له بالنبي صيدون، بينا يزعم اليهود بأنه ضريح زبلون من ابناء يعقوب، ولا يوجد في الضريح ما ينبىء عن صحة نسبته (وتاريخ بنائه) وكان معظم زواره من اليهود وقلة من المسلمين، وكان خادم المقام الشيخ احمد عوكل حتى نهاية العهد العثماني، وكانت اوقافه كبيرة[1].

- مقام النبي يحيى:

يقع شرقي صيدا قرب منطقة الحارة على تلة مشرفة على المدينة، تُنسب اليه فتدعى تلة النبي يحيى. ويقول المسلمون انه مقام يحيى بن زكريا المعروف بالحصور، بينما يقول المسيحيون انه ضريح مار يوحنا حيث كانت تقوم كنيسة له. ولهذا يزوره المسلمون والمسيحيون خصوصا ايام الجمعة بحيث تحولت زيارة مقامه، لما تتمتع به التلة من مناخ لطيف ومناظر جميلة، الى منتزه للصيداويين. وكانوا يقدمون اليه النذور، ويوقدون الشموع. وبناء الضريح متين، ومغطى بالقماش الأخضر وتعلوه قبة. ولا يعرف من شاد البناء، الا ان كتابة على باب الضريح نصُّها: «قد شاده البحر الهمام اخو الهنا احمد جزار شرف بالوزارة» توحي بنسبة البناء الى احمد باشا الجزار في اواخر القرن الثامن عشر او مطلع القرن التاسع عشر.

---

(١) المحكمة الشرعية، سجل رقم ٣٣، عدد ١٠٨، ص ٢١٢ في ٧ ربيع الآخر ١٣٤٢.

وكان والي بيروت قد امر بترميم المقام الذي كان آيلا للسقوط واضاف اليه غرفتين وذلك عند زيارته لصيدا سنة ١٨٩٥. وشكل لجنة من عبد المجيد رمضان وحسين خضر، ومحمد بكار لجمع تبرعات لتسديد نفقات اصلاح المقام. ولما جمعت ٣٧٨٠ قرشا ووجدت انها غير كافية، شكلت لجنة من حسن بيهم وعمر رمضان لجمع التبرعات من اهالي بيروت[1].

---

(١) ثمرات الفنون العدد ١٠٤٢ في ٢٦ آب ١٨٩٥. نشرت لائحة بالمتبرعين من اهل صيدا:

القائمقام	٢٠ بارة و ٢٣٢ قرشا	رشيد الصلح	١٠ بارة و ٢٣ قرشا
النائب	٢٣٢ قرشا	محمد علي حشيشو	١٠ بارة ٢٣ قرشا
المفتي	١٠ بارة و ٢٠٩ قرشا	الحاج احمد كشتو	١٠ بارة ٢٣ قرشا
ابراهيم آغا جوهري	١٠ بارة ١١٦ قرشا	الحاج عبده البابا	١٠ بارة ٢٣ قرشا
سليم جنبلاط	٢١٨ قرشا	احمد عسيران	١٠ بارة و٢٣ قرشا
محي الدين جوهري	٢٠ بارة ١٢٠ قرشا	اسماعيل قطب	١٠ بارة ٢٣ قرشا
الحاج محمد شريف	١٠ بارة ٢٠٩ قرشا	عبده الداية	١٠ بارة ٢٣ قرشا
محمود زنتوت	٣٠ بارة ٦٩ قرشا	محي الدين النوام	١٠ بارة ٢٣ قرشا
عمر مجذوب واخوانه	١٥٠ قرشا	علي الواوي	١٠ بارة ٢٣ قرشا
زينب كشتو	٣٠ بارة ٦٩ قرشا	محمود الحاج حسين	١٠ بارة ٢٣ قرشا
رضى الزين	٣٠ بارة ٣٤ قرشا	اسماعيل الزين	٩٣ قرشا
عبده كنعان	١٠ بارة ٢٣ قرشا	يوسف الزين	٩٣ قرشا
عبد السلام زنتوت	١٠ بارة ٢٣ قرشا	مصطفى ومحمد الددا	٩٣ قرشا
حسين الجوهري	١٠٩ قرشا	يحيى نحولي	٣٠ بارة ٦٩ قرشا
الحاج علي البزري	١٠٩ قرشا	عمر الشريف	٢٠ بارة ٤٦ قرشا
الحاج عبد الحي لطفي	١٠٩	حسني المجذوب	٢٠ بارة ١٢٤ قرشا
خليل البساط	١٠٩ قرشا	محمود كالو	٢٠ بارة ١٤٦ قرشا
الحاج رجب الجبيلي	٣٠ بارة و ٦٩ قرشا	عبد الغني قدورة	٢٠ بارة ١٤٦ قرشا
الحاج درويش الشماع	٢٠ بارة و ١٣٩ قرشا	الحاج احمد ابو ظهر واخوانه	١٨٦ قرشا
الحاج يوسف مجذوب وولده ٢٠، ١٦٣ قرشا		من اشخاص متعددين	٢٠ بارة و ٦٣ قرشا

- مقام مار الياس:

يقع على رأس تلة تنسب اليه، بجوار تلة النبي يحيى، في الجهة الشرقية من صيدا ومشرفة عليها. والمسلمون يعتقدون انه مقام الخضر، بينما يقول المسيحيون انه مار الياس الذي جاء الى هذا المكان، حيث كان يوجد هيكل لعبادة الشمس، فهدمه ودعا الى عبادة الله، وكان للموارنة اعتقاد خاص به، حتى انهم كانوا يدفنون موتاهم في الارض المحيطة به. كما كانوا يقيمون به القداس قبل ايجاد كنيسة لهم، وهو اليوم مهجور.

- مقام النبي شمعون:

كان يقع الى الشمال الشرقي من صيدا، على طريق بيروت، بين البساتين وغير بعيد عن شاطىء البحر. وكان اهل صيدا يتنزهون في المنطقة المحيطة به، لجمال مناظرها ووقوعها بين البساتين[1]. وعرفت منطقته بالوسطاني، وينسب الضريح الى شمعون احد انبياء اليهود. وقد انشىء فوقه مسجد سنة ١٨٩٩ يضم منارة متقنة[2].وقام الحاج محمد ابي بكر بن عبد الله اليمني الحضرمي بخدمته لمدة تزيد عن سبعة عشر عاما، اقام خلالها حديقة رائعة حوله، ومساحتها بلغت ٤٠٨٠ ذراعا مربعا، وقد اوقفها على المقام المذكور، وصدق القاضي محمد النحوي على ذلك[3].

- مقام محمد ابي نخلة:

يقع في محلة السبيل داخل صيدا القديمة، وينسب الى محمد بن الحنفية الملقب بأبي نخلة، ولا تعرف صحة النسبة، كما لا يعرف تاريخ بنائه وان كانت لوحة حجرية على بابه تشير الى سنة ١١٠٩ هـ (١٦٩٧)، والبناء قديم جدا، وتشير اليه سجلات الوقف بأنه مسجد أبي نخلة. ويتبرك البعض بزيارته ويشعلون الشموع فوق ضريحه. وكان يخدم المقام الحاج احمد معتوق. وفي سنة ١٩٠١ اوقفت الحاجة آمنة بنت الحاج ابو جيدة، وهي مغربية من طرابلس

---

(١) محمد عبد الجواد القاياتي: نفحة البشام... ص ٥٧.

(٢) لسان الحال العدد ٣٢١٦، ص ١٣ ايلول ١٨٩٩.

(٣) ثمرات الفنون العدد ١٤٢٨، في ٤ أيار ١٩٠٣.

الغرب، دارها في حارة القواخرة في صيدا على زاوية الشيخ محمد أبي نخلة الشهيرة بزاوية العبيدية[1].

- مقام أبا روح:

ينسب الى الصحابي شبيب بن ذى الكلاع الملقب بأبي الروح، ويقع المقام في منطقة البرغوت، جنوبي صيدا، قرب شاطىء البحر، وفي أجمة كثيفة الشجر[2] وقد وصف النابلسي المكان، عند زيارته له بأنه ملىء بالزنبق الشديد البياض وقال فيه شعراً[3]:

يـا ابا الروح كلنـا اولادك قد اضاءت بالنور منك بلادك
انمـا انـت من صحابة طـه سيـد الرسل والعبـادة زادك

ويزعم بعض الصيداويين، ان الضريح يخص الشيخ عبدالله الخراساني الذي جاء صيدا من بلاد فارس، وكان يحسن العلوم العقلية ويتعاطى الطبابة، وردّ الى كثير من مرضاهم الصحة فسموه «أباروح»[4].

- مقام شرحبيل:

ينسب الى شرحبيل بن حسنة احد الصحابة وكتّاب الوحي، ويقع على تلة عالية في اراضي الحبابية شمال شرق صيدا، وبناؤه قديم لا يعرف تاريخه، وكان يخدمه الشيخ محمود عثمان البابا من محلة السبيل، حتى نهاية العهد العثماني، ثم حلّ محله محمد محمود حنانه من محلة السرايا[5].

- مقام الست نفيسة:

يقع في الحي المسمى باسمه، في منطقة الدكرمان في وسط صيدا، والضريح تعلوه قبة، وكان يقع ضمن البساتين، وله نافذة صغيرة اعتاد الزائرون، ان

---

(١) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل رقم ١٥، نومرو ٤٧٢ في ١٣١٩ هـ (١٩٠١).
(٢) احمد عارف الزين، ص ٦٨.
(٣) عبد الغني اسماعيل النابلسي، مصدر سابق ص ٩.
(٤) احمد عارف الزين، ص ١٠٧.
(٥) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل ٣٣، ص ٢٠١، رقم ٩٦ في ٢٣ صفر ١٣٤٢.

يضعوا على حافتها شموعا او نذورا مما تجود به انفسهم.

وكانت قد نسبت للسيدة نفيسة (او ستّي نفيسة كما ينطقها الصيداويون) كرامات عديدة نسجت قصصها العامة ولا زالت تتداولها فيما بينها. ومن تلك الكرامات مساعدتها في انجاب العاقر، لذلك تزورها النساء العقيمات ويضئن شموعا ويقرأن ادعية لتحقيق غاياتهن في الانجاب.

كما نسجت حول ساكن الضريح قصص عدة، زعم بعضها ان الضريح لضابط فرنسي قتل ابان الحرب العالمية الاولى وكان يدعى «دونوفيس»، كما قيل انها سيدة مصرية مات عنها زوجها اثناء حملة ابراهيم باشا على بلاد الشام، وترك لها ثروة كبيرة انفقتها في اعمال الخير، واشترت تلك البقعة لتدفن فيها. ولكن تلك المزاعم لا تصمد امام الوقائع التاريخية، خصوصا اذا ما علمنا ان قبة الست نفيسة كانت موجودة منذ اواخر القرن الثامن عشر على الأقل.

فقد ورد في سجلات المحكمة الشرعية في صيدا، ان الحاج سليم حمود بن محمد بن حسن بن زين بن علي البيروتي نقيب السادة الاشراف، قد وقف ثلاثة ارباع البستان الكائن في ستي صيدا، المشتمل على بيت وايوان مسقوفين بالاخشاب وعلى قبة عقد مقام لستي نفيسة، وعلى بركة ماء شركة الشيخ عبد الله السلح بالربع الباقي، ويسقي من ماء قناة الخاسكية بخمسة عدادين ماء من تحت الطاحون، وذلك سنة ١٢٠٩ هـ (١٧٩٤)[١].

والثابت أن نفيسة كانت مربية (دادة) عند آل حمود، واصلها من المغرب، وكانت امرأة تقية صالحة، فكانت اسرة حمود تعاملها كاحدى نسائها، فلما ماتت اكرمتها بضريح تعلوه قبة وليس بقبر عادي[٢].

ومن المقامات الاخرى في صيدا مقام الشيخ قاسم قرب البوابة الفوقا

---

(١) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ١١ ص ٩٢ نمرة ١١٦ لسنة ١٣١٧ - ١٣١٩ هـ وردت هذه الاشارة في السجل المذكور، اما اقدم سجلات محكمة شرعية صيدا الموجودة فلا تتعدى سنة ١٢٨٥ هـ.

(٢) أكّد لي اصل السيدة نفيسة بعض آل حمود ممن سألتهم.

ومقام الشيخ عبدالله والشيخ موسى والشيخ بطاح[١]، ومقام الدزدار في حي السبع اعين وهو مهمل ولا يعرف تاريخ بنائه او شخصية صاحبه.

اما المساجد والكنائس القائمة آنذاك او التي شيدت خلال تلك الفترة فكانت:

- الجامع العمري الكبير:

يقع على ارض مرتفعة قرب شاطىء البحر في البلدة القديمة، وكان اصله كنيسة بناها فرسان القديس يوحنا Les Hospitaliers في أواسط القرن الثالث عشر خلال حكم الصليبيين للمدينة. وبعد اخراج الصليبيين منها حوّلها المماليك الى مسجد، وهو ضخم الحجارة، متين البنيان، جدرانه عالية سميكة، ونوافذه عالية وطرازه صليبي عموما[٢]. ويعتبر اقدم مساجد صيدا، كما انه اوسعها على الاطلاق. وكانت الانواء البحرية قد هدمته سنة ١٨٢٠ فأعيد بناؤه على نفقة الحكومة ومن تبرعات بعض المحسنين[٣].

وفي سنة ١٨٨٢ تبرعت والدة خديوي مصر السابق اسماعيل باشا، بواسطة الشيخ ابي خليل اباظة، بتكاليف اصلاح الجامع واعادة ترميمه[٤]. وفي سنة ١٨٩١ عادت الانواء البحرية فهدمت حائطه الغربي[٥]، وعند زيارة والي بيروت لصيدا سنة ١٨٩٣، امر بصرف المبلغ الذي جرى تخصيصه لبنائه وقدره ١٨٠ الف قرش[٦]، وبعد ذلك بسنتين جاء الوالي نصوحي افندي الى صيدا على متن السفينة «أركاديا»، وبعد تناوله المرطبات في دار البلدية، افتتح الجامع العمري الكبير بعد انجاز تعميره مجددا.[٧]

---

(١) حولية ولاية بيروت لسنة ١٣١١ - ١٣١٢ هـ.

(٢) بل ان البعض يرجع تاريخ بنائه الى ابعد من ذلك، فيزعم انه كان كنيسة حوّلها المسلمون عند فتح صيدا الى مسجد وسموه بالعمري نسبة الى عمر بن الخطاب - راجع احمد عارف الزين، ص ١٠٨.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) محمد عبد الجواد القاياتي: ص ٥٧.

(٥) ثمرات الفنون، العدد ٨١٩، في ٢٦ كانون الثاني ١٨٩١.

(٦) ثمرات الفنون العدد ٩٢٨ في ٨ أيار ١٨٩٣.

(٧) ثمرات الفنون، العدد ١٠٢٩ في ٢٠ أيار ١٨٩٥.

وفي مطلع القرن الثامن عشر وصفه النابلسي بأنه رفيع البناء، مشرق الارجاء، مطلّ على البحر، وفي فنائه بركة ذات ماء دافق عذب، تعلو وسطه قبة عظيمة وتقع خارجه «صفّة» صغيرة مشرفة على البحر[1].

وكانت فيه خزائن تضم كتبا قيمة، وكان خطيب الجمعة فيه، في سنة ١٩١٣ الشيخ مصطفى كنعان[2].

- جامع البطّاح:

قائم في سوق المصلبية في البلدة القديمة، ويعتقد ان بناءه يعود الى اوائل الفتح الاسلامي، لكن لا يوجد في البناء ما يحدد تاريخه. وصفه النابلسي اثناء رحلته المعروفة بأنه يدعى ايضا بجامع السوق، وانه مدفون به احد الأولياء المدعو الشيخ علي الغزي. وقال انه كان مشهورا لدى الصيداويين ان من حلف يمينا كاذبة أمام الضريح اصيب بمكروه[3]. وكان خطيبه في أواخر العهد العثماني الشيخ رشيد وهبة[4].

- جامع البراني:

من المساجد القديمة في صيدا، يعود بناؤه الى عهد الامير فخر الدين المعني الثاني. وعرف بهذا الاسم لأنه اول بناء اقيم خارج الاسوار في صيدا. ويقع قرب شاطىء البحر امام بوابة صيدا التحتا. وقد دفن فيه الاميران ملحم المعني (سنة ١٠٦٨ هـ) وسيف الدين المعني (١٠٠٧ هـ) وتقوم فوق القبرين قبة[5].

---

(١) عبد الغني النابلسي، رحلته، ص ٧.

(٢) احمد عارف الزين، ص ١٠٨.

(٣) النابلسي: ص ٣٤.

(٤) احمد عارف الزين: ص ١٠٨، وقيل في سبب تسميته بالبطاح ان ضبعا كانت تجيء كل ليلة الى صيدا وتزعج سكانها، فدخلت في احدى الليالي الى الجامع المذكور، واكلت الزيت الموجود في السراج، فوجدها المصلون صباحا ميتة على ارض الجامع فدعوه بالبطاح.

(٥) احمد عارف الزين، ص ١٠٤.

- جامع القطيشية:

يقع داخل صيدا، وينسب لبانيه الشيخ علاء الدين قطيش، وصفه النابلسي بأنه جديد، وان فيه بركة ماء فسقية صغيرة من رخام يجري اليها ماء عذب، وان منبره من الرخام الابيض[1] وكان خطيبه في اواخر العهد العثماني الشيخ رشيد سليم.

- جامع الكتخـــدا:

او جامع الكيخيا[2]، وصفه النابلسي بأنه أصغر من الجامع العمري بقليل، وان به منبرا من رخام ابيض، وبركة ماء عذب[3]. ولا يعرف تاريخ بنائه، وكانت به مدرسة لطلبة العلوم الدينية، وكان خطيبه قبل الحرب العالمية الاولى الشيخ بدوي لوبية.

- جامع السرايا:

سمي كذلك لوقوعه في ساحة السرايا داخل صيدا القديمة، وبناؤه قديم، ومساحته ضئيلة، وكان خطيب الجمعة فيه، في اواخر العهد العثماني، الشيخ عبدالحميد القواص[4].

- جامع البحـــر:

وهو فسيح الارجاء يقع قرب شاطىء البحر مطلا على الميناء. ويتألف من قسمين، احدهما بوابته نحو سوق المدينة، وعلى مدخله لوحة يمكن ان يقرأ عليها «بسم الله الرحمن الرحيم، انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الاخر انشاء هذا المسجد حسن (ثم الكُنيـة غير مقرؤة) سنة سبعماية وخمس وسبعين (٧٧٥) هجرية. ومعنى ذلك ان البناء يرجع الى سنة ١٣٧٣ ميلادية،

---

(١) لنابلسي، رحلته، ص ٣٣.

(٢) الكيخيا والكاخيا والكاهيا الفاظ ثلاثة محرفة عن كلمة كتخدا التي ترجع بدورها الى اصل فارسي مركب من كد بمعنى مكان او منزل، وخدا بمعنى رب او سيد، فيصبح معناها سيد المنزل، وهي كانت لقبا عثمانيا لمن يشغل منصب مدير الباشا او الوالي او وكيل اعماله.

(٣) النابلسي، ص ٣٣.

(٤) احمد عارف الزين: ص ١٠٩.

اي الى العهد المملوكي. اما القسم الآخر المطل على البحر فهو حديث، إذ توجد على مدخله لوحة كتب عليها ان تعمير هذا الجزء من الجامع تم بنفقة مصطفى حمود في ربيع الاول ١٣٢٩ هـ (١٩١١). وكان إمامه سنة ١٩١٣ الشيخ عبد الهادي البساط[١].

- جامع المجذوب:

ينسب بناؤه الى الحاج محمود المجذوب سنة ١٢٩٢ هـ (كما يبدو من لوحة على مدخله) ويقع خارج سور صيدا امام بوابة الشاكرية. وكانت ملحقة به «تربة المجذوب» لدفن موتى هذه العائلة[٢]. وعند زيارة الوالي لصيدا سنة ١٨٩٣، عرض عليه الاهالي العمل على اعادة اسالة المياه الى الجامع ليعود المصلون الى اداء صلواتهم فيه، بعد ان ظل فترة دون مياه جارية وتعطلت شعائر العبادة فيه، وقد تبرع الوالي بخمسمائة قرش، ولحق به ذوو الحمية والغيرة، حتى تجمع مبلغ كاف، لجرّ نصف ماسورة ماء اليه لاستعمالها في حاجات المصلين[٣]. ويبدو انه كان يضم مدرسة دينية، اذ تبين من سجلات الاوقاف انه عين للتدريس فيه الشيخ عبدالرحمن النحاس سنة ١٢٨٦ هـ، والشيخ محمد كامل المغربي سنة ١٢٩٤ هـ. والشيخ احمد الرفاعي سنة ١٢٩٥ هـ.

وحوالي سنة ١٩١٣ كان خطيب الجمعة فيه الشيخ محمد امين سليم[٤].

كما وجد في صيدا من الجوامع القديمة جامع الشمعون المقام فوق ضريح منسوب الى النبي شمعون، وكان بناء الجامع وسط البساتين شمال صيدا، وقد حبست على الجامع المذكور اوقاف واسعة من بساتين وعقارات وجرى تجديد بنائه عدة مرات، ويعرف الآن بجامع الصديق، ويتبع دائرة الاوقاف الاسلامية.

وكان النابلسي قد ذكر ان احد الجوامع التي زارها في صيدا كانت جامع

---

(١) قمت بزيارة هذا الجامع ودراسة بنائه في آب ١٩٨٠.

(٢) ازيلت المقبرة (التربة) سنة ١٩٣٠ كما اخبرني بذلك بعض من قابلته من المسنين.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ٩٢٨ في ٨ أيار ١٨٩٣.

(٤) احمد عارف الزين، ص ١٠٩.

المحتسب قرب السرايا، وانه كان اصغر الجوامع، وبه بركة ماء جارية، ولعله كان يعني جامع الكيخيا[1].

بالاضافة الى المساجد والجوامع التي ذكرت آنفا فقد عرفت صيدا، في تلك الفترة، الطرق الصوفية والزوايا الدينية المخصصة للعبادات ولإعطاء الدروس، ولاجراء الشعائر الدينية، او الاحتفال بالمناسبات الدينية.

وقد كان في صيدا في تلك الفترة من اواخر العهد العثماني، سبع زوايا على عدد ايام الاسبوع، حيث يجري في كل زاوية، في يوم منه الاحتفال الديني المعروف من قراءة الاوراد والتسابيح، او احياء السيرة والذكر «النبوي» وقراءة الموالد وما يتخلله من ادعية وتهليل وتكبير[2].

وكان الاحتفال الديني في الزاوية يبدأ بعد صلاة العصر ويستمر بعد صلاة العشاء. والزوايا التي كانت موجودة آنذاك:

زاوية جلال الدين في منطقة المصلبية قرب كنيسة الموارنة، زاوية سوق الاسكاف التي تعطي بها الدروس الدينية، وزاوية سيدي الشيخ محمد ابي نخلة الشهيرة بزاوية العبيدية وكانت تقع في المصلبية ايضا[3]، والزاوية البرانية باطن مدينة صيدا، وزاوية الغاسلة، زاوية الشيخ السندسي قرب بوابة الجامع العمري الكبير، وزاوية البوابة، وكانت تقع قرب بوابة السور التحتا قرب القشلة.

وجميع الزوايا السبع المذكورة لم تعد موجودة، وقد زال البناء الذي كان يضم بعضها؛ كما ان بناء بعضها لا يزال موجودا ولكنه مهجور.

وترتبط بالزوايا الطرق الصوفية، التي كان منها في صيدا، في تلك الفترة، خمس طرق هي:

الطريقة الرفاعية وكانت من اكبر الطرق واقواها في صيدا، وكان لها

---

(١) النابلسي، رحلته، ص ٣٤.

(٢) اخبرني بذلك الحاج احمد البنّي، عمره ٧٦ سنة، خلال لقائي معه في تموز ١٩٨١.

(٣) المحكمة الشرعية في صيدا، السجل ١٣، ص ٦و٩ والسجل ١٥، نمرة ٤٧٢.

اتباع ومشايخ كثيرون. والطريقة السعدية وكانت كذلك من الطرق الصوفية الواسعة الانتشار في صيدا، وكان من شيوخها محمود البعاصيري والشيخ علي حسين جلال الدين.

والطريقة الشاذلية وكان مركزها قرب جامع الكتخدا، وكان من شيوخها محمد السكافي، والشيخ يحيى سنة ١٢٩٦ هـ. والطريقة القادرية وكان من شيوخها سنة ١٨٩٩ الشيخ خليل الزعتري ثم حسن البابا. والطريقة الصاوية وكان من شيوخها الشيخ زكريا خليفة[1].

كما كان في صيدا، مثل كثير من المدن الاسلامية، نقيب للاشراف، وهو منصب ديني فخري، يعهد به الى افراد من عائلة لها صلة نسب بالنبي، وكان نقيب الاشراف دائما من آل جلال الدين، وقد نافسهم عليها قبلاً آل حمود. اما الكنائس المسيحية فكان عددها خمساً. هي:

- كنيسة الموارنة:

كانت في الاصل مصبنة (معمل صابون) لآل العرقاوي، فاشتراها منهم عساف ابو طالع من بشرى سنة ١٦١٦ بخمسة عشر قرشاً، وجرى تحويلها الى كنيسة للموارنة، لذا فهي من اقدم كنائس صيدا[2].

- كنيسة الروم الكاثوليك:

من الكنائس القديمة ايضا، وقد جدد بناءها المطران اغناطيوس عطية في اول القرن السابع عشر، باذن من الامير فخر الدين المعني الثاني.

وفي سنة ١٦٩٠ قرر المطران افتيموس الصيفي، مطران الروم الكاثوليك (١٦٨٢ - ١٧٢٣) تجديد بنائها، فحصل على اذن بذلك من القاضي الشرعي،

---

(١) كانت الطريقتان الرفاعية والشاذلية لا تزالان قائمتين في صيدا حتى احداث السنوات الاخيرة، عندما توقفت الطريقة الشاذلية عن أي نشاط، بينما لا تزال الطريقة الرفاعية قائمة، وان كان نشاطها معدوما، او محدوداً الى درجة كبيرة.

(٢) احمد عارف الزين، ص ١٠٩ اما كنيسة الموارنة الجديدة في شارع رياض الصلح فقد شيدت سنة ١٩٥٢، وكانت كنيسة الموارنة في القناية قد بنيت سنة ١٩٢٨.

ثم اشترى ارضا قربها، وانشأ بها حديقة احاطها بسور كبير، وجلب اليها الماء واقام سبيلا لسقاية الناس.

وبموجب حجة مؤرخة في ذي القعدة سنة ١١٠٨ هجرية (١٦٩٧) وقف الحديقة على الكنيسة ومصالحها.

وفي سنة ١٨١٩ اصدر قاضي عكا الاكبر الحاج محمد ابي الهدي التاجي حجة شرعية بالسماح للروم الارثوذكس بالصلاة في المذبح الشمالي للكنيسة. وفي سنة ١٨٥٠ اقيم حائط يفصل بين قسمي الكنيسة، المخصص احدهما للروم الكاثوليك، والآخر للروم الأرثوذكس في عهد المطران تاودوسيوس قيومجي[1].

كان قدم بناء الكنيسة، ومشاركة الروم الارثوذكس في الصلاة فيها، وانخفاض ارضها بمقدار ذراع عن الارض حولها، وضيق مدخلها، واحاطة البيوت بها من كل جانب، دافعا للمطران باسيليوس حجار (١٨٨٦- ١٩١٦) لبناء كنيسة جديدة لطائفة الروم الكاثوليك. فاشترى، بعد اخذ وردّ طالا أشهراً، بستانا مجاورا للكنيسة يخص آل القطب. وكان في جانب منه مقبرة الافرنج من العسكر الصليبي، وكذلك آثار هيكل قديم للآلهة ميترا الوثنية. وقد بذل المطران جهودا مضنية جديدة حتى تمكن من شراء القناطر التي تمر فوقها المياه لمدينة صيدا، فهدمها ووضع بدلاً منها انابيب تحت الارض لاستمرار جريان الماء، واستطاع انجاز بناء الكنيسة الجديدة سنة ١٨٨٧، فجاءت تحفة معمارية في اتساعها وعلوها، وخلوها من الاعمدة التي تحمل السقف والقبة[2].

- كنيسة الروم الارثوذكس:

استطاعت طائفة الروم الارثوذكس القليلة العدد في صيدا، بناء كنيسة خاصة بها، وهي كنيسة صغيرة.

---

(١) الرسالة الخلصية، مجلد ٢، ج١ كانون الثاني ١٩٣٥، ص ٢٥- ٢٩.

(٢) جرمانوس معقد: رحلة الى صيدا ودير المخلص، المسرة، السنة الاولى، العدد ٢١ في نيسان ١٩١١، ص ٦٤٩- ٦٥١.

- كنيسة اليسوعيين:

واقعة في صيدا القديمة، داخل السور، قرب خان الافرنج، ويرجع بناؤها الى زمن فخر الدين المعني الثاني[1]، وهي صغيرة كانت كافية للجالية الفرنسية المقيمة في صيدا.

- الكنيسة الانجيلية:

تأسست في صيدا سنة ١٨٦١ لكنها فتحت امام رعايا الطائفة منذ سنة ١٨٨٣. وقد اقيم فيها سنة ١٨٩٥ تحت رعاية شبلي ابيلا، نائب القنصل البريطاني في صيدا، قداس احتفالي بمناسبة العيد الستيني لجلوس الملكة فكتوريا على العرش، وقد حضره جميع الرعايا الانجليز في صيدا آنذاك، وبعض المقيمين الاجانب والسكان المحليين[2].

وفي ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩١٠ جدد بناءها القس الاميركي «دولتل» فزادت مساحتها بحيث صارت تستوعب اربعمائة شخص، وسلمها للقس خليل الراسي.[3]

اما اليهود فكان لهم، منذ القديم، كنيس واحد، داخل حارة اليهود ضمن اسوار صيدا، وكانت تقام فيه الشعائر والاحتفالات الدينية اليهودية، حتى سنة ١٩٧٨ عندما جرى اغلاقه، ولا يزال كذلك حتى اليوم، حيث لا يوجد في صيدا من اليهود الا عائلة واحدة.

---

(١) احمد عارف الزين، ص ١١٠.

(٢) لسان الحال، العدد ٢٥٤٤، في ٣٠ حزيران ١٨٩٥.

(٣) النشرة الاسبوعية، مجلد ٤٥، العدد ٢٣٣٨، في ١٧ تشرين الثاني ١٩١٠، ص ٣٦٥.



ابراهيم آغا الجوهري
رئيس البلدية ١٨٧٩ - ١٩٠٨



الحاج مصباح البزري
رئيس البلدية ١٩١٠ - ١٩١٤



توفيق البزري
١٨٧٤ - ١٩٤٨ محاسب البلدية.



محمود (بك) كالو
رئيس البلدية ١٩١٤ - ١٩١٦.



الحاج انيس الجذوب

١٨٨٤ - ١٩٥٦ مفتش البلدية



عمر ابو ظهر

عضو البلدية ١٩١٣



الطبيب سليم افتيموس

١٨٦٨ - ١٩٤٨ من اوائل الاطباء في صيدا



الصيدلي وديع ايوب

١٨٨٢ - ١٩٣٨ اول صيدلي في صيدا

الفصل التاسع

التعلم والثقافة

اولا - التعليم

أ- تطور التعليم:

في اوائل القرن التاسع عشر كان لا يزال مسيطرا التعليم الديني التقليدي، الموكول أمره الى الطوائف المختلفة، بحيث غاب دور الدولة ولم يظهر له اثر.

وساعد على ثبات هذا النوع من التعليم وانتشاره، نظام المِلَّة الذي انتهجته الدولة العثمانية، وسمحت بموجبه للطوائف غير الاسلامية ان تقيم مؤسساتها التربوية وتديرها باشراف رؤسائها الروحيين. كما ان نظام الامتيازات الاجنبية سهّل للدول الاوروبية المسيحية، ان تبعث بارسالياتها التبشيرية الى هذه البلاد، وتنشيء مؤسساتها التربوية وغير التربوية، وتديرها بعيدا عن رقابة الدولة واشرافها.

يضاف الى ذلك كله طبقة من رجال الدين المسلمين جهدت في العمل على ابقاء التعليم في نطاقه الديني التقليدي، وحاربت كل محاولة لبعث الروح فيه وتجديده[1].

وقد انحصر التعليم في المستوى الابتدائي، ومثَّله «المَكْتَب»، وفي المستوى الاعلى، ومثَّلَتْه «المَدْرَسة». وبينما كان التعليم الثانوي العالي محصورا بنطاق ضيق ومقصورا على ابناء الطبقة المميزة، كان التعليم الابتدائي ينتشر مع كل خطوة اصلاحية تقوم بها الدولة، وان كانت النهضة التعليمية والتربوية قد

(١) احمد سراج الدين، الحركة التربوية وتطورها في سوريا ولبنان خلال القرن التاسع عشر، الابحاث، مجلد ٤، ج ٣، ايلول ١٩٥١، ص ٣٢١.

بدأت فعلا، قبل صدور قوانين الاصلاح، وبالتحديد فانها بدأت مع مجيء المصريين الى هذه البلاد وحكمهم لها زهاء عشر سنوات.

فقد اقامت الادارة المصرية مدارس ابتدائية عصرية، لأول مرة في تاريخ بلاد الشام، عرفت «بالمدارس الجهادية»، كما ألزمت هذه الادارة الجنود، على تعلم القراءة والكتابة. وفرضت على الضباط التزود بالعلوم المفيدة، كما أنها تسامحت كثيرا مع غير المسلمين، من سكان محليين واجانب، في اقامة ما يشاؤون من مؤسسات تربوية للاناث والذكور على حد سواء[1].

وقد مثّل «المكتب» او «الكُتّاب»[2] المرحلة الاولى من التعليم، وكان يعلم فيه شيخ الكتّاب ويلتحق به الاطفال من الجنسين، فالتعليم مختلط، وكانت اعمار التلاميذ تبدأ من الرابعة او الخامسة، في المدن، ومن السابعة او الثامنة في القرى. ومكان «الكتاب» عادة زاوية من فناء الجامع، او غرفة ملحقة به، او في بناء الكنيسة او الدير، او في باحة الكنيسة تحت «سنديانة»، ظليلة، او في «حوش» منزل شيخ الكتاب.

وكان التلاميذ يجلسون عادة على حصيرة او بساط، او يفترشون العشب، اذا كان التدريس في الهواء الطلق. وكان التدريس يستمر من الصباح حتى المساء ستة ايام في الاسبوع، ومعظم ايام السنة، وكانت العصا، قصرت ام طالت، من مستلزمات التدريس لشيخ الكتاب او خوري المدرسة، يشير بها او ينبه التلاميذ، او حتى يعاقبهم بها.

وقد اقتصر التعليم على مبادىء القراءة والكتابة العربية ومبادىء الحساب، والقرآن الكريم في بعضها، والتعاليم الانجيلية في بعضها الآخر.

كان التلميذ يستمر بالالتحاق بالكتاب حتى «يختم» القرآن اي يحفظه، وكان ذلك يستغرق بضع سنوات عادة، وكان لختم القرآن احتفال بهيج يفرح له الاهل والاصدقاء، ويكرّم فيه التلميذ ومعلمه.

---

(١) احمد سراج الدين، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

(٢) جمعها مكاتب، اما الكُتّاب فجمعها على كتاتيب، وسماه الأتراك «محلّه مكتبي» اما «المدرسة» فخصت بها المدارس الدينية فقط، راجع ساطع الحصري، ص ٨٤.

وكانت اهم اسباب عدم انتشار التعليم في اوائل القرن التاسع عشر، عائدة الى ندرة الوسائل المادية من اقلام ودفاتر وكتب، والى قلّة المؤسسات التعليمية المؤهلة لأداء دورها، والى قلة وجود المعلمين الأكفاء. وكان التلاميذ يتعلمون بتكرار ما يقرأه المعلم عليهم حتى يحفظوه، بل ان استعمال «السبّورة» كان نادرا، لأنها لم تكن متوفرة للعموم، وكذلك الحال بالنسبة للطباشير. وكان التلاميذ يحملون دفاترهم واقلامهم في كيس من القماش دعي «بيت الجزو» لأنه كانت توضع فيه بالأصل اجزاء القرآن الكريم.

وكانت اجرة المعلم يقدمها آباء الاطفال، وكان الدفع اسبوعيا، وكان الأب يدفع اجرة تعليم ولده حسب قدرته المالية، وليس حسب عمر ابنه او نوع صفه[1]. وكان الأجر في كتّاب صيدا في اواخر القرن التاسع عشر، بشليكا واحدا اسبوعيا عن كل تلميذ في الكتّاب[2].

ومع نشوء المدارس الحديثة، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، خفّ دور الكتّاب، لكنه لم يختف نهائيا، بل ظل يؤدي هذا الدور منحصرا في بعض الاحياء الشعبية، في مدن بلاد الشام المختلفة حتى نهاية العهد العثماني.

فالتعليم بتلك الطريقة، اي أن كل طائفة كانت تعلّم ابناءها في كتّابها كان يعتبر حرا، أي أنه غير خاضع لرقابة الحكومة، وبالتالي كانت السلطات المحلية او المؤسسات الدينية هي التي تنفق عليه بشكل رئيسي، اضافة الى تبرعات الخيّرين، وعائدات الاوقاف المحبوسة عليه[3].

ولما انشئت المدارس التبشيرية الاجنبية، اقبل عليها ابناء المسيحيين بحماس، بينما تقبّلها المسلمون بحذر، خصوصا وانه بعد صدور قانون المعارف سنة ١٨٦٩ منعت الدولة ابناء المسلمين من دخول مدارس الارساليات الاجنبية، طالما كان يوجد مدرسة رسمية او اسلامية خاصة في منطقتهم، مما

---

(١) J. BOWRING, op. cit.

(٢) الاتحاد العثماني، العدد ٤٦٤، في ٣٠ آذار ١٩١٠.

(٣) محمد شفيق غربال، ص ١٣٦.

ادى الى قلة اقبال ابناء هؤلاء على تلك المدارس[1].

وقد انعكس اثر ذلك على مستوى التعليم بين الطائفتين، اذ بينما ظل التعليم التقليدي سائدا بين المسلمين، كان اكثر المسيحيين يتلقى تعليما احدث، ويلمُّ بمعارف أوسع، ويتقن لغات اجنبية اكثر[2]. كما كانت الأُمّية متفشية بين ابناء المسلمين اكثر مما هي لدى المسيحيين، للاسباب الآنفة الذكر، ولاسباب اقتصادية عدة، مع استثناء مدن الساحل (مثل بيروت وطرابلس وصيدا)، التي تمتع ابناؤها المسلمون بفرص أوفر لتلقي العلم، وبمستوى تعليمي جيد، بسبب كثرة الكتاتيب في تلك المدن[3].

وبعد عودة العثمانيين الى بلاد الشام سنة ١٨٤٠، شرعوا باجراء اصلاحات تربوية استمرت حتى نهاية العهد العثماني، وأدّت الى تحسن في مستوى التعليم، وتنظيم هيكليته، وكذلك الى انتشاره في اماكن لم تكن تسمع به قبلا.

فقد شكّل العثمانيون لجانا، قامت بدرس اوضاع التربية والتعليم في انحاء الدولة العثمانية، وقارنتها بأوضاع بعض الدول الاوروبية، وانتهت في آب ١٨٤٦ الى اصدار قانون اصلاح التعليم، الذي خوّل الدولة حق الاشراف على مراحل التعليم ومدارسه عن طريق مجلس معارف دائم، كما نصّ على مجانية التعليم، وحق تعيين معلمين من غير رجال الدين، ورغم بساطة تلك الاصلاحات، فانها كانت خطوة مهمة، على طريق تقدم التربية والتعليم وانتشارها.

ونصَّ القانون المذكور على جعل التعليم ثلاث درجات ابتدائية وثانوية وعالية. واشتمل التعليم الابتدائي على القراءة والكتابة، والحساب وحسن الخط، الى جانب العلوم الدينية، كما نصَّ على تشكيل المدارس الرشدية والاعدادية في المدن الرئيسية وتدّرس فيها القواعد والنحو والصرف، والخط

---

(١) A. L. Tibawi: American Interests in Syria in 1800 - 1901, Clarendon (Oxford Press, 1966, P. 287.

(٢) اسكندر لوقا: الحركة الادبية في دمشق (١٨٠٠ - ١٩١٨)، دمشق، ١٩٧٦، ص ٥١.

(٣) كمال الصليبي، ص ١٦٥.

والانشاء، والتاريخ والجغرافيا، والحساب، والهندسة، والعلوم الدينية. اما التعليم العالي فانحصر في البداية في اسطنبول التي ضمّت مدارس للطب وللزراعة ودارا للمعلمين[1].

وفي سنة ١٨٤٧ حدثت خطوة اصلاحية جديدة بقيام «وزارة المعارف» لأول مرة. وقد عمدت الى فتح دوائر للمعارف في كافة الولايات ثم صدر في ٢٤ جمادي الاول ١٢٨٦ هـ (١٨٦٩) نظام المعارف العمومية[2]. حيث نظمت المدارس في فئتين: الاولى العمومية (أي الرسمية) وهي التي تديرها الدولة، والثانية الخاصة وهي التي يديرها أفراد او مؤسسات وتخضع لإشراف الدولة.

واشترط القانون الجديد للمدارس الخاصة ان تحصل على اذن رسمي لقيامها، وان تتبع منهاجا مصدّقاً عليه من السلطات، وان يحمل أساتذتها شهادات تعترف بها الدولة، التي كان لها ايضاً حق تفتيش تلك المدارس في أي وقت. واستمرت مراحل التعليم كما هي: رشدية واعدادية وعالية. وبعد سنة ١٨٩٢، لم يسمح لأية مدرسة خاصة بالعمل حتى تحصل على اذن رسمي[3].

وفي سنة ١٨٨٢ صدر نظام «مجلس المعارف» الذي نص على فتح مجلس معارف في كل ولاية واقامة شُعب له في المدن الرئيسية. كما صدر في سنة ١٨٩٢ المنهاج المفصل لمواد وساعات التدريس في كافة مراحل التعليم[4]. كما صدر في سنة ١٩٠٠ نظام الامتحانات الرسمية، وقد جعلها ثلاثة مراحل: الاولى «صنفي» وتجري آخر السنة للانتقال من صف لآخر، والثانية «مكتبي» عند الانتقال من مدرسة لاخرى. والثالثة «ملازمت رؤوس» وكان في ثلاث شعب الاولى في نهاية التعليم الثانوي، والثانية الاجازة في الآداب والحقوق، والثالثة عند الانتهاء من الاداب والطب والعلوم[5]، وهذه الشعب الثلاث كانت في مراحل التعليم العليا التي كانت مقتصرة على العاصمة

(١) احمد سراج الدين، ص ٣٣٦.

(٢) الدستور، ج ٢، ص ١٥٧.

(٣) لسان الحال، العدد ١٣٨٤، في ٦ شباط ١٨٩٢.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ٨٨٩ في ٢٠ حزيران ١٨٩٢.

(٥) حولية نظارة المعارف العمومية، الدفعة الثانية، سنة ١٣١٧ هـ (١٩٠٠).

وبعض مراكز الولايات، وبذلك لم يأت مطلع القرن العشرين حتى كان التعليم العثماني قد تنظّم واكتمل، واصبحت المدارس فئتين رسمية وخاصة (من اهلية واجنبية).

ب - المدارس الرسمية:

جعل قانون المعارف العمومية (١٨٦٩) المدارس الرسمية على ثلاث مراحل: رشدية واعدادية وعالية. والاولى شابهت تعليمنا الابتدائي الحاضر، والثانية منهاجنا الثانوي، والثالثة تدريسنا الجامعي.

وقضت المادة التاسعة من القانون بجعل التحصيل الابتدائي الزاميا في جميع انحاء الدولة العثمانية،[١] واستثنت المادة الثالثة عشرة منه الاولاد الذين لا يمكنهم الحضور لاسباب صحية، واولئك الذين لا يستغني والدوهم عن عملهم نظرا لصغرهم، ومن يكون مشغولا بالزراعة او الحصاد، ومن يكون محل اقامته بعيدا نصف ساعة أو اكثر عن اقرب المدارس.

وقد شمل التعليم الاجباري الصبيان من السابعة من عمرهم حتّى الحادية عشرة، والبنات من السادسة حتى العاشرة، ومنع منعا باتاً الجمع بينهما، كما منع اللجوء للضرب.

كانت مدة الدراسة في المرحلة الابتدائية اربع سنوات، ويقام في كل قرية او اثنتين مدرسة ابتدائية، كما جعلت الدراسة في المرحلة الرشدية اربع سنوات اخرى، وتقام مدرسة رشدية في كل بلدة يزيد عدد بيوتها عن خمسمائة.

---

(١) حددت المادة ١١ من القانون المذكور الزامية التعليم بأنه اذا لم يحضر الولد المسجل اسمه بالدفتر الرسمي فعلى المعلم «.. ان يخبر مختار المحلة ليجلب ابا الولد أو أمه أو أقرب الناس إليه إلى مجلس الإختيارية ويكلفوه بأن يرسل الولد الى المكتب» راجع الدستور ج ٢، ص ١٥٧.

كانت مواد التدريس وساعاتها في الصفوف الأربعة كما يلي:

السنة الأولى		السنة الثالثة	
الف باء عثماني	١٢ ساعة في الأسبوع	قرآن كريم مع تجويد	٥ساعات في الأسبوع
أجزاء شريفة	١٢ ساعة في الأسبوع	علم الحال	٣ ساعات في الأسبوع
حساب ذهني	٦ ساعات في الأسبوع	الحساب	٣ ساعات في الأسبوع
السنة الثانية		القراءة	٣ ساعات في الأسبوع
		الخط والاملاء	٢ ساعات في الأسبوع
قرآن كريم	٦ ساعات في الأسبوع		
علم الحال	٣ ساعات في الأسبوع	السنة الرابعة	
حساب ذهني	٢ ساعات في الأسبوع	قرآن كريم مع تجويد	٥ ساعات في الأسبوع
قراءة	٣ ساعات في الأسبوع	علم الحال	٣ ساعات في الأسبوع
خط	٣ ساعات في الأسبوع	الحساب	٣ ساعات في الأسبوع
		الخط والاملاء	٢ ساعات في الأسبوع

وقد يكون مفيدا، للمقارنة، أن ندوّن هنا أسماء الكتب وأثمانها التي كانت تدرّس في المدارس الرشدية في أواخر القرن التاسع عشر:

الف باء	لوهبي أفندي	١٠ بارات
الأجزاء الشريفة	-	١٠ بارات
تلخيص الملخص في علم الحال	لمصطفى بك	(للسنة الثانية) ١٠ بارات
رسالة في الأخلاق	لرفعت باشا	١٠ بارات
كتاب القراءة الأول جامع للأسماء التركية	لعزمي بك	٢٠ بارات
مشق لخط الرقعة	للخطاط ضياء الدين أفندي	٥ بارات
الملخص في علم الحال	لمصطفى بك	(للسنتين ٣ و ٤) ٢٠ بارة
مختصر في الحساب	لعلي نظمي بك	١٠ بارات
زبدة التاريخ العثماني	لحقي بك	(للسنة الرابعة) ٢٠ بارة
مختصر في الجغرافية العثمانية	لسري بك	(للسنة الرابعة) ٢٠ بارة [١]

(١) تعليمات الدروس، ثمرات الفنون، العدد ٨٨٩، في ٢٠ حزيران ١٨٩٢.

كما صدرت تعليمات تتضمن كيفية تدريس تلك المواد بالتفصيل[١]

وفي هذه السنة (١٨٩٢) جرى تعديل بعض الدروس في المرحلة الرشدية بحيث وجه اهتمام أكبر للغات خصوصا التركية[٢]. كما أضيف تعليم الفرنسية في

---

(١) لإعطاء صورة واضحة عن أسلوب التدريس في تلك الفترة فيما يلي موجز التعليمات التي صدرت حول كيفية اعطاء الدروس، وخلاصتها ان ينهي كتاب الف باء ويحفظ التلاميذ الحروف بأشكالها، قبل البدء بتدريس أي كتاب آخر. ثم تعلّم الحروف كتابة وليس بالنظر فقط. وتعطى دروس الف باء كل يوم مرتين صباحا ومساء. وبعد ذلك تدرس اجزاء عم بالتدريج، ثم الحساب الذهني، والتلاميذ الذين ينجحون بهذه المواد يرفعون للصف الثاني. حيث يدرسون فيه أجزاء القرآن الكريم وفروض الصلاة، وتلخيص علم الحال والحساب الذهني والأخلاق والقراءة، ويتعلمون حسن الخط بتسويد الخطوط البيضاء المرسومة تحت الخطوط المطبوعة.

والناجحون يرفّعون للصف الثالث حيث يتعلمون فيه تجويد القرآن ويحفظون الأدعية الخاصة بالوضوء والصلاة، ويدرسون الملخص في علم الحال ومختصر الحساب من مسائل الجمع والطرح، ويعيدون كتاب القراءة للصف الثاني أكثر من مرة، ويستمرون على تحسين الخط.

والناجحون يرفعون للسنة الرابعة حيث يدرسون القرآن مع الاهتمام بالتجويد والتلاوة، ويتمّمون الباقي من الملخص في علم الحال: ويدرسون في الحساب تطبيقات القواعد الأربع. ويدرسون التاريخ العثماني والجغرافيا العثمانية عدة مرات حتى يحفظوها، ويعلّمون على الخط الرقعة وكتابة الاملاء بدون أخطاء، وبعد ختم القرآن يسمح لأي تلميذ إذا أراد المداومة على حفظه بالاستمرار في تعليمه. وأخيراً طلبت التعليمات من المعلمين تنفيذ ما ورد بها. ثمرات الفنون، العدد ٨٨٩، في ٢٠ حزيران ١٨٩٢.

(٢) أصبح مساق الدروس كما يلي:

في الأولى:

العلوم الدينية وعلم الحال المفصل والقرآن بالتجويد والحفظ	٣ ساعات اسبوعيا
العربي بالأمثلة الجديدة والبناء	٢ ساعات اسبوعيا
القراءة التركية والاملاء	٣ ساعات اسبوعيا
الحساب: تعليم الاعمال الأربعة	٢ ساعات اسبوعيا
الخط: خط الثلث	١ ساعة اسبوعيا

وفي الثانية:

العلوم الدينية حفظ المسائل الأساسية من الدريكتا وتلاوة القرآن بالتجويد	٣ ساعات اسبوعيا
العربي: المقصود والعوامل	٣ ساعات اسبوعيا
الفارسي: التعليم الفارسي مع القواعد	٢ ساعات اسبوعيا =

السنتين الثالثة والرابعة، بمعدل ساعتين في الأسبوع،[1] لكن ذلك لم يستمر طويلا، اذ ألغت وزارة المعارف تدريسها في كافة مدارسها الرشدية سنة ١٨٩٩ وأحلّت بدلاً منها تدريس «علم الأخلاق وتهذيبها»[2].

أنشئت المدرسة الرشدية في صيدا سنة ١٨٧٣. وما لبثت أن لعبت دورا

= القواعد العثمانية والاملاء	٣ ساعات اسبوعيا
الحساب: الكسورات العادية والاعشارية	٢ ساعات اسبوعيا
الجغرافيا: (قارة) اوروبا	٢ ساعات اسبوعيا
الخط: خط الرقعة	١ ساعة اسبوعيا
وفي الثالثة	
العلوم الدينية: يكمل حفظ كتاب الدريكتا والقرآن مع التجويد	٣ ساعات اسبوعيا
العربي: يقرأ النصف الاول من متن الاظهار	٣ ساعات اسبوعيا
الفارسي: القواعد الفارسية مع كتاب نصيحة الحكماء	٢ ساعات اسبوعيا
القواعد العثمانية: واللغة والاملاء: تكمل القواعد بتطبيقها وتحفظ اللغة المستعملة	٢ ساعات اسبوعيا
الحساب: تعليم المقاييس والاعداد المركبة والرفع والجذر والنسبة	٣ ساعات اسبوعيا
الجغرافيا: تعليم (القارات) الاربع بالتتابع	٢ ساعات اسبوعيا
التاريخ: تاريخ الانبياء وخلاصة تاريخ الخلفاء والسلاطين الاسلامية حتى ظهور الدولة العثمانية	٣ ساعات اسبوعيا
وفي السنة الرابعة	
العلوم الدينية: شرح الدريكتا مع كتاب نعمة الاسلام	٣ ساعات اسبوعيا
العربي: تكميل الاظهار والأخذ بالتطبيقات	٢ ساعات اسبوعيا
الفارسي: منتخبات كتاب الكلستان	٢ ساعات اسبوعيا
الانشاء والكتابة واللغة العثمانية	٢ ساعات اسبوعيا
الحساب: يكرر تطبيقات المسائل الحسابية ويدرس كتاب مختصر الاصول الدفتري	١ ساعة في الاسبوع
الجغرافيا: تدرس جغرافية البلاد المحروسة الشاهانية	١ ساعة في الاسبوع
التاريخ: التاريخ العثماني	٢ ساعة في الاسبوع
الهندسة: تعلم الاشكال الهندسية البسيطة والمساحات	٢ ساعة في الاسبوع
الخط: خط الرقعة	١ ساعة في الاسبوع

راجع: ثمرات الفنون، العدد ٨٨٩، في ٢٠ حزيران ١٨٩٢.

(١) ثمرات الفنون، العدد ٩٣٥، في ٣ تموز ١٨٩٣.

(٢) النشرة الاسبوعية، مجلد ٣٤، العدد ١٧٦٦، في ٢ كانون الاول ١٨٩٩، ص ٤٧٢.

مهما في الحياة التربوية في المدينة، اذ كانت من اولى المدارس الحديثة في صيدا، وكان مستواها جيدا وفي تقدم مستمر، بالإضافة الى استمرارها في العمل فترة طويلة. وكانت اول دفعة من التلاميذ تتخرج منها سنة ١٨٧٧.

وكان المسؤولون الرسميون، والأهالي يولون المدرسة الرشدية اهتمامهم الدائم لنشاطاتها. ففي سنة ١٨٧٨ جرى الامتحان السنوي في ١٥ حزيران بحضور القائمقام صادق بك، والقاضي مصطفى عزت، والمفتي محمد البزري، وموظفي الجمارك والبرق والبريد وسائر الدوائر، وعدد من الوجهاء، فاتضحت للحضور مهارة التلاميذ في العلوم، وحسن خطهم واملائهم. ووزعت الشهادات على الخريجين، وختم المفتي الاحتفال بالدعاء، وهتف الحاضرون بحياة السلطان. وبعضهم توجّه الى اسطنبول ودخل مدرستها الحربية، وبعضهم الآخر تعاطى المصالح الأميرية (سلك الوظيفة)، بينما آثر البعض منهم ممارسة المصالح التجارية[١].

واستمر تلاميذ الرشدية يحوزون رضا المسؤولين الرسميين والأهالي، الذين كانوا يتابعون نشاطات المدرسة، ولا يفوتهم حفل التخريج في أية سنة من السنوات، ففي سنة ١٨٨٥ مثلا أعجب القائمقام بنتيجة الامتحان، ووزع جوائز على ٣٥ تلميذا من المتفوقين، وافتتح الاحتفال بخطاب لعمر نحولي واختتم بآخر من كامل المغربي[٢]

وفي الاحتفال السنوي بالتخريج سنة ١٩٠١، بحضور القائمقام والقاضي ونقيب الأشراف ورئيس البلدية والوجهاء، طالب الخطباء بإقامة مدرسة صناعية في صيدا[٣]

وكانت المدرسة الرشدية قد رقيت سنة ١٩٠٩، الى مدرسة من الدرجة الأولى وأصبحت نموذجية «نمونة رشدي» بسعي ناظر المعارف نائل بك.[٤]

---

(١) ثمرات الفنون، العدد ١٦٧، في ١١ تموز ١٨٧٨.
(٢) ثمرات الفنون، العدد ٥٣٥، في ٣ حزيران ١٨٨٥.
(٣) ثمرات الفنون، العدد ١٣٤٦، في ١٩ أيلول ١٩٠١.
(٤) أحمد عارف الزين، ص ١٢٢.

ويبدو أن عناية السلطات بالمدرسة الرشدية لم تكن دائماً على المستوى المطلوب. اذ في سنة ١٩١٠ قدم الأهالي الشكاوى الى مدير المعارف في الولاية حول النقص في الهيئة التدريسية في المدرسة، مما أدى إلى تأخير افتتاحها ذلك العام، كما حذروا السلطات من أن التأخير في تعيين الأساتذة يجعل التلاميذ يتركونها الى المدارس الأجنبية، وهي مدارس راقية على أية حال[١].

وحتى نهاية العهد العثماني لم تتجاوز مدارس صيدا المرحلة الرشدية، ولهذا فإن الراغبين من أبنائها بمتابعة تحصيلهم، كانوا يسافرون الى بيروت ودمشق واسطنبول وقليل منهم الى مصر[٢].

ففي سنة ١٩١٠ مثلا تخرج من المكتب السلطاني في بيروت اثنا عشر طالبا، كان من بينهم محمد القوّاص من صيدا[٣]. وقد تقرر أن يتابعوا تحصيلهم العالي في اسطنبول[٤]. وفي سنة ١٩١٣ إلتحق بالمكتب السلطاني في بيروت ثلاثة طلاب من خريجي المدرسة الرشدية في صيدا[٥].

---

(١) الاقبال، العدد ٣٣٠، في ١٧ كانون الثاني ١٩١٠.

(٢) لما كانت بيروت مركز متصرفية وبيوتها تزيد عن الف بيت فقد أسست فيها مدارس اعدادية رسمية كان بعضها للذكور وبعضها للإناث. ففي سنة ١٨٩٨ كان مدير مدرسة الذكور محمد توفيق بك اما مدرسة الاناث فكانت معلمتها الاولى اسما كوثر خانم، وتعاونها فاطمة خانم وعدد تلميذاتها ١٧٦. راجع حولية نظارت المعارف العمومية دفعة اولى، سنة ١٣١٦هـ. (١٨٩٨). وعندما أصبحت بيروت مركزا لولاية، انشئ فيها مكتب سلطاني كان يضم شعبتين، الاولى للآداب والثانية للعلوم ومدة الدراسة العالية ست سنوات، والعادية ثلاثا. اما الدراسات التخصصية العليا فكانت في اسطنبول فقط. وتمثّلت في دور للمعلمين وللمعلمات، والفنون وللصنائع، ومدارس للطب وللهندسة، وللحقوق، وللزراعة وللبحرية.

(٣) الاتحاد العثماني، العدد ٨٥٦، في ١١ تموز ١٩١١.

(٤) المفيد العدد ٧٣٩ في ٩ تموز ١٩١١. والطلاب الاحد عشر الباقون هم: جلال افندي - مصطفى محمد ثاني عمر - محمد جميل لإيمان - وكلهم من بيروت ومحمد راشد المقدم - محمد راسم السميتة - عبدالله قطان - وهم من طرابلس ومحمد سعيد التينة - من اللاذقية.
احمد نورالدين العباسي - من بيسان.
عبدالرحمن النحوي - من صفد.
مصطفى جميل خضر - من جبلة.

(٥) الاتحاد العثماني، العدد ١٥١١، في ٢٦ أيلول ١٩١٣، ولم توضح الصحيفة اسماء المقبولين.

وخلال أربعين سنة من عمر مدرسة الرشدية (١٨٧٣ - ١٩١٤)، خرّجت أفواجا عدة من أبناء صيدا وجوارها، وازداد عدد طلابها ومعلميها، اذ بينما افتتحت سنتها الأولى بالتدريس بتسعة عشر طالبا[١]، اذ بهم يصلون الى المئة عند قيام الحرب العالمية الأولى[٢].

كان المتخرج من المدارس السلطانية يحصل على شهادة « ملازمت رؤوس » في الآداب أو العلوم، أما المعلمون في المدارس الرشدية فكان عليهم أن يحملوا شهادات دور المعلمين الرشدية. وكان على معلمي المكاتب السلطانية والاعدادية أن يحملوا شهادات أعلى[٣]، وكان المعلم الأكثر خبرة أو الأعلى شهادة يصبح « معلماً أول »، والأقل خبرة « معلماً ثانياً »[٤]. وكان راتب المعلم الأول في الرشدية لسنة ١٩٠٩ مثلا ٨٠٠ قرش شهريا وللمعلم الثاني ٦٠٠ قرش، أما المعلم الذي يتعاقد معه على تعليم مادة معينة، لساعات محددة، فكان يدعى « معلما سيّاراً » اذ لا يتقاضى أكثر من ٢٠٠ قرش شهريا[٥].

وكانت المكاتب الرشدية تفتح عموما الساعة الثانية والنصف صباحا[٦] في أيام الصيف، وفي الثالثة تبتدئ الدروس وتنصرف في التاسعة. أما في الشتاء فتفتح في الثالثة والنصف صباحا، وتبتدئ الدروس في الرابعة وتنصرف في العاشرة، وخلال نصف الساعة بين فتح المكاتب (المدارس) وبدء الدروس،

---

(١) حولية الدولة العثمانية، دفعة ٢٩، سنة ١٢٩٢ (١٨٧٥).

(٢) فيا يلي احصائية لبعض السنوات تظهر تطور عدد طلابها:

سنة ١٨٧٤ = ١٩ طالبا سنة ١٨٨٣ = ٥٤ طالبا سنة ١٩١٢ = ٩٢ طالبا.
سنة ١٨٧٥ = ٦٥ طالبا سنة ١٨٨٨ = ٨٥ طالبا
سنة ١٨٧٨ = ٧٧ طالبا سنة ١٨٩٩ = ٤١ طالبا

منقولة عن حوليات الدولة العثمانية، وولاية سوريا، ونظارة المعارف العمومية وكذلك عن احمد عارف الزين، ص ١٢٢، ثمرات الفنون، العدد ١٦٧ في ١١ تموز ١٨٨٧.

(٣) اسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية، ص ١٤٣.

(٤) النظام الداخلي لعموم المكاتب الرشدية، الدستور، ج ٢، ص ٢١٦، المادة ١٥.

(٥) الاقبال، العدد ٣١٧، في ٤ تشرين الاول ١٩٠٩.

(٦) التوقيت العربي ويعادل الثامنة والنصف صباحا.

ينصرف التلامذة الى تحضير دروسهم اليومية.[1]

وكانت المدرسة الرشدية في صيدا قد بدأت عملها في بناية مستأجرة في داخل صيدا، فوق مركز الجمرك، ثم نقلت الى سرايا سليمان باشا المعروفة بالخستخانة أمام الجامع العمري الكبير، بعد ترميمها[2]، وقد جرى اصلاحها عدة مرات بعد ذلك، ففي سنة ١٩٠٣ أنفقت البلدية عليها أربعة آلاف قرش[3]. كما أعادت اصلاحها وترميمها في سنة ١٩٠٩[4].

وكان قانون المعارف العمومية الصادر سنة ١٨٦٩، قد أقرّ في بابه الثاني، انشاء مجلس للمعارف في اسطنبول. تقام له فروع في الولايات برئاسة مدير ومعاونة عضوين احدهما مسلم والآخر غير مسلم، ومن اعضاء يتراوح عددهم بين ٤ - ١٠. ويضم كذلك كاتبا وحاسبا وأمين صندوق[5] لكن ذلك ظل حبراً على ورق حتى سنة ١٨٨٢ عندما صدر قانون مجلس المعارف[6].

---

(١) النظام الداخلي لعموم المكاتب الرشدية في ٢٥ جمادي الأخرى ١٢٨٧هـ. (١٨٧٠)، المادة ٣١، الدستور، ج ٢، ص ٢١٨.

(٢) ثمرات الفنون، العدد ١٦٧، في ١٦ تموز ١٨٧٨.

(٣) الاقبال، العدد ٦١، في ٧ كانون الاول ١٩٠٣.

(٤) الاقبال، العدد ٣١٧ في تشرين الاول ١٩٠٩، وقد اغلقت الرشدية في نهاية العهد العثماني، ثم اعيد افتتاحها في زمن الانتداب الفرنسي، وهي تدعى اليوم مدرسة صيدا المتوسطة الرسمية للصبيان.

(٥) اسد رستم: لبنان في عهد المتصرفية، ص ١٤٢.

(٦) قضت المادة الاولى بتشكيل مجلس للمعارف في مركز كل ولاية، يرئسه مدير المعارف فيها ويشرف عليه الوالي. وأوضحت المادة الثانية ان يكون الاعضاء من ٤ - ١٠ ومن الجنسية العثمانية. والمادتان السابعة والثامنة بيّنتا اختصاصاته في انها النظر في جداول الدروس المقررة وتعديلها، وفي ايام العطلة، والعمل على فتح مدارس اسلامية في المدن والقرى وانشاء دار للمعلمين، والأشراف على المكتبات والمدارس والمطابع، وما يماثلها من الأمور الفكرية والثقافية، والعمل على اجراء الاصلاحات اللازمة للمدارس. وحسب المادة ١٦ يعين المعلمين وينقلهم ويثبتهم ويعاقبهم ويجري الامتحانات بإشرافه ويمنح الشهادات.
كما فرضت المادة ١٩ اجراء امتحانات في آخر كل سنة في كافة المدارس العمومية الرسمية بإشراف المجلس، راجع ثمرات الفنون. الاعداد ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ في ١٣ و ٢٠ و ٢٧ تشرين ثاني ١٨٨٢.

ولم يكن تشكيل مجلس المعارف هدفا تعليميا اصلاحيا بحد ذاته، بل أدى الى الغاء جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت وصيدا وإلحاق جميع مؤسساتها ومدارسها بمجلس المعارف الجديد، الذي صار مسؤولا مباشرة عن المدارس الرسمية والخاصة (الاسلامية)، وتشكّلت أول شعبة مجلس معارف في صيدا من[1]: محمد كامل المغربي رئيسا، ومن ابراهيم القطب - علي البزري - عبدالسلام زنتوت - عثمان البزري - محمد زنتوت - محي الدين الجوهري - حسين الجوهري - عبدالله لطفي - عمر نحولي - محمد النعماني -محمد أبو ظهر - عبداللطيف لطفي - أعضاء[2].

بإلغاء جمعية المقاصد الاسلامية، بعد انشاء مجلس المعارف، أصبح التعليم الرسمي والاسلامي في صيدا بعهدة هذا المجلس الذي سعى اعضاؤه الى تأدية المهام التي أوكلها إليهم القانون. واستمرت بذلك النهضة التعليمية حتى مطلع القرن العشرين.

ففي سنة ١٨٨٩ أقيمت مدرسة للذكور في منطقة الشمعون، وأخرى للإناث وتعين للأولى معلمان، وللثانية معلمتان لمباشرة التدريس بها. كما أقيمت داخل حديقة شعبة المعارف مدرسة أخرى من خمس غرف واسعة وتحيط بها، كما في المدرستين السابقتي الذكر، البساتين الجميلة، وقد بذل الهمة في انشاء تلك المدارس، قائمقام صيدا آنذاك رضا بك الصلح.[3] لكن افتتاحها تأجل حتى سنة ١٩٠٠ بحضور جميل أفندي القائمقام (بالوكالة) وقاضي الشرع أيضاً[4].

---

(١) اما مجلس معارف بيروت فقد تشكّل من: عبدالله جمال الدين (قاضي بيروت) للرئاسة، ومحي الدين حمادة للرئاسة الثانية، وعضوية عبدالقادر الدنا - الشيخ سعيد الجندي - عبدالقادر قباني - محمد بيهم - مصباح محرم - محمود رمضان - رشيد الفاخوري - الشيخ محمد طبارة الحاج محمد المغربل راجع ثمرات الفنون، العدد ٤٠٤، في ٢٧ تشرين ثاني ١٨٨٢.

(٢) حولية ولاية سورية، دفعة ١٥ لسنة ١٣٠٠هـ.

(٣) لسان الحال، العدد ٣٢١٦، في ١٣ أيلول ١٨٩٩.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ١٣٩٨ في ١٠ أيلول ١٩٠٠.

وفي السنة ١٩٠١ أوقف محمد كامل المغربي (الرئيس السابق لجمعية المقاصد) المدرسة الابتدائية الخيرية، بجانب الجامع العمري، والمدرسة الحميدية، قرب مقام النبي شمعون المشتملة على أربع غرف وبئر ماء وحديقة، على مصالح ومعارف صيدا، مشترطا ان يعلم بها القرآن الكريم وأحكام تجويده، ومبادئ الدين ومقدمات العلوم العقلية، والنقلية، والخطية والحسابية «... وما يناسب الشان والزمان بشرط أن لا يتغير تعليم القرآن وأحكام تجويده كيفما دار الزمان».[1]

وفي احتفال أقيم في ٢٠ آب من سنة ١٩٠١ في ذكرى صعود عبدالحميد الثاني الى العرش افتتح القائمقام عبداللطيف أفندي مدرسة علمية لتعليم الذكور والإناث، في موقع لطيف على شاطئ البحر[2].

وفي السنة نفسها، بحث القائمقام وأعضاء شعبة المعارف في فتح مدرسة جديدة لتعليم الأحداث، فتبرع الحاج محمود اسماعيل البعاصيري بإقراض شعبة المعارف خمسة آلاف قرش، ووقف دارا يملكها في محلة الدكرمان تضم عدة غرف وفسحة بينها، وأمامها ساحة، لتكون مدرسة لتعليم أبناء الفقراء من المسلمين. وقد تسلمت الشعبة الدار، وافتتحت فيها المدرسة، وعين محمود حلمي أفندي معلما فيها.[3].

واستمرت النهضة العلمية، على المستوى الرسمي، بإنشاء المزيد من المدارس في مختلف فروع التعليم النظري والمهني، ففي سنة ١٩٠٣ مثلا أقيمت مدرسة لحياكة المنسوجات الوطنية الصّابات (ديما وحرير) وتألفت من غرفتين تضمان خمسة أنوال، وكان محلها في صيدا القديمة، في مكان مشرف على البحر جنوب الجامع العمري الكبير[4].

---

(١) المحكمة الشرعية في صيدا سجل رقم ١٣، ص ٨٠، نومرو ٤٧٤، في ١١ جمادي الثاني ١٣١٩هـ (١٩٠١).

(٢) ثمرات الفنون، العدد ١٣٤٦ في ٩ أيلول ١٩٠١.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ١٣٥٣، في ٨٢ تشرين الاول ١٩٠١.

(٤) الاقبال، العدد ٥٥ في ٢٦ تشرين الاول ١٩٠٣.

وجرى افتتاحها في ذكرى مولد السلطان عبدالحميد الثاني، بحضور القائمقام وأعضاء شعبة المعارف الذين بذلوا الهمة في اقامتها، وألقى باسمهم محمد نجيب بكار كلمة، ثم تفقد الحضور المدرسة، وخلال ذلك أنجز طلابها حياكة قطعة من قماش نالت اعجاب الحاضرين. وكان محمد فؤاد القوام أحد معلميها. وقرر القائمقام تشييد عشر محلات بجوار دار الحكومة، لينفق ايجارها السنوي على مصروفات مدرسة المنسوجات المذكورة، وتوسيع اعمالها في المستقبل[١].

وبالنسبة لتعليم البنات فقد بدأ كذلك في وقت مبكر، ولم يتأخر كثيراً عن تعليم الذكور في المدارس الرسمية. وفي احتفال جرى في مدرسة الذكور في صيدا سنة ١٨٨٥، طالب الخطباء برصد مبالغ من خزينة الدولة لفتح مدارس للإناث، للحاجة الشديدة الى تعليمهن وتهذيبهن.[٢] وأخذت مدارس الإناث الرسمية بعد ذلك بالإنتشار. وكنَّ يتلقين الدروس نفسها التي يتلقاها الذكور عدا الرياضة، فقد كانت للبنات، بدلا منها، الأشغال اليدوية. وفي سنة ١٩٠١ عندما زار والي بيروت صيدا تفقد مدارسها وشاهد الأشغال اليدوية في مدرسة البنات[٣].

وفي السنة ١٩٠٣ افتتحت شعبة المعارف مدرسة خياطة للإناث مع مشغل للتدريب، كان يجري التدريب والتدريس فيه على الطرق العصرية[٤]. وعندما زار مصطفى الغلاييني، أحد أدباء بيروت، مدارس صيدا سنة ١٩٠٥، ترك لنا وصفا جميلا لوضع مدارس الإناث في صيدا في تلك الفترة «... دخلت المدرسة أثناء اجراء الامتحان للتلميذات بين السادسة والسابعة... فسمعت منهن قراءة القرآن مجوَّدة مع حفظ بعض السور عن ظهر قلب... ثم... أحضرت بنت كبيرة سادلة النقاب على وجهها، وهي على ما أظن لا تتجاوز الثانية عشرة، فقرأت من القرآن الكريم في مواضع شتى، فإذا

(١) ثمرات الفنون، العدد ١٤٥٦ في تشرين الثاني ١٩٠٣.
(٢) ثمرات الفنون، العدد ٥٣٥ في ٣ حزيران ١٨٨٥.
(٣) ثمرات الفنون، العدد ١٣٥٣ في ٨٢ تشرين الاول ١٩٠١.
(٤) الاقبال، العدد ٥٥ في ٢٦ تشرين الاول ١٩٠٣.

هي متقنة التجويد علما وعملا... وفي الجملة فالتعليم الأساسي والابتدائي متقن في مدارس صيدا... »[1].

ج - المدارس الخاصة:

عرّف قانون المعارف المدارس الخاصة بأنها « المكاتب التي تحدث في بعض المحلات، وتؤسس من قبل جمعيات أو أفراد سواء أكان هؤلاء من رعايا الدولة أو من الأجانب »، وعلى هذا فإن المدارس التي قامت في بلاد الشام، خصوصا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تنوّعت ما بين اهلية (أنشأها مواطنون عرب مسلمون أو مسيحيون) وأجنبية (أقامتها الارساليات الأجنبية المختلفة التي قدمت للتبشير في هذه البلاد). وكان لكل من هذين النوعين من المدارس ظروف قيامها، وأسلوب تدريسها، وبالتالي دورها الذي لعبته في النهضة التعليمية في بلاد الشام. وسنبحث في كل قسم منها على حدة، ونتابع تطوره وندرس الدور الذي أدّاه فيما يخص الحياة التربوية في صيدا.

١ - المدارس الأهلية

ومنشأ هذه المدارس سياسة الدولة العثمانية نفسها التي اعتبرت كل طائفة من الطوائف الدينية والمذهبية من غير المسلمين « ملّة » قائمة بنفسها، فمنحتها امتيازات خاصة، كان من بينها حق تأسيس مدارسها الخاصة بها، وادارتها دون تدخل من الدولة. فكان لكل مدرسة مناهجها الخاصة، وحتى لغة التعليم التي تستخدمها.[2] وكانت جميع المؤسسات التعليمية الأهلية التي نشأت حتى مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر مؤسسات دينية، تتبع منهجا في التعليم، يخص الطائفة التي تنتمي اليها، بحيث اقتصرت مدارس المسيحيين، على تعليم الأطفال قراءة الكتاب المقدس ومبادئ الحساب وشيء من الكتابة بينما اهتمت المؤسسات التعليمية الاسلامية بالقرآن الكريم وبشيء من الحساب

(١) مصطفى الغلاييني: التعليم الاساسي والابتدائي، الاقبال، العدد ١٠٨، ٣١ تموز ١٩٠٥.
(٢) جهينة الايوبي: جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، اطروحة ماجستر في التربية، الجامعة الاميركية في بيروت، ١٩٦٦، ص ١٦.

ومبادئ العربية. وحتى التعليم في مراحله العليا اتصف بالصفة التقليدية، فكانت أكثر المؤسسات التربوية المسيحية تنحصر في الأديرة أو ترتبط بها مشكّلة ما يسمى بمدارس اللاهوت Seminaries ، حيث كان يتعلم الطلاب اللغتين العربية والسريانية وعلم الآلهيات والفلسفة.

ونتيجة لصدور قانون تطوير التعليم سنة ١٨٤٦ ، وانتشار المدارس الأجنبية ، فقد أخذت المدارس الأهلية المسيحية ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، تتحول من مدارس دينية ، الى مدارس تطبق مناهج عصرية ، وتدرس ، الى جانب العلوم الدينية ، علوما أخرى،[١] وكما كانت الارساليات البروتستانتية الأميركية أسبق من غيرها في انشاء المدارس الحديثة في هذه البلاد ، كذلك كان سكان البلاد البروتستانت اسبق الطوائف في تحويل مدارسهم الدينية الى مدارس علمانية حديثة.[٢]

كانت «المدرسة الوطنية» أقدم المدارس الاهلية في صيدا ، اذ انشأها الخوري الياس عطية وكيل النائب الاسقفي لطائفة الموارنة ، بحدود سنة ١٨٧٨ ، ولما زار مدحت باشا صيدا بعد تعيينه واليا على سوريا ، تفقد المدرسة الوطنية وأعجب بتلامذتها. وقد ساهمت هذه المدرسة في نهضة التربية في صيدا ، وشارك تلامذتها في المناسبات الدينية والأعياد الوطنية المختلفة التي كانت تقام في صيدا[٣]. وبلغ عدد تلاميذها سنة ١٩١٢ من ٤٠ -٥٠ تلميذا يعلمهم أربعة معلمين، وكانت تدرّس اللغتين العربية والفرنسية ، كما كان

---

(١) اقدم مدارس بلاد الشام الدينية مدرسة دير سيدة حوقا انشأها البطريرك يوحنا مخلوف ١٦٣٤ ، ومدرسة عينطورة انشأها الأب بطرس مبارك ١٧٣٤ ، ومدرسة زغرتا انشأها المطران جرجس بنيامين ١٧٣٥ ، ومدرسة عين ورقة انشأها البطريرك يوسف اسطفان ١٧٨٩ ، ومدرسة عين تراز سنة ١٨١١ ، ومدرسة دير المخلص ١٨٢٨ . ولزيادة الاطلاع راجع لبنان: مباحث علمية واجتماعية، ج ٢، ص ٥٦٧ - ٥٧٣. ومجلة المقتطف، مجلد ٧، ج ٣، سنة ١٨٨٣، ص ٣٩٠.

(٢) احمد سراج الدين، الابحاث، مجلد ٤، ج ٣، ايلول ١٩٥١، ص ٣٣٤

(٣) ثمرات الفنون، العدد ٢٨٨، في ٥ تموز ١٨٨٠.

صبحي أباظة يدرس التركية فيها من قبل الحكومة[1]. وقد أغلقت فترة ثم أعيد افتتاحها[2].

والمدرسة الأسقفية للروم الكاثوليك، وقد تأسست سنة ١٨٨٥ بإدارة الخوري يوسف الزّهار. ثم توقفت عن العمل خلال الحرب العالمية الأولى ثم أعيد تأسيسها سنة ١٩٣٦ ولا تزال قائمة حتى اليوم.

أما المدارس الأهلية التابعة للطائفة الاسلامية فقد تمثلت اساسا بمدارس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية التي تأسست سنة ١٨٧٩[3]. وكانت مقاصد بيروت قد سبقت سميّتها مقاصد صيدا بما يقرب من عام.[4]

---

(١) احمد عارف الزين، ص ١١٦.

(٢) اعيد افتتاحها سنة ١٩٦٢ باسم مدرسة مار الياس ولا تزال قائمة حتى اليوم.

(٣) كانت اول مدرسة حديثة للطائفة الاسلامية في بيروت هي التي انشأها حسن البنا حوالي سنة ١٨٦٣، وقد سماها الرشدية قبل ان تنشئ الدولة مدارسها المعروفة بهذا الاسم. وفي سنة ١٨٩٥ افتتح الشيخ احمد عباس الازهري مدرسته التي سماها «المدرسة العثمانية»، وقد دعيت فيما بعد «بالكلية العلمية الاسلامية»، واستمرت زهاء عشرين سنة، وكان مركزها في بيروت. وفيما بين الفترتين، أي ١٨٦٤ - ١٨٩٥، كان قد تم انشاء جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت راجع نقولا زيادة، ص ١٩٧.

(٤) ظل تأسيس جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت ينسب خطأ الى مدحت باشا حتى الآن، لكن تحليل الوقائع التاريخية آنذاك، ونقدها، يجعلنا نتيقن ان لا دخل لمدحت باشا في تأسيس جمعية المقاصد الخيرية في بيروت، لأنها قامت قبل مجيئه الى سوريا واليا، لكن هذا لا يمنع ان مدحت باشا احتضن هذه الجمعية ومؤسساتها، وقدم لها كل مساعدة طيلة فترة بقائه واليا على هذه البلاد.

فقد ذكر عبدالقادر القباني انه انبثق عن الاجتماع الذي عقد في منزله في بيروت ليلة غرة شعبان سنة ١٢٩٥ (١٨٧٨)، قيام جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية من اجل انشاء المدارس لتعليم ابناء الطائفة الاسلامية، وأن المجتمعين تبرعوا بما جادت به نفوسهم لهذا المشروع، وأن جماعة من الصيداويين شاركوا في الإجتماع وتعهدوا بتقديم المبالغ التالية شهريا:

صادق بك قائمقام صيدا سابقا	٩ قروش وبارة واحدة
مصطفى عزت قاضي صيدا	١٩ قرشا و ١٠ بارات
محمد البزري مفتي صيدا	٣٨ قرشا و ٢٠ بارة
محمود مدير جمارك صيدا	٣٨ قرشا فقط

=

وينسب تأسيس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا إلى مدحت باشا[1]، كما ينسبه البعض إلى سعي جمعية المقاصد في بيروت لتأسيس فرع لها

= الحاج محمود البزري — ٩ قروش وبارة واحدة
عبدالسلام المجذوب — ٤٥ قرشا و٢٠ بارة
الحاج محي الدين الجوهري — ٢٢ قرشا و ٢٠ بارة

راجع: عبدالقادر القباني:
الفجر الصادق لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، اعمال السنة الاولى، بيروت ١٢٩٧هـ (١٨٧٩).

وتذكر ثمرات الفنون في عددها ١٩٩، في ١٤ تشرين الثاني ١٨٧٨ نبأ تعيين مدحت باشا واليا على سوريا. وفي عددها رقم ٢٠٢ في ٢٥ تشرين الثاني ١٨٧٨ تذكر مجيء مدحت باشا الى بيروت، ليسافر منها الى دمشق لتولي منصبه والياً على سوريا. ومن ضمن وصفها للاحتفال بقدومه تذكر ان تلاميذ جمعية المقاصد اصطفوا لاستقباله، وأقاموا قوسا من الازهار باسم مدرستهم ترحيباً به.

كما أورد سليم سلام في مذكراته أن مدحت باشا جاء الى سوريا، وقد مضت بضعة أشهر على تأسيس جمعية المقاصد الخيرية في بيروت. وإن كان قد ذكر خطأ انها تأسست سنة ١٢٩٦هـ.
راجع: سليم علي سلام: مذكرات، ورقة ٥.

(١) ذكر رشاد دارغوث ان مدحت باشا بعد تعيينه والياً على سوريا، جاء صيدا زائراً، فاستقبله قاضيها كامل المغربي دارغوث في منزل صفيّه الحاج محمود المجذوب، وعرضت تمثيلية ألفها احد أبناء عائلة القصار، تنتقد الأوضاع الفاسدة، واستفسر مدحت باشا عن وضع التعليم في صيدا، ولما عرف انه لا يوجد فيها مدرسة اهلية لأبناء الطائفة الإسلامية أمر بتأسيس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية فيها، وانتخبت الشيخ كامل المغربي رئيساً لها. وباشرت جمع التبرعات، وتمكنت من فتح مدرسة مجانية للصبيان واخرى للبنات، ولما عجزت عن إيجاد معلمة واحدة في صيدا تبرعت ابنة الشيخ كامل بالتدريس بالمدرسة راجع: الشيخ الرئيس مؤسس جمعية المقاصد الخيرية الأولى.
مجلة العربي، العدد ٣٧، في كانون الأول ١٩٦١.

كما ورد في تقرير القائم بالاعمال البريطاني في بيروت ARDEN BEAMAN ان جمعية المقاصد الخيرية في صيدا هي فرع من الجمعية الخيرية التي شكلت في دمشق حوالي سنة ١٨٧٩، وان فرع صيدا اصبح أكبر الفروع في بلاد الشام بعد دمشق، ولعل القائم بالأعمال يقصد الجمعية الخيرية التي أسسها بدمشق العلامة علاء الدين عابدين، وفي الحقيقة لم يكن يوجد أي ارتباط بين جمعية صيدا وجمعية دمشق.

مكتب السجلات العامة ف. و ١٩٥/ ١٣٠٦ التقرير المذكور ملحق برسالة القنصل =

في صيدا وفي غيرها من مدن بلاد الشام[١]. كما يقول فريق ثالث ان تأسيس جمعية المقاصد كان بمبادرة طيبة من بعض شبابها، بعد ان حث أحدهم، وهو محمود منح الصلح، اصدقاءه على إقامة جمعية مماثلة لتلك التي قامت في بيروت، خصوصاً وإنه كان على صلة قوية ببعض الشباب المتنور في بيروت[٢].

وفي الواقع يصعب تأكيد احدى الروايات على غيرها، لكن يمكن القول، ليس تلفيقاً للواقع، أو توفيقاً بين الروايات بل استناداً إلى تسلسل الوقائع المنطقي، ان جمعية المقاصد في بيروت حثّت على إقامة فرع في صيدا، وإن بعض الشباب الصيداوي أخذ زمام المبادرة لفتح فرع في صيدا، وصادف مجيء مدحت باشا بزيارة إلى صيدا، فساهم في إخراج المشروع إلى حيز التنفيذ.

= البريطاني في بيروت DICKSON للسفير باسطنبول، برقم ٦١ في ١٧ تشرين ثاني ١٨٨٠.

كما ورد في كتاب ولاية بيروت ان جمعية المقاصد الخيرية في صيدا أسسها مدحت باشا سنة ١٢٩٦هـ. راجع التميمي وبهجت، ص ١٦٠.

كما انه في حفلة التخريج السنوية لجمعية المقاصد الإسلامية في صيدا لسنة ١٩٠٩، القى خطيب الحفلة الشيخ محمد البابا قصيدة، أشار فيها صراحة إلى فضل مدحت باشا في تأسيس الجمعية ومما قاله:

ايغرب عنكم ان مدحت منشي	مكاتب صيدا وهو فضل يقدر
ايخفي عليكم فضله وبلوغها	إلى حدّها المطلوب تزهو وتزهر
فمدحت باشا منشيء الخير عندنا	«له أثرٌ في لوحة الدهر يذكر»

راجع الاتحاد العثماني العدد ١٢٧، في شباط ١٩٠٩.

(١) كانت جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا أول جمعية خيرية إسلامية تأسست بعد جمعية مقاصد بيروت. وفي جلسة ١٠ شوال ١٢٩٦ لجمعية مقاصد بيروت ورد «.. حيث انه قد وجد الآن في مدينة صيدا شعبة لهذه الجمعية، ومأمول أيضاً إيجاد شعب لها في محلات أخرى، وقانون هذه الجمعية الداخلي غير معيَّن علاقة الجمعية مع هكذا شُعَب وعلاقاتها معها، ووجد من اللازم تنظيم فقرات، أو ذيل لذلك القانون يعين به تلك العلاقات والمناسبات، يعرض غب تنظيمه على الجمعية فتنقحه، وترسل صوراً عنه إلى شعبه صيدا أو إلى جمعية اللاذقية ان قبلت ان تكون شعبة، ويطلب منها ابداء ملاحظاتها عليه، بواسطة وكلاء مفوضين لهذه الجمعية يدون تلك الملاحظات...»

(٢) أوراق لبنانية: من هم مؤسسو جمعية المقاصد الخيرية في صيدا؟ مجلد سنة ١٩٥٥، ص ١٨٦ و ١٨٧.

تأسست جمعية مقاصد صيدا في ٢٦ ربيع الثاني ١٢٩٦هـ. الموافق ٦ نيسان ١٢٩٥ مارتيه (١٨٧٩)، وورد في منشور التأسيس:

«انه بعد الاتكال على الله سبحانه وتعالى، والاستمداد من فيوض روحانية صاحب الرسالة العظمى عليه الصلاة والسلام، قد تعاهد واتفق كل من الموقعين فيه، على ان يكون كل منهم عضواً واحداً متناصرين لمنافع الوطن العمومي، والذبّ عن مضاربه بكل اقدام بما في الوسع والامكان، والله المستعان، حررت وثيقة المعاهدة بيننا».

وكان الرئيس محمد فريد خورشيد، ونائبه محمد كامل المغربي، والأعضاء عبد الله لطفي- محمد محي الدين حشيشو- ناصيف الأسعد- محمود منح الصلح عمر نحولي- محمد منيب الصلح- عبد السلام زنتوت- محمد عبد الهادي زنتوت محمد النعماني- محي الدين الجوهري- حسن الجوهري- عبد اللطيف لطفي حسين الجوهري[1].

بدأت الجمعية عملها باستملاك قطعة أرض على شاطئ البحر داخل صيدا القديمة، حيث باشرت البناء فيها، وقد سمحت لها السلطات باستخدام حجارة القلعة البرية جنوبي صيدا، كما سمحت لها ببيع الحجارة التي لم تستخدمها في البناء، مما جعلها تشيد بناءها بأقل من نصف التكاليف العادية. إذ ان البناء قبل ان يكتمل، عرض بعض المتمولين الصيداويين شراءه بمبلغ الفين وخمسمائة ليرة، علماً بأن تكاليفه لم تتجاوز خمسمائة ليرة، لكن الجمعية رفضت العرض.

ان تشكيل الجمعية من مسلمين فقط[2]، ومساعدة مدحت باشا لها، وتساهل السلطات معها، قد احدث شكوكاً لدى البعض بأنها تخفي اهدافاً غير

---

(١) هكذا ذكرها احمد عارف الزين في تاريخ صيدا، ص ١١٠، ومجلة أوراق لبنانية مجلد سنة ١٩٥٥، ص ١٨٧ نقلا عن المنشور الأصلي بحوزة بهيج الجوهري. أما رشاد دارغوث فقد ذكر المؤسسين كالتالي: الشيخ كامل المغربي، محمد صالح لطفي، عثمان البزري، عبد السلام زنتوت، وعبداللطيف لطفي، عمر النعماني، حسين الجوهري، اسماعيل النقيب، الحاج محمود المجذوب، راجع مجلة العرفان، العدد ٣٧، في كانون أول ١٩٦١.

(٢) كان جميع الأعضاء المؤسسين من المسلمين السنّة، وبينهم شيعي واحد هو ناصيف الاسعد.

تلك المعلنة[1].

بدأت جمعية المقاصد عملها في صيدا بفتح مدرسة ابتدائية للذكور في نفس سنة تأسيسها (١٨٧٩) وقد ضمت اربعة معلمين والتحق بها ١٥٠ تلميذاً ولما تجمّع لديها بعض المال، أخذت تشيد في أرض مهملة ملاصقة لمقبرة صيدا، ابنية تستفيد من ريع تأجيرها في زيادة دخل الجمعية، وقد اعترض بعض الأهالي على ذلك وشكوا للمتصرف، فحضر إلى صيدا، وبمعاونة القائمقام احسان بك انهى المشكلة بالسماح للجمعية بالبناء في الأرض، خصوصاً وإنها كانت تستعمل مربطاً للدواب منذ أوائل القرن التاسع عشر. ولما كان المتصرف تركياً لا يعرف العربية، فقد ترجم بينه وبين الأهالي سعيد الجندي مدعي عام لواء بيروت[2].

وفي سنة ١٨٨٠ منح مدحت باشا الجمعية أرضاً أميرية شادت عليها مدرسة جديدة للذكور، وفي صيف تلك السنة، احتفلت الجمعية بافتتاح المدرسة، بحضور علي نائلي قاضي صيدا (والقائمقام بالوكالة) وموظفي الحكومة، ووجوه البلدة وأهلها، ومعلم المدرسة الرشدية وتلاميذها. وخطب في الاحتفال يونس البزري، وأعلن الحاج محمود المجذوب تبرعه من ماله الخاص لبناء مدرسة للأناث في نفس المكان.

كما خطب حسين الجوهري، عضو المقاصد، عن العلم والمعارف وأهميتها وعن وجوب الإتحاد لأن به النجاح، واثنى على كرم الحاج محمود المجذوب، وختمه بالدعاء للسلطان وللوالي بالتوفيق، ثم خطب مراد عازوري طبيب بلدية صيدا. وألقي بعض التلاميذ خطباً شكروا فيها الحاضرين، كما شكر محمد الأسير باسم مقاصد بيروت، جمعية صيدا، ثم تكلم كامل المغربي رئيس شعبة المقاصد مظهراً سروره من الاجتماع من أجل الخير. وبعد ذلك هتف التلاميذ بحياة السلطان ومدحت باشا. ثم طاف الجميع يتفرجون على المدرسة[3].

---

(١) مكتب السجلات العامة ف. و ١٩٥/ ١٣٠٦ من تقرير القائم بالأعمال البريطاني ARDEN BEAMAN سبقت الإشارة إليه.

(٢) ثمرات الفنون، العدد ٢٥٣، في ٣ تشرين الثاني ١٨٧٩.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ٢٨٨، في ٥ تموز ١٨٨٠.

وقد تمكنت الجمعية من بناء ثمانية دكاكين وأربعة مخازن وخان، ومقهى عُلْوي (القهوة الخيرية)، في محلة الفاخورة القديمة، وكانت وارداتها منها ٣٧٠٠ قرش سنوياً[١].

وفي مطلع القرن العشرين كان للجمعية أربعون عقاراً ما بين دكان وقهوة (مقهى) ومطبعة وخان، بلغت وارداتها منها ٨٤٣٧٠ قرشاً سنة ١٩١٢[٢].

كما كانت الجمعية تضمن المسلخ بقيمة ١١٩٠ قرش سنوياً، وكان هذا يزيد من دخلها السنوي، بالإضافة إلى خمسة دكاكين في محلة الشهداء داخل صيدا القديمة كانت تؤجرها وتستفيد من ريع ايجارها[٣].

بلغ عدد مدارس الجمعية، في أوائل القرن العشرين، ست مدارس للاناث وللذكور. وكانت مدرستا الفيضية والخيرية للذكور في بناء جيد داخل صيدا القديمة في محلة «ضهر المير» ومدرسة للاناث في محلة الشارع داخل صيدا القديمة أيضاً.

كما كانت لها مدرستان للأناث وللذكور في محلة الشمعون بين البساتين خارج صيدا. كذلك مدرسة للاناث تدعى الحميدية في محلة القناية خارج صيدا.

وبلغ عدد طلاب جمعية المقاصد في كافة مدارسها ٦١٨ تلميذاً، وعدد التلميذات ٥٣٢ يقوم بتعليمهم ١٧ معلماً و١٨ معلمة. وكان مدير مدارس الذكور سعيد سنو، كما كان كامل المغربي مفتشاً لمدارس الأناث فيها.

وكانت تدرس القرآن الكريم وتجويده، والعلوم الدينية، والصرف والنحو والاخلاق والحساب، وحسن الخط والإملاء، ومبادى الجغرافيا والتاريخ، كما كان صبحي اباظة يعلم التركية فيها، معيناً من طرف الحكومة، وكانت الجمعية تهتم بالرياضة.

والبنات كن يتعلمن أيضاً الأشغال اليدوية والتطريز، وكانت السلطات

---

(١) احمد عارف الزين، ص ١١١.

(٢) التميمي وبهجت، ص ١٦٠.

(٣) احمد عارف الزين: ص ١١٢ و ١١٣.

تعادل شهادتها بالشهادة الابتدائية الرسمية، وأغلب الكتب التي كانت بين ايدي التلاميذ، الفّها أساتذة من المقاصد، وطبعت بمعرفة عبد الرحمن الأنصاري في صيدا.

يبدو أن إزدهار أعمال الجمعية، واتساع نشاطها، وتضخم ثروتها العقارية والنقدية، والدور المهم الذي أخذت تلعبه على صعيد الحياة الفكرية والتربوية في صيدا، قد أزعج السلطات، وجعلها تسارع إلى تطبيق قانون المعارف لسنة ١٨٦٩، بإصدار قرار بإنشاء مجلس المعارف سنة ١٨٨٢ الذي كان أول أعماله حلّ جمعية المقاصد الخيرية، في صيدا وبيروت، والحاق مؤسساتها تحت ادارته. ومما يشير إلى نية السلطات في ضرب جمعية المقاصد، ان مدارسها كانت هي الوحيدة التي اصبحت تحت اشرافه، إلى جانب المدارس الرسمية طبعاً، أما المدارس الخاصة الأخرى فقد ظلت تعمل بحرية كالسابق[1]. فكان كل التغيير الذي حصل هو الغاء جمعية المقاصد، ذاتها، واحلال مجلس المعارف محلها لادارة مدارسها. مما يثبت ان هدف السلطات كان الغاء الجمعية فقط، اذ ان الجمعية كانت تتبع في مدارسها منهاج وزارة المعارف نفسه في المواد التدريسيه وساعات التدريس. كما كان مستواها هو الأرقى في كل أنحاء سوريا وليس في صيدا وحدها، بشهادة المعاصرين لتلك الفترة[2]. وكل ما كانت تحتاج إليه آنذاك بعض التحديث لمنهاجها، وزيادة مراحل التعليم في مدارسها، وهذه نواقص كانت تشارك مدارس الجمعية فيها، كثير من المدارس آنذاك.

عند الغاء جمعية المقاصد وتحويل مؤسساتها ومدارسها إلى مجلس المعارف لادارتها، دعيت «جمعية المعارف الخيرية» ثم تحولت إلى «شعبة المعارف»، وظل الوضع كذلك حتى قيام الدستور سنة ١٩٠٨، عندما اتيحت الفرصة للناس ليرفعوا اصواتهم ضد المظالم، فكانت المطالبة عامة بعودة جمعية المقاصد كما كانت في السابق، فاستجابت السلطات، واعيدت المؤسسات والأملاك الى

---

(١) لتبرير الغاء جمعية المقاصد، ادعت السلطات ان جمعية مقاصد بيروت كانت لها اهداف سياسية، كما زعمت انها ضبطت من منزل سعيد طرباه، احد أعضائها، سلاحاً كان قد هربه بمركبه. راجع سليم علي سلام مذكرات، ورقة ٥.

(٢) احمد عارف الزين، ص ١١٥.

جمعية المقاصد في كل من صيدا وبيروت[1].

ولم يقف ضم مدارس جمعية المقاصد في صيدا إلى عهدة مجلس المعارف، حائلاً دون استمرار تقدمها وازدياد نشاطها العلمي والثقافي وغيره. وذلك راجع إلى ان اعضاءها ظلوا، بمعظمهم، مكوّنين من أعضاء جمعية المقاصد انفسهم، كما ان الصيداويين استمروا في دعم تلك المؤسسة ومؤازرتها كما في السابق[2]. وكان الصيداويون يعبرون عن هذا الدعم، باستمرار الحاق ابنائهم بمدارس الجمعية، ففي سنة ١٩٠٣ (أي بعد واحد وعشرين سنة من الغاء الجمعية) بلغ عدد مدارس المقاصد (أو شعبة المعارف كما كانت تسمى) ثمانية، أربعة منها للذكور وأربعة للأناث، تضم ١٤٠٠ تلميذاً وتلميذة[3]. وفي السنة ١٩٠٤ حضر جمع غفير من الأهالي والموظفين الرسميين على رأسهم القائمقام، حفل التخرج في الجمعية، وكان عدد الخريجين نيفا وستين تلميذاً وتلميذة. ووزعت الجوائز على المتفوقين، وكان من معلميها في تلك السنة محمد القوام معلماً أول والشيخ بدوي والشيخ مصطفى معلماً ثانياً، بالإضافة إلى صبحي أباظة لتعليم التركية.[4]

وفي السنة ١٩٠٧ جرى تخريج ١٤ من تلامذتها بحضور القائمقام ورئيسها محمد بهاء الدين الزين وجمع من الصيداويين[5].

---

(١) لكن السلطات اعادت ضمها إلى مجلس المعارف العمومي عند نشوب الحرب سنة ١٩١٤ وظلت في عهدته حتى سنة ١٩١٨، عندما اعادت السلطات الفرنسية للجمعية املاكها ومدارسها. راجع سليم علي سلام، ورقة ٦.

(٢) تألف اعضاء الجمعية سنة ١٨٨٢ من: محمد كامل المغربي رئيساً وابراهيم القطب، علي البزري، عبد السلام زنتوت، عثمان البزري، محمد زنتوت، محي الدين الجوهري، حسين الجوهري، عبد الله لطفي، عمر نحولي، محمد النعماني، محمد ابو ظهر، عبد اللطيف لطفي، اعضاء راجع حولية ولاية سوريا لسنة ١٣٠٠هـ.

(٣) الاقبال، العدد ٥٥ في ٢٦ تشرين الأول ١٩٠٣.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ١٤٩٣ في ١٥ آب ١٩٠٤.

(٥) الاقبال، العدد ٢٠٨، في ٥ آب ١٩٠٧.

٢- مدارس الارساليات الأجنبية:

تميّز القرن التاسع عشر في بلاد الشام بنشاط الإرساليات التبشيرية المختلفة من كاثوليكية وارثوذكسية وبروتستانتية، كانت تتبع دولا مختلفة ابرزها فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة، تليها المانيا وايطاليا والنمسا وغيرها.

ومع ان دوافع تلك الارساليات كانت التبشير الديني، الا ان وجودها وكثرتها من ثم، أدت إلى نتائج سياسية سلبية وأخرى تربوية إيجابية. فعلى الصعيد السياسي كانت طريقاً للتغلغل الأجنبي في الشرق العربي، اذ كانت كل ارسالية تسعى إلى بسط نفوذ الدولة التي تنتمي إليها[1] وإلى بسط حمايتها على احدى الطوائف المسيحية التي تشكل جزءاً من سكان بلاد الشام.[2]

أما على الصعيد التربوي فقد حدث تطور ايجابي لمصلحة السكان، اذ أن الإرساليات المختلفة نهجت في منافستها للارساليات الأخرى، إلى فتح المدارس وإقامة المعاهد العلمية لجلب ثقة السكان ورضاهم، وتحقيق مكاسب لها على حساب غيرها من الارساليات. وهذه المدارس والمعاهد أحدثت آثراً مهماً في الحياة العلمية والفكرية في البلاد، بما نشرته من معارف وعلوم جديدة، وبما اقامته من مؤسسات تعليمية حديثة ساهمت في نشر العلم والثقافة في بلاد الشام، كما كانت دافعاً للسكان انفسهم ليقيموا مؤسسات تربوية مثلها.[3]

وكانت الارسالية البروتستانتية قد ظهرت في بلاد الشام لأول مرة في مطلع القرن التاسع عشر[4]. وسرعان ما ثبت البروتستانت اقدامهم في هذه البلاد بما أقاموه من مدارس ومستشفيات وحتى مطابع وجامعات، واليهم يرجع الفضل

---

(١) لوتسكي، ص ١٥٧.

(٢) ز. ل. ليفين، ص ٤٨.

(٣) احمد سراج الدين، ص ٣٢٩.

(٤) اول مرسلين اميركيين وصلا إلى هذه البلاد كانا بليني فسك PLINY FISK وليفي بارسونز LEVI PARSONS وذلك سنة ١٨٢٠. انظر:

A. L. TIBAWI, op. cit; p. 302

*نود ان نشير إلى وجود مؤسسات بروتستانتية بريطانية في هذه البلاد لكن عدم وجود مثل تلك المؤسسات في صيدا، يجعلنا نكتفي بهذه الاشارة دون تفاصيل.

في نشر الكتب المطبوعة الحديثة، وهم أول من افتتح مدرسة لتعليم البنات في بلاد الشام[1]. كما كان لما انشاؤه من مدارس ومعاهد عليا، حافزاً لغيرهم، خصوصاً اليسوعيين، لإنشاء مثله[2] وكان ڤان ديك VAN DYCK أول من جاء صيدا من المرسلين الاميركيين وذلك سنة ١٨٥١، حيث نقل إليها من عبيه،[3] ورافقه في مهمته في صيدا وليم طمسن، وسرعان ما تحول بيتهما قرب السور، إلى مكان يعج بالطلاب الذين كانوا يتعلمون مساء كل يوم الكتاب المقدس. وتم بعد ذلك بناء أول كنيسة انجيلية في صيدا سنة ١٨٥٦[4].

وفي سنة ١٨٦٢ أقيمت أول مدرسة للبنات في صيدا[5]، وقد جعلها الأميركيون نهارية بإدارة الآنسة ماسون Miss MASON [6]. وكانت في بناية مستأجرة ملك جبران ابيلا، ووضعت الإرسالية التلميذات القادمات

---

(١) اول مدرسة اميركية في الشرق افتتحها اسحق بيرد ISSAC BIRD ومستر غودل W. GOODELL بيروت في نيسان ١٨٢٤ في منزلها حيث بدأت بستة تلاميذ. انظر:

RAO HUMPHERYS LINDSAY: Ninenteenth century american schools in levant, Univeraity of Michigan, 1965, p. 89.

أما مدرسة البنات فقد انشأها عالي سميث ELI SMITH وزوجته في بيروت سنة ١٨٣٤ وكانت أول مدرسة للبنات في بلاد الشام. راجع جورج انطونيوس يقظة العرب، ص ١٠٠.

(٢) محمد سراج الدين، ص ٣٣٢. وكان ڤان ديك يقول انه حيثما ينشىء الاميركيون مدرسة في مكان، كان اليسوعيون يتبعونهم ويؤسسون مدرسة اخرى. وتأكيداً لهذا الواقع فإن مدرستي الاميركان والفرير في صيدا كانتا في بنائين متلاصقين.

(٣) عبر ڤان ديك عن سروره لنقله إلى صيدا. فقد سافر لأمريكا سنة ١٨٥٣ ثم عاد منها سنة ١٨٥٤ واحضر معه مجهراً صغيراً، فكان أول من استخدم المجهر في بلاد الشام لاغراض طبية راجع يوسف قزما الخوري: الدكتور كرنيليوس ڤان ديك ونهضة الديار الشامية في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير في التاريخ غير منشورة، الجامعة الاميركية في بيروت، ١٩٦٥ ص ٥٤ + ٥٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٦. وكذلك A. L. TIBAWI, op. cit; p. 130

(٥) نقل الاميركيون مدرسة البنات من بيروت إلى سوق الغرب سنة ١٨٥٨، وظلت قائمة حتى ١٨٦٠ حيث جرى اغلاقها بسبب احداث تلك السنة، ولضعف الإرسالية الاميركية ماديا بسبب الحرب الاهلية الاميركية.

(٦) HENRY HARRIS JESSUP, Fifty Three years in Syria, vol.2, N.Y., 1910. p. 516

من القرى حول صيدا، في منازل عائلات صيداوية بروتستانتية على حسابها. وبعد سنة ١٨٦٥ تسلمت ادارتها السيدتان ادى W. EDDY وفورد Mrs. FORD[1].

وفي سنة ١٨٧١ انضمت ست تلميذات نهاريات إلى تلميذاتها الداخليات العشرين، وقد ضغط أهالي صيدا على ادارة المدرسة لعدم قبول تلميذات نهاريات غير بروتستانتيات[2]. وخلال بضع سنوات تجاوز عدد تلميذاتها الداخليات الخمسين بينما ظل عدد النهاريات أقل. وفي سنة ١٨٨٣ ضمت مئة تلميذة تعلمهن ثماني معلمات[3]، وفي مطلع القرن العشرين كن سبعين تلميذة[4].

وفي سنة ١٩١٣ بلغ عدد التلميذات ٩٥ وكان معظمهن داخليات[5]. واستمر تقدم المدرسة وثبات مكانتها. وعلى الرغم من أن عدد خريجاتها ظل ضئيلاً حتى مطلع القرن العشرين، اذ كان عددهن سنة ١٩٠٣ مثلاً اربع تلميذات[6]، إلا أن الخريجات ساهمن في رفع مستوى المرأة المسيحية عموماً والبروتستانتية خصوصاً في صيدا وجوارها، وكثيرات منهن أكملن دراساتهن العليا ليصبحن معلمات أو موظفات أو عاملات في شتى الحقول[7].

في سنة ١٨٨١ افتتحت الارسالية الاميركية مدرسة للصبيان، في بناء مستأجر ملك أيوب أبيلا، وقام بإدارة المدرسة القس وليم كنغ ادى WILLIAM KING EDDY. وبالتعليم فيها يواكيم الراسي وفارس عازوري،

---

(١) في سنة ١٨٦٧ تسلمتها السيدة WATSON وفي سنة ١٨٧١ الآنستان JACOMBS & STAINTON وفي ١٨٧٦ الآنسة H. EDDY وفي ١٨٩٢ الآنسة ELEEN LAW حتى سنة ١٩٠٠ عندما صارت بعهدة الآنسة JESSUP.

(٢) RAO HUMPHREYS LINDSAY, op. cit., pp, 132 – 133

(٣) المقتطف، ج ٣، السنة ٧، سنة ١٨٨٣، ص ٥٣٦.

(٤) النشرة الاسبوعية، مجلد ٣٧، العدد ١٩٠١، ١٠ تموز ١٩٠٢، ص ٣٤٨.

(٥) التميمي وبهجت، ص ١٦٠.

(٦) هن ادال داوود، ليديا خوري، آسين كنعان، شاهينة عيد. النشرة الاسبوعية، مجلد ٣٨، العدد ١٩٥١، في ١٨ حزيران ١٩٠٣، ص ٢٣٥.

(٧) HENRY JESSUP, op. cit; p. 512

كان عدد التلاميذ أربعة، وجدت الارسالية صعوبة في إيجاد مكان لإقامتهم ومبيتهم، فأنزلتهم في بيت المعلم يواكيم الراسي في صيدا القديمة قرب المصلبية، أما التدريس فكان يتم في بناء الكنيسة الانجيلية في داخل صيدا القديمة أيضاً.

وفي السنة ١٨٨٢ وصل عدد التلاميذ إلى العشرين فاستأجرت المدرسة مقراً لها في دار الخباز، وفي السنة التالية (١٨٨٣) انتقلت إلى دار عودة مقابل المقبرة الاسلامية. وفي السنة الخامسة كان عدد التلاميذ قد وصل إلى ٣٢ [١].

ويبدو ان اقبال الصيداويين على مدرسة الارسالية الاميركية آنذاك كان ضئيلاً جداً، بدليل ان معظم الطلاب كانوا من أبناء القرى المجاورة، ولهذا كانوا ينامون داخل المدرسة، وبعضهم كان يحضر زوادته معه[٢] وكان أول طالب صيداوي تخرج منها يوسف جرجس سوسو سنة ١٨٩٨.

وبازدياد عدد التلاميذ فيما بعد اضطرت الإدارة، بعد عراقيل وضعتها أمامها السلطات المحلية، إلى شراء قطعة أرض تقع في بستان في حي الدكرمان شرق صيدا، وحصلت على رخصة بناء دار للسكن. وبعد اتمام البناء ١٨٨٦ انتقل تلاميذه الخمسون للإقامة فيه، غير أن التدريس استمر في الكنيسة الانجيلية في صيدا القديمة على مقربة من ساحة السرايا[٣]. ولما ازداد عدد التلاميذ ارادت المدرسة التوسع في منطقة الدكرمان، لكن جيرانها رفضوا بيع أرضهم، ومن الجهة الأخرى كانت قريبة من المقبرة الإسلامية، فكان مستحيلاً عليها التوسع، لذلك اشترى فورد أرضاً واسعة على تلال الميّة وميّة[٤] بخمسة آلاف استرلينية[٥] وقد الحقت بالمباني على تلة الميّة وميه المشرفة على صيدا وسهلها،

---

(١) احمد عارف الزين، ص ١١٧.

(٢) HENRY JESSUP, op. cit; p. 513

(٣) سميت البناية Wood Hall تكريما للمحسنة الاميركية سارة وود التي رصدت مبلغاً لإقامة البناء، كما سميت المدرسة معهد جيرارد GERARD تكريماً للسيد وود لأنه اسم عائلتها، لتبرعاتها السخية للمدرسة.

(٤) HENRY JESSUP, op. cit; pp. 516 – 517

(٥) المقتطف، المجلد ٢٠، ج ٧، في ١ تموز ١٨٩٦، ص ٥٢٧.

مزرعة تضم أشجاراً للتوت والزيتون والبرتقال، وحقلاً للقمح واستخدمت وسائل ري حديثة وبلغ دخلها ألف دولار سنوياً[1].

ولبّت الارسالية حاجة البلد إلى اليد الفنية العاملة، فافتتحت في سنة ١٨٩٥ المدرسة الصناعية أربعة أقسام: للتجارة وللخياطة وللاحذية الافرنجية، وللبناء (ثم الغيت هذه الأخيرة لقلة الاقبال عليها) [2] ودخلها في السنة الأولى ١٨ تلميذاً[3]، أصبحوا سنة ١٩١٣ نحو ٢٩٨ تلميذاً[4].

كما أقيم سنة ١٨٩٥ ميتم لأطفال الطائفة الانجيلية البروتستانتية فقط على تلة الميه وميه أيضاً. وافتتح رسمياً سنة ١٨٩٨ بمساعدة سارة وود[5]. وفي سنة ١٩٠٢ أصبح الأسم الرسمي لمدرسة الصبيان، الفنون الانجيلية لأنها أخذت تعلم إلى جانب العلوم صناعات وفنوناً مختلفة.

يبدو ان الصعوبة التي لاقتها الارسالية الاميركية في الاقبال على مدرستها للصبيان، في بداية الأمر، سرعان ما زالت، بدليل الازدياد المستمر في عدد تلامذتها، حتى بلغوا سنة ١٩١٢ بحدود ١٩٨٠ تلميذاً كان يعلمهم عشرون معلماً وطنياً وأجنبياً[6].

ولعل الإقبال الشديد الذي أخذت تلاقيه مدارس الإرسالية الأميركية في صيدا عائد إلى تجهيزاتها الجيدة، فقد كانت ابنيتها حديثة ومبنية خصيصاً لتكون مدرسة، بالإضافة إلى ان مقاعد التلاميذ جلبت من أمريكا مباشرة، وكانت شيئاً لم تألف مثله المدارس الأخرى. كما ان مناهجها كانت جيدة، فهي بالإضافة إلى اهتمامها بتعليم العربية اهتمت بالانجليزية كذلك، وكان الاقبال على تعلم الانجليزية قد أخذ بالاتساع منذ الاحتلال الانجليزي لمصر، وبسبب

---

(١) HENEY JESSUP, op. cit; p. 516

(٢) Ibid, p. 515 وقد كان رؤساء الأقسام الأربعة هم عبد الرحمن الددا (للتجارة) وموسى سويد (للخياطة) وبطرس خياط (للكندرجية) وفارس مسوح (للبناء)

(٣) المقتطف، مجلد ٢٠، ج ٧، في تموز ١٨٩٩، ص ٥٢٧.

(٤) التميمي وبهجت، ص ١٦٠.

(٥) النشرة الاسبوعية، مجلد ٣٦، العدد ١٨٥٢، في ٢٥ تموز ١٩٠١، ص ٢٤٠.

(٦) احمد عارف الزين، ص ١١٨ - ١٢١.

ازدياد الهجرة إلى القارة الاميركية[1].

وكانت كتب المدرسة الاميركية تطبع في المطبعة الامريكية في بيروت، وتباع في المدرسة او في مكتبات صيدا، وكان غير القادر على شرائها يدفع ثلث ثمنها ليعيدها في نهاية العام الى المدرسة[2]. وكان رسمها الداخلي ٨ ليرات فرنسية[3]، واول صف تخرج منها كان سنة ١٨٨٩، وقد تألف من خمسة طلاب هم: انيس متري الحلو واخوه نسيم (من مشتى الحلو) وحبيب فارس صبحية (من بلاط) وفارس نقولا حنا (من شبعا) ويوسف حنا موسى (من مجدلونا)[4] اما مدرسة الصناعة التابعة للارسالية، فقد كانت الدراسة فيها احد عشر شهرا في السنة (العطلة في آب فقط).

ان الفضل بخلق جو اجتماعي وثقافي في مدارس صيدا يعود، في جزء كبير منه، الى مدارس الارسالية الاميركية، التي كانت حفلات التخريج السنوية فيها تتحول الى مهرجانات ادبية، وعروض مسرحية ومباريات خطابية وشعرية، بحيث كانت تستقطب حضورا وافرا من الصيداويين واهل القرى المجاورة.

ففي حفل التخريج السنوي لمدرسة الصناعة سنة ١٨٩٩ مثلا، احضر حاكي (فونوغراف) كانت السيدة وود قد اهدته للمدرسة، واديرت اسطواناته على بعض الألحان الموسيقية «... فأذهلت الحاضرين لغرابتها... ثم انصرف الجميع شاكراً كما قالت احدى المطبوعات المعاصرة[5].

كما اقام رجال الارسالية البروتستانتية عدة حفلات خلال سنة ١٩٠٧

---

(١) HENRY JESSUP, p. 519

(٢) ثمرات الفنون، العدد ١٢٦١، في ١٨ كانون الاول ١٨٩٩.

(٣) كان يدفع خمس ليرات مقدما، وثلاث ليرات في فصل الربيع. اما من يرغب بغسيل ملابسه في المدرسة فيدفع رسماً قدره نصف ليرة عثمانية. راجع النشرة الاسبوعية مجلد ٣٤، العدد ١٧٥٧، في ٣٠ أيلول ١٨٩٩، ص ٣٨٦.

(٤) يوسف ابي رزق، تاريخ مدرسة الفنون الانجيلية في صيدا، ص ١٤٦.

(٥) النشرة الاسبوعية، الجلد ٣٤، العدد ١٧٤٢، في ١٧ حزيران ١٨٩٩، ص ٢٥٧.

خصصوا ريعها لافتتاح «غرف للقراءة»[١]، وقد تم ذلك فعلا سنة ١٩٠٨ في بناء قريب من مدرسة الصناعة[٢]. وفي السنة التالية نقلت الى بناء خاص شيد تخليدا لذكرى القس وليم ادي، ووضعت فيها نفائس الكتب والدوريات ليستفيد منها من شاء[٣].

وفي سنة ١٩١٠ دشن بناء جديد للاحداث من تلاميذ مدرسة الفنون على تلة المية ومية[٤]. وقد اطلق على التلة التي اقيمت عليها منشآت الإرسالية الامريكية اسم «دار السلام». وفي سنة ١٩١٤ اتحدت كافة اقسام المنشآت والابنية على تلك التلة تحت ذلك الاسم[٥].

اما الإرساليات الكاثوليكية فكانت قد سبقت الإرساليات الاخرى بوقت طويل، اذ ان اليسوعيين JESUITES دخلوا سوريا منذ سنة ١٦٣٥[٦] كما جاءت ارساليات كاثوليكية اخرى كالعازاريين LAZARISTS والكبوشيين CAPUSINS والدومينيكان DOMINICANS[٧]. وقاموا جميعهم بتأسيس مدارس ومستشفيات ومياتم واخيرا جامعات في نواحي مختلفة من البلاد[٨].

---

(١) المحبة، العدد ٤١٨، في ١٨ حزيران ١٩٠٧، ص ٣١٨.

(٢) ثمرات الفنون، العدد ١٦٤٩، في ١٠ شباط ١٩٠٨.

(٣) العرفان، مجلد ٦، في ١٩ حزيران ١٩٠٩، ص ٣٠٤.

(٤) خصص للصبيان من سن ٩- ١٤ سنة، وكان رسمه السنوي ١٥ ليرة انجليزية. راجع النشرة الاسبوعية، مجلد ٤٥ العدد ٢٣٢٩ في ١٥ أيلول ١٩١٠، ص ٢٩٦.

(٥) تتبع هذه المدارس اليوم السينودس الانجيلي الوطني لسوريا ولبنان.

(٦) قاموا بتأسيس المدارس المختلفة، لكن البابا ألغى جمعيتهم سنة ١٧٧٣، فغادروا سوريا حتى سنة ١٨٣١، حيث عادوا اليها وقاموا بتأسيس المدارس والمستشفيات والمياتم من جديد.

(٧) احمد سراج الدين: ص ٣٣٢.

(٨) في سنة ١٨٤٣ انشأ اليسوعيون مدرسة للتعليم الثانوي في غزير، ثم نقلوها الى بيروت سنة ١٨٧٥، حيث اصبحت النواة لجامعة القديس يوسف الحالية. وفي سنة ١٨٨١ منحتها السلطات الفرنسية حق اعطاء درجات البكالوريا والليسانس والدكتوراة. وفي سنة ١٨٤٦ انشأت راهبات القديس يوسف من مرسيليا مدارس ومياتم في بيروت وصيدا وصور وحمانا وغيرها. وانشأت راهبات الناصرة من ليون مدرسة في بيروت سنة ١٨٧٣. هذا وليس هنا مجال تتبع كل تلك المؤسسات، ويمكن، لزيادة الاطلاع مراجعة:

لبنان مباحث علمية واجتماعية، ج ٢، ص ٥٧١- ٥٨١. وجهينه ايوبي، ص ٢٢، وكمال الصليبي، ص ١٨٢. واحمد سراج الدين ص ٣٣٣- ٣٣٤.

وكانت المنافسة بينهم وبين البروتستانت قوية وكثيرا ما تحولت الى عداء سافر[1].

وكان اليسوعيون قد هبطوا صيدا في سنة ١٦٤٢، ثم غادروها عندما الغى البابا جمعيتهم في القرن الثامن عشر، ثم عادوا اليها بعد سنة ١٨٣١ وظلوا فيها حتى سنة ١٩٠٩، حيث غادروها الى جزين[2].

كانت مدرسة «الارض المقدسة للراهبات الفرنسيسكانيات» اول مدرسة اجنبية تقام في صيدا، وذلك سنة ١٨٥٣. وفي سنة ١٨٦٠ كان قد اصبح لديها مئة يتيمة تعني بهن مجانا. واقامت المدرسة كنيسة وديرا صغيرا لها داخل صيدا القديمة.

وفي السنة ١٩١١ جرى الاحتفال بذكرى مرور خمسين سنة على تأسيس فرع الاخوات المريميات في صيدا، وذلك داخل كنيسة الفرنسيسكان في صيدا القديمة[3].

كما اقامت راهبات مار يوسف الظهور مدرستهن سنة ١٨٥٤ من قسمين: الاول مدرسة تضم تلميذات داخليات وخارجيات. اما رسم الدخول للقسم الخارجي فكان عشر مجيديات، وللقسم الداخلي من ١٣- ١٥ ليرة فرنسية. والثاني الميتم وكان يضم اليتيمات واللقيطات من بنات الفقراء، وكان الدخول اليه مجانيا، اذ ينفق عليه من تبرعات المحسنين.

وفي سنة ١٩١٢ ضمت المدرسة ١٠٠ تلميذة خارجية و٢٠ داخلية، كما كان في الميتم ٤٠ تلميذة، بالاضافة الى ٢٥ بنتا كنَّ يتعلمن الخياطة في المشغل الملحق بالدير، بالاضافة الى مستوصف مجاني للفقراء. وكان مركز المدرسة والميتم والمشغل في خان الافرنج في منطقة باب السراي في صيدا القديمة. وكانت تدرس فيها العربية والفرنسية والموسيقى والرسم والتطريز والاشغال

---

(١) كان اليسوعيون يحرضون الموارنة على منع البروتستانت من توزيع كتبهم، واحيانا كانوا يجمعونها ويحرقونها بأنفسهم. راجع يوسف قزما الخوري، ص ٧١.

(٢) احمد عارف الزين، ص ١١٦.

(٣) لسان الحال العدد ٦٦٤٥، في ٢٦ أيار ١٩١١.

اليدوية وكان يقوم بالتدريس ست عشرة راهبة[١].

ومدرسة القديس لويس (الفرير) اقامها اليسوعيون في بناء ملاصق لسور صيدا في سنة ١٩٠٤، وعند رحيل اليسوعيين من صيدا الى جزين، تسلمها الاخوة المريميون سنة ١٩٠٩[٢]. وقد وجهوا اهتماما لتعليم اللغة الفرنسية، فزاد الاقبال على مدرستهم بحيث ضمت في السنة الاولى تسعين تلميذا داخليا وخارجيا. وفي سنة ١٩١٢ ارتفع العدد الى ١٥٥ تلميذا كان ٤٠ منهم داخليين[٣].

وعند استلام الاخوة المريميين لادارة المدرسة اعلنوا عن اهتمامهم بتعليم اللغات الفرنسية والعربية والانجليزية، وقبول الطلاب الداخليين والخارجيين، وتعليم الدروس العلمية والتجارية «... التي تمهد (للتلاميذ) سبيل الحصول على مركز لائق في الحياة الاجتماعية وتنيلهم دبلوما عند ختام دروسهم... »[٤] كما كان لليهود مدرسة «الاليانس» التي كانت مخصصة لابناء الطائفة اساسا وكان مديرها سنة ١٩٠٧ روبين ليفي[٥].

ثانيا - الثقافـــة

١ - المطابـــع:

كانت بلادنا اول بلدان الشرق التي عرفت المطابع، منذ انشاء مطبعة دير قزحيا سنة ١٦١٠ هدية من روما للرهبانية اللبنانية. ولم يكد يبدأ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى اخذ عدد المطابع يزداد، في انحاء مختلفة من بلاد الشام، خصوصا بيروت.

---

(١) احمد عارف الزين، ص ١٣١.

(٢) مركزها اليوم في الرميلة منذ سنة ١٩٦٢، وتشتهر بمدرسة الفرير مع ان اسمها الرسمي مدرسة سيدة فاطيمة للاخوة المريميين في صيدا.

(٣) جعلت الرسم السنوي للتلميذ الخارجي من ٢ - ٣ ليرات فرنسية، وللتلميذ الداخلي ٢٠ ليرة فرنسية. راجع أحمد عارف الزين، ص ١١٦.

(٤) من اعلان نشرته المدرسة تعلن فيه افتتاح عامها الدراسي الجديد. لسان الحال العدد ٧٠٠٤ في ١٩ آب ١٩٠٩.

(٥) كانت صفوفها حتى الشهادة الابتدائية، وظلت مستمرة حتى اغلقت ابوابها سنة ١٩٦٧.

لكن انشاء المطابع في صيدا تأخر حتى اوائل القرن العشرين. واول مطبعة قامت فيها كانت مطبعة «العرفان» سنة ١٩١٠، انشأها احمد عارف الزين وداوود سجعان. وقد تعهدت بطبع لوازم التجار، والكتب والصحف والمجلات والاوراق والبطاقات، كما ورد في الاعلان عنها[١] وكانت تحضر حروفها الرصاصية من مسبك سركيس في بيروت، وكان يمكنها انتاج عشرة آلاف نسخة في اليوم، رغم ان العمل عليها كان يدويا[٢] وقد ساهمت هذه المطبعة في النهضة الثقافية في صيدا، بطبعها للعديد من كتب التراث، والكتب المدرسية، كما طبعت فيها مجلة العرفان بعد ان كانت تطبع في بيروت. وقد ظلت هي المطبعة الوحيدة في صيدا حتى نهاية الحكم العثماني.

٢ - الصحف والمجلات:

بدأت الصحف العربية بالصدور منذ اوائل القرن التاسع عشر، اما في بيروت فبدأت منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بحيث انها في مطلع القرن العشرين كانت تعد بالعشرات.

وكانت الدولة قد اصدرت قانون الصحافة في سنة ١٨٦٥ ثم عدلته سنة ١٨٩٤، وفرضت «المكتوبجي» أي الرقيب على المطبوعات من كتب وصحف ومجلات. وقد اشتهر مكتوبجي بيروت بغرابة احكامه وبتشدده في الرقابة. فقد كان يمنع نشر أي خبر او تعليق فيه أي مساس بمركز السلطان العثماني وهيبته، ناهيك بشخصه، سواء كان تلميحا او تصريحا، حتى الاشارة الى «النجم» بشكل غامض كان ممنوعا لأنه قد يعني قصر يلديز (ومعناه النجم). كما كان محرما ان يشار الى هزائم الجيش العثماني، او الانتصارات التي قد يحرزها اعداء البلاد[٣].

وبلغ من التشدد في مراقبة المطبوعات ان كل قادم الى سوريا، عن طريق اي ميناء من موانئها، كانت تفتش امتعته بدقة، فاذا عثر معه على كتاب

---

(١) احمد عارف الزين، ص ١١٤.

(٢) من لقاء مع محمد بديع، وعمره ٧٢ سنة، وقد عمل في المطبعة اربعين سنة.

(٣) شمس الدين الرفاعي: تاريخ الصحافة السورية، ج ١، ص ١٤٧.

كان يدقق به[1]، لمنع ادخاله اذا كان يتضمن نصا ضد الدولة او اجهزتها وشعاراتها. فكل كتاب كان يدور حول تركيا او محمد او الاسلام او السلطان كان يمنع ادخاله للبلاد[2].

وقد ذكر قنصل امريكا في بيروت، بيرغولز انه ارسل كتابا هدية الى الأرسالية الاميركية في صيدا، بواسطة البريد، لكن مفتش البريد رفض ارساله ما لم يقرأه أولا، ويتأكد من خلوه من التهجم على السلطان[3].

وقد صدرت في صيدا مجلة «العرفان» في ٥ شباط ١٩٠٩، وقد طبعت أولا في بيروت، ثم صارت تطبع في صيدا، بعد انشاء مطبعة العرفان سنة ١٩١٠. وقد صدرت شهرية، في غرة الشهر القمري، وعنيت بنشر الفكر والادب والتاريخ خصوصا ما يتعلق منه بجبل عامل وصيدا، وفسحت صدر صفحاتها للكثير من الاقلام الشابة، وساهمت بما نشرته من دراسات تاريخية وادبية قيمة، في بعث نهضة فكرية مهمة في صيدا[4].

وفي اواخر سنة ١٩١١ اصدر الشيخ احمد عارف الزين نفسه جريدة اسبوعية باسم «جبل عامل» كانت تهتم بالاخبار والتعليقات، لكن كثرة تعطيلها من قبل الرقيب، اضطرها للتوقف عن الصدور بعد اقل من سنة من صدورها[5]. كما قام الشيخ الزين نفسه باصدار مجلة ثالثة باسم «العلم» وكانت شهرية وتعني بالعلوم وبعد ان صدرت لمدة سنتين اضطرت للاحتجاب[6].

٣ - الجمعيات الأدبية والعلمية:

كانت اول جمعية ادبية في سوريا في العصر الحديث «الجمعية السورية»

---

(١) عبدالرحمن سامي بك: سفر السلام في بلاد الشام، ١٨٩٢، ص ٤ و٥.

(٢) HENRY JESSUP, OP CIT., P. 504

(٣) القنصلية الامريكية ت /٣٦٧/ج ٣٢ ملحق برسالة رقم ٣٦ من القنصل الامريكي العام في بيروت BERCHOLZ الى السفير باسطنبول LISHMAN بيروت في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٠٥.

(٤) لا تزال تصدر حتى اليوم، وكان يشرف عليها نزار الزين، ابن الشيخ احمد عارف الزين حتى وفاته في تموز ١٩٨١، حيث اصبحت بعهدة فؤاد زيد الزين.

(٥) احمد عارف الزين، ص ١٥٣،

(٦) العرفان، ج ١٥، في ٢٧ تموز ١٩١١، ص ٧٣٥.

التي تشكلت سنة ١٨٤٧ من اعضاء محليين واجانب، وبعد ان استمرت حتى مطلع سنة ١٨٥٢، عقدت خلالها اثنتين وخمسين جلسة، حلّت نفسها خوفاً من السلطات، وكان الهدف من انشائها الاهتمام بالثقافة العلمية[١]. وكانت مكتبتها قد احتوت على ٥٠٠ مجلد[٢]، كما كان اعضاؤها من مختلف المدن السورية، ومن صيدا كان يوسف كتافاكو عضوا، وابراهيم نخلة عضوا مراسلا[٣].

كما قام اليسوعيون في بيروت بانشاء «الجمعية الشرقية» سنة ١٨٥٠ من اجل تحقيق الاهداف العلمية والادبية، وكان وراء انشائها الأب هنري دوبرونيير اليسوعي[٤] وممن دخلها من الصيداويين ايوب ابيلا[٥].

ولم تعرف صيدا الجمعيات العلمية والادبية قبل بداية القرن العشرين[٦] وبالتحديد منذ سنة ١٩٠٨ بعد ان اسقط حكم الاستبداد، واعيد الدستور من جديد وابيح للناس تأسيس الجمعيات والانخراط فيها في كافة الولايات، وقد اقبل الصيداويون على انشاء الجمعيات والانضمام اليها حتى لفت ذلك اهتمام صحف تلك الفترة، فنوهّت به وأسمته بالحركة المباركة الصيداوية[٧].

ففي سنة ١٩٠٨ تألفت في صيدا «الجمعية الوطنية العثمانية» وكانت غايتها انشاء المدارس والملاجىء الخيرية للمحتاجين، وضمّت في عضويتها خمسين شخصا[٨]. كما شكلت في نفس السنة «الجمعية العلمية» للنهوض

---

(١) بطرس البستاني، اعمال الجمعية السورية، ١٨٥٢.

(٢) المقتطف، سنة ٧، ج ٣، سنة ١٨٨٣، ص ٣٨٧.

(٣) بطرس البستاني، اعمال الجمعية السورية، ١٨٥٢.

(٤) جورج انطونيوس، ص ١١٨.

(٥) لبنان، مباحث علمية واجتماعية، ج ٢، ص ٥٧٥.

(٦) كانت جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية التي انشئت في اواسط القرن التاسع عشر، جمعية مدرسية، كما كانت جمعية كوكب الصبح التي انشأتها الطائفة البروتستانتية في صيدا في اواسط القرن التاسع عشر، جمعية دينية.

(٧) مثل المفيد، العدد ١١٣٨، اول كانون الاول ١٩١٢ والاقبال العدد، ٢٧٠، في ٢ ت ٢ ١٩٠٨.

(٨) ملحق الاقبال، العدد ٢٦٢، في ٥ أيلول ١٩٠٨.

بالتعليم ومساعدة الاهالي على تعليم ابنائهم في منطقة صيدا.

وفي السنة نفسها قامت جمعية «الشبان الاحرار»[١] التي كانت لها مقاصد سياسية، اذ عندما ساءت العلاقات بين الدولة العثمانية وامبراطورية النمسا والمجر، ارسل رئيس هذه الجمعية في صيدا، مصطفى محمد الامير، برقية الى احدى الصحف يعلمها بها ان الصيداويين سوف يقاطعون كل البضائع الواردة من النمسا، وسيمنعون تفريغ اي باخرة نمساوية في ميناء صيدا بالقوة[٢]. لكن تلك الجمعية لم تستمر طويلا، ولم تلعب دورا بارزا في حياة الصيداويين.

كما تشكلت في سنة ١٩١٠ شعبة لحزب الاتحاد والترقي في صيدا. افتتحت ناديا تابعا لها. غير ان الالتحاق بها اقتصر على قلة من الصيداويين.

وفي اواخر سنة ١٩١٢ قامت جمعية «نشر العلم» من احمد عارف الزين (صاحب العرفان) وتوفيق البساط (موظف في معية ولاية الشام) واحمد اسماعيل القطب (من التجار) ومحمد علي حشيشو (معلم ثالث في رشدية صيدا) وعبد الغني عبد السلام الساعاتي، واحمد عمر الحلاق[٣].

وجاء في بيانها ان هدفها العمل على ترقية المدارس الابتدائية الاهلية في صيدا، بارسال التلاميذ على نفقتها الى دار المعلمين ليقفوا على احدث الاصول في التربية والتعليم العمليين، ليتولوا، بعد نيلهم الشهادة، امور التربية والتعليم في تلك المدارس.

كما كان من اهدافها ارسال المتفوقين من الطلاب الفقراء الى المدارس العالية، عندما تشتد مالية الجمعية وتتسع مواردها. كما عملت على مساعدة التلاميذ متوسطي الحال على اكمال تحصيلهم العلمي. وعملت على نشر العلم والمعرفة بكل الوسائل التي توفرت لها. وحرمت على اعضائها القيام بأي نشاط سياسي.

---

(١) الاقبال العدد ٢٧٠ في ٢ تشرين الثاني ١٩٠٨.

(٢) لسان الحال، العدد ٥٨٨٨، في ٨ كانون الاول ١٩٠٨.

(٣) المفيد، العدد ١١٣٨، أول كانون الاول ١٩١٢، واضاف احمد عارف الزين، ص ١٢٣، اسم محمد سعيد ابو ظهر كواحد من الاعضاء.

وكانت عضويتها مفتوحة لكل عثماني بلغ العشرين من عمره واتصف بالخلق الحميد والسلوك الجيد، وكان رسم الدخول ريالا مجيديا واحدا، والاشتراك الشهري ثلاثة قروش. وشدّدت على اعضائها بالطرد اذا ما تدخلوا بالسياسة وانحرفوا عن مبادىء الجمعية[1].

وقد وصل عدد اعضائها الى الخمسين، وانتخبت هيئتها الادارية من احمد عارف الزين رئيسا، ومحمد علي حشيشو كاتبا، واحمد اسماعيل القطب امين صندوق. وقد مثل اعضاؤها عدة مسرحيات حتى تمكنوا من جمع اربعين الف ليرة لتحقيق اهداف الجمعية[2].

---

(١) المفيد، العدد، ١١٣٨، في أول كانون الأول ١٩١٢.

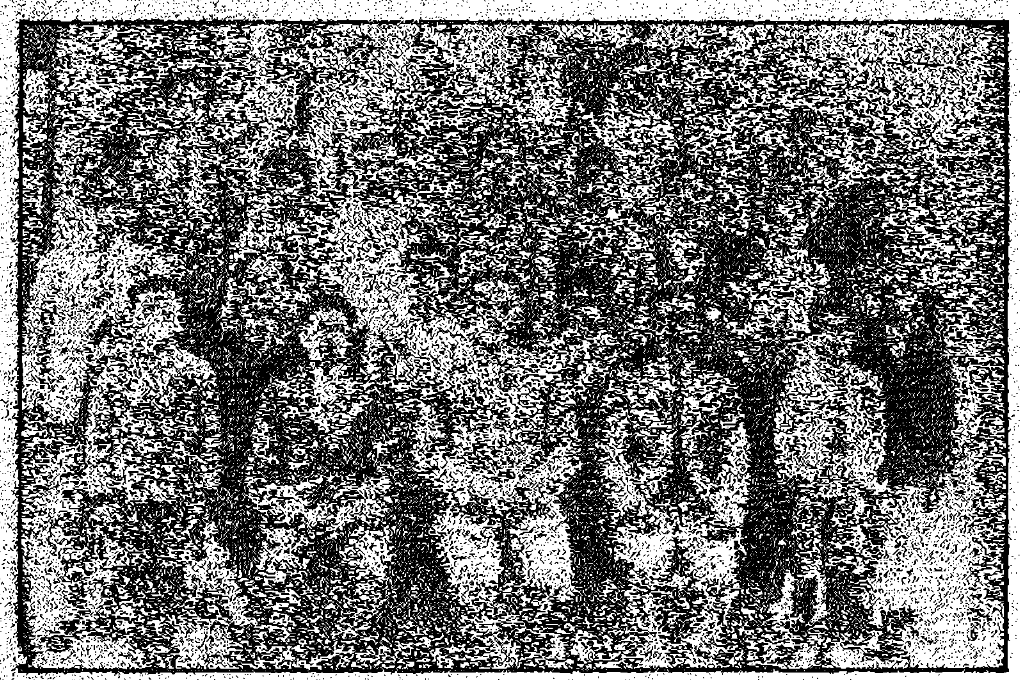
(٢) احمد عارف الزين، ص ١٢٣.



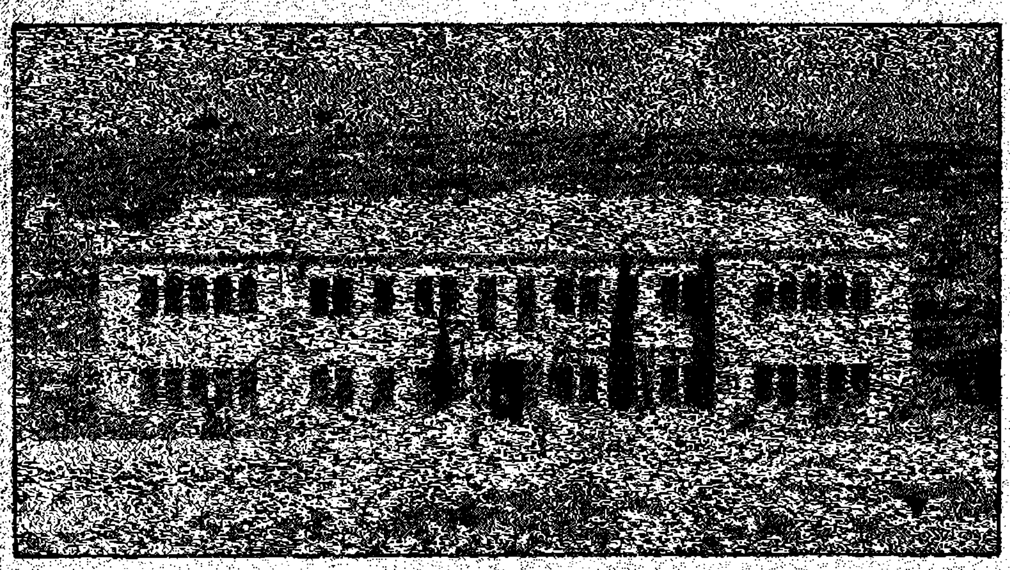
بعض مؤسسي جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في صيدا: نجم الصلح - ناصيف الاسعد
رضا الصلح - منيب الصلح - حسين الجوهري.



قسم من بناء مدرسة المقاصد الخيرية الاسلامية في صيدا



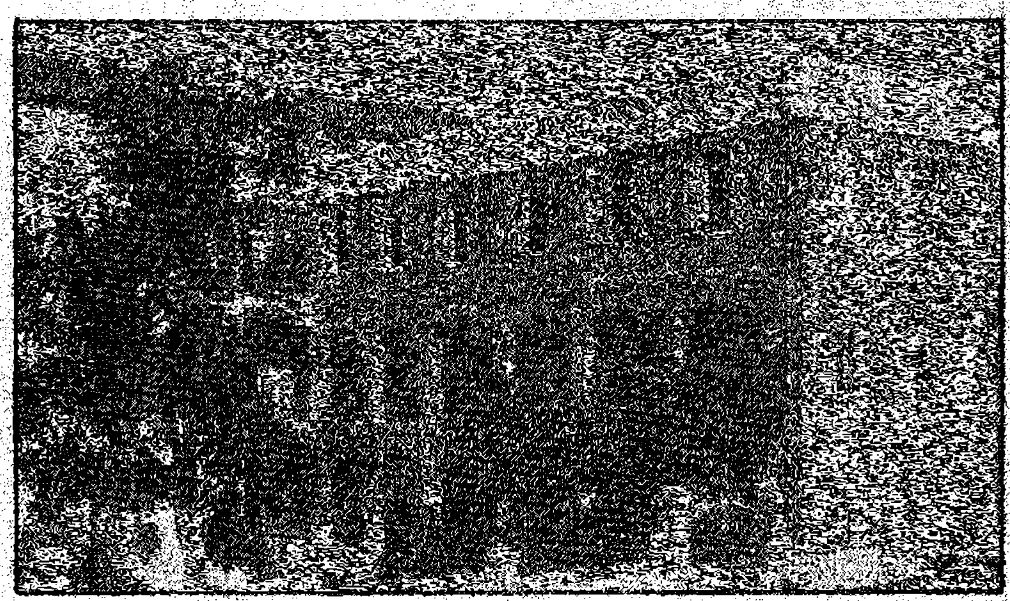
طلاب واساتذة من مدرسة المقاصد للصبيان في الربع الاول من القرن العشرين.



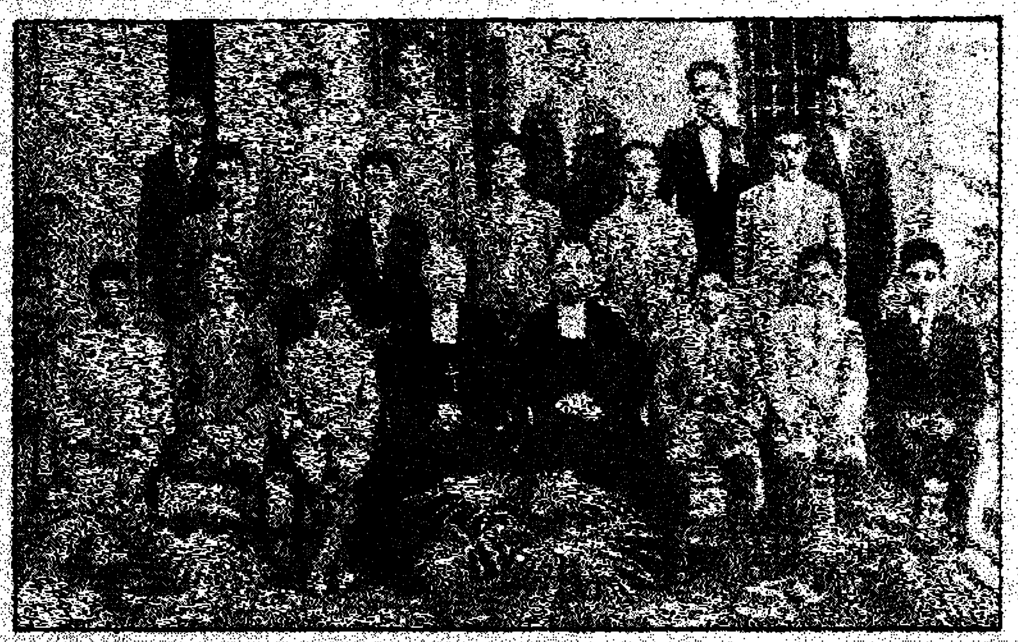
مدرسة الفنون الانجيلية للبنات مطلع القرن العشرين.



خريجو مدرسة الفنون الانجيلية للصبيان (١٩٠٦).



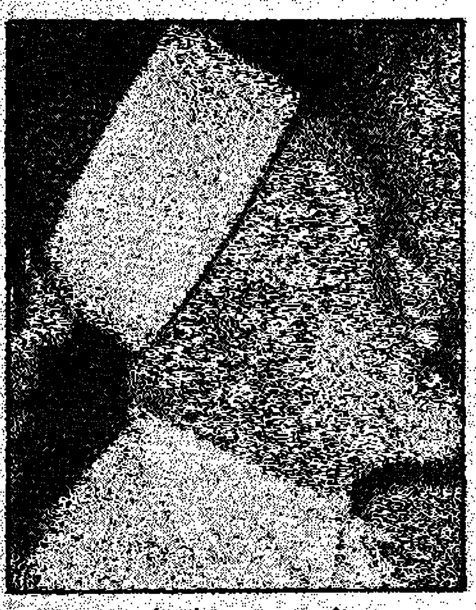
مدرسة القديس لويس (الفرير) في محلة البوابة الفوقا في صيدا.



طلاب واساتذة من مدرسة القديس لويس في صيدا الربع الاول من القرن العشرين.



صبحي اباظة
معلم اللغة التركية ومؤلف.



الشيخ احمد عارف الزين
مؤسس «العرفان» وعالم.

الفصل العاشر

السكان

أ- التطور السكاني:

ظلّت صيدا خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بلدة صغيرة تعدّ بضعة آلاف من السكان، وحتى الحرب العالمية الاولى ظلّت تأتي بالمرتبة الثالثة بعد بيروت وطرابلس[1].

فحوالي منتصف القرن التاسع عشر تراوحت تقديرات سكان صيدا بين سبعة الى تسعة آلاف[2] وفي سنة ١٨٦٠ تأرجح العدد حسب المصادر المختلفة من ستة الى تسعة آلاف ونيف[3]. كما ذكر تقرير قنصلي لسنة ١٨٧٢ ان عددهم بلغ عشرة آلاف[4]. وفي تقرير اخر وصل العدد الى اثني عشر الفا سنة ١٨٨٧[5]، غير ان مصدرا معاصرا آخر لم يجعل عدد السكان يتجاوز عشرة

---

(١) ذكر مصدر معاصر ان سكان صيدا عند نشوب الحرب العالمية الاولى كانوا ٢٥ الفا، وبيروت ١٣٠ ألفا وطرابلس ٤٠ ألفا، وبغضّ النظر عن الرقم المبالغ به كثيرا بالنسبة لسكان صيدا، فانه يوضح لنا مرتبتها بالنسبة لبيروت وطرابلس من حيث عدد السكان. راجع اوغست اديب باشا: لبنان بعد الحرب، تعريب الشيخ فريد حبيش، مصر، ١٩١٩، ص ١٣.

(٢) ذكر علي الحسني، ص ١٩٨و١٩٩، ان سكان صيدا لسنة ١٨٤٦ كانوا تسعة آلاف بينما ذكر عبدالكريم غرايبة، ص ٨٨ انهم كانوا سبعة آلاف، في حين ان احمد عارف الزين، ص ٥٤، قال ان عدد الذكور فقط لتلك السنة كان ٤٢٥٠ شخصا.

(٣) ذكر غرايبة ان عددهم تناقص الى سبعة آلاف، بينما ورد في تقرير قنصلي ان العدد كان ٩٣٧٠ شخصاً. راجع: مكتب السجلات العامة: ف ٦٥٩/١٩٥، تقرير قنصل بريطانيا العام في بيروت دفرين DUFFERIN في ٣٠ نيسان ١٨٦١ للسفير في اسطنبول.

(٤) القنصلية الاميركية ت /٣٦٧/ج ١١، ص ٢١٧، تقرير القنصل الاميركي العام في بيروت لسنة ١٨٧٢

(٥) القنصلية الاميركية ت /٣٦٧/ ج ١٧ تقرير سري للقنصل الاميركي في بيروت في ٢٠ أذار ١٨٨٧ عن آثار صيدا.

آلاف نسمة بعد ذلك بثلاث سنوات[1].

وفي سنة ١٨٩٤ ذكرت حولية ولاية بيروت الرسمية ان عددهم ناهز عشرة آلاف نسمة[2]. ولذا فان تقرير القنصل البريطاني قد بالغ كثيرا عندما ذكر ان عددهم سنة ١٨٩٦ وصل الى خمسة عشر ألفا[3]، لانه ورد في تقديرات سنة ١٩٠١ ان عدد سكان صيدا لا يتجاوز عشرة آلاف نسمة[4] وفي سنة ١٩٠٢ قدر عددهم بحدود ١٥ ألفا[5] لكن تقديرات السنة ١٩٠٣ لم تتجاوز رقم ١٢ الفا[6] وفي سنة ١٩٠٨ وصل العدد الى ١٣١٨٤ شخصا، حسب تقديرات دائرة النفوس آنذاك، مع استثناء الاجانب والملتحقين بجنسيات اجنبية، مما يجعل العدد يكاد يناهز اربعة عشر الفا[7]، وفي مطلع الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) تجاوز عددهم اربعة عشر الفا[8] وظل كذلك حتى سنة ١٩١٦ اذ وصل آنذاك الى ١٤١٢٧ شخصا[9]، وبعد ذلك اخذ بالتناقص بسبب احداث الحرب، بحيث ان العدد لم يتجاوز تسعة آلاف بعد الحرب العالمية الاولى مباشرة[10].

من الارقام السابقة يمكننا استخلاص النتائج التالية:

اولا- ان ارقام السكان تقريبية حتى سنة ١٩٠٨ عندما بدأت تظهر

---

(١) فضل الله فارس ابي حلقة، ص ١٢٨.

(٢) حولية ولاية بيروت لسنة ١٣١١ - ١٣١٢ هـ، ص ٣٩٤.

(٣) مكتب السجلات العامة ف.و٤٨٣٤/٧٨ تقرير عام عن سوريا وفلسطين لسنة ١٨٩٦ ارسله القنصل البريطاني العام في بيروت DRUMMOND HAY ملحقا برسالته السرية رقم ١٦ في ١٠ أيار ١٨٩٧ للسفير باسطنبول.

(٤) النشرة الاسبوعية، مجلد ٣٦، العدد ١٨٦٠، في ١٩ أيلول ١٩٠١، ص ٣١٣.

(٥) الاقبال، العدد ٢ في ٢٤ نيسان ١٩٠٢.

(٦) WILLIAM ELEROY CURTIS: TODAY IN SYRIA and Pelestine, 1903, p. 188

(٧) احمد عارف الزين، ص ١٥٤.

(٨) العرفان: مجلد ٨، سنة ١٩٢٢، ص ٥.

(٩) - التميمي وبهجت، ص ١٥٧.

(١٠) - العرفان: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

احصاءات دائرة النفوس في الولاية، وحتى هذه اعوزتها الدقة في احيان كثيرة.

ثانيا - ان الفرق الكبير في تقدير عدد السكان في بعض السنوات، راجع الى تعدد المصادر من جهة والى اختلاف المقاصد السياسية والاقتصادية في تقليل شأن عدد السكان او المبالغة به، من جهة أخرى.

ثالثا - ان اعتماد مصدر واحد لتتبع تطور سكان صيدا خلال الفترة التي نبحثها، او معظمها، كان امرا غير ممكن، لعدم توفر ذلك المصدر، سواء كان عثمانيا او اجنبيا.

رابعا - ان الارقام السابقة، على رغم عدم دقتها احيانا، او تضاربها احيانا اخرى، رسمت لنا، بصورة اجمالية، خط تطور عدد السكان، حيث نفهم منه انه كان تطورا طبيعيا، لم يعرف هبوطا حادا (بسبب القحط والمجاعة او الامراض الوبائية) او تصاعدا فجائيا (بسبب النزوح الى صيدا) حتى السنوات الاولى من الحرب العالمية الاولى. ولقد كانت الزيادة في عدد السكان طبيعية في الحدود المعروفة في علم الديموغرافيا اذ كانت بحدود ٢٣,٥ بالالف فقد ذكر مؤلفا كتاب ولاية بيروت ان سكان صيدا ازدادوا في اواخر العهد العثماني ٣٥٦٦ شخصا خلال ست سنوات (من ١٣٢٥ - ١٣٣١) هـ. أي بمعدل ٥٩٤ شخصا في السنة الواحدة[١]، وكان عدد الذكور اكثر قليلا من عدد الاناث.

ب- التوزيع الطائفي:

ضمت صيدا سكاناً من جميع الطوائف، اذ كان فيها مسلمون ومسيحيون ويهود. وبشكل عام فقد شكل المسلمون ثلثي سكانها، بينما تألف الثلث الباقي من غير المسلمين من المسيحيين واليهود.

وفيما يلي جدول بتوزيع السكان المسلمين وغير المسلمين لبعض السنوات، خلال الفترة من اواسط القرن التاسع عشر وحتى اوائل الحرب العالمية الاولى:

---

(١) التميمي وبهجت، ص ١٥٦.

السنة	السكان المسلمون	السكان غير المسلمين
١٨٦١ [١]	٦٩٥٠	٢٤٠٠
١٨٦٨ [٢]	٧٠٠٠	٢٠٠٠
١٨٩٣ - ١٨٩٤ [٣]	٨٢٨٧	٢٤٤٨
١٩٠٨ [٤]	١٠٥٦٢	٢٦٢٣
١٩١٤ - ١٩١٥ [٥]	١١٣٩٨	٢٧٦٩

اما تفصيل التوزيع حسب الطوائف للسنة ١٩١٤ - ١٩١٥ مثلا فقد كان كما يلي=

المسلمون (كثرة من السُّنّة وقلّة من الشيعة) ١١٣٩٨ شخصا

المسيحيون (بمن فيهم ٤٧ من الاجانب المسيحيين) ١٨٨١ شخصاً

توزعوا كما يلي:

٩٦٣ من الكاثوليك — ٧٣ من البروتستانت

٦٥٠ من الموارنة — ١٧ من اللاتين

١٣١ من الارثوذكس — ٤٧ مسيحيا اجنبياً (من طوائف مختلفة)

كما كان عدد اليهود ٨٨٨ شخصا.

وبين السكان المسلمين ظل الشيعة قلة، وجاء معظمهم من منطقة جبل عامل، بينما تشكّل السنّة غالبية السكان المسلمين، والعائلات السنية في صيدا قديمة العهد، يرجع معظمها الى العهد المملوكي، خصوصا في فترة القرن الرابع عشر حيث اخذ السنة يتمركزون بكثافة في مدن بيروت وطرابلس وصيدا، وبرزت من بينهم خلال القرن التاسع عشر، عائلات عدت تسلمت مناصب

---

(١) مكتب السجلات العامة ف.و١٩٥/٦٥٩ رسالة دفرين وكالينبوي CALENBOYE, DUFFERIN في ٣٠ نيسان ١٨٦١ الى السفير البريطاني في اسطنبول.

(٢) A hand book for travellers, op. cit., p. 376

(٣) حولية ولاية بيروت لسنة ١٣١١ - ١٣١٢ هـ، ص ٣٩٤.

(٤) احمد عارف الزين، ص ١٥٤.

(٥) التميمي وبهجت، ص ١٥٦ - ١٥٧.

حكومية بارزة، او احتلت مواقع اقتصادية مهمة مثل عائلات بيهم والداعوق والمجذوب والصلح[1]. كما جاءت عائلات سنية عديدة من المغرب، مثل حمود والمجذوب والمغربي والبزري.

اما غير المسلمين فقد كان معظمهم من المسيحيين (حوالي الثلثين)، وقلة من اليهود. وشكلت طائفة الروم الكاثوليك اعلى نسبة بين المسيحيين في صيدا، وتلتها طائفة الموارنة، فالروم الارثوذكس، ثم الطوائف الاخرى من لاتين وغيرهم. اما البروتستانت فكانوا آخر الطوائف المسيحية التي استقرت في صيدا، بسبب تأخر ظهور هذه الطائفة في بلاد الشام، حتى مجيء المرسلين الاميركيين والانجليز اليها في اوائل القرن التاسع عشر. واول مرة ورد ذكر البروتستانت في صيدا كان في حولية الدولة العثمانية لسنة ١٨٧٣، حيث جاء فيها ان عدد المنازل التي يقطنها بروتستانت صيداويون هي ستة[2]. وفي سنة ١٩١٥ كان عددهم قد وصل الى ٧٣ شخصا من سكان صيدا[3].

وفي احصاء لسنة ١٨٦١ ورد ان عدد الروم الكاثوليك في صيدا كان ١٨٠٠ والموارنة حوالي الالف، والروم الارثوذكس نحو مائتين[4]. وفي احصاء لسنة ١٩٠٣ ان الروم الكاثوليك صاروا ٢٥٠٠ والموارنة كذلك ٢٥٠٠، بينما بلغ عدد البروتستانت ٣٠٠ شخص[5] اما في تقديرات سنة ١٩١٥ - ١٩١٦ فقد ورد فيها ان عدد الروم الكاثوليك كان ٩٦٣ شخصا، والموارنة ٦٥٠ وبقية المسيحيين ٢٢١ شخصا فقط[6].

ويرجع اصل كثير من عائلات صيدا المسيحية الى طرابلس وعكار

---

(١) وجيه كوثراني: الاتجاهات الاجتماعية- السياسية في جبل لبنان والشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، بيروت ١٩٧٢، ص ٣٢.

(٢) حولية الدولة العثمانية لسنة ١٢٩٠ (١٨٧٣).

(٣) التميمي وبهجت، ص ١٥٧.

(٤) اوغست أديب باشا: ص ١٢٨.

(٥) WILLIAM ELEROY CURTIS, OP. CIT., P. 188

(٦) التميمي وبهجت: المصدر السابق: الصفحة نفسها. وان تراجع السكان خلال تلك الفترة بسبب احداث الحرب، لم يقتصر على المسيحيين وحدهم بل شمل كافة الطوائف.

وبعلبك، ومناطق اخرى من شمال لبنان. كان الامير فخر الدين المعني الثاني قد استقدمها من تلك المناطق الى صيدا للاستفادة من خبرة افرادها في الحرف الصناعية وفي الزراعة، عندما جعل صيدا مركزا لحكمه. وعند مجيء هذه العائلات الى صيدا اقامت في جهة منعزلة منها عرفت فيا بعد بحارة النصارى. اما المزارعون منهم فقد اقاموا في محل مرتفع في ضواحيها، يضاهي قبة النصر في طرابلس لذلك عرفت فيا بعد بالقبة او حارة القبة[1].

وفي القرن الثامن عشر استطاع المطران افتيموس الصيفي، مطران الروم الكاثوليك (١٦٨٢- ١٧٢٣) ان يحصل على اذن من السلطات الشرعية المحلية، بأن يكتب الى من اراد من النصارى خارج صيدا يدعوهم اليها للاقامة والعمل فيها، وبحضور وجهاء الطائفة في صيدا استكتب المطران القاضي الشرعي عهدا بذلك ليكون حجة بيده واشهد الحضور على ما فيه[2].

وبموجب دعوة المطران تلك، قدمت الى صيدا عدة عائلات مسيحية من طرابلس وضواحيها، ومن اميون ودمشق للاقامة فيها[3].

اما اليهود فقد شكلوا طيلة القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، جالية صغيرة في صيدا، ظل عددها يزداد باستمرار. اذ بينا كان عددهم ٢٥٠ شخصا فقط حوالي منتصف القرن التاسع عشر[4] تضاعف هذا العدد سنة ١٨٦٨ فبلغ ٥٠٠ شخص[5].

اما في السنة ١٨٩٣- ١٨٩٤ فقد وصل عددهم الى ٦٠٤ اشخاص[6] وفي

---

(١) الرسالة المخلصية، مجلد ١، ج ١، كانون الثاني ١٩٣٤، ص ٣٨و٣٩ ولما كثر عدد الروم في صيدا طلبوا من الامير (فخر الدين) التوسط لدى بطريركهم بواكيم زيادة ليقيم لهم مطرانا اسوة بطرابلس، كما جرت العادة سابقا.

(٢) الرسالة المخلصية، المجلد ٢، ج ١- ٢ كانون الثاني ١٩٣٥، ص ٢٢.

(٣) جاء جرجس مشاقة من طرابلس، ووالد الخوري حنا من اميون وآل صاصي ودبانة ونقاش وخلاط وزكا من دمشق. راجع الرسالة المخلصية: المرجع السابق.

(٤) احمد عارف الزين: ص ٥٤.

(٥) JOHN MURRAY, OP. CIT., P. 376.

(٦) حولية ولاية بيروت ١٣١١- ١٣١٢ هـ. ص ٤٦٥.

سنة ١٩٠٨ كانوا ٨١٩ شخصا[1]. وبعد سنة ١٩١٤ قارب عددهم ٨٨٨ شخصا[2].

ولما كان اليهود قد اقاموا في صيدا منذ قرون طويلة، فقد استطاعوا الاندماج التدريجي في المجتمع الصيداوي، وشكلوا جالية مستقرة فيها، ونما عددهم بشكل طبيعي دون حدوث ما يعوق ذلك، من عوامل طائفية او سياسية، اذ ان المصادر المعاصرة لم تشر الى حدوث أي منها ضد اليهود باعتبارهم مجموعة اتنية صغيرة.

اما الاجانب فقد ظل عددهم في صيدا ضئيلا حتى نهاية العهد العثماني. وكان معظمهم من الاميركيين والبريطانيين والفرنسيين، ثم من الجنسيات الاوروبية المختلفة. والقسم الاكبر منهم كان يعمل ضمن الإرساليات التبشيرية، في الحقل الكنسي والتربوي والخيري، او في السلك القنصلي. وبينما كان عدد الامريكيين في صيدا سنة ١٨٦٣ نحو ١٣ شخصا[3]، فان عدد البريطانيين سنة ١٨٩٠ وصل الى ٧٠ شخصا، كان من ضمنهم عدد كبير من سكان البلاد المتمتعين بالجنسية البريطانية[4].

ج- موقف الادارة العثمانية من غير المسلمين:

تألف سكان الدولة العثمانية من مسلمين وغير مسلمين. اما المسلمون من رعايا الدولة العثمانية فكانوا يسمون «تبعة» وتسري عليهم قوانين الدولة ضمن احكام الشريعة الاسلامية.

اما غير المسلمين من المسيحيين واليهود، فكانوا اما من العثمانيين، وفي هذه الحال يدعون «رعيَّة» ويخضعون لنظام «الملّة» أي نظام الطائفة التي ينتسبون اليها. او من الاوروبيين الأجانب الذين اعتبروا «مستأمنين» أي

---

(١) احمد عارف الزين، ص ١٥٤.

(٢) النميمي وبهجت، ص ١٥٧.

(٣) القنصلية الاميركية، ت ٣٦٧ ج ٤: تقرير عام عن سوريا وفلسطين سنة ١٨٦٣.

(٤) مكتب السجلات العامة ف.و١٩٥/١٧٢٣ رسالة الاشقاء ابيلا لوزير الخارجية البريطاني صيدا ٢٢ نيسان ١٨٩٠.

الذين طلبوا الأمان فمنحوه، كما تمتعوا بنظام الامتيازات الاجنبية الذي اضحى، في فترة عجز الدولة العثمانية، سيفا مصلتا تهدد به الدول الاوروبية الدولة العثمانية كلما تطلبت مصالحها ذلك.

ونظام المِلّة منح قدرا كبيرا من الاستقلال الديني والثقافي والاجتماعي لكل طائفة تمارسه باشراف رؤسائها الروحيين. وكانت اهم الملل ملة الروم التي شملت جميع الروم الارثوذكس من رعايا السلطان، ثم تأتي بعدها الملة الارمنية والملة اليهودية[1]. وقد بلغ من سلطان بعض البطريركيات على ابناء طائفتها انها كانت اشبه «بدولة داخل الدولة»[2].

لقد عاملت الدولة العثمانية رعاياها من غير المسلمين معاملة جمعت التسامح ونقيضه، والمساواة وعكسها، فهي اعفتهم من الخدمة العسكرية وأخذت مقابلها البدل العسكري النقدي، وهي منحتهم امتيازا جمركيا اعفت بموجبه كل اديرتهم وكنائسهم ومدارسهم ومؤسساتهم الخيرية، وكذلك مستشفياتهم ولوازم الرهبان الشخصية من كافة الرسوم الجمركية[3].

كما فرضت، منذ قانون تشكيل الولايات سنة ١٨٦٤، اشتراكهم في مجالس دعاوى الاقضية بعضو او اكثر، وفي مجالس تمييز الألوية بثلاثة اعضاء، وفي ديوان تمييز الولاية بثلاثة اعضاء ايضا[4].

ومع ان الخط الهمايوني الصادر سنة ١٨٥٦ قد ألغى «رسمياً» أيّ تمييز بين عثماني وآخر بسبب طائفته او مذهبه، فقد ظل نظام الملة معمولا به طيلة القرن التاسع عشر.

لكن من ناحية اخرى كانت الدولة تعامل رعاياها من غير المسلمين معاملة مواطنين من الدرجة الثانية، فهي لم تكن تعترف بشهادة غير المسلم ضد المسلم اما محاكمها. كما كانت تفرض على غير المسلمين ألاّ يشيدوا بيوتا اعلى من

---

(١) زين نور الدين زين: نشوء القومية العربية، ص ٣٩.
(٢) ساطع الحصري، ص ٨٩.
(٣) الدستور، ج ٢، ص ٥٤٣- ٥٥٠.
(٤) الدستور، ج ١، ص ٣٨٤- ٣٩٠.

بيوت جيرانهم المسلمين، ولا شك ان هذه الامور وامثالها احدثت عدم استقرار في التعامل بين السكان وافرزت نتائج سيئة فيا بينهم[١].

وكان المسيحيون العثمانيون يحسون بالغبن في كثير من الاحيان، ومن هنا تطلع بعضهم الى عون الدول الاوروبية وحمايتها لهم.

اما الاجانب فقد تمتعوا بنوعين من الامتيازات: الاول الذي منح للتجار الاجانب على الاراضي العثمانية. والثاني الامتيازات القنصلية التي اعطيت للقناصل الاجانب بموجب القوانين الدولية وتطبيقا للمعاملة بالمثل.

وكان الهدف من الامتيازات التجارية تشجيع التجار الاوروبيين على التعامل مع الدولة العثمانية والاقامة فيها، واستثمار رؤوس الاموال فيها[٢]، كما كانت الامتيازات القنصلية تطبيقا للقوانين الدولية التي تمنح ممثلي الدول الاجنبية حصانة وامتيازات تمكنهم من اداء مهماتهم في توثيق العلاقات بين الدولة التي يمثلونها والدولة التي يقيمون على ارضها، ورعاية مصالح رعاياهم وتأمين حقوقهم.

ولم تكن الامتيازات التجارية بدعة ابتدعها العثمانيون، فقد كانت معروفة قبلهم، وجرى العمل بها في اكثر من بلد، وفي فترات مختلفة، كما انها لم تشكل خطرا على الدولة العثمانية، يوم كانت هذه الدولة مرهوبة الجانب، مسموعة الكلمة. لكن خطرها اخذ يظهر منذ القرن الثامن عشر، وازداد في القرن التاسع عشر بازدياد ضعف الدولة العثمانية، وبروز عجزها عن دعم سياستها بالقوة العسكرية، مما ادى الى استغلال التجار الأجانب لتلك الامتيازات بحيث اصبحت نقمة على أهل البلاد ولم تستطع الدولة العثمانية الخلاص من شرور تلك الامتيازات الا بقيام الحرب العالمية الاولى حيث ألغتها دفعة واحدة[٣].

---

(١) ساطع الحصري: المرجع السابق، ص ٨٩.

(٢) للمعلومات الاضافية عن تلك الامتيازات راجع: الامتيازات الاجنبية في الممالك العثمانية، المقتطف، مجلد ٤٥، ج ٤، تشرين الاول ١٩٠٤، ص ٤٥٧- ٤٦٣.

(٣) فصلنا تلك الامتيازات ومخالفات بعض التجار الاوروبيين للقوانين العثمانية في الفصل السادس وقد انفقت البلدية ١٧١ قرشا و١٠ بارات على احتفال صيدا بتلك المناسبة،بلدية صيدا سنة ١٣٣٠ مالية.

فقد كانت الرسوم الجمركية التي يؤدونها على بضائعهم ٣٪ بينما كان التجار العثمانيون يؤدون رسوما تصل الى ٨٪، وفي كثير من الاحيان تتجاوزها، كما كانوا لا يمثلون امام المحاكم العثمانية الا بحضور قناصلهم، وحتى جلبهم للمحكمة لم يكن يتم مباشرة بل بواسطة قنصلهم[١]. وبالتالي كانوا يخضعون، بشكل عام لقوانين البلاد التي يحملون جنسيتها، رغم وجودهم على الاراضي العثمانية واقامتهم فيها[٢].

هذا بالاضافة الى ما كان يقوم به اولئك القناصل، احيانا، من دسائس ومنازعات من اجل تثبيت نفوذ دولهم، او لاضعاف سلطة الدولة الشرعية على رعاياها. فمثلا عندما مر القنصل البريطاني العام في بيروت بمدينة النبطية، زار كنيسة الروم الكاثوليك فيها، بناء على إلحاح الخوري وحضر قداس الاحد، ولقد أثار ذلك العمل غضب القنصل الفرنسي في صيدا، فاعلم رؤساءه بذلك، فتم طرد الخوري من مركزه[٣] لانه استقبل قنصلا اجنبيا براسم لا تليق الا بالقنصل الفرنسي، وقد أدّت المظاهرات التي قام بها المسيحيون في كل من النبطية وصيدا الى تدخل بطريرك دمشق لاعادته لمنصبه[٤].

وكانت الدول الاجنبية التي تربطها علاقات سياسية بالدولة العثمانية تقيم الى جانب سفاراتها في اسطنبول، قنصليات عامة «General Consulate» وقنصليات، ونيابات قنصليات «Vice - Consulate» في المدن الرئيسية أو الموانىء المهمة.

وكان قد صدر قانون سنة ١٢٨٠ هـ (١٨٦٣)، ينظم تعيين القناصل الأجانب، ويحدد مهماتهم، وقد سمحت السلطات، بموجب هذا القانون للقنصل

---

(١) مكتب السجلات العامة ف.و١٣٦٨/٢٩٥ رسالة متصرف بيروت الى القنصل البريطاني العام في بيروت، ملحقة برسالة القنصل الى السفير في اسطنبول رقم ٢٦ في ٦ ايار ١٨٨١.

(٢) EDWIN PEARS, OP CIT, P. 334

(٣) مكتب السجلات العامة ف.و١٩٣٧/١٩٥ رسالة القنصل العام للسفير رقم ٨١ في ٢١ كانون اول ١٨٩٦.

(٤) مكتب السجلات العامة ف.و١٩٨٠/١٩٥ رسالة القنصل العام DRUMMOND HAY للسفير رقم ١١ في ١٠ شباط ١٨٩٧.

العام استخدام اربعة مترجمين (ترجمان)، واربعة مرافقين (قوّاس) كحد اقصى. اما القنصليات الفرعية فتستخدم ثلاثة مترجمين، وثلاثة مرافقين، اما نيابات القنصليات فلا يتجاوز عدد موظفيها مترجمين اثنين، وقواسين اثنين ايضا، ومنح اولئك الموظفون الحماية القنصلية، على الا تسرى الى اقاربهم، وتزول عند تركهم العمل بالقنصلية[1].

كما اصدرت الدولة في سنة ١٨٦٩ قانونا يحدد كيفية اعفاء اغراض وبضائع الاستهلاك الشخصي للقنصل من الرسوم الجمركية، شرط ألا يكون عاملا بالتجارة، وكانت البضائع المعافاة بحدود خمسة عشر الف قرش سنويا لوكيل القنصل[2].

وكان تعيين المترجمين والقواصين يتم بعد الحصول على «براءة» التعيين من السلطات العثمانية، فمثلاً لما اختار القنصل البريطاني العام في بيروت، حبيب ابيلا، لنيابة القنصلية في صيدا، ارسل الى السفير باسطنبول، يطلب منه الحصول من السلطات على براءة التعيين[3].

وعند استقالة انيبال ابيلا من نيابة قنصلية صيدا، للتفرغ للتجارة في يافا، عينت بريطانيا يوسف ابيلا بدلا منه، سنة ١٩٠٤[4]، وقد ظل ينتظر براءة التعيين من السلطات العثمانية حتى تسلمها اواخر ١٩٠٥[5].

وفي اواخر القرن التاسع عشر، كان في صيدا، ست عشرة نيابة قنصلية[6]

---

(١) من نظام الادارة الخارجية المتعلق بتنظيم قنصليات الدول الاجنبية الدستور ج ١، ص ٥٢٧.

(٢) نظام معافية الاشياء التي ترد الى القناصل ووكلائهم الدستور ج ٢، ص ٥٥١ - ٥٥٣.

(٣) مكتب السجلات العامة ف. و١٩٥/١٠٢٧ رسالة ELDRIDGE للسفير EARL GRANVILL LARRING برقم ١٨ في ٢٠ شباط ١٨٧٣.

(٤) مكتب السجلات العامة ف.و ٥٣٤٨/٧٨ رسالة DRUMMOND HAY الى السفير LANSDAWNE رقم ١٧، بيروت في ٦ تموز ١٩٠٤.

(٥) مكتب السجلات العامة ف و٥٤١٥/٧٨ رسالة وزير الخارجية البريطانية إلى القنصل العام في بيروت برقم ٢٤، في ١٨ كانون أول ١٩٠٥.

(٦) كانت جميعها بدرجة نيابة قنصلية، ما عدا ممثلية ايران فقد كانت قنصلية.

تمثل دولا مختلفة اوروبية وامريكية وآسيوية وغيرها[1].

وكانت القنصلية الفرنسية اقدم مثيلاتها في صيدا، اذ يعود تأسيسها الى القرن السادس عشر، وكان القنصل الفرنسي، منذ ايام فخر الدين المعني الثاني، يقيم في خان الافرنج داخل صيدا القديمة، حيث كانت تملكه الدولة الفرنسية.

وكان القناصل جميعهم من الفرنسيين، وكان جان دوريكللو قد تولى ادارتها فترة طويلة (١٨٧٣ - ١٩٠٩) ثم حل محله جان لابيار[2].

اما القنصلية البريطانية فقد انشئت سنة ١٨٣٣، ومنذ انشائها، وحتى اغلاقها عند نشوب الحرب العالمية الاولى، كانت في عهدة افراد من عائلة ابيلا[3] واتبع الانجليز سياسة اكثر انفتاحا من زملائهم الفرنسيين وغيرهم، فاستخدموا في قنصليتهم في صيدا موظفين من مختلف الطوائف[4].

وبعد وفاة القنصل حبيب ابيلا سنة ١٨٨٣، اغلقت بريطانيا قنصليتها في صيدا حتى سنة ١٨٩١، عندما اعادت فتحها بتوصية من قنصلها العام في بيروت الدريدج وعينت شبلي ابيلا قنصل فيها[5]. وكان افراد من عائلة ابيلا قد بعثوا الى السلطات البريطانية رسالة يوضحون فيها فائدة وجود قنصلية لبريطانيا في صيدا، حيث المصالح التجارية البريطانية في ازدياد، وحيث

---

(١) كانت تتبع دول: فرنسا- بريطانيا- الولايات المتحدة- روسيا- ايطاليا- المانيا- النمسا- اسبانيا- البرتغال- هولندا- بلجيكا- الدانمرك- السويد والنروج- اليونان- ايران- نيوزيلندا.

(٢) عمل ترجمانا فيها بشارة رزقالله وحنا لطوف منذ سنة ١٨٧٣، وفي سنة ١٨٨٢ حل روفائيل دبانة بدل لطوف.

(٣) شغل نيابة القنصلية يوسف ابيلا (١٨٣٣ - ١٨٤٤) ثم ابنه يعقوب (١٨٤٤ - ١٨٧٣) ثم حبيب (١٨٧٣ - ١٨٨٣) حيث اغلقت بعد وفاته، وبعد افتتاحها مجددا عين فيها شبلي ابيلا (١٨٩١ - ١٩٠١) ثم انيبال (١٩٠١ - ١٩٠٤) ثم يوسف (١٩٠٤ - ١٩١١) ثم فرديناند.

(٤) في سنة ١٨٧٣ عمل فيها عبد الحليم لطفي ويوسف توما ترجمانين. وفي سنة ١٨٨١ عين خليل البساط (بدل لطفي). كما عمل ترجمانا فيها ايضا الياس حوا ثم يوسف توما عبيد وغيرهما.

(٥) مكتب السجلات العامة ف.و ٤٢٨٥/١٩٥، رسالة القنصل العام في بيروت للسفير في اسطنبول، بيروت في سنة ١٨٩٠.

اخذت السفن البريطانية تؤم ميناء صيدا اكثر من السابق، بالاضافة الى وجود سبعين من الرعايا البريطانيين بحاجة الى خدمات قنصلية مستمرة[١].

اما القنصلية الاميركية فمع انها انشئت في وقت مبكر (حوالي سنة ١٨٣٢) الا ان الحكومة الاميركية لم تكن توليها الاهتمام اللازم، ويرجع ذلك الى السياسة الاميركية في عدم الانغماس في علاقات وطيدة، او متشعبة في الشرق، فهي كثيرا ما كانت تطلب من القناصل الانجليز رعاية المصالح الاميركية في المدن التي لا توجد بها قنصليات اميركية، وكان الرعايا الاميركيون يلجأون الى اقرب قنصل انجليزي، في حالة عدم وجود قنصل امريكي، لحل مشاكلهم او بسط الحماية عليهم[٢] بل ان القناصل الامريكيين كانوا اذا ما ذهبوا الى بلادهم في اجازة، او لأي سبب آخر، طلبوا، برسائل رسمية، ان يقوم القناصل البريطانيون بمهامهم[٣].

بعد عشرين عاما من فتح القنصلية الاميركية في صيدا، اغلقتها الحكومة الامريكية سنة ١٨٥٣[٤]، ثم اعادت فتحها في الستينات على الارجح، ثم اعادت غلقها لفترة قصيرة سنة ١٨٨٩[٥]. وكان القناصل فيها جميعهم من الصيداويين ومن عائلة ابيلا بشكل خاص. كما استخدمت موظفين، تراجمة وقواصين، من طوائف مختلفة[٦].

ومما يلاحظ ان عائلات صيداوية عديدة قد توارثت مناصب القنصليات

---

(١) مكتب السجلات العامة ف. و١٩٥/١٧٢٣ رسالة الاخوة ابيلا الى الخارجية البريطانية، صيدا في ٢٢ نيسان ١٨٩٠.

(٢) اسد رستم : لبنان في عهد المتصرفية، ص ١١٢.

(٣) القنصلية الامريكية ت/٣٦٧، ج٣ رسالة القنصل الامريكي في بيروت HENRY WOOD الى زميله البريطاني N. MOORE في ٢ نيسان ١٨٥٧.

(٤) القنصلية الاميركية ت/٣٦٧، ج٢ رسالة القنصل الامريكي في صيدا للقنصل العام، ٢٤ كانون اول ١٨٥٣.

(٥) القنصلية الامريكية ت/٣٦٧، ج١٨ رسالة شبلي ابيلا للقنصل العام ٢٨ حزيران ١٨٨٩.

(٦) عمل فيها سنة ١٨٧١ جبران النقاش ومحمود غزال وجبران نخلة تراجمة. ومحمد الددا وكيلا للارسالية، ومحمد ابو ظهر ومحمد خباز قواصين. وفي سنة ١٨٨٦ كان داوود زهار ترجمانا وعبد الحي نعماني وسعد الدين زعتري واحمد ابو ظهر وعبد اللطيف ابو ظهر قواصين.

المختلفة، بحيث كان الابن يحل محل الاب بعد وفاته، او تحوّل الى اقرب الناس اليه. فقد توارثت قنصلية النمسا عائلة كتفاكو[1]. كما توارثت عائلة رزق الله قنصلية روسيا[2] بالاضافة الى قنصلية السويد والنروج لفترة طويلة[3].

كما شغل انطون خلاط قنصلية ايطاليا ما يزيد عن عشرين عاما، وكذلك عمل فيها عمر مجذوب وعمر غولي مترجمين الفترة نفسها تقريبا.

وظلت قنصلية ايران مع آل عسيران[4] بينما تولى آل رزق الله قنصلية اليونان فترة طويلة[5].

اما اكثر العائلات التي لعبت دورا هاما في الحياة القنصلية، ليس في صيدا فحسب، بل على طول الساحل السوري، فقد كانت عائلة ابيلا، ففي الوقت الذي كان فيه حبيب قنصلا لبريطانيا في صيدا، كان شبلي ابيلا قنصلا لاميركا فيها، وشغل ايوب ابيلا قنصلية المانيا[6]، وجبران ابيلا قنصلية البرتغال[7] ويوسف ابيلا قنصلية اسبانيا[8]. كما تسلم يوسف ابيلا قنصلية

---

(١) كان اسكندر كتفاكو قنصلا لها (١٨٧٣ - ١٨٨٢) ثم لويس (١٨٨٢ - ١٨٩٣) ثم البير. وكان من التراجمة والقواسين فيها جرجس قنواتي وعبد الرحمن بدوي وجواد غندور ويوسف حمصي.

(٢) تولاها فضول رزق الله ١٨٧٣ - ١٨٩٢ ثم حبيب ١٨٩٢ - ١٨٩٨ ثم فاضل (١٨٩٨ - ١٩٠٠) ثم بشاره رزق الله الذي شغل ايضا منصب قنصل هولندا.

(٣) شغل نقولا رزق الله القنصلية (١٨٧٣ - ١٨٨٠) ثم نخلة رزق الله (١٨٨٠ - ١٨٨٩) ثم ميشال رزق الله.

(٤) تولى قنصليتها الحاج علي عسيران (١٨٥٢ - ١٩٠١) ثم تولاها بعد وفاته عبد الله عسيران، وقد شغل الحاج علي عسيران عمادة السلك القنصلي في صيدا وكان لقبه شهبندر ايران. ومن عمل مترجما بالقنصلية الايرانية لفترة طويلة جبور كاترون، ومحي الدين الجوهري. وحسين الجوهري..

(٥) تسلمها فضول رزق الله من سنة ١٨٧٢ حتى اواخر القرن التاسع عشر عندما عين قنصل يوناني يدعى اندريا اشيليباكو. ومن عمل مترجما فيها ميخائيل لقوف ويعقوب جاماتي.

(٦) عمل قنصلا فيها من سنة ١٨٧٣ حتى سنة ١٨٩٧. ومن عمل مترجما فيها حنا خباز، وحنا عودة، ومحمد ابو ظهر.

(٧) كان قنصلا للبرتغال احد ابناء عسيران حتى سنة ١٨٧٧، عندما تسلمها جبران ابيلا. ومن عمل مترجما فيها جبران خياط. ومحمدزنتوت، وعبد العزيز لطفي.

(٨) كان قنصلا لاسبانيا حبيب ابيلا ١٨٧٣ - ١٨٨٠. ثم يوسف ابيلا. وعمل مترجما فيها يعقوب نقاش، وقاسم الزين، ويوسف حمصي، وعمر نعماني.

طرابلس[1] في اواخر القرن التاسع عشر، وبيترو ابيلا قنصلية بريطانيا في حيفا[2].

لم يكن كل القناصل، في صيدا، متفرغين للعمل القنصلي وحده، بل انشغل معظمهم بالتجارة، خصوصا افراد عائلة ابيلا. ولما كانت مكافآتهم السنوية ضئيلة عادة، فقد كانوا كثيري الشكوى من ذلك، والتقارير القنصلية لتلك الفترة تحفل بأمثلة عديدة منها[3].

ومن المشاكل التي عانى منها القناصل كذلك موقف سلطات بلادهم غير المبالي احيانا،[4] او عرقلة السلطات العثمانية لأعمالهم.[5]

---

(١) مكتب السجلات العامة: ف. و ٥٠٠٦/٧٨ رسالة القنصل البريطاني العام في بيروت DRUMMOND HAY للسفير في اسطنبول رقم ١٧، في ٧ آب ١٨٩٩.

(٢) كان شبلي ابيلا قد أرسل الى وزير خارجية بريطانيا يعلمه برغبته في ان يتقدم ابنه الذي كان على وشك التخرج من كلية الطب بالجامعة الامريكية في بيروت، الى الامتحان، الذي تعده هيئة بريطانية خاصة بقبول المترجين، للخدمة في قنصلياتها في انحاء الشرق، ليتسنى له العمل بالسلك القنصلي، بعد تخرجه من الجامعة. مكتب السجلات العامة ف. و ٤٥٥٤/٧٨ صيدا في ١٣ نيسان ١٨٩٤.

(٣) كان شبلي ابيلا، مثلا، يعمل بالاضافة الى القنصلية في التطبيب، وفي ادارة املاكه الواسعة. وكانت المكافأة السنوية للقناصل البريطانيين في صيدا خمسة جنيهات استرلينية فقط. ونائب القنصل البريطاني في بيروت، اسبر شقير، طالب الحكومة البريطانية بزيادة راتبه لارتفاع مستوى المعيشة في بيروت وحاجته لتعليم اولاده بشكل لائق. راجع مكتب السجلات العامة ف. و ٢٩٥/١٠٦٧-١ اسبر شقير للسفير بأسطنبول، كانون اول ١٨٨٠. وقد وصل الراتب السنوي للقواص سعد الدين قدورة الى ٣٦ جنيها استرلينا بعد خدمة في القنصلية استمرت اثنتين وخمسين سنة.

والقنصل الامريكي في بيروت ارسل الى حكومته لائحة برواتب القناصل العاملين في بيروت، ووضع امام رقم راتبه علامة تعجب لعل ذلك يكون دافعا لحكومته لزيادة راتبه.

القنصلية الامريكية ت/٣٦٧/ج٥ تقرير القنصل الاميركي العام لسنة ١٨٦٥ وجاء فيه ان راتب القنصل الفرنسي العام يبلغ ١١٥٠٠ دولار سنويا، والبريطاني سبعة الاف دولار، والنمساوي ٦٥٤٠ دولارا، والروسي ٦٧٠٦ دولارات والاسباني ٥٦٠١ دولارا، والايطالي ٥٦٤٠ دولارا، اما الاميركي فكان ٢٥٠٠ دولار فقط.

(٤) في الوقت الذي كان القنصل حبيب ابيلا يطالب الحكومة البريطانية بزيادة عدد موظفي قنصليته سنة ١٨٨٢، ابلغته وجوب تخفيض عددهم الى ترجمان واحد، وقواص واحد فقط =

وكان القناصل يزودون سلطات بلادهم بتقارير مفصلة عن الاوضاع في مناطقهم، من كافة نواحيها السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية، وفي كثير من الاحيان، ضمت تلك التقارير معلومات ثمينة قلّما احتوت مثلها المصادر المعاصرة.

كان القناصل يتسلمون جوازات السفر من القادمين، ثم يعيدونها اليهم مع الاذن بالتجول في الولاية،[1] ويدفع السائح رسما لذلك خمسة قروش صاغ، بالاضافة الى ثلاثة قروش للقواص او الترجمان الذي ينجز معاملة جواز سفره، فاذا اراد التجول في ولاية مجاورة دفع رسما آخر قدره قرشين ونصف القرش[2].

وكانت سلطات ولاية بيروت تحصل عشرين قرشاً غرامة نقدية من كل سائح يدخل اراضي الولاية دون الحصول على تأشيرة(VISA)[3] وكانت سلطات الولاية تشدد على القناصل الطلب من رعايا دولهم عدم التجول بين الولايات العثمانية، دون الحصول على اذن بذلك(PERMIS DE VOYAGE) حتى لا يتعرضوا لملاحقة رجال الضبطية لهم (الشرطة)، بالاضافة الى احتمال وقوعهم بأيدي رجال القبائل، الذين قد لا يتركون لديهم شيئا من مال او مجوهرات[4].

= راجع مكتب السجلات العامة ف. و ١٤١٠/١٩٥، رسالة حبيب ابيلا للسفير باسطنبول، ٩ تشرين الثاني ١٨٨٢.

(٥) عندما طلب شبلي ابيلا تعيين ترجمان في القنصلية بصيدا، رفض السفير ذلك بحجة عدم الضرورة. راجع مكتب السجلات العامة ف. و ١٧٢٣/١٩٥ رسالة شبلي ابيلا رقم ٢٠ في ٢٧ تشرين ثاني ١٨٩١ ملحقة برسالة القنصل العام HENRY TROTTER للسفير WHITE, بيروت في ٧ كانون الاول ١٨٩١.

(١) J. L. FARLEY,op. cit., p. 77

(٢) KARL BAEDEKER, op. cit., p. 30

(٣) القنصلية الاميركية ت/٣٦٧ ج١٨ رسالة وكيل والي بيروت حسين بن عثمان رقم ٣٦ في ٩ شعبان ١٣٠٦هـ. الى القنصل الاميركي العام في بيروت BISSINGER ملحقة بالرسالة رقم ٢٥٨ في ١١ نيسان ١٨٨٩.

(٤) مكتب السجلات العامة ف. و ١٤١٠/١٩٥ رسالة وكيل متصرف الشام ابراهيم في ٢٧ المحرم ١٢٩٩ ملحقة برسالة القنصل البريطاني ELDRIDGE للسفير رقم ١ في ١٠ كانون الثاني ١٨٨٢.

وكان القناصل يحضرون جلسات المحاكمة لرعايا دولهم، ويسهلون امور التجارة لبلادهم، وبشكل عام يعملون كل ما فيه قضاء مصالح رعايا دولهم، وتثبيت نفوذها[١].

كما كان القناصل يشكلون جزءا من الحياة العامة في البلد، ويشتركون بالمناسبات العامة كممثلين لبلادهم. وكانت القواعد المتبعة تقضي بقيام القناصل بزيارة الوالي عند قدومه لصيدا زائرا، ممثلين لبلادهم، ويقوم الوالي بردّها في اليوم التالي، فهكذا فعل القناصل عند زيارة الوالي لصيدا سنة ١٨٩٣[٢].

وكانوا مثلا يشتركون بالاحتفال بالاعياد المحلية، او التي تخص بلادهم، ففي ذكرى يوبيل الملكة، احتفل القنصل البريطاني بمنزله، وبحضور القناصل الاجانب والاهالي، حيث اطلقت الالعاب النارية، ووزعت الحلوى والمرطبات على مئات المدعوين، وعزفت الموسيقى ألحانها[٣]. وعند وفاة الحاج علي عسيران قنصل ايران، جرى له مأتم رسمي وشعبي شارك فيه القناصل الاجانب، الذين نكست اعلام بلادهم على دور قنصلياتهم[٤]، وعند نشوب الحرب العثمانية الروسية، اغلق فضول رزق الله دار القنصلية الروسية، واعتزل الحياة السياسية والاجتماعية، حتى نهاية تلك الحرب، حيث اعاد افتتاح دار القنصلية، وتقاطر الصيداويون لتهنئته.[٥]

وكانت تحدث بين القناصل خلافات سياسية حادة، لكن العلاقات كانت جيدة عموما، وكان بعض الدول يعين قناصله من جنسيات مختلفة[٦].

---

(١) من رسالة شبلي ابيلا لحكومته يشرح فيها اهمية قنصليته، مكتب السجلات العامة ف. و ١٧٢٣/١٩٥ ملحقة برسالة HENRY TROTTER للسفير WHITE في ٧ كانون الاول ١٨٩١.

(٢) ثمرات الفنون، العدد ٩٢٨، في ٨ أيار ١٨٩٣.

(٣) لسان الحال العدد ٢٥٤٤، في ٣٠ حزيران ١٨٩٥.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ١٣٦١ في ٣٠ كانون الاول ١٩٠١.

(٥) لسان الحال، العدد ١٢٢ في ٩ كانون الثاني ١٨٧٩.

(٦) سنة ١٨٩٤ كان قنصل بريطانيا في حيفا JOHANN SCHMIDT وهو الماني، وفي صيدا شبلي ابيلا وهو مالطي يحمل جنسية بريطانية. وفي بيروت نائبا للقنصل اسبر شقير وهو سوري، =

د- العائـــلات:

١ - التوزيع الطائفي والمواطن الاصلية:

تألف سكان صيدا آنذاك، من عائلات مسلمة (سنية وشيعية) ومسيحية (مارونية وكاثوليكية وارثوذكسية واخيرا بروتستانتية) ويهودية.

وبعد مطالعة وتدقيق سجلات ووثائق تلك الفترة، من حجج شرعية بالاملاك والاوقاف، ومن سندات البيع والشراء، ومن سجلات المحاكم الشرعية والبلدية، ومن مراجعة الارشيفات في دير المخلص ومطرانية الروم الكاثوليك وغيرها، امكن الوصول الى تحديد اسماء العائلات التي استقرت في صيدا، وشكلت سكانها في الفترة من ١٨٤٠ - ١٩١٤، وبصورة قريبة جدا من الواقع.

لقد قارب عدد تلك العائلات ٥٩٩ عائلة من مختلف الطوائف. واذا كان كثير من تلك العائلات لا يزال مقيما في صيدا حتى اليوم. فان بعضا من العائلات التي ستذكر لاحقا، غير موجود اليوم في صيدا، اما بسبب هجرة افرادها الى اماكن اخرى، او بسبب انقراضها. كما ان بعض العائلات الصيداوية اليوم، لم تكن موجودة خلال الفترة الآنفة الذكر، اذ قدمت الى صيدا بعد الحرب العالمية الاولى[١].

وكانت العائلات الاسلامية، مرتبة هجائيا:

اباظة[٢] ابريق ابو حمزة ابو حوش ابو دحروج

ويحمل جنسية بريطانية كما كان قنصل بريطانيا في طرابلس سنة ١٨٩٨ THESDOR CATZEFFIS وهو روسي، وفي صفد JOSEPH HIKLASIEG وهو نمساوي.

(١) كان عدد العائلات المسلمة التي هاجرت من صيدا قليلا، بينما هاجرت منها عائلات مسيحية عديدة، بالاضافة الى ان جميع العائلات اليهودية غادرت صيدا تدريجيا، منذ النصف الثاني من هذا القرن، ولم يبق اليوم الا عائلة يهودية واحدة هي عائلة ليفي.

(٢) شركسية الاصل. قدمت من مصر في عهد احمد باشا الجزار. وقد توصل كثير من افرادها الى تولي مناصب ادارية وعسكرية هامة، مثل احمد باشا اباظة الذي تولى عدة متصرفيات، وصبحي اباظة الذي درّس التركية في عدة مدارس في صيدا، وألف كتابا في التاريخ سماه «كشف الأستار عما لحقوق الدول من الاسرار» وقد تمكن بعض افراد هذه الاسرة من جمع ثروة مهمة. وبنوا دارات فخمة في صيدا ولكن لم يكد يأت القرن العشرون حتى كانوا قد فقدوا معظم ثروتهم. وقد هاجر بعضهم الى فلسطين، وانقرض الآخرون.

ابو دراع	ابو درعة	ابو زينب	ابو الشامات	ابو شامة
ابو ظهر[1]	ابو عفرة	ابو عقدة	ابو علفا	ابو غدة
ابو غليون (غليوم)	ابو فجلة	ابو فطور	ابو القطع	ابو قميص
الاتب	الاخضر	ادريس	ادلبي	ارناووط (ارناؤوط)
ازدحمد	ازعر	الاسطة	اسكندراني	الاسلك
الأسير[2]	الأشبه	الأطن	الأقشر (الاكشر)	الانجبار
انصاري	الانقرلي	الانكيشي	البابا	باجقلي (باج اوغلي)
باشو	باكير	ببو	بتكجي	البخاري
بدرا	بدري	البدوي	بديري	بديع
بربير	بركة	برماوي	البزري[3]	البساط[4]
بشاشة	بشناق	بطاطو	بطان	بعاصيري
بغدادي	بكار	بكداشلي	بكري	بلبل
بلنك	بلحس	بلطجي	بلولي	بني
بهلوان	بواب	بوجي	بوز	بوظ

---

(١) من العائلات القديمة في صيدا، وقد تكون منحدرة من شعبان عبدالله الارناؤوط الذي اشتهر بأبي ظهر. وقد توصل بعض افرادها الى جمع ثروة كبيرة، مثل الحاج محمد في القرن التاسع عشر، كما تملّك بعض افرادها عقارات وبساتين واسعة في سهل صيدا. وعرفت هذه العائلة بكثرة زواج افرادها من بعضهم، وللعائلة حي خاص في سهل صيدا كان يجمع كثيراً من افرادها فيه. وعمل كثيرون منهم في التجارة.

(٢) توطنت منذ القديم في صيدا، عرف افرادها بالاعمال التجارية. كما برز بينهم العلامة يوسف الأسير الذي ولد سنة ١٨١٥ ودرس في الازهر، وتولى مناصب عديدة في بيروت واسطنبول، وحرر في عدة صحف، واشترك في تهذيب ترجمة الكتاب المقدس للعربية.

(٣) يعتقد ان اصلهم من بلاد المغرب، جاءوا إلى بلاد الشام حوالي القرن التاسع عشر ويعتقد بنسبتهم للحسين بن علي. عمل كثيرون منهم في التجارة والحرف المختلفة. كما كان لهم املاك واسعة وبساتين. وصل بعض افراد هذه الاسرة الى مناصب مهمة، فكان منهم القاضي يونس ورئيس البلدية الحاج مصباح، والطبيب محمد، وذلك في اواخر القرن التاسع عشر واوائل العشرين.

(٤) من عائلات صيدا القديمة، عمل معظم افرادها بالصيرفة والتجارة، كما برز منهم توفيق البساط الذي تخرج من اسطنبول واصبح مفتشاً مالياً لمتصرفية حوران ثم اعدم سنة ١٩١٦.

بيضاوي	بيضون	بيرقدار	بيطار	بيلاني
بيومي	ترجان	الترك	ترياقي[1]	ترجي
جابر	جباعي	جبيلي[2]	جرادي	الجردان
الجردلي	الجردون	جلال الدين[3]	جمال الدين	جمعة
الجوني	جوهر	جوهري[4]	الجويدي	حاجو
الحاراتي	حامد	الحايك	حبلي	حبوشي
حبيب	الحتحوت[5]	حجازي	حرب	الحريري
حزبوز	حسنا	حسونة	حشيشو[6]	الحضرة
حفوضة	الحكواتي[7]	حلاق	حلاوة	حلبون

---

(١) من العائلات الصيداوية القديمة. عمل معظم افرادها في البحر كصيادين او بحّارة، وكانت لهم مراكب شراعية، ثم بواخر لحسابهم، تجوب موانيء المتوسط، كما كان بعضهم وكلاء سفر لشركات النقل المختلفة، وبرز من بينهم «رَيّاس بحر» معروفون كالحاج عبده الترياقي، واحمد حسن الترياقي.

(٢) عائلة صيداوية قديمة. اشتغل معظم افرادها بالزراعة والتجارة، وبرز بينهم الحاج رجب الجبيلي وولداه احمد وعمر من كبار تجار الجملة، حيث كانوا يتاجرون بالحبوب وبالكاز وبغيره. وكان الحاج رجب من اوائل تجار صيدا الذين ارتبطوا بعلاقات بحرية مباشرة مع اوربا.

(٣) يقولون بنسبتهم للحسين بن علي، وقد تولوا منصب «نقيب الاشراف» فترة طويلة من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين. وكانت لهم زاوية داخل صيدا على الطريقة الرفاعية، واشتهر منهم في اواخر القرن التاسع عشر احمد نقيب الاشراف.

(٤) عائلة صيداوية قديمة، أحرز كثير منهم ثروة كبيرة، مالية وعقارية، في النصف الاول من القرن التاسع عشر، اشتهر منهم يوسف آغا الجوهري الذي نزل عنده الأمير بشير الثاني في طريقه الى المنفى سنة ١٨٤٠. كما تولى ابراهيم آغا الجوهري رئاسة بلدية صيدا فترة طويلة، كما تولى قائمقامية صيدا بالوكالة، اكثر من مرة.

(٥) في اواخر القرن التاسع عشر لقب محمد احمد الشامية بالحتحوت، ثم اصبح علماً على هذه الأسرة. وكان معظم افرادها حرفيين واصحاب محلات تجارية.

(٦) اختلف في اصل نسبتهم فقيل انهم من الصرقند، وقيل انهم من الحجاز قدموا بلاد الشام منذ قرون. وقد برز من بينهم علماء وادباء مثل الشيخ حامد حشيشو الذي تولى الافتاء في عجلون (في الاردن اليوم)، والشيخ كامل حشيشو من كبار علماء الدين، ومحمد علي حشيشو الاديب المعروف في مطلع القرن العشرين، وعمل بعضهم بصناعة الصابون في صيدا.

(٧) اخذوا اسمهم من جدهم حكواتياً ولا تزال هذه العائلة موجودة في صيدا.

الحلبي	الحلو	حمدان	حمود[1]	الحناوي
حنقير	حوّا	الحوت	حوشو	حيدر
الحيفاوي	خانزادە	خباز	خربوطلي	خروبي
خضر	خضري	الخطيب	الخليلي	خوردهلي
الخولي	الخياط	الدالي بلطة[2]	الداية	الداعن
دباح	الدباغ	الدح	الددا	دردوك
الدرزي	الدرة	دقنو[3]	دقور	دمر
الدنب	دندشلي	الدهني	دياب	دياربي
ديب	الديراني	ديشاري	الديك	الديماسي
رازيان	الراس	الراعي	الرز	رستم
الرشيدي	الرفاعي	رمضان	الرملاوي	الروّاس
الريّس	ريّس المينا[4]	الزعتري	زعيتر	زقليط
الزقم[5]	زكا	زنتوت	زهرة	زويّا[6]
الزيباوي	زيدان	الزين[7]	زين العابدين	زينة

---

(١) وجدت هذه الاسرة في صيدا منذ القديم، ويرجح قدومها من بلاد المغرب في حوالي القرن السادس عشر. وقد امتلكت مساحات واسعة من بساتين صيدا، كما كانت لهم اوقاف واسعة، وشيدوا دوراً فخمة. وظهر بينهم علماء وفقهاء وتولوا الافتاء ومنصب نقيب الاشراف لبعض الوقت.

(٢) ورد في بعض وثائق من المحكمة الشرعية في صيدا تعود الى منتصف القرن التاسع عشر، اسم عبدي باشا الشهير بالدالي بلطة. ولعل هذه العائلة تنسب اليه.

(٣) لقب به سعدالدين آغا شاكر الارناؤوط في اواخر القرن التاسع عشر، كما تشير الى ذلك وثائق المحكمة الشرعية في صيدا. ثم حملت اللقب اسرته من بعده.

(٤) ينتسبون الى جدهم التركي الذي شغل منصب رئيس لميناء صيدا. وكان ذلك في مطلع القرن العشرين. كما اخبرني بذلك محمد. أحد افراد هذه الاسرة لدى مقابلتي له.

(٥) لقب به محمد المرعي. ثم صار علماً لأسرته. لكن هذه العائلة لم تستمر طويلا وانقرضت.

(٦) حمل هذا اللقب احد افراد اسرة اليمق (ابراهيم اليمق) كما تشير الى ذلك سجلات المحكمة الشرعية.

(٧) تحمل الاسم نفسه اسرتان احداهما شيعية كان موطنها الاصلي شحور في قضاء صور، وفي بداية القرن التاسع عشر ارتحلت الى صيدا واستقرت بها، واشتهر من افرادها الشيخ احمد عارف

زينو	زيّون[1]	سابنخ	السبسي	السبع اعين[2]
ست ابوه (تبوه)[3]	ست امه (ست امو)[4]	سحمراني	السروجي	السريدار
سعد	السعودي	السكافي	السقا	السكاكيني
سكيني	السمرة	سمهون	السن[5]	سنتينا
سنجر	سنكحلة	السنوسي	السنيورة[6]	السوحاني
السوسي	السيد	السيد الحلاق	شاكر	شامدين
الشامي	شامية[7]	شحادة	شرارة	شرف الدين
شريتح	الشريف	الشعار	شعبان	شعيب
الشماع	شمس	شمس الدين	شنبر	شهاب
الشيخة	الشيخ عمار	صابونجي	الصاحب	الصافي
صالحاني	الصاوي	الصباغ	صرصار	صروعة
الصغير	الصفاوي	الصفاوي الديراني[8]	صفدية[9]	صفي الدين

الزين. والاسرة الثانية سنية يعتقد بانتسابها للامام زين العابدين، وقد ظهر بين افرادها علماء وفقهاء، كما حازت منصب الافتاء ونقابة الاشراف فترة معينة، وممن عرف من افرادها الشيخ بهاء الدين الزين، والشيخ عثمان الزين.

(١) واشتهر بالسعودي، كما ظهر من سجلات البلدية في صيدا.

(٢) حملوا هذا اللقب لنزولهم عند نبع السبع اعين القائم شمال صيدا، ولا يزال قسم كبير من هذه العائلة يقيم في المكان نفسه.

(٣) هكذا وردت اسماء افراد هذه العائلة في سجلات الشرعية والبلدية وغيرها من وثائق تلك الفترة ولا اظن ان احداً من افرادها موجود اليوم.

(٤) لقب به احد افراد عائلة البزري.

(٥) عمل معظم افرادها بالبحر كصيادين وبحارة. وعرف منهم الشيخ عبدالرحمن السّن الذي كان عالماً فاضلاً، وتمتع باحترام كبير لدى السلطان عبدالحميد الثاني.

(٦) اشتهرت بعمل الحلويات وماء الزهر، وكان لها معمل حلويات من اوائل القرن التاسع عشر.

(٧) تحمل الاسم نفسه اسرة مسيحية من مجدليون.

(٨) الصفاوي عائلة، والديراني عائلة اخرى، وكان احد افراد عائلة الديراني امه من عائلة الصفاوي، فأخطأ مأمور النفوس ودوّن كنية ذلك الشخص الصفاوي الديراني جامعاً اسم عائلة امه وعائلة ابيه، وهكذا صارت العائلة تعرف بالصفاوي الديراني، اخبرني ذلك شريف الصفاوي الديراني وهو نجار لا يزال يعمل، وعمره ٧٦ سنة، وقد قابلته في تموز ١٩٨١.

(٩) لقب حمله ديب عبداللطيف محمد المتال، واصبح علماً على اسرته من بعده.

صقلون الصلح[١] صلوح الصوص الصياد

الصيداني الصيص الضابط ضافر ضاهر[٢]

طالب طرابلسي طقطق طنبور طنطاوي

طنطش الطنّيش الطويل الظريف عابدون

العاصي[٣] عارفي عبدالعال عبدالنبي عبود[٤]

العتّال عتيق عجوز عجينة العرّ

عرابي العربي عرنوس عزام عزالدين

عساف عسيران[٥] العش عفارة عقاد

عكاوي عكرة علايلي علياوي علوان

عمراوي عنتر عواد عواضة عوجي

عوكل[٦] عيد عيساوي عيلاني غبورة

غدار الغربي غرمتي غزال غزاوي

فاخوري فاعور فتال فتوح فخري

فرشوخ فريدي فلفل قادري قاروط

القاضي قباني قبرسلي (قبرصلي) قدورة قديح

قراكلي (قره‌كلي)[٧] قرص قرقدان قرماني قريطم

---

(١) عائلة صيداوية قديمة. تسلم افرادها مناصب مهمة في الدولة العثمانية. فقد تولى احمد باشا الصلح عدة متصرفيات. كما كان ابنه كامل بك رئيس محكمة استئناف دمشق. كما صار رضا بك الصلح قائمقاماً لصيدا في اواخر القرن التاسع عشر.

(٢) تحمل الاسم نفسه عائلة مسيحية أيضاً.

(٣) توجد بالاسم نفسه عائلة سنية واخرى شيعية.

(٤) تحمل الاسم نفسه عائلات سنية وشيعية ومارونية.

(٥) من العائلات الشيعية المهمة في صيدا. عمل افرادها في التجارة. كما برز منها الحاج علي عسيران الذي تولى منصب قنصل ايران في صيدا مدة نصف قرن. وتلاه الحاج عبدالله عسيران. وبعد جلاء الاتراك عن هذه البلاد كان منير عسيران اول قاضي شيعي في صيدا الى جانب القاضي السني. يعتقد ان اصلهم عربي من بني اسد

(٦) اطلق على يونس العبد لقب عوكل في اواسط القرن التاسع عشر كما تشير الى ذلك سجلات المحكمة الشرعية.

(٧) عائلة تركية الاصل غير موجودة في صيدا اليوم.

قصار	قصير	قطب	قطيش	قعدان
قلعاوي	قمبربس	القنواتي	قهوجي[1]	القواص[2]
قوام[3]	قياعا	القيمي	كاعين	كالو
كبريت	الكبش	كربلا	كرجيه	الكردي
كزبر	كساب	كشتبان	كشتو	الكلبان
الكلش	كنانة	كنعان	كنفاني	الكوز
كوسا	كولاء[4]	كيلاني	كيلو	لبابيدي
لطفي	لمهجي (لمجي)	اللقواط	لمع	لوبيه
اللوظ	المارديني	ميدر	المتشتش	متولي
المجدرة	المجذوب[5]	المجذوب الصباغ[6]	محمصجي	مخللاتي
المدقة	المرتي[7]	مرجان	مرعي	المرقي[8]
المزبودي	مزوق	مستو	مسلماني	مشلوط
المصري	مطر	معتوق	معصراني	المعضم

---

(١) تحمل الاسم نفسه عائلة مسيحية أيضاً.

(٢) يعتقد بنسبتهم الى مصطفى باشا الذي ولي صيدا سنة ١٧٤٩. ولقّب بالقواص لمهارته في اصابة الهدف. عمل بعضهم بالزراعة. كما ظهر بينهم علماء وفقهاء، وكان ابو الخير القواص من اوائل الصيداويين الذين تلقوا علوما عالية في اسطنبول.

(٣) لقب به علي احد البابا ثم اصبح علماً على أسرته.

(٤) تعني «القبعة» ويبدو انها عائلة تركية توطنت في صيدا، وهي غير موجودة اليوم.

(٥) اصلها من المغرب، قدم جدها الاعلى الى بلاد الشام حوالي القرن السابع عشر وانتشر ابناؤه في صيدا وبيروت وطرابلس ودمشق. وفي صيدا عمل بعض افرادها في التجارة، كما تولى البعض الآخر مناصب مهمة كالافتاء والبرق والبريد واقام احد افرادها مسجداً قرب بوابة الشاكرية لا تزال حتى اليوم. كما عرف الحاج محمود المجذوب في اواخر القرن التاسع عشر بثروته الكبيرة واعماله الخيرية العديدة. وكان الحاج يحيى المجذوب قد تولى متسلمية بيروت سنة ١٧٩٩.

(٦) تفرعت عن عائلة المجذوب بعد ان لُقب ابراهيم المجذوب بالصباغ وكنيته ابو رجب، وذلك في اواخر القرن التاسع عشر. كما تشير الى ذلك سجلات المحكمة الشرعية.

(٧) لقب به حسن ابراهيم البزري في اواخر القرن التاسع عشر. ثم أصبح علماً على أسرته، كما تشير الى ذلك سجلات المحكمة الشرعية.

(٨) لقب به احد ابناء عائلة البزري. ولا تزال هذه العائلة موجودة حتى اليوم.

معنية	مغربل	مغربي[1]	المكاري	مكاوي
الملا	الملاح	الملا المجذوب[2]	منتو	مهتار
المهتدي	المولى	الميس	النابلسي	الناتوت
ناجيا	الناعماني	نباطي	نجار	نحفاوي
نحولي	نسب	نصار	نصر	نضر
نعمة	نعوس	نفوزي	النقيب	نكب
النوباني	الدوام	هبش	هرت	هرمز
همدر	هنداوي	هواري	واوي	وزان
الوزير	وهبي	ياسين	يافاوي	اليعفوري
اليماني	اليمن			

اما العائلات المسيحية فقد كانت:

ابو زيد	ابيلا[3]	اسبر	اسطفان	افتيموس
اورفانوس	ايوب[4]	بارودي	البحاش	بربور
برتران[5]	برشا	البس	البستاني	بسترس[6]

---

(١) قدموا من المغرب في القرن التاسع عشر، وظهر بينهم كامل المغربي وكان من العلماء.

(٢) تفرعت عن عائلة المجذوب بعد ان لقب عبداللطيف الحاج يوسف عمر المجذوب بالملاّ، وهو احد مراتب الصوفية، وقد تولى احدهم منصب الافتاء في صيدا.

(٣) لعبت دوراً سياسياً وتجاريا هاماً في حياة صيدا. اصلها من مالطة، جاء جدها يعقوب الى عكا في زمن ظاهر العمر وعمل بالتجارة وفي اوائل القرن التاسع عشر انتقل يوسف ابيلا الى صيدا. وجعل قصره منتدى للأدباء والشعراء. وبرز من افرادها يوسف (تخرج من الجامعة الاميركية طبيباً) وانيبال (صاحب مجلة الاقتصاد البيروتية) والاب شارل (درّس بجامعة القديس يوسف) وشبلي (طبيب وقنصل) وفريد (عمل طبيباً بصعيد مصر) ورفول وجريس (وكانا كفيفين، نظما شعراً جيداً وتساجلا مع اليازجي والأسير).

(٤) ترك معظمهم صيدا في مطلع القرن العشرين الى القدس ودمشق. وعرف منهم الطبيب اسعد (الذي عمل ضابطا بالجيش المصري في السودان) ووديع (كان اول صيداوي يتخرج صيدلياً).

(٥) من اصل فرنسي، قدم جدهم برتلماوس برتران الى صيدا سنة ١٦٤٨، واخذ بمعالجة مرضاها، ورحل آخر فرد منهم الى المغرب سنة ١٩٢٠.

(٦) لم يبق منهم احد في صيدا اليوم، وقد غادروها الى بيروت.

بيطار[1]	ثابت	جاماتي	جاموس	جبور
جدعون	جرمانوس	جيز	حداد	حرب[2]
حريصي	حريق	حزقيا	حسيني	حكيم
الحلبي	حليس	حوّضة	حوا	خباز
خطار	خلاط[3]	خليل[4]	خوري	داغر
داية[5]	دبانة[6]	رزق	رزق الله[7]	رغول
رومانوس	زاخر	زبال	زريق	زعزع
زقليط[8]	زكار	زهار[9]	زيني	سمعان
سوسو	الشاب	شاغوري	شالوحة	شامي[10]
شباط[11]	شختورة	شدياق	شعيا	شلهوب

---

(١) يوجد عائلة مسلمة تحمل الاسم نفسه.

(٢) يشتركون بالاسم نفسه مع عائلة مسلمة.

(٣) جاءوا صيدا من دمشق، ثم نزحوا اوائل القرن العشرين الى بيروت، عرف منهم نقولا (مدير الريجي في صيدا) وانطون (قنصل ايطاليا في صيدا لفترة طويلة).

(٤) توجد عائلتان بالاسم نفسه من الطائفتين الاسلامية والمسيحية.

(٥) تحمل الاسم نفسه عائلة مسلمة أيضاً.

(٦) من عائلات صيدا الكاثوليكية المعروفة، هاجر بعضهم الى دمشق (اواخر القرن التاسع عشر) والى بيروت (مطلع القرن العشرين) ولم يبق الا بضعة افراد منهم في صيدا. عرفوا بالثراء الواسع، وكانت لهم تجارة واملاك مهمة، وتملكوا قصراً فخماً في صيدا لا يزال قائماً حتى اليوم. عرف منهم رفلة (بتجارته الواسعة) ويوسف (باستلامه قنصلية نابولي في صيدا) وميخايل (مؤلف كتاب التقويم العام لخمسة آلاف عام).

(٧) من العائلات التي تولت ادارة قنصلية روسيا واليونان فترة طويلة. انتمى افرادها الى المارونية والارثوذكسية.

(٨) حملت الاسم نفسه عائلة مسلمة أيضاً.

(٩) عائلة ارثوذكسية وكاثوليكية معروفة، اذ يتبع قلة من افرادها الارثوذكسية ويعتنق الباقون بالكاثوليكية. ويعتقد انهم جاءوا صيدا من شمال لبنان، عرف منهم الياس كأبرع الجراحين في صيدا في مطلع القرن العشرين، ونخلة الذي تولى عضوية مجلس ادارة القضاء.

(١٠) تشترك بالاسم نفسه عائلة مسلمة ايضاً.

(١١) عائلة ارثوذكسية اصلها من القدس، نزحوا في اوائل القرن العشرين الى كسروان ودمشق.

صابونجي	صالحة	صاصي	صفدي	صهيوني
صوصة	ضبر	طعمة	ظباط	عازوري
عبسي	عبود	عجرم	عساف	عطا
عكاوي	عواد	عودة[1]	غفري	غماشة[2]
فاخوري	فارس	فران	فرنانة	فرنسيس
فضول	قبرصي[3]	قربان	قزي	قسطنطين
قماطي	قنواتي[4]	قهوجي[5]	كاتافاكو[6]	كاترون
كرم	كنعان[7]	كونتي	كيال[8]	كيوان
لطوف	لفلوفة	لولو	مامو	مبيض
متى	مجدلاني	مرقص	مشاقة[9]	مصوبع[10]

(١) عائلة صيداوية قديمة عملوا بالتجارة والصيرفة وكانت لهم املاك واسعة، اشتهر حنا بثرائه الواسع، وانطون (تخرج بالطب من الجامعة اليسوعية).

(٢) عرف منهم جورج (مدير الدفتر الخاقاني في الكرك في الاردن) وفريد (طبيب بلدية عجلون بالاردن).

(٣) اصلهم من قبرص، وهم من العائلات الكاثوليكية.

(٤) تشترك بالاسم نفسه مع عائلة مسلمة.

(٥) تحمل الاسم نفسه عائلة مسلمة ايضاً. ومذهب هذه العائلة الكاثوليكية.

(٦) من العائلات اللاتينية، تولوا العمل القنصلي والتجاري، وكان لهم خان شمال صيدا على الطريق الى بيروت.

(٧) يلتقون بالاسم نفسه مع عائلة مسلمة.

(٨) اسرة كاثوليكية معروفة، عرف منهم توما الذي عمل فترة طويلة مدرساً في الفرير والرشدية، والف عدة كتب في الزراعة والاقتصاد، ويوسف الذي انشأ بنك الرهونات في مصر. وفي مطلع القرن العشرين هاجر معظمهم الى بيروت ومصر.

(٩) اصلهم من جزيرة كورفو اليونانية، وهم من الروم الارثوذكس كانت عائلتهم تدعى «بتراكي» وكان جدهم يوسف قد جاء طرابلس في منتصف القرن الثامن عشر، وعمل بالتجارة بالمشاقة (هي خيوط الحرير الغليظة التي تبقى بعد مشقها) فصار هذا الاسم علماً على اسرته، نزح ابنه جرجس الى صيدا سنة ١٧٥٢ واتجر بالتبغ مع مصر، ثم اعتنق الكاثوليكية، واوقف املاكاً واسعة على دير المخلص. وانتقل الى صور وكان اول مسيحي يسكنها بعد نزوح المسيحيين منها. وبنى فيها مسجداً وكنيسة. والف ابنه مخائيل كتاب «الجواب على اقتراح الأحباب» في التاريخ. وخدم الامير بشير الثاني. ثم عمل بالتجارة حتى وفاته في دمشق سنة ١٨٨٨.

(١٠) اصلهم من الشوف، عرف منهم سليمان الذي عمل بالمحاماة وتولى عضوية مجلس ادارة القضاء في

معماري	منصور	ميخا	منياس	نحاس
نخله	نديره	نصار	نصر	نعسان[١]
النقاش[٢]	نّمور[٣]	نوفل	هرمس[٤]	هندي
الوزير[٥]	اليازجي	يعقوب	يونس[٦]	

اما العائلات اليهودية فكانت:

براهام	برزلاّي	بلسيانو	بصل[٧]	پولتي
حديد	خياط[٨]	ديوان[٩]	زيتون	شمبا
شماس	شكري	شموئيل	فورتي	كوهين

صيدا، وألّف كتباً قانونية مهمة.

(١) عائلة قديمة جاءت صيدا من حوران، وتعتنق الكاثوليكية.

(٢) عائلة مارونية صيداوية قديمة، هاجر الياس النقاش الى بيروت سنة ١٨٢٥ وهناك نشأ ابنه الطفل مارون الذي عرف فيا بعد بأنه اول من اوجد فن المسرح في بلاد الشام. اول رواياته « البخيل » مثّلها في منزله سنة ١٨٤٧ بحضور أركان حكومة الولاية، وتوفي في طرسوس سنة ١٨٥٥، وكان مولده في صيدا سنة ١٨١٧.

(٣) عائلة كاثوليكية يعتقد ان موطنها الاصلي شمال لبنان عرف منها المحامي بشارة، ومدير الريجي في مرجعيون حبيب. وكان شاعراً حاضر البديهية، نظم سنة ١٩٠٨ قصيدة ملحمية طويلة تؤرخ عهد السلطان عبدالحميد كان مطلعها:

لواء شكري بسد العـــدل ناشره   والمـــدح سؤلي بـــدر القول ناثره

كما اشتهر فرج الله بالشعر وقد ولد بصيدا سنة ١٨٦٨ وتوفي في البرازيل سنة ١٩٣١، وكان قد غادر صيدا الى مصر، ثم الى تونس حيث انشأ فيها جريدة « البصيرة » ثم انطلق الى المغرب فأسس في طنجة صحيفة « لسان المغرب » ثم هاجر الى البرازيل وظل فيها حتى موته.

(٤) عائلة كاثوليكية ظهر منهم الخوري نقولا هرمس في اواخر القرن التاسع عشر.

(٥) عائلة مارونية، تشترك بالاسم نفسه مع عائلة مسلمة.

(٦) تشترك بالاسم نفسه مع عائلة مسلمة.

(٧) تفرعت من عائلة لاوي، بعد ان حمل احد افرادها لقب بصل.

(٨) اشتركت بالاسم نفسه مع عائلة مسلمة، وعرف افرادها بالعمل المصرفي والمالي.

(٩) عرف منهم ابراهيم كمختار للطائفة اليهودية، وقد غادروا صيدا الى بيروت سنة ١٩٧٩.

لاوي[1] معتوق نسيم نكري يمني

يعقوب.

٢- معاني اسماء العائلات:

حملت كل عائلة صيداوية اسما عرفت به وتوارثه افرادها، ويمكن حصر معاني اسماء العائلات الصيداوية ودلالاتها في اربع فئات رئيسية هي:

١- النسبة الجغرافية الى بلد او مكان: مثل الاسكندراني (اسكندرية) والبعاصيري (بعاصير) والحريصي (حريصا) والحلبي (حلب) والديماسي (الديماس قرب دمشق) والرملاوي (الرملة) والصفدي (صفد) والقبرصلي (قبرص) والسبع اعين (نبع السبع اعين).

ب- النسبة الى الحرفة او المهنة مثل:

السايس (الذي يعتني بالخيل) والبنّي (بائع البن) والبيطار (الذي يعالج الخيل) والترياقي (بائع الادوية العشبية وصانعها) والجوهري (صانع الجواهر) والحكواتي (الذي يحكي الحكايات في المقاهي) والخروبي (بائع الخروب) والخياط والترجمان والحلاق والحريري والعتال والفران والقواص والقهوجي والزعتري (بائع الزعتر) والسقّا (الذي ينقل الماء في قربة من الجلد الى البيوت بالأجر) والسوسي (بائع السوس) والسكاكيني (صانع السكاكين) والسروجي (بائع السروج) والكيال (ملتزم الكيالة في السوق) والقنواتي (موزع الماء والمشرف عليها) والفاخوري (صانع الفخار) والملاح (بائع الملح) والنحّاس (الذي يطرق النحاس ويصنع منه الادوات المختلفة) والرواس (بائع الرؤوس المطبوخة نيفا)

---

(١) يعرفون اليوم باسم ليفي، وقد عرف بعض افراد هذه الاسرة بالثراء، كما ان آخر حاخام في العهد التركي كان مراد لاوي احد افراد هذه الاسرة (١٩٠٩)، كما كان شمعون لاوي حاخاماً في ١٨٩٩. واليوم تشكل عائلة لاوي (ليفي) العائلة اليهودية الوحيدة الباقية في صيدا.

ج- النسبة الى لقب يحمل مدحاً او ذماً او صفة مثل:

الاسير والأكشر والأزعر، وابو غدة، وابو عقدة، وابو ظهر، وابو حوش، وابو زينب، وابو فطور، وابو غليون، والبوز، ودقنو، والمرتي، والجردون، والجردلي (اصلها جرده لي بمعنى العامل بالجردة اي الحملة العسكرية) وبشاشة، والبابا، والببو، وأبو الشامات وست امه، وست ابوه، والطنيش (اي المتغاضي عن الامور) والصوص، والبتكجي (المشتغل بالنحل او النحّال) والظريف، والنوام والقوام والنعسان، والدرزي (لقب به محمد الاسمر) والصيص (لقب به درويش المصري) والمجذوب (الذي لحقته جذبة الرحمن وهي حالة روحية عند الصوفيين).

د- النسبة الى اداة او نبات او حيوان او شيء مثل:

الابريق، والبساط والكوز، والكشتبان، والكبريت، والكوسا، والبصل، والجدرة، ودبانة، ومدقّة، ونخلة وصرصار، والجردون، وسبانخ، وعجينة، ولوبيه، وجاموس، والجيز وغيرها.



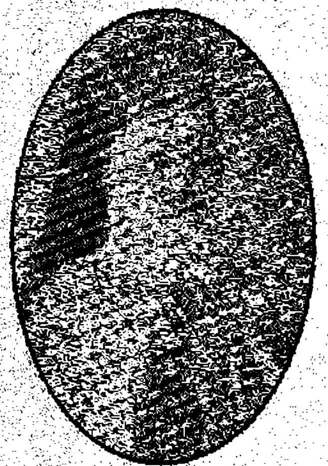
قنصل ايران
عبدالله عمران
١٨٦٥ - ١٩١٧.



نخله رزق الله
قنصل السويد والنروج
١٨٨٠ - ١٨٨٩



تاودوسيوس قيومجي
مطران الروم الكاثوليك
١٨٣٦ - ١٨٨٦



باسيليوس حجار
مطران الروم الكاثوليك
١٨٨٦ - ١٩١٦





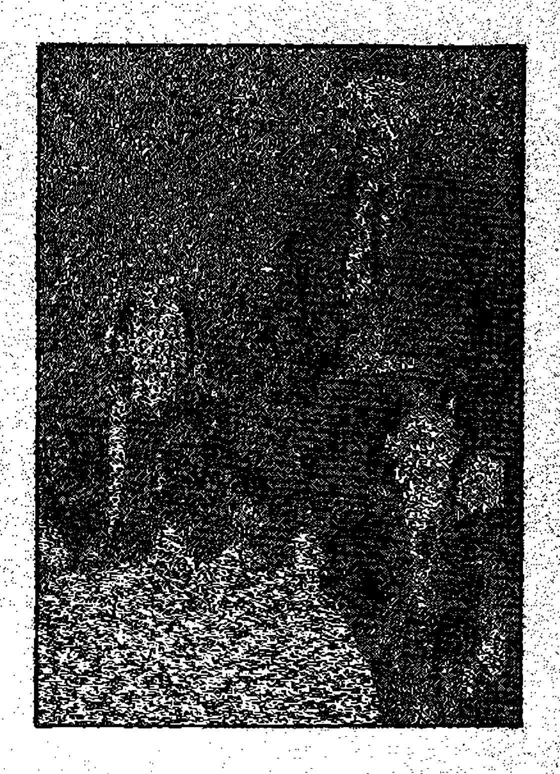
القس ولم كنغ إدي

الدكتور جورج فورد

رعاة الكنيسة البروتستانتية
١٨٦١ - ١٩٠٥



الحاخام
اسحق ليڤي
١٨٨٢ - ١٩١٨.



أسرة صيداوية مسيحية
في زيّ مطلع القرن العشرين
(مجموعة جان صاصي)



أسرة صيداوية مسلمة
في زيّ الربع الاول من القرن العشرين!



مسيحية صيداوية
في ثياب العرس مطلع القرن العشرين
(مجموعة جان عاصي)



عروسان صيداويان مسلمان
في الربع الاول من القرن العشرين

الحياة الإجتماعية

أ - الحياة العائلية

١ - الزواج والطلاق

الزواج غاية كل شاب وفتاة، والهدف منه الإستقرار المادي والنفسي، وتشكيل أسرة جديدة، «فالعيلة» مرادفة للزواج، ومرتبطة به، حتى إن الصيداوي يشير إلى زوجته، أحياناً، على أنها «العيلة» حتى ولو لم يكن قد أنجب بعد.

وقد قوي الإعتقاد، في ذهن الصيداوي، إن الزواج هو فعلاً انشاء عائلة جديدة، منذ أن صار الأولاد المتزوجون، في أواخر القرن التاسع عشر، يقيمون في بيوت مستقلة عن بيوت أهلهم، وتضمهم وزوجاتهم، وتشعرهم، بالتالي، بأنهم قد أسسوا بهذا الزواج، عائلة جديدة فعلاً، لأن العادة جرت عند كثير من الصيداويين، خلال شطر كبير من القرن التاسع عشر، أن يقيموا، بعد زواجهم، في بيوت أهلهم، حيث يشغل الواحد منهم غرفة مستقلة من المنزل، أو «شقة» من البناية، إذا كان البيت واسع الأرجاء، أو كانت البناية كبيرة من التي كانت تعرف «بالحارة» أحياناً.

وتكوين أسرة جديدة كان، ولا يزال، ضرورة فردية وأخرى إجتماعية. أما الفردية فهي تحقيق شخصية الشاب المستقلة، واثبات قدرته على القيام بأعباء انشاء أسرة جديدة، وتوكيد رجولته. أما بالنسبة للفتاة فكانت أقل بروزاً، وأما ضرورتها الإجتماعية، فإن الوالدين كانا يعتبران مسئوليتها لم تنته بعد، حتى يتمّا تزويج أولادهما، بالإضافة إلى أن المجتمع الصيداوي المحافظ

عموماً، كان يرحب بالمتزوج أكثر من العازب للإندماج في الحياة الإجتماعية العامة.

لدى رغبة الشاب بالزواج «لاكمال نصف دينه» كما كان يقال، كان يلجأ، غالباً إلى أمه، أو أية سيدة مسنَّة من أسرته لتبحث له عن عروس المستقبل، إذا لم يكن في ذهنه فتاة معينة، أو لم تكن أسرته قد «علَّمت» له إحدى الفتيات من الأقارب أو المعارف.

وكانت الأم تبدأ بالبحث عن عروس تناسبه من حيث الطباع والمستوى الإجتماعي، وعندما كان الإختيار يقع على احداهن، كانت الاسئلة تنهال على الفتاة وامها بحثاً عن «ماضيها»، من حيث سلوكها الشخصي والإجتماعي، وصحتها الجسدية والأمراض التي قد تكون اصابتها، ويكون نصيب الأم (أم الفتاة) اسئلة حول طباعها، وعملها كربَّة بيت، لأن كثيراً من تلك الطباع والتصرفات والخبرة ستنقلها الفتاة عن أمها، حيث يقول المثل «طُبّ الجرّة عاتِمّا بتطلَع البنت لأمّا».

أما أسئلة أهل الفتاة عن الشاب فتدور معظمها حول «حاضره»، من حيث طاقته الجسدية، وقدرته المالية، ومركزه المهني، ومستواه الإجتماعي، ومدى جديته في بناء أسرة جديدة وتحمل مسئولياتها.

فاذا تم الإتفاق جرى عقد «الخطبة» فتقرأ الفاتحة، لدى المسلمين، وتوزع الحلوى أو الشربات، وتنطلق أدعية الرجال بالتوفيق وزغاريد النساء باعلان الفرحة، ولا يشترط حضور رجال الدين أو تسجيل الخطبة خطياً.

أما لدى المسيحيين فالخطبة تكون كذلك ممهدة لعقد الزواج فيما بعد، حتى يضمن الشاب والفتاة زواجاً موفقاً في المستقبل، خصوصاً وإن الزواج هو سر من أسرار الكنيسة، وبه يتم اتحاد الرجل والمرأة اتحاداً شرعياً، ليتعاونا معاً على حمل أعباء العائلة، ولا يجوز الطلاق فيه، لدى كثير من الطوائف المسيحية.

وعند تفاهم الأسرتين المسيحيتين على زواج ولديهما، تتم الخطبة بأن يضع الشاب «العلامة» من خاتم أو غيره، ويصلي الكاهن صلاة قصيرة، وتدفع

البائنة أو المهر، وهي ما يتعهد بتقديمه والدا الفتاة، أو الفتاة نفسها، في سبيل زواجها[1]، والبائنة أو «الدوطة» ليست شرطاً من شروط الزواج المسيحي، بل هي اختيارية.

أما عقد الزواج فكانت كل طائفة تجريه حسب تعاليمها وتقاليدها الخاصة، فالمسلمون كان يجري عقد زواجهم في المحكمة الشرعية، أو في أي مكان آخر يتم الإتفاق عليه، وغير المسلمين يجري عقد زواجهم في كنائسهم طبقاً لشعائرهم الدينية، لكن في جميع الأحوال، كان لا بد من حضور القاضي، أو نائبه. مهما كانت ديانة الزوجين أو طائفتهما.

ففي أواخر القرن التاسع عشر، حددت التعليمات الرسمية التي أصدرتها الدولة، ابلاغ المحكمة الشرعية، على كل من رغب بالزواج، مهما كانت ديانته أو طائفته. وأن يقوم مختار المحلة أو إمامها، أو الرئيس الروحي فيها (لغير المسلمين) بتعليق اشعار في مكان بارز من باب الجامع، أو الكنيسة، أو في مكان عام مطروق من الناس، يتضمن اسمي المرشحين للزواج، وابقائه فترة معينة، لإتاحة المجال لأي اعتراض قانوني أو شرعي على ذلك الزواج.

وقد فرضت التعليمات، الحبس من شهر إلى ستة لكل من يعقد زواجاً دون حضور القاضي الشرعي أو نائبه.، والحبس من اسبوع إلى شهر لشهود ذلك العقد، كما فرضت الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات للعريس ووكيله وللشهود ولعاقد الزواج، إذا تمّ على امرأة لا تزال على ذمة زوجها[2]. وكان على رجال الدين من غير المسلمين تسجيل وقائع الأحوال الشخصية لدى طوائفهم، من زواج وولادة ووفاة، وغيرها، وإرسالها أولاً بأول إلى دائرة النفوس، ففي سنة ١٨٩٢ مثلاً تبادل القائمقام ومطران الروم الكاثوليك في صيدا الرسائل بهذا الشأن. اذ أرسل الأول إلى الثاني يحذره من التهاون في

---

(١) لبنان مباحث علمية وإجتماعية، نشر بهمة اسماعيل حقي، سنة ١٣٣٤ هـ. حققه إفرام البستاني، ج١، ١٩٦٩، بيروت، ص ١٧٤.

(٢) إعلان عن بعض شروط المناكحات والمفارقات للمسلمين وغير المسلمين، المواد ١ -٨، غير مؤرخ ويرجح صدوره سنة ١٣١٠ هـ (١٨٩٢)، أرشيف مطرانية الروم الكاثوليك، صيدا.

إرسال تلك المعلومات إلى دوائر النفوس دون تأخير[1].

وكان الزواج من الأقارب شائعاً، خصوصاً من إبنة العم، إلى درجة ان الزوج صار يشير إلى زوجته على أنها «إبنة العم» حتى ولو لم تكن إبنة عمه حقيقة، وبالمقابل كانت الزوجة تلقب زوجها «بابن العم» وبالتالي كانت الحماة «امرأة العم» وكان الحمو «عمّاً» ولا تزال هذه المصطلحات دارجة لدى عامة الصيداويين اليوم.

•في بداية القرن العشرين كان سن الزواج للشاب الصيداوي، من المسلمين يتراوح بين عشرين إلى تسع وعشرين سنة، وللفتاة من عشر إلى عشرين سنة غالباً، كما كان الزوج عادة أكبر من المرأة من سنة إلى خمس عشرة سنة[2].

من المعطيات السابقة، يتبين، أن نسبة كبيرة من الشباب الصيداوي، من المسلمين، كان يتم زواجها قبل بلوغها الثلاثين، وإن ما يزيد عن الثلثين كانوا يتزوجون قبل بلوغ الأربعين من العمر.

كما يلاحظ إن نسبة كبيرة من «العرائس» من الصيداويات المسلمات كنّ

---

(١) رسالة المطران باسيليوس حجار إلى قائمقام صيدا في ٢٣ كانون أول ١٣٠٨ (١٨٩٢)، أرشيف مطرانية الروم الكاثوليك، صيدا.

(٢) من تحليل لعينة من ثلاثين عقد زواج تمت في صيدا خلال سنتي ١٩٠٦ - ١٩٠٧ تبين ما يلي=
بالنسبة لعمر الزوج: في حالة واحدة كان عمره ١٧ سنة، وفي ١٢ حالة تراوح عمره بين ٢٠ - ٢٩ سنة وفي ٩ حالات كان عمره ٣٠ - ٤٠ سنة، وفي ٣ حالات تراوح عمره بين ٤٠ - ٥٠ سنة. وفي ٥ حالات تجاوز عمره ٥٠ سنة.
وبالنسبة لعمر الزوجة: في ٦ حالات كان عمرها من ١٠ - ١٥ سنة، وفي ١٣ حالة منها تراوح عمرها بين ١٦ - ٢٠ سنة، وفي ٧ حالات كان عمرها بين ٢١ - ٣٠ سنة، وفي ٣ حالات بلغ عمرها بين ٣١ - ٤٠ سنة، وفي حالة واحدة فقط كان عمرها ٤٣ سنة.
وبالنسبة للفرق بين عمري الزوجين: في ١٠ حالات تراوح الفرق من سنة إلى عشر سنين، وفي ١٠ حالات أخرى كان الفرق بين ١١ - ٢٠ سنة، وفي ٣ حالات أيضاً تراوح الفرق من ٢١ - ٣٠ سنة. وفي جميع الحالات السابقة كان الرجل أكبر سناً من المرأة. أما في الحالات الأربع الباقية فكانت المرأة أكبر سناً من الرجل، وفي ثلاث من هذه الحالات كانت المرأة ثيباً. وفي الحالة الرابعة كانت عذراء، راجع سجلات المحكمة الشرعية سجل ١٩ لسنتي ١٣٢٥ - ١٣٢٦ هـ.

من القاصرات، وبالتالي فإن ما يزيد عن ثلثي المتزوجات من المسلمات الصيداويات كانت اعمارهن لا تزيد عن العشرين سنة.

ولا شك أن نتائج مثل ذلك الزواج كانت سيئة على الصعيدين الصحي والإجتماعي، فمثل تلك الفتيات الصغيرات كانت أجسادهن لم تنضج تماماً بعد، فكنّ يمتن عند وضع مواليدهن الأوائل، كما إن نسبة كبيرة من أولئك المواليد، كانت تقضي نحبها لسوء رعاية الأمهات لهنّ لقلة خبراتهن، وعدم قدرتهن على تحمل أعباء الزوجية، وأترابهن ما زلن يلعبن في الطرقات.

ورغم مخاطر ذلك النوع من الزواج المبكّر بالنسبة للفتيات، فإن الأهل لم يهتموا بها، لأن همهم الأول كان تزويج أولادهم، خصوصاً البنات منهم، بسرعة قبل أن تدب فيهم الشيخوخة أو يدركهم الموت، فالفرحة الكبرى للأهل أن «يزوجوا أولادهم بحياتهم» كما تقول الأمثال الشعبية الدارجة.[1]

ويبدو أن الأهل غالوا في المهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. مما دفع الدولة إلى إصدار تعليمات تحدد فيها فئة الزواج وقيمة المهر ونوع

---

(١) لدى تحليل عينة عشوائية من ثلاثين عقد زواج لدى طائفة الروم الكاثوليك، كنموذج تقريبي للطوائف المسيحية، تبين ما يلي:

اولا - بالنسبة للزوج:
- حالة واحدة كان عمره فيها ١٨ سنة
- ٢١ حالة تراوح عمره بين ٢٠ - ٢٩
- ٦ حالات تراوح عمره بين ٣٠ - ٣٨
- حالة واحدة كان عمره ٤٥ سنة
حالة واحدة كان عمره ٥٢ سنة

ثانيا - بالنسبة للزوجة:
- ١٠ حالات كان عمرها من ١٥ - ١٩ سنة
- ١٦ حالة كان عمرها ٢٠ - ٢٥ سنة
- ٣ حالات تراوح عمرها بين ٢٧ - ٣٠ سنة
- حالة واحدة كان عمرها ٤٥ سنة

ثالثاً - بالنسبة للفارق في العمر بين الزوجين، تبين إن ٢٥ حالة كان الزوج فيها أكبر من الزوجة بفارق تراوح من سنة واحدة إلى ٢٣ سنة، وفي حالتين كانت الزوجة أكبر بفارق سنتين إلى خمس سنوات وفي الحالات الثلاث الباقية تساوت أعمار الزوجين. والملاحظة الأخيرة المهمة إن عمر الزوجات لا يقل عن ١٤ سنة وعمر الأزواج لا يقل عن ١٦ سنة، وهما الحدّان اللذان تفرضهما الكنيسة ليكون الزواج صحيحاً.

راجع: مطرانية الروم الكاثوليك في صيدا، سجل الأكاليل سنة ١٩١٠.

« الجهاز » وذلك حسب ثروة العريس المالية، ومكانته الإجتماعية. وهددت المخالفين بالعقوبات.

فقد حددت التعليمات الزواج بأربع فئات تبعاً لقدرة الرجل المالية، فخصصت عقد الفئة الأولى بالأثرياء وذوي القدرة المالية الجيدة، بحيث لا يزيد المهر المؤجل عن عشر ليرات مجيدية، وحددت ما يقدمه الزوج لعروسه بثوب واحد من الحرير (دون قصب أو تطريز) وفراش من الدمسقو، ومرآة من الفضة (لا يزيد وزنها عن ٢٥٠ درهماً فضة) وغطاء لوجهها من البرنجك الخالص (لا يتعدى ثمنه مئة قرش).

كما بيَّنت « جهاز » العروس الذي تحضره معها إلى بيت الزوجية بألبسة من الدمسقو والقطن، ومن بساط واحد وفراش، وفوط حمام و« طاقم » قهوة من الفضة، ومبخرة فضية، وقمقم (يوضع به ماء الزهر أو ماء الورد) واثني عشر صحناً من النحاس، وخمسة طناجر وثلاث طاسات، وصينية واحدة، وغلاية وبكرج، ومنقل وطشت حمام، وثلاث شمعدانات، وثلاث مشربيات أو أربع، وطشت وإبريق وثلاث صناديق (للملابس)، ولا يجوز أن يتعدى الجهاز اثني عشر ثوباً مع المحارم » و « الدكك » و « الشورابات »[1].

وجعلت المهر المؤجل لعقد الزواج من الفئة الثانية خمس ليرات مجيدية فقط، لمن هم أقل في القدرة المالية، وفصلت أنواع وأعداد الجهاز الذي يقدم بحيث يكون من أنواع أرخص، وعدد أقل، مما هو مسموح في زواج الفئة الأولى، وكذلك من الفئة الثالثة لا يزيد عن ثلاث ليرات مجيدية، أما الفئة الرابعة فهي أولئك الفقراء وغير القادرين مالياً، وقد حددت التعليمات مهرهم المؤجل بثلاثين قرشاً كحد أدنى، وليرة ذهبية واحدة كحد أقصى، وأعفتهم من تقديم أي نوع من الجهاز [2].

---

(١) إعلان يحتوي تنبيهات بحق الزواج والتناكح، ودون تحديد تاريخ صدوره وارجح أن ذلك تم بين سنة ١٨٧١ و ١٨٧٥، الدستور، ج٢، ص ٤٩٤.

(٢) وحتى هذا المهر البسيط حثت التعليمات السابقة على جمعه من أبناء الحيّ إذا لم يكن في قدرة العريس دفعه، كما شجعت أهالي كل محلة على التعاون لتسهيل زواج كل فتاة في محلتهم، تصل إلى سن السابعة عشرة أو الثامنة عشرة، بعريس يناسبها.

عند تحديد موعد الزفاف، تستحم العروس ذلك اليوم، في منزل أهلها أحياناً أو في الحمام العام غالباً، وتتزيّن باستعمال الحناء والأصباغ والمطيبات، وكذلك العريس، يقص شعره، ويشذب شاربيه ويستحم في الحمام العام غالباً، ويرتدي أفخر ملابسه، وتكون جديدة غالباً، ويكوي طربوشه.

والعرائس المسيحيات، كذلك، كن يتحمّمن ويتزيّن، وتعتني «الماشطة» بزينتهن، ويرتدين ثوب الزفاف فيما يعرف «بالبرزة» وتحضر لها النسوة من أهل العريس جهازها [1]. وكذلك اليهوديات كان زفافهن يتم، عادة في الكنيس بعد أن يتزين، ويحضر حفلة الزواج شهود، ويقدم العريس مهراً مؤجلاً، كما عند المسلمين. لكن تقديم العروس «دوطة» كما تفعل المسيحية، كان نادراً [2]

كانت حفلات الزفاف تبدأ عادة قرب ساعة الأصيل، وتستمر حتى الليل، وقد لا تنتهي قبل منتصفه. وكانت تستمر أحياناً عدة أيام حسب قدرة العريس المادية، ولما كان في ذلك مضيعة للوقت، وهدر للمال، وإزعاج للجيران، فقد حددت التعليمات التي سبق ذكرها، حفلة الزفاف (العرس) بيوم واحد، أو يومين على الأكثر، ومنعت الفقراء من إقامة حفلات زفاف، كما إنها تدخلت في تفاصيل الحفلة، فعينت ماذا يقدم فيها من طعام وشراب وحلوى للمدعوين، حسب فئة الزواج المتناسبة مع مقدرة العريس المالية [3].

وكانت العادة دارجة على أن يطاف بالعروس، ليلاً، في عربة تضمها والعريس تتبعها عربات (حناطير) الأهل والأصدقاء، في شوارع البلدة وأزقتها، فيما يعرف «بالزفّة»، وينطلق الجميع، خلال ذلك، بالتهليل والتكبير، وبالغناء و «الردّات» معبرين عن فرحتهم بالعروسين، لكن ذلك كان يسبب الإزعاج للآخرين، فكان من تعليمات الزواج السابق الذكر انها

---

(١) كان يمكن للعروس أن تقدم دوطة أو أن يقوم أهلها بجهازها، لكن ذلك ليس شرطاً تفرضه الكنيسة، من مقابلة مع الأب ميشال حبيب.

(٢) مقابلة مع عائلة ليفي اليهودية في صيدا.

(٣) إعلان يحتوي تنبيهات بحق الزواج...، سبق ذكره، الدستور، ج٢، ص ٤٩٥- ٤٩٧.

ألحت على منع ذلك الطواف الليلي حرصاً على راحة بقية السكان [1]، كما منعت اطلاق النار الذي كان يرافق حفلات الزفاف، وهددت المخالف بالضرب مئة عصا مقابل كل رصاصة يطلقها [2]. ويبدو إن السكان لم يحفلوا بتلك التعليمات واستمروا يحتفلون بأعراسهم على هواهم.

وجرت العادة، عند السنَّة في صيدا، أن تتلى السيرة النبوية الشريفة عند إتمام مراسم عقد النكاح مباشرة [3]. كما كان زواج المتعة معروفاً لدى الشيعة، ولكن يبدو انه كان قليل الإنتشار بينهم، لأنه من خلال مطالعاتي لسجلات المحكمة الشرعية في صيدا لفترة أربعين سنة تقريباً، لم أعثر إلا على قضية واحدة تتعلق بهذا النوع من الزواج، وجاء حكم المحكمة مناقضاً له «... فقد تقدمت نفيسة على خليل من صيدا بشكوى إلى المحكمة الشرعية، ضد زوجها داوود بك تامر الحسيني من انصارية، بأنها تزوجته على صداق (مهر) قدره خمس وعشرون ليرة ذهبية واحدة، وبقي لها بذمته ١٩ ليرة، وإنه دخل بها دخولاً شرعياً... لكن المدعى عليه، مع إعترافه بصحة النكاح زعم انه نكاح متعة حسب مذهب الأمامية، وإن المهر المعجل عشرون ليرة قد وصل للمدعية، وإن مدة العقد كانت محددة بثمانية أشهر، جرى تجديدها، بعد نفاذها، لمدة شهرين آخرين، بعقد نكاح جديد مهره ثلاث ليرات مجيدية، وصلت فعلاً للمدعية ولم يبق لها شيء بذمته. لكن المدعية، عند سؤالها، ردَّت بأن العقد دائم غير مشروط بوقت معين... فصدر حكم القاضي بصحة العقد، وببطلان دعوى عقد المتعة، وبحق الزوجة في نفقة قدرها قرش واحد يومياً...» [4]

أما الطلاق فكان معترفاً به لدى الطائفة الإسلامية، ولم يكن يحدث إلا نادراً لدى بعض الطوائف المسيحية، بينما لا يسمح به بعضها الآخر. ولقد كان لدى المسيحيين بدل الطلاق، الهجْر، وهو مؤقت لدى الارثوذكس لكنه دائم

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٩٧- ٤٩٩.

(٢) البرق، العدد ٣٩، في ٥ حزيران ١٩٠٩، ص ٣١٤.

(٣) التميمي وبهجت، ج١، ص ١٦٤.

(٤) المحكمة الشرعية، سجل ١٣، نومرو ٤٥٥ في ١٣١٩ هـ (١٩٠١).

لدى الكاثوليك لأن الطلاق لديهم محرم تماماً [١]. وعندما يحدث الطلاق لدى المسيحيين فان عدَّته كانت أربعة أشهر، بينما تزيد عدة الوفاة عن ذلك عشرة أيام عند وفاة الزوج.

وكما فعلت الدولة في حالات الزواج، كذلك نظمت الطلاق، فالقرار الصادر بشأن المناكحات والمفارقات، وقد سبق ذكره، طلب من كل راغب بالطلاق أن يعرض ذلك على المحكمة الشرعية، خلال خمسة عشر يوماً، مهما كانت طائفته وديانته، وحذر كل من لجأ إلى الطلاق، دون اطلاع المحكمة الشرعية، ضمن المهلة المحددة، بالحبس من إسبوع إلى شهر [٢].

وكان على المطلق أن يدفع لمطلقته مهرها المؤجل (المؤخر) بالإضافة إلى نفقة شهرية تسد حاجاتها المعيشية، وكان تقدير النفقة يرتبط بقدرة الرجل المالية، وبحسب حاجة المرأة، وسجلات المحكمة الشرعية تحتوي على العديد من القضايا من هذا النوع وسترد هنا نماذج منها تختلف من حيث قيمة النفقة، أو مقدار المهر، لتعطي صورة عن قيمة المهور والنفقة الشرعية التي كانت شائعة في سنوات مختلفة من تلك الفترة: «... فرضت المحكمة... على أحمد محمد الجويدي... لمطلقته خديجة (...) ان يدفع مؤخر صداقها وهو ٤٠٠ قرش ... ومبلغ أربع ريالات مجيدية ونصف ليرة فرنسية ذهباً كانت لديه أمانة، وإن تكون نفقتها الشهرية ثلاثة وثلاثين قرشاً وثلاثين بارة، بمعدل خمسة وأربعين فضة (بارة) يومياً» [٣].

ولما طلق حسن الزين زوجته مريم (...) فرضت المحكمة نفقة لها ٤٠ فضة (بارة) عملة رايج بندر صيدا [٤]. بينما فرضت المحكمة عشرة قروش نفقة يومية للسيدة كلفدان، عند طلاقها من أحمد باشا بن خليل آغا أباظة [٥]، وهو

---

(١) حنا مالك: الأحوال الشخصية ومحاكمها للطوائف المسيحية في سوريا ولبنان، دار النهار، بيروت ١٩٧٢، ص ١٧٠.

(٢) قانون المناكحات والمفارقات، المواد ٤و٩، ارشيف مطرانية الروم الكاثوليك، صيدا.

(٣) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل ٣، نمرة ٧ في ١٨ ذي الحجة ١٣٠٠م (١٨٨٢)

(٤) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ٨، ص ٥٤، نمرة ٢٣٨، في ١٢ جمادي الآخر ١٣٠٩ هـ.

(٥) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ٣، نمرة ٦٩، سنة ١٣٠٢ هـ.

مبلغ كبير نسبة لمستوى المعيشة في تلك الأيام: اذ في حالة أخرى فرضت المحكمة أربعة متاليك يومياً نفقة للطفلة الصغيرة [1]. بينما في قضية غيرها الزمت الرجل بدفع مؤخر الصداق لمطلقته وقدره خمسون قرشاً، وتقديم قرش وربع القرش لكل واحدة من بنتيه القاصرتين [2].

وعند طلب الزوجة للطلاق يسقط حقها في الصداق المؤجل «... عند طلاق عائشة (...) من زوجها درويش السوحاني، أبرأته من مؤخر صداقها وقدره مئة قرش... لكن المحكمة فرضت لها نفقة يومية قدرها ٤٠ فضة..... لطعامها وسكنها وسائر حاجاتها... » [3].

كما كان يلجأ أحياناً، غير المسلمين، للمحكمة الشرعية لترتيب نفقة، كما حدث مثلاً عندما «تغيب طنوس حنا ... من أهالي القناية بسقي صيدا، عن عائلته مدة ثمانية أشهر في القاهرة، وتركها بلا نفقة، فتقدمت الزوجة حنه جرجس (...) من المحكمة الشرعية بشكوى ضده، ففرض لها القاضي الشرعي عشرين بارة نفقة يومية، وعشر بارات أخرى لولدها حنا البالغ من العمر أربع سنوات.. » [4]

ولتخفيف وطأة زواج القاصرات، أباح القانون لمن بلغت سن الرشد منهن أن تطلب فسخ عقد زواجها، لكن عندما تقدمت زكية (...) من صيدا من المحكمة الشرعية تطلب فسخ عقد زواجها الذي عقد عندما كانت قاصراً، رفض القاضي (وكان الشيخ محمد نشأت) سماع دعواها قبل أن تبلغ العشرين من العمر [5].

ولا يمكن تحديد أسباب الطلاق الذي كان يحدث آنذاك في صيدا، لأن سجلات المحكمة الشرعية التي بحثت قضايا الطلاق وحددت النفقة كانت تكتفي بالقول انه عائد لصعوبة التفاهم بين الطرفين، وهي جملة عامة.

---

(١) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ١٧، شعبان ١٣٣٥ هـ.
(٢) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ٢١، ص ٣، نومرو ٤، في ٥ جادي الثاني ١٣٣٠ هـ.
(٣) المحكمة الشرعية صيدا سجل ٣، نمره ٦٥ في ٦ ربيع الآخر ١٣٠٢ هـ.
(٤) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ١٠ في ١٩ جادي الاولى ١٣١٦ (١٨٩٨).
(٥) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ٢ في ٢٥ ربيع الأول ١٢٩١ (١٨٧٤).

وقد تبين من دراسة قضايا الزواج والطلاق لجزء كبير من تلك الفترة، إن نسبة الزواج الناجح، في صيدا، كانت كبيرة جداً، وإن معظمها عائد إلى إكتفاء المسلمين بزوجة واحدة [1]، لأن الصيداويين الذين تزوجوا مثنى وثلاث ورباع كانت نسبتهم ضئيلة، بالإضافة إلى أن المسيحيين، الذين شكلوا جزءاً من المجتمع الصيداوي، لم يكن مسموحاً، بشكل عام، بالطلاق فيما بينهم. وكان الزواج بين أفراد من الأديان المختلفة شبه معدوم، كما كان الزواج بين أفراد من الطوائف المختلفة نادراً.

٢ - الإرث والوصية:

كان نظام الإرث الإسلامي والوصية يسري على كافة العثمانيين مسلمين وغير مسلمين، وتنظر به المحاكم الشرعية، دون المساس بحقوق المحاكم الروحية في النظر في كافة قضايا الأحوال الشخصية، وما ينتج عنها من ارث ووصية وغيرها لأبناء طائفتها، فيما إذا رضي الطرفان بالإحتكام إليها، اذ نص خط التنظيمات الصادر سنة ١٨٥٦ على أن تنظر المحاكم الروحية في « ... الدعاوى الخاصة ويقصد بها الأحوال الشخصية مثل الحقوق الارثية في ما بين شخصين مسيحيين وباقي التبعة غير المسلمة ... » [2] وفي ٤ نيسان ١٨٨٣ أصدرت وزارة العدل العثمانية بلاغاً تفسيرياً، أجازت بمقتضاه للمحاكم العثمانية النظر في جميع الخلافات الناشئة بين الرعايا المسيحيين والمتعلقة بالوصية والتركة، عندما يرفض أحد الخصوم في الدعاوى قضاء المحاكم الطائفية، وظل الحال كذلك حتى سنة ١٩١٤. [3]

ومن نماذج قضايا الإرث للمسلمين إنه عند وفاة درويش حسين أبو صالح (من قرية بعاصير) في صيدا، كان ورثاؤه زوجته مريم علي مكي، ووالدته مريم السيد أحمد، وأشقاؤه محمد وعلي ومرعي وفاطمة وقد بلغت قيمة التركة الف قرش وزعتها المحكمة الشرعية كما يلي:

---

(١) التميمي وبهجت، ج١، ص ٢٢٧.

(٢) حنا مالك، ص ٢٨٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٨١.

مهر الزوجة المؤجل مئتا قرش، ثم من المبلغ الباقي (٨٠٠ قرش) نصيبها الربع (٢٠٠ قرش) فيكون المبلغ الذي نالته ٤٠٠ قرش. وللأم السدس (١٣٣ قرشاً و١/٣ ١٣ بارة) وللشقيقة فاطمة ٩٥ قرشاً و٩ بارات، ولكل من الأشقاء محمد ومرعي وعلي ١٩٠ و٩ بارات [١].

وعندما أعلم الرئيس الروحي لطائفة الروم الكاثوليك، الخوري نقولا هرمس، المحكمة الشرعية إن مخائيل صاصي قد توفي، وأكد ذلك مختار محلة التحتاني، وزعت المحكمة الإرث على ولديه شكري وسليم، وبناته مريم وإميلي وجوليا واديل وزكية، بحيث كانت حصة كل ولد سهمين، وكل من بناته سهماً واحداً، والمجموع تسعة أسهم أو أنصبة [٢].

كذلك عند وفاة سوسان الزهار الارثوذكسية انحصر ارثها بأولادها قيصر وسليم ومريم، فاعتبر من خمسة أسهم، لكل ولد سهمان وللبنت سهم واحد. [٣] وكذلك وزعت تركة شلهوب جرجس شلهوب، بعد وفاته، على اشقائه باسيلا وعساف والياس، وشقيقتيه خاتون وستوت، وبنسبة سهمين لكل شقيق، وسهم واحد لكل شقيقة تطبيقاً للفرض الشرعي بأن للذكر مثل حظ الإنثيين، كما ورد في نص القضية [٤].

وكذلك كان الأمر بالنسبة لليهود، إذ عندما أبلغ مختار الطائفة اليهودية في صيدا المحكمة الشرعية بوفاة حايم لاوى، اعتبرت ميراثه من ستة أسهم، لولده يوسف اثنان، ولكل من بناته سمحا ولونا ورفقة ومريم سهم واحد حسب الفريضة الشرعية [٥].

ووزعت تركة إبراهيم الشماس (اليهودي) بعد موته بنسبة ثماني حصص لإبنه حايم، وحصة لزوجته نظلة، تطبيقاً للفريضة الشرعية. [٦]

---

(١) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ١، نمرة ٣٩، لسنة ١٢٨٥ هـ. (١٨٦٨).
(٢) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ١٦، ص ٥، نومرو ٢٤، في غرة ربيع الأول ١٣٢٨ هـ.
(٣) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ٢٣، نومرو ٧ في ٩ ربيع الأول ١٣٢٣ هـ.
(٤) المحكمة الشرعية صيدا سجل ٦، نومرو ٢١، في ٢٠ ربيع الثاني ١٣١٨ هـ.
(٥) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ١٩، ص ٢، نومرو ٨ في ٩ ذي الحجة ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩).
(٦) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ٦، نومرو ١٤، في ٧ صفر ١٣١٨ هـ (١٩٠٠).

وكثيراً ما لجأ غير المسلمين إلى المحكمة الشرعية لتعين لهم حقوقهم، أو تبين لهم حصصهم وانصبتهم إذا ما شجر بينهم خلاف، أو إذا ما عجزوا عن توزيع الميراث بينهم. فقد تقدمت هنرييت كنافاكو وشقيقتها اديل من المحكمة الشرعية لتعطيها حجة شرعية بحقها في تملك البستان الواقع في محلة القملة، الذي ورثتاه عن والدتها كتينا فضول رزق الله، بعد وفاتها.[1]

وعندما عجز يوسف أبيلا عن معرفة كيفية توزيع تركة أخيه المتوفي ويليام لكثرة وارثيه، وتعدد جنسياتهم، بين عثمانية وبريطانية وروسية، رفع عريضة بذلك إلى مشيخة الإسلام في اسطنبول، يرجو الحل من عندها[2].

كما كانت المحكمة الشرعية تشرف على الوصية، فتسجلها لديها وتتابع تنفيذها، سواء كان ذلك للمسلمين أو لغير المسلمين، فعند مغادرة اليوزباشي حسين آغا علي شرف الدين مع قطعته العسكرية، موقع صيدا إلى مكان آخر، أوصى بأن يكون الحاج غنوم الضناوي، من أهل طرابلس ومقيم في صيدا، وصياً على أولاده القاصرين، يتكفل برعايتهم وتلبية مطالبهم، حتى يعود إليهم، سالماً، أو يقضي نحبه، وقد قبل الضناوي ذلك، وشهد الشهود بواقع الحال[3].

كذلك حضر إلى المحكمة الشرعية محمد علي درويش حشيشو، من أهالي محلة الدكرمان، وأوصى بأن يكون عمه عبد السلام عبد الكريم زنتوت، من أهالي محلة الشارع وكيلاً عنه في إدارة أملاكه، وفي «التداعي والخصام» وان يجهزه ويكفنه ويوريه التراب (يدفنه) حسب السنّة والكتاب، وكذلك ينفق للفقراء والمساكين وحملة القرآن الشريف في صيدا وعابري السبيل، تكفيراً عما فاته من صلاة وصوم، ومن أجل الثالث والإسبوع والأربعين بعد وفاته، مبلغ ثلاثة آلاف قرش...»[4]

---

(١) المحكمة الشرعية سجل ٢٧، ص ٣٤، في ١٧ أيلول ١٣٣٣.

(٢) مكتب السجلات العامة ف.و ٢٣٤٢/١٩٥ ملحق برسالة القنصل البريطاني العام في بيروت WILIKIE YOUNG لحكومته برقم ٣٨ في ٢٢ تموز ١٩١٠.

(٣) المحكمة الشرعية، سجل ٤ في ٢٤ ذي القعدة ١٣٠٣ (١٨٨٥).

(٤) المحكمة الشرعية، سجل ٢٠، ص ٣٤، نومرو ٣ لسنة ١٣٣٤ مالية.

وعند وفاة روفائيل يوسف أبيلا من الجنسية الإنكليزية عن زوجته عفيفة عيسى الفران، وعن أولاده منها فيليب وانطوان وادلايد القاصرين، ولم يكن لهم وصي شرعي، عين الأمير حبيب ابيلا، قنصل انكلترا في صيدا، وصياً عليهم الدكتور يوسف يعقوب أبيلا، حسب تعليات قنصل بريطانيا العام في سوريا، وأرسل إلى المحكمة الشرعية طلباً بتثبيت تلك الوصاية، وبعد مداولة القاضي الشرعي مع أهل الخبرة «تبين ان يوسف المذكور موصوف بالإستقامة والعفة والأمانة... فتثبت وصياً على أولاد عمه القصَّر... على أن يرعى مصالحهم، ويعلمهم القراءة والكتابة، ويصرف عليهم بتقوى الله بلا اسراف ولا تقتير»[1]

٣ - الولادة والوفاة

لا يكاد الشاب يتزوج حتى يسمع المهنئين له بالزواج يدعون الله أن يرزقه الأولاد عموماً، ويفرحه «بعريس» على وجه الخصوص.[2].

وإذا طال الوقت ولم تحبل الزوجة، اضطربت الأسرة، ولا سيما الأم والحماة وعملتا الذرائع والوسائل لضمان حبلها، من نذور وحجب وتعويذات، حتى إذا حبلت تحمّل الزوج وأهلها واهله، دلّها بالوحام بكل سرور، ووضعوا لها «الماسكة» تعلقها في رقبتها، و «خمَّصوا» لها القمح، لمنع إجهاضها.

حتى إذا ولدت ذكراً عم البيت فرح، وشمل الأهل كلهم، سرور بالغ، أما إذا كان الوليد أنثى، خيم على البيت انقباض وجود، هذا إذا لم يتحوّل إلى أسى وحزن يستمران طويلاً.

ذلك إن الذكر ليس كالأنثى، رغم ان الله «ذكراً وأنثى خلقهم» اذ كانت «القابلة»، عند ولادة الذكر، تنال البشارة (الحلوينة) الكبيرة، ويأتي الأهل والأصدقاء للتهنئة، وقد يحضر بعضهم هدايا مناسبة (نقوطاً) وتوزع الحلوى

---

(١) المحكمة الشرعية صيدا سجل ٢، دون رقم، في ١٧ شوال ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥).

(٢) ليس من تفسير لإطلاق لفظة «العريس» على الولد الذكر، حتى قبل أن يولد بعد، إلا الرغبة الشديدة لرؤيته «عريساً» فعلاً.

والشربات، ويقدم «المغلي» «أي الكراوية بالجوز واللوز، كما كان البعض يقدم «القينار» من القرفة المغلية جيداً والحلاة بالسكر، وفوقها الفستق والصنوبر [1] وقد تطول الأفراح أياماً.

أما عند ولادة الأنثى، فلا يكلف الرجال أنفسهم عناء الزيارة، بل تقوم النسوة من قريبات الأسرة بزيارة الأم لتهنئتها بسلامة الوضع ويعزينها بأن «من تلد البنت تلد الصبي» وإن «من اسعدها زمانها جاءت ببناتها قبل صبيانها». [2] ولا تقام الأفراح بهذه المناسبة عادة، وتنال «القابلة» أجرتها فقط.

ليس معنى ذلك ان كل أسرة كانت تنجب الإناث كانت فرحة الولادة تتحول لديها إلى مأتم، بل إن كثيراً من الأسر كانت تفرح لولادة البنات، كما كان بعض الآباء يفضل البنات على الأبناء، لكن الرغبة بإنجاب الذكور وتمييز هؤلاء عن الإناث، كانت هي الأكثر شيوعاً لدى الصيداويين، ولدى غيرهم من أهل الشرق عموما، بدليل العادات التي وصفت، والأمثال التي ذكرت أنفاً.

كانت الولادة تتم بواسطة «القابلة»، وقد منعت القوانين عمل القابلات مسلمات أو مسيحيات، دون الحصول على اذن رسمي من المدرسة الطبية. [3] وتظل القابلة تختلف إلى بيت الوليد كل يوم على مدى اسبوع كامل، لتغطسه بالملح وتطليه بالزيت والريحان، كما تظل «النفساء» أربعين يوماً لا تبرح منزلها، وتعتني بصحتها، ثم بعد ذلك تغتسل، وتكون قد عادت لها عافيتها وزال الخطر عنها.

وكان يتم «تقميط» الوليد، أي شدّه باللفائف وربطها بزنار، لحفظ يديه وساقيه، وتسمى «لفافة» أو «كافولة» وكانت الأم ترضع طفلها من ثديها فان عجزت، لمرض أو وهن، سقته حليب الماشية الطازج، أو تولت امرأة أخرى إرضاعه، اذ ان الحليب المحفوظ في العلب، بأنواعه المختلفة الموجودة اليوم،

---

(١) التميمي وبهجت، ص ١٦٤.

(٢) الأب يوسف تاني: العوائد اللبنانية، المشرق، مجلد ٢، العدد ١، سنة ١٨٩٩، ص ٢٤.

(٣) تعليمات الضابطة، في ٢٣ محرم ١٢٧٨ هـ. الدستور ج٢، مادة ٤٨، ص ٦٨٠.

على شكل مسحوق أو سائل، لم يكن معروفاً آنذاك. ويظل الطفل يرضع من ثدي أمه حتى يكاد يبلغ السنة الأولى من عمره فيفطم، ولكن بعض الأمهات كن يرضعن أطفالهن حتى يبلغ عمر الواحد منهم عاماً وبعض العام، حيث الإعتقاد الشعبي السائد انه كلما طالت فترة رضاع الطفل، كلما كان ذلك أكثر فائدة لبناء جسمه وصحته تأكيداً للمثل القائل «إن فلاناً شبعان من حليب أمه» [1] في مجال المدح والثناء.

والمناسبة الثانية في حياة الطفل الذكر التي يجرى الإحتفال فيها، بعد ولادته، هي مناسبة ختانه، والختان يجرى لأطفال المسلمين واليهود، تطبيقاً للتعاليم الدينية. وكانت فرحة الختان والإحتفال به تستمر أكثر من يوم، أحياناً، حسب قدرة الأب المالية، ومدى رغبته في الإنفاق على مثل هذا الأمر، ذلك أن الختان، مع كل الأسباب الأخرى، هو مظهر آخر من مظاهر تمييز الذكر والإحتفاء بقدومه، وكانت العادة ان توزع الشربات والمغلي، ويقرأ المولد الشريف في تلك المناسبة لدى المسلمين، وعندما ختن الحاج مصباح البزري أولاده في أحد الأيام أمر ان يختن معهم عدد من أولاد الفقراء، ووزع عليهم الألبسة الجديدة [2] وكان بعض اليهود القادرين يحتفل بختان ولده مدة سبعة أيام كاملة [3] و «عندما ختن يعقوب معتوق شكري، أحد يهود صيدا، ولده، احتفل بمنزله بهذه المناسبة بتلاوة الأدعية الدينية المناسبة وألقى موسى ديوان عضو الجمعية الخيرية الإسرائيلية خطاباً وتليت الترانيم». [4]

ومما يجدر ذكره إن الدولة كانت تمنح أهل التوأم الفقراء راتباً شهرياً حتى يبلغا الخامسة عشرة من عمرهما [5].

أما عند الوفاة فكان تجهيز الميت وتكفينه ودفنه يتم حسب التعاليم

---

(١) الأب تاني، المشرق مجلد ٢، العدد ١١، سنة ١٨٩٩، ص ٥١٠.

(٢) ثمرات الفنون العدد ١٦١٢ في ١٣ أيار ١٩٠٧.

(٣) مقابلة شخصية مع أسرة ليفي اليهودية في صيدا.

(٤) لسان الحال العدد ١٦٠١، في ١١ نيسان ١٨٩٤.

(٥) بلدية صيدا، قرار بلدي نومرو ٣٦ في ٢٨ نيسان ١٣٢٦، بناء على أمر من نظارة الداخلية برقم ١٥ في ١٤ آذار ١٣٢٦.

الدينية، والتقاليد التي تسير عليها طائفته، وكان لكل طائفة مدافنها الخاصة بها، فكانت مقبرة السنّة أمام البوابة الفوقا خارج السور (لا تزال قائمة حتى اليوم وقد أصبحت وسط مدينة صيدا الحاضرة) ومقبرة الشيعة كانت (ولا تزال) إلى الجنوب من القلعة البرية، على مسافة قصيرة جنوب البوابة الفوقا، على تلة مشرفة على البحر. أما مقبرة اليهود فكانت تقع جنوب منطقة البرغوت، قرب الشاطىء (ولا تزال حتى اليوم) وتجمعت مقابر المسيحيين في منطقة الحارة (كاثوليك وموارنة وارثوذكس ولاتين) وسهل الصباغ (بروتستانت).

بالإضافة إلى أنه في العهد التركي ضمت صيدا مقابر مختلفة، أزيل بعضها تماماً، فيما بعد وبقيت آثار، أو أجزاء، من بعضها الآخر دالة عليها [١]. وسمى أهل صيدا المقبرة «تربة» تارة و «جبانة» أخرى [٢].

وكانت السلطات قد أصدرت أمراً بعدم دفن أي ميت، في منطقة صيدا، قبل أن يجرى عليه طبيب البلدية كشفاً حسياً، ومن ثم يأذن بدفنه [٣] وانذرت المخالفين الذين يدفنون موتاهم دون تصريح بذلك العقاب الشديد [٤].

وكان تشييع الجنازة، عند المسلمين، تتخلله قراءة القرآن الكريم بصوت عال، أثناء عبور موكب التشييع لطرقات صيدا وأزقتها، ولما كان في ذلك التصرف حطّ من قيمة القرآن، لأن تلاوته تتطلب خشوعاً وإنصاتاً لا يتوفران في الطرقات حيث الضجيج، وإنشغال كل واحد بأموره، منعته

---

(١) كانت تربة العسكر موجودة قرب البوابة الفوقا مقابل كنيسة الموارنة الحالية. وكانت تربة الشهداء تقع قرب الدباغة في مدخل صيدا الشمالي ولا أثر لها اليوم، كما كانت توجد قريباً من أبا روح مقبرة الأجانب، وهي من العهد الصليبي. كذلك وجدت في سهل صيدا مقبرة الإفرنج من العهد الصليبي أيضاً.

(٢) تعني التربة في اللغة أساساً المكان الكثير التراب، بينا تعني الجبانة أصلاً الأرض المرتفعة المستوية التي لا شجر فيها.

(٣) هكذا وردت في الأصل دون تحديد جنس الميت، لكنني أعتقد إنها تنطبق على الموتى من الذكور فقط.

(٤) بلدية صيدا قرار نومرو ٢١٣ في ١٧ كانون الثاني ١٣٣٢.

وسمحت بالتهليل والتكبير فقط طيلة مسيرة التشييع. [1] وكانت للموت حرمة وللميت هيبة، فكان الصيداويون يسرعون باغلاق أبواب محلاتهم والوقوف أمامها أثناء مرور جنازة أحد الصيداويين، تاركين البيع والشراء هنيهة، وما كانوا يفرقون في إن الجنازة العابرة لمسلم أو لغير مسلم. [2]

ويبدو إن بعض الصيداويين، من المسلمين، كان يبالغ كثيراً في إظهار حزنه على ميته، مما لفت نظر مؤرخين معاصرين، فقالا إن تلك المبالغة تتجلى في قيام أولئك الأشخاص بضرب خيمة فوق قبر المتوفي حديثاً، حيث يأخذون بندبه وإظهار مشاعر الحزن على وفاته، طيلة أيام ثلاثة، قد تمتد إلى إسبوع كامل، وقد تطول أحياناً، لتصبح شهراً كاملاً، ويقرأ خلال ذلك سور من القرآن. وتتلى الأدعية. ويضيف المؤرخان ملاحظة مهمة هي إن المبالغة في الحزن وندب الميت من عادات الشيعة المعروفة، لذا فهما يرجحان أن يكون بعض الصيداويين قد نقل تلك العادات عن الشيعة المجاورين لصيدا. [3]

كما كان يقام المأتم للميت المسلم عادة ثلاثة أيام متوالية، ثم تليه ذكرى الإسبوع (وتكون في عصر اليوم السادس للوفاة)، ثم ذكرى الأربعين وأخيراً الذكرى السنوية [4] وكذلك كانت لبقية الطوائف عوائدها الخاصة في مآتمها.

٤ - أسماء الصبيان والبنات ودلالتها:

لدى تدقيقنا بالأسماء التي عثرنا عليها في الوثائق الصيداوية، من سجلات شرعية وبلدية وأرشيفات اديرة وكنائس، ومصادر غيرها، تبين لنا أن أسماء الصبيان التي كانت شائعة آنذاك، لا تختلف كثيراً عما هو معروف اليوم باستثناء ملاحظتين اثنتين:

---

(١) المحكمة الشرعية صيدا، سجل ٩ نومرو ٧٧ في ٧ مايس (أيار) ١٣١٩.

(٢) أخبرني بذلك بعض المعمرين الصيداويين الذين قابلتهم.

(٣) التميمي وبهجت، ص ١٦٥.

(٤) في السنوات الأخيرة هذه أخذ بعض الصيداويين يعلن إنه يتقبل التعازي في ميته يوم الدفن فقط، ولا يقيم مجلس عزاء في الثالث أو الإسبوع أو الأربعين استجابة للتعاليم الدينية التي نهت عن كل تلك المآتم، وانسجاماً مع الأوضاع الحاضرة وقد كثر القتل بين الناس.

الأولى إن أسماء الصبيان التي تحمل معنى دينياً كانت كثيرة الشيوع، كأسماء الأنبياء والقديسين (مثل محمد وعيسى وموسى وإبراهيم ويونس واسحق والياس وبطرس وبولس) وأسماء الأشهر (رجب شعبان ورمضان).

والثانية: كثرة الأسماء المركبة سواء المبدوّة بلفظة «عبد» (عبد السلام، عبد الرحمن، عبد العزيز، عبد اللطيف، عبد الغني، عبد العال، عبد القادر.. الخ) أو الملحوقة بلفظة «الدين» (عز الدين، سعد الدين، بدر الدين، نور الدين، محي الدين، برهان الدين، شرف الدين، شمس الدين... الخ).

أما أسماء البنات فقد تميزت بخصوصيتها الدالة على تلك الفترة، بدليل إن كثيراً من تلك الأسماء غير شائع اليوم، أو هو محصور في نطاق ضيق جداً بين بنات صيدا. ويمكن ذكر الملاحظات الأربع التالية حول أسماء البنات.

أولاها: إنها كانت تحمل معنى جميلاً وللفظها، غالباً، جرس موسيقي مثل: حسناء، حُسُن، محاسن، بهية، صفية، زهية، هنية، حبوبة، ظريفة، غنوة، عريفة، خيرية، آسية (أي المواسية) مبرّة، عنبرة، أكابر، زمزم... الخ

وثانيتها: نسبة كبيرة من الأسماء المركبة تحمل في اعطافها الإعجاب بالبنت، أو تقريظ جمالها، أو المستقبل الطيب لها مثل: دام العز، ستالبنات، ست الإمارة، ست النصر، سبحان الخالق، بدر الدجى، منار السنا، ماشاء الله، ذا النور[1]، زيد الكريم... الخ.

وثالثتها: إن نسبة الأسماء ذات الاصول التركية أو الفارسية كانت كبيرة مثل: قادون[2]، خاتون[3]، شهربان[4]، كلفدان، سهجنان، كلبياز[5] ملكناز[6]

---

(١) من عائلة أباظة وقد ورد أسمها مرة واحدة في سجلات الشرعية.

(٢) محرفة عن «قادين» التركية وهي لقب كرام السيدات.

(٣) عن التركية بمعنى السيدة الجليلة.

(٤) محرفة عن شهربانو الفارسية بمعنى سيدة المدينة.

(٥) عن التركية بمعنى الوردة البيضاء.

(٦) عن الفارسية بمعنى ملكة الدلال.

بولنده[1]، سوسان، تفيدة، صدوده، روشنة[2]...

ورابعتها: إن بعض الأسماء عرفت لوقتها، ولا نسمع بها الآن إلا في أسماء بعض جداتنا مثل ستوت، ثلجة، رياسة، نتيجة، نهاية، ديبة، شاهينة... الخ.

٥ - الخدم والرقيق:

لا شك إن استخدام الفتيات، أو الأولاد، للخدمة في المنازل وقضاء حوائج سكانها، كان معروفاً في تلك الفترة، ولا توجد معلومات وافية عن الموضوع، لكن قضية واحدة، نظرت بها المحكمة الشرعية آنذاك، قد تلقي تفصيلاتها ضوءاً على أوضاع الخدم، في تلك الفترة، من حيث المعاملة والإجرة وغير ذلك.

ففي سنة ١٩٠٠ حررت، في محكمة شرعية صيدا، حجة شرعية، تم بموجبها تأجير قاسم الحاج محمد سلامه من عدلون، لإبنته زينب البالغة من العمر ثماني سنوات، للخدمة في منزل مظهر بك مميز محاسبة ولاية بيروت، لمدة خمس سنوات بأجر قدره ست ريالات مجيدية عن كل سنة، بشرط أن تقوم زينب المذكورة بالخدمة بكل أمانة وصدق، وأن يقبض أبوها الأجرة عن السنوات الخمس مقدماً، وقدرها ثلاثون ريالاً، وتم بمعرفة فضل الله بشاره طعمة أمين صندوق صيدا وبشهادة الشهود وبتصديق القاضي.[3]

وكان استخدام الرقيق، ذكوراً (عبيداً) وإناثاً (جواري) شائعاً ومعروفاً في العهد التركي، وكانوا يستخدمون للخدمة في البيوت والقصور، وفي الإشراف على تربية الأولاد ورعايتهم (دادة) وفي الأعمال الأخرى، وكان وضع الرقيق، جيداً على العموم، لأن العبد أو الجارية يضمن بقاءه عند سيده فيشعر بنوع من الإستقرار، على خلاف الخدم الذين كانوا معرضين للطرد من الخدمة في أي وقت.

---

(١) صيغة تأنيث عربية للفظة بُلند الفارسية بمعنى طويل.

(٢) صيغة تأنيث عربية للفظة روشن الفارسية بمعنى منير.

(٣) المحكمة الشرعية، سجل ١١، ص ١٣١، نومرو ١٨٧ في ١٢ رجب ١٣١٨ هـ.

وقد مثلت اسطنبول والقاهرة السوق الرئيسي لتزويد بلاد الشام بالرقيق وكان العبيد، عادة، من ذوي البشرة السوداء الذين يجرى جلبهم من مختلف أنحاء أفريقيا.

أما الجواري فكن سوداوات (زنجيات) وخلاسيات (باللون الزيتوني كالحبشيات) وبيضاوات (شركسيات وكرجيات).[1] ولما كانت معظم الجواري الشركسيات والكرجيات ذوات حسن وجمال، فقد كن الأعلى سعراً في سوق الرقيق، خصوصاً بعد سنة ١٨٧٨، عندما استولى الروس على قسم كبير من بلاد الشركس، نتيجة الحرب الروسية - العثمانية، فانقطع الاتجار بهن، إلا القليلات منهن، اللواتي لم يعد قادراً على شرائهن إلا كبار الأغنياء من باشوات وأمراء وتجار.

وكان الصيداويون يشترون الرقيق من بيروت غالباً، وكان تجار الرقيق في بيروت يجلبونهم بدورهم من دمشق عادة، وأحياناً من مصر، وكثيراً ما اشترى الصيداويون العبيد ليقدموهم للخدمة العسكرية بدلاً منهم، حيث كان ذلك النوع من البدل مسموحاً به لدى السلطات.

ومن الطبيعي إنه كما كان سوق شراء الرقيق وبيعه رائجاً، فكذلك كان التهادي به، وعتقه رائجاً أيضاً. وتطالعنا مصادر تلك الفترة بأمثلة من هذا القبيل.

ففي سنة ١٨٧٨ اهدى صادق بك، قائمقام صيدا، جارية بيضاء إلى صالح آغا الدمشقي، فتزوجها شرعاً، وحضر حفل الزفاف الموظفون وبعض الأعيان في صيدا [٢].

وفي تقرير للقنصل البريطاني في بيروت لحكومته، يخبرها ان جهوده ادت إلى حصول «قدم الخير» وهي جارية بيضاء عمرها خمسة عشر عاما، على حريتها من سيدها درويش الغزاوي من بيروت[٣].

---

(١) نسبة إلى بلاد الشركس (قفقاسيا) وبلاد كرجستان (جورجيا السوفياتية).

(٢) ثمرات الفنون العدد ١٦٥، في ٢٧ حزيران ١٨٧٨.

(٣) مكتب السجلات العامة ف. و٤٦٤٢/٧٨ أفريقيا - ١، رسالة DRUMMOND HAY إلى السفير باسطنبول، بيروت في ٩ آذار ١٨٩٥.

وكان عتق الرقيق، أي منحه حريته دون مقابل، يتم بموجب «حجة» في المحكمة الشرعية وبشهادة شهود، وتذكر في «حجة العتق» الأسباب الموجبة، والشروط اللازمة، وصفات «المعتوق».

ففي سنة ١٨٦٨ اعتق اسماعيل بك اميرآلاى بالجيش العثماني في موقع صيدا جاريته البيضاء «عايشة خانم» حيث «...حررها من قيد العبودية اعتاقا صحيحاً شرعياً... منجزاً غير معلق ولا موقّت حسبة لله تعالى... رجاء ان يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من نار جهنم... لقوله صلى الله عليه وسلم من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار حتى الفرج بالفرج...» ولم يكتف اسماعيل بك بعتقها فقط، بل وهبها جميع حليّها (وفصّلها في حجة العتق) ومنحها كذلك خمسين ليرة عثمانية[1].

كما اعتق، في السنة نفسها، مصطفى الكردى، جاريته السوداء حسبة لوجه الله[2]، وكان الحاج محمود المجذوب قد اعتق عبده الزنجي فرج بن عبدالله[3]، وكذلك اعتق ابراهيم آغا الجوهري عبده مرجان.

ومما يجدر ذكره ان بعض الجواري اعتقهن أسيادهن الصيداويون ثم تزوجوا بهن، فصِرْن، فيما بعد، جدّات لبعض الأسر الصيداوية العريقة، ونكتفي بهذه الاشارة دون ذكر الأسماء والتفاصيل.

ب - أثاث المنزل:

كما اختلفت بيوت الصيداويين بطرز بنائها وبسعتها أو ضيقها حسب طاقة اصحابها المالية ومستوى معيشتهم، كذلك اختلفت نوعية الأثاث الذي كانت تفرش به، من حيث الفخامة أو البساطة، تبعا لغنى أو فقر أصحابه.

وعلى العموم فان أغنياء الصيداويين كانوا يقيمون في دارات جميلة احسنت زينتها، وفرشت بالاثاث الفخم، وبالتحف الجميلة أحياناً. كما تميزت

---

(١) المحكمة الشرعية، سجل ١، نمرة ٨١ في ١٤ ذي الحجة ١٢٨٥ هـ.
(٢) المحكمة الشرعية، السجل نفسه.
(٣) المحكمة الشرعية، سجل ٣، نمرة ١١ في ٥ صفر ١٣٠١ هـ. (١٨٨٣).

منازل المسيحيين بحسن تأثيثها ولعل ذلك راجع، كما يقول مؤرخان معاصران لذلك العهد، إلى كثرة اختلاطهم بمسيحي بيروت[1]، وبالأجانب.

كانت حجرة النوم تضم، عادة، سريراً واحداً بفراشين، أو سريرين من الخشب أو الحديد، ويوضع على الفراش جودل (لحاف) من القطن، وفوقه شرشف (ملاءة) من الدمسقو (الحرير الشامي) المطرز أو دون تطريز، أو تكون الملاءة، في البيوت الأقل مستوى، من الصوف أو الكتان دون تطريز.

ويوجد في المنزل صندوق أو أكثر، من الخشب الملبّس بالتّنك والمزيّن بالرسوم، تحفظ الملابس به، لأن الخزائن ظلت غير شائعة حتى أواسط القرن التاسع عشر، وكانت العروس تحضر الصندوق، عادة، ضمن جهازها يوم الزفاف. كما كانت الملابس المتماثلة تلف وتطوى وتحفظ في «البقجة» لتبقى نظيفة ومطوية لحين استخدامها.

أما غرفة الجلوس، أو غرفة الاستقبال (لدى الأغنياء)، فكانت تضم كراسي من الخشب المحفور أو المطعّم بالعاج أو الصدف أو بماء الذهب، أو تكون من الخيزران أو القش، إلى جانب «دوشك»[2] توضع عليه المساند و «الطراريح» من الصوف المغطى بالحرير أو بالكتان، وتعلو سطحها الرسوم والنقوش، أو تكون بدونها. كما يمكن وضع الطراريح على الأرض وتوضع فوقها سجادة صغيرة، أو ملاءة، ليجلس عليها من يرغب «متربعا» وهي جلسة مريحة عادة.

كما يمكن أن تضم الغرفة «اسكملات»[3] وطاولة صغيرة يعلوها ابريق من فخار، أو مزهرية تضم زهورا، أو أصيصا فيه «حَبَق» أو أي نوع آخر من

---

(١) شكلت الطبقة المتوسطة نسبة كبيرة من الصيداويين، وظلت نسبة الفقراء والأغنياء قليلة، وتراوحت ثروات بعض الأغنياء الصيداويين من ٣٠ - ٤٠ ألف ليرة، والذين تراوحت ثرواتهم من الف إلى خمسة آلاف ليرة بلغوا ٢٢ شخصا كان عشرة منهم من السنّة وأربعة من الشيعة وثمانية من المسيحيين، ومعظم الأغنياء المسلمين كانوا ملاكاً وتجاراً، والمسيحيين كانوا تجاراً وصناعيين: راجع التميمي وبهجت، ص ١٦٢.

(٢) من «توشك» الفارسية بمعنى فراش، ودرجت اليوم تسميتها «صوفه».

(٣) من SCAMNUM اللاتينية بمعنى طاولة صغيرة لوضع الأشياء عليها.

الزرع الأخضر، إذ ان غرام الصيداويين بالزهور معروف ومشهور، ولعلّ مردّ ذلك إلى الطبيعة الساحرة الجميلة التي تحيط بمدينة صيدا.[1]

وكانت ارض المنزل تفرش بالسجاد، والعجمي كان أجوده، أو بالبساط، والرشواني كان أفضله، أو بالحصير، والعكّاوى كان احسنه، وذلك حسب امكانات رب البيت المالية[2]،

وضم المطبخ من الأثاث والأدوات علاّقة خشبية، توضع عليها الصحون والملاعق والسكاكين. وكان معظم الصحون من النحاس، وبعضها من الفخار أو التوتياء والقليل منها من الصيني. كما كانت «الطناجر» من النحاس، وكان بعضها مستديراً، وبعضها الآخر مستطيلا ويعرف بالاسطنبولي.

كما ضم المطبخ الطشت (من النحاس غالبا) والصواني[3] والطاسات والأباريق (معظمها من الفخار أو التنك والقليل منها من الزجاج). و «الخوابي» من الفخار لحفظ الماء او السوائل الأخرى (كالزيت مثلا) و «البرنيات» لحفظ الطحين، وجرن الكبة احيانا، وكان من الرخام أو الحجر العادي.

وكان تبريد الماء يتم «بالمشربيات» او الاباريق من الفخار، وافضلها ما كان مصنوعا في «عيتا» وفي «راشيا». كما كانت ادوات القهوة من النحاس أو الفضة، كما كانت «الفناجين» من الفخار أو الصيني، وقد يكون مطعما بالذهب أو الفضة، حسب قدرة أهل المنزل على اقتنائه، وكانت «الركوة» تستعمل لصنع القهوة.

وفي معظم البيوت كان ابريق الشاي، وفي بعضها «السّماور»[4] لصنع الشاي، واستعملت الفناجين أو الاقداح لارتشاف الشاي.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٦٨.

(٢) العجمي المجلوب من بلاد العجم (ايران) وهو غني عن التعريف، والرشواني نسبة إلى راشيا، والعكاوي نسبة إلى عكا.

(٣) مفردها صينية وهي محرفة عن «سيني» الفارسية.

(٤) روسية الأصل تطلق على اناء كبير من النحاس مغلق من أسفله حيث توضع النار، وبه فتحة من أعلاه يوضع بها وعاء صغير به منقوع الشاي، وفي وسطه الماء يغلي.

ووجدت في كثير من بيوت الصيداويين مبخرة (لحرق البخور خصوصا ايام الجمعة) وقمقم (لحفظ ماء الزهر أو ماء الورد به) وكانا من الفضة أو النحاس، حسب مستوى أهل المنزل.

وكان الطبخ يتم بواسطة «الوجاق»[1] وكان من الحديد أو القرميد، واستخدم لاشعاله الحطب أو الفحم، واستمر استخدامه حتى اواخر القرن التاسع عشر، عندما اقبل الصيداويون على استخدام الطباخات الجديدة المستوردة من اوربا، وانحصر استعمال الوجاقات في بيوت قليلة.

واستخدم «المنقل» أو «الكانون» للتدفئة، وكان من «النحاس» وهو أغلاها، أو من الحديد أو التنك أو القرميد. وقد تفنّن النحاسون في تزيين المناقل وزخرفتها بالأشعار والحكم والآيات القرآنية، وكان الفحم يستخدم غالبا للاشعال، والحطب في بعض الأحيان.

وكنموذج على الأثاث الذي كان موجودا في معظم البيوت الصيداوية نذكر تركة الحاج رشيد بن الحاج يوسف بن عمر المجذوب من سكان محلة السبيل، وقد جرى بيعها بواسطة الحراج (المزاد):

فراش من الصوف	عدد ٤	طنجرة نحاس كبيرة وصغيرة	عدد ٣
لحاف	عدد ٥	صينية صغيرة ومتوسطة	عدد ٢
حرام من الصوف	عدد ٢	سدر نحاس احمر كبير	عدد ١
بساط رشواني	عدد ١	حلّة وماعون نحاس	عدد ٢
سجادة عجمية	عدد ٢	طبق من النحاس	عدد ١
وسادة (مخدة) صغيرة وكبيرة	عدد ٥	مقلى من النحاس	عدد ١
طراحة مقعد	عدد ٥	صحن نحاس صغير	عدد ٤
مسند قش	عدد ٧	صحن من القيشاني	عدد ٤
سرير (تخت) من الحديد	عدد ١	جاط سادة	عدد ٦
خزانة من الحديد	عدد ١	كؤوس من القيشاني	عدد ٧
كنبة	عدد ٤	منقل نحاس اصفر	عدد ١

---

(١) تركية بمعنى مكان النار، حيث كانت توضع ثلاثة أحجار وتشعل بينها النار، ويعلق فوقها قدر الطعام.

كرسي خيزران	عدد ٢	شمعدان	عدد ٢
بوفيه	عدد ١	اركيلة	عدد ٢
سماور للشاي	عدد ١	طبلية	عدد ١
فنجان للشاي	عدد ٦	شوبك	عدد ١
براد مختلف	عدد ٣	خابية افرنجية صغيرة وكبيرة	عدد ٤
مملحة	عدد ١	برنية صغيرة	عدد ١
جرن بلاط مع مدقته	عدد ١	برميل تونياء	عدد ١
قطرميز	عدد ٣	جردل (سطل)	عدد ١
ساعة حائط كبيرة	عدد ١	ستارة (برداية) مع اطارها	عدد ٦

وقد بيعت كلها بالمزاد بمبلغ ٣٤٦٥ قرشا[١].

وتوفّر السلع الاوروبية، الذي كان عاديا في أسواق بلاد الشام، اتخذ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شكل غزو سلعي كثيف اخذ يملاء اسواق بلاد الشام، خصوصا مدنها الساحلية، ويحدث، بالتالي، تحولا عميقا في اسلوب الحياة اليومية في حياة الناس. وكما هي العادة دائما، فقد أخذ دعاة القديم يحاربون الجديد المستورد من الخارج، فقد سرت الاشاعات بأن الموقد الجديد (بريموس الكاز) يفقد الطعام نكهته، وان مصابيح الكاز الجديدة تؤذى العينين.

لكن سرعان ما أخذت وسائل المعيشة القديمة تفسح الطريق للوسائل الحديثة القادمة من أوربا، التي أخذ الناس يعتادون عليها، وقد ارتاحوا إليها، بعدما رأوا أهميتها في سرعة الخدمة، وسهولة الانجاز، بالاضافة إلى جمال شكلها ومتانة صنعها.

وفي صيدا أقبل المواطنون على استعمال النفط بكثرة منذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث استخدموه في الاضاءة وفي النواحي المنزلية الأخرى، حتى ان القنصل الامريكي فيها، اشار في احد تقاريره، إلى ازدياد استهلاك الصيداويين للنفط الامريكي[٢].

---

(١) المحكمة الشرعية في صيدا، سجل ٢٧، ص ٧٦، نومرو ٢٢٢ في ٤ جمادي الأول ١٣٣٦ هـ.

(٢) القنصلية الأميركية ت /٣٦٧/ ج٧، تقرير قنصل أمريكا في صيدا شبلي ابيلا، في ٣٠ أيلول ١٨٧١.

وفي أواخر القرن الماضي بدأت تنتشر الطباخات الاوروبية الحديثة « ... التي تأخذ نصف المقطوعية من الفحم، ولها فرن وصندوق للماء الساخن... وارد فرنسا... »[1] وانتشرت المواقد النفطية (البريموس) المصنوعة من النحاس، وكان بعضها يعمل بلا صوت[2].

واستمرت السيدات، في هذه البلاد، يغسلن الملابس بأيديهن، باستعمال الماء والصابون و « النيلة »، وانتظرن حتى أوائل القرن العشرين عندما بدأت تنزل إلى الأسواق « الغسالات » المستوردة من أوربا التي كانت توصف بأنها « ...تغسل في ربع ساعة من ١٥ - ١٦ قميصاً » وانه « يمكن لولد صغير أن يشغّلها... »[3].

وفي الاضاءة استخدمت الشمعدانات ومصابيح الكاز، وانتظر الصيداويون حتى خروج الاتراك من هذه البلاد لينعموا بنور الكهرباء.

ج - الزّيّ:

كانت للزي، في معظم تلك الفترة، قيوده وقواعده، بحيث أنه لم يكن يدل، كما جرت العادة، على وضع الانسان الاجتماعي فقط، وانما حدد ما هو مذهبه، وماذا تكون مهنته، ثم اخذت تلك القيود تخف تدريجيا، بحيث لم يعد لها اثر في مدن بلاد الشام الساحلية منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واصبحت في نطاق ضيق جدا في مدن بلاد الشام الداخلية[4]. حتى أخذ الزي

---

(١) اعلان فرعون وعيسى شقير وشركاهما في بيروت، لسان الحال، العدد ٣٣٣٠ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٠٠.

(٢) اعلان عبدالكريم فاضل وشركاه في بيروت، لسان الحال العدد ٣١٣٨ في ١٢ حزيران ١٨٩٩.

(٣) لسان الحال، العدد ٦٣٤٦ في ٨ حزيران ١٩١٠.

(٤) في مطلع القرن التاسع عشر كان مفروضا على اهل الذمة ان يرتدوا « الغيار » وهو اللباس الخاص بهم لتمييزهم عن المسلمين، إذ كان غير مسموح إلا للمسلمين بارتداء العمائم البيضاء، وكانت باللون الأخضر للاشراف، وبالألوان الأخرى للمسيحيين واليهود، وكان المسيحيون يحاولون التفلت من تلك القيود ليشعروا بالمساواة مع المسلمين.

وعندما انتشر « القاووق » كان المسلمون يلفونه بشاش، ابيض والنصارى بلون كحلي واليهود بالأحمر، ثم بطل استعماله فيما بعد، راجع: ميخائيل مشاقة: تاريخ حوادث جرت بالشام وساحل بر الشام ١٨٠٠ - ١٨٨٨، مخطوطة ورقة ١٤.

الأوروبي بالانتشار منذ أواخر القرن التاسع عشر، خصوصا في المدن الساحلية لانفتاحها، بواسطة البحر، على اوربا وسهولة اتصالها بها.

وقد عرف الصيداويون بنظافة لباسهم والتأنق به، واشتهرت الصيداويات بالتفنن في التزيُّن وارتداء أنواع الحلي[1].

ولوصف انواع اللباس الذي كان شائعا آنذاك نبدأ بغطاء الرأس للرجال، وكان «العمامة» غالبا، وكانت تدعى أيضاً «اللفّة» لأنها تلف بقماش من الشاش أو الموصلين يصل طوله أحياناً إلى عشرين متراً[2]. كما كانت تلبس على الراس ايضا «الطاقية» وكانت خفيفة تستعمل في المنزل غالبا، او في مكان العمل، ومثلها «العرقية»[3].

وكان الطربوش معروفا في بلادنا منذ عهد فخر الدين المعني الثاني، خصوصا في مدن الساحل، صيدا وطرابلس وبيروت، غير ان انتشاره الواسع بدأ منذ عام ١٨٣٨[4]، وبينما كان «الطربوش العسكري» لباس الأمراء الشهابيين، أقبل العامة على ارتداء «الطربوش المغربي» ذي الذؤابة (الشرابة). ويبدو ان هذا الطربوش قد تسرب إلى لبنان مع المغاربة العاملين كجنود في قوات المنطقة منذ عهد فخر الدين.[5]

وانتشر الطربوش حتى صار لباسا لرأس الرجل والصبي، التلميذ والموظف، الغني والفقير، مع اختلاف ألوانه وأنواعه وأسعاره، وكان الطربوش المغربي طويلا مسترسل الذؤابة الزرقاء وشكله مستدير.

وبعد سنة ١٨٦١ ظهر الطربوش «العزيزي» نسبة للسلطان عبدالعزيز، الذي كان أول من ارتداه، وكان شكله اسطوانيا، يبطن بالقش، وذؤابته من خيوط حريرية سوداء، وتراوح لونه ما بين الأحمر الفاقع والخمري الداكن.

---

(١) التميمي وبهجت، ص ١٦٤.

(٢) عبدالكريم غرايبة، ص ١٣٨.

(٣) لحد خاطر: العادات والتقاليد اللبنانية، ج ٢، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٧٨.

(٤) إذ في هذه السنة أشار ابراهيم باشا على الأمراء الشهابيين أن يطرحوا عمائمهم الثقيلة ويرتدوا الطرابيش.

(٥) اسد رستم: آراء وأبحاث، ص ٩١.

وكان الطربوش يستورد من اوربا، خصوصا من النمسا وفرنسا، «قد استحضرنا طرابيش اكسترا صالون افخر جنس، حرايري الملمس، صيفي الملبس، لا يضيق ولا يزم، ثابت اللون»[1]

وفي عهد السلطان عبدالحميد الثاني انشيء معمل «هركه السلطاني» لصناعة الطرابيش، وقد ابدى السلطان رغبته بأن ينتج المصنع طرابيش تكفي الاستهلاك المحلي، وتغني العثمانيين عن استيراد الطرابيش الأجنبية، خصوصا وان الطربوش صار «علامة فارقة» للعثمانيين، كما أشارت احدى صحف تلك الأيام.[2]

وفي أوائل القرن العشرين أمرت السلطات بطرح الطربوش وارتداء «القلبق»، وارتدى الجنود القلبق وكذلك فعل الموظفون، وكان الأتراك والأرمن أكثر عناصر السكان العثمانيين اقبالا على غطاء الرأس الجديد[3]، أما الصيداويون فان كثيرين منهم من طرحوا طرابيشهم، لم يقبلوا على ارتداء القلابق، بل تركوا رؤوسهم حاسرة، فكان ذلك بداية شيوع الرأس الحاسرة لدى الرجال، في صيدا، وفي غيرها من مدن بلاد الشام.

وعندما شاع ارتداء الطربوش، استحضر بعض الصيداويين «قوالب» من نحاس لصنع الطرابيش، وكانوا يجلبون القماش والقشّ والذوائب من اوربا ويقومون بصنعها، واشتهر بذلك بعض الحلاقين في صيدا. كما عرف من صانعيها ابراهيم زكريا الصباغ. وقد بلغ من رواج الطرابيش ان صيدا استوردت سنة ١٨٦٢ مثلا ٩٠٠ دزينة طرابيش عن طريق بيروت بقيمة ٢٠ ألف فرنك[4].

أما لباس الرأس للنساء فكان الشائع، في صيدا «الطرحة»، وهي ما

---

(١) اعلان محلات حبيب سعادة في سوق سرسق وتويني في بيروت عن وصول طرابيش جديدة، لسان الحال، العدد ٤٢٥٠ في ١٨ اذار ١٩٠٥.

(٢) لسان الحال، العدد ٤٩٧٠، في ١٢ كانون أول ١٩٠٥.

(٣) لسان الحال، العدد ٥٨٩٧ في ١٩ كانون أول ١٩٠٨.

(٤) القنصلية الأميركية ت /٣٦٧/ ج ٤ تقرير القنصل الأميركي في صيدا عن تجارتها لسنة ١٨٦٢.

يطرح على الرأس لتغطيته، و « المنديل »، ويمكن أن تتدلّى منه مشابك من الحرير والفضة، بينما يكون منديل المرأة الغنية مقصّبا تعصب به رأسها. وبينما شاع ارتداء « الطنطور » لدى نساء جبل لبنان، ظل نادرا في صيدا، فكانت صيداويات قليلات يرتدينه في المناسبات فقط، وكان ارتداؤه مقتصرا على المتزوجات، وابطل سنة ١٨٤٨[1].

أما على أجسادهم فقد ارتدى الصيداويون قميصاً فوقه درّاعة مزركشة، وسروالا كبيراً مزركش الجوانب حريرياً في الصيف، ومن الجوخ شتاءاً. أو ارتدوا جبّة من الحرير أو الجوخ، أو مضرَّبية (جبة مطرزة).

أو كانوا يرتدون « قنبازاً » يمتد من الرقبة إلى ما تحت الركبتين، وقد يكون من قماش السّتكروزة[2]، أو من القطن أو الخام أو « الغباني » (قماش مطرز خاص بالقنابيز)، ويكون له غالبا جيبتان على جانبيه أو بدونها.

كما كان البعض من الصيداويين يرتدي الصّاكو (الجاكيت) فوق القنباز، أو فوق القميص. أو يرتدون الدّامر (شبيه بالصدرية وله أزرار)، كما ارتدى بعضهم المنتيان (مثل القميص وله أكمام وأزرار) من الديما أو من القطن، كما ارتدوا البنطلون.

وبدل الشروال ارتدى البعض الشنتيان، وكان السروال الواسع معروفا « بالزيبقلي »، والضيق « بالمزموم »، وكانوا يشدّون على أوساطهم الزنانير العريضة من الحرير أو الصوف يوكزون بها خنجراً[3]، أو يضعون فيها نقوداً

---

(١) كان يدعى ايضا « طرطورا » و « طاسة »، ويقال ان اللواتي كن يرتدينه كن لا يخلعنه ليلا أو نهارا، وقد أصدر البطريرك الماروني يوسف حبيش أمرا بتحريم ارتدائه، فطاف طوبيا عون، رئيس اساقفة بيروت، نحو سنة ١٨٤٨ في قرى الأبرشية يحض النساء على خلعه، ومنذ ذلك اخذ امره يهمل، راجع لحد خاطر، ص ٣٩٤.

(٢) حرير بلدي شغل الهند، وقد استقيت معظم المعلومات عن الملابس التي لا توجد اشارة إلى مصدرها، من محمد الحكواتي وهو خياط الملابس العربية الوحيد في صيدا الآن، وله في هذه الصنعة ٥٥ سنة، وهو من مواليد ١٩٠١، ولا يزال يعمل بنشاط.

(٣) منير الخوري، ص ٣٤.

وأحياناً محابر من نحاس لحفظ الأقلام[1].

وكذلك ارتدت المرأة لباسا شبيهاً بلباس الرجل، فهو سروال طويل يكاد يصل إلى قدميها، يعلوه رداء طويل يصل حتى القدمين، وكانت عند خروجها من البيت تغطي رأسها بثوب طويل يلف جسمها كله بحيث لا يكاد احد يتعرف إليها، وتغطي وجهها بنقاب سميك عادة من البرنجاك الخالص، أو من الموسلين أو الشاش «... احضرت لنا تلميذة كبيرة سادلة النقاب على وجهها وأظنها لم تتجاوز الثانية عشرة من عمرها...»[2] وكذلك «... حضرت... الحرمة حنيفة بنت الحاج محمد الصباغ القائمة من وراء ازار...»[3] مما يدل على ان النقاب على الوجه كان شائعا لدى كثيرات من الصيداويات، سيدات وفتيات، حتى أواخر العهد العثماني.

ولبس الرجال في أقدامهم الحذاء الذي دعي «المداس» أو «المركوب» وفي الشتاء ارتدوا الأحذية السميكة «جزمة» أو «بوط».

وارتدت النساء في أقدامهن «السكربينات» أي الأحذية النسائية، وكذلك «الصَّرماية» أما في داخل المنزل فاستعملت «المشاية» أو «البابوج»[4]، وقد يكون من الجلد العادي بلا زخرفة، وقد يزين بالريش والذهب وبالوان زاهية عدة. وكانت الأحذية النسائية لا كعوب لها، وذات رؤوس محددة.

وكان على الرجال والنساء خلع الأحذية بمجرد دخول المنزل، قرب العتبة، وارتداء «المشايات» في اقدامهم واقدامهن[5]. واستعمل القبقاب للحمام عموما.

---

(١) لحد خاطر، ص ٣٧٠.

(٢) مصطفى الغلاييني من بيروت عند زيارته لمدارس صيدا، الاقبال، العدد ١٠٨ في ٣١ تموز ١٩٠٥.

(٣) المحكمة الشرعية، سجل ١، نمرة ١٤ في ١٨ رجب ١٢٨٥ هـ.

(٤) البابوج اصلها فارسي من پا بمعنى ساق وپوش بمعنى غطاء: لأنه كان يغطي قسما من الساق..

(٥) EDWIN PEARS, op. cit., p

وتجلّت زينة الرجال في طرابيشهم المكوية اللماعة[1]، وفي شواربهم المشذّبة، المعكوفة للاسفل أو المرفوعة للأعلى، أو المستقيمة باتجاه الخدين، وكانوا يستعملون مشدّات خاصة للشوارب تباع في الأسواق[2].

كما برزت زينة النساء في حلاهن، بالعقود في الأعناق، والاقراط في الآذان، والخواتم في الأنامل، وأحياناً الخلاخيل في الأرجل والشكة أو الصفية، وهي قطعة قماش مستطيلة تصف عليها النقود وتربط على الجبين.

كما تطيَّبن بعطر الورد والمسك والعنبر، وخضَّبن شعرهنَّ، وأحياناً أيديهن وأقدامهنَّ بالحناء، واكتحلن بالكحل الأسود، واستعملن المرآة، عادية أو فضية.

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر أخذت تشيع الأزياء الأوروبية (الافرنجية) للرجال وللنساء على حد سواء، حيث أقبل على ارتدائها كبار التجار، والموظفون والمثقفون، ثم تبعتهم عامة الناس، بالتدريج[3]. وأخذت تنشأ محلات الخياطة الافرنجية الى جانب الخياطة العربية، وقد كان في صيدا سنة ١٨٨٨ عشرة خياطين[4]، وكان نقولا ضبر شيخ الخياطين في صيدا سنة ١٩٠٩[5].

ولاعطاء صورة عما كانت تمتلكه الأسرة، عموماً، من أنواع الملابس وأسمائها، نستخلص من تركة غالب عبدالله، بعد وفاته، ما تركه من ملابس، دون ذكر الحاجات الأخرى، وقد جرى بيعها في المزاد بمعرفة أمين بيت المال عبدالرحمن أحمد وهبة: بعد أن أمره بذلك قائمقام صيدا علي رضا بك:

---

(١) كان عند معظم الحلاقين قوالب من نحاس لكوي وتنظيف الطرابيش، ويوجد حلاق واحد في صيدا اليوم لديه مثل هذه القوالب.

(٢) لسان الحال، العدد ٤٩٢٥ في ٢٠ تشرين اول ١٩٠٥.

(٣) J. L. FARLEY, op, cit., p. 30

(٤) الحقائق، العدد ١، تشرين ثاني ١٨٨٨.

(٥) بلدية صيدا، قرار نومرو ٤، في ٢ آذار ١٣٢٦ مالية.

منتيان	عدد ٣	دكه وعقال حرير	عدد ١
بنطلون وسدرية	عدد ٢	كبوت (معطف)	عدد ١
بنطلون أبيض	عدد ٢	مضربية	عدد ١
قميص أبيض	عدد ٢	صاكو (جاكيت سترة)	عدد ٣
قميص فنيلة	عدد ٥	قلشين جلد[١]	عدد ١
قميص كهنة (قديم)	عدد ٤	طربوش	عدد ٢
بنطلون كهنة (قديم)	عدد ٣	بقجة	عدد ٥
سدرية	عدد١	لستيك (حذاء)	عدد ٢
قبة (ياقة) كهنة (قديم)	عدد ١٠	جزمة (حذاء شتوي)	عدد١

وقد بيعت جميعها (مع بقية الأدوات والأثاث الذي لم نذكره) بمبلغ ١٤٠٦ قروش ونصف القرش، وبعد دفع تكاليف تكفين المتوفي ودفنه ورسوم المزاد وسداد ديونه للآخرين وللدولة، بقي لورثته مبلغ ١٤٦ قرشا فقط.[٢]

د - وسائل التسلية والترفيه:

عاش الناس، في القرن التاسع عشر، في بلاد الشام، حياة تقليدية رتيبة، اكتنفتها البساطة، وسيطرت عليها العقلية المحافظة، على العموم، بالرغم من ان المدن الساحلية تمتعت بقدر من الحرية والانفتاح اكثر من المدن الداخلية، بسبب موقعها الجغرافي (على البحر) وعلاقاتها التجارية (مع الأجانب).

لكن ذلك لم يستمر طيلة ذلك القرن، إذ شهدت أواخره بداية انهيار الجدران الاجتماعية القديمة، أمام موجة الزحف الأوروبي الطاغي، الذي لم يشمل الأزياء والأثاث فقط، بل تعداها إلى المأكل والمشرب، والمسكن، وكذلك وسائل الترفيه والتسلية[٣]، ودخلت وسائل ترفيه وتسلية أوروبية جديدة، إلى جانب الوسائل القديمة التي ابتكرها السكان لملاء أوقات الفراغ، والترفيه عن أنفسهم، ومن هذه الوسائل التي كانت شائعة في صيدا آنذاك.

---

(١) القلشين هي الجوارب (الكلسات).

(٢) المحكمة الشرعية، سجل ١ فقرة ٥٣ سنة ١٢٨٥ هـ.

(٣) عبدالكريم غرايبة، ص ١٣٦.

١ - المقهى:

كانت المقاهي أكثر أماكن التسلية، وتمضية أوقات الفراغ، انتشارا في معظم مدن بلاد الشام، في القرن التاسع عشر، ومنها صيدا، وكانت المقاهي الصيداوية ضمن السور، فلما بدأ العمران ينتشر خارجه، انتشرت معه المقاهي بحيث انه كان في صيدا ١٩ مقهى سنة ١٨٨٨ [١].

وقد نظمت السلطات وضع المقاهي، فأوجبت تعليات الشرطة بأن « قهاوى الحارات والأسواق ودكاكين الحلاقين وباعة الشاي لا يفتحون بعد الساعة الخامسة من ليالي الشتاء، وبعد الساعة الرابعة من ليالي الصيف »[٢]، وكان الصيداويون يسمون المقهى « قهوة » وتجمع على « قهاوى ».

وقد وصف أحد الرحالة الانجليز، مقهى في صيدا في النصف الأول من القرن التاسع عشر بأنه كان مطلاً على البحر، وانه كان يعج برواده الذين ارتدوا أحسن ملابسهم، جالسين على المقاعد والدكك الوثيرة يدخنون الغلايين أو الاراكيل، وان كل من يحترم نفسه من الرجال يحمل معه كيس تبغه، كما يحمل الانجليزي العريق ساعة جيبه[٣].

وهكذا فان المقهى كان مكانا للثرثرة، ولا حتساء القهوة، ولتدخين الغليون والأركيلة، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم جاءت « السيجارة » تزاحم الغليون والأركيلة منذ النصف الثاني من ذلك القرن، وقد انتشر تدخينها بين الرجال والنساء لسهولة حملها واشعالها[٤].

وكانت غلايين تلك الأيام ذات انبوبة طويلة جدا، مصنوعة من الخشب، واجودها ما كان من خشب الياسمين أو الورد أو الكرز، أما الغليون نفسه

---

(١) الحقائق، العدد ١، تشرين ثاني ١٨٨٨، سبق ذكرها.

(٢) تعليات الضابطة الصادرة في ٢٣ محرم ١٢٧٨ هـ. الدستور، ج ٢، ص ٦٧٨، المادة ٤٢، والمقصود بالساعة الخامسة بالتوقيت العربي الساعة الحادية عشرة ليلا بتوقيتنا الحاضر، وكذلك الساعة الرابعة تعادل العاشرة ليلا.

(٣) جون كارن، ص ٢٠٤.

(٤) J.L. FARLEY, op. cit., p. 199

فكان من الخزف، وأشهر أنواعه الطرابلسي، وكان يتم استيراده من المانيا، وعرف الغليون كذلك باسم الشبق[1].

ودخن الناس، في تلك الأيام، الأركيلة (أو الشيشة)[2]، في البيوت وفي المقاهي على حد سواء. وكان يوضع فيها «تنباك» مطيّب بالعود والنّدّ، وكان التنباك العجمي والاسطنبولي خفيفا طيب النكهة، اما البلدي فكان ثقيلا لاذعا[3].

وعرفت هذه البلاد لفائف التبغ (السجاير) منذ سنة ١٨٥٥[4] او قبلها. وكانت السجاير في أسواق سوريا أما صناعة حكومية أو أجنبية، وهذه اما تكون مستوردة أو مهربة، وبسبب رداءة السجاير الحكومية، فان تهريب السجاير الأجنبية كان واسع الانتشار[5].

ومن الطريف أنه قامت في مطلع القرن العشرين حركة واسعة لمقاطعة كل

---

(١) من çubuk التركية بمعنى الأنبوب أو القصبة والغصن، ثم اطلقت اصطلاحا على الغليون، ولفظة غليون محرفة عن «قليان» الفارسية بمعنى القضيب.

(٢) يعتقد ان اصلها من ايران ثم دخلت الى حلب في منتصف القرن الثامن عشر، ومنها انتشرت الى بقية مدن بلاد الشام، راجع: غرايبة، ١٥٣.

وأركيلة محرفة عن نارجيل، وهي جوزة الهند، لأن اول استعمالها بدأ بجوزة الهند بعد افراغها، ووضع انبوبة القصب فيها، ثم استعمل وعاء من الزجاج ومن هنا تسميتها احياناً شيشه لأن معناها الزجاج بالفارسية.

(٣) في أواخر القرن الماضي كان التنباك الذي يباع في اسواق صيدا سبعة أصناف يتراوح سعر الكيلو الواحد منها بين خمسة قروش ونصف إلى عشرين قرشا، اما التبغ (التتن) البلدي فكانت الاقة منه ٦٠ قرشا، واشهر انواعه الشقيفي والكوراني والجبيلي، نسبة للشقيف والكورة وجبيل، راجع:

ثمرات الفنون، العدد ٩٢٧ في ١ أيار ١٨٩٣. وكذلك

KARL BAEDEKER, op. cit., p. 39

(٤) أما انواع السجاير التي كانت معروضة في أسواق صيدا آنذاك فقد كانت «اكسترا» و «نومرو ١» و «نومرو ٢» و «نومرو ٣» وكان هذا الأخير اكثرها رواجا وكان سعر علبة الاكسترا سبعة قروش، وكانت علبة السجاير تحتوي على ٢٥ سيجارة عادة.

راجع KARL BAEDEKER, p. 39

(٥) كانت السجاير المهربة متوفرة بكثرة في اسواق بيروت والقدس ومنها تنتقل للمدن الأخرى.

انواع التدخين، حفظا للصحة وتوفيرا للمال، وشملت مدنا عديدة[1].

اما أشهر المقاهي في صيدا في أواخر العهد العثماني، فقد كان مقهى باب السراي (في ساحة باب السراي) وكان ملكا للبلدية وتجرى مزايدة سنوية لتأجيره، وكان مستأجره سنة ١٩١٤ الحاج محي الدين كشتبان. والمقهى المعلقة في محلة خان الافرنج، مقهى المهندز[2] مقهى الحاج محمد البلبل، ومقهى أبو دحروج، ومقهى بني لطفي، ومقهى أبو زيت، وجميعها كانت تقع داخل أسوار صيدا، ومقهى البوابة الفوقا، ومقهى الشاكرية (عند مدخل بوابة الشاكرية)[3] ومقهى القزاز (داخل السور كذلك) ومقهى الخيرية وكان اجمل مقاهي صيدا وأهمها، وكان واقعاً خارج السور، شمال بوابة بيروت (قرب الحسبة الحالية)، وقد أقامته شعبة المعارف الخيرية بأمر من القائمقام احسان بك لتحسين وضع المدينة، وقد وصف مندوب احدى الصحف الجلسة فيه بأنها ممتعة حيث من جانب البحر وزرقة مياهه، ومن الجانب الآخر السهل وخضرته[4].

ومن القهوجية عبدالغني مكاوي، وكان شيخ القهوجية أحمد الشامي[5].

٢ - الحكواتي:

كان من اسباب التسلية والترفيه المهمة، وتطلق هذه التسمية على من يحفظ الحكايات، ويلقيها عن ظهر قلب، أو من كتاب بين يديه، وتدور الحكايات حول البطولة والشجاعة، والاخلاص والوفاء في الحب، واحتمال العذاب في سبيل محاربة الظلم، وأشهر تلك القصص كانت تدور حول عنترة

---

(١) مثل دير القمر وجبيل وجزين، وقد صدر بيان عن جزين يعلن ان المدينة ستوفر ٥٠٠ ليرة بالسنة إذا ظلت ممتنعة عن التدخين في كافة انواعه من غلايين وأراكيل وسجاير. لسان الحال، العدد ٣٨٨٠، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٠١.

(٢) هكذا ورد اسمه في سجلات المحكمة الشرعية والبلدية. والمقصود بالطبع المهندس.

(٣) قبل بضع سنوات علقت لافتة كبيرة عند مدخله، لا تزال موجودة حتى الآن، تشير إلى انه مستمر بالخدمة منذ ما يزيد عن مئة سنة.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ٩٦١ في ١ كانون ثاني ١٨٩٤.

(٥) بلدية صيدا، قرار نومرو ٤ في ٢ آذار ١٣٣٦.

العبسي والملك الظاهر بيبرس، وسيف بن ذي يزن، وأبي زيد الهلالي وغيرهم.

وكانت العادة أن يبدأ الحكواتي عرضه الليلي في المقهى بعد الغروب، أو بعد العشاء، وقبل شروعه بالحكاية الأصلية يحكي اقصوصة سريعة تتضمن طرائف وحكما يمهد بها لحلقة تلك الليلة. وكان يتوقف عن الالقاء عند موقف مثير، ليكمل الحكاية في الليلة التالية، مما يشوق سامعيه ويزيد من رغبتهم في معرفة بقية الحكاية[1].

وكان الحكواتي يجري عرضه كل ليلة في مقهى معين، أو ينتقل كل ليلة الى مقهى مختلف، مما يجعل الزبائن يلحقون به الى المقهى الجديد حتى لا تفوتهم حلقة من الحكاية المسلية التي يتابعونها. وكانت شروط الاتفاق ان يقتسم الحكواتي وصاحب المقهى غلّة تلك الليلة، وكان الزبون يدفع عادة عشر بارات لقاء الجلوس في المقهى وسماع الحكواتي. واشتهرت قهوتا الخيرية والقزاز بالحكواتية فيهما[2].

٣ - خيال الظل:

وكان مشهوراً بالكراكوز (الاراجوز)، وكان الكراكوزاتي يتفق مع صاحب المقهى على أن يخصص له زاوية في المقهى، يضع عليها ستارا وقنديلا، ويحرك دمى بطريقة تجعل ظلالها ترسم خيالات تكون شخصيات العرض، حيث يصاحب حركاتها أصوات متنوعة يصدرها الكراكوزاتي، من حوار وبكاء، وضحك يناسب العرض.

وكانت حفلة خيال الظل تجري عند الغروب تماماً ليتمكن أكبر عدد من الأطفال من مشاهدتها، قبل ذهابهم الى النوم في منازلهم، كما كان بعض الرجال يحب مشاهدتها، وكان موسم عرضها المفضل فصل الشتاء، حيث يطيب الجلوس في المقهى الدافئ، وكان الكراكوزاتي كالحكواتي، يتقاسم غلّة المقهى مع صاحبه[3].

---

(١) يقدم كل ليلة حلقة من حكايته على طريقة المسلسلات التلفزيونية الحالية.

(٢) و (٣) معظم هذه المعلومات استقيتها من الحاج احمد البنّي ومحمد الحكواتي ومحمد الناعماني. ومن المعروف ان مهنة الحكواتي ظلت شائعة في صيدا حتى أواخر العهد العثماني، وتحمل احدى عائلات صيدا اسم الحكواتي بسبب اشتغال افراد منها في هذه المهنة.

٤ - صندوق الفرجة:

كما سمي ايضا صندوق الدنيا، وكان مُشغّله يلف بين بكرتين صورا مختلفة، على شكل شريط عريض، ويضعها داخل صندوق مغلق، به عدة فتحات زجاجية، يتطلع منها الأولاد إلى الداخل، بينما يدير الرجل احدى البكرتين ببطء، لتمر المناظر امام أعينهم فتثير دهشتهم وتجلب السرور لنفوسهم.

وكان صاحب صندوق الفرجة يحمله على كتفيه، ويطوف به في الشوارع والأزقة، مناديا بنغم حلو «اتفرج يا سلام، شوف احوالك بالتمام، شوف قدامك عجايب، شوف غرايب...» فيهرع إليه الأطفال، بنين وبنات، ليأخذ كل منهم دوره في مشاهدة العجائب نظير بضع بارات يدفعها.[1]

كما تلهى الرجال بلعب الورق (الشدّة) والنرد (طاولة الزهر) والدامة والشطرنج، في المقاهي أو المنازل، بينما تسلّت النساء بلعب «البرجيز» حيث كان يستغرق «الدقّ» أحياناً بضع ساعات، كما امضى الأولاد نهارهم باللعب في الشوارع والأزقة العابا منتشرة على نطاق واسع مثل «العسكر والحرامية» و «الغميّضة» أو تطيير طائرات الورق وغير ذلك.

كما انتشرت هواية صيد السمك (بالصنارة)، ولما اخذ البعض يلقي الديناميت بقصد صيد أكبر كمية من السمك، اصدرت الدولة امرا بمنع ذلك تحت طائلة العقوبة[2].

كما انتشرت عادة صيد الطيور، ولما خشيت السلطات من كثرة الصيد، اصدرت امرا بمنع صيد العصافير الصغيرة وأنذرت المخالفين بالعقاب.[3]. وكذلك أخذ الأهالي يغتنمون أيام العطلة الأسبوعية (وكانت نهار الجمعة) ليخرجوا في نزهات في الهواء الطلق تستغرق النهار كله أو معظمه.

---

(١) معظم هذه المعلومات من حسن الرازيان ورشاد الزين خلال مقابلاتي لهما.
(٢) الاقبال، العدد ١٦٤ في ١٠ أيلول ١٩٠٦.
(٣) الاقبال، العدد ٧٨ في ٦٢ كانون الأول ١٩٠٤.

أما وسائل التسلية والترفيه الأخرى مثل لعب البليياردو[١] وعرض الصور المتحركة[٢]، والفانوس السحري[٣] وكذلك السينما، فإن صيدا لم تعرفها حتى سنة ١٩١٤، بينما كانت آخذة بالانتشار في بيروت.

٥ - المسرح:

لم يعرف الصيداويون التمثيل المسرحي، في القرن التاسع عشر، الا من خلال المدارس التي اعتادت القيام ببعض التمثيليات القصيرة في حفلاتها المدرسية التي كانت تقيمها خلال العام الدراسي أو في نهايته.

لكن بواكير العمل المسرحي، في صيدا، بدأت مع اعلان الدستور سنة ١٩٠٨، وكانت تبشر بنهضة مسرحية جيدة، لولا نشوب الحرب العالمية الاولى، التي أطفأت شعاع تلك الحركة المسرحية نهائياً.

ففي سنة ١٩٠٨ ألّف صبحي بك اباظة رواية «خذلان الظالم وانتصار المظلوم» صوّر فيها نهاية عهد الاستبداد وقيام عهد الحرية، وقد مثلت في عدة عروض وخصص ريع حفلاتها لصالح الجمعيات الخيرية[٤].

وفي ربيع سنة ١٩٠٩ شكّلت مجموعة من الشبان الصيداويين جمعية «احياء التمثيل العربي» من أجل رفع مستوى التمثيل المسرحي في صيدا والنهوض به، وتخصيص عائدات التمثيليات المسرحية لصالح الأعمال الخيرية.

وقد قام أحد أعضاء الجمعية عمر نحولي بتأليف رواية «المتوكل» وكانت رواية أدبية تاريخية فكاهية من ثلاثة فصول، وقد حضر عرضها الأول القائمقام وأركان السلطة والعلماء وعديد من أهل صيدا[٥].

وفي خريف السنة نفسها مثلت الجمعية رواية «السموأل» من تأليف

---

(١) ذكر ذلك J. L. FARLEY, p. 28

(٢) عرض الصور كوفا سنة ١٨٩٩ صورا متحركة على قهوة السطوح في بيروت، لسان الحال، العدد ٣٣٠٢ في ١٠ كانون الثاني ١٨٩٩.

(٣) لسان الحال، العدد ٤٥٩٢ في ١٣ أيار ١٩٠٤.

(٤) لسان الحال، العدد ٥٨٣٧ في ٩ تشرين الأول ١٩٠٨.

(٥) الاقبال، العدد ٢٩٧ في ١٧ أيار ١٩٠٩.

انطوان الجميّل، فأثارت اعجاب المشاهدين، وساهم في تنظيم العرض المسرحي نجيب بكار، كما قامت الجمعية بعرض مسرحية جديدة باسم «صلاح الدين الأيوبي»[1].

أما جمعية نشر العلم فقد مثّلت رواية «الصارخ المظلوم» في مقهى الخيرية، وجعلت حفلتها المسرحية ليلة الجمعة من كل اسبوع، وكان الاقبال على رواياتها شديداً، خصوصا من العلماء والموظفين وغيرهم[2].

كما كانت تقام حفلات الغناء ليحضرها العموم، بعد أداء رسم خاص للبلدية، ففي سنة ١٨٩٢ مثلا كان دخل البلدية من اقامة حفلات الغناء في صيدا ١٨٥ قرشا و ١٠ بارات[3]. وكانت الفرقة الغنائية تدعى «جوق عوالم»، ففي سنة ١٩٠٩ مثلا طلب عبدالغني مكاوي اذنا من البلدية لتشغيل جوق عوالم لمدة ١٥ يوما، فمنحته البلدية الاذن ودفع رسما قدره ريالين ونصف الريال[4]، ولم يوضح القرار مكان العرض، لكن يبدو أن الفرقة الغنائية عملت في المقهى الذي يديره مكاوي المذكور.

كما طلب يوسف ابراهيم سليمان سنة ١٩١٠ ترخيصاً بعمل جوق عوالم في فندقه (لوكندة الوطن) لمدة خمسة أيام، فمنح الترخيص ودفع رسما خمسة ارباع المجيدي[5].

٦ - الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية:

لا شك أن الأعياد الدينية والوطنية في ذاتها ليست من وسائل التسلية والترفيه، لكنها تذكر هنا، لأن ما احاط بها من مظاهر الاحتفال، ووسائل الترفيه، جعلها جزءا من نشاطات الترفيه والتسلية.

فشهر رمضان، بالإضافة الى جوه الروحاني والتعبدي، كانت تقام في

---

(١) الاتحاد العثماني، العدد ٣٧٥ في ١١ كانون الاول ١٩٠٩.

(٢) الاتحاد العثماني العدد ١٣٢٥ في ٦ شباط ١٩١٣.

(٣) بلدية صيدا، من ميزانية سنة ١٣٠٨.

(٤) بلدية صيدا، قرار نومرو ١٣٧، في ٢٤ تشرين الاول ١٣٢٥.

(٥) بلدية صيدا، قرار دون رقم، في ١٣ كانون الثاني ١٣٢٦.

نهاراته الاستعراضات والألعاب، وفي لياليه حلقات الذكر، ورقصات الدراويش، والسهرات العامرة حتى ساعة متأخرة من الليل.

وكان اثبات حلول شهر رمضان المبارك يتم امام القاضي الشرعي بشهادة بعض الشهود العدول، وبعد التأكد من ذلك يبعث القاضي الى القائمقام يبلغه ببداية شهر رمضان، ويطلب منه اجراء المراسم المعتادة. ومثلا حجة اثبات دخول شهر رمضان لسنة ١٣٠٣ (١٨٨٥) كانت كالتالي: وهي عبارة عن رسالة من القاضي الى القائمقام:

«معروض الداعي بدوام الدولة العلية العثمانية، وبطول عمر سيدنا ومولانا السلطان الأعظم، والخاقان المفخم، السلطان عبدالحميد خان، خلد الله أركان دولته، الى آخر الدوران، بحرمة سيد الاكوان صلى الله عليه وسلم، انه ثبت بشهادة كل من ابراهيم بن علي السكاكيني، وسليمان بن احمد الترك، وابراهيم بن محمد حنينة، وحمد بن يوسف ابو زيد وابراهيم بن عمر البيلاني، واحمد بن سعيد الشيخ عمار، وسعدالدين بن الشيخ درويش الرواس، اولية شهر رمضان المبارك من هذا العام صباح يوم الخميس برؤية هلاله بعد الغروب شمس يوم الأربعاء، ختام شهر شعبان المكرم، فاستحسن الأمر باطلاق احد عشر مدفعاً لإعلان ذلك. اعاده الله على سعادتكم ومن ثبوت سنين عديدة باليمن والتوفيق، وبكل الأحوال الأمر لوليه افندم، ختام شهر شعبان ١٣٠٣هـ. شهود الحال...»[١].

وكان يطلق احد عشر طلقة اعلاناً ببداية شهر الصوم، وكان المدفع على القلعة، وفي سنة ١٩١٠ مثلا عيَّنت البلدية عبد الواحد شهاب لاطلاق مدفع رمضان بأجر قدره خمسة عشر مجيديا، على أن تقدم البلدية ثمن البارود.[٢] وعندما رأت أنه لا يستطيع أداء مهمته في أوقات الافطار والسحور والامساك، عينت جميل البزري لمعاونته مقابل ستة مجيديات[٣].

---

(١) المحكمة الشرعية، سجل ٣. فرة ١٥٥ في ختام شعبان ١٣٠٣هـ.
(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ٧٨ في ١٨ اغستوس (آب) ١٣٢٦.
(٣) بلدية صيدا، قرار نومرو ٩١ في ٤ تشرين الأول ١٣٢٦.

وكان لاعبو السيف والترس يقدمون عروضهم في شوارع صيدا نهاراً، كما يطوف حملة المشاعل ليلا، أو يقوم الدراويش بإحياء حفلات الذكر والتواشيح الدينية، ويتردد اسم الله كثيرا بين قرع الطبول وتكبير المكبرين.

وفي الليل يطوف المسحر وهو يدق على طبلته، وكان لكل «حارة» المسحِّر الخاص بها، ومن نداءات المسحر تلك الأيام «لا إله إلا الله يا نايم وحِّد الدايم» وايضا «يا نايمين بدوركم، قوموا لسحوركم، جاي النبي يزوركم».[1].

اما عيد المولد النبوي الشريف فقد بدأ الاحتفال الرسمي به لأول مرة في الدولة العثمانية سنة ١٩١٠، وأمرت الدوائر الرسمية بالتعطيل في هذه المناسبة، وفي بيروت شكّلت لجنة أهلية للإحتفال به، وقد طلبت من المسلمين عدم اطلاق النار احتفالا بهذه المناسبة[2].

وفي صيدا كان الاحتفال بهذه المناسبة يجري منذ القديم، حيث تنار الشوارع، والمنائر ليلا، وتقرأ سيرة المولد النبوي، كما كانت تكثر في هذا اليوم حفلات الزفاف وعمليات الختان تبركا[3].

وكان القاضي يصدر حجة اثبات ليلة المولد النبوي رسميا، وهذا نموذج لها للسنة ١٨٨٦:

«انه ثبت باخبار الثابت من الموحدين، ان اولية شهر ربيع الأنور من هذا العام كان يوم السبت المبارك، فيكون ليلة الأربعة (الأربعاء) هي الليلة الثانية عشرة من ليلة مولد المشرف الكون صلى الله عليه وسلم، فأستحسن صدور الأمر بضرب المدافع وايقاد القناديل في المساجد، والمناداة حسب المعتاد، للتوسل الى العزة الإلهية ان يطيل ايام وعز سيدنا ومولانا أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين، السلطان ابن السلطان عبد المجيد خان، ادام الله سرير سلطنته الى آخر الدوران، آمين اللهم آمين، اعاده الله على سعادتكم سنين عديدة وأيام (اياما) مديدة بالاقبال والتوفيق بحرمة كل نبي ورفيق، وبكل

---

(١) معلومات اخذتها من اشخاص عاصروا تلك الفترة.

(٢) الاتحاد العثماني، العدد ٤٥٧ في ٢١ آذار ١٩١٠.

(٣) ثمرات الفنون، العدد ١٦١٢ في ١٣ أيار ١٩٠٧.

الأحوال الأمر لوليه افندم »[1].

وكانت البلدية في صيدا تشترك مع أبناء الشعب في الاحتفال بهذه المناسبة حتى قبل ان يصبح الاحتفال به رسميا، ففي سنة ١٩٠٩ عيّنت عضويها محمود كالو وهاشم البزري، لإجراء اللازم من زينات وانارة بهذ المناسبة[2]. وكانت قد انفقت على الاحتفال بهذه المناسبة ٢٧٥ قرشا و ٢٠ بارة سنة ١٣٠٨ (١٨٩٢) ارتفعت سنة ١٨٩٣ الى ٥٠٠ قرش[3].

كما ان مغادرة الصيداويين للحج، ثم عودتهم منه كان يحتفل بها بشكل كبير، يشترك به عدد كبير من أهل المدينة، وكان يجري رش ماء الورد وماء الزهر، وتوزيع الحلوى والشربات احتفاء بعودة الحجيج الصيداوي سالما معافى، بعد رحلة الحج المرهقة، حيث لم تكن السيارات معروفة، كما لم يكن ممكنا ركوب العربات الى مكة.

أما وداع الحجاج فكان يجري عند الشمعون، حيث ينطلق موكب الحجيج من هناك باتجاه بيروت لاتخاذ طريقه الى مكة.

وخلال عيدي الأضحى والفطر، كانت تقام المراجيح ووسائل التسلية الأخرى للأطفال، كما كانت تقام حفلات الألعاب النارية ليلا، ليتحول العيد الى بهجة للصغار والكبار على السواء.

كما كان يحتفل بعيد ميلاد السلطان عبدالحميد على الصعيدين الرسمي والشعبي، فيقام الاحتفال في دار الحكومة (السرايا) في صيدا حيث يحضره القائمقام وكبار الموظفين وأعيان البلدة، والرؤساء الروحانيون وقناصل الدول الأجنبية، كما يحضره احيانا تلاميذ المدارس، وتعزف الموسيقى ألحانها، وتقدم الحلوى وغيرها[4]

فعلى سبيل المثال، أقام القائمقام عبداللطيف أفندي احتفالا بهذه المناسبة

---

(١) المحكمة الشرعية، سجل ٤، نومرو ٢١ في ١٠ ربيع الأول ١٣٠٤ هـ.

(٢) بلدية صيدا، قرار نومرو ٤٦ في ١٩ آذار سنة ١٣٢٥ مالية

(٣) بلدية صيدا، من ميزانية سنة ١٣٠٨ و ١٣٠٩.

(٤) ثمرات الفنون، العدد ١٣٥٨ في ٣ كانون الأول ١٩٠١.

سنة ١٩٠٢ في دار الحكومة، وأنيرت الدوائر الرسمية ليلا، وأطلق حسن بك خضر اسهما نارية، كما أشرف باشكاتب البلدية حسني المجذوب على إقامة حفلة ألعاب نارية متنوعة[١]. وقد وصف مراسل احدى الصحف صيدا في تلك الليلة بأنها تشع بالأنوار[٢]. كما كانت ذكرى جلوس السلطان عبدالحميد على العرش من الأعياد الوطنية. ففي سنة ١٨٩٠ مثلا انفقت البلدية ٤٩٥ قرشا على إقامة الزينات وإضاءة الأنوار. كما انفقت في السنة التالية ١٠٤٦ قرشا[٣] وكانت ذكرى الدستور في ٢٤ تموز عيدا يحتفل به العثمانيون كل سنة[٤].

---

(١) الاقبال، العدد ١١ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٠٢.

(٢) ثمرات الفنون، العدد ١٤٥٦ في ١٦ تشرين الثاني ١٩٠٣.

(٣) بلدية صيدا، من ميزانية سنة ١٣٠٦ و ١٣٠٧.

(٤) البرق، العدد ٤٠ في ١٢ حزيران ١٩٠٩، ص ٣٣٢.



كان «السيف والترس» اللعبة الشعبية الأولى في صيدا، وكان لها ابطالها ومتفرّجوها!



كان «الحكواتي» سمير ليالي الصيداويين حتى نهاية الربع الاول من هذا القرن!



الاحتفال بالعيد في الجامع العمري الكبير بصيدا مطلع هذا القرن!



الاحتفال بذكر المولد النبوي الشريف في الثلث الاول من هذا القرن

(مجموعة الحاج احمد البني)



احتفال في باحة كنيسة الكاثوليك ضم شخصيات من كل الطوائف: المطران باسيليوس حجار
حنا صاصي - حنا زاخر - انطون عودة - حسني المجذوب
محي الدين الجوهري - حسين الجوهري - حنا عودة.
(مجموعة صاصي)



حفلة ختان احد اطفال اليهود في صيدا الربع الاول من هذا القرن!

الملاحق

دولتلو افندم حضرتلری

[illegible]

رسالة من المطران باسيليوس حجار الى الوالي حول كيفية توزيع عضوية محكمة
بداية صيدا بين الطوائف المسيحية .
المصدر : مطرانية الروم الكاثوليك
ملحق رقم (١)

تعليمات الحراس

اولاً يكون الحارس [illegible] الاكثار حسب الاصول

ثانياً يجب على [illegible] كل دائرة [illegible] الى الحراس [illegible]

ثالثاً يجب ان يكون الحارس مقتدراً على اداء الوظيفة قوي البنية

رابعاً يجب ان يعطى لجميع الحراس علامة فارقة [illegible] نقطة (بكجي) ويحمل كل واحد منهم بيده عصى [illegible] على [illegible] واحد وان يكون [illegible]

خامساً يجب على الحارس ان يتجول دائماً في نقطته واذا مر عليه احد مشبوهاً [illegible] رفيقه ويصفر له مرة واحدة

سادساً من وظائف كل حارس اذا وقع في نقطته [illegible] او مضاربة بين اشخاص يجوز ان يكون موجود سلاح مع الفريقين ان يصفر ثلاث مرات الى رفيقه وهكذا يصفر [illegible] جرا حتى يبلغ ذلك مأموري البوليس والژاندرمة الموجودين في القره‌قولات كي [illegible]

سابعاً اذا كانت المضاربة الحاصلة بين الاشخاص بواسطة استعمال الاسلحة فيجب على الحراس ان يصفروا اربعة مرات كما ذكر آنفاً

[illegible] فيجب على الحارس ان يصفر الى رفيقه خمسة مرات [illegible] على النسق الآنف الذكر

تاسعاً اذا لا سمح الله تعالى حصل حريق في نقطة احد الحراس فيجب عليه ان يصفر ستة مرات متواليات وهكذا [illegible] الى ان يبلغ ذلك [illegible]

عاشراً يجب على الحارس في كل يوم صباحاً ان يعطي معلوماً الى جاويش دائرته سواء حصل وقوعات ام لا وعلى الجاويش ان يقدم [illegible] للدائرة حسب الاصول

حادي عشر يجب على [illegible] الحراس ان يقوموا بحق وظائفهم على النسق المحرر اعلاه والذي يخالف ذلك تجري بحقه المعاملة القانونية ثم يوزع الى جميع القره‌قولات نسخة من هذه التعليمات كي يعمل بموجبها مأمورو البوليس والژاندرمه

[illegible]

شبو تعليماتك موجبنجه حركت [illegible] ١٣١٨

تعليمات ضبط الحراسة في مدينة صيدا لسنة ١٣١٨ مالية.

المصدر: بلدية صيدا

ملحق رقم (٣)

ملحق رقم ٢

حجة شرعية بوقف بستان الضباط وغيره في صيدا ، مؤرخة سنة ١٢٥٠هـ.

المصدر: دائرة أوقاف صيدا

ملحق رقم ٤

نصّ الحجّة الشرعية بوقف بستان الخياط وغيره في صيدا

بسم الله الرحمن الرحيم:

الحمد لله الذي رفع قدر من وقف ببابه وأعلا له الدرجات وضاعف أجر من أقرضه قرضا حسنا من المتصدقين والمتصدقات وأوقف عليه النعم بالشكر فسبحانه من اله اخترع بقدرته الكائنات وعم باحسانه جميع المخلوقات ووفق من أحبه للقيام برضاته وأجرى على يديه الصدقة الجارية على مرّ الأزمنة والأوقاف احمده على ما ألهم من فعل الخيرات وفضل المثوبات وأثره على نعماه التي لا تحصى ولا تزال متواصلات وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له مضاعف الحسنات وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صاحب الآيات الباهرات والمعجزات الظاهرات صلى الله عليه وآله وأصحابه أئمة الدين صلاة دائمة ما دامت الأرض والسموات أما بعد فلما كان انفع ما يقدم المرء بين يديه ويعود نفعه عليه يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات الصدقة الجارية والوقف المؤبد على اختلاف الجهات وقد جاء في الحديث الشريف عن سيد العرب والعجم اذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث وعدّ منها الصدقات الجاريات وكان من أفضل القربات الوقف وقال صلى الله عليه وسلم انما الأعمال بالنيات رغب في هذه المثوبة ووثب لها على قدم سابق الى الفوز برضات الله تعالى ودخول الجنات المولى الأجل فخر الشجرة الزكية ونخبة العصابة الهاشمية السيد خالد بن السيد الحاج سليم حمود ابن المرحوم السيد محمد ابن السيد حسين ابن السيد زين ابن السيد علي البيروتي نقيب السادة الأشراف وأشهد على نفسه الرضية وذاته المرضية في مجلس الشريعة الغرا لدى متولية

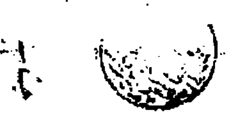
فخر قضاة الاسلام محرر القضاة والأحكام الحاكم الشرعي الموقع بخط يده وختمه اعلاه بأنه قد وقف وأبد وحبس وتصدق بطيب نفس ونشراح صدرونية صالحة تقربا الى الله الكريم وخوفا من عقابه الأليم يوم يجزي الله المتصدقين ولا يضيع أجر المحسنين ما هو له وبيده وملكه وتحت طلق تصرفه النافذ شرعا الى حين صدور هذا الوقف منه وذلك جميع البستان الشهير ببستان الخياط المشتمل على أشجار توت وتين وليمون ومشمش وغير ذلك من الأشجار وعلى بئر ماء وناعورة وبركة لجمع الماء وعلى بيت مسقوف بالألواح والأخشاب مع الأرض السليخ الذي هي فوق البير والبركة لحد الطريق مع الجورة التي هي قبل البستان المرقوم المشتمل على شجرتين يحده قبلة أرض بركة غزالة وشرقا الطريق السالك وشمالا ملك محمد البتكجي وحاكورة بيت جمال وغربا قطعة الأرض المطبوعة من البستان المذكور وجميع ربع بستان النواعير شركة السيد مصطفى افندي ابن الشيخ عبدالله افندي ومرت ابن الكلبان وجميع الثلاث أرباع القبوين المعقودين بالمؤن والأحجار الكائنين في حارة مصبنة بني حشيشو سفلى ودكاكين الكلبان شركة السيد خالد الواقف وأخوته بالربع الباقي وجميع الدكان الكائنة قرب المصلبية لصيق باب دار الزعتري وجميع القبو المسقوف بالمؤن والأحجار الكائن في حارة السبيل داخل دار بيت رجو المشتمل على تخت ومنافع سكن محمد الحلاق بن الحاج حسين المصري وجميع سبعة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا في جميع الدكان الكائنة في سوق اللحامين شركة مصطفى المزوق وبيت بابا ناصر بالباقي بجميع حدود ذلك كله ورسومه ومنافعه وما يعرف به وينسب اليه وقفا صحيحا شرعيا لا شطط فيه ولا فساد مخلدا ومؤبدا مرعيا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك ولا يقايض ولا يعطى لذي شوكة ولا ينقل الى ملك احد بل كلما مر بهذا الوقف زمن أكده وكلما أتى عليه عصر واوان ايدهفهو محرم بحرمات الله تعالى الأكيدة ومدفوعات الله السديدة لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم انه الى ربه الكريم صاير نقض هذا الوقف ولا تعطيله ولا تبديله فمن بدله بعدما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم جعل الواقف المذكور ضاعف الله له الأجور وقفه هذا ان يكون صدقة جارية على نفسه مدة

حياته ابدا ما عاش ودائما ما بقي لا يعارضه معارض ولا ينتزعه منازع ثم من بعده يكون نصف كامل هذا الوقف المذكور موقوفا على الجامع المعمور بذكر الله تعالى جامع بطاح الكائن في رأس سوق المصلبية وذلك لأجل لوازم الجامع المزبور ومصالحه من شراء حصر وزيت وعمارة له وغير ذلك والنصف الثاني على قراء القرآن العظيم الكائنين في مدينة صيدا المحروسة وذلك بأن يأخذ كل سنة نصف ربع هذا الوقف بالغاً ما بلغ ويفرق عليهم بالسنوية ثمن خبز عن روح الواقف المذكور لأجل أن لا ينسوه من القرائه وشرط الواقف المذكور ضاعف الله له الأجور في وقفه هذا أن يبدأ أولا في عمارته وترميمه وما فيه بتأمينه وأن لا (غير مقروءة) من ثلاث سنين ولا لمتغلب ولا لذي شوكه ولا لمن هو عسر الخلاص ولا للمتولي ولو كانت باجرة المثل وأن تكون التولية عليه لنفسه مدة حياته دائما ما بقي وعاش ثم من بعده تكون الى ابن بنته السيد محمد ابن الحاج شاكر القواص ثم من بعده على أولاده الأرشد فالأرشد ثم على أولاده دائما ما بقوا وإن لم يكن له أولاد ولا أولاد أولاد عادت تولية هذا الوقف على من كان متوليا وقتئذ على الجامع المذكور وأن يكون المتولي المذكور مراعيا عامة ما عينه هذا الوقف المرقوم من الشروط والتعيينات مسالكا فيها مسالك تقوي رب البريات فإن غير أو بدل أو حرف أو أخرج الشروط عن مواضعها فالله حسيبه ورقيبه ويخاصمه الواقف بين يدي الجبار يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم فمن بدله بعدما سمعه فإنما أثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم وشرط الواقف المذكور ايضا ان لا يحكر وقفه هذا ولا يجعل عليه كاديك ولا يغير عن شروطه وتعيناته التي عينها الواقف المرقوم وأن يدفع كل سنة من ربع هذا الوقف للمتولي عليه عشرين قرش لا غير اجرة نظارته وتوليته ثم لما تم الوقف المزكور على النمط المسطور قام الواقف المسفور على وقفه هذا ناظرا لأجل الحكم فيه واللزوم فخر السادة الأشراف السيد عبدالفتاح ابن المرحوم السيد محمد نصار وسلمه اياه التسليم الشرعي ثم عن له ان يرجع عن وقفه متمسكا بقول الإمام الأعظم والهمام المقدم ابي حنيفة النعمان عليه غزاير الرحمة والرضوان فعارضه الناظر المرقوم بالصحة واللزوم تثبيتا بقول الامامين الجليلين ابي يوسف يعقوب

الإمام الثاني والإمام الأول محمد بن الحسن الشيبياني ثم ترافعا لدى مولانا الحاكم الشرعي الموقع خطه وختمه اعلاه دام فضله وزاد علاه ونظر في كلام كل منهما غب المخاصمة والمنازعة الشرعية ثم استخار الله تعالى كثيرا واتخذه هاديا ونصيرا وحكم ايد الله أحكامه بصحة هذا الوقف ولزومه في سائر خصوصه وعمومه عالما مسائل الخلف والاختلاف الجارية في حال الأوقاف وأشهد على نفسه الكريمة بذلك عامة من حضر مجلسه ممن ستذكر أسماؤهم وغيرهم حكما وأشهادا صحيحين لازمين ماضيين ثم منع الواقف المذكور عن الرجوع فيه منعا شرعيا أوقفه في وجهه ايقافا مرعيا ثم لما انبرم الحال على هذا المنوال عزل الواقف الناظر المحرر عنه وقفه ورد التولية الى نفسه مدة حياته ثم من بعده على ما شرطه اعلاه غب اعتبار ما وجب اعتباره شرعا تحريرا اليوم السابع والعشرين من شهر ربيع الثاني الجاري في سنة خمسين ومائتين بعد تمام الألف.

شهود الحال

فخر الاشراف السيد	فخر الخطبا الكرام	فخر الأشراف السيد	فخر الأشراف السيد
محمد معتوق الصلح	الشيخ ابراهيم نصار	الحاج حسن المعصراني	عبدالقادر البركة
السيد محمد النعماني	السيد مصطفى ابن السيد علم	فاطمةالمعصراني	ناظر وقف خيري بني قطيش
ابراهيم اعفارة	فخر الاغوات الكرام	السيد مصطفى المغربي	السيد احمد القباني
فخر الأشراف السيد	السيد مصطفى اغا	فخر الأماثل السيد	ابن محمد القباني العكي
عبد الوهاب	ارملي طبجي باشا بمدينة صيدا	صالح حلبي الرحماني	
	فخر العلما الاعلام		
	مولانا السيد يونس افندي		
	يزري زاده نائب صيدا		
	سابقا عفي عنه.		



ایکیدن زیاده املالرایچون استعمال اولنه جقدر	بالعموم امور تصرفیه یه عائد معامله لرده اختیار ایتدکلری طرفندن دفترخاقانی اداره لرینه ویریله جك علم وخبرلره مخصوص ورقه در	بهر عددی التمش پاره در

لوا	قضا	ناحیه	قریه	دائرۂ بلدیه	سمت معموره	محله
[illegible]	[illegible]		[illegible]			[illegible]

بایع وواهب ووارثك وشرطله هبه وفراغده طرفینك وقیسه ده مشترکلرك ورحنده مدیون وفکده داینلرك ختم وامضا ایده جکلری محل

بدایت تشبثلرنده	ختام معامله ده طابو اداره لرنده
قطعه ملك سندلری کتم اخبوب تصدیق ایله فی سنه	قطعه موجبنجه عهده بولنان ی مأمور حضورنده تقرير و ی قبول وتصدیق ایلر فی سنه

نمره	موقع ویازقاغی	جنس ونوع و وقفی	حدود حاضره سی	مقداری			
				[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

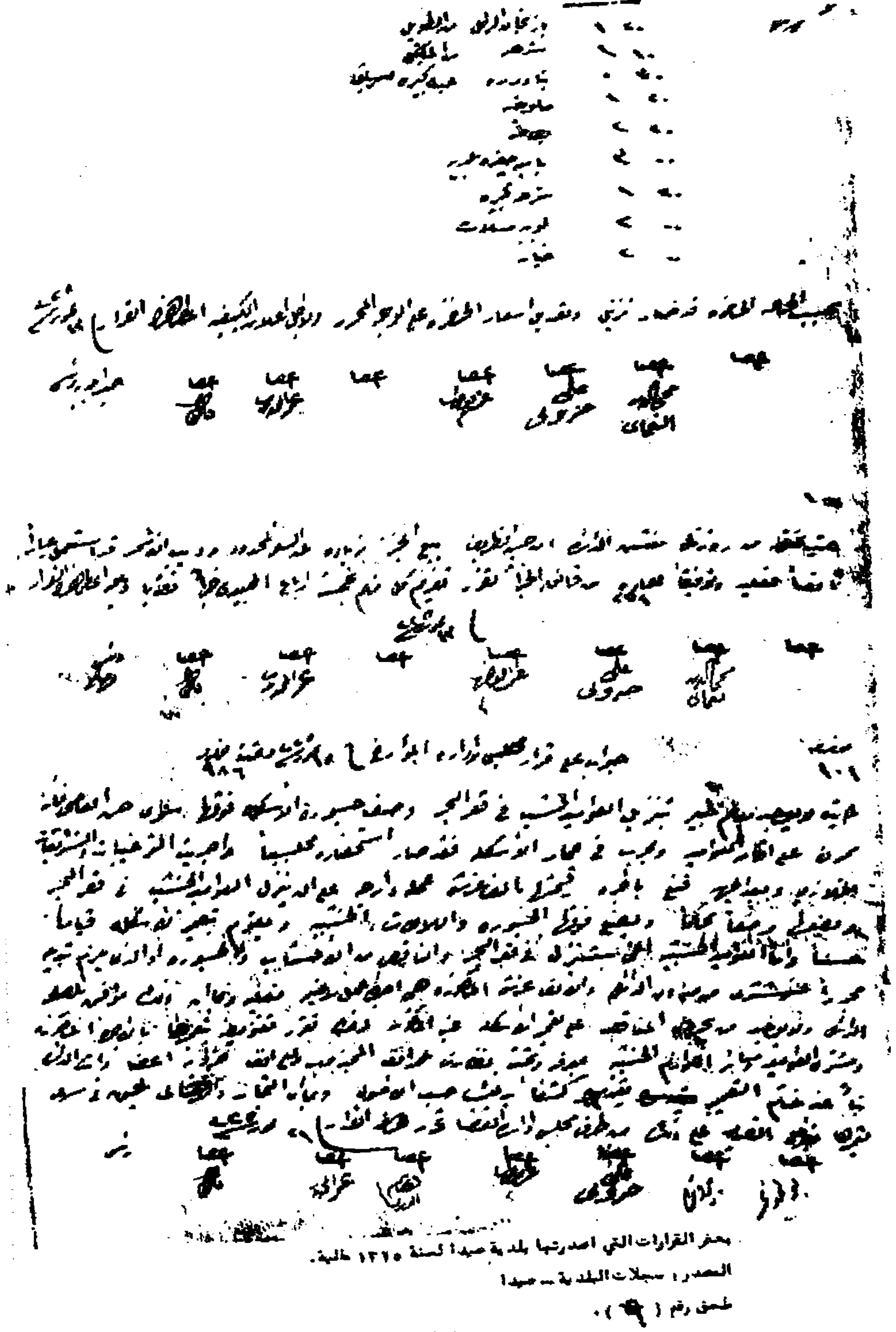
[illegible]

ظهر ورقه ده محرر اشعارك مطالعه سی توصیه اولنور .

سند طابو بملكية بستان . غير محددة التاريخ .

المصدر : المحكمة الشرعية ـ صيدا

ملحق رقم (●)



بعض القرارات التي اصدرتها بلدية صيدا لسنة ١٣١٥ مالية.

المصدر : سجلات البلدية ـ صيدا

ملحق رقم (٩).

اعلان

[illegible]

1. [illegible]
2. [illegible]
3. [illegible]
4. [illegible]
5. [illegible]
6. [illegible]
7. [illegible]
8. [illegible]
9. [illegible]

[illegible]

اعلان حول شروط الزواج والطلاق لكافة الطوائف، يرجح صدوره سنة ١٨٩٢.

المصدر: مطرانية الروم الكاثوليك

ملحق رقم (١٧)

عدد ...

قرار تسعير الحاجيات الضرورية

شعير، عدس، الفول اليابس، الارز ...، ...، لحم الغنم، لحم الماعز، لحم البقر [illegible]

[illegible]

٢٢٨

قد صار تسعير الحاجيات الضرورية وبناء عليه تقرر بالمجلس البلدي تسعيرها على الوجه المحرر أعلاه [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لائحة اسعار مواد غذائية وغيرها في سوق صيدا لسنة ١٣٣٢ مالية.

المصدر : سجلات البلدية صيدا

ملحق رقم (٢٢)

شهادة حصر ارث اصدرها قومسيون الطائفة اليهودية في صيدا .

المصدر : المحكمة الشرعية ـ صيدا

ملحق رقم (٩)

ملحـــق رقـــم ١٩

جدول بالسنوات الهجرية وما يوافقها في التاريخ الميلادي خلال الفترة من ١٨٤٠–١٩١٤

السنة الهجرية	بدايتها بالتاريخ الميلادي	السنة الهجرية	بدايتها بالتاريخ الميلادي
١٢٥٦	٥ اذار ١٨٤٠	١٢٩٦	٢٦ كانون اول ١٨٧٨
١٢٥٧	٢٢ شباط ١٨٤١	١٢٩٧	١٥ كانون اول ١٨٧٩
١٢٥٨	١٢ شباط ١٨٤٢	١٢٩٨	٤ كانون الاول ١٨٨٠
١٢٥٩	١ شباط ١٨٤٣	١٢٩٩	٢٣ تشرين ثاني ١٨٨١
١٢٦٠	٢٢ كانون ثاني ١٨٤٤	١٣٠٠	١٢ تشرين ثاني ١٨٨٢
١٢٦١	١٠ كانون ثاني ١٨٤٥	١٣٠١	٢ تشرين ثاني ١٨٨٣
١٢٦٢	٣٠ كانون اول ١٨٤٥	١٣٠٢	٢١ تشرين اول ١٨٨٤
١٢٦٣	٢٠ كانون اول ١٨٤٦	١٣٠٣	١٠ تشرين اول ١٨٨٥
١٢٦٤	٩ كانون اول ١٨٤٧	١٣٠٤	٣٠ ايلول ١٨٨٦
١٢٦٥	٢٧ تشرين ثاني ١٨٤٨	١٣٠٥	١٩ ايلول ١٨٨٧
١٢٦٦	١٧ تشرين ثاني ١٨٤٩	١٣٠٦	٧ ايلول ١٨٨٨
١٢٦٧	٦ تشرين ثاني ١٨٥٠	١٣٠٧	٢٨ اب ١٨٨٩
١٢٦٨	٢٧ تشرين اول ١٨٥١	١٣٠٨	١٧ اب ١٨٩٠
١٢٦٩	١٥ تشرين اول ١٨٥٢	١٣٠٩	٧ اب ١٨٩١
١٢٧٠	٤ تشرين اول ١٨٥٣	١٣١٠	٢٦ تموز ١٨٩٢
١٢٧١	٢٤ ايلول ١٨٥٤	١٣١١	١٥ تموز ١٨٩٣
١٢٧٢	١٣ ايلول ١٨٥٥	١٣١٢	٥ تموز ١٨٩٤
١٢٧٣	١ ايلول ١٨٥٦	١٣١٣	٢٤ حزيران ١٨٩٥
١٢٧٤	٢٢ آب ١٨٥٧	١٣١٤	١٣ حزيران ١٨٩٦
١٢٧٥	١١ اب ١٨٥٨	١٣١٥	٢ حزيران ١٨٩٧
١٢٧٦	٣١ تموز ١٨٥٩	١٣١٦	٢٢ ايار ١٨٩٨
١٢٧٧	٢٠ تموز ١٨٦٠	١٣١٧	١٢ ايار ١٨٩٩
١٢٧٨	٩ تموز ١٨٦١	١٣١٨	١ ايار ١٩٠٠
١٢٧٩	٢٩ حزيران ١٨٦٢	١٣١٩	٢٠ نيسان ١٩٠١
١٢٨٠	١٨ حزيران ١٨٦٣	١٣٢٠	١٠ نيسان ١٩٠٢
١٢٨١	٦ حزيران ١٨٦٤	١٣٢١	٣٠ اذار ١٩٠٣
١٢٨٢	٢٧ ايار ١٨٦٥	١٣٢٢	١٨ اذار ١٩٠٤
١٢٨٣	١٦ ايار ١٨٦٦	١٣٢٣	٨ اذار ١٩٠٥
١٢٨٤	٥ ايار ١٨٦٧	١٣٢٤	٢٥ شباط ١٩٠٦
١٢٨٥	٢٤ نيسان ١٨٦٨	١٣٢٥	١٤ شباط ١٩٠٧
١٢٨٦	١٣ نيسان ١٨٦٩	١٣٢٦	٤ شباط ١٩٠٨
١٢٨٧	٣ نيسان ١٨٧٠	١٣٢٧	٢٣ كانون ثاني ١٩٠٩
١٢٨٨	٢٣ اذار ١٨٧١	١٣٢٨	١٣ كانون ثاني ١٩١٠
١٢٨٩	١١ اذار ١٨٧٢	١٣٢٩	٢ كانون ثاني ١٩١١
١٢٩٠	١ اذار ١٨٧٣	١٣٣٠	٢٢ كانون اول ١٩١١
١٢٩١	١٨ شباط ١٨٧٤	١٣٣١	١١ كانون اول ١٩١٢
١٢٩٢	٧ شباط ١٨٧٥	١٣٣٢	٣٠ تشرين ثاني ١٩١٣
١٢٩٣	٢٨ كانون ثاني ١٨٧٦	١٣٣٣	١٩ تشرين ثاني ١٩١٤
١٢٩٤	١٦ كانون ثاني ١٨٧٧	١٣٣٤	٩ تشرين ثاني ١٩١٥
١٢٩٥	٥ كانون ثاني ١٨٧٨		

جدول (١)

ســـلاطين آل عثمـــان

خلال الفترة من ١٨٤٠- ١٩١٤

السلطان عبد المجيد الأول	١٨٣٩-١٨٦١
السلطان عبد العزيز	١٨٦١-١٨٧٦
السلطان مراد الخامس	١٨٧٦
السلطان عبد الحميد الثاني	١٨٧٦- ١٩٠٩
السلطان محمد رشاد الخامس	١٩٠٩- ١٩١٨

جدول (٢)

حكام جبـــل لبنان

خلال الفترة من ١٨٤٠- ١٩١٤

الأمير بشير الشهابي الثالث	١٨٤٠- ١٨٤٢	(من الأسرة الشهابية)
عمر باشا النمســـاوي	١٨٤٢	(الحكم التركي المباشر)

عهد القائم مقاميتين

قائم مقام الدروز		قائمقام النصارى
أحمد أرسلان	١٨٤٢-١٨٤٥	حيدر أبي اللمع ١٨٤٢- ١٨٥٤
أمين ارسلان	١٨٤٥- ١٨٥٩	بشير أحمد ابي اللمع ١٨٥٤- ١٨٦٠
محمد ارسلان	١٨٥٩- ١٨٦٠	

داوود باشا	١٨٦١ - ١٨٦٨
فرانكو باشا	١٨٦٨ - ١٨٧٣
رستم باشا	١٨٧٣ - ١٨٨٣
واصا باشا	١٨٨٣ - ١٨٩٢
نعوم باشا	١٨٩٢ - ١٩٠٢
مظفر باشا	١٩٠٢ - ١٩٠٧
يوسف فرانكو باشا	١٩٠٧ - ١٩١٢
اوهانس باشا	١٩١٢ - ١٩١٥

جدول (٣)

جدول ولاة ايالة صيدا في الفترة من ١٨٤٠ - ١٨٦٤

عزة محمد باشا	١٨٤٠
زكريا باشا	١٨٤٠
سليم محمد باشا	١٨٤١
إبراهيم ادهم افندي	١٨٤١
اسعد مخلص باشا	١٨٤٢
محمد فايق افندي	١٨٤٥
نوري افندي	١٨٤٥
وجيه باشا	١٨٤٥
محمد كامل باشا	١٨٤٥
مصطفى افندي	١٨٤٦
عبد الله باشا	١٨٤٦

مصطفى رضا افندي	١٨٤٦
مصطفى شريف باشا	١٨٤٦
عزمي افندي	١٨٤٦
محمد هدايت افندي	١٨٤٦
واصف صالح باشا	١٨٤٧
محمد أمين مخلص باشا	١٨٤٨
عبد الوهاب افندي	١٨٤٨
شاكر افندي	١٨٤٩
محمد أمين باشا	١٨٥٠
هاشم بك	١٨٥١
أمين بك	١٨٥١
صالح وامق باشا	١٨٥١
محمود نديم باشا	١٨٥٤
صالح واصف باشا	١٨٥٥
خورشيد باشا	١٨٥٦
مصطفى عارف افندي	١٨٥٨
فؤاد باشا	١٨٥٩
مصطفى باشا	١٨٦٠
أحمد باشا القيصرلي	١٨٦٠
أدهم باشا	١٨٦١ متصرفا
ابراهيم باشا	١٨٦١ متصرفا
قبولي محمد باشا	١٨٦٢ والياً
محمد خورشيد باشا	١٨٦٤ والياً

ثم الغيت ايالة صيدا، في هذه السنة وأصبحت تتبع ولاية دمشق

جدول (٤)

ولاة ايالة دمشق عندما كانت صيدا تابعة لها:

نجيب افندي	١٨٦٥
ابراهيم باشا	١٨٦٦
محمد رشيد باشا	١٨٦٦
عبد الله صاحي باشا	١٨٧١
صبحي باشا	١٨٧١
محمد خالد باشا	١٨٧٢
أسعد باشا	١٨٧٥
أحمد حمدي باشا	١٨٧٥
رشيد نجد باشا	١٨٧٦
ضيا باشا	١٨٧٦
عمر فوزي باشا	١٨٧٧
أحمد جودت باشا	١٨٧٨
مدحت باشا	١٨٧٨
أحمد حمدي باشا	١٨٧٨
رشيد نجد باشا	١٨٨٣
ناقذ باشا	١٨٨٦
مصطفى عاصم باشا	١٨٨٧

جدول (٥)

جدول ولاة بيروت

من ١٨٨٨ - ١٩١٨

علي باشا	١٨٨٨
حسين رضا أفندي	١٨٨٨
حسين فوزي باشا	١٨٨٨

رؤوف باشا	١٨٨٩	
أحمد عزيز باشا	١٨٨٩	
أحمد انوري باشا	١٨٩٠	
اسماعيل كمال باشا	١٨٩١	
خالد بك	١٨٩٢	
نصوحي بك	١٨٩٤	
حسين باشا	١٨٩٦	(وكالة)
ناظم حسين باشا	١٨٩٦	
رشيد بك	١٨٩٧	
رضا بك	١٨٩٨	
خليل بك	١٨٩٩	
ادهم بك	١٩٠١	
خليل باشا	١٩٠١	
رشيد بك	١٩٠١	
خليل باشا	١٩٠٣	
ناظم باشا	١٩٠٨	
شكري باشا	١٩٠٨	(وكالة)
محمد علي بك	١٩٠٨	(استمرت ولايته ١٤ يوماً فقط)
علي أكرم بك	١٩٠٨	(استمرت ولايته ٣ أيام فقط)
فريد باشا	١٩٠٨	(استمرت ولايته ١٤ يوماً فقط)
نور الدين بك	١٩٠٩	
حازم بك	١٩١١	
أدهم بك	١٩١٢	
بكر سامي بك	١٩١٣	
حازم بك	١٩١٣	
عزمي بك	١٩١٥	
اسماعيل حقي بك	١٩١٧	

جدول (٦)

قائمقامو صيدا

اسماعيل بك الصغير	١٨٦١
نجيب افندي	١٨٦٥
جعفر الطيار	١٨٦٧
محمد بك	١٨٦٨
علي بك	١٨٦٨
صالح بك	١٨٦٩
مصطفى افندي	١٨٦٩
شاكر بك	١٨٧٠
رفيق بك	١٨٧٤
رفعت بك	١٨٧٤
شاكر بك	١٨٧٥
أحمد افندي	١٨٧٦
جمال افندي	١٨٧٦
عبد الله الأدلبي	١٨٧٦
صادق بك	١٨٧٦
احسان بك	١٨٧٨
أحمد شكري	١٨٨١
محمود بك	١٨٨٣
صادق بك	١٨٨٤
جمال بك	١٨٨٤
حسن فهمي بك	١٨٨٥
أحمد نسيبه	١٨٨٥ (وكالة)
محمود بك اليوسف	١٨٨٥

عبد الغني افندي	١٨٨٦
مصطفى حكمت القنواتي	١٨٨٨
ابراهيم أغا الجوهري	١٨٨٩ (وكالة)
محمود بك	١٨٨٩
احسان بك	١٨٩٠
بكر سامي افندي	١٨٩٥
أحمد شكري	١٨٩٥ (ثانية)
يحي افندي	١٨٩٧ (وكالة)
ابراهيم اغا الجوهري	١٨٩٨ (وكالة)
رضا الصلح	١٨٩٨
أحمد جميل افندي	١٩٠٠ (وكالة)
عبد القادر الدنا	١٩٠٠ (وكالة)
أحمد جميل افندي	١٩٠١ (وكالة)
ابراهيم بك	١٩٠١
محمود ماهر بك	١٩٠١
عبد اللطيف افندي	١٩٠١
ابراهيم الجوهري	١٩٠٣ (وكالة)
كامل بك	١٩٠٣
ماهر بك	١٩٠٤
محمود جمال بك	١٩٠٥
عبد الحليم افندي	١٩٠٦
سعد الدين رمضان	١٩٠٨
خالد بك	١٩٠٨
سعيد بك	١٩٠٩
محمود جمال بك	١٩٠٩ (ثانية)
شبلي حمادة	١٩١٤
أحمد بك	١٩١٦

جـدول (٧)

القضاة الشرعيون في صيدا

من ١٨٤٠ - ١٩١٤

محمد سعيد افندي	١٨٤٢
احمد افندي	١٨٦٠
حسن شكري	١٨٦٢
سعيد منلا	١٨٦٣
محمد سعد الدين لطفي	١٨٦٨
محمد نشأت	١٨٧٣
مصطفى عزت	١٨٧٧
علي نائلي	١٨٨٠
مصطفى عاصم افندي	١٨٨١
سليمان سري	١٨٨٥
اسماعيل حقي السيروزي	١٨٨٦
عبدالمجيد هاشم	١٨٨٨
بكر سامي	١٨٩٠
عبد الجليل افندي	١٨٩٢
محمد فوزي	١٨٩٤
محمد راغب	١٨٩٥
محمد رفعت	١٨٩٧
احمد جميل الاستنبولي	١٨٩٩
محمد جميل نحولي	١٩٠٢
محمد راغب التميمي	١٩٠٥
محمد امين كرامة	١٩٠٦

احمد عمري	١٩٠٧
حسن سامي	١٩١١
عبدالله حلمي الرافعي	١٩١٢
حسين سامي البستانلي	١٩١٣
هاشم البزري	١٩١٥

جدول (٨)

المفتون في صيدا

الشيخ مصطفى المغربي	١٨٦٠
الشيخ محمد البزري	١٨٧٥
الحاج عثمان الزين	١٨٧٧
محمد نائلي افندي	١٨٧٩
الحاج عثمان الزين	١٨٨٤
الشيخ مصطفى المجذوب الملا	١٩٠٢
محمد بهاء الدين الزين	١٩٠٦
الشيخ كمال المغربي	١٩١٤

جدول (٩)

رؤساء الطوائف المسيحية في صيدا

مطارنة الروم الارثوذكس

جراسيموس فرح	١٨٥٠ - ١٨٦٤
جراسيموس طراد	١٨٦٥ - ١٨٦٧
ميخائيل استبريان	١٨٦٧ - ١٩٠٦
ايليا ديب	١٩٠٩ - ١٩١٤

مطارنة الروم الكاثوليك

تاودوسيوس قيومجي	١٨٣٦ - ١٨٨٦
باسيليوس حجار	١٨٨٦ - ١٩١٦

رعاة الكنيسة البروتستانتية

القسيسان فورد وادي الاميركيان	١٨٦١ - ١٩٠٥
القس خليل الراسي	١٩٠٥ - ١٩١٢
القس رشيد فواز	١٩١٢ - ١٩١٥

مطارنة الطائفة المارونية

بدأ مطارنة الموارنة في صيدا سنة ١٩١٩ بالمطران اوغسطين البستاني وكان كرسي المطرانية في دير القمر.

جدول (١٠)

رؤساء البلدية في صيدا

منذ تأسيسها حتى سنة ١٩١٤

ابراهيم آغا الجوهري	١٨٧٧
الحاج محمود افندي	١٨٧٨
ابراهيم آغا الجوهري	١٨٧٩ - ١٩٠٨
محمد جميل البزري	١٩٠٨ - ١٩١٠
الحاج مصباح البزري	١٩١٠ - ١٩١٤
محمود كالو	١٩١٤ - ١٩١٦

اولا- وثائق غير منشورة:

أ- باللغة العربية

- اوقاف صيدا:

□ سجل أنواع الأحكار العائدة لأوقاف صيدا.

□ حجج ووثائق من ملفات دائرة الاوقاف

- بلدية صيدا:

□ سجل المصروفات (١٣٠٣- ١٣٣٠)

□ سجل الواردات والنفقات ١٣٢٩ مالية حتى ١٩٢٤ ميلادية.

□ وثائق مختلفة في ارشيف البلدية ومستودعها.

- الدائرة العقارية في صيدا:

□ سجل رقم ١ صكوك الاجارة من ١٨٩١- ١٩٠٤.

- دير المخلص:

□ حجج شرعية وسندات ووصايا ووثائق مختلفة في ارشيف منظم جيدا، يزيد عمر بعضها عن اربعمائة سنة، وهي بحالة جيدة، وقد جرى ترميم بعضها.

- المحكمة الشرعية في صيدا:

□ سجل ١ ابتداؤه ٧ جمادي الآخر سنة ١٢٨٥ وانتهاؤه ربيع الاخر ١٢٨٦ في عهد القاضي لطفي زادة محمد سعد الدين الخلوتي الحسيني.

□ سجل ٢ للسنة ١٢٩٠ هـ. والقاضي محمد نشأت افندي

□ سجل ٣ ابتداؤه غرة ذى القعدة سنة ١٣٠٠ وانتهاؤه ٢٤ رمضان ١٣٠٣ هـ.

◻ سجل ٤ ابتداؤه ٢٧ رمضان ١٣٠٣ ونهايته ٢٩ ذى القعدة ١٣٠٤ والقاضي اسماعيل حقي.

◻ سجل ٥ ابتداؤه غرة محرم سنة ١٣٠٤ وانتهاؤه جمادي الاخرة ١٣٠٦ تذكر فيه «الوقائع والاقضية» الصادرة بمدة مولانا الحاكم صاحب الفضيلة السيد اسماعيل افندي حقي السيروزي بلدا، اعتبارا من ضبطه غرة ذى الحجة الحرام سنة ثلثماية واربع بعد الالف من هجرة من له العز والشرف صلى الله عليه وسلم.

◻ سجل ٦ دفتر تذاكر القسام الصادرة بمدة صاحب الفضيلة هاشم زادة عبدالمجيد افندي اعتبارا من غرة ذى الحجة الحرام سنة ١٣٠٦ هـ

◻ سجل ٧ دفتر ضبط ابتداؤه ١٧ محرم ١٣٠٨ ونهايته ٥ جمادي الاولى ١٣٠٨، ويحتوي على ٧٦ صفحة.

◻ سجل ٨ ابتداؤه ١٧ محرم ١٣٠٩ ونهايته شعبان ١٣٠٩

◻ سجل ٩ تسجيل التحريرات الصادرة والواردة بمدة صاحب الفضيلة السيد محمد رفعت افندي النائب بصيدا حالا ؛ وابتداؤه ١٩ رجب ١٣١٥ هـ. وبعض صفحاته بالتركية.

◻ سجل ١٠ سجل الوقوعات الصادرة بمدة صاحب الفضيلة السيد محمد رفعت النائب بصيدا، كما يضم سجلا للوقوعات بعد الانقلاب ابتداؤه ١٣١٥ وانتهاؤه ١٣١٧ هـ. وبعد صفحة ٨٩ من هذا السجل يبدأ ترقيم جديد للصفحات يبدأ من ١ الى ١٢٦ يتضمن وقائع للسنة المالية ١٣٣٤.

◻ سجل ١١ سجل الوقوعات الصادرة بمدة صاحب الفضيلة السيد احمد جميل افندي الاستنبولي المولى خلافة صيدا عفي عنه، ابتداؤه ٢٥ شوال ١٣١٧ وانتهاؤه ٢٨ صفر ١٣١٩ هـ.

◻ سجل ١٢ ضبط الوكالات الصادرة بمدة نايب صيدا فضيلتلو السيد احمد افندي جميل الدبار بكري الرفاعي نسبا في ٢ ذى القعدة ١٣١٧ هـ. وهو يضم ٧٥ صفحة.

◻ سجل ١٣ سجل الوقوعات الشرعية الصادرة بمدة فضيلتلو احمد جميل

افندي الديار بكري المولى خلافة صيدا ابتداؤه ١٩ صفر وانتهاؤه ٢٧ ذي الحجة ١٣١٩ هـ.

□ سجل ١٤ سجل الرسومات ابتداؤه اغسطس ١٣١٨ مالية وانتهاؤه ١٣٢٥ مالية.

□ سجل ١٥ سجل الوقوعات ابتداؤه ٢٥ رجب ١٣٢٢ و٢١ ايلول ١٣٢٠ مالية وانتهاؤه ١٦ رمضان ١٣٢٣ هـ. و١٣٢٢ مالية.

□ سجل ١٦ سجل الاوامر الصادرة للمحكمة الشرعية لسنة ١٣٢٥ هـ.

□ سجل ١٧ ابتداء تسجيل الوكالات من تاريخ ٢٥ محرم ١٣٢٤ بمدة صاحب الفضيلة السيد محمد راغب التميمي نائب قضاء صيدا حالا عفي عنه آمين.

□ سجل ١٨ هذا دفتر واردات ومصارفات وتحقيق المرحوم الحاج مصطفى اغا حمود اعتبارا من سنة ثلاثماية واربعة وعشرين هجرية الموافقة لسنة ١٣٣٢ مالية، تحت نظارة وتولية الفقير اليه تعالى عز شأنه السيد احمد بن محمد حمود.

□ سجل ١٩ لسنة ١٣٢٥ هـ. من الصفحة ١ - ١١٥ ثم يبدأ ترقيم جديد للصفحات، في عهد صاحب الفضيلة عمري زادة السيد احمد افندي، ابتداء من غرة ذي القعدة سنة ١٣٢٧ هـ.

□ سجل ٢٠ التوكيل بخارج المحكمة الشرعية ضمنه التوكيل الصادر بعد الانقلاب لسنة ١٣٣٩ هـ. وبعد الصفحة ٣٩ يبدأ عنوان جديد: هذا ضبط الوكالات تابع ضبط زمن صاحب الفضيلة فضيلتلو احمد جودت افندي قاضي صيدا حالا تابع سنة ستة وثلاثين وثلاثماية بعد الالف هجرية الموافق سنة ثلاث وثلاثين وثلاثماية بعد الالف مالية. ومن الصفحة ٥٧ تبدأ الوكالات بعد الانقلاب، ومن الصفحة ٨٦ تبدأ قضايا سنة ١٩٢٤.

□ سجل ٢١ جريدة ضبط التقارير الصادرة في مدة صاحب الفضيلة عبد الله حلمي افندي سنة ٣٣٠ هـ. الموافق ٣٢٨ مالية.

□ سجل ٢٢ خاص بالسنة ١٣٣١ هـ.

□ سجل ٢٣ بوصلات التقسيم لسنة ١٣٢٣ مقدم اولنان استد عالي نك تاريخي دفتر يدر ١٣٢٨ و١٣٢٥.

ومن صفحة ٢٦ من هذا السجل قيد المحررات الواردة من سائر الدوائر الرسمية اعتبارا من ٢٩ نيسان ١٣٢٩ الموافق ٦ جمادي الاخر ١٣٣١ هـ ثم المذكرات الخارجة من المحكمة الشرعية في صيدا بعد الانقلاب من صفر الخير ١٣٣٧ هـ. و٩ تشرين الثاني ١٣٣٤ مالية.

□ سجل ٢٤ ضبط دعاوي ثاني في مدة قاضي صيدا فضيلتلو السيد حسين سامي افندي البستاني في ٨ جمادي الثاني ١٣٣٢ هـ.

□ سجل ٢٥ هذا دفتر واردات ومصارفات وقف جدنا الحاج مصطفى اغا حمود بصيدا تحت نظارتنا وتوليتنا ابتداء من سنة ١٣٣٤ مالية الموافق ١٣٣٦ هجرية.

□ سجل ٢٦ دفتر مختص فيه هاشم البزري بالاجمال، ابتداء محرم ١٣٣٤ هـ.

□ سجل ٢٧ دفتر الاستدعاءات الواردة الى محكمة شرعية صيدا اعتبارا من مارت ١٣٣٠ و١٣٣١، ابتداؤه ٢٦ شعبان ١٣٣٥ هـ. و. ٣ ايلول ١٣٣٤.

□ سجل ٢٨ سجل الوكالات لسنة ١٣٢٥ هـ. ومن صفحة ٢ - ١٦ ومن رقم ١٨ - ٦٠١ ضبط تقارير سنة ١٣٣٦ هـ و١٣٣٤ مالية حتى نهاية ايلول.

ان سجلات المحكمة الشرعية غير مرقمة ارقاما متسلسلة بل معنونة حسب العناوين التي ذكرت آنفا، والتي آثرت نقلها بنصها الأصلي بتعبيراتها المصطلح عليها آنذاك، وارقام السجلات من ١ - ٢٨ من وضعي، بعد ان اتخذت من سجل سنة ١٢٨٥ هـ. (وهو اقدم سجلات المحكمة الشرعية) الرقم واحد وتابعت ترقيمها حسب تسلسلها الزمني، وهذه السجلات بحالة جيدة عموما، وقد قمت بلصق اوراق بعضها وترميمه، وجميعها مكتوبة بالحبر الاسود بالقلم القصب.

- مطرانية الروم الكاثوليك في صيدا:

يضم ارشيفها، بالاضافة الى سجلات العماد والاكاليل، وغيرها، وثائق مختلفة من مراسلات وسندات وحجج شرعية، مكتوبة بأنواع مختلفة من الحبر وبخطوط عدة وعلى ورق متنوع.

ب - باللغة الانجليزية:

- مكتب السجلات العامة Public Record Office

في لندن، الذي يتضمن النسخ الاصلية للتقارير القنصلية والديبلوماسية التي يبعث بها رجال السلك الديبلوماسي البريطاني في انحاء العالم وهو يختصر بالحرفين ف. و(F.O.) وهما اختصار لكلمتي مكتب الشؤون الخارجية «FOREIGN OFFICE».

ولقد استفدت من السجلات المختصة بالسنوات ١٨٣٩ - ١٩٠١ ودونت بعض المعلومات، وصوّرت بعضها الآخر، وحصلت في قسم ثالث منها على وثائق مصورة على ١٤ مايكروفيلم، وذلك خلال رحلتيّ الى لندن سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٨. واللغة السائدة في الوثائق هي الانجليزية، كما انها تضم مجموعة من الوثائق الاصلية بالعربية، بالاضافة الى قلة من الوثائق بالفرنسية والتركية.

- تقارير القنصلية الاميركية العامة في بيروت خلال الفترة من ١٨٣٦ - ١٩٠٦، وهي مصورة على ٢٣ مايكروفيلم، بعنوان Dispatches of the United States Consuls in Beirut, from 1836 - 1906, under the number T - 367

عن التقارير القنصلية المحفوظة في الارشيف الوطني في واشنطن National Archive - Washington

وقد احتوت معلومات مهمة خصوصا في الناحية الاقتصادية وتضمنت، احيانا، وثائق باللغة العربية.

ثانيا - المخطوطـــات:

- رستم، اسد:

بعض وثائق تاريخية تتعلق بتاريخ سوريا ولبنان عن المحاكم الشرعية في طرابلس وحلب ودمشق، جمعها بطلب من الجامعة الاميركية، بيروت، ١٩٢٧.

- سلام، سليم علي:

مذكرات مخطوطة، محفوظة على مايكروفيلم في مكتبة الجامعة الاميركية، في بيروت، تتضمن ٥٢ ورقة.

- مشاقة، ميخائيل:
تاريخ حوادث جرت بالشام وساحل بر الشام من ١٨٠٠ - ١٨٨٨، مخطوط بالجامعة الاميركية في بيروت.

ثالثا - المصـــادر:

أ- العربية:

- ابو حلقة، فضل الله فارس:
مختصر في الجغرافية، مطبعة جريدة بيروت ١٨٩٠.
- الأنسي، عبد الباسط:
دليل بيروت وتقويم الاقبال لسنة ١٩٠٩ - ١٩١٠، مطبعة الاقبال، بيروت، ١٣٢٦ هـ.
- بـاز، رستم:
مذكرات، تحقيق فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، المطبعة الكاثوليكية، ط ٢، ١٩٦٨.
- البستاني، بطرس:
اعمال الجمعية السورية، بيروت، ١٨٥٢.
- البستاني، سليمان:
عبرة وذكرى، او الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده، القاهرة، مطبعة الاخبار، ١٩٠٨.
- تامر، جرجي:
الهدية الوطنية في نظامات لبنان والآثار الدستورية، مطبعة متصرفية جبل لبنان، ١٣٢٥ هـ.
- التميمي (رفيق) وبهجت (محمد):
ولاية بيروت، جزءان، ط ٢، دار لحد خاطر، بيروت ١٩٧٩، وكانت طبعته الاولى سنة ١٩١٦.
- الحكيم، يوسف:
سوريا والعهد العثماني، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦.

- الحموي، ياقوت بن عبدالله:
معجم البلدان، ج ٣، دار صادر، بيروت ١٩٥٧.
- رستم، اسد:
الاصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، ٥ أجزاء، منشورات الجامعة الاميركية في بيروت.
- الزين، احمد عارف:
تاريخ صيدا، مطبعة العرفان صيدا، ١٣٣٠ هـ.
- سالنامه ولاية بيروت:
حولية سنوية رسمية لولاية بيروت، السنوات ١٨٩٣ - ١٩١٢.
- سالنامه ولاية سوريا:
حولية سنوية رسمية لولاية سوريا، السنوات ١٨٧٥ - ١٨٩٠.
- سالنامه دولت عليّة عثمانية:
حولية سنوية رسمية للدولة العثمانية، السنوات ١٨٧٢ - ١٩١٤.
- سالنامه نظارت معارف عمومي:
حولية وزارة المعارف العامة، السنوات ١٨٩٩ - ١٩٠٠.
- القاياتي، الشيخ محمد عبد الجواد:
نفحة البشام في رحلة الشام، مطبعة جريدة الاسلام، مصر، ١٣١٩ هـ (وقد قام برحلته حوالي سنة ١٨٨٣)
- القباني، عبدالقادر:
الفجر الصادق لجمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، اعمال السنة الاولى، مطبعة ثمرات الفنون، بيروت، ١٢٩٧ هـ.
- كوثراني، وجيه:
وثائق المؤتمر العربي الاول ١٩١٣، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠.
- لبنان: مباحث علمية واجتماعية:
نشرته لجنة من الادباء بهمة اسماعيل حقي بك متصرف جبل لبنان سنة ١٣٣٤ هـ. نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه الدكتور فؤاد افرام البستاني،

منشورات الجامعة اللبنانية، جزءان، ١٩٦٩ و ١٩٧٠.

- معلوف، عيسى اسكندر:

دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف، المطبعة العثمانية بعبدا، ١٩٠٧.

- النابلسي، عبدالغني:

التحفة النابلسية في الرحلة الطرابلسية، حققه وقدم له هريبرت بوسه VON HERIBERT BUSSE نشره المعهد الالماني للأبحاث الشرقية، المطبعة الكاثوليكية بيروت، ١٩٧١.

ب - المعرَّبة عن اللغات الاجنبية:

- الدستور الجديد:

اصل وترجمة قانون ونظامنا مه الاراضي مع بعض مواد مهمة اخرى، النص بالتركية والعربية، ترجمة نقولا النقاش، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣)

- روبنصون، ادوار:

يوميات في لبنان، تعريب اسد شيخاني، ٣ أجزاء، منشورات وزارة التربية الوطنية، مطابع نصار، بيروت، ١٩٤٩. وكانت طبعته الاولى بالانجليزية، صدرت سنة ١٨٦٠.

- غيز، هنري:

بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، تعريب مارون عبود، جزءان منشورات وزارة التربية الوطنية، بيروت، ١٩٤٩، وكانت طبعته الاولى صدرت في باريس سنة ١٨٤٧.

- كارن، جون:

رحلة في لبنان في الثلث الاول من القرن التاسع عشر، تعريب رئيف خوري، منشورات وزارة التربية الوطنية، ٣ أجزاء، ١٩٤٨ وكانت طبعته الاولى صدرت في لندن سنة ١٨٣٦.

- لورتـــه، لويس:

مشاهدات في لبنان، تعريب كرم البستاني، مطابع الاتحاد، بيروت،

١٩٥١ . وكانت طبعته الاولى صدرت في باريس سنة ١٨٨٤ .

- مجموعة قوانيـــن:

تتضمن بعض القوانين العثمانية باللغتين العربية والتركية،

- نوفـل، نوفل نعمة الله:

مجموعة التنظيمات العثمانية، ترجم معظمها للعربية، عدا بعض الفصول، نوفل نعمة الله نوفل، باشكاتب كمارك عربستان سابقا، مراجعة وتدقيق خليل الخوري، ٣ اجزاء، المطبعة الادبية، بيروت، ١٣٠١ هـ.

وأشرت اليها «بالدستور» اختصارا.

ج- الاجنبيـــة:

BAEDEKER, KARL

Palestine and syria, Handbook for Travellers, second edition, Leipsig, 1894.

- **BOWRING, JOHN:**

Report on the Commercial Statistics of Syria, Presented to both Houses of Parliaments, London, 1840

- **CURTIS, WILLIAM ELEROY:**

Today in Syria and Palestine, 1903

- **FARLEY, J. LEWIS:**

Two Years in Syria,second edition, London, 1859.

- **GREAT BRITAIN, NAVAL STAFF:**

Intelligence department:

A Handbook of s yria (including Palestine), Official copy, London, first edition 1910,second edition 1919.

- **ISMAIL, ADEL:**

Documents diplomatiques et Consulaires relatifs a l'histoire du Liban, consulat de Seyde, Tome 1,Beyrouth 1975, CONSULAT DE Beyrouth, Tome 10, 14, Beyrouth, 1978.

- **JESSUP, HENRY HARRIS:**

Fifty Three Years in Syria, N. Y. 1910, 2 vol.

- LANE POOLE, STANLEY:

Turkey, first edition 1908, Second edition, Khayats, Beirut, 1966.

- MURRAY, JOHN:

A Handbook for Travellers in Syria and Palestine, 2vol., London, 1868.

- PEARS, EDWIN:

Turkey and its People, Second edition, London, 1912.

رابعا - المراجــع:

أ- العربيـــة:

- ابو عز الدين، سليمان:

إبراهيم باشا في سوريا، مطبعة صادر، بيروت، ١٩٢٩.

ابو النصر، عــادل:

زراعة الاكيدنيا وانواعها في صيدا، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت ١٩٥٨.

- ابو رزق، يوســف:

تاريخ مدرسة الفنون الانجيلية الوطنية، مؤسسة البيادر للطباعة، مزرعة الضهر (الشوف)، ١٩٨١.

- ايوبي، جهينــة:

جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، اطروحة استاذ علوم في التربية، الجامعة الاميركية، ١٩٦٦.

- جحا، شفيق:

حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية، مجلة الابحاث المجلد ١٨، الجزء ٢٢، حزيران ١٩٦٥.

- الحامي، راتب:
تجارة بيروت ومحل بيهم التجاري منذ نحو مائة عام ١٨٢٨ ١٨٥٦، رسالة استاذ علوم، الجامعة الاميركية في بيروت، ١٩٤٢.
- الحسني، علي:
تاريخ سوريا الاقتصادي، دمشق، ١٣٤٢هـ.
- حمادة، سعيد:
النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان، المطبعة الامريكانية، بيروت، ١٩٣٦.
- الحصري، ساطع:
البلاد العربية والدولة العثمانية، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٥.
- حنا، عبد الله:
القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان (١٨٢٠-١٩٢٠)، القسم الاول، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٥.
- خاطر، لحد:
العادات والتقاليد اللبنانية، جزءان، بيروت، ١٩٧٧.
- الخوري، منير:
صيدا عبر حقب التاريخ، المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٦.
- الخوري، يوسف قزما:
الدكتور كرنيلوس فان ديك ونهضة الديار الشامية في القرن التاسع عشر، رسالة استاذ علوم في التاريخ، الجامعة الاميركية، بيروت، ١٩٦٥.
- رستم، اسد:
آراء وابحاث، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٦٧.

- رستم ، اسد:
لبنان في عهد المتصرفية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٧.
- زيادة، نقولا:
ابعاد التاريخ اللبناني الحديث، معهد البحوث والدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٧٢.
- زين ، زين نور الدين:
نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية التركية، ط٣، دار النهار، بيروت، ١٩٦٨.
سالم، عبد العزيز:
دراسة في تاريخ مدينة صيدا في العصر الاسلامي، جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٠.
- السباعي، بدر الدين:
اضواء على الرأسمال الاجنبي في سوريا ١٨٥٠ -١٩٥٠، دار الجماهير، دمشق، ١٩٦٧.
-سراج الدين، احمد:
الحركة التربوية وتطورها في سوريا ولبنان خلال القرن التاسع عشر، مجلة الابحاث، جلد ٤، ج٣، ايلول ١٩٥١.
- الصليبي، كمال:
تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، ط٣، بيروت ، ١٩٧٢.
- ضاهر، مسعود:
تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤- ١٩٢٦، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.
- عانسوتي، اسامة:
الحركة الادبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر، المطبعة

الكاثوليكية، بيروت، ١٩٧١.

- غرايبة، عبد الكريم:

سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠ - ١٨٧٦، معهد الدراسات العربية العالية بجامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٢.

- غربال، محمد شفيق:

منهاج مفصل لدروس في العوامل التاريخية في بناء الامة العربية على ما هي عليه اليوم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٦١.

-فرحات، اديب:

لبنان وسوريا، العرفان، صيدا، ١٣٤٢.

- كرد علي، محمد:

خطط الشام، ٥ أجزاء، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٢٥ - ١٩٢٨.

- كنعان، داود:

بيروت في التاريخ، جزءان، مطبعة عون، بيروت ١٩٦٣.

- كوثراني، وجيه:

الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.

- كوثراني، وجيه:

بلاد الشام: السكان، الاقتصاد، السياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين، قراءة في الوثائق، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٠.

- لوقا، اسكندر:

الحركة الادبية في دمشق ١٨٠٠ - ١٩١٨، مطابع الفباء، دمشق، ١٩٧٦.

- مالك، حنا:

الاحوال الشخصية، ومحاكمها للطوائف المسيحية في سورية

ولبنان، دار النهار، بيروت، ١٩٧٢.

- المعلوف، عيسى اسكندر:

تاريخ الامير فخر الدين المعني الثاني، ط٢، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٦.

- المشّي، سليم:

يوميات لبناني في ايام المتصرفية، المديرية العامة للآثار، بيروت، ١٩٧٣.

- وزارة الاشغال العامة:

المديرية العامة للتنظيم المدني، مخطط مدينة صيدا، ١٩٧٩.

ب- المعرّبة عن اللغات الاجنبية:

- انطونيوس، جورج:

يقظة العرب، عرّبها عن الانجليزية ناصر الدين الاسد واحسان عباس، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٨.

- باشا، اوغست اديب:

لبنان بعد الحرب، ترجمه عن الفرنسية الشيخ فريد حبيش، مطبعة المعارف، مصر، ١٩١٩.

- بوون (هارولد)، جب (هاملتون):

المجتمع الاسلامي والغرب، تعريب احمد عبد الرحيم مصطفى، جزءان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.

- حمادة، سعيد:

النظام النقدي والصرافي في سوريا، نقله عن الانجليزية شبل دموس، المطبعة الاميركانية، بيروت، ١٩٣٥.

- سميليانسكايا، أ.:

الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الاول من القرن التاسع

عشر، تعريب عدنان جاموس، بيروت ١٩٧٢.

- لوتسكي، فلاديمير:

تاريخ الاقطار العربية الحديث، تعريب عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥.

- ليفين، ز. ل.:

الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في سوريا ولبنان ومصر، تعريب بشير السباعي، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٨.

ج- باللغات الاجنبية:

- عميد، حسن:

فرهنگ عميد، چاب ششم، سازمان جاويدان علمي، تهران ١٣٥١هـ. شمسي (١٩٧٢).

- LEWIS, BERNARD:

The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, 1961.

- DAVISON, RODERIC:

Reforms in the Ottoman Empire, 1856 – 1876, New Jersey, 1963.

- LINDSAY, RAO HUMPHERYS:

Nineteenth Century American Schools in the Levant, University of Michigan, 1965.

- TIBAWI, A. L.:

American Interests in Syria, 1800 – 1901, Clarendon Oxford Press, 1966.

خامسا- الدوريات:

- الابحاث:

مجلة فصلية، الجامعة الاميركية في بيروت،

- الاتحاد العثماني:

جريدة يومية سياسية ادبية، اصدرها احمد حسن طبارة سنة ١٩٠٨، بيروت.

- الاصـــلاح:

جريدة سياسية ادبية، بيروت، السنة ١٩١٣.

- الاقبـــال:

جريدة علمية تاريخية اخبارية اصدرها عبد الباسط الانسي سنة ١٩٠٢، بيروت.

- اوراق لبنانية:

مجلة شهرية تعنى بتاريخ لبنان، اصدرها يوسف يزبك سنة ١٩٥٥، بيروت، مجلدات ١٩٥٥ - ١٩٥٧.

-- البـــرق:

جريدة ادبية سياسية، اسبوعية، اصدرها بشاره عبد الله الخوري سنة ١٩٠٨، بيروت.

- بيروت ولايت غزته سي:

جريدة ولاية بيروت الرسمية، بالتركية والعربية، صدرت اسبوعية ثم يومية، اعداد السنوات ١٣٣١ - ١٣٣٤هـ.

- تقويـم البشـير:

تقويم سنوي اسسه الاب دامياني اليسوعي سنة ١٨٦٦، بيروت. اعداد السنوات ١٨٨٦، ١٨٩٣، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩١٤.

- ثمرات الفنـــون:

جريدة اسبوعية سياسية تجارية فنية، اصدرها عبد القادر قباني سنة ١٨٧٥ بيروت.

- الحقـــائق:

مجلة شهرية اصدرتها مدرسة الفنون الانجيلية للصبيان في صيدا سنة ١٨٨٨.

- الرسالة المخلصيـــة:

مجلة تاريخية دينية، اصدرها دير المخلص سنة ١٩٣٤،

- صدى المفيـــد:

صدرت عنـد تعطيل المفيد، بيروت، السنة ١٩١٢.

- العرفـــان:

مجلة شهرية ادبية تاريخية جامعة، اصدرها الشيخ احمد عارف الزين، صيدا ١٩٠٩.

- العربـــي:

مجلة شهرية جامعة، الكويت، العدد ٣٧، كانون اول ١٩٦١.

- الفتى العربـــي:

صدرت بدل المفيد، بيروت اعداد السنة ١٩١٢.

- لسان الحـــال:

جريدة يومية اخبارية ادبية، أسسها خليل سركيس سنة ١٨٧٧، بيروت.

المفيـــد:

جريدة ادبية اخبارية اصدرها عبد الغني العريسي وفؤاد حنتس، بيروت.

- المشـــرق:

مجلة نصف شهرية علمية ادبية، دينية، اصدرتها جامعة القديس يوسف منذ ١٨٩٨، بيروت.

- المقتطـف:

مجلة شهرية علمية، طبية، صناعية، زراعية، اصدرها يعقوب صروف وفارس نمر بالقاهرة سنة ١٨٧٥.

- المسـرة:

مجلة نصف شهرية دينية، علمية، تاريخية، اخبارية، اصدرتها بطريركية الروم الكاثوليك في بيروت سنة ١٩١٠.

- المحبة:

مجلة اسبوعية، ادبية، علمية، اخبارية، اسسها فضل الله فارس ابو حلقة في بيروت سنة ١٨٩٩.

- النشرة الاسبوعية:

مجلة دينية، تاريخية، اسبوعية، صدرت سنة ١٨٧١، بيروت.

- النعمـة:

مجلة شهرية دينية تاريخية اصدرتها البطريركية الانطاكية الارثوذكسية في دمشق سنة ١٩٠٩.

سادسا - مقابـلات شـخصية:

وردت اسـاء الاشخاص الذين قابلتهم في هوامش الفصول.

الفهرس

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل العاشر

الفصل الحادي عشر

الملاحق

الجداول